أصول محاسبة الشركات

المشاكل المحاسبية الخاصة لشركات الأشخاص
وشركات الأموال والشركات القابضة والتابعة

دكتور
عبد الحي مرعي
أستاذ ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

دكتور
أحمد رجب
أستاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

١٩٨٧

الدار الجامعية
للطباعة والنشر والتوزيع
ص.ب ٣٥ - الابراهيمية - الإسكندرية

أصول محاسبة الشركات

المشاكل المحاسبية الخاصة لشركات الأشخاص وشركات الأموال والشركات القابضة والتابعة

دكتور
عبد الحي مرعي
أستاذ ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

دكتور
أحمد رجب
أستاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

١٩٨٧

الدار الجامعية
للطباعة والنشر والتوزيع
ص. ب ٣٥ - الإبراهيمية
NORINA

تقـــديم

يهدف هذا الكتاب ، إلى تقديم القارىء لبعض المشاكل المحاسبية الخاصة بالشركات سواء منها الشركات التي تقوم على الإعتبار الشخصي كشركات التضامن والتوصية البسيطة والمحاصة ، أو ما يقوم منها على الإعتبار المالي كشركات المساهمة والتوصية بالأسهم ، كما يعرض المشاكل المحاسبية الخاصة بالشركات القابضة والشركات التابعة لها ، وبذلك فتعد مادة هذا الكتاب دراسة متقدمة يلزم لها الخلفية الكافية في المبادىء والمفاهيم والإجراءات المحاسبية بصفة عامة وأسس التقييم المحاسبية على وجه خاص .

وينقسم الكتاب الى ثلاثة ابواب يتعرض الأول منها والذى أعده الاستاذ الدكتور عبد الحى مرعى باستثناء الفصل السابع المشاكل المحاسبية الخاصة بشركات الاشخاص كمشاكل التكوين وتوزيع الارباح وتغيير الشركاء والتصفية والاندماج ويتعرض الباب الثانى والذى أعده الاستاذ الدكتور أحمد رجب عبد العال المشاكل المتعلقة بحقوق الملكية فى شركات الاموال مشاكل التمويل عن طريق الاقتراض وعمليات التصفية والاندماج أما الباب الثالث والذى أعده الاستاذ عبد الحى مرعى فيتناول أهم المشاكل المحاسبية الخاصة بأعداد الحسابات والقوائم التجميعية للشركات القابضة والشركات التابعة لها .

هذا وقد توخينا فى طريقة العرض أن نبرز ما استقر عليه الرأى فى الممارسة العملية حتى يتمكن القارىء أو الدارس من الإلمام بها الإلمام الكافى للقيام بها عملا . إلا أن معالجتنا للمواضيع التى وردت بهذا الكتاب لم تقتصر على حد توصيف ما استقر عليه الرأى فى مجال الممارسة ، وإنما إمتدت أيضاً لتتناول مدى سلامة الخلفية النظرية لها فى بعض المواضيع الهامة . ذلك حتى يتاح القارىء أو الدارس التعرف على أهم أوجه القصور فى الممارسة العملية ويستبين السبيل إلى كيفية التغلب على ما يمكن التغلب عليه منها ، ويعمل على تطوير الممارسة العملية بحيث ترتكز على الخلفية النظرية السليمة . وهدفنا فى

النهاية هو تمكين المحاسبة والمحاسبين من توفير البيانات الملائمة من حيث الدلالة والمضمون والمفهوم للأغراض التي يتم إعدادها من أجلها في الوقت المناسب.

هذا ويبتهل المؤلفان إلى الله العلي القدير أن يكون قد تمكنا في إضافة جديد إلى المكتبة العربية بهذا المؤلف، والله ولي التوفيق والسداد.

المؤلفان

الباب الأول

فى

المشاكل المحاسبية

فى شركات الأشخاص

مقدمة

يتناول هذا الباب المشاكل المحاسبية الخاصة التي تتميز بها شركات الأشخاص بصفة خاصة عن الأشكال التنظيمية الأخرى من المشروعات التجارية والصناعية . ولن نتعرض فى هذا الصدد لشرح جميع الإجراءات المحاسبية فى هذه الشركات ، وإنما سوف تقتصر معالجتنا لها على أوجه الاختلافات الرئيسية . فالإجراءات المحاسبية السابق دراستها فى الجزءين الأول والثانى من هذه السلسلة تنطبق بصفة عامة على جميع أشـــكال المشروعات التجارية والصناعية والخدمية . ومن ثم لا يوجد داعى أو مبرر منطقى لاعادة تكرارها فى هذا الجزء .

ويبدأ هـذا الباب بعرض سريع ومختصر ومبسط لأوجه الاختـلاف فى المعالجة المحاسبيه لعمليات المشروعات الفردية عما سبق دراسته، وخاصة ما يتعلق برأس المـال والمسحوبات ، كأساس للمقارنة لما يلى من دراسة فى هذا الباب ، كما أوردنا فى الفصل الأول .

ويتناول الفصل الثانى مشاكل التكوين وتوزيع الأرباح فى شركات التضامن (والتوصية البسيطة) . فبعد أن عرضنا فى مقدمة الفصل تعريف شركة التضامن والتوصية البسيطة وأهم الخصائص المميزة لها ، تناولنا عقد الشركة وما يلزم أن يحتويه من بيانات وكيفية إشهاره وقيده بالسجل التجارى ، ثم تناولنـا بعد ذلك الإجراءات المحاسبية المتعلقة بالتكوين ورأس المـال ، وعرضنا حسابات رأس مال الشركاء وحسابات الشركاء بخلاف حساب رأس المال ، ثم تناولنا توزيع الأرباح فى شركات التضامن ، وميزنا بين الاحتمالات المختلفة لأساس التوزيع وما يترتب على إختلافها من اختلاف فى الاجراءات، وعالجنا إجراءات

حساب الفائدة على رأس المال والقواعد المتعلقة بها ، ثم عرضنا المعالجة المحاسبية لفوائد مسحوبات وقروض الشركاء ، ومرتبات ومكافآت الشركاء ، وتناولنا المسائل المتعلقة بتعديل نسب توزيع الأرباح وتسوية أرباح السنوات السابقة ، وأنهينا الفصل بنبذة مختصرة عن الحسابات الختامية والميزانية العموميه فى شركات التضامن .

ويتناول الفصل الثالث المشاكل المحاسبية المتعلقه بتغيير الشركاء فى شركات التضامن (والتوصية البسيطة) . فتناولنا فيه المعالجة المحاسبية للحالات المختلفة لانضمام شريك جديد سواء بالشراء من الشركاء القدامى أو بالمساهمة بحصة جديدة فى رأس المال أو بإضافة جديدة لأصول الشركة وذلك بدرجة كافية من الإسهاب والشمول دون توسع حيثما لا يوجد المبرر . ثم تناولنا بعد ذلك المعالجة المحاسبية للحالات المختلفة لإنفصال أو وفاة شريك من الشركاء مع استمرار الشركة بين الشركاء الباقين .

أما الفصل الرابع فيتناول إنقضاء شركات التضامن (والتوصية البسيطة) بالتصفية والاندماج . وقد خصص هذا الفصل لمعالجة الإجراءات المحاسبية الخاصة بعمليات التصفية دفعة واحدة ، حيث خصص الفصل التالى للتصفية التدريجية على دفعات . وبعد أن تناولنا مفهوم التصفية ومبرراتها ومسبباتها القانونية فى المقدمة ، تناولنا إجراءات التصفية ، وتعيين المصفى ، وتحديد حقوق الشركاء وتخصيص ناتج التصفية على مستحقيه طبقاً للأولويات القانونية . وتناولنا بعد ذلك حسابات التصفية ، ثم عرضنا الحالات المختلفة للتصفية فى ظل يسار الشركة ويسار الشركاء ، وفى ظل يسار الشركة وإعسار الشركاء ، وفى ظل إعسار الشركة ويسار الشركاء ، وفى ظل إعسار الشركة وإعسار الشركاء .

وتناولنا بعـــد ذلك الإجراءات المحاسبية المتعلقة بإنقضاء الشركة عن طريق الإندماج فى شركة أخرى .

ويتناول الفصل الخامس التصفية التدريجية على دفعات ، فيوضح مبرراتها وقواعدها وكيفية تنظيم الدفعات النقدية للشركاء بحيث لا يضار أحدهم ولا يتعرض المصفى لمخاطر، ثم يوضح خطوات إعداد خطة مسبقة لتوزيع المستحقات النقدية على دفعات بما يحقق هذا الغرض .

أما الفصل السادس والأخير فى هذا الباب فيتناول المشاكل المحاسبية الخاصة بشركات المحاصة .

الفصل الأول

فى

المحاسبة فى المنشآت الفردية

١ ـ مقدمة :

المنشأة الفردية هى مشروع تجارى أو صناعى أو خدمى مملوك لفرد واحد . ولا تختلف الاجراءات المحاسبية بصفة عامة فى المنشأة الفردية عنها فى المنشآت الجماعية لشركات الأشخاص أو شركات الأموال إلا فيما يتعلق بحسابات حقوق الملكية .

وسوف نوضح فى هذا الفصل باختصار شديد الإجراءات المحاسبية المتعلقة بحسابات حقوق الملكية فى المنشآت الفردية وكيفية تأثرها بالعمليات المختلفة للمشروع. ذلك لكى يتكون لدى القارىء أساساً سليما للمقارنة بين الإجراءات المحاسبية الملائمة للأشكال المختلفة من المشروعات فى هذا الصدد ، وللتمييز بين المشاكل الخاصة بكل من هذه الأشكال ، وهو الأمر الذى يستهدفه هذا المؤلف أساساً .

٢ ـ التكوين ورأس المال :

يمكن لأى فرد من الأفراد ، ما لم يكن محظوراً عليه مزاولة الأعمال التجارية بحكم القانون ، أن يقوم بتكوين منشأة فردية تزاول نشاطاً صناعيا أو تجاريا بصفته الشخصية دون مشاركة مع الغير . وإذا قام بذلك على سبيل الاحتراف لكسب الرزق فإنه يكتسب صفة التاجر طبقاً للتشريع المصرى ، حيث يتوفر له

بذلك القيام بالأعمال التجارية بطبيعتها، وعلى سبيل الاحتراف، ولحسابه الخاص. وعلى هذا الأساس يصبح خاضعاً لأحكام القانون من حيث القيد بالسجل التجارى وإمساك الدفاتر التجارية ، وما يترتب على ذلك من آثار قانونية .

وقد تتكون المنشأة الفردية بقيام الفرد بإنشائها وتكوينها إنشاءاً جديداً ، أو بقيام الفرد بشراء منشأة قائمة . وفى كلتا الحالتين فإنه يقدم رأس المال اللازم لقيام المنشأة من أمواله الخاصة . ويصبح حساب رأس المال الخاص بالمالك الفرد فى هذه الحالة دائنا بكل ما يقوم بتقديمه من أموال لهذا الغرض .

فإذا قام حسونة مثلا بشراء مؤسسة سالم للطباعة والنشر بمبلغ ١٨ر٠٠٠ جنيه فى ٣/١٥ حيث قدرت أصولها كالآتى : ٦٠٠٠ جنيه آلات ومهمات طباعة، ٤ر٥٠٠ جنيه أثاث وتركيبات ، مخزون ٧ر٥٠٠ جنيه ، وحولها إلى مؤسسة حسونة للطباعة والنشر وأودع البنك ٢ر٠٠٠ جنيه لحساب المؤسسة فيكون قيد التكوين كالآتى :

		من مذكورين
٦ر٠٠٠		ح/ آلات ومهمات طباعة
٤ر٥٠٠		ح/ أثاث وتركيبات
٧ر٥٠٠		ح/ المخزون
٢ر٠٠٠		ح/ النقدية
	٢٠ر٠٠٠	إلى ح/ رأس مال حسونة

إثبات تكوين مؤسسة حسونة للطباعة والنشر برأس مال قدره ٢٠٫٠٠٠ جنيه

أما إذا قام حسونة بتكوين المنشأة عن طريق تقديم رأس المال ثم القيام بشراء ما يلزم من أصول لكى يستطيع مزاولة أعماله فيها ، فإن ما يقدمه من

رأس مال نقدى فى هذه الحالة يجعل به حساب رأس المال دائناً وحساب النقدية مديناً . أما إذا قدم حسونة أصولا أخرى من ممتلكاته الخاصه بخلاف النقدية المنشأة ، فتجعل حسابات هذه الأصول مدينة بقيمتها وحساب رأس المال دائناً.

ويمكن لصاحب المشروع الفردى أن يضيف لرأسماله فى أى وقت يشاء .

٣ ـ حساب المسحوبات :

عادة ما يقوم المالك صاحب المشروع الفردى بسحب مبالغ أو بضاعة من المنشأة لأغراضه الخاصة . والواقع أن مسحوبات صاحب المشروع فى هــــذه الحالة ، أيا كان شكلها ، تعد بمثابة تخفيض لرأسماله المستثمر فيه . إلا أنه تمييزاً لما يقوم المالك بإستثماره فى بداية الفترة المحاسبية فى عمليات المشروع ، وما يقوم بسحبه من هذه الاستثمارات خلال الفترة لأغراضه المعيشية الخاصة ، سواء فى صورة نقدية أو فى صورة عينية ، فقد جرت العادة على تسجيل هذه المسحوبات فى حساب مستقل يطلق عليه حساب المسحوبات . ويجعل هذا الحساب مديناً بكل ما يقوم صاحب المشروع أو المنشأة بسحبه من نقدية وبضائع وخـــلافه لأغراض الاستخدام الخاص خلال الفترة المحاسبية مقابل جعل الحسابات الملائمة دائنة كل بما يخصه . وفى نهاية الفترة المحاسبية ، عندما تتحدد نتيجة عمليات المشروع الفردى من أرباح أو خسائر ، فإنها تقفل فى حساب المسحوبات . فإذا كانت نتيجة العمليات ربحاً ، جعل حساب الأرباح والخسائر مدينـــا ، وحساب المسحوبات دائناً ، والعكس إذا كانت نتيجة العمليات خسارة . ويرصد حساب المسحوبات بعد ذلك ويقفل رصيده فى حساب رأس المـــال . ولا تعالج مسحوبات المالك مقابل مجهوداته الخاصة فى إدارة المشروع معالجة المرتبات ، ومن ثم لا تعد تحميلا على حساب الأرباح والخسائر :

٤ ـ الحسابات الختامية والميزانية :

لايختلف الشكل العام للحسابات الختامية والميزانية ، فيما عدا ما يتعلق بما تقدم، فى المشروعات الفردية عما يتلاءم وطبيعة النشاط المماثل فى الأشكال الأخرى من المشروعات . فلا يختلف الشكل العام لحساب المتاجرة ولا محتوياته أو أهدافه فى المشروع الفردى التجارى عن الشركة التجارية ، وكذلك فيما يتعلق بحساب الأرباح والخسائر أو الميزانية العمومية . كما لا يختلف الشكل العام لحساب الانتاج (التشغيل) ولا تختلف محتوياته أو أهدافه عما يتلاءم وطبيعة النشاط المماثل فى الأشكال الأخرى من المشروعات . وخلاصة القول أن خطوات ومراحل وأهداف وإجراءات الدورة المحاسبية للمشروع الفردى لا تختلف عنها لأى مشروع آخر يزاول نفس النشاط ويقوم بنفس العمليات .

فالمشروع الفردى يعد وحدة محاسبية ، لها من وجهة النظر المحاسبية شخصيتها المعنوية المستقلة ، ومن ثم لها أصولها وعليها خصومها من التزامات وحقوق ملكية . ويتم التحقق من عملياتها وإثباتها دفتريا وترحيلها لحسابات الأستاذ على مدار الفترة المحاسبية ، ثم يتم ترصيد حساباتها وإجراء التسويات اللازمة فى نهاية الفترة المحاسبية ، ويتم إجراء المقاصة بين حسابات الإيرادات والمصروفات لتحديد نتيجة عملياتها لتصوير الحسابات الختامية عن الفترة المحاسبية ، ثم يتحدد مركزها المالى فى تاريخ نهاية الفترة بتصوير الميزانية العمومية .

ولنفرض مثلا أنه بترصيد حسابات مؤسسة حسونة للطباعة والنشر فى نهاية الفترة المحاسبية أمكن إعداد ميزان المراجعة التالى :

مدين	دائن	بيـان	ملاحظات
٤٫٠٠٠		آلات ومعدات	تستهلك بمعدل ١٠٪ سنويا
٢٫٥٠٠		أثاث وتركيبات	تستهلك بمعدل ٥٪ سنويا
٤٫٢٠٠		بضاعة	رصيد ١/١
٢٨٫٨٠٠	١٠٠	مشتريات ومردودات	
٣٠٠	٤٧٫٦٠٠	مبيعات ومردودات	
٢٫١٠٠		أجور ومرتبات	أجور مستحقة فى ١٢/٣١ ٥٠٠ج
١٫٢٠٠	١٥٫٠٠٠	مسحوبات ورأس المال	
٨٫٢٠٠	٢٫٩٠٠	مدينون ودائنون	ديون مشكوك فيها ٢٠٠ جنيه
٣٠٠		مياه وإنارة وقوى محركة	
٥٫٠٠٠		نقدية	
٦٦٫٦٠٠	٦٦٫٦٠٠	مجموع	

هذا وقد بلغت بضاعة آخر المدة فى ١٢/٣١ : ٧٫٠٠٠ جنيه.

وتكون الحسابات الختامية والميزانية وكذلك قيود التسوية والاقفال كالآتى:

أولا : قيود التسوية

من مذكورين

٤٠٠ ح/ إهلاك الآلات والمعدات

١٢٥ ح/ إهلاك الأثاث والتركيبات

٥٠٠ ح/ الأجور والمرتبات

٢٠٠ ح/ الديون المشكوك فيها

الى مذكورين

٤٠٠ ح/ مخصص اهلاك آلات ومعدات

١٢٥ ح/ مخصص اهلاك أثاث وتركيبات

٥٠٠ ح/ الأجور والمرتبات المستحقة

٢٠٠ ح/ مخصص الديون المشكوك فيها

ثانيا : حساب المتاجرة والأرباح والخسائر :

مؤسسة حسونة للطباعة والنشر

حساب المتاجرة عن السنة المالية المنتهية فى ١٢/٣١/— ١٩

دائن			مدين		
مبيعات	٤٧ر٦٠٠		بضاعة ١/١		٤ر٢٠٠
— مردودات	٣٠٠		مشتريات	٣٨ر٨٠٠	
صافى مبيعات		٤٧ر٣٠٠	— مردودات	١٠٠	
			صافى المشتريات		٣٨ر٧٠٠
			البضاعة المتاحة		٤٢ر٩٠٠
			— بضاعة ١٢/٣١		٧ر٠٠٠
			تكلفة البضاعة المباعة		٣٥ر٩٠٠
			مجمل الربح		١١ر٤٠٠
		٤٧ر٣٠٠			٤٧ر٣٠٠

مؤسسة حسونة للطباعة والنشر

حساب الأرباح والخسائر

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١/١٢/—١٩

٤٠٠	اهلاك آلات ومعدات	١١ر٤٠٠	مجمل الربح
١٢٥	اهلاك أثاث وتركيبات		
٢٠٠	ديون مشكوك فيها		
٢ر٦٠٠	أجور ومرتبات		
٣٠٠	مياه وإنارة وقوى محركة		
٧ر٧٧٥	صافى الربح (يقفل فى المسحوبات)		
١١ر٤٠٠		١١ر٤٠٠	

ثالثا : قيود الاقفال :

من مذكورين

٤٧ر٣٠٠ ح/ المتاجرة (تكلفة البضاعة المباعة + مجمل الربح)

٧ر٠٠٠ ح/ بضاعة آخر المدة

١٠٠ ح/ مردودات المشتريات

٤٧ر٦٠٠ ح/ المبيعات

الى مذكورين

٤٧ر٣٠٠ ح/ المتاجرة (صافى المبيعات)

٤ر٢٠٠ ح/ بضاعة أول المدة

٣٨ر٨٠٠ ح/ المشتريات

٣٠٠ ح/ مردودات المبيعات

١١ر٤٠٠ ح/ الأرباح والخسائر (مجمل الربح)

١١ر٤٠٠ من ح/ الأرباح والخسائر

الى مذكورين

٤٠٠ ح/ اهلاك آلات ومعدات

١٢٥ ح/ إهلاك أثاث وتركيبات

٢٠٠ ح/ ديون مشكوك فيها

٢ر٦٠٠ ح/ أجور ومرتبات

٣٠٠ ح/ مياه وإنارة

٧ر٧٧٥ ح/ مسحوبات حسونة

٦ر٥٧٥ من ح / مسحوبات حسونة

٦ر٥٧٦ إلى ح رأس مال حسونة

إقفال رصيد المسحوبات فى حساب رأس المال.

رابعاً : الميزانية العمومية :

مؤسسة حسونة للطباعة والنشر

الميزانية العمومية فى ٣١/١٢/— ١٩

الأصول			الخصوم	
	٤ر٠٠٠	آلات ومعدات	٢١ر٥٧٥	رأس مال حسونة
٣ر٦٠٠	٤٠٠	— مخصص إهلاك		الالتزامات
	٢ر٥٠٠	أثاث وتركيبات	٣ر٩٠٠	دائنون
٢ر٣٧٥	١٢٥	— مخصص إهلاك	٥٠٠	أجور مستحقة
٧ر٠٠٠		بضاعة		
	٨ر٢٠٠	مدينون		
٨ر٠٠٠	٢٠٠	— مخصص ديون		
٥ر٠٠٠		نقدية		
٢٥ر٩٧٥		مجموع الأصول =	٢٥ر٩٧٥	مجموع الخصوم

ومن الواضح من هذا المثال المبسط أن الإجراءات المحاسبية فى المشروعات الفردية لا تختلف عنها فى الأشكال الأخرى من المشروعات ، إلا فيما يتعلق برأس المال والمسحوبات ، وعلى هذا الأساس فسوف تقتصر معالجتنا للأشكال المختلفة للمشروعات فى بقيـة هذا المؤلف على نقـاط الاختلاف الرئيسية . ففى شركات الأشخاص مثلا سوف نهتم بالتكوين ورأس المـال ، وتوزيع الأرباح والتصفية والاندماج . وفى الشركات المساهمة سوف نهتم أساساً بمعالجة رأس مال الأسهم ومعالجة وسائل التمويل الأخرى ، والتصفية والاندماج ، ومعالجـة مشاكل الشركات القابضة والتابعة وهكذا . وعلى ذلك، ما لم نتعرض له فيما يلى من دراسة فيعتبر من وجهة نظرنا خاضعاً للاجراءات المحاسبية العامة التى تنطبق على جميـع أشكال المشروعات .

أسئلة وتمـــارين
على
الفصل الأول

أولا : الأسئلة :

١ - ما هى أوجه الخلاف بين الإجراءات المحاسبية الملائمة للمشروعات الفردية وتلك التى تتلاءم مع الأشكال التنظيمية الأخرى من المشروعات ؟

٢ - يرى بعض المحـاسبون أن حساب الربح المحاسبي للمشروعات الفردية يتضخم عن الربح المحاسبي للمشروعات الأخرى بمقدار المرتبات الواجب حسابها لصاحب المشروع الفرد ، فما رأيك فى هذا الرأى ؟

٣ - علـل لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطـأ أو صواب من وجهة نظرك :

ا - تعتبر مسحوبات صاحب المشروع الفردى من البضائع بمثابة مبيعات من المشروع لصاحبه وتعالج على هذا الأساس .

ب - ليس للمشروع الفردى شخصية معنوية مستقلة للأغراض المحاسبية عن شخصية صاحبه .

حـ - يجعل حساب الأرباح المحجوزة مدينا بالخسائر التى يحققها المشروع الفردى خلال الفترة المحاسبية ودائنا بما يزيد من الأرباح عن مسحوبات صاحب المشروع خلال الفترة .

و - تعتبر المرتبات والأجور التى يحتسبها صاحب المشروع الفرد لنفسه مقابل جهده وعمله من توزيعات الأرباح من وجهة النظر المحاسبية .

هـ - تكون الموارد المالية للمشروع الفردى محدودة ، وبالتالى فهو لا يزاول إلا أعمال تجارية صغيرة ، ومن ثم تقتصر حساباته الختامية على حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر .

ثانيا : التمارين :

التمرين الأول :

بلغت مدخرات السيد عبد المتعال فى ٧٥/١/١ مبلغ ٦٫٥٠٠ جنيه كان يستثمرها فى حساب توفير بالبنك بمعدل فائدة قدره ٥ ٪ سنويا . وفى ذلك التاريخ قرر عبد المتعال إنشاء مشروع تجارى فقام بسحب مدخراته وأجر محلا واشترى أثاثا وتركيبات بمبلغ ١٫٢٠٠ جنيه، وبضاعة بمبلغ ٤٫٨٠٠ جنيه وأودع ما تبقى فى حساب جارى بإسم المحل فى البنك وفى نهاية السنة المالية بلغ رصيد مسحوبات عبد المتعال ١٫٨٠٠ جنيه وتحققت عن عملياته التجارية أرباح قدرها ٣٫٢٠٠ جنيه . وقد كان السيد عبد المتعال يعمل موظفا قبل أن يستقيل من عمله فى ٧٥/١/١ للتفرغ للأعمال التجارية ،حيث كان مرتبه السنوى يبلغ ٢٫٤٠٠ جنيه ، كما كان يحصل على عمولات مختلفة تبلغ فى المتوسط ٦٠٠ جنيه سنويا .

المطلوب : (١) إعداد قيود تكوين المشروع الفردى فى بداية العام .

(٢) إعداد جدول يوضح ما طرأ على رأس مال عبد المتعال من تغيرات فى نهاية العام ، وإعداد القيود اللازمة لإقفال هذه التغيرات فى حساب رأس المال .

(٣) هل تعتقد أن عبد المتعال كان حكيما فى استقالته من عمله والتفرغ للأعمال التجارية بناء على ما تستطيع استخلاصه من البيانات السابقة ؟ ولماذا ؟

التمرين الثانى :

بعد أن تخرج فاروق الفولى من كلية الصيدلة وأدى فترة التكليف عرضت عليه إحدى شركات الأدوية الكبيرة الإنضمام إلى فريق باحثيها بمرتب شهرى

قدره ٣٠٠ جنيه ، ولكنه رفض عرض الشركة وقام باستثمار مبلغ ١٥٫٠٠٠ جنيه مما ورثه من نقدية كان يودعها صندوق التوفير بفائدة سنوية معدلها ٥ ٪ فى شراء صيدلية . وفى خلال السنة المالية قام الفولى بسحب مبالغ من الصيدلية لإنفاقه الخاص بلغت فى مجموعها ٣٫٢٠٠ جنيه ، كما أضاف لرأسماله مرتين الأولى مبلغ ٥٫٠٠٠ جنيه فى نصف السنة وأقترضها من البنك بمعدل ٨ ٪ سنويا ، والثانية بمبلغ ٤٫٠٠٠ جنيه حصيله بيع قطعة أرض كانت مملوكة له. وقد بلغ مجموع إيرادات الصيدلية خلال العام مبلغ ٧٢٫٠٠٠ جنيه كما بلغ مجموع المصروفات بما فيها تكلفة الأدوية المباعة ، وقبل حساب الفوائد على قرض البنك ٦٧٫٨٠٠ جنيه .

المطلوب : (١) إجراء القيود اللازمة لإثبات العمليات السابقة ، وتحديد صافى ربح صيدلية الفولى عن العام .

(٢) إعداد جدول يوضح التغيرات فى رأس مال فاروق الفولى خلال العام والرصيد فى نهاية العام ، مع توضيح القيود الدفترية التى أدت إلى هذه التغيرات.

(٣) هل تعتقد أن فاروق الفولى كان حكيما فى رفضه عرض شركة الأدوية ؟ ولماذا ؟ .

التمرين الثالث :

فيما يلى أرصدة حسابات منشأة مسعود التجارية فى ١٩٧٥/١٢/٣١ : نقدية ٥٫٠٠٠ جنيه ، عملاء ٨٫٠٠٠ جنيه ، مصروفات متنوعة ١٫٠٠٠ جنيه ، أجور ومرتبات العاملين ٦٫٠٠٠ جنيه ، أصول ثابتة ٢٠٫٠٠٠ جنيه ، مخزون ١/١ ٣٫٢٠٠ جنيه ، إيجار مدين ٣٠٠٠ جنيه ، مردودات مشتريات ٨٠٠ جنيه ، دائنون ٦٫٠٠٠ جنيه ، مسحوبات مسعود ١٫٨٠٠ جنيه ،

مشتريات ٢٤٫٠٠٠ جنيه ، مبيعات ٤٠٫٠٠٠ جنيه ، مردودات مبيعات ١٫٠٠٠ جنيه ، رأس مال مسعود ؟ ، مياه وإنارة ٢٠٠ جنيه .

هذا وقد بلغت الأجور المستحقة ٣٥٠ جنيه فى نهاية العام ، كما بلغ مخزون نهاية الفترة ٣٫٦٠٠ جنيه ، وتستهلك الأصول الثابتة بمعدل ٥ ٪ سنويا .

المطلوب: (١) إجراء قيود التسوية والإقفال اللازمة فى نهاية العام .

(٢) تصوير الحسابات الختامية الملائمة لمنشأة مسعود والميزانية العمومية.

(٣) إذا علمت أن مسعود قد أضاف لرأسماله مبلغ ٤٫٠٠٠ جنيه فى ٧٥/٧/١ قم بإعداد جدول يوضح التطورات فى رأس مال مسعود خلال العام والرصيد الواجب إظهارة فى الميزانية كما ظهر فى المطلوب الثانى .

الفصل الثانى

فى

شركات التضامن والتوصية البسيطة
التكوين وتوزيع الأرباح

١ ـ مقدمة :

شركة التضامن هى إتفاق بين شخصين أو أكثر على مزاولة الأعمال الاقتصادية سواء كانت تجارية أو صناعية أو مهنية ، كشركاء بالتضامن فى المسئولية قبل الغير ، بهدف تحقيق الربح . أما شركة التوصية البسيطة فهى إتفاق بين واحد أو أكثر كشركاء بالتضامن قبل الغير مع واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فى الشركة وتقتصر مسئوليتهم قبل الغير بمقدار حصتهم فى رأس المال .

وقد يكون هذا الاتفاق مكتوباً فى صورة عقد مكتمل الأركان القانونية ، وخاصة إذا كانت قوانين موطن الشركة تقتضى ذلك، كما قد يكون الاتفاق شفاهة أو فى صورة عرفية . غير أنه يفضل فى كل الأحوال أن يكون هذا الاتفاق مكتوباً تفاديا للمنازعات والمشاكل ، حتى لو لم توجب القوانين التى تتكون فى ظلها شركة التضامن ضرورة ذلك . وقد يتكون الشركاء فى شركة التضامن من أشخاص طبيعيين، كما قد يوجد بين الشركاء أشخاص اعتباريين. وتتميز شركات التضامن والتوصية البسيطة بالخصائص التالية :

١ ـ سهولة التكوين بالمقارنة بشركات المساهمة مثلا ، حيث يمكن أن تتكون الشركة بمجرد الإتفاق بين شخصين أو أكثر . وحتى لو تطلب الأمر

ضرورة وجود عقد كتابى مكتمل الأركان القانونية،فإن إجراءات التكوين غالبا ما تكون أكثر بساطة وأقل تعقيداً من الإجـــراءات اللازم إتباعها فى الشركات المساهمة .

٢ - تقوم شركة التضامن فى العادة لأجل محدد ، ينتهى بوفاة أو إنسحاب أو بافلاس أحد الشركاء ، كما يترتب على إنضمام شريك جديد إنتهاء الشركة القائمة وتكوين شركة جديدة . وعلى هذا الأساس تعتبر شركات التضامن من الأنواع غير المستقرة من المشروعات .

٣ - يمكن لأى من الشركاء أن يجرى تصرفات بإسم الشركة،متى كانت هذه التصرفات تخص الشركة ولا تخصه بصفة شخصية . وعادة ما يحدد عقد الشركة الحدود الواجب على كل شريك الإلتزام بها فى تصرفاته . إلا إذا كان الشريك موصيا فلا يجوز له التصرف باسم الشركة .

٤ - لاشك فى أن قدرة شركات التضامن على مزاولة الأنشطة الإقتصادية التى تتطلب رأس مال كبير تكون أكبر بكثير قـدرة المشروع الفردى ، وبذلك فيمكن لشركات التضامن الدخول فى مجالات إقتصادية لا تسمح إمكانيات الفرد الواحد بالدخول فيها ، كما أن تعدد الشركاء قد يفيد فى تنوع الخبرات اللازمة لإدارة المشروع بنجاح .

٥ - كل شريك من الشركاء فى شركة التضامن يعتبر مسئولا بصفة شخصية عن الوفاء بالتزامات الشركة للغير من أمواله الخاصة ، بالإضافة الى المسئولية التضامنية مع الشركاء الآخرين إلا إذا كان الشريك موصيا فتقتصر مسئوليته على حصته فى رأس المال . كما تعد أصول الشركة ملكا على المشاع لكل الشركاء، وليس لأى شريك من الشركاء الحق العنى على أصول معينة حتى ولو كانت هذه الأصول

تمثل رأس المال الذى ساهم به فى الشركة ، وهـــذا يعنى أن للشركة شخصية معنوية مستقلة عن الشركاء فى هذا الصدد .

٦ - لكل شريك من الشركاء الحق فى حصة معينة من الأرباح التى تحققها الشركة ، كما يقع عليه عبء تحمل حصته من الخسائر التى تحققها ، وذلك طبقا لشروط الإتفاق بين الشركاء فى هذا الصدد .

هذا ويتوفر لشركات التضـــامن بعض المزايا فيما يتعلق بمرونة الإدارة وإتخاذ القرارات وإمكانية الإتصال المباشر بالعملاء عما عليه الحال فى الشركات المساهمة . كما قد يترتب على التكييف القانونى لشركات التضامن فى بعض الدول مزايا ضريبية عن الشركات المساهمة ، وخاصه فى تلك الدول التى تكون فيها أسعار الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والمهنية تصاعدية .

ويتناول هذا الفصل أساسا أركان عقد شركة التضامن والتكوين وكيفية معالجة رأس المال ، وطرق توزيع الأرباح والخسائر على الشركاء ، على أن نتناول باقى المشاكل المحاسبية فى شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة فى الفصول التالية .

٢ - عقد شركة التضامن والاشهار والقيد :

تختلف إجراءات التكييف القانونى لشركات التضامن من دولة الى أخرى . إلا أنه يستحسن فى كل الأحوال أن يكون الإتفاق بين الشركاء على تكوين الشركة فى صورة كتابية يتحدد فيها ما توصل إليه الإتفاق بينهم من شروط قد تكون مثار نزاع أو مشاكل قانونية فيما بعد . ومن أهم البنود التى يجب أن توضح صراحة فى عقد الشركة ما يلى :

١ - أسماء الشركاء ، والإسم المتفق عليه للشركة،والأهداف التى تكونت الشركة من أجلها .

٢ - تاريخ تكوين الشركة ومدة سريان العقد ، والتصرفات أوالأحداث الموجبة لوقف سريان العقد خلال المدة المقررة ، والتصرفات والأحداث التى لا تؤثر فى سريان العقد بإتفاق الشركاء .

٣ - أنصبة الشركاء فى رأس المال والصورة التى يتم تقديمه بها ، وموعد تقديمه وكيفية تقويمه أو قياسه ، والشروط الجزائية المرتبطة بعدم تنفيذشروط العقد فى هذا الصدد .

٤ - السلطة المخولة لكل شريك من الشركاء فى إدارة الشركة وما يقع عليه من واجبات فى هذا الصدد وما يترتب له من حقوق فى هذا المجال .

٦ - النظام المحاسبى الواجب إتباعة والمجموعةالدفترية الواجب إستخدامها والفترة المحاسبية المتفق عليها ، والكيفية التى يتم بها التحقق من صحة وسلامة الإجراءات المحاسبية .

٦ - المعالجة المحاسبية لمسحوبات الشركاء وحدود هذه المسحوبات، والمعالجة المحاسبية للقروض التى يقدمها الشركاء للشركة ، ومعالجة الزيادة فى رأس المال والشروط الواجب الإلتزام بها فى هذا الصدد ، وكذلك المرتبات والمكافآت المقررة لأى من الشركاء وشروط إستحقاقه لها .

٧ - طريقة توزيع الأرباح والخسائر المتفق عليها بين الشركاء ، وتوقيت إستحقاق الشركاء للأرباح الموزعة .

٨ - إجراءات فض المنازعات بين الشركاء ، وإجراءات تصفية الشركة لأى سبب من الأسباب ، وطرق تقويم الأصول بما فيها شهرة المحل فى حالة فض الشركة أو انسحاب أحد الشركاء أو انضمام شريك جديد .

وتمثل هذه البنود الحد الأدنى الواجب توافره فى عقد التضامن تفادياً للمشاكل . وكما سبق أن ذكرنا فيستحسن فى كل الأحوال أن يكون اتفاق الشركاء على تكوين شركة التضامن كتابة . حتى إذا لم يستوجب القانون ذلك والواقع أن المشرع المصرى يستوجب أن يكون عقد الشركة مكتوبا، كما يستوجب أيضاً إشهار ملخص العقد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التوقيع على العقد لإعلام الجمهور بتكوين الشركة . ويتم الاشهار عادة بنشر ملخص العقد فى إحدى الصحف التى تصدر فى مقر الشركة . وبالإضافة إلى ذلك يجب على كل شركة تجارية أن تقوم بالقيد بالسجل التجارى فى خلال شهر من تاريخ عقد التكوين.

هذا وما ينطبق على شركات التضامن فى هذا الصدد ينطبق على شركات التوصية البسيطة إلا أن الشريك الموصى لا يتدخل فى إدارة الشركة ، كما يقتصر عقد الشركة الواجب شهره على ذكر أسماء الشركاء المتضامنين دون الشركاء الموصين ، فيكتفى فيه بذكر المبالغ التى تمثل حصص رأس مال الشركاء الموصين .

٣ ــ التكوين ورأس المال :

تتركز الاختلافات الرئيسية فى الإجراءات المحاسبية لشركات التضامن عن الإجراءات فى المشروع الفردى أو فى شركات المساهمة فى المعالجة المحاسبية لتوزيع الأرباح وحسابات الشركاء . فبالرغم من أن معالجة حقوق الملكية الخاصة بكل شريك من الشركاء يمكن أن تتم فى حساب واحد ، إلا أن العرف المحاسبى قد جرى على التمييز بين ثلاثة حسابات لكل شريك من الشركاء هى : حساب رأس المال ، وحساب المسحوبات ، وحساب القروض التى يمنحها الشريك للشركة أو العكس .

وعنـد تكوين الشركة فى بداية نشاطهـا تنحصر الإجراءات المحاسبيـة فى حسابات رأس مال الشركاء . فعندما يتحدد رأس مال الشركة بالاتفاق، والحصة الواجب على كل شريك أن يساهم بها وكيفية وطبيعة مساهمة كل شريك، تجعل حسابات الدخول المختلفة مدينة وحسابات رأس مال الشركاء دائنة كل على قدر مساهمة الشريك فى حسابه . وقد يقدم الشركاء حصتهم فى رأس المـال نقـداً ، عاجلا أو آجلا ، أو عيناً فى صورة أصول معينة وفى الحالة الأخيرة تستوجب العدالة ضرورة تقويم هذه الأصول العينية بقيمتها السوقية العادلة وقت تقديمها للشركة . وإذا اتفق الشركاء على تقديم حصص رأس المـال بصورة جزئية (كل أو بعض الشركاء) آجلا ، أى بعد تاريخ التكوين الفعلى ، فإنه يمكن فى هـذه الحالة توسيط حساب للحصص المستحقة على كل شريك من الشركاء .

ولنفرض مثلا أن محمود عبد العزيز اتفق مـع فاروق عبد المجيـد فى ١ / ١ على تكوين شركة تضامن للإتجار فى الأقمشة المستوردة نظراً للطلب الكبير عليها . وقد كان محمود يمتلك محلا لبيع السجائر والخردوات يقع فى موقع تجارى ممتـاز ، وعرض أن يقدم هذا المحل بمـا فيه من أثاث وتركيبات لمزاولة أعمـال الشركة فيه ، وقدرت قيمة المحل بمبلغ ٧٫٥٠٠ جنيه منها ١٫٥٠٠ جنيه تمثل قيمة الأثاث والباقى تمثل قيمة مبانى المحل . وقد نص الاتفاق على أن يكون رأس مال الشركة ٢٠٫٠٠٠ جنيه بالتساوى بين الشريكين . فإذا قـدم محمود باقى المستحق عليه نقداً وقدم فاروق المستحق عليه نقداً بالكامل ، يكون قيـد إثبات رأس المال كالآتى :

من مذكورين

٦ر٠٠٠ ح / المبانى

١ر٥٠٠ ح / الأثاث

١٢ر٥٠٠ ح / النقدية

٢٠ر٠٠٠ إلى ح / رأس مال الشركاء

١٠ر٠٠٠ الشريك محمود

١٠ر٠٠٠ الشريك فاروق

إثبات الحصول على رأس المال بواقع ١٠ر٠٠٠ جنيه لكل شريك .

ويمكن أن يخصص لكل شريك حساب مستقل لرأسماله بالأستاذ العام ، كما يمكن الاستعانة بحساب مجزأ لرأس المال الخاص بكل الشركاء ، والذى يمكن أن يتخذ الشكل الآتى فى هذه الحالة :

ح / رأس مال الشركاء

منه — له

مجموع	محمود	فاروق	بيان	تاريخ	مجموع	محمود	فاروق	بيان	تاريخ
					٢٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	من مذكورين	١/١

ويرحل الطرف المدين للقيد السابق بالطبع للحسابات الواردة فيه فى الأستاذ العام كما هو معروف .

أما إذا نص الاتفاق على أن يقدم محمود المحل فى ١/١ ويقدم فاروق ٨ر٠٠٠

جنيه فى ١/١ ثم يؤجل تقديم باقى رأس المال حتى ٢/١٥ مثلا ، فإنه يمكن فى هذه الحالة توسيط حساب حصص الشركاء كالآتى :

٢٠٫٠٠٠		من حـ/ حصص الشركاء فى رأس المال
		١٠٫٠٠٠ حصة الشريك محمود
		١٠٫٠٠٠ حصة الشريك فاروق
	٢٠٫٠٠٠	إلى حـ/ رأس مال الشركاء
		١٠٫٠٠٠ رأس مال الشريك فاروق
		١٠٫٠٠٠ رأس مال الشريك محمود
		إثبات استحقاق حصص الشركاء فى رأس المال للشركة بتاريخ ١/١
		من مذكورين
٦٫٠٠٠		حـ/ المبانى
١٫٥٠٠		حـ/ الأثاث
٨٫٠٠٠		حـ/ النقدية
	١٥٫٥٠٠	إلى حـ/ حصص الشركاء فى رأس المال
		٧٫٥٠٠ حصة الشريك محمود
		٨٫٠٠٠ حصة الشريك فاروق
		إثبات الحصول على الحصة العينية للشريك محمود وجزء من الحصة النقدية للشريك فاروق بتاريخ ١/١

ويترتب على القيد الأول جعل كل شريك مدينا بمقدار حصته فى رأس المال والمستحقة عليه طبقاً للعقد ، وبالتالى فيعتبر حساب حصص الشركاء من حسابات الأصول فى دفاتر شركة التضامن ويمثل رصيده مستحقات الشركة قبل

الشركاء فيها مقابل رأس المال . ويعتبر القيد الثانى قيد سداد لحصة كل شريك فى رأس ماله بمقدار ما قام بتقديمه فعلا من رأس المال .

ويتخذ حساب حصص الشركاء فى رأس المال نفس الصورة المجزأة فى الأستاذ العام على نمط حساب رأس المال ويجعل مدينا بالقيد الأول مقابل جعل حساب رأس المال دائنا ثم يجعل دائنا بالقيد الثانى مقابل جعل حسابات الأصول الواردة بالقيد مدينة ، ويمثل الرصيد بعد ذلك مقدار المستحق على كل شريك من الشركاء . وإذا قام الشركاء بسداد المستحق عليهم فى التاريخ المتفق عليه ، تجعل النقدية مدينة وحساب حصص الشركاء فى رأس المال دائناً فيتم إقفاله . ولذلك فهو حساب وسيط .

ويراعى عند تقديم أحد الشركاء لأصول عينية أن تقدر قيمة هذه الأصول على أساس القيمة السوقية ، وليس على أساس تكلفتها الدفترية ، وقت تقديمها. ولنفرض مثلا أن حسين عبد الموجود وصابر عبد المقصود اتفقا على تكوين شركة تضامن اعتباراً من ٣/١ برأس مال قدره ٢٧٫٠٠٠ جنيه ، حيث يقوم حسين بسداد حصته نقدا ويقدم صابر أصول وخصوم الشركة المملوكة له لتجارة السيارات والتى تظهر أرصدتها فى دفاتره فى ذلك التاريخ كالآتى :

	جنيه	جنيه
أثاث وتركيبات ومخصص اهلاك	٤ر٦٠٠	٩ر٨٠٠
مدينون ومخصص ديون	٣٠٠	٤ر٩٠٠
أوراق قبض		٦ر٠٠٠
دائنون	٢ر٩٠٠	
أوراق دفع	٣ر٢٠٠	

وقد قدرت القيمة السوقية للأثاث والتركيبات بمبلغ ٧٠٠ر٥ جنيه ، كما قدرت شهرة المحل بمبلغ ٢٠٠ر١ جنيه وقام صابر بسداد الفرق بين صافى أصول شركته على هذا الأساس وحصته فى رأس المال نقداً . ويترتب على ذلك أن القيود فى دفاتر شركة التضامن حسين وصابر تكون كالآتى :

		من مذكورين
	٧٠٠ر٥	حـ / الأثاث والتركيبات
	٩٠٠ر٤	حـ / المدينون
	٠٠٠ر٦	حـ / أوراق القبض
	٢٠٠ر١	حـ / شهرة المحل
	٦٠٠ر١٥	حـ / النقدية
		إلى مذكورين
٠٠٠ر٩		حـ / رأس مال حسين
٠٠٠ر١٨		حـ / رأس مال صابر
٣٠٠		حـ / مخصص الديون المشكوك فيها
٩٠٠ر٢		حـ / الدائنون
٢٠٠ر٣		حـ / أوراق الدفع
		إثبات تكوين الشركة والحصول على رأس المال .

ويلاحظ أن صابر سوف يسدد نقداً فى هذه الحالة ٦٠٠ر٦ جنيه تمثل الفرق بين القيمة السوقية للاصول التى قدمها بعد خصم الإلتزامات (٨٠٠ر١٧ - ٤٠٠ر٦) وهى ٤٠٠ر١١ جنيه وحصته فى رأس المال وهى ٠٠٠ر١٨ جنيه .

وقد يتم تقدير الحصة العينية التى يقدمها أحد الشركاء من أصول مختلفة بصفة

إجمالية وليس على الصورة التفصيلية الواردة فى المثال بعاليه . وفى هذه الحالة إذا زادت القيمة المقدرة لصافى الأصول عن صافى القيم الدفترية لها فى دفاتر الشريك الذى قدمها للشركة فإن الفرق يعتبر فى دفاتر الشركة بمثابة شهرة محل. ففى المثال السابق مثلا قدرت الأصول بصفة فردية وتحددت قيمتها على هذا الأساس . أما إذا افترضنا أن القيمةالإجمالية لصافى أصول منشأة صابر قدرت بمبلغ ١٢٫٠٠٠ جنيه مثلا دون تخصيص على أصول معينة ، بينما صافى القيمة الدفترية للأصول ٩٫٧٠٠ (٢٠٫٧٠٠ — ١١٫٠٠٠) فإن الفرق البالغ ٢٫٣٠٠ جنيه فى هذه الحالة يمثل شهرة محل فى دفاتر شركة التضامن . وتجعل الأصول المقدمة من صابر مدينة بصافى قيمتها الدفترية فى دفاتر شركة التضامن. فيجعل حساب الأثاث والتركيبات مديناً بمبلغ ٥٫٢٠٠ جنيه (٩٫٨٠٠ — ٤٫٦٠٠) وتجعل حسابات المدينون وأوراق القبض وشهرة المحل مدينة بمبلغ ٤٫٩٠٠ جنيه ، ٦٫٠٠٠ جنيه ، ٢٫٣٠٠ جنيه على التوالى ، وتجعل النقدية مدينة بمبلغ ١٥٫٠٠٠ جنيه (٩٫٠٠٠ حصة حسين ، ٦٫٠٠٠ باقى حصة صابر) ويظل الطرف الدائن للقيد السابق كما هو .

أما إذا قدرت صافى الأصول بأقل من صافى قيمتها الدفترية دون تخصيص على أصول معينة ، فإن الفرق يعالج محاسبياً على اعتبار أنه احتياطى تقويم أصول فإذا قدر صافى أصول منشأة صابر فى المثال السابق مثلا بصفة إجمالية بمبلغ ٩٫٠٠٠ جنيه، مما يضطر صابر لتسديد مبلغ ٩٫٠٠٠ جنيه نقداً إستكمالا لحصته فى رأس المال ، فإن الأصول المنتقلة لشركة التضامن تجعل مدينة فى دفاترها بصافى قيمتها الدفترية ويكون القيد فى هذه الحالة كالآتى :

	من مذكورين :
٥٫٢٠٠	حـ / الأثاث والتركيبات
٤٫٩٠٠	حـ / المدينون
٦٫٠٠٠	حـ / أوراق القبض
١٨٫٠٠٠	حـ / النقدية
	إلى مذكورين :
٩٫٠٠٠	حـ / رأس مال حسين
١٨٫٠٠٠	حـ / رأس مال صابر
٣٠٠	حـ / مخصص الديون المشكوك فيها
٢٫٩٠٠	حـ / الدائنون
٣٫٢٠٠	حـ / أوراق الدفع
٧٠٠	حـ / احتياطى تقويم الأصول

وتصبح شركة التضامن صابر وحسين مسئولة عن الالتزامات المنتقلة إليها من منشأة صابر (الدائنون وأوراق الدفع) كما يتحمل صابر بصفته الشخصية أيضاً ما يتم إعدامه من ديون من حسابات المدينين فيما زاد عن مخصص الديون المشكوك فيها . ويحمل الحساب الجارى للشريك بمقدار الفرق بين المخصص والديون التى يتم اعدامها فعلا . ويجرى إقفال دفاتر المنشأة الفردية لصابر التى انتقل صافى أصولها لشركة التضامن طبقا لما سبق عرضه فى الفصل المتقدم .

٣ ـ ١ : حسابات الشركاء بخلاف رأس المال :

عادة ما يخصص لكل شريك من الشركاء فى شركات التضامن حسابا لمسحوباته من الشركة يجعـــل مدينا بمسحوبات الشريك (من نقدية أو أصول أخرى)

لأغراض الإستخدام الخاص خلال الفترة المحاسبية . وعادة مايتحدد لكل شريك حداً أقصى للمقدار الذى يمكن سحبه من الشركة خلال الفترة المحاسبية ، وإذا زادت مسحوباته عن ذلك المقدار تحمل الزيادة لحساب رأس المال الخاص به. ويكون هذا الإجراء غير ضرورى إذا حسبت على مسحوبات الشركاء فوائد تساوى فى معدلاتها أو تزيد عن معدلات الفوائد على رأس المال فى حالة الاتفاق على حسابها . وسوف نعالج ذلك تفصيلا فيما بعد .

وبالإضافة الى حساب المسحوبات قد يخصص حساب خاص للقروض التى يمنحها الشريك للشركة ويجعل دائنا بقيمتها ، أو للقروض التى يحصل عليها شريك من الشركة ويجعل مدينا بقيمتها . وعادة ما يتم حساب فوائد على قروض الشركاء للشركة والعكس ، كما سوف يتضح فيما بعد .

٤ ـ توزيع الأرباح فى شركات التضامن :

عندما تبدأ شركة التضامن فى مزاولة نشاطها بعد تكوينها فإن الإجراءات المحاسبية اللازمة لتسجيل التبويب وتلخيص عملياتها على مدار الفترة المحاسبية ، وكذلك إجراءات تسوية الحسابات وإعداد الحسابات الختامية لا تختلف عما سبق دراسته فى المحاسبة المالية بصفة عامة . وتتركز الإختلافات الرئيسية فى معالجة توزيع الأرباح وحسابات الشركاء المختلفة من رأس مال ومسحوبات وقروض ومرتبات ومكافآت . وسوف نتناول معالجة توزيع الأرباح (أو الخسائر) على الشركاء فى هذا البند ، على أن نتناول المشاكل الأخرى فى البنود التالية .

وفيما يختص بتوزيع الأرباح فانه من الواجب ـ منعاً للمشاكل والمنازعات ـ أن ينص عقد الشركة على الطريقة التى يتم بمقتضاها هذا التوزيع . وتختلف التشريعات القانونية المنظمة لكيفية توزيع الأرباح فى شركات التضامن، فى حالة سكوت العقد عن ذلك ، من دولة إلى أخرى.ففى الولايات المتحدة وكندا مثلا

يفترض أن التوزيع يتم بالتساوى بين الشركاء فى حالة سكوت عقد الشركة فى هذا الصدد وبصرف النظر عن حصة كل شريك فى المال . أما التشريع المصرى فيقضى بتوزيع الأرباح والخسائر طبقا لحصة كل شريك فى رأس المال إذا سكت عقد الشركة عن النص على كيفية توزيع الأرباح والخسائر . وإذا كان الشريك مشتركا بعمله فقط دون رأسمال فإن حصته فى الأرباح والخسائر تكون مساوية لحصة الشريك الذى ساهم بأقل رأسمال .

والمفروض أن النسب المقررة لتوزيع الأرباح ، سواء كان ذلك عن طريق العقد ، أو التشريع على خلاف ذلك . فقد ينص فى عقد الشركة على اختلاف نسب توزيع الأرباح عن نسب توزيع الخسائر لأسباب مختلفة ويقضى التشريع المصرى ببطلان عقد الشركة اذا نص على اعفاء أحد الشركاء من الخسائر الا فى حالة اقتصار مشاركة الشريك على عمله وبشرط ألا يحصل على المقابل المتفق عليه لهذا العمل . كما لا يجوز أن ينص عقد الشركة على عدم أحقية أى من الشركاء فى الأرباح .

وفى كل الأحوال يجب أن تكون الكيفية التى يتم على أساسها توزيع الارباح والخسائر واردة فى عقد الشركة وفى حدود القانون ، أو أن يلجأ المحاسب للشروط المنظمة لهذا التوزيع قانوناً فى حالة سكوت العقد طبقاً للتشريعات القائمة فى زمان ومكان التطبيق . وسوف نتناول توزيع الأرباح والخسائر فى شركات التضامن على كل من الأسس التالية :

أ ـ بالتساوى بين الشركاء وبصرف النظر عن مقدار المساهمه فى رأس المال .

ب ـ بنسب متفق عليها بصرف النظر عن مقدار المساهمة فى رأس المال .

حـ ـ بنسب رأس المال .

د - بنسب متفق عليها بعد حساب فائدة على رأس المال ، أو على رأس المال والقروض والمسحوبات .

هـ - بنسب متفق عليها بعد حساب الفائدة وخصم المرتبات والمكافآت .

وسوف نفترض فى حالة سكوت العقد عن تحديد طريقة التوزيع أن الأرباح والخسائر توزع بالتساوى على الشركاء ، على اعتبار أن القارىء سوف يتمكن من تعديل هذا التوزيع طبقاً لنسب رأس المال قياساً على الحالة (جـ) الوارد شرحها ضمن البند التالى .

٤ - ١ : توزيع الأرباح والخسائر بالتساوى أو بنسب متفق عليها :

اذا نص عقد الشركة على توزيع الأرباح والخسائر بالتساوى بين الشركاء دون حساب فائدة على رأس المال أو المسحوبات ، وفى حالة عدم وجود قروض أو الاتفاق على تخصيص مرتبات لبعض أو كل الشركاء، فان أمر توزيع الأرباح يصبح عملية بسيطة . فمثلا اذا حققت شركة التضامن حسن وصابر أرباحا صافية عن السنة المالية المنتهية قدرها ١٣٫٥٠٠ جنيه ، فإن حصة كل شريك فى الأرباح تكون ٦٫٧٥٠ جنيه. والمفروض أن يخصم من هذه الحصة مسحوبات كل شريك، ويمثل الرصيد المتبقى (سواء كان مدينا أو دائنا) تعديلا لرأس مال الشريك . الا أنه قد جرت العادة فى العرف المحاسبى العربى على توسيط حساب يطلق عليه حساب جارى الشريك ، ويجعل هذا الحساب دائنا بنصيب الشريك فى الأرباح أو مدينا بنصيبه فى الخسائر ، وتقفل فيه كل الحسابات الخاصة بالشريك ، فيما عدا حساب رأس المال وحسابات القروض ان وجدت فى نهاية الفترة المحاسبية . ويمثل رصيد الحساب الجارى فى نهاية الفترة بعد ذلك ما يستحق للشريك قبل الشركة بخلاف رأسماله إذا كان دائناً ، وما يستحق للشركة قبل الشريك إذا كان مدينا .

ولنفترض مثلا على سبيل الايضاح أن شركة التضامن عبد السميع ورجب تكونت فى أول يناير ١٩٧٤ وفى ١٢/٣١ أسفرت عمليات الشركة عن أرباح صافية قدرها ٧٫٨٥٠ جنية توزع بالتساوى . وأن أرصدة الحسابات المختلفة للشركاء فى نهاية العام كانت كالآتى : رأس مال عبد السميع ١٧٫٥٠٠ جنيه، رأس مال رجب ٢٢٫٥٠٠جنيه ، مسحوبات عبد السميع ٤٫٣٠٠ جنيه، مسحوبات رجب ٣٫٢٠٠ جنيه ، ومن واقع هذه المعلومات تكون حصة كل من عبد السميع ورجب فى الأرباح ٣٫٩٢٥ جنيهعن العام، ويتم إجراءالقيود الدفترية الآتية فى نهاية العام :

٧٫٨٥٠		من حـ / الأرباح والخسائر
	٧٫٨٥٠	إلى حـ / توزيع الأرباح والخسائر
		إقفال رصيد حساب الأرباح والخسائر فى حساب التوزيع فى ١٢/٣١ .

٧٫٨٥٠		من حـ / توزيع الأرباح والخسائر
		إلى مذكورين
	٣٫٩٢٥	حـ / جارى الشريك عبد السميع
	٣٫٩٢٥	حـ / جارى الشريك رجب
		توزيع أرباح العام بالتساوى بين الشريكين طبقاً لنصوص العقد .

	من مذكورين
٣٫٢٠٠	ح / جارى الشريك رجب
٤٫٣٠٠	ح / جارى الشريك عبد السميع
	إلى مذكورين :
٣٫٢٠٠	ح / مسحوبات الشريك رجب
٤٫٣٠٠	ح / مسحوبات الشريك عبد السميع
	إقفال مسحوبات الشركاء فى الحسابات الجارية لهم .

ويترتب على ذلك أن جارى الشريك رجب يصبح دائنا بما لم يقم بسحبه من حصته فى الأرباح ، أى بمبلغ ٧٢٥ جنيه ، أما جارى الشريك عبد السميع فيصبح مدينا بمبلغ ٣٧٥ جنيه وهى مقدار مسحوباته فيما زاد على حصته فى الأرباح . وتظهر الحسابات الجارية للشركاء وحسابات رأس المال فى الميزانية العمومية على الصورة التالية :

شركة التضامن رجب وعبد السميع

الميزانية العمومية فى ١٩٧٤/١٢/٣١

أصول			خصوم		
					حقوق عبد السميع :
				١٧٫٥٠٠	رأس المال
				(٣٧٥)	— جارى الشريك
			١٧٫١٢٥		
					حقوق رجب :
				٢٢٫٥٠٠	رأس المال
				٧٥٠	جارى الشريك
			٢٣٫٢٥٠		

ويتضح أن جارى الشريك عبد السميع قد خصم من رأسماله خصما شكلياً لأن رصيده مدين ، بينما جارى الشريك رجب قد أضيف لرأسماله إضافة شكلية لأن رصيده دائن .

هذا كما قد يتفق الشركاء على توزيع الأرباح والخسائر بنسب معينة وليس بالتساوى أو بنسب رأس المال . والواقع أن تحديد نسب توزيع الأرباح والخسائر فى شركات التضامن يرتبط بعوامل متعددة بخلاف مساهمة كل شريك فى رأس المال . ولا شك فى أهمية حصة كل شريك فى رأس المال كعامل محدد لنسب توزيع الأرباح . إلا أنه بالإضافة إلى ذلك ، فقد تختلف نوعية وقيمة الخدمات الادارية التى يؤديها كل شريك للشركة ، والقدرات المالية الشخصية للشركاء بصفاتهم المستقلة عن الشركة . وهذه العوامل تعتبر من الأهمية بمكان فى شركات التضامن حيث تعتبر القدرات المالية الكبيرة لشريك معين بمثابة تعضيد وضمان لسلامة المركز المالى للشركة .

ولنفرض مثلا أن عبد السميع ورجب قد اتفقا على توزيع الأرباح والخسائر بينهما فى المثال السابق بنسبة ٣ : ٢ لكل من عبد السميع ورجب على التوالى . فى هذه الحالة يكون نصيب كل منهم فى الأرباح كالآتى :

نصيب عبد السميع = ٧٫٨٥٠ × $\frac{٣}{٥}$ = ٤٫٧١٠ جنيه

نصيب رجب = ٧٫٨٥٠ × $\frac{٢}{٥}$ = ٣٫١٤٠ جنيه

الأرباح الموزعة —— ٧٫٨٥٠ جنيه

ويكون قيد توزيع الأرباح عن العام فى ظل هذه الحالة كالآتى :

٧٫٨٥٠	من حـ/ توزيع الأرباح والخسائر
	إلى مذكورين
٤٫٧١٠	حـ/ جارى الشريك عبد السميع
٣٫١٤٠	حـ/ جارى الشريك رجب
	اثبات توزيع الأرباح عن العام بنسبة ٣ : ٢ طبقا لشروط الاتفاق بين الشركاء .

ثم تقفل مسحوبات الشركاء فى حساباتهم الجارية كما هو موضح فى الحالة السابقة ، فيصبح رصيد جاري الشريك عبد السميع دائنا بمبلغ ٤١٠ جنيه يضاف شكليا لرصيد رأسماله فى الميزانية العمومية ، ويصبح رصيد جارى الشريك رجب مدينا بمبلغ ٦٠ جنيه يطرح شكليا من رصيد رأسماله فى الميزانية العمومية .

هذا ، وقد يتفق الشركاء على توزيع الارباح أو الخسائر بأى نسبة تتلاءم مع مساهمة كل منهم برأس المال وبالعمل وبالسمعة التجارية التى يتمتع بها . فقد يتفق الشركاء مثلا على توزيع الأرباح والخسائر فى حدود معينة بنسبة معينة وما زاد عن ذلك بالتساوى أو بنسبة أخرى . فإذا إفترضنا مثلا أن شركة التضامن عبد الرحيم وفاروق قد حققت خسائر عن السنة المالية المنتهية قدرها ٢٧٫٠٠٠ جنيه ، وأن عقد الشركة ينص على أن يقتسم الشركاء الأرباح والخسائر فى حدود ٢١٫٠٠٠ جنيه ٤ : ٣ لكل من عبد الرحيم وفاروق على التوالى ، ومازاد عن ذلك يوزع بالتساوى . وفى هذه الحالة يكون نصيب كل منهم من الخسائر كالآتى :

	عبد الرحيم	فاروق	المجموع
٢١٫٠٠٠ الأولى بنسبة ٤ : ٣	١٢٫٠٠٠	٩٫٠٠٠	٢١٫٠٠٠
٦٫٠٠٠ الباقى بالتساوى	٣٫٠٠٠	٣٫٠٠٠	٦٫٠٠٠
المجموع	١٥٫٠٠٠	١٢٫٠٠٠	٢٧٫٠٠٠

ويجرى إثبات توزيع الخسائر فى هذه الحالة بجعل الحسابات الجارية للشركاء مدينة ، كل بنصيبه ، وجعل حساب توزيع الأرباح والخسائر دائنا . ثم تقفل المسحوبات فى الحسابات الجارية ، ويظهر رصيد الحساب الجارى لكل شريك مقترنا برأسماله فى الميزانية العمومية .

٤ ـ ب توزيع الأرباح والخسائر بنسب رأس المال :

قد يتفق الشركاء على توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم بنسب رأس المال، وخاصة فى الحالات التى يكون فيها رأس المال هو المصدر الرئيسى والهام للعوامل المؤدية لنجاح المشروع . وفى هذه الحالة يجب أن يتحدد المقصود برأس المال الذى يتم على أساسه توزيع الأرباح والخسائر . فقد يختلف رصيد رأس مال كل شريك فى بداية الفترة المحاسبية عنه فى نهايتها ، ومن ثم يجب تحديد أساس التوزيع وهل هو رأس المال فى بداية الفترة ، أو رأس المال فى نهاية الفترة ، أو المتوسط المرجح زمنيا لرأس المال خلال الفترة . وإذا اتفق الشركاء على التوزيع بنسب المتوسط المرجح زمنيا لرأس المال خلال الفترة ، فإنه يصبح من الواجب الاتفاق على كيفية حساب توقيتات الاضافة أو السحب من رأس مال كل شريك وعادة ما يكون الاتفاق فى هذا الصدد على أساس أن الاضافات إلى رأس المال خلال النصف الأول من شهر معين تعد كما لو كانت قد تمت فى بداية هذا الشهر . أما الإضافات فى النصف الأخير من شهر معين فتعتبر كما لو كانت قد تمت فى بداية الشهر التالى . وما ينطبق على الإضافات ، ينطبق على التخفيضات فى رأس المال .

ولنفرض مثلا أن حساب رأس مال الشركاء فى شركة التضامن جميل وعبد المقصود ظهر فى نهاية السنة المالية فى الأستاذ العام كالآتى :

ح/ رأس مال الشركاء

مجموع	جميل	عبد المقصود	بيان	تاريخ	مجموع	جميل	عبد المقصود	بيان	تاريخ
٥٠٠٠	٥٠٠٠		الى ح/ النقدية	٣/٢٧	٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	رصيد	١/١
٣٠٠٠		٣٠٠٠	الى ح/ النقدية	٩/١٤	١٠٠٠٠		١٠٠٠٠	من ح/ النقدية	٦/١٢
٥٠٠٠	٥٠٠٠		الى ح/ النقدية	١٠/١٦	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠		من ح/ الأثاث	٧/٣
٦٢٠٠٠	٣٥٠٠٠	٢٧٠٠٠	رصيد	١٢/٣١					
٧٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	٣٠٠٠٠			٧٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	٣٠٠٠٠		

ولنفرض أن الشركة قد حققت أرباحا صافية عن الفترة قدرها ١٨٫٦٠٠ جنيه . فإذا كان الاتفاق ينص على توزيع الأرباح بنسب رأس المال القائمة فى بداية الفترة لكان نصيب كل شريك كالآتى :

نصيب الشريك جميل $= \frac{٣٠٫٠٠٠}{٥٠٫٠٠٠} \times ١٨٫٦٠٠ = ١١٫١٦٠$ جنيه

نصيب الشريك عبد المقصود $= \frac{٢٠٫٠٠٠}{٥٠٫٠٠٠} \times ١٨٫٦٠٠ = ٧٫٤٤٠$ جنيه

مجموع الأرباح ١٨٫٦٠٠ جنيه

أما إذا نص الاتفاق على توزيع الأرباح بنسب رأس المال القائمة فى نهاية الفترة ، فإن نصيب كل شريك يكون كالآتى :

نصيب الشريك جميل = (٣٥ر٠٠٠ ÷ ٦٢ر٠٠٠) × ١٨ر٦٠٠ = ١٠ر٥٠٠ جنيه

نصيب الشريك عبد المقصود = (٢٧ر٠٠٠ ÷ ٦٢ر٠٠٠) × ١٨ر٦٠٠ = ٨ر١٠٠ جنيه

أما إذا نص العقد على توزيع الأرباح والخسائر عـــلى أساس المتوسط المرجح شهرياً لنسب رأس المال ، فإن الأمر يقتضى فى هذه الحالة حساب هذه النسب أولا ثم توزيع الأرباح على أساسها كالآتى :

جدول حساب المتوسط المرجح شهريا لرأس مال الشركاء

الشريك	التاريخ	مدين	دائن	رصيد (دائن)	عدد أشهر استمرار الرصيد	الرصيد مرجح زمنيا (شهريا)
جميل	١/١		—	٣٠٠٠٠	٣	٩٠٠٠٠
	٣/٢٧	٥٠٠٠		٢٥٠٠٠	٣	٧٥٠٠٠
	٧/٣		١٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤	١٦٠٠٠٠
	١٠/١٦	٥٠٠٠		٣٥٠٠٠	٢	٧٠٠٠٠
مجموع					١٢	٣٩٥٠٠٠
عبد المقصود	١/١			٢٠٠٠٠	٥	١٠٠٠٠٠
	٦/١٢		١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣	٩٠٠٠٠
	٩/١٤	٣٠٠٠		٢٧٠٠٠	٤	١٠٨٠٠٠
مجموع					١٢	٢٩٨٠٠٠

وعلى هـذا الأساس يكون متوسط أرصدة رأس المال المرجحة زمنيـا عن العام كالآتى :

رأس مال جميل = ٣٩٥٫٠٠٠ ÷ ١٢ = ٣٢٫٩١٧جنيه(تقريبا)
رأس مال عبد المقصود = ٢٩٨٫٠٠٠ ÷ ١٢ = ٢٤٫٨٣٣جنيه(تقريبا)

مجموع ٥٧٫٧٥٠ جنيه

ويكون نصيب كل من جميل وعبد المقصود من الأرباح طبقاً لذلك كالآتى:

نصيب جميل = $\frac{٣٢٫٩١٧}{٥٧٫٧٥٠}$ × ١٨٫٦٠٠ = ١٠٫٦٠٢ جنيه

نصيب عبد المقصود = $\frac{٢٤٫٨٣٣}{٥٧٫٧٥٠}$ × ١٨٫٦٠٠ = ٧٫٩٩٨ جنيه

وتجرى قيود التوزيع وإقفال المسحوبات فى الحسابات الجارية كالعادة.

هذا كما قد يتفق الشركاء على توزيع الأرباح والخسائر بنسبة رأس المال فى حدود معينة على أن يوزع الباقى بنسب أخرى متفق عليها. والواقع أن نسب توزيع الأرباح والطرق التى يمكن الاتفاق عليها بين الشركاء لا حصر لهـا. ولكنها لا تخرج من حيث إجراءاتها عن الإجراءات الموضحة فى الأمثلة السابقة.

٥ ـ توزيع الأرباح مع حساب فائدة على رأس المال :

عندما يتفق الشركاء على توزيع الأرباح بنسبة رأس المال، سواء كان ذلك على أساس رصيد أول الفترة، أو رصيد آخر الفترة، أو المتوسط المرجح زمنياً للرصيد خلال الفترة، فإن هذا الإتفاق يعنى أن رأس المال هو العامل الهام، إن لم يكن الوحيد فى تمكين الشركة من مزاولة نشاطها بنجاح. وقد يمثل رأس المال فى غالبية الأحوال أحد العوامل الهامة فى تمكين الشركة من مزاولة نشاطها ولكنه ليس العامل الوحيد فى هذا الصدد. فقد يساهم أحد الشركاء بعمله أو بخبرته الإدارية أكثر من شريك آخر، كما قد تستمد الشركة شهرتها التجارية

(أو الخدمية) من شهرة شريك معين دون الشركاء الآخرين ، والواقع أن بعض الشركاء فى شركات التضامن قد يسهم بعمله أو خدماته فقط دون رأس المال على الأطلاق . وتأسيساً على ذلك فقد يرى الشركاء توزيع جزء من الأرباح التى تحققها الشركة بنسب رأس المال على إعتبار أنها تمثل عائد هذا العامل الهام من عوامل الأنتاج والجزء الباقى يوزع بنسب يتفق عليها الشركاء فى ضوء العوامل الأخرى بخلاف رأس المال كما سبق أن ذكرنا فى نهاية البند السابق . كما قد يتفق الشركاء على حساب فائدة على رأس المال بمعدل متفق عليه بصرف النظر عن تحقق أرباح أو خسائر ، وتوزيع ما يزيد على ذلك من أرباح أو ما يترتب من خسائر بنسب متفق عليها . وفى هذه الحالة يجب أن يحدد الإتفاق رصيد رأس المال الذى تحسب على أساسه الفائدة ، والمعدل الذى على أساسه يتم حساب الفائدة . وهذه الحالة هى موضوع هذا البند . وسوف نفترض لذلك حالتين : حالة تحقق أرباح تكفى وتزيد عن فائدة رأس المال ، وحالة تحقق أرباح لا تكفى لتغطية فائدة رأس المال ، أو تحقق خسائر .

ولنفرض للحالة الأولى أن شركة التضامن جميل وعبد المقصود فى المثال السابق قد حققت نفس الأرباح الواردة فى المثال عن السنة المنتهية (١٨٦٠٠ جنيه) وأن حساب رأس مال جميل وعبد المقصود قد ظهر فى نهاية السنة كما سبق بيانه فى البند ٤ - ب . غير أن إتفاق توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء كان يقضى بحساب فائدة على رأس المال بمعدل ٦٪ سنويا ، وتوزيع الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ٢ لكل من جميل وعبد المقصود على التوالى .

فإذا كانت الفائدة تحسب على رصيد رأس المال أول الفترة ، فإن نصيب كل من جميل وعبد المقصود فى الأرباح فى هذه الحالة يكون كالآتى :

الفائدة على رأس المال = ٥٠٫٠٠٠ × $\frac{6}{100}$ = ٣٫٠٠٠ جنيه

صافى الأرباح بعد إستبعاد الفائدة على رأس المال = ١٨٫٦٠٠ — ٣٫٠٠٠

= ١٥٫٦٠٠ جنيه

نصيب جميل :

فائدة رأس المال = ٣٠٫٠٠٠ × $\frac{6}{100}$ = ١٫٨٠٠ جنيه

الأرباح الباقية = ١٥٫٦٠٠ × $\frac{3}{5}$ = ٩٫٣٦٠ جنيه

مجموع ——— ١١٫١٦٠ جنيه

نصيب عبد المقصود :

فائدة رأس المال = ٢٠٫٠٠٠ × $\frac{6}{100}$ = ١٫٢٠٠ جنيه

الأرباح الباقية = ١٥٫٦٠٠ × $\frac{2}{5}$ = ٦٫٢٤٠ جنيه

مجموع ——— ٧٫٤٤٠ جنيه

مجموع الأرباح ١٨٫٦٠٠ جنيه

أما إذا كانت الفائدة تحسب على رصيد رأس المال فى نهاية الفترة فإن التوزيع يكون كالآتى :

	جميل	عبد المقصود	مجموع
فائدة رأس المال بمعدل ٦٪ (٦٢٫٠٠٠ × $\frac{6}{100}$)	٢٫١٠٠	١٫٦٢٠	٣٫٧٢٠
الأرباح الباقية بنسبة ٣ : ٢	٨٫٩٢٨	٥٫٩٥٢	١٤٫٨٨٠
المجموع	١١٫٠٢٨	٧٫٥٧٢	١٨٫٦٠٠

وإذا كانت الفوائد على رأس المال تحسب على أساس المتوسط المرجح زمنياً لرصيد رأس مال الشركاء خلال الفترة (والذى سبق حسابه على أساس شهرى فى المثال الوارد بالبند السابق) فيكون التوزيع كالآتى :

	جميل	عبد المقصود	مجموع
فائدة رأس المال بمعدل ٦٪ (٥٧٫٧٥٠ × ٦/١٠٠)	١٫٩٧٥	١٫٤٩٠	٣٫٤٦٥
الأرباح الباقية بنسبة ٣ : ٢	٩٫٠٨١	٦٫٠٥٤	١٥٫١٣٥
المجموع	١١٫٠٥٦	٧٫٥٤٤	١٨٫٦٠٠

هذا وقد يوسط حساب لفائدة رأس مال الشركاء ، يقفل في الحساب الجارى للشركاء بعد توزيع الأرباح وحساب الفائدة ، أو تثبت فائدة رأس المال في حساب جارى الشركاء مباشرة . ونحن نفضل الطريقة الأخيرة . وعلى هذا الأساس يكون قيد إثبات توزيع الأرباح كالآتى (المبالغ خاصة بحالة حساب الفائدة على أساس المتوسط الزمنى ، ولا يختلف طرفا القيد فى الحالتين السابقتين لها وإنما يقتصر الإختلاف على المبالغ فقط) .

١٨٫٦٠٠ من ح/ توزيع الأرباح والخسائر

الى مذكورين

١١٫٠٦٥ ح/ جارى الشريك جميل

٧٫٥٤٤ ح/ جارى الشريك عبد المقصود

إثبات توزيع الأرباح على أساس حساب فائدة على المتوسط الزمنى لرأس المال بمعدل ٦ ٪ وتوزيع الباقى بنسبة ٣ : ٢ لجميل وعبد المقصود كالآتى :

فائدة رأس المال : جميل ١٫٩٧٥ جنيه ، عبد المقصود ١٫٤٩٠ جنيه .

الأرباح الباقية : جميل ٩٫٠٨١ جنيه ، عبد المقصود ٦٫٠٥٤ جنيه .

ولنفرض للحالة الثانية أن شروط توزيع الأرباح والخسائر بين جميل وعبد المقصود مازالت كما هى عليه فى الحالة السابقة (٦٪ فائدة على رأس المال، ورصيد الأرباح والخسائر بعــد ذلك يوزع بنسبة ٣ : ٢) . إلا أننا سوف نفترض أن الشركة حققت خسائر صافية (قبل حساب الفائدة على رأس المال) قدرها ٦٫٥٠٠ جنيه . وفى هذه الحالة يتم حساب الفائدة كما فى الحالة السابقة تماما إما على رصيد رأس المال فى بداية الفترة أو فى نهاية الفـترة أو على أساس المتوسط المرجح زمنياً خلال الفترة طبقاً لشروط العقـد . وسنفرض لإستكمال هذه الحالة أن الفائدة تحسب على أساس المتوسط المرجح زمنيـاً لرأس المـال خلال الفترة. وحيث أن الشركة قد حققت خسائر فإن إثبات الفائدة على رأس المال فى هذه الحالة يتم كالآتى :

٣٫٤٦٥		من حـ/ توزيع الأرباح والخسائر
		إلى مذكورين
	١٫٩٧٥	حـ/ جارى الشريك جميل
	١٫٤٩٠	حـ/ جارى الشريك عبد المقصود
		إثبات الفائدة عـلى المتوسط الزمنى لرأس مال الشريكين بمعدل ٦ ٪ .

ويترتب على هذا القيد أن الرصيد المدين لحساب توزيع الأرباح والخسائر الذى بلغ ٦٫٥٠٠ جنيه قبل حساب وإثبات الفائدة على رأس المال سوف يزداد ويصبح الحساب مدينا بمبلغ ٩٫٩٦٥ جنيه (الخسائر زائدا الفائدة على رأس المال) ويوزع هذا الرصيد المدين الذى يمثل خسائر فى هذه الحالة على الشركاء طبقاً للنسبة المتفق عليها كالآتى :

نصيب جميل من الخسائر = ٩٫٩٦٥ × $\frac{٣}{٥}$ = ٥٫٩٧٩ جنيه

نصيب عبد المقصود من الخسائر = ٩٫٩٦٥ × $\frac{٢}{٥}$ = ٣٫٩٨٦ جنيه

مجموع الخسائر ٩٫٩٦٥ ج

ويجرى إثبات القيد الآتى :

		من مذكورين
٥٫٩٧٩		ح/ جارى الشريك جميل
٣٫٩٨٦		ح/ جارى الشريك عبد المقصود
	٩٫٩٦٥	إلى ح/ توزيع الأرباح والخسائر
		توزيع الخسائر بعد حساب الفائدة على رأس المال بين الشريكين بنسبة ٣ : ٢ لكل من جميل وعبد المقصود على التوالى

ويترتب على هذا القيد إقفال حساب التوزيع . ويلاحظ أن حساب الفائدة على رأس المال رغم تحقق خسائر يعتبر أمراً ضرورياً من وجهة النظر الاقتصادية . ويترتب على ذلك بالطبع إختلاف النسبة التى يتحمل بها كل شريك من الخسائر عن تلك التى يقتسم بها الأرباح والخسائر إذا كانت نسب التوزيع تختلف عن نسب رأس المال . فإذا لم تحتسب فائدة على رأس المال فى حالة تحقق خسائر كما فى الحالة الموضحة بعاليه ، لكانت حصة جميل من الخسائر ٣٫٩٠٠ ج (٦٫٥٠٠ × $\frac{٣}{٥}$) بالمقارنة بصافى ما تحمله من خسائر فى حالة حساب فائدة على رأس المال وهو ٤٫٠٠٤ جنيه (٥٫٩٧٩ - ١٫٩٧٥) ، ولكانت حصة عبد المقصود من الخسائر ٢٫٦٠٠ جنيه (٦٫٥٠٠ × $\frac{٢}{٥}$) بالمقارنة بصافى ما تحمله من خسائر فى حالة حساب الفائدة وهو ٢٫٤٩٦ جنيه (٣٫٩٨٦ - ١٫٤٩٠) .

هذا وقد ينص الاتفاق على أن تحسب الفائدة على رأس المال فيما لا يتجاوز الأرباح عن كل فترة ، وفى هذه الحالة لا تحسب فائدة رأس المال أصلا إذا تحققت خسائر قبل حساب الفائدة . وفى كل الأحوال ، فإن شروط الاتفاق تحدد الكيفية التى يتم على أساسها حساب الفائدة ومداها وموضوعها وكل ما يتعلق بها من إجراءات .

وليكن من الواضح أن الفائدة على رأس المال تعتبر من توزيعات الأرباح من وجهة النظر المحاسبية ، ومن ثم فهى تعالج فى حساب التوزيع وليس فى حساب الأرباح والخسائر . (المفروض أن الفائدة على رأس المال من وجهة النظر الاقتصادية تمثل عائد رأس المال ومن ثم تعد من بنود تكلفة النشاط مثلها فى ذلك مثل الأجور والايجارات والفوائد على القروض) . أما الفائدة على قروض الشركاء وحسابات المسحوبات (أن لم تكن تمثل جزءاً من رأس المال) فهى تعد من بنود الأرباح والخسائر من وجهة النظر المحاسبية .

هذا وقد يرى البعض عدم ضرورة حساب فائدة على رأس المال إذا كان إتفاق توزيع الأرباح والخسائر يقضى بالتوزيع طبقاً لنسب رأس المال، وذلك بحجة أن النتيجة النهائية ستكون واحدة سواء أحتسبت الفائدة على رأس المال ووزع باقى الربح بنسب رأس المال ، أو وزع الربح على أساس نسب رأس المال مباشرة دون حساب فائدة . ولا جدال فى صحة هذا الرأى من الناحية الحسابية البحتة ، حتى لو أسفرت نتيجة العمليات عن خسائر ، ما دام وعاء حساب فائدة رأس المال يمثل نفس الأساس المستخدم فى توزيع الأرباح والخسائر . إلا أن إبراز عائد رأس المال (الفائدة المحسوبة فى هذه الحالة) بصفة مستقلة له دلالته الاقتصادية الخاصة ، كما أن قياس الفائدة بصفة مستقلة يمكن من إبراز مساهمة العوامل الأخرى المساهمة فى تحقيق الأرباح (أو الخسائر بصورة غير مشوشة . فلا شك أن استبعاد الفائدة على رأس المال من الربح

يؤدى الى أن صافى الأرباح (أو الخسائر) بعد ذلك تمثل مقياساً أفضل لكفاية الإدارة ، عما لو قيمت هذه الكفاية على أساس صافى الربح قبل استبعاد الفائدة .

٦ - فوائد مسحوبات وقروض الشركاء :

ما لم تعالج مسحوبات الشركة (من نقدية أو أصول أخرى) لأغراض الإستخدام الخاص فى حساب رأس المال ، بمعنى تخفيض رأس المال بهذه المسحوبات ، فإنها تعد من وجهة نظر الشركة فى هذا الصدد من قبيل القروض للشركاء . وبالإضافة الى ذلك فانه يمكن لشريك معين أن يحصل على قرض من الشركة لأغراضه الخاصة ، كما يمكن للشركة أن تحصل من شريك معين على قرض لتمويل عملياتها من أمواله الخاصة . وغالباً ما تكون القروض التى تمنحها الشركة للشركاء ، أو العكس ، بفوائد ، أى تحمل سعر فائدة محدد . أما المسحوبات التى يتفق عليها الشركاء فقد تكون بفوائد كما قد تكون بدون فوائد طبقاً لما يتفق عليه هؤلاء . وسواء كانت المسحوبات بفوائد أو بدون فوائد فإنها تعالج فى الحسابات الجارية للشركاء بعد توزيع الأرباح. وتعد عند سحبها بمثابة مديونيات قبل الشركاء للشركة . وإذا اتفق الشركاء على حساب فوائد على المسحوبات ، فانها تعالج ، طبقاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها ، كعنصر من عناصر تحديد الربح فى حساب الأرباح والخسائر ولا تعالج فى حساب التوزيع ، مثلها فى ذلك تماما مثل فوائد القروض . ذلك اذا لم تعالج المسحوبات فى حساب رأس المال كما سبق أن أوضحنا .

ولتوضيح ذلك نفترض أن عقد شركة التضامن سمير وجلال ينص على أن لكل شريك الحق فى سحب مبالغ خلال السنه المالية فى حدود ٤٫٠٠٠ جنيه سنوياً على أن تحسب فائدة عليها بمعدل ٥ ٪ سنوياً من أول شهر السحب حتى

نهاية السنة اذا تم السحب خلال النصف الأول من الشهر ، ومن أول الشهر التالى لعملية السحب اذا تم السحب خلال النصف الثانى من الشهر . وفى خلال السنة المالية حصلت الشركة على قرض من الشريك سمير بمبلغ ١٠ر٠٠٠ جنيه فى ٤/١ بفائدة ٦ ٪ سنويا كما منحت الشريك جلال قرض بمبلغ ٣ر٠٠٠ جنيه فى ٧/١ بفائدة سنوية تبلغ ٨ ٪ . وقد ظهر حساب مسحوبات الشريكين فى نهاية العام (١٢/٣١) على الصورة التالية :

حـ / مسحوبات الشركاء

منه — له

مجموع	سمير	جلال	بيان	تاريخ	مجموع	سمير	جلال	بيان	تاريخ
١٥٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	الى حـ/ النقدية	٣/١٤	٧٠٠٠	٤٠٠٠	٣٠٠٠	رصيد (يقفل فى حساب جارى الشركاء)	١٢/٣١
٣٥٠٠	١٥٠٠	٢٠٠٠	الى حـ/ النقدية	٦/٢٧					
٥٠٠		٥٠٠	الى حـ/ النقدية	١٠/١٣					
١٥٠٠	١٥٠٠		الى حـ/ المبيعات	١١/٢٢					
٧٠٠٠	٤٠٠٠	٣٠٠٠			٧٠٠٠	٤٠٠٠	٣٠٠٠		

ولحساب الفائدة على المسحوبات يتم بحساب المتوسط المرجح لها زمنياً بالطريقة السابق بيانها ، أو بالطريقة التالية :

	مسحوبات سمير			مسحوبات جلال		
التاريخ	مبلغ	شهور	مرجح شهريا	مبلغ	شهور	مرجح شهريا
٣/١٤	١ر٠٠٠	١٠	١٠ر٠٠٠	٥٠٠	١٠	٥ر٠٠٠
٦/٢٧	١ر٥٠٠	٦	٩ر٠٠٠	٢ر٠٠٠	٦	١٢ر٠٠٠
١٠/١٣	—	—	—	٥٠٠	٢	١ر٠٠٠
١١/٢٢	١ر٥٠٠	١	١ر٥٠٠	—	—	—
مجموع			٢٠ر٥٠٠			١٨ر٠٠٠

المتوسط السنوى لسمير $= \frac{٢٠٫٥٠٠}{١٢} =$ ١٫٧٠٨ جنيه (تقريبا)

« « الجلال $= \frac{١٨٫٠٠٠}{١٢} =$ ١٫٥٠٠ جنيه

ملیم جنيه

الفائدة على مسحوبات سمير $=$ ١٫٧٠٨ $\times \frac{٥}{١٠٠} =$ ٨٥٫٥٠٠ (تقريبا

« « « جلال $=$ ١٫٥٠٠ $\times \frac{٥}{١٠٠} =$ ٧٥ جنيه

ويتم اثبات الفائدة على المسحوبات كالآتى :

ملیم جنيه	ملیم جنيه	
		من مذكورين
٨٥٫٥٠٠		ح/ جارى الشريك سمير
٧٥٫ـــ		ح/ جارى الشريك جلال
	١٦٠٫٥٠٠	إلى ح/ الفوائد الدائنة على مسحوبات الشركاء
		إثبات الفائدة المستحقة على مسحوبات الشركاء عن العام .

ثم تقفل الفائدة على المسحوبات فى حساب الأرباح والخسائر بجعله دائناً بها وجعل حساب الفوائد الدائنة على مسجوبات الشركاء مديناً . وتعد الفائدة فى هذه الحالة من بنود الايرادات المتنوعة .

أما الفائدة على قرض الشريك سمير للشركة فيتم حسابها كالعادة فى هذا المثال المبسط كالآتى :

الفائدة على قرض سمير $=$ ١٠٫٠٠٠ $\times \frac{٦}{١٠٠} \times ٧\frac{١}{٢} =$ ٤٥٠ جنيه .

وهى فائدة مدينة يتحمل بها حساب الأرباح والخسائر عن السنة سواء سددت

للشريك أو لم تسدد بعد حتى نهاية العام . ويتم إثبات استحقاقها دفتريا بجعل « حساب الفوائد المدينة » مدينا بها مقابل جعل « حساب جارى الشريك سمير دائناً » إلا إذا تم الاتفاق على إضافة الفوائد لأصل القرض فيجعل حساب القرض دائنا بدلا من الحساب الجارى للشريك . ثم تقفل الفوائد المدينة فى حساب الأرباح والخسائر بجعله مدينا بها ، وتعد من بنود المصروفات .

وتعالج الفائدة على القرض الممنوح للشريك جلال على إعتبار أنها من عناصر الإيرادات التى تظهر فى حساب الأرباح والخسائر . وتمثل الفائدة فى هذه الحالة فى حالة عدم تحصيلها من الشريك حتى نهاية السنة أصلا من الأصول ، إلا إذا جعل الحساب الجارى للشريك مدينا بها ، أو كان الاتفاق على إضافتها لأصل القرض . وفى الأحوال العادية يجعل الحساب الجارى للشريك مدينا وحساب الفوائد الدائنة دائنا ، ثم يقفل الأخير فى حساب الأرباح والخسائر . وتبلغ الفائدة فى المثال تحت البحث ٣٠٠٠ × $\frac{٨}{١٢}$ × $\frac{٦}{١٠٠}$ = ١٢٠ جنيه يجعل بها جارى الشريك جلال مديناً و « حساب الفوائد الدائنة » على القرض الممنوح للشريك دائنا ، ثم يقفل الحساب الأخير فى حساب الأرباح والخسائر .

أما إذا نص اتفاق القرض على إضافة الفوائد لرصيد القرض ، فان العبرة فى حساب الفوائد المستحقة يكون برصيد القرض عن الفترة التى يظل فيها هذا الرصيد قائما .

وخلاصة القول فان الفوائد على مسحوبات الشركاء لا تعد من قبيل التخفيضات من رأس المال، والفوائد على القروض التى تمنحها شركة التضامن لشركائها تعتبر من بنود الإيرادات التى يجب إظهارها فى حساب الأرباح والخسائر. أما الفائدة على القروض التى يمنحها الشركاء للشركة فتعد من بنود المصروفات الواجبة الإقفال فى حساب الأرباح والخسائر ولا تعد من توزيعات الربح (والواقع أنه من

الوجهة الاقتصادية السليمة يجب أن تعتبر الفائدة على رأس المال أيضا من بنود المصروفات المحاسبية إلا أن العرف المحاسبي لا يقبل هذه المعالجة) . وتعد من بنود المصروفات أيضاً كل ما يحصل عليه شريك من الشركاء مقابل استفادة الشركة بخدمات ممتلكاته الخاصة ، كالمباني ، أو الأراضي ، أو السيارات مثلا ، ذلك دون قيمة الخدمات التي يؤديها الشريك من عمل وجهد ذهني بصفته الشخصية.

٧ ـ مرتبات ومكافآت الشركاء :

تعتبر مرتبات الشركاء والمكافآت التي يحصلون عليها مقابل خدماتهم المؤداة لشركة التضامن من وجهة النظر المحاسبية توزيعات للربح وليست من العناصر المكونة لبنود المصروفات . ورغم أن بعض الكتاب يرون أن المرتبات المتفق عليها للشركاء تعتبر من بنود المصروفات ، إلا أن العرف المحاسبي العالمي يعتبر مرتبات الشركاء في شركات التضامن بمثابة توزيعات للأرباح وليست تحميلا عليها ، حتى اذا لم تتحقق أرباح بما يكفي لتغطية مرتبات الشركاء . كذلك الأمر وبالنسبة للمكافآت المقررة لشريك معين أو لشركاء معينين نظير ادارتهم للشركة. فقد جرى العرف المحاسبي على اعتبار هذه المكافآت، والتي عادة ما تكون في صورة نسبة معينة من الأرباح ، توزيعات الأرباح، حتى ولو نص عقد الشركة على حسابها على الأرباح الصافية بعد خصم المكافآت . وتأسيساً على ذلك تعد المرتبات والمكافآت جزءا مكملا لخطة توزيع الأرباح والخسائر المتفق عليها بين الشركاء .

ولنفرض على سبيل المثال أن شركة التضامن حسين ومحمود قد بدأت أعمالها في ٧٤/١/١ بالأرصدة التالية بين أرصدة حساباتها : رأس مال حسين ٠٠٠ر١٠ جنيه ، رأس مال محمود ٠٠٠ر١٥ جنيه ، قرض حسين ٠٠٠ر٢ جنيه (مدين)

قرض محمود ٣٫٠٠٠ جنيه (دائن) . هذا وينص اتفاق الشركة على حساب مرتب للشريك حسين بواقع ١٠٠ جنيه شهريا تستحق السداد دفعة واحدة فى نهاية العام ، ومكافأة بمعدل ١٠ ٪ من الأرباح الصافية بعد خصم مرتب الشريك كما ينص الاتفاق على حساب فوائد على المتوسط المرجح زمنيا لرأس المال ومسحوبات الشريكين بمعدل ٦ ٪ سنويا، كما يحمل قرض حسين فائدة بمعدل ٧ ٪ سنويا تضاف لحساب القرض على دفعتين فى ١٢/٣١ ، وفى ٧/١ من كل عام ما لم يقم حسين بسدادها فى تاريخ الاستحقاق . كما تحسب فائدة بمعدل ٦ ٪ سنويا على قرض محمود تضاف لحسابه الجارى فى نهاية العام . وتقسم الأرباح بخلاف ذلك بالتساوى بين الشريكين . ونظراً لتوسع الشركة فى أعمالها فى ٤/١ قام حسين بإضافة ٤٫٠٠٠ جنيه لرأسماله ، كما قدم محمود أحد المبانى المملوكة له فى ٥/١٠ للشركة وقدرت قيمة المبنى بمبلغ ٧٫٠٠٠ جنيه ، حصل منها محمود نقدا على ٢٫٠٠٠ جنيه فى ٦/٢٧ . وتنتهى السنة فى ١٢/٣١ . هذا وقد قام حسين بسحب المبالغ الآتية خلال العام : ٤٠٠ جنيه فى ٤/١٠ ، ٦٠٠ جنيه فى ٧/١ ، ٣٠٠ جنيه فى ١٠/١١ ، ٧٠٠ جنيه فى ١١/١٢ . أما مسحوبات محمود فكانت ٤٠٠ جنيه فى ٥/٢٣ ، ٦٠٠ جنيه فى ٨/١٩ . وقد بلغ رصيد حساب الأرباح والخسائر للشركة قبل حساب المرتبات والفوائد على القروض والمسحوبات ٣٫٢٠٠ جنيه (دائن) . وطبقا لما تقدم ذكره يتم إجراء التسويات الآتية فى نهاية العام .

أولا : حساب الفائدة على المسحوبات وعلى رأس المال :

أ ـ المسحوبات : الشريك حسين — الشريك محمود

التاريخ	مبلغ جنيه (حسين)	شهر	مرجح شهريا	مبلغ جنيه (محمود)	شهر	مرجح شهريا
٤/١	٤٠٠	٩	٣ر٦٠٠	—	—	—
٥/٢٣	—	—	—	٤٠٠	٧	٢ر٨٠٠
٧/١	٦٠٠	٦	٣ر٦٠٠	—	—	—
٨/١٩	—	—	—	٦٠٠	٤	٢ر٤٠٠
١٠/١١	٣٠٠	٣	٩٠٠	—	—	—
١١/١٢	٧٠٠	٢	١ر٤٠٠	—	—	—
مجموع			٩ر٥٠٠			٥ر٢٠٠

المتوسط السنوى للشريك حسين $= \frac{٩ر٥٠٠}{١٢} =$ ٧٩١ر٧ جنيه

المتوسط السنوى للشريك محمود $= \frac{٥ر٢٠٠}{١٢} =$ ٤٣٣ر٣ جنيه

الفائدة على مسحوبات حسين = ٧٩١ر٧ $\times \frac{٦}{١٠٠} =$ ٤٧ر٥ جنيه (أ خ)

« « « محمود = ٤٣٣ر٣ $\times \frac{٦}{١٠٠} =$ ٢٦ جنيه (أ خ)

ب ـ رأس المال : الشريك حسين — الشريك محمود

التاريخ	مبلغ (حسين)	شهر	مرجح شهريا	مبلغ (محمود)	شهر	مرجح شهريا
١/١	١٠ر٠٠٠	١٢	١٢٠ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠	١٢	١٨٠ر٠٠٠
٤/١	٤ر٠٠٠	٩	٣٦ر٠٠٠	—	—	—

١٠/٥	—	—	—	٧ر٠٠٠	٨	٥٦ر٠٠٠
٢٧/٦	—	—	—	(٢ر٠٠٠)	٦	(١٢ر٠٠٠)
مجموع	١٤ر٠٠٠		١٥٦ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠		٢٢٤ر٠٠٠

المتوسط السنوى لحسين = ١٥٦ر٠٠٠ / ١٢ = ١٣ر٠٠٠ جنيه (توزيع)

المتوسط السنوى لمحمود = ٢٢٤ر٠٠٠ / ١٢ = ١٨ر٦٦٧ جنية تقريبا (توزيع)

الفائدة على رأس المال (حسين) = ١٣ر٠٠٠ × ٦ / ١٠٠ = ٧٨٠ جنيه (توزيع)

الفائدة على رأس المال (محمود) = ١٨ر٦٦٧ × ٦ / ١٠٠ = ١ر١٢٠ جنيه (توزيع)

ثانياً : حساب الفائدة على القروض :

أ ـ قرض حسين (مدين) : النصف الأول من العام

٢ر٠٠٠ × ٧ / ١٠٠ × ٦ / ١٢ = ٧٠ جنيه

النصف الثانى من العام ٢ر٠٧٠ × ٧ / ١٠٠ × ٦ / ١٢ = ٧٢ر٥ جنيه

الفوائد الدائنة على قرض حسين (أ خ) ١٤٢ر٥ جنيه

ب ـ قرض محمود (دائن) : ٣ر٠٠٠ × ٦ / ١٠٠ = ١٨٠ جنيه فوائد مدينة (أ٠ خ)

ثالثاً: المرتب السنوي للشريك حسين = ١٠٠ × ١٢ = ١٢٠٠٫٠٠٠ جنيه (توزيع)

رابعاً: تسوية رصيد الأرباح والخسائر بالفوائد على القروض والمسحوبات:

ح/ الأرباح والخسائر

مدين		دائن	
مليم جنيه		مليم جنيه	
ـــ ١٨٠	إلى ح/ الفوائد المدينة (فوائد مدينة على القرض من محمود)	ـــ ٣٣٠٠	الرصيد (معطى)
		٧٢٫٢٥٠	من ح/ جاري الشركاء (فوائد مسحوبات) ٤٧٫٢٥٠ الشريك حسين ٣٦ ـــ الشريك محمود
ـــ ٣٢٣٦	الرصيد الناتج بعد التسوية بالفوائد على المسحوبات والقروض (إلى ح/ التوزيع)	٤٣٫٧٥٠	من ح/ الفوائد الدائنة (على قرض حسين)
ـــ ٣٤١٦		ـــ ٣٤١٦	

هذا وتكون القيود اللازمة لإجراء التسويات السابقة والمتعلقة بحساب الأرباح والخسائر كالآتي:

٧٢٫٢٥٠ من ح/ جاري الشركاء

٤٧٫٢٥٠ الشريك حسين

٣٦ ـــ الشريك محمود

٧٢٫٢٥٠ إلى ح/ الأرباح والخسائر (فوائد [illegible]

[illegible])

[illegible]

١٤٢ر٥ من ح/ قرض حسين

١٤٢ر٥ إلى ح/ الفوائد الدائنة

إثبات الفوائد الدائنة المستحقة على القرض الممنوح لحسين عن العام

١٨٠ر— من ح/ الفوائد المدينة

١٨٠ر— إلى ح/ جارى الشريك محمود

إثبات الفوائد المدينة المستحقة على القرض الدائن من محمود عن العام

١٤٢ر٥ من ح/ الفوائد الدائنة

١٤٢ر٥ إلى ح/ الأرباح والخسائر

إقفال الفوائد الدائنة على قرض حسين فى حساب الأرباح والخسائر

١٨٠ر— من ح/ الأرباح والخسائر

١٨٠ر— إلى ح/ الفوائد المدينة

إقفال الفوائد المدينة على قرض محمود فى حساب الأرباح والخسائر

خامسا : توزيع الأرباح : يشتمل توزيع الأرباح فى هذه الحالة على العناصر التالية : مرتب الشريك حسين ، مكافأة الشريك حسين بواقع ١٠ ٪ من صافى الربح القابل للتوزيع بعد خصم المكافأة ، فائدة رأس المال بمعدل ٦ ٪ على المتوسط المرجح زمنياً ، والباقى يوزع بالتساوى .

ويصبح من اللازم لاجراء التوزيع حساب مكافأة الشريك حسين . فإذا

كانت المكافأة نسبة معينة من الأرباح الصافية قبل خصم المكافأة لما وجدت مشكلة ففى هذه الحالة تضرب النسبة المتفق عليها فى صافى الأرباح لتحدد المكافأة، ولكن الأمر فى حالتنا الجارية يتطلب حساب المكافأة على الأرباح الصافية بعد خصم المكافأة ويترتب على ذلك أن :

المكافأة + صافى الربح الخاضع للمكافأة = صافى الربح القابل للتوزيع

، = ٣٢٣٦ جنيه

وإذا فرضنا أن صافى الربح بعد خصم المكافأة هــو س ، فإن المعادلة السابقة تصبح فى مثالنا الجارى كالآتى :

$\frac{١٠}{١٠٠}$ س + س = ٣٢٣٦ جنيه

∴ س = ٣٢٣٦ ÷ $\frac{١١٠}{١٠٠}$ = ٣٢٣٦ × $\frac{١٠٠}{١١٠}$ = ٢٩٤٢ جنيه (تقريبا)

وبذلك تكون مكافأة حسين = ٢٩٤٢ × $\frac{١٠}{١٠٠}$ = ٢٩٤ جنيه (تقريبا)

وتأسيساً على ذلك يكون توزيع الأرباح كما هو موضح بجدول التوزيع التالى :

	الشريك حسين	الشريك محمود	مجموع
الفائدة على رأس المال كما سبق حسابها	ـر٧٨٠	ـر١١٢٠	١٩٠٠
مرتب الشريك حسين	ـر١٢٠٠	—	١٢٠٠
مكافأة الشريك حسين	ـر٢٩٤	—	٢٩٤
المجموع			٣٣٩٤
الربح القابل للتوزيع			٣٢٣٦
الرصيد (خسائر) يوزع بالتساوى	(ـر٧٩)	(ـر٧٩)	١٥٨
المجموع	ـر٢١٩٥	ـر١٠٤١	

ويجرى قيد توزيع الأرباح كالآتى :

٣٢٣٦ من ح/ توزيع الأرباح والخسائر

إلى مذكورين

٢١٩٥ ح/ جارى الشريك حسين

١٠٤١ ح/ جارى الشريك محمود

توزيع الأرباح عن العام كما هو موضح بجدول التوزيع .

ويوضح حساب التوزيع تفاصيل توزيع الأرباح كما هو موضح بجدول التوزيع كما يتضح من الحساب التالى :

شركة التضامن حسين ومحمود

حساب توزيع الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية فى ٣١/١٢/١٩٧٤

منه | | له |
|---|---|---|---|
| | إلى مذكورين | ٣٢٣٦ | من ح/ الأرباح والخسائر |
| | جارى الشريك حسين | ٧٩ | من ح/ جارى الشريك حسين خسائر |
| | ٧٨٠ر٠ فائدة على رأس المال | ٧٩ | من ح/ جارى الشريك محمود خسائر |
| | ١٢٠٠ر٠ مرتب الشريك | | |
| | ٢٩٤ر٠ مكافأة الشريك | | |
| ٢٢٧٤ | | | |
| | جارى الشريك محمود | | |
| ١١٢٠ | فائدة على رأس المال | | |
| ٣٣٩٤ | | ٣٣٩٤ | |

هذا ونخلص مما تقدم إلى أن الفائدة على المسحوبات وعلى قروض الشركاء تعالج فى حساب الأرباح والخسائر ، فإذا كانت مدينـــة عولجت باعتبارهـا مصروفات ، وإذا كانت دائنة عولجت بإعتبارهـا من بنود الإيرادات . أما مرتبات مشركاء ومكافآتهم فتعد طبقاً لما جرى عليه العرف المحاسبي توزيعـاً للربح ، كما تعـــد كذلك الفوائد المحسوبة على رأس المال . وتعالج توزيعات الأرباح فى الحسابات الجـارية للشركاء بصرف النظر عن مضمونها . وبالرغم من ذلك فليس هناك ما يمنع توسيط حسابات نوعية لكل نوع من التوزيعات يتم إقفالها فى النهاية فى الحسابات الجـــارية للشركاء . فيمكن توسيط حساب لمرتب الشريك ، وحساب لمكافأة الشريك ، وحساب للفائدة على رأس مال الشريك ، ثم تقفل هذه فى الحساب الجـارى للشريك . ولذلك فسوف تعالج هذه العمليات فى الحسابات الجارية للشركاء مباشرة. أما المسحوبات فيجب أن يوسط لها حساب بصفة مستقلة لأغراض حساب الفائدة عليها فى حالة الإتفاق على ذلك ، ثم تقفل حساباتها أيضاً فى الحسابات الجارية للشركاء فى نهاية العام .

هذا وإذا ترتب على عمليات توزيع الأرباح وإقفال حسابات المسحوبات فى الحسابات الجارية أن أصبح رصيد بعض هذه الحسابات الأخيرة مدينا ، ولم يقم الشريك بسداد ذلك الرصيد للشركة ، فقـد يتطلب الأمر حساب فائدة على هذا الرصيد إذا أقتضى ذلك الإتفاق . كما قد ينص الإتفاق على حساب الفـائدة على رأس المال بعد تسويته بالأرصده المدينـة أو الدائنة للحسابات الجارية . ولا تختلف طريقة الحساب فى هذه الحالة عما سبق بيانه .

٩ ـ تعديل نسب توزيع أرباح السنوات السابقة :

قد يتفق الشركاء فيما بينهم على تغيير نسب توزيـع الأرباح والخسائر بعد إنقضاء عدة فترات زمنية فى مزاولة نشاط شركة التضامن . ويترتب على هذا

الوضع ظهور مشكلتان ، إحداهما تتعلق بإمكانية إختلاف القيمة الجاريه لأصول المشروع عن قيمتها الدفترية التاريخية وما يترتب على هذا من إختلاف الكيفية التي على أساسها يتحدد نصيب كل شريك فى الفرق بين القيمة التاريخية والقيمة الجارية للأصول ، وهل يتم تحديد أنصبة الشركاء طبقاً لنسب التوزيع السابقة أوطبقاً لنسب التوزيع المعدله. أما المشكلة الثانية فتتعلق بكيفية معالجة الأخطاء الخاصة بفترات سابقة على تعديل نسب توزيع الأرباح والخسائر ، والتى أثرت فى أرباح تلك الفترات التى وزعت على الشركاء بالنسب القديمة ، إذا أكتشفت هذه الأخطاء فى فترة لاحقة للإتفاق على تعديل نسب التوزيع .

ويقتضى المنطق كما تقتضى العداله أن يعاد تقويم أصول الشركة بقيمتها الجارية وقت تغيير نسب توزيع الأرباح لكى يحصل كل شريك على نصيبه من الفرق بين القيمة الجارية للأصول وقيمتها الدفترية طبقا للنسب القديمة التى نشأ هذا الفرق أثناء إتباعها حتى لا يضار شريك أو أكثر لحساب شريك آخر أو أكثر .

ولنفرض مثلا أن شركة التضامن خليل وعبد الموجود تكونت فى ٥٥/١/١ للإتجار فى مواد البناء . وفى ١٩٥٨/٧/١ ، قامت الشركة بشراء قطعة أرض فضاء بمبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه عندما كانت النسب المتفق عليها لتوزيع الأرباح بين الشريكين هى بالتساوى . وفى ١٩٧٠/١/١ أتفق الشركاء على تعديل نسب توزيع الأرباح بحيث تصبح ٣ : ٢ لكل من خليل وعبد الموجود على التوالى . وفى ذلك التاريخ كانت القيمة السوقية للأرض الفضاء التى تمتلكها الشركة ٣٥٫٠٠٠ جنيه . وفى ١٩٧٤/١٢/٣١ قامت الشركة ببيع الأرض بمبلغ ٦٠٫٠٠٠ جنيه . فاذا لم تعدل التكلفة الدفترية للأرض الفضاء لقيمتها السوقية فى ٧٠/١/١ عند الإتفاق على تعديل نسب التوزيع ، فان الأرباح الناتجة عن بيع الأرض

فى ١٩٧٤/١٢/٣١ سوف يتم توزيعها بالكامل على الشركاء بنسب التوزيع الجديدة. أى أن الأرباح البالغة ٥٠٫٠٠٠ جنيه فى هذه الحالة سوف توزع على أساس ٣٠٫٠٠٠ جنيه لخليل و ٢٠٫٠٠٠ جنيه لعبد الموجود، ذلك بالرغم من أن نصف هذه الأرباح قد تحقق فى ظل النسب القديمة وتحقق النصف الآخر فى ظل النسب الجديدة . وتقتضى العدالة فى هذه الحالة إعادة تقويم الأراضى إلى قيمتها الجارية وقت تعديل نسب التوزيع وتعديل التكلفة التاريخية لها على هذا الأساس وتوزيع الأرباح الناتجة عن هذا التقويم (أو الخسائر) بين الشركاء بالنسب القائمة قبل الإتفاق على تعديلها . وعلى هذا الأساس فى ١٩٧٠/١/١ تجرى التسوية التالية.

٢٥٫٠٠٠ من حـ / الأراضى

٢٥٫٠٠٠ الى حـ / أرباح إعادة تقويم الأراضى

إعادة تقديم الأراضى بقيمها الجارية وقت الإتفاق على تعديل نسب توزيع الأرباح فى ١٩٧٠/١/١

٢٥٫٠٠٠ من أرباح إعادة تقويم الأراضى

إلى مذكورين

١٢٫٥٠٠ حـ / جارى الشريك خليل

١٢٫٥٠٠ حـ / جارى الشريك عبد الموجود

توزيع أرباح إعادة تقويم الأراضى بالتساوى بين الشريكين على أساس النسب القائمة قبل التعديل فى ١٩٧٠/١/١

ويترتب على ذلك أن تصبح القيمة الدفترية للأرض الفضاء مساوية لقيمتها الجارية فى وقت الإتفاق على تعديل نسب توزيع الأرباح. وعند بيع الأراضى فى ١٩٧٤/١٢/٣١ ، تصبح الأرباح الناتجة عن عمليـــة البيع ٢٥٫٠٠٠ جنيه (٦٠٫٠٠٠ ــ ٣٥٫٠٠٠) بدلا من ٥٠٫٠٠٠ جنيه ، وتوزع حسب النسب

الجديدة لأنها تحققت خلال سريان هذه النسب . وتصبح حصة خليل ١٥٫٠٠٠ جنيه ، وحصة عبد الموجود ١٠٫٠٠٠ جنيه . وعلى هذا الاساس يصبح مجموع ماحصل عليه خليل على دفعتين ٢٧٫٥٠٠ جنيه بالمقارنة بحالة عدم إعادة تقديم الاراضى والتى كان يحصل فيها على مبلغ ٣٠٫٠٠٠ جنيه. وقد يحصل عبد الموجود فى هذه الحاله على مبلغ ٢٢٫٥٠٠ بالمقارنة بمبلغ ٢٠٫٠٠٠ جنيه التى كان يحصل عليها فى ظل الحالة الاولى .

ولعله قد أصبح من الواضح من هذا المثال المبسط أهمية وضرورة إعادة تقويم الاصول فى حالة الإنفاق على تغيير نسب الارباح والخسائر . وهذا هو المبدأ الذى يجب إتباعه بصفة عامة ما لم يتفق الشركاء على خلاف ذلك .

أما مشكلة الاخطاء المتعلقة بفترات سابقة على تعديل نسب التوزيع فنضرب لها المثال التالى . لنفرض أنه فى السنة المالية المنتهية ٧٣/١٢/٣١ حققت شركة التضامن سامى وعبد الحميد أرباحا صافية قدرها ٥٠٫٠٠٠ جنيه تم توزيعها بين الشريكين بنسبة ٢ : ٣ لسامى وعبد الحميد على التوالى . وقد إتفق الشركاء إعتباراً من السنة المالية المنتهية ١٩٧٤/١٢/١١ على تعديل نسب توزيع الأرباح لتصبح بالتساوى فيما بينهما . وفى تلك السنة أكتشف المحاسب وجود خطأ فى كشوف جرد بضاعة آخر المدة لسنة ١٩٧٣ أدى إلى زيادة قيمتها عما كان من الواجب أن تكون عليه بمبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه، حيث تتبع الشركة طريقة المخزون الدورى لتحديد تكلفة البضاعة المباعة . ويترتب على هذا الخطأ قطعاً زيادة الأرباح بمبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه دون وجه حق ، تم توزيعها فى سنة ١٩٧٣ ضمن الارباح بنسبة ٢ : ٣ . ويقتضى تصحيح الخطأ سنة ١٩٧٤ إنقاص مخزون أول المدة (آخر المدة ٧٣) بمبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه بجعل حسابه دائنا بها . وفى الحالات العادية حيث يكون الامر متعلقاً بشركات بخلاف شركات التضامن يكون الطرف

المدين من قيد تصحيح الخطأ هو حساب الأرباح المحتجزة . أما فى الشركات التضامن فلا يمكن علاج هذا الخطأ إلا بأحدى طريقتين هما : تحميل أرباح العام بالخطأ، أو تحميل الحسابات الجارية للشركاء (أو حسابات رأس المال) بالخطأ. ويمكن إتباع الطريقة الأولى إذا لم تتغير نسب توزيع الأرباح فى السنة التى أكتشف فيها الخطأ عن السنة التى وقع فيها . أما الطريقة الثانية فتستخدم عادة إذا تغيرت نسب التوزيع، والواقع أن إستخدامها باستمرار لمعالجة الأخطاء الخاصة بالسنوات السابقة حتى إذا لم تتغير نسب التوزيع يفضل بكثير عن الطريقة الأولى، حيث يترتب عليها إبراز الأرباح الحقيقية للفترة دون أن تتأثر بأخطاء الفترات السابقة. وتأسيسا على ذلك، وبفرض أن أرباح ١٩٧٤ بلغت ٤٠٫٠٠٠ جنيه قبل تصحيح الخطأ (مخزون أول المدة أكثر من اللازم بمبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه) فان توزيع الأرباح لسنة ١٩٧٤ ولتصحيح الخطأ يكون كالآتى :

	الشريك سامى	الشريك عبدالحميد	مجموع
	جنيه	جنيه	جنيه
أرباح ٧٤ بعد تصحيح الخطأ بالتساوى	٢٥٫٠٠٠	٢٥٫٠٠٠	٥٠٫٠٠٠
خطأ تقويم مخزون آخر ٧٣ بنسبة ٢ : ٣	(٤٫٠٠٠)	(٦٫٠٠٠)	(١٠٫٠٠٠)
مجموع	٢١٫٠٠٠	١٩٫٠٠٠	٤٠٫٠٠٠

ويجعل الحساب الجارى للشريك سامى مدينا بمبلغ ٤٫٠٠٠ جنيه والشريك عبد الحميد مدينا بمبلغ ٦٫٠٠٠ جنيه ، وحساب مخزون أول المدة دائنا بمبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه . فيترتب على ذلك زيادة أرباح عام ١٩٧٤ بتصحيح حساب مخزون أول المدة فيها من ٤٠٫٠٠٠ جنيه إلى ٥٠٫٠٠٠ جنيه ، توزع بالتساوى بين الشريكين طبقاً لنسبة التوزيع الجديدة .

وخلاصة القول ، أنه يلزم عند تعديل نسب توزيع الأرباح أن يعاد تقويم

الأصول وتوزع أرباح (أو خسائر) إعادة التقويم بنسب التوزيع القائمة قبل التعديل ، مالم يرغب الشركاء فى خلاف ذلك . أما معالجة الأخطاء المتعلقة بسنوات سابقة والتى حدثت فى ظل نسب توزيع مغايره لنسب التوزيع السائدة فى الفترة أو الفترات التى تم إكتشافها فيها ، فتكون فى الحسابات الجارية للشركاء بنسب التوزيع التى كانت قائمة وقت حدوث الخطأ . ذلك تمشياً مع المنطق السليم والعدالة الموضوعية .

١٠ – الحسابات الختامية العمومية فى شركات التضامن :

لا تختلف الحسابات الختامية والميزانيةالعمومية لشركات التضامن من حيث الشكل العام والمبادىء المتبعة فى شأن إعدادها عن مثيلاتها فى الأشكال التنظيمية الأخرى فى الأنشطة المماثلة بصفة عامة . وتتركز الاختلافات الإستثنائية فى معالجة بعض عناصر المصروفات ، وفى حساب التوزيع وفى كيفية إظهار حقوق الملكية فى الميزانية العمومية . فقد رأينا مثلا أن مرتبات الشركاء ومكافآتهم تعدفى شركات التضامن توزيعاً للربح وليس تحميلا عليه . أى أنها تظهر فى حساب التوزيع ولاتقفل فى حساب الأرباح والخسائر ، بينما تعتبر هذه البنود من بنود المصروفات الواجبة الإقفال فى حساب الأرباح والخسائر فى الشركات المساهمة مثلا . هذا كما يرى البعض معالجة الفوائد على المسحوبات فى حساب التوزيع بدلا من حساب الأرباح والخسائر ولكننا عالجناها فى حساب الأرباح والخسائر قياساً على فوائد القروض المدينة والدائنة من وإلى الشركاء وغيرهم .

ويتميز حساب التوزيع فى شركات التضامن بشكل خاص من حيث العناصر التى تعد من توزيعات الأرباح . وعادة مايتم توزيع الأرباح بالكامل على الشركاء طبقاً للنسب المتفق عليها ، ويصبح أمر الإضافة إلى رأس المال أو تعضيد عمليات المشروع بترك جـــزء من الأرباح فيه متروكا لرغبة وإختيار الشركاء . ولكن هذا لايمنع أن يتفق الشركاء على ترك جزء من الأرباح فى الشركة

بمثابة إحتياطى عام مثلا ، ويشترط لذلك ضرورة تحديد حصة كل شريك فى هذا الاحتياطى .

وحيث أنه يمكن أن يكون لكل شريك من الشركاء فى شركات التضامن عدة حسابات بخلاف حساب رأس المال ، كحساب المسحوبات ، وحساب مرتب الشريك ، والفائدة على المسحوبات ، ومكافأة الشريك ، والفائدة على رأس المال مثلا ، أو أى منها ، بالإضافة إلى الحساب الجارى للشريك ، فإن كل هذه الحسابات جميعاً بخلاف حساب رأس المال يتم إقفالها فى الحساب الجارى للشريك مع حصته فى الارباح أيضاً فى نهاية الفترة المحاسبية ، ويظهر رصيد الحساب الجارى ، سواء كان دائناً أو مـــدينا ضمن حقوق الملكية للشريك فى الميزانية العمومية مضافاً اضافـــة شكلية إلى رأسماله (أو مخصوماً منه اذا كان رصيده مديناً) . ولا تعالج مسحوبات الشركاء فى حساب رأس المال إلا إذا كانت هذه المسحوبات بصفة نهائية وباتفاق الشركاء ، كما يمكن للشركاء الإضافة إلى رأس المال فى أى وقت بمجرد الاتفاق فيما بينهم . هذا وعادة ما يتم إعداد قائمة تبين التطورات فى حقوق ملكية الشركاء خلال العام بتفاصيلها النوعية بحيث توضح للشركاء تفاصيل الأرقام التى تظهر حقوق ملكية كل منهم فى صورة ملخصة بالميزانية العمومية وتتخذ قائمـــة حقوق ملكية الشركاء الشكل الآتى (الأرقام إفتراضية) :

شركة التضامن محمود وعبد العليم

قائمة حقوق ملكية الشركاء

عن السنة المالية المنتهية فى ـــــــــ

	محمود	عبدالعليم	مجموع
	جنيه	جنيه	جنيه
رأس المال فى ١ / ١ /— ١٩	٢٣٠٠٠	٣٢٠٠٠	٥٥٠٠٠
إضافات خلال العام (تذكر تفاصيلها إذا تعددت)	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠٠
مجموع رأس المال فى ٣١/١٢/ — ١٩ (١)	٢٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	٦٠٠٠٠
أنصبة الشركاء فى الأرباح : فائدة على رأس المال	٥٥٠٠	٧٧٠٠	١٣٢٠٠
الباقى بالتساوى	٨٤٠٠	٨٤٠٠	١٦٨٠٠
يخصم : المسحوبات	(٧٣٠٠)	(٤٢٠٠)	(١١٥٠٠)
فوائد المسحوبات والقروض للشركاء	(٧٣٠)	(٤٢٠)	(١١٥٠)
يضاف فوائد على قروض من الشركاء	—	٨٠٠	٨٠٠
أرصدة الحسابات الجارية للشركاء فى ١٢/٣ (٢)	٥٨٧٠	١٢٢٨٠	١٨١٥٠
حقوق ملكية الشركاء فى ٣١/١٢/ — ١٩ (١) + (٢)	٣٠٨٧٠	٤٧٢٨٠	٧٨١٥٠

وبهذه الطريقة يتم تجميع كل العناصر التى تؤثر فى حقوق ملكية الشركاء فى قائمة واحدة رغم ظهورها فى حسابات مختلفة . فتظهر التغيرات فى حساب رأس المال فى نفس الحساب كما تظهر توزيعات الأرباح فى حساب التوزيع بتفاصيلها وفى الحساب الجارى للشركاء ، بينما فوائد المسحوبات والقروض فى حساب الأرباح والخسائر والحساب الجارى للشركاء ، وتظهر المسحوبات فى حساب المسحوبات وتقفل فى الحساب الجارى للشركاء . وتعد هذه القائمة بمثابة جدول تحليلى لحقوق الملكية كما تظهر فى الميزانية . حيث يظهر فى الميزانية فقط المجموعين (١) ، (٢) حيث يمثل الأول رصيد حساب رأس المال فى نهاية الفترة ، ويمثل الثانى رصيد الحساب الجارى فى نهاية الفترة .

أسئلة وتمارين

علـــى

الفصل الثانى

أولا : الأسئله ؟

١ ـ ماهى أهم الاختلافات الرئيسية بين شركات التضـــامن والمشروعات الفردية وشركات التوصية البسيطة ؟

٢ ـ أذكر أهم الخصائص المميزة لشركات التضامن والتوصية البسيطة .

٣ ـ علل باختصار لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواب من وجهة نظرك :

أ ـ تتكون شركات التضامن (أو التوصية البسيطة) أساساً من أشخاص طبيعية لأنها تقوم على الاعتبار الشخصى بين هؤلاء الأشخاص .

ب ـ تعتبر مسئولية الشريك المتضامن فى شركة التضامن مسئولية تضامنية مطلقة تسرى على أمواله الخاصة ، بينما تعتبر مسئولية الشريك الموصى فى شركات التوصية البسيطة محددة بحصته فى رأس المال .

جـ ـ إذا لم ينص عقد الشركة على نسب توزيع الارباح والخسائر بين الشركاء فى شركة التضامن فإنها توزع بالتساوى طبقا للتشريع المصرى بينما توزع بنسب رأس المال فى بعض التشريعات الاخرى .

د ـ يجعل حساب مسحوبات الشريك مدينا بمسحوباته خلال الفترة المحاسبية ودائنا بحصته فى الأرباح فى نهايتهـــا ثم يقفل رصيده فى حساب رأس مال الشريك كما هو الوضع فى المشروعات الفردية .

هـ ـ تعتبر الفوائد على مسحوبات الشركاء من عناصر الايرادات المتنوعة لشركة التضامن بينما تعتبر الفوائد المدينة على قروض الشركاء وعلى رأس المـال من توزيعات الأرباح .

و ـ يعد حساب الفوائد على المتوسط المرجح زمنيا لرأس مال الشريك المعين أكثر عدالة من حساب الفوائد على أرصدة رأس المال فى بداية الفترة أو فى نهايتها .

ز ـ إذا حققت الشركة خسائر وكانت الأرباح والخسائر توزع بين الشركاء بالتساوى ، فإن حساب فائدة على رأس المال لن يؤثر فى النصيب الصافى الذى يتحمله كل شريك من هذه الخسائر .

ح ـ إذا حققت الشركة خسائر وكانت الأرباح والخسائر توزع بنسب مختلفة بين الشركاء ، فإن حساب فائدة على رأس المال لن يؤثر فى النصيب الصافى الذى يتحمله كل شريك من هذه الخسائر إذا كانت رؤوس أموالهم متساوية .

ط ـ تعد مرتبات ومكافآت الشركاء من توزيعات الأرباح ، ومن ثم لا يحصل عليها الشركاء إلا إذا تحققت أرباح كافية لاستيعابها .

ى ـ لا تتأثر حقوق الشركاء بتعديل نسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم إلا إذا إختلفت القيمة السوقية العادلة لصافى أصول شركة التضامن عند تعديل النسب عن صافى قيمتها الدفترية فى ذلك التاريخ .

ثانيا : التمارين :

التمرين الأول :

أتفق على وعلوبة على تكوين شركة تضامن لمقاولات المبانى فى ١٩٧٤/١/١ برأس مال قدره ۲۰۰٫۰۰۰ جنيه يقسم بينهم بالتساوى . وقد قدم الشريك على حصته كالآتى : ۳۰٫۰۰۰ جنيه نقداً ۲۷٫۵۰۰ آلات ومعدات ، ۲۲٫۵۰۰ جنيه حديد وأسمنت ومواد بناء أخرى كانت لديه ، ۲۰٫۰۰۰ جنيه كبيالة مسحوبة على شركة المقاولات العمومية لأمر على وقام بتظهيرها لشركة التضامن وتستحق التحصيل فى ١٩٧٤/٣/١ . أما علوبة فقد قدم من حصته ۵۰٫۰۰۰ جنيه نقداً وأتفق مع على أن يشترى بباقى المستحق عليه حديد وأسمنت ويقدمه للشركة فى

خلال شهر من تاريخ التكوين . وفى تاريخ استحقاق الكمبيالة رفضتها شركة المقاولات العمومية وبلغت مصاريف البروتستو ١٥ جنيه ، وتم الصلح مع الشركة وقبلت كمبيالة جديدة لحساب شركة التضامن بمبلغ الكمبيالة الأصلية وسددت للشركة فوائد تأخير قدرها ١٦٠ جنية نقداً بالإضافة إلى مصاريف البروتستو .

وقد إتفق الشريكان على أن يحصل على على مرتب سنوى قدره ٢٫٤٠٠ جنيه ويحصل علوية على مرتب سنوى قدره ١٫٨٠٠ جنيه ، وتوزع باقى الأرباح أو الخسائر بين الشريكين بنسبة ٦٠٪ : ٤٠٪ . وقد بلغت مسحوبات على خلال العام ٥٫٢٠٠ جنيه على أربعة دفعات ، ولم يقم علوية بسحب أية مبالغ بخلاف ما يعادل المرتب السنوى موزعا على أشهر السنة بالتساوى . وقد بلغت الأرباح الصافية من واقع حساب الأرباح والخسائر عن العام ٣٫٢٠٠ جنيه .

المطلوب : (١) إجراء قيود اليوميه اللازمة لاثبات تكوين الشركة وإستيفاء حصة علوية فى رأس المال ، ورفض وتجديد الكمبيالة ، وإثبات المسحوبات ، وتوزيع الأرباح والخسائر .

(٢) تصوير الحسابات اللازمة لكل شريك من الشريكين فى دفاتر الشركة عن العام وإجراء قيود التسوية الخاصة بها فى نهاية العام .

(٣) توضيح كيفية إظهار حقوق الشركاء فى الشركة فى الميزانية العمومية فى نهاية الفترة .

التمرين الثانى :

كون أحمد وبرهوم شركة تضامن فى ١٩٧٣/١/١ حيث ساهم أحمد بمبلغ ٧٢٫٠٠٠ جنيه فى رأس المال وساهم برهوم بمبلغ ٦٠٫٠٠٠ جنيه ، وقد نص الاتفاق على تقسيم الأرباح والخسائر بعد حساب الفائدة على رأس المال ومنح

المرتبات بواقع ٢ : ١ بين أحمد وبرهوم على التوالى ، وعلى أن تحسب الفائدة بواقع ٤ ٪ على رصيد حقوق كل شريك فى الشركة فى بداية العام . وفيما يلى بيان رصيد حساب الأرباح والخسائر ، والمرتبات الممنوحة للشركاء ومسحوبات الشركاء عن الثلاث سنوات المنتهية فى ١٩٧٥/١٢/٣١ :

السنة	رصيد الأرباح والخسائر (خسائر)	مرتبات الشركاء أحمد	مرتبات الشركاء برهوم	مسحوبات الشركاء أحمد	مسحوبات الشركاء برهوم
١٩٧٣	٢٣٫١٨٠	٢٫٤٠٠	٣٫٢٠٠	٧٫٢٠٠	٥٫٣٠٠
١٩٧٤	٤٩٫٢٠٠	٢٫٤٠٠	٣٫٢٠٠	٢٫٦٠٠	٤٫٨٠٠
١٩٧٥	(٣٠٠٠)	٢٫٤٠٠	٣٫٢٠٠	٢٫٨٠٠	٣٫٢٠٠

المطلوب : (١) إعداد حساب توزيع الأرباح والخسائر عن كل سنة من السنوات الثلاث وإجراء قيود اليومية اللازمة .

(٢) إعداد جدول يوضح حقوق كل من الشريكين فى الشركة فى بداية كل سنة من السنوات الثلاث ، والذى على أساسه يتم حساب الفائدة ، وبين رصيد حقوق كل شريك من الشركاء فى نهاية ١٩٧٥ .

(٣) بفرض أن مسحوبات كل شريك تتم على أساس أقساط متساوية فى بداية كل شهر وأن الشركاء قد اتفقوا على حساب فائدة على المتوسط المرجح زمنيا لمسحوبات كل شريك بمعدل ١٠ ٪ سنويا ، مع بقاء باقى الشروط على ما هى عليه ، قم بتوضيح توزيع الأرباح على هذا الأساس لكل من سنتى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ .

التمرين الثالث :

تكونت شركة التضامن بين ممدوح والمغربى فى ١/١ / ١٩٧٥ . وفيما يلى بيان بالتغيرات التى طرأت على رأس مال كل من الشريكين خلال العام :

الشريك ممدوح : رصيد ١/١ ٤٠٫٠٠٠ جنيه ، مسحوبات فى ٨/١ :

١٠٠٠ر١ جنيه ، إضافة لرأس المال فى ١/١٠ : ٠٠٠ر٤٠ جنيه ، مسحوبات فى ١/١٢ : ٢٠٠ جنيه .

الشريك المغربى : الرصيد ١/١ ٠٠٠ر٣٠ جنيـه ، إضـافات فى ١/٣ : ٠٠٠ر١٢ جنيه ، إضافات فى ١/٨ : ٠٠٠ر٤ جنيه ، مسحوبات فى ١/١٠ : ٦٠٠ر١ جنيه، مسحوبات فى ١/١١ : ٤٠٠ جنيه . وقد إتفق الشركاء على اعتبار المسحوبات بمثابة تخفيضات لرأس المال .

فإذا علمت أن الأرباح التى حققتها الشركة كما تظهر كرصيد فى حساب الأرباح والخسائر عن هذا العام قد بلغت ٠٠٠ر٤٠ جنيه .

المطلوب :

(١) بيان كيفية توزيـع هذه الأرباح بين الشـركاء على أساس المتوسط المرجح زمنياً لرأس المال واجراء القيود اللازمة .

(٢) بيان كيفية توزيع هـذه الأرباح بفرض حساب فائدة على المتوسط المرجح زمنياً لرأس المال بمعدل ٥ ٪ سنويا وتوزيع الباقى بالتساوى ، واجراء القيود اللازمة .

(٣) بيان كيفية توزيع هذه الأرباح بفـرض منح الشريك ممدوح مرتب سنوى قدره ٠٠٠ر٤ جنيه ، ومنـح الشريك المغربى مـكافأة بواقع ١٠٪ من فائض الأرباح بعد استبعاد مرتب ممدوح والمكافأة ، وحساب فائدة على الفرق بين رصيد رأس مال كل شريك فى نهـاية العام وبداية العام (إذا كان الفـرق بالنقص يتحمل الشريك بالفائده) وتوزيع الباقى على أساس المتوسط المرجـح زمنيا لرأس المال ، وإجراء القيود اللازمة ، وتصوير حسابات الشركاء .

التمرين الرابع (١) :

تكونت شركة التضامن بين فتحى ويحيى ويعقوب فى أول يوليو ١٩٧٤ .

(١) مستوحى من: H. A. Finney and Eerbert E. Miller, *Principles of Accounting, Advancod* (Euglewood Cliffs, Mew Jersey: Prentice Hall. Inc. 5.th ed., 1964), p. 570, prob. 1 - 9.

وقد نص إتفاق الشركة على تقسيم الأرباح والخسائر بين الشركاء ، بعد خصم المرتبات ، على أساس صافى المبيعات التى يقوم بأنجازها كل من الشركاء الثلاثة، على أن يتحمل كل شريك مايترتب على مبيعاته من ديون معدومة وبصفة شخصية وذلك على أساس تكلفة هذه المبيعات . ويتم تحديد سعر البيع لكل المبيعات على أساس ١٥٠٪ من التكلفة . وينص الأتفاق على منح كل شريك مرتب سنوى قدره ٢٠٠٠ر٢ جنيه يدفع ربع سنويا ، كما يستطيع كل شريك أن يسحب بالإضافة الى ذلك مالا يزيد عن ٥٠٠ر١ جنيه فى السنة .

هذا وقد تم اقفال الحسابات فى ٣٠ / ٦ / ١٩٧٥ ، وتم اعداد الحسابات الختامية . ولما كان محاسب الشركة لم يتلقىأى دراسة فى المحاسبة لشركات التضامن فقد أستدعاك الشركاء للتأكد من أن الحسابات الختامية التى أعدها محاسب الشركة تتفق مع نصوص عقد الاتفاق ، وقد تمكنت من الحصول على البيانات التالية من واقع الحسابات الختامية التى أعدها محاسب الشركة :

مبيعات:فتحى ٤٠٠ر٦٢جنيه ،يحيي ٠٠٠ر٧٨جنيه، يعقوب ٢٠٠ر٥٥جنيه.

تكلفة المبيعات : ٤٠٠ر١٣٠ ، مجمل الربح ٢٠٠ر٦٥ .

جعل حساب الأرباح والخسائر مدينا بالآتى : مصروفات بخلاف الديون المعدومة ومرتبات الشركاء ٦٠٠ر٢١ جنيه ، ديون معدومة من مبيعات فتحى ٢٤٠٠ جنيه ديون معدومة من مبيعات يحيي ٢٠٠ر١ جنيه، مرتبات الشركاء ٠٠٠ر٦ جنيه ، صافى الربح ٠٠٠ر٣٤ جنيه ، وقد قام محاسب الشركة بتوزيعه كالآتى : ٦٠٠ر١٠ جنيه ، يحيي ٧٠٠ر١٣ جنيه ، يعقوب ٩٧٠٠ جنيه .

وبالإضافة الى ما ارتكبه محاسب الشركة من أخطاء فيما سبق ، فقد اكتشفت أيضاً أنه قد أرتكب الأخطاء التالية : أهمل الإيجار المستحق بمبلغ ٢٦٠ جنيه كما أهمل الديون المعدومة الإضافية التالية : ٦٥٤ من مبيعات فتحى ، ٤٤٠ر١ من مبيعات يحيي ، ٥٠٦ر١ من مبيعات يعقوب ، كما قدم يعقوب قرض للشركة

بمبلغ ٦٠٠٠ر جنيه بفائدة سنوية ٤٪ فى أول ديسمبر ١٩٧٤ ، ولم تسدد الفوائد على القرض ولم تسجل فى الدفاتر .

المطلوب : إعداد قائمة توضح نتيجة عمليات الشركة من أرباح أو خسائر طبقا لشروط العقد وإجراء توزيع الأرباح (والخسائر) كما يجب أن تكون .

التمرين الخامس :

تمتلك شركة التضامن بين سعيد وعبد الفتاح وعبد العزيز واسماعيل ثلاثة محلات تجارية يقوم سعيد بادارة المحل الأول مقابل مكافأة سنوية بمعدل ٢٠٪ من الأرباح التى يحققها المحل ، ويدير عبد الفتاح المحل الثانى مقابل مكافأة سنوية بمعدل ١٥٪ من الأرباح التى يحققها المحل ، كما يدير عبد العزيز المحل الثالث مقابل مكافأة سنوية بمعدل ١٠٪ من أرباح المحل ، ويتولى اسماعيل عمليات الادارة العامة والتخطيط والاشراف على جميع أعمال الشركة بمحلاتها الثلاثة مقابل مكافأة سنوية تعادل ٥٪ من أرباح المحل الأول ، ١٠٪ من أرباح المحل الثانى ، ٤٪ من أرباح المحل الثالث . ويستطيع كل من الشركاء الأربعة أن يسحب فى حدود ٣٠٠٠ر جنيه سنويا من الخزينة العامة للشركة لأغراضه الخاصة ، وما زاد على ذلك يخفض من رأس المال .

وقد حققت الشركة أرباح عن السنة المنتهية فى ١٩٧٥/٦/٣٠ بلغت فى مجموعها ١٠٣٠٠٠ر جنيه ، حيث حقق المحل الأول ٣٦٠٠٠ر جنيه وحقق المحل الثانى ٤٥٠٠٠ر جنيه وحقق المحل الثالث ٢٢٠٠٠ر جنيه .

المطلوب : (١) بفرض إن المكافآت تحسب على صافى الربح بعد استبعاد المكافآت ، وأن الأرباح فيما زاد عن ذلك توزع على الشركاء بالتساوى ، قم بإعداد جدول يوضح توزيع الأرباح على الشركاء الأربعة فى كل هذه الظروف وقم باجراء ما يلزم من قيود يومية لإثبات التوزيع ، إذا علمت أن كل شريك قد سحب المبلغ المسموح له بسحبه (لاحظ أن مكافأة اسماعيل تحتسب على

صافى الربح بعد خصم المكافآت الخاصة بالشريك المعين وخصم مكافأة اسماعيل)

(٢) بفرض أن المكافآت يتم حسابها كما فى المطلوب السابق على أن توزع باقى الأرباح على أساس المتوسط المرجح زمنيا لرأس المال ، وأن بيانات حسابات رأس المال كانت كالآتى :

سعيد : رصيد ١٩٧٤/٧/١ : ٤٠٠٠٠ ، إضافة فى ١/١ ٧٠٠٠ جنيه ، مسحوبات فى ٣/١ ٢٠٠٠ جنيه .

عبد الفتاح : رصيد ٧٤/٧/١ ٦٢٠٠٠ جنيه ، مسحوبات فى ٣/١ ٢٠٠٠ جنيه مسحوبات فى ٥/١ ٥٠٠٠ جنيه .

عبد العزيز : رصيد ٧٤/٧/١ : ٣٠٠٠٠ ، إضافة فى ٨/١ ٢٠٠٠٠ جنيه ، مسحوبات فى ٤/١ ١٠٠٠٠ جنيه .

اسماعيل : رصيد ٧٤/٧/١ : ٥٠٠٠٠ جنيه ، إضافة فى ١/١ ١٠٠٠٠ جنيه مسحوبات فى ٥/١ ١٠٠٠٠ جنيه .

فالمطلوب اعداد جدول لتوزيع الأرباح على الشركاء ، وإجراء ما يلزم من قيود يومية لإثبات التوزيع .

(٣) بفرض أن مكافآت الشركاء تحسب على أساس صافى الربح قبل خصم المكافآت ، وأنه يتم حساب فائدة على المتوسط المرجح زمنيا لرأس المال بمعدل ١٠٪ سنويا وتوزع باقى الأرباح (أو الخسائر) بين الشركاء بنسبة أرصدة رأس المال فى نهاية الفترة ، فالمطلوب إجراء توزيع الأرباح (والخسائر) فى ظل هذه الظروف ، وإجراء قيود اليومية وتصوير ما يلزم من حسابات .

التمرين السادس : (١)

هشام وهمام وعزام شركاء فى شركة تضامن منذ أول ينـاير ١٩٦٦ . وكان الاتفاق على توزيع الأرباح والخسائر بينهم منذ ذلك التاريخ على أساس منح مرتبات للشركاء الثلاثة على التوالى بمبلــغ ٣٠٠٠ جنيه ، ٢٥٠٠ جنيه ،

---

(١) مستوحى من المرجع السابق ص ٥٧١ — ٥٨٠ prob 1 - 12 .

٢٫٠٠٠ جنيه سنويا وتوزع الأرباح والخسائر بعد ذلك بالتساوى وقد كانت حصه كل منهم فى رأس المال كالآتى : هشام ١٠٫٠٠٠ جنيه ، همام ١٥٫٠٠٠ جنيه ، وعزام ٢٥٫٠٠٠ جنيه وفى أول يناير ١٩٧٠ تم الاتفاق على تغيير نسب توزيع الأرباح بعد منح المرتبات على أساس نسبة حصص رأس المال بين الشركاء عند تكوين الشركة ، ومازال هذا الاتفاق سارى المفعول حتى تاريخه. هذا وقد استدعاك الشركاء فى ١٩٧٥/١٢/٣١ لتحديد رصيد حقوق كل شريك فى ذلك التاريخ حيث ينوى الشركاء تعديل نسب الأرباح فى المستقبل بحيث تصبح طبقاً لنسب حقوق كل شريك فى ١٩٧٥/١٢/٣١ ، بعد حساب فائدة على هذه الحقوق بمعدل ٤٪ سنويا ، وبعد تعديل المرتبات لتصبح ٤٫٠٠٠ جنيه، ٤٫٠٠٠ جنيه ، ٣٫٥٠٠ جنيه لكل من هشام وهمام وعزام على التوالى .

وقد اتضح لك الآتى من فحص حسابات الشركة :

١ — بلغ مجموع الأصول فى ١٩٧٥/١٢/٣١ ١٣٥٫٠٠٠ جنيه ، كما بلغ مجموع الإلتزامات ٤٧٫٠٠٠ جنيه .

٢ — بلغت المسحوبات السنوية لكل من هشام وهمام على مدار العشر سنوات ١٫٥٠٠ جنيه ، كما بلغت المسحوبات السنوية لعزام عن الخمس سنوات المنتهية فى ١٩٧٠/١٢/٣١ مبلغ ١٫٥٠٠ جنيه فى السنة ، وقام عزام بسحب مبلغ ٢٫٠٠٠ جنيه سنويا بعد ذلك .

٣ — صافى الربح طبقا لدفاتر الشركة :

١٩٦٦	٧٫٥٠٠ جنيه	١٩٧١	٧٫٠٠٠ جنيه
١٩٦٧	٨٫٥٠٠ جنيه	١٩٧٢	٨٫٠٠٠ جنيه
١٩٦٨	٩٫٥٠٠ جنيه	١٩٧٣	١٠٫٠٠٠ جنيه
١٩٦٩	٧٫٠٠٠ جنيه	١٩٧٤	٩٫٠٠٠ جنيه
١٩٧٠	٨٫٠٠٠ جنيه	١٩٧٥	١١٫٠٠٠ جنيه

٤ — تم ارتكاب بعض الأخطاء الجوهرية خلال هذه الفترة وهى كالآتى :

أ — كان مخزون آخر الفترة فى ٦٨/١٢/٣١ مبالغا فيه بمقدار ٧٥٠٠ جنيه بالزيادة عما يجب .

ب — كان مخزون آخر الفترة فى ١٩٧٠/١٢/٣١ مبالغاً فيه بمقدار ٣٠٠٠ جنيه بالزيادة عما يجب .

حـ — تم تقدير مخزون آخر الفترة فى ٣١ /١٢/ ٧٥ بأقل مما يجب بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه .

د — تم تجاهل إهلاك أحد الأصول الثابتة الذى تم شراؤه فى ١٩٦٨/١/١ بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه والذى يستهلك بمعدل ٢٠ ٪ سنويا عن هذه السنة ، وتم إهلاك الأصل بالكامل على مدار الخمس سنوات التالية .

المطلوب : إجراء ما يلزم من قيود تسوية لتحديد حقوق كل شريك من الشركاء فى ١٩٧٥/١٢/٣١ طبقاً للمعلومات السابقة ، وإعداد جدول يعزز ما تقوم باجرائه من قيود فى صورة منظمة .

التمرين السابع :

محمود وعبد الحميد شركاء فى شركة تضامن منذ خمسة سنوات ويقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوى . وفى بداية السنة الحالية المنتهية فى ٣١ /١٢/ ١٩٧٥ قرر الشركاء تعديل نسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم لتصبح ٦٠ ٪ لمحمود ٤٠ ٪ لعبد الحميد بعد حساب فائدة بمعدل ٤ ٪ على رصيد حقوق كل شريك فى بداية الفترة . غير أن الشركاء يعتقدون أن محاسب الشركة قد أرتكب بعض الأخطاء على مدار الخمس سنوات السابقة وخاصة فيما يتعلق بالتفرقة بين تكلفة الأصول الثابتة والمصروفات ، وفيما يختص بطريقة تقويم المخزون . كما أن الشركة كانت قد حصلت على قطعة أرض من عبد الحميد كجزء من حصته فى رأس المال عند التكوين وقدرت قيمتها السوقية العادلة فى ذلك التاريخ بمبلغ ١٠٠٠٠

جنيه ، وتبلغ قيمتها السوقية العادلة فى ١٩٧٥/١/١ ١٨٫٠٠٠ جنيه . وقد استدعاك الشريكان لتسوية حقوق كل منهم فى الشركة قبل إجراء توزيع الأرباح عن سنة ١٩٧٥ والبالغ قدرها ٢٢٫٥٠٠ جنيه . وبفحصك لحسابات الشركة عن الخمس سنوات السابقة حتى ٧٤/١٢/٣١ وجدت الآتى :

١ — بلغ رصيد رأس مال محمود فى ١٩٧٤/١٢/٣١ مبلغ ٥٤٫٢٠٠ جنيه، كما بلغ رصيد رأس مال عبد الحميد فى نفس التاريخ مبلغ ٤٥٫٨٠٠ جنيه .

٢ — فيما يتعلق بالأصول الثابتة والمخزون وجدت الآتى :

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
تكلفة أصول ثابتة حملت المصروفات	—	٥٫٠٠٠	—	٨٫٥٠٠	—
مصروفات اعتبرت أصول ثابتة	٣٫٠٠٠	١٫٠٠٠	٢٫٠٠٠	—	٤٫٠٠٠
مغالاة فى تقويم مخزون آخر الفترة	٦٫٠٠٠	—	٣٫٠٠٠	١٫٥٠٠	—
تخفيض فى تقويم مخزون آخر الفترة	—	٢٫٠٠٠	—	—	٧٫٠٠٠

فاذا علمت أن الشركة تستهلك أصولها الثابتة بمعدل ٢٠ ٪ سنويا .

المطلوب : (١) تسوية حقوق الشريكان لهذه الأخطاء وتحديد الرصيد كما يجب أن يكون عليه فى ١٩٧٤/١٢/٣١ .

(٢) إعداد جدول توزيع الأرباح بين الشريكين عن السنة المنتهية فى ٧٥/١٢/٣١ طبقا للاتفاق الجديد ، واجراء مايلزم من قيود دفترية لاثبات التوزيع ، وتصوير مايلزم من حسابات .

الفصل الثالث

فى

شركات التضامين

تغير الشركاء

١٠ مقدمـة :

تناولنا فى الفصل السابق الإجراءات المحاسبية المتعلقـــة بتكوين شركات التضامن ومعالجة العمليات التى تتميز بها شركات التضامن والتوصية البسيطة عن الأنواع الأخرى من التنظيمات الإقتصادية وخاصة العمليات المتعلقـة بحسابات الشركاء وتوزيع الأرباح ، ذلك على إفـــتراض أن الشركة مستمرة فى نشاطها بشركائها دون تغير أو تبديل فى هؤلاء الشركاء وسوف نتناول فى هـذا الفصل الإجراءات المحاسبية المتعلقة بمعالجة التغير فى أشخاص الشركاء وهو أمر كثير الحـدوث فى شركات التضامن والتوصية البسيطـة ، وما يترتب على ذلك من مشاكل. كذلك نتناول فى نهاية الفصل إجراءات معالجة إندماج شركات التضامن والتوصية البسيطة فى شركات أخرى. هذا وليكن معلوما أن الإجـــراءات التى نوضحها لشركات التضامن تنطبق على شركات التوصية البسيطة ما لم ينص صراحة على خلاف ذلك . وسوف نتناول أولا الاجراءات المتعلقة بانضمام شريك جديد أو أكثر ، ثم نتناول إجراءات إنفصال أو وفاة شريك ثم نتناول أخيرا إجراءات الاندماج .

٢ ـ إنضمام شريك جديد أو أكثر بشراء حصة من الشركاء القدامى :

عندما ينضم شريك جديد لشركة التضامن تعتبر الشركة القديمة فى حكم المنقضية

وينشأ بانضمام الشريك شركة جديدة تماما . ويترتب على ذلك ضرورة تحرير عقد جديد يوضح شروط الشركة الجديدة والعلاقات بين شركائها بصورة واضحة والواقع أنه لا يمكن أن ينضم شريك جديد لشركة تضامن قائمة ما لم يوافق الشركاء القدامى بالاجماع على قبول الشريك الجديد فى الشركة .

وقد ينضم الشريك الجديد للشركة بعمله أو بماله أو بكلاهما . وسوف تقتصر فى معالجة هذا النوع على انضمام شريك بماله أو بعمله وماله معاً ، دون الانضمام بمجرد العمل حيث لا يترتب على هذه الحالة الأخيرة أية مشاكل خاصة لا تنطوى عليها الحالة الأولى .

وإذا انضم الشريك الجديد بماله فإن ذلك قد يكون بشراء حصة شريك قائم أو جزء منها ، أو بشراء حصة شركاء قائمين أو أجزاء منها ، أو بإضافة رأس مال جديد لشركة التضامن . وفى الحالة الأولى لا يترتب على انضمام الشريك إضافات جديدة لأصول الشركة ، بينما يترتب على الحالة الأخيرة إضافة جديدة لأصول شركة التضامن . وسوف نعالج كل من هذه الحالات على التوالى .

٢ - ١ : انضمام شريك جديد بشراء حصة من رأس مال شريك قائم :

لا يمكن لأى من الشركاء فى شركة التضامن أن يقوم ببيع حصته أو جزء منها للغير إلا بالموافقة الإجماعية لباقى الشركاء على انضمام هذا الشريك الجديد . ذلك لأن أساس التعاون فى شركات التضامن لأغراض تحقيق أهداف الشركة يقوم على المعرفة الشخصية للشركاء بعضهم ببعض والعلاقات الشخصية القائمة بينهم . فاذا وافق الشركاء على انضمام الشريك الجديد فانه يترتب على ذلك قيام شركة تضامن كما سبق أن ذكرنا .

ويتم الاتفاق بين الشريك الجديد والشريك القديم على القيمة التى يقوم الأول بسدادها للثانى مقابل الحصة المتفق عليها بينهما من رأس مال الشركة .

وقد تكون القيمة المتفق عليها معادلة للقيمة الدفترية لحصة الشريك الجديد ، كما قد تكون أكبر منها ، أو تكون أقل منها . كما قد تكون الحصة المنتقلة من الشريك القديم للشريك الجديد مقابل لا شيء على الأطلاق (على سبيل الهبة مثلا) . ومهما كانت القيمة المتفق عليها بين الشريك القديم للشريك الجديد ، فان سداد هذه القيمه لا يظهر فى دفاتر شركة التضامن . ويقتصر الأمر فى دفاتر الشركة على تحويل الحصة المتفق عليها من رأس مال الشريك البائع لحساب رأس مال الشريك الجديد . فاذا إفترضنا أن شركة التضامن حسنين وحسونه — وهما يقتسمان الأرباح والخسائر بالتساوى — قد قبلت إنضمام الشريك الجديد حسن بتنازل حسونه عن نصف حصته من رأس المال البالغة ٣٠٫٠٠٠ جنيه ونصف حصته فى الأرباح له . فيكون القيد المترتب على ذلك فى دفاتر الشركة كالآتى :

١٥٫٠٠٠ من حـ / رأس مال الشريك حسونه

١٥٫٠٠٠ الى حـ / رأس مال الشريك حسن

إثبات تنازل الشريك حسونه عن نصف رأسماله للشريك الجديد حسن .

وتصبح نسب توزيع الأرباح بين الشركاء الثلاثة حسنين وحسونه وحسن ٢ : ١ : ١ على التوالى . ولا يتأثر هذا القيد بقيمة المقابل الذى يحصل عليه حسونه من حسن مقابل هذا التنازل . فقد يتراوح المقابل من ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه مثلا إلى لا شيء على الإطلاق دون أن يؤثر فى القيد السابق . فلم يحدث تغيير فى أصول الشركة ولا فى خصومها . وكل ماحدث هو إنقسام أحد حسابى رأس المال إلى حسابين .

وفى رأينا أن هذه المعالجة تعد سليمة إذا لم تكن شروط الاتفاق بين الشريك المنضم والشريك المتنازل تعكس القيمة الجارية فعلا فى تاريخ الانضمام لحقوق ملكية الشريك المتنازل . أما إذا كانت القيمة المدفوعة من الشريك المنضم

للشريك المتنازل تعكس القيمة الاقتصادية الجارية للحصة المتنازل عنها، فان ذلك يعد مؤشراً سلبيا وواضحاً لضرورة إعادة تقويم أصول الشركة عند إنضمام الشريك لتعكس قيمتها الجارية . ويصبح هذا الأمر ضرورياً فى الواقع إذا ترتب على إنضمام شريك جديد تغير نسب توزيع الأرباح بما يؤثر على كل الشركاء بحيث لايكون التغير مقصوراً على الشريك المتنازل كما هو فى المثال الموضح بعاليه . وإذا قرر الشركاء اعادة تقويم الأصول والخصوم استرشاداً بالقيمة المتفق عليها لحصة الشريك المنضم فان اجراءات المعالجة فى هذه الحالة لاتختلف عما سوف يرد شرحه فى البند التالى .

٢ ـ ب : إنضمام شريك جديد بشراء حصة من أكثر من شريك قائم :

إذا أنضم شريك جديد بشراء حصة من أكثر من شريك قائم فى شركة التضامن ، فلابد وأن يكون هناك إتفاق على حصص رأس المال التى يقوم كل من الشركاء القائمين بالتنازل عنها للشريك المنضم . ولنفرض أن شركة التضامن أحمد ومحمود وحسين كانت تقوم على رأس مال الشركاء الثلاثة ويتم توزيع الأرباح والخسائر بينهم كما يلى :

	أحمد	محمود	حسين	مجموع
رأس المال	٨٠٫٠٠٠	٦٠٫٠٠٠	٣٠٫٠٠٠	١٧٠٠٠٠
نسبة توزيع ا.خ	٥٠ ٪	٣٠ ٪	٢٠ ٪	١٠٠ ٪

فإذا تقرر أن ينضم الى الشركة الشريك عزيز بشراء حصة فى رأس المال تعادل ٢٠ ٪ من الشركاء الثلاثة والحصول على نسبه فى الأرباح والخسائر تعادل ٢٠ ٪ ، فإنه يمكن فى ظل هذه الظروف التميز بين حالات ثلاث هى : الشراء بالقيمه الدفتريه ، الشراء بقيمة أعلى من القيمة الدفتريه ، الشراء بقيمه أقل من القيمة الدفتريه . وفى كل الأحوال يجب أن يحدد عقد الأتفاق الحصة التى

يتنازل عنها كل من الشركاء القائمين للشريك المنضم من رأسماله وأرباحه . ولنفرض فى مثالنا الجارى أن الشركاء القائمين يرغبون فى الاحتفاظ بنسب رأس المال والأرباح فيما بين ثلاثتهم كما هى عليه قبل انضمام عزيز .

١) الشراء من الشركاء القدامى بالقيمة الدفترية :

وفى هذه الحالة يتنازل كل شريك عن ٢٠٪ من حصته فى رأس المال وعن ٢٠٪ عن حصته فى نسب توزيع الأرباح والخسائر ويكون اثبات انضمام لشريك عزيز بالقيد الآتى :

	من مذكورين
١٦٫٠٠٠	حـ/ رأس مال أحمد
١٢٫٠٠٠	حـ/ رأس مال محمود
٦٫٠٠٠	حـ/ رأس مال حسين
٣٤٫٠٠٠	الى حـ/ رأس مال عزيز

اثبات انضمام عزيز بحصة ٢٠٪ من رأس مال الشركاء الثلاثة القدامى ، وبنسبة ٢٠٪ من الأرباح والخسائر

ويتم توزيع النقدية (أو الأصول الأخرى) التى يقدمها عزيز للشركاء الثلاثة فيما بينهم كل بمقدار ما تنازل عنه من رأسماله للشريك المنضم . ويترتب على ذلك أن رأس مال الشركاء جميعاً ونسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم تصبح كالآتى :

	الشريك أحمد	الشريك محمود	الشريك حسين	الشريك عزيز	مجموع
رأس المال قبل انضمام عزيز	٨٠٫٠٠٠	٦٠٫٠٠٠	٣٠٫٠٠٠	—	١٧٠٫٠٠٠
رأس المال المحول لعزيز	١٦٫٠٠٠	١٢٫٠٠٠	٦٫٠٠٠	٣٤٫٠٠٠	—
رأس المال بعد انضمام عزيز	٦٤٫٠٠٠	٤٨٫٠٠٠	٢٤٫٠٠٠	٣٤٫٠٠٠	١٧٠٫٠٠٠
نسب التوزيع قبل انضمام عزيز	٥٠٪	٣٠٪	٢٠٪	—	١٠٠٪
النسبة المتنازل عنها لعزيز	١٠٪	٦٪	٤٪	٢٠٪	—
نسب التوزيع بعد انضمام عزيز	٤٠٪	٢٤٪	١٦٪	٢٠٪	١٠٠٪

٣) الشراء من الشركاء القدامى بقيمة أكبر من القيمة الدفترية :

لنفرض فى المثال السابق أن عزيز قد أتفق مع الشركاء القدامى الثلاثة على الحصول ٢٠٪ من رأس المال ، ٢٠٪ من الأرباح والخسائر مقابل دفع ٥٠٫٠٠٠ جنيه . ويعنى قبول الشريك المنضم شراء حصة فى رأس المال تبلغ قيمتها الدفترية ٣٤٫٠٠٠ جنيه بمبلغ ٥٠٫٠٠٠ جنيه أحد أمرين : أما أن الأصول الملموسة للشركة قبل انضمام الشريك تظهر بالدفاتر بأقل من قيمتها الحقيقية ، أو أن مقدرة الشركة على تحقيق الأرباح تفوق تلك السائدة فى الشركات المماثلة فى نفس النشاط بما يؤدى الى زيادة قيمة الشركة ككل عن صافى قيمة الأصول الدفترية ، ويرجع ذلك فى الغالب الى ما يطلق عليه شهرة المحل . وسواء كان فرق سعر الشراء عن التكلفة الدفترية راجعاً لإنخفاض القيمة الدفترية للأصول عن قيمتها الجارية، أو راجعاً لشهرة المحل، فان المعالجة المحاسبية لهذا الوضع ترجع لرغبه الشركاء ، وعلى المحاسب فى هذا الصدد أن يقدم نصائحه باخلاص ويوضح آثار الاجراءات التى يرغب فيها الشركاء دون تحيز .

ولنفرض أن الفرق بين سعر إنضمام الشريك عزيز والقيمة الدفترية لرأس مال الشركاء القدامى يرجع إلى شهرة المحل أولا . ويترتب على قبول عزيز شراء ما قيمته الدفترية ٣٤ر٠٠٠ جنيه مقابل ٥٠ر٠٠٠ جنيه أن شهرة المحل بالنسبة لحصته فى رأس المال تساوى ١٦ر٠٠٠ جنيه . ولما كانت حصته تمثل ٢٠ ٪ فقط فان شهرة المحل التى تقابل حصص الشركاء الأربعة تساوى ٨٠ر٠٠٠ جنيه (١٦ر٠٠٠ × ١٠٠⁄٢٠) . فاذا رغب الشركاء فى إظهار شهرة المحـــل فى الدفاتر ترتيباً على إنضمام الشريك الجديد ، فانها تصبح بكامل مقدارها من حق الشركاء القدامى على أساس نسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم . ويتم تسجيل شهرة المحل دفتريا بجعل حسابها مدينا بمبلغ ٨٠ر٠٠٠ جنيه وحساب كل من الشركاء القدامى دائنا بحصة منها تتفق مع نسبته فى توزيع الأرباح والخسائر قبـــل انضمام الشريك الجـديد . ويترتب على ذلك أن رأس مال الشركاء يصبح كالآتى :

	الشريك أحمد	محمود	حسين	عزيز	مجموع
رأس المال قبل انضمام عزيز	٨٠ر٠٠٠	٦٠ر٠٠٠	٣٠ر٠٠٠	—	١٧٠ر٠٠٠
+ شهرة المحل بنسب ١ ، خ	٤٠ر٠٠٠	٢٤ر٠٠٠	١٦ر٠٠٠	—	٨٠ر٠٠٠
مجموع رأس المال المعدل بالشهرة	١٢٠ر٠٠٠	٨٤ر٠٠٠	٤٦ر٠٠٠	—	٢٥٠ر٠٠٠
رأس المال المحول لعزيز	٢٤ر٠٠٠	١٦ر٨٠٠	٩ر٢٠٠	٥٠ر٠٠٠	—
رأس المال المعدل بالشهرة بعد انضمام الشريك عزيز	٩٦ر٠٠٠	٦٧ر٢٠٠	٣٦ر٨٠٠	٥٠ر٠٠٠	٢٥٠ر٠٠٠

ويحصل كل من الشركاء القدامى الثلاثة من الشريك المنضم على ما يعـادل رأس المال المحول منه للشريك المنضم . فيحصل الشريك احمد على ٢٤ر٠٠٠جنيه ومحمود على ١٦ر٨٠٠ جنيه ، وحسين على ٩ر٢٠٠ جنيه ، ويصبح لعزيز حصة

فى رأس المال قدرها ٥٠٫٠٠٠ جنيه تمثل ٢٠ ٪ من رأس المال بعد إثبات الشهرة .

هذا ويميل المحاسبون عموما الى عدم إظهار شهرة المحل دفتريا . وفى الحالات التى يتم فيها إظهارها فانهم يميلون الى تحميلها على الأرباح فى عدد قليل من الفترات المحاسبية (أى تحميل حساب الأرباح والخسائر بجزء منها سنويا حتى تتلاشى من الدفاتر) . والواقع أنه إذا ترتب على إنضمام شريك جديد إثبات شهرة المحل دفتريا فإن هذا قد يترتب عليه إضرار ببعض الشركاء القدامى لحساب البعض الآخر ، إذا ترتب على إنضمام الشريك الجديد تعديل فى الهيكل النسبى لنسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى . أما إذا ظلت نسب توزيع الأرباح والخسائر الجديدة محتفظة بهيكلها النسبى فيما بين الشركاء القدامى فإن إثبات شهرة المحل دفتريا وقت إنضمام الشريك وإعادة تحميلها لأرباح الفترات المحاسبية التالية لا يترتب عليه أضرار مادامت نسب التوزيع مستقرة خلال فترة تحميل شهرة المحل للأرباح . ولنفرض مثلا أن إنضمام الشريك عزيز ترتب عليه تعديل نسب الأرباح والخسائر بين الشركاء كالآتى طبقا لإتفاق الإنضمام : احمد ٣٠ ٪ ، محمود ٣٠ ٪ ، حسين ٢٠ ٪ ، عزيز ٢٠ ٪ وأن الشركاء قد أتفقوا على تسجيل شهرة المحل على أن تحمل للأرباح على مدى خمس سنوات بالتساوى ، أى ١٦٫٠٠٠ جنيه كل سنة . فعند إثبات شهرة المحل سوف يحصل احمد على ٤٠٫٠٠٠ جنيه إضافة لرأسماله ، ويحصل محمود عن ٢٤٫٠٠٠ جنيه إضافة لرأسماله ويحصل حسين على ١٦٫٠٠٠ جنيه إضافة لرأسماله ، حيث وزعت شهرة المحل بنسبة ٥٠ ٪ ، ٣٠ ٪ ، ٢٠ ٪ التى كانت قائمة قبل انضمام عزيز . ويترتب على تحميل شهرة المحل للأرباح على مدار السنوات الخمس التالية بواقع ١٦٫٠٠٠ جنيه سنويا أن يتحمل كل من الشركاء الأربعة بحصته فى هذا التحميل طبقا للنسب توزيع الأرباح والخسائر الجديدة ، كالآتى :

	أحمد	محمود	حسين	عزيز	مجموع
نسبة التوزيع الجديدة	٣٠٪	٣٠٪	٢٠٪	٢٠٪	١٠٠٪
الاستهلاك السنوى للشهرة على هذا الأساس	٤ر٨٠٠	٤ر٨٠٠	٣ر٢٠٠	٣ر٢٠٠	١٦ر٠٠٠
عدد سنوات استهلاك الشهرة	٥	٥	٥	٥	٥
مايتحمله كل شريك مقابل استهلاك الشهرة (١)	٢٤ر٠٠٠	٢٤ر٠٠٠	١٦ر٠٠٠	١٦ر٠٠٠	٨٠ر٠٠٠
الاضافة الصافية لرأسمال كل من الشركاء القدامى من الشهرة بعد انضمام عزيز (٢)	٣٢ر٠٠٠	١٩ر٢٠٠	١٢ر٨٠٠	١٦ر٠٠٠	٨٠ر٠٠٠
(٢) - (١) الأرباح (الخسائر) الناتجة عن تغير نسب التوزيع	٨و٠٠٠	(٤و٨٠٠)	(٣و٢٠٠)	—	—

هذا وقد تم حساب الاضافة الصافية لرأس مال كل من الشركاء القدامى عند إثبات الشهرة بعد انضمام عزيز كالآتى :

	أحمد	محمود	حسين	عزيز	مجموع
توزيع الشهرة على الشركاء القدامى	٤٠ر٠٠٠	٢٤ر٠٠٠	١٦ر٠٠٠	-	٨٠ر٠٠٠
— ٢٠٪ محولة للشريك عزيز	(٨و٠٠٠)	(٤و٨٠٠)	(٣و٢٠٠)	١٦ر٠٠٠	-
توزيع الشهرة بعد انضمام عزيز	٣٠ر٠٠٠	١٩ر٢٠٠	١٢ر٨٠٠	١٦ر٠٠٠	٨٠ر٠٠٠

ويترتب على هذا الحساب الأخير أن يحصل احمد على مبلغ ٨ر٠٠٠ جنيه من عزيز مقابل تحويل ٢٠٪ من حصته فى الشهره اليه، ويحصل محمود على ٤ر٨٠٠ جنيه ، ويحصل حسين على ٣ر٢٠٠ جنيـه ، ذلك إذا لم يختلف الهيكل النسبى لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى بعد إنضمام الشريك عزيز .

أما إذا تغير الهيكل النسبي للتوزيع بين الشركاء القدامى عما كان عليه قبل إنضمام الشريك الجديد ، حيث أصبح فى مثالنا الجارى ٣ : ٣ : ٢ بدلا من ٥ :٣: ٢، فإن اثبات الشهرة ثم اعادة استهلاكها يترتب عليه أن يحصل احمد على اضافة صافية لرأسمالية عند اثبات الشهرة وبعد انضمام عزيز تبلغ ٣٢٫٠٠٠ جنيه ، بينما يتحمل من استهلاك الشهرة على أساس نسب التوزيع المعدلة ٢٤٫٠٠٠ جنيه فقط، محققا بذلك مزايا من تعديل نسب التوزيع تبلغ قيمتها ٨٫٠٠٠ جنيه . ذلك فى الوقت الذى يضار فيه محمود بمبلغ ٤٫٨٠٠ جنيه وحسين بمبلغ ٣٫٢٠٠ جنيه وتلافيا لهذا الوضع يجب توزيع مبلغ الـ ١٦٫٠٠٠ جنيه المحصل من عزيز مقابل حصته فى الشهرة التى يتم اثباتها دفتريا كالآتى :

	أحمد	محمود	حسين	مجموع
توزيع المبلغ بالنسب القديمة	٨٫٠٠٠	٤٫٨٠٠	٣٫٢٠٠	١٦٫٠٠٠
(الأرباح) والخسائر الناتجة عن تغير نسب التوزيع (٢)-(١) من الجدول بعاليه	(٨٫٠٠٠)	٤٫٨٠٠	٣٫٢٠٠	—
توزيع المحصل من عزيز مقابل الشهرة على الشركاء القدامى	صفر	٩٫٦٠٠	٦٫٤٠٠	١٦٫٠٠

ويلاحظ أنه اذا تم توزيع المبلغ بالنسب القديمة يحصل احمد على ٨٫٠٠٠ جنيه عند التوزيع ، ثم عند استهلاك الشهرة بالنسب الجديدة يحقق مزايا أخرى قدرها ٨٫٠٠٠ جنيه ، وكأنه بهذا الوضع قد حصل على المبلغ الذى سددة عزيز للشركاء القدامى مقابل حصته بالشهرة بالكامل ، النصف نقداً ، والنصف مزايا ضمنية تقلل من الأعباء التى كان من الواجب أن يتحملها نتيجة استهلاك الشهرة.

وفى الوقت الذى يحصل كل من محمود وحسين على ٤٫٨٠٠ جنيه، ٣٫٢٠٠ جنيه على التوالى من المبلغ الذى يدفعه عزيز مقابل الشهرة، تتحقق لكل منهما خسائر بنفس القيمة عند الشهرة . وحتى تتحقق العدالة يصبح من الواجب أن يقــوم الشريك أحمد بتغطية الخسائر التى تلحق بكل من محمود وحسين من جراء استهلاك الشهرة بنسب التوزيع الجديدة من الأرباح التى يحققها هو من هذا الوضع طبقا لنسب التوزيع القائمة بين الشريكين المضارين عند اثبات الشهرة .

والواقع أنه يلزم لعدم تحقق أضرار لأى من الشركاء لحساب الشركاء الآخرين عند إنضمام شريك جديد واثبات شهرة المحل دفتريا أن يتوفر الشرطين الآتيين بصفة مجتمعة :

أ — أن يكون الهيكل النسبى لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى عند استهلاك شهرة المحل هو نفسه ما كان قائما عند اثباتها دفتريا بإنضمام الشريك الجديد . ففى مثالنا الجارى كان الهيكل النسبى لتوزيع الأرباح قبل انضمام عزيز بين احمد ومحمود وحسين هو ٥ : ٣ : ٢ ، فاذا تم اثبات الشهرة على هذا الأساس وحتى لايضار أى من الشركاء عند استهلاكها يجب أن يظل هذا الهيكل النسبى قائما عند الإستهلاك . (لاحظ أن النسبة بين احمد ومحمود وحسين ٤٠٪ ، ٢٤٪ ، ١٦٪ تحتفظ بهذا الهيكل النسبى ، أى يمكن تحويلها الى نسبة ٥ : ٣ : ٢ ومن ثم لا يترتب عليها إضرار بأى من الشركاء) .

ب — أن تكون نسبة توزيع الأرباح والخسائر التى يتمتع بها الشريك المنضم عند استهلاك شهرة المحل متساوية مع نسبة حصته فى رأس المال إلى مجموع رأس المال عند انضمامه .

فإذا لم يتحقق أى من هذين الشرطين أو كلاهما يترتب على ذلك الإضرار ببعض الشركاء لحساب البعض الآخر عند استهلاك شهرة المحــل ، مالم يتم

الإحتياط لهذه الأضرار بالطبع عند توزيع المبلغ المحصل من الشريك الجديد بين الشركاء القدامى بالطريقة الموضحة بعاليه .

أما اذا لم يرغب الشركاء في إظهار شهرة المحل فى الدفاتر ، فإن المبلغ الذى يدفعه الشريك المنضم مقابل الشهرة. فيما زاد عن القيمة الدفترية للحصة التى يحصل عليها من رأس المال ، يوزع بين الشركاء القدامى بنسب توزيع الأرباح والخسائر القائمة بينهم قبل إنضمام الشريك . وفى مثالنا السابق فى ظل هذه الحالة يوزع مبلغ الـ ٥٠٫٠٠٠ جنيه التى يحصل عليها الشركاء من الشريك عزيز كالآتى :

	أحمد	محمود	حسين	مجموع
مقابل ٢٠ ٪ من رأس مال	١٦٫٠٠٠	١٢٫٠٠٠	٦٫٠٠٠	٣٤٫٠٠٠
الشهرة بنسب توزيع أ خ	٨٫٠٠٠	٤٫٨٠٠	٣٫٢٠٠	١٦٫٠٠٠
	٢٤٫٠٠٠	١٦٫٨٠٠	٩٫٢٠٠	٥٠٫٠٠٠

ولعله من الواضح تماما أن المبلغ الذى يحصل عليه كل شريك من الشركاء القدامى فى هذه الحالة من الشريك المنضم يتساوى تماما مع ما يحصل عليه فى حالة اثبات الشهرة دفتريا وعدم تغيير نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى . وفيما يلى قيود اثبات انضمام الشريك فى حالة اثبات الشهرة وفى حالة عدم اثباتها .

حالة اثبات الشهرة

٨٠٫٠٠٠	من حـ/ شهرة المحل
	إلى مذكورين
٤٠٫٠٠٠	رأس مال احمد
٢٤٫٠٠٠	رأس مال محمود
١٦٫٠٠٠	رأس مال حسين

	من مذكورين
٢٤٫٠٠٠	رأس مال احمد
١٦٫٨٠٠	رأس مال محمود
٩٫٢٠٠	رأس مال حسين
٥٠٫٠٠٠	إلى ح/ رأس مال عزيز

حالة عدم اثبات الشهرة

لا يوجد قيد مماثل للقيد الأول

	من مذكورين
١٦٫٠٠٠	رأس مال احمد
١٢٫٠٠٠	رأس مال محمود
٦٫٠٠٠	رأس مال حسين
٣٤٫٠٠٠	الى ح/ رأس مال عزيز

ويلاحظ أن القيد فى حالة عدم اثبات الشهرة يتطابق تماما مع القيد فى حالة الشراء بالقيمة الدفترية ، على اعتبار أن مادفعة عزيز للشركاء فيما زاد عن القيمة الدفترية مقابل الشهرة لا يظهر بالدفاتر .

٣) الشراء من الشركاء القدامى بقيمة أقل من القيمة الدفترية :

قد يوافق الشركاء القدامى على انضمام شريك جديد مقابل التنازل له عن حصة من رؤوس أموالهم بقيمة أقل من القيمة الدفترية لها . ويتم ذلك فى العادة لأسباب عدة منها سببان رئيسان هما : إغراء الشريك الجديد على الانضمام للاستفادة من خبرته أو سمعته التجارية ، أو لأن القيمة الدفترية لاصول الشركة تظهر تلك الاصول

بأكثر من القيمة الجارية العادلة لها . وسوف نؤجل الكلام عن الحالة الثانية مؤقتا ، ونعالج الحالة الاولى فى هذا البند الفرعى .

وعندما يتنازل الشركاء القدامى عن حصة من رؤوس أموالهم لشريك جديد مقابل مبلغ يقل عن القيمة الدفترية لهـــذه الحصة ، فان حسابات رأس مال الشركاء القدامى تجعل مدينة كل بالقيمة الدفترية للحصة المحولة للشريك المنضم مقابل جعل حساب رأس مال الشريك المنضم دائنا ويوزع المبلغ الذى يحصل عليه الشركاء القدامى فيما بينهم طبقا لحصص رأس المال المحولة للشريك الجديد بعد تخفيضها بالفرق بين القيمة الدفترية والمبلغ المحصل موزعا على أساس نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى . فاذا فرضنا مثلا أن شركة التضامن وهدان ومروان قررت قبول إنضمام الشريك بهلوان بحصة تعـــادل ٣٠ ٪ من رأس المال والأرباح، وكان رأس مال وهدان حينئذ ٥٠٫٠٠٠ جنيه، ورأس مال مروان ٤٠٫٠٠٠ جنيه ، وكانت الأرباح والخسائر توزع بينهما بالتساوى .

وكان المقابل المتفق على الحصول عليه من بهلوان هو ٢٠٫٠٠٠ جنيه . فإن إثبات إنضمام الشريك يكون كالآتى :

		من مذكورين	
	١٥٫٠٠٠		ح/ رأس مال وهدان
	١٢٫٠٠٠		ح/ رأس مال مروان
٢٧٫٠٠٠		الى / رأس مال بهلوان	

اثبات انضمام الشريك بهلوان بما يعادل ٣٠ ٪ من رأس المال والأرباح

ومن الواضح أن الشريك الجديد قد حصل على حصة فى رأس المال تبلغ قيمتها الدفترية ٢٧٫٠٠٠ جنيه مقابل ٢٠٫٠٠٠ جنيه فقط . ويوزع هذا المبلغ الأخير بين الشركاء القدامى كالآتى :

	وهدان	مزوان	مجموع
رأس المال المحول للشريك بهلوان	١٥٫٠٠٠	١٢٫٠٠٠	٢٧٫٠٠٠
— الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة النقدية موزعة بنسبة توزيع أ. خ	٣٫٥٠٠	٣٫٥٠٠	٧٫٠٠٠
ما يحصل عليه كل من الشريكين	١١٫٥٠٠	٨٫٥٠٠	٢٠٫٠٠٠

٤) اعادة تقويم الأصول عند انضمام شريك جديد :

قد يرى الشركاء إعادة تقويم صافى الأصول عند انضمام شريك جديد للشركة حتى تظهر الأصول بقيمتها الحقيقية عند تكوين الشركة الجديدة بانضمام الشريك. وفى هذه الحالة يجب أن تظهر الأصول والخصوم فى الدفاتر بقيمتها الجارية عند انضمام الشريك . ويمكن أن يترتب على اعادة تقويم صافى الأصول ثلاث حالات هى : القيمة الجارية تساوى القيمة الدفترية لصافى الأصول ، القيمة الجارية تزيد عن القيمة الدفترية لصافى الأصول ، أو أن القيمة الجارية لصافى الأصول تقل عن قيمتها الدفترية .

فاذا كانت القيمة الجارية لصافى الأصول تتساوى مع قيمتها الدفترية وحصل الشريك الجديد على حصته فى رأس المال بمبلغ يتساوى مع القيمة الدفترية لها ، فلا تختلف طريقة المعالجة عما سبق ذكره بصدد الشراء على أساس القيمة الدفترية. واذا دفع الشريك الجديد للشركاء القدامى مبلغاً يزيد عن صافى القيمة الدفترية لصافى الأصول المقابلة لحصته فى رأس المال ، فان هذا يعد بمثابة مؤشر لوجود شهرة محل وتعالج كما سبق ذكره بصدد شهرة المحل . وإذا دفع الشريك الجديد

مبلغاً مقابل الحصول على حصة فى رأس المال يقل عن القيمة الدفترية لها،فتعالج كما هو موضح فى المثال السابق الخاص بانضمام الشريك بهلوان .

أما اذا كانت القيمة الجارية لصافى الأصول تزيد عن قيمتها الدفترية ، فيصبح من الواجب فى هذه الحالة تعديل حسابات الأصول والخصوم المختلفة لقيمتها الجديدة وتسوية الأرباح الناتجة عن اعادة التقويم فى حساب رأس مال الشركاء القدامى بنسب توزيع الأرباح والخسائر التى كانت قائمــة بينهم قبل انضمام الشريك الجديد. فلو فرضنا مثلا أن شركة التضامن محمود وسليمان قررت قبول انضمام الشريك اسماعيل للشركة بحصة فى رأس المال والأرباح قدرها ٣٠ ٪ ، وكانت ميزانية الشركة قبل الانضمام تظهر كالآتى :

شركة التضامن محمود وسليمان

الميزانية العمومية فى تاريخ انضمام اسماعيل

			حقوق محمود :		
مبانى	٢٥ر٠٠٠		رأس المال	٢٥ر٠٠٠	
— مخصص اهلاك	١٠ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠	جارى	٥ر٠٠٠	٣٠ر٠٠٠
آلات ومعدات	٥٠ر٠٠٠		حقوق سليمان :		
— مخصص اهلاك	٣٠ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠	رأض المال	٤٢ر٠٠٠	
مدينون	١٥ر٥٠٠		جارى مدبن	(٢ر٠٠٠)	
— مخصص ديون مشكوك فيها	٥٠٠	١٥ر٠٠٠			٤٠ر٠٠٠
			دائنون		٣٠ر٠٠٠
بضاعة		٣٠ر٠٠٠			
نقدية		٢٠ر٠٠٠			
		١٠٠ر٠٠٠			١٠٠ر٠٠٠

ولنفرض أنه قد تم تقدير قيمة الأصول طبقاً للاسعار الجارية فى السوق وقت انضمام إسماعيل كالآتى :

صافى المبانى ٢٢٫٠٠٠ جنيه ، صافى الآلات ١٨٫٠٠٠ جنيه ، صافى المدينون بالقيمة الدفترية ، البضاعة ٣٩٫٠٠٠ جنيه ، الدائنون بالقيمة الدفترية . ولنفرض أن الأرباح والخسائر كانت توزع بين محمود وسليمان قبل انضمام اسماعيل بنسبة ٦٠ ٪ ، ٤٠ ٪ على التوالى . وقرر الشركاء تعديل حسابات الأصول لقيمتها الجديدة فى الدفاتر على أن تظل الحياة الانتاجية الباقية فى الأصول الثابتة على ما كانت عليه لأغراض حساب الإهلاك . ويترتب على ذلك اجراء القيود الدفترية التالية :

		من مذكورين :
٧٫٠٠٠		ح / المبانى
٩٫٠٠٠		ح / البضاعة
	١٦٫٠٠٠	الى ح / أرباح وخسائر إعادة تقويم الأصول والخصوم
		اثبات الزيادة فى قيمة المبانى والبضاعة طبقاً لإعادة التقويم
٢٫٠٠٠		من ح / أرباح وخسائر اعادة تقويم الأصول والخصوم
	٢٫٠٠٠	الى ح / الآلات والمعدات
		اثبات النقص فى قيمة الآلات طبقاً لإعادة التقويم .

هذا وقد وسطنا حساب أرباح وخسائر اعادة تقويم الأصول والخصوم لأغراض تسوية حسابات الاصول والخصوم لقيمتها المقدره تمهيداً لتوزيع رصيده على حسابات رأس مال الشركاء القدامى طبقاً لنسب توزيع الارباح

والخسائر فيما بينهم . ويتبع البعض فى هذا الصدد توسيط حساب اعادة التقدير ويترتب على ما تقدم أن أرباح اعادة تقويم الاصول تبلغ ١٤٫٠٠٠ جنيه كما يظهرها حساب أرباح وخسائر اعادة تقويم الاصول والخصوم، وتوزع هذه الارباح على الشريكين محمود وسليمان طبقاً لنسب توزيع الارباح فيما بينهما قبل انضمام اسماعيل .

ويجب ملاحظة أنه ما لم يتفق الشركاء على خـــلاف ذلك ، فان الحسابات الجارية للشركاء القدامى تقفل فى حسابات رأس المال الخاصة بهم قبل تسوية رأس المال لانضمام الشريك الجديد . وفى المثال تحت البحث يجعل جارى محمود مدينا ورأسماله دائنا ، ويجعل رأس مال سليمان مدينا وحسابه الجارى دائنا ثم تسوى أرباح إعادة تقويم صافى الأصول فى حسابات رأس المال وتتحدد صفة الشريك المنضم اسماعيل كالآتى :

	محمود	سليمان	اسماعيل	مجموع
رصيد رأس المال قبل الانضمام	٣٠٫٠٠٠	٤٠٫٠٠٠	—	٧٠٫٠٠٠
أرباح إعادة تقويم الاصول	٨٫٤٠٠	٥٫٦٠٠	—	١٤٫٠٠٠
مجموع	٣٨٫٤٠٠	٤٥٫٦٠٠	—	٨٤٫٠٠٠
رأس المال المحول لاسماعيل	١١٫٥٢٠	١٣٫٦٨٠	٢٥٫٢٠٠	—
رصيد رأس المال بعد الانضمام	٢٦٫٨٨٠	٣١٫٩٢٠	٢٥٫٢٠٠	٨٤٫٠٠٠

ويصبح المبلغ الواجب على اسماعيل سداده مقابل الحصول على ٣٠ ٪ من رأس المال البالغ ٨٤٫٠٠٠ جنيه هو ٢٥٫٢٠٠ جنيـــه يحصل منها محمود على ١١٫٥٢٠ جنيه ويحصل سليمان على ١٣٫٦٨٠ جنيـــه . وتصبح نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الثلاثة كالآتى :

	محمود	سليمان	اسماعيل	مجموع
النسب قبل الإنضمام	٦٠ ٪	٤٠ ٪	—	١٠٠ ٪
ما حصل عليه اسماعيل	١٨ ٪	١٢ ٪	٣٠ ٪	—
النسب بعد الإنضمام	٤٢ ٪	٢٨ ٪	٣٠ ٪	١٠٠ ٪

ويلاحظ أن نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشريكين محمود وسليمان لم تتغير فى هيكلها النسبي بعد انضمام اسماعيل عما كانت عليه قبل الانضمام . فما زالت النسبة بينهما ٣ : ٢ . أما اذا أدى إنضمام الشريك الجديد إلى تغيير الهيكل النسبي لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى ، فإنه قد يترتب على ذلك إضرار ببعض الشركاء لحساب البعض الآخر عند إهلاك الأصول التى أعيد تقويمها بربح أو خسارة أو عند إستنفاد الأصول المعاد تقويمها فى العمليات الانتاجيه والتجارية للمشروع . ويتطلب الأمر ضمانا لعدم الاضرار ببعض الشركاء لحساب البعض الآخر أن يتوافر الشرطن السابق الاشارة اليهما بصدد إثبات شهرة المحل وإعادة تحميلها للأرباح والخسائر فى فترات تالية، أو الاحتياط لذلك عند توزيع المبلغ المحصل من الشريك المنضم على الشركاء القدامى .

ولنفرض لتوضيح ذلك أن نسب توزيع الأرباح بعد إنضمام اسماعيل قد أصبحت بالتساوى بين محمود وسليمان. فيترتب على ذلك عندما يتم اهلاك المبانى والآلات وعندما يتم بيع البضاعة خلال الفترات المحاسبية التالية ان تتحول هذه الأصول الى مصروفات ، وتقلل من الأرباح التى كان من الممكن أن تظهر اذا لم يعاد تقويمها بالمبلغ الذى تحقق عند تقويمها وهو ١٤,٠٠٠ جنيه . ويترتب على ذلك أن يتحمل كل من الشركاء الثلاثة بما فيهم الشريك اسماعيل بنصيبه من هذه المصروفات كما يتضح من الجدول الآتى :

	محمود	سليمان	اسماعيل	مجموع
ما حصل عليه كل شريك من اعادة التقويم (بنسبة ٣ : ٢)	٨٫٤٠٠	٥٫٦٠٠	-	١٤٫٠٠٠
ما يتحمله كل شريك نتيجة نفاد الأصول المعاد تقويمها أو اهلاكها (بنسبة ٧ : ٧ : ٦)	٤٫٩٠٠	٤٫٩٠٠	٤٫٢٠٠	١٤٫٠٠٠
صافى استفادة كل شريك من اعادة التقويم	٣٫٥٠٠	٧٠٠	(٤٫٢٠٠)	صفر

أما إذا لم يتغير الهيكل النسبي لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشريكين محمود وسليمان عند انضمام اسماعيل لكانت النتيجة كالآتى (نسب التوزيع فى هذه الحالة هى ٤٢ ٪ ، ٢٨ ٪ ، ٣٠ ٪)

	محمود	سليمان	اسماعيل	مجموع
ماحصل عليه كل شريك من إعادة التقويم	٨٫٤٠٠	٥٫٦٠٠	—	١٤٫٠٠٠
ما تحمله كل شريك نتيجة نفاد الأصول المعاد تقويمها أو إهلاكها	٥٫٨٨٠	٣٫٩٢٠	٤٫٢٠٠	١٤٫٠٠٠
صافى إستفادة كل شريك من إعادة التقويم	٢٫٥٢٠	١٫٦٨٠	(٤٫٢٠٠)	صفر

وبمقارنة الجدولين يتضح أن تغيير نسب التوزيع إلى ٧ : ٧ : ٦ (٣٥ ٪ ، ٣٥ ٪ ، ٣٠ ٪) بين الشركاء يكون لصالح الشريك محمود فيما يختص بنفاد تكلفة الأصول المعاد تقويمها . فقد حصل على أرباح إعادة تقويم قدرها ٨٫٤٠٠ جنيه إضافة لرأسماله وتحمل فى سبيل ذلك مبلغ ٤٫٩٠٠ جنيه، بينما كان من الواجب أن يتحمل ٥٫٨٨٠ جنيه . وقد ترتب على ذلك الإضرار بالشريك سليمان بمبلغ ٩٨٠ جنيه ، تمثل ما حصل عليه محمود دون وجه حق وهو ٩٨٠ جنيه (٥٫٨٨٠ — ٤٫٩٠٠) .

وحتى يمكن تلافى هذا الوضع فى حالة تغيير الهيكل النسبى لتوزيع الأرباح

والخسائر بين الشركاء القدامى عند انضمام شريك جديد، يتم حساب الاختلافات فى توزيع أرباح التقويم على أساس نسب التوزيع القائمة قبل الانضمام وعلى أساس نسب التوزيع الجديدة بعد الانضمام ويتم تسويتها فى حساب مستحقات كل من الشركاء القدامى فى المبلغ المحصل من الشريك الجديد . ويتم ذلك كالآتى :

		محمود	سليمان	اسماعيل	مجموع
ما يتحمله كل شريك من تكلفة الأصول المعاد تقويمها بعد نفادها بالنسب القديمة	:	٥٫٨٨٠	٣٫٩٢٠	٤٫٢٠٠	١٤٫٠٠٠
ما يتحمله الشريك بالنسبة الجديدة	:	٤٫٩٠٠	٤٫٩٠٠	٤٫٢٠٠	١٤٫٠٠٠
الفرق		٩٨٠	(٩٨٠)	صفر	صفر

ويترتب على ذلك أنه يصبح من الضرورى أن يدفع محمود إلى سليمان مبلغ ٩٨٠ جنيه عند تغيير نسب توزيع الأرباح فيما بينهم عند إعادة تقويم الأصول بانضمام الشريك اسماعيل . وبمعنى آخر يتم توزيع المبلغ المحصل من اسماعيل مقابل حصته فى رأس المال المقابلة لإعادة تقويم الأصول (٤٫٢٠٠) على الشريكين محمود وسليمان على أساس ١٫٥٤٠ جنيه لمحمود و ٢٫٦٦٠ جنيه لسليمان بدلا من ٢٫٥٢٠ جنيه لمحمود و ١٦٨٠ جنيه لسليمان ، ويترتب على ذلك أن يحصل سليمان على مقابل الإضرار الذى يتحمله فيما بعد لحساب الشريك محمود نتيجة تغيير نسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم والناتج عن تحول الأصول المعاد تقييمها بالزيادة عند انضمام اسماعيل إلى مصروفات . وهو نفس المنطق الذى إتبعناه بصدد شهرة المحل .

أما الحالة الثالثة الخاصة بإعادة تقويم الأصول عند إنضمام شريك جديد فهى التى تتعلق بنقص القيمة الجارية لصافى الأصول عند الانضمام عن قيمتها الدفترية. ويترتب على ذلك تخفيض حسابات الأصول المختلفة بالفرق بين قيمتها الجارية وقيمتها الدفترية ، وتوزيع الخسائر التى تترتب على إعادة تقويم صافى الأصول

عند إنضمام الشريك الجديد على الشركاء القدامى. بنسب توزيع الأرباح والخسائر التى كانت قائمة بينهم قبل إنضمام الشريك .

ولنفرض مثلا أنه عند إنضمام الشريك اسماعيل لشركة التضامن محمود وسليمان فى المثال السابق بنسبة ٣٠ ٪ من رأس المال والأرباح وافق الشركاء على تقويم صافى الأصول بقيمتها الجارية قبل الإنضمام كالآتى : صافى المبانى ١٢٫٠٠٠ جنيه ، صافى الآلات ١٥٫٠٠٠ جنيه ، البضاعة ٣٢٫٠٠٠ جنيه، باقى الأصول والإلتزامات بقيمتها الدفترية . فيترتب على ذلك إجراء القيود الدفترية التالية :

٨٫٠٠٠		من حـ/ أرباح وخسائر إعادة التقويم
		الى مذكورين
	٣٫٠٠٠	حـ/ المبانى
	٥٫٠٠٠	حـ/ الآلات
		تخفيض صافى المبانى والآلات لقيمتها الجارية طبقا لاعادة التقويم

٢٫٠٠٠		من حـ/ البضاعة .
	٢٫٠٠٠	إلى حـ/ أرباح وخسائر إعادة التقويم

ويترتب على ذلك أن حساب أرباح وخسائر إعادة التقويم يظهر رصيداً مدينا قدره ٦٫٠٠٠ جنيه يمثل خسائر إعادة تقويم صافى الأصول . وتسوى خسائر إعادة التقويم فى حسابات رأس مال الشركاء وتتحدد حصة الشريك المنضم اسماعيل كالآتى (نسب التوزيع بين محمود وسليمان قبل الإنضمام هى ٦٠ ٪ ، ٤٠ ٪ على التوالى) :

	محمود	سليمان	اسماعيل	مجموع
رصيد رأس المال قبل الانضمام	٣٠ر٠٠٠	٤٠ر٠٠٠	—	٧٠ر٠٠٠
خسائر إعادة التقويم	(٣،٦٠٠)	(٢،٤٠٠)	—	(٦،٠٠٠)
رأس مال الشركاء القدامى بعد إعادة التقويم	٢٦ر٤٠٠	٣٧ر٦٠٠	—	٦٤ر٠٠٠
رأس المال المحول لاسماعيل	(٧،٩٢٠)	(١١،٢٨٠)	١٩ر٢٠٠	—
رأس المال بعد الانضمام	١٨ر٤٨٠	٢٦ر٣٢٠	١٩ر٢٠٠	٦٤ر٠٠٠

ويصبح المبلغ الواجب على اسماعيل دفعه هو ١٩ر٢٠٠ يوزع بين محمود وسليمان على أساس ٧ر٩٢٠ جنيه للأول ، ١١ر٢٨٠ جنيه للثانى ، إذا ظل الهيكل النسبي لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى على ما كان عليه قبل الإنضمام . أما إذا حدث تغيير فى نسب التوزيع بين الشركاء القدامى بعد الانضمام فيلزم تسوية الوضع قياسا على الحالة السابقة . فإذا فرض مثلا أن نسب التوزيع بين محمود وسليمان أصبحت ١ : ١ بدلا من ٣ : ٢ فيكون أثر هذا التغيير كما يلى :

	محمود	سليمان	اسماعيل	مجموع
ما يستفيده كل شريك من الأصول المعاد تقويمها بالنسب القديمة (٤٢:٢٨:٣٠)	٢ر٥٢٠	١ر٦٨٠	١ر٨٠٠	٦ر٠٠٠
ما يستفيده الشريك بالنسب الجديدة (٣٥:٣٥:٣٠)	٢ر١٠٠	٢ر١٠٠	١ر٨٠٠	٦ر٠٠٠
الفرق	٤٢٠	(٤٢٠)	صفر	صفر

ويلاحظ هنا أن تخفيض القيمة الدفترية للاصول يترتب عليه فيما بعد نقص المصروفات عند إستنفاد هذه الأصول فى عمليات المشروع (أى زيادة الأرباح بطريق غير مباشر) ، بما يؤدى الى إستفادة الشركاء لاحقاً من هذا النقص. فإذا

ظلت نسب التوزيع بين الشريكين محمود وسليمان كما كانت عليه قبل إنضمام اسماعيل لترتب على ذلك إستفادة محمود بمبلغ ٢٥٢٠ر٢ جنيه وسليمان بمبلغ ١٦٨٠ جنيه ولكن اذا تعدلت نسب التوزيع لتصبح بالتساوى فتنخفض استفادة محمود بمبلغ ٤٢٠ جنيه لتصبح ٢١٠٠ر٢ جنيه، وترتفع إستفادة سليمان بنفس القيمة لتصبح أيضا ٢١٠٠ر٢ جنيه. ويعنى ذلك أنه يصبح من الواجب على الشريك سليمان دفع مبلغ ٤٢٠ جنيه للشريك محمود مقابل الاستفادة التى تترتب على تغيير نسب توزيع الأرباح من تخفيض القيمة الدفترية للاصول عند إنضمام الشريك اسماعيل (لاحظ أن هذا هو عكس منطق أرباح تقويم صافى الأصول تماما) .

٣ ـ إنضمام شريك جديد باستثمارات جديدة :

قد ينضم الشريك الجديد بشركة التضامن بأصول جديدة بما يترتب عليه زيادة أصول ورأس مال شركة التضامن التى تنشأ بإنضمامه عن أصول ورأس مال الشركة القديمة . وفى هذه الحالة يجب أن تقوم الأصول التى يقدمها الشريك المنضم للشركة بقيمتها السوقية العادلة وقت الانضمام ويتم تسجيلها فى دفاتر الشركة على هـــذا الأساس . ذلك بالضرورة لأن الأرباح أو الخسائر التى تترتب على تصرف الشركة فى هذه الأصول فيما بعد سوف توزع بين الشركاء الجدد والقدامى بنسب جديدة لتوزيع الأرباح . هـذا وقد يترتب على إنضمام شريك جديد بأصول جديدة لشركة التضامن أى من الحالات التاليـة :

ا ـ قبول الشركاء القدامى إنضمام الشريك الجديد بحصة فى رأس المال تعادل القيمة السوقية العادلة للاصول التى يقدمها للشركة .

ب ـ قبول الشركاء القدامى إنضمام الشريك الجديد بحصة فى رأس المال تعادل القيمة السوقية العادلة للاصول التى يقدمها للشركة مع إثبات شهرة محل فى الدفاتر تعلى لرأس مال الشركاء القدامى .

حـ ـ قبول الشركاء القدامى إنضمام الشريك الجديد بحصة فى رأس المال تقل

عن القيمة السوقية العادلة للاصول التى يقدمها للشركة مع تعلية الفرق لرأس مال الشركاء القدامى (علاوة رأس المال للشركاء القدامى) .

د ـ قبول الشركاء القدامى إنضمام الشريك الجديد بحصـــة فى رأس المال تزيد عن القيمة السوقية العادلة للاصول التى يقدمها للشركة وإعتبار الفرق كشهرة محل (شهرة المحل للشريك المنضم) .

هـ ـ قبول الشركاء القدامى إنضمام الشريك الجديد بحصـــة فى رأس المال تزيد عن القيمة السوقية العادلة للاصول التى يقدمها مع تخفيض الفرق من رأس مال الشركاء القدامى (علاوة رأس مال للشريك المنضم) .

وسوف نتنـاول كل من هذه الحالات على التوالى ثم نتنـاول الشروط التى يمكن إستنباطها من إتفاق الإنضمام بخلاف ذلك .

٣ ـ ا ـ إنضمام الشريك بحصــة تعادل القيمــة السوقية العادلة للاصول المقدمة :

لا يترتب على هذه الحالة أية مشاكل إذا كانت القيمه الدفترية لصافى أصول شركة التضامن قبل إنضمام الشريك تعكس قيمتها السوقية العـادلة وقت الإنضمام وهذا هو ما يفترض عادة فى هذه الحالة . وإذا تعددت حسابات حقوق ملكية الشركاء القدامى فى الشركة قبل الإنضمام فيجب فى هذه الحالة تسويتها جميعا فى حساب رأس المال قبل اثبات انضمام الشريك الجديد .

ولنفرض مثلا أن الشريكين فى شركة التضامن سعيد وعبد الفتاح قد وافقا على انضمام الشريك محسن للشركة بحصة فى رأس المال تبلـــغ ٤٠٫٠٠٠ جنيه مكونة من الاصول التالية :

مبانى ٢٠٫٠٠٠ جنيه ، بضاعة ١٥٫٠٠٠ جنيه ، نقدية ٥٫٠٠٠ جنيه. وقد أظهرت دفاتر الشركة فى تاريخ الانضمام الارصدة الآتية لحسابات حقوق الملكية:

رأس مال سعيد ... ر٣٧ جنيه ، مسحوبات سعيد ... ر١ جنيه ، رأس مال عبد الفتـــاح ... ر٤٠ جنيه ، جارى عبد الفتاح (دائن) ... ر٤ جنيه ، احتياطى عام ... ر١٠ جنيه . وكانت الارباح والخسائر توزع بين سعيد وعبدَ الفتاح قبل انضمام محسن بنسبة ٢ : ٣ ، وقد وافق الشركاء على أن تكون نسبة توزيع الارباح والخسائر بعد انضمام محسن بالتساوى فيما بينهم .

ويجب فى هذه الحالة قبل اثبات انضمام محسن توزيع الاحتياطى العام على رأس مال الشركاء القدامى بنسبة توزيع الارباح والخسائر بينهم قبل انضمام الشريك الجديد ، لان الاحتياطى يمثل أرباح تحققت لحساب الشركاء القدامى ولم توزع عليهم عند تحقيقها ، كما يجب اقفال حسابات المسحوبات والحسابات الجارية فى حسابات رأس المال ، مالم يرغب الشركاء فى خلاف ذلك . ويتم ذلك كالآتى :

١٠٠٠٠ر١٠		من حـ/ الاحتياطى العام
		الى مذكورين
	٤٠٠٠ر٤	حـ/ رأس مال سعيد
	٦٠٠٠ر٦	حـ/ رأس مال عبد الفتاح
		توزيع رصيد الاحتياطى العام قبل انضمام محسن بنسبة توزيع الارباح والخسائر بين سعيد وعبد الفتاح ٢ : ٣

١٠٠٠ر١		من حـ/ رأس مال سعيد
	١٠٠٠ر١	إلى حـ/ مسحوبات سعيد
		إقفال مسحوبات سعيد حتى تاريخ انضمام محسن فى رأسماله

٤٠٠٠ر٠٠ من حـ/ جارى عبد الفتاح

٤٠٠٠ر٠٠ الى حـ/ رأس مال عبد الفتاح

إقفال رصيد الحساب الجارى الدائن لعبد الفتاح

فى حساب رأسماله

ويترتب على هذه القيود أن يصبح رصيد رأس مال سعيد ٤٠٠٠ر٠٠ جنيه ، وعبد الفتاح ٥٠٠٠ر٠٠ جنيه وذلك قبل انضمام محسن . ويتم اثبات انضمام محسن بالقيد التالى : من مذكورين

٢٠٠٠٠ر٠٠ حـ/ المبانى

١٥٠٠٠ر٠٠ حـ/ البضاعة

٥٠٠٠ر٠٠ حـ/ النقدية

٤٠٠٠٠ر٠٠ إلى حـ/ رأس مال محسن

إثبات انضمام محسن بحصة فى رأس المال تعادل القيمة السوقية للأصول المقدمة منه .

وليس من الضرورى فى هذه الحالة أن تعادل نسبة حصة الشريك المنضم فى الارباح والخسائر مع نسبة حصته فى رأس المال .

ويلاحظ أن من الضرورى فى هذه الحالة اثبات الاصول المقدمة بقيمتها السوقية العادلة وقت الإنضمام لأن مايترتب عليها من أرباح أو خسائر بعد ذلك سوف يوزع على كل الشركاء الجدد والقدامى بنسبة توزيع الأرباح والخسائر المتفق عليها .

٣ — ب — شهرة المحل للشركاء القدامى :

قد يتفق الشركاء القدامى على قبول إنضمام الشريك الجديد بحصة فى رأس المال تعادل القيمة السوقية العادلة للأصول التى يقوم بتقديمها مع إثبات شهرة محل فى

دفاتر الشركة الجديدة لحساب الشركاء القدامى . ويوافق الشريك الجديد على مثل هذا الشرط إذا كانت قدرة الشركة على تحقيق الأرباح تفوق مثيلاتها فى السوق ، وفى هذه الحالة يتم إثبات شهرة المحل دفتريا مقابل جعل حسابات رأس مال الشركاء القدامى دائنة بها بنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم قبل انضمام الشريك الجديد .

ولنفرض مثلا أن سعيد وعبد الفتاح فى المثال السابق قد قررا قبول الشريك محسن بنفس الشروط السابقة ولكن بعد اثبات شهرة محل فى الدفاتر بمبلغ ٣٠٫٠٠٠ جنيه، فيترتب على ذلك اجراء القيد التالى بالإضافة الى القيود الواردة فى الحالة السابقة :

٣٠٫٠٠٠		من حـ/ شهرة المحل
		الى مذكورين
	١٢٫٠٠٠	حـ/رأس مال سعيد
	١٨٫٠٠٠	حـ/ رأس مال عبد الفتاح

إثبات شهرة المحل عند انضمام محسن وتوزيعها على سعيد وعبد الفتاح بنسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهما (٢ : ٣) .

وقد لا تكون القيمة المقدرة لشهرة المحل واردة صراحة فى شروط الإتفاق عند انضمام الشريك الجديد ، وإنما تكون مستوحاه ضمنا من شروط الاتفاق . فإذا قبل محسن فى المثال السابق الإنضمام للشركة بأصول تبلغ قيمتها السوقية العادلة ٤٠٫٠٠٠ جنيه نظير ٢٥٪ من رأس المال ، فان هذا يوحى بأن رأس مال الشركاء الثلاثة يجب أن يكون ١٦٠٫٠٠٠ جنيه (٤٠٫٠٠٠ × ١/٤) . ولما كان مجموع رأس مال سعيد وعبد الفتاح قبل اثبات الشهرة هو ٩٠٫٠٠٠ جنيه يضاف اليها رأس مال محسن لتصبح ١٣٠٫٠٠٠ جنيه ، فان هذا يعنى أن

الشهرة تساوى ٣٠٫٠٠٠ جنيه بحيث يترتب على اثباتهـا بلوغ رأس المال ١٦٠٫٠٠٠ جنيه . وسواء كانت الشهرة الممنوحة للشركاء القدامى محددة القيمة بصورة صريحة أو تتحدد قيمتها ضمنا فانها توزع على الشركاء القدامى بنسب توزيع الأرباح والخسائر القائمة بينهم قبل انضمام الشريك الجديد .

٣ ـ ج ـ علاوة رأس المال للشركاء القدامى :

قد يرى الشركاء القدامى عـدم اثبات الشهرة فى الدفاتر ويشترطون على الشريك الجديد حصوله على حصة من رأس المال تقل عن القيمة السوقية العادلة للأصول التى يقدمها مقابل الشهرة التى سوف يستفيد بهـا بعد انضمامه للشركة . وفى هذه الحالة تسجل الأصول فى دفاتر الشركة بقيمتها السوقية العادلة ويجعل رأس مال الشركاء القدامى دائنا بالفرق بين حصة الشريك الجديد فى رأس المال وقيمة الأصول المقدمة منه بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهم .

ولنفرض مثلا أن سعيد وعبد الفتاح فى المثال السابق قد أشترطا قبول محسن كشريك بالربع فى رأس المال وبالثلث فى الأرباح مقـابل أصول تبلغ قيمتها السوقية العـادلة ٤٠٫٠٠٠ جنيه ، ليصبح صافى الأصول بعد انضمام الشريك ١٣٠٫٠٠٠ جنيه تمثل رأس مال الشركاء الثلاثة . ولنفرض أن محسن قـدم الأصول الواردة بالمثـال السابق ويكون قيـد اثبات انضمام الشريك محسن فى هذه الحالة كالآتى :

من مذكورين

٢٠٫٠٠٠ ح / المبانى

١٥٫٠٠٠ ح / البضاعة

٥٫٠٠٠ ح / النقدية

إلى مذكورين

٣٢٫٥٠٠ ح/ رأس مال محسن

٣٫٠٠٠ ح/ رأس مال سعيد

٤٫٥٠٠ ح/ رأس مال عبد الفتاح

اثبات انضمام محسن بالأصول بعالية مقابل ٢٥٪ من رأس المال وتعلية رأس مال سعيد وعبد الفتاح بالفرق طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر قبل انضمام محسن .

٣ - د - مقارنة بين علاوة رأس المال وشهرة المحل :

يتضح من المثال السابق أن كل من علاوة رأس المال وشهرة المحل تؤدى الى نفس الأثر على مجموع رأس مال الشركاء بعد استهلاك شهرة المحل . غير أن الآثار المستقبلة لطريقة اثبات الشهرة على رأس مال كل شريك على حدة تختلف عن طريقة علاوة رأس المال للشركاء القدامى اذا لم يتوافـــر الشرطان السابق ذكرهما بصدد انضمام شريك بشراء حصة فى رأس المال من الشركاء القدامى مقابل اثبات شهرة المحل . وبمعنى آخر فإنه يلزم لكى تتفق الآثار المستقبله لكل من الطريقتين على حسابات رأس مال كل من الشركاء اذا تم استهلاك الشهرة أن تكون نسبة حصة الشريك الجديد فى الأرباح والخسائر تعادل نسبة حصته فى رأس المال ، وأن يظل الهيكل النسبي لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى عند اهلاك الشهرة كما كان عليه عند اثباتها . وبالرجوع لشروط انضمام الشريك محسن نجد أن نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين سعيد وعبد الفتاح قبل انضمام محسن كانت ٢ : ٣ ، وأصبحت النسبة بعد انضمام محسن ١ : ١ : ١ لكل من الشركاء الثلاثة، كما أن محسن يحصل على ربع رأس المال وثلث الأرباح وبالتالى فلم يتوافر أى من الشرطين السابقين . ويتضح أثر كل من الطريقتين على

رأس مال كل من الشركاء الثلاثة مستقبلا (بعد استهلاك الشهرة فى حالة إثباتها) من الجدول التالى :

	سعيد	عبد الفتاح	محسن	مجموع
رصيد رأس المال فى ظل طريقة علاوة رأس المال	٤٣ر٠٠٠	٥٤ر٥٠٠	٣٢ر٥٠٠	١٣٠ر٠٠٠
رصيد رأس المال عند الإنضمام فى ظل طريقة الشهرة	٥٢ر٠٠٠	٦٨ر٠٠٠	٤٠ر٠٠٠	١٦٠ر٠٠٠
استهلاك الشهرة (١:١:١)	(١٠و٠٠٠)	(١٠و٠٠٠)	(١٠و٠٠٠)	(٣٠و٠٠٠)
رصيد رأس المال بعد استهلاك الشهرة	٤٢ر٠٠٠	٥٨ر٠٠٠	٣٠ر٠٠٠	١٣٠ر٠٠٠

ويتضح من الجدول أن الشريك عبد الفتاح يستفيد بمبلغ ١ر٠٠٠ جنيه على حساب سعيد و ٢ر٥٠٠ جنيه على حساب محسن فى ظل طريقة الشهرة بالمقارنة بطريقة علاوة رأس المال. أما اذا توافر الشرطان السابقان حيث يحصل محسن على ربع الأرباح ويوزع الباقى بين سعيد وعبد الفتاح بالنسبة القديمة ٢ : ٣ ، فإن كلتا الطريقتين تؤديان الى نفس النتيجة ، كما يتضح من الجدول التالى :

رصيد رأس المال فى ظل طريقة	سعيد	عبد الفتاح	محسن	مجموع
العلاوة	٤٣ر٠٠٠	٥٤ر٥٠٠	٣٢ر٥٠٠	١٣٠ر٠٠٠
رصيد رأس المال عند الإنضمام فى ظل طريقة الشهرة	٥٢ر٠٠٠	٦٨ر٠٠٠	٤٠ر٠٠٠	١٦٠ر٠٠٠
إستهلاك الشهرة (٣٠ : ٤٥ : ٢٥)	(٩ر٠٠٠)	(١٣ر٥٠٠)	(٧ر٥٠٠)	(٣٠ر٣٠٠)
رصيد رأس المال بعد استهلاك الشهرة	٤٣ر٠٠٠	٥٤ر٥٠٠	٣٢ر٥٠٠	١٣٠ر٠٠٠

ويمكن طبعا التغلب على هذا الوضع بأن يقوم عبد الفتاح بدفع ١٠٠٠ جنيه لسعيد ، ٢٥٠٠ جنيه لمحسن عند الانضمام وإثبات الشهرة وتغيير نسب توزيع الأرباح والخسائر . إلا أن المحاسبين عموما لا يفضلون إثبات الشهرة فى الدفاتر ويفضلون عليها طريقة علاوة رأس المال . وفى رأينا أن إثبات الشهرة قد يكون له من المبررات الاقتصادية القوية ما يوجب إثباتها دفتريا حتى يمكن التعرف على القيمة الحقيقية للموارد التامة للمشروع وطبيعتها ويمكن قياس كفايته على هذا الأساس .

٣ ـ هـ - علاوة رأس المال أو الشهرة للشريك المنضم :

قد يرغب الشركاء فى شركة التضامن فى ضم شريك جديد للحاجة الملحة لرأس المال ، أو للسمعة التجارية الحسنة التى يتمتع بها الشريك المرغوب ضمه للشركة . وقد يشجع الشركاء القدامى الشريك الجديد على الانضمام اليهم بمنحه شهرة محل أو علاوة على رأس ماله من رؤوس أموالهم ، أو قد يشترط ذلك الشريك الجديد نفسه ، وفى كلتا الحالتين يقوم الشريك الجديد بتقديم استثمارات جديدة من أصول مختلفة تقل قيمتها السوقية العادلة عن حصة رأس المال المقررة له .

ولنفترض أن نجيب ونعيم قد قررا ضم الشريك عبد الحميد اليهم فى شركة التضامن الخاصة بهم مقابل الثلث فى رأس المال والأرباح ، على أن يقوم عبد الحميد بتقديم أصول مختلفة تبلغ قيمتها السوقية العادلة ٣٠٠٠٠ جنيه فى الوقت الذى يبلغ فيه رأس مال كل من الشريكين نجيب ونعيم ٤٥٠٠٠ جنيه على التوالى . فاذا إتفق الشريكان على اثبات شهرة محل بالفرق بين قيمة الأصول المقدمة من عبد الحميد وحصته فى رأس المال التى تعادل كل منهما لكان إثبات انضمام عبد الحميد كالآتى :

من مذكورين

٣٠٫٠٠٠	ح/ حسابات الأصول المختلفة التى يقدمها عبد الحميد
١٥٫٠٠٠	ح/ شهرة المحل
٤٥٫٠٠٠	إلى / رأس مال عبد الحميد

إثبات انضمام عبد الحميد بواقع الثلث فى رأس المال والأرباح .

أما إذا قرر الشركاء عدم اظهار شهرة المحل بالدفاتر واتفقا على أن يقوم نجيب ونعيم بتحويل حصة من رأس مالهم لعبد الحميد ليصبح له ثلث رأس المال فان القيد يكون كالآتى :

من مذكورين

٣٠٫٠٠٠	ح/ حسابات الأصول المختلفة التى يقدمها عبد الحميد
٥٫٠٠٠	ح/ رأس مال نجيب
٥٫٠٠٠	ح/ رأس مال نعيم
٤٠٫٠٠٠	إلى ح/ رأس مال عبد الحميد

إثبات انضمام عبد الحميد بواقع الثلث فى رأس المال والأرباح

وفى الحالة الأولى يصبح رأس مال كل شريك ٤٥٫٠٠٠ جنيه ينخفض بعد استهلاك الشهرة إلى ٤٠٫٠٠٠ جنيه إذا بقيت العوامل الأخرى على حالها . أما فى الحالة الثانية فيصبح رأس مال كل شريك ٤٠٫٠٠٠ جنيه بعد الانضمام مباشرة. والواقع أن الطريقة الثانية تفضل على الطريقة الأولى إذا كانت الرغبة فى ضم الشريك هى مجرد الحاجة إلى رأس المال . أما إذا كان ضم الشريك يرجع إلى ما يتمتع به من شهرة تجارية ينتظر على أساسها رواج عمليات الشركة بعد انضمامه اليها ، فإن هذا يعد مبرراً كافيا لاثبات الشهرة دفتريا .

وكما قد لا تتحدد قيمة الشهرة أو علاوة رأس المال الممنوحة للشركاء القدامى صراحة فى اتفاق انضمام شريك جديد ، بل يتم تحديدها على أساس نسبة القيمة السوقية التى يقدمها الشريك الجديد إلى نسبة حصته فى رأس المال . فإن نفس

الوضع يمكن أن يقوم فى حالة منح علاوه رأس المال أو الشهرة للشريك المنضم والواقع أن هذا ما فعلناه فى مثالنا الجارى فى هذا البند .

٣ ـ و ـ علاوة رأس المال والشهرة معاللشركاء القدامى أوالشريك المنضم:

قد يترتب على اتفاق ضم شريك جديد للشركة ضرورة منح علاوة رأس مال وشهرة فى نفس الوقت للشركاء القدامى أو للشريك الجديد .

ولنفرض مثلا أن حسن وحسين شريكان فى شركة تضامن يبلغ رأس مال كل منهما ٦٥٫٠٠٠ جنيه ويقتسمان الأرباح والخسائر بالتساوى قد قررا ضم الشريك حسونه للشركة بحصة تعادل الربع فى رأس المال والأرباح مقابل دفع ٦٠٫٠٠٠ جنيه نقداً ، وعلى أن يصبح مجموع رأس مال الشركاء الثلاثة فى الدفاتر ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه . فيترتب على ذلك أن حصة كل من حسن وحسين يجب أن تكون ٧٥٫٠٠٠ جنيه ، وتكون حصة حسونة ٥٠٫٠٠٠ جنيه حتى يصبح المجموع ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه . وفى هذه الحالة يتم اثبات انضمام الشريك الجديد بمنح علاوة رأس مال للشريكين الأصليين ومنحها شهرة أيضاً كالآتى :

	من مذكورين
٦٠٫٠٠٠	ح/ النقدية
١٠٫٠٠٠	ح/ شهرة المحل
	إلى مذكورين
١٠٫٠٠٠	ح/ رأس مال حسن
١٠٫٠٠٠	ح/ رأس مال حسين
٥٠٫٠٠٠	ح/ رأس مال حسونة

اثبات انضمام الشريك حسونة بالربع فى رأس مال قدره ٢٠٠٫٠٠٠

هذا وقد وزعت شهرة المحل على حسن وحسين بنسبة توزيع الأرباح

والخسائر بينهما بالتساوى ، وكذلك علاوة رأس المال التى يحصلان عليها من الشريك الجديد وقدرها ٠٠٠ر١٠ جنيه .

ولنفرض من جهة أخرى أن عبد الحميد ومحمود شريكان فى شركة تضامن ويبلغ مجموع رأسمالها ٠٠٠ر٧٢ بالتساوى فيما بينهم قد اتفقا مع الشريك عبد الموجود على انضمامه للشركة بحصة تعادل الثلث فى رأس المال والأرباح مقابل تقديم أصول مختلفة تبلغ قيمتها السوقية ٠٠٠ر٢٠ جنيه وبحيث يصبح رأس مال الشركاء الثلاثة ٠٠٠ر١٠٢ جنيه . ويترتب على ذلك أن حصة كل شريك فى رأس المال بواقع الثلث تصبح ٠٠٠ر٣٤ جنيه بينما يبلغ مجموع رؤوس أموال الشركاء الثلاثة ٠٠٠ر٩٢ ، ويبلغ رأس مال كل من الشريكين الأصليين ٠٠٠ر٣٦ جنيه . وبمعنى آخر ، يترتب على انضمام عبد الموجود منحه علاوة رأس مال قدرها ٠٠٠ر٤ جنيه تحول من رأس مال عبد الحميد ومحمود مناصفة ، ومنحه شهرة محل بمبلغ ٠٠٠ر١٠ جنيه. ويكون قيد إثبات انضمام الشريك عبد الموجود كالآتى :

	من مذكورين
٠٠٠ر٢٠	ح/حسابات الأصول المختلفة التى يقدمها عبد الموجود
٠٠٠ر٢	ح/رأس مال عبد الحميد
٠٠٠ر٢	ح/رأس مال محمود
٠٠٠ر١٠	ح/شهرة المحل
٠٠٠ر٣٤	الى ح/رأس مال عبد الموجود

إثبات انضمام عبد الموجود بواقع الثلث فى رأس مال قدره ٠٠٠ر١٠٢ جنيه .

٤ ـ انضمام الشريك خلال الفترة المحاسبية :

سبق أن ذكرنا أنه من الواجب أن تتم تسوية حقوق الشركاء القدامى للاختلافات فى القيمة الجارية لصافى الأصول عن قيمتها الدفترية عند انضمام شريك جديد لشركة التضامن وقت انضمام الشريك حتى لا يضار بعض الشركاء لحساب البعض الآخر فيما بعد . وتتضمن هذه التسوية منطقياً ما يترتب لكل من الشركاء القدامى من أرباح أو خسائر نتيجة مزاولة الشركة لنشاطها قبل إنضمام الشريك الجديد .

والواقع أننا ذكرنا بالتحديد أن الشركة القديمة تعتبر منتهية بإنضمام الشريك الجديد حيث تنشأ عن هذا الانضمام شركة جديدة . وفى بعض الأحيان التى ينضم فيها الشريك الجديد للشركة خلال الفترة المحاسبية ، قد لايرغب الشركاء فى تحديد نتائج عملياتها عن الفترة المنقضية قبل إنضمام الشريك الجديد ، حتى نهاية الفترة المحاسبية . وتعد الأرباح (أو الخسائر) التى تتحقق نتيجة عمليات الشركة عن المدة المنقضية من الفترة المحاسبية قبل إنضمام الشريك الجديد حقاً (أوعبئاً) على الشركاء القدامى توزع بينهم بنسبة توزيع الأرباح والخسائر القائمة قبل الانضمام . أما الأرباح (أو الخسائر) التى تتحقق فى باقى الفترة المحاسبية منذ إنضمام الشريك حتى نهايتها ، فتوزع بين الشركاء جميعاً بنسبة توزيع الأرباح والخسائر الجديدة .

ويتطلب علاج هذا الوضع بطريقة موضوعية ترصيد الحسابات فى تاريخ انضمام الشريك الجديد وإجراء التسويات اللازمة على حسابات الايرادات والمصروفات فى ذلك التاريخ وإعداد ميزان مراجعة بأرصدة هذه الحسابات بعد التسويات فى تاريخ الانضمام . وعند إعداد ميزان المراجعة بعد إجراء التسويات فى نهاية الفترة المحاسبية للفترة المحاسبية ككل يمكن حينئذ إيجاد ما

يخص المـــدة التالية لإنضمام الشريك الجديد من الفترة المحاسبية من إيرادات ومصروفات بإيجاد الفرق بين أرصدة الميزانين . ويسرى ذلك على كل بنود الايرادات والمصروفات بما فيها تكلفة البضاعة المباعـــة إذا كانت الشركة تتبع طريقة المخزون المستمر . أما إذا كانت الشركة تتبع طريقة المخزون الدورى ، فإن تكلفة البضاعة المباعة يمكن الانتظار على أمر تحديدها حتى نهاية الفترة المحاسبية ، إذا لم يتم إجراء جرد فعلى للمخزون عند إنضمام الشريك الجديد ، وهو الوضع الغالب لتحديد صافى أصول الشركة القديمة حينئذ . وفى هذه الحالة توزع تكلفة البضاعة المباعة عن المدة السابقة للانضمام والمدة التالية بنسبة صافى مبيعات كل مدة لصافى مبيعات الفترة المحاسبية ككل .

والواقع أن المشكلة لا تكمن فى تحديد صافى ربح كل من المدتين ، وإنما فى الكيفية التى يتم بها توزيع صافى الربح على الشركاء . ولنأخذ المثال التوضيحى التالى لبيان الإجراءات الممكن إتباعها فى هذا الصدد .

قررت شركة التضامن سميح ومسعود قبول إنضمام الشريك عباس للشركة فى ١٩٧٤/١٠/١ . وقد قام محاسب الشركة باجراء التسويات اللازمة لحسابات الايرادات والمصروفات فى ذلك التاريخ ، كما قام باعداد ميزان مراجعة بأرصدة حسابات الأستاذ العام فى ذلك التاريخ أيضا . وقد وافق الشريك عباس على الانضمام للشركة بحصة فى رأس المال تعادل ربع صافى الأصول بالتكلفة الدفترية على أن يمنح الشريكان سميح ومسعود شهرة محل قدرها ٣٠٫٠٠٠ جنيه . وقد تم جرد مخزون البضاعة فى تاريخ الانضمام لتحديد التكلفة الدفترية لصافى الأصول والتى على أساسها قام عباس بدفع حصته فى رأس المال نقداً . وقد بلغ مخزون البضاعة فى ذلك التاريخ طبقاً للجرد الفعلى ١٢٫٠٠٠ جنيه . وكان الشريكان سميح ومسعود يقتسمان الارباح بالتساوى بعـــد منح الشريك سميح مرتب سنوى قدره ١٫٢٠٠ جنيه مقابل الادارة ومنـــح الشريك مسعود مكافأة من

صافى الأرباح بعد خصم المكافأة بمعدل ١٠ ٪ مقابل الاشراف . وبعد انضمام الشريك عباس وافق الشركاء على إستمرار مرتب الشريك سميح بنفس القيمة ورفع مكافأة مسعود إلى ٢٠ ٪ مع توزيع ما يتبقى من الأرباح بواقع الربع للشريك عباس والباقى بالتساوى بين الشريكين سميح ومسعود . وفى نهاية الفترة المحاسبية قام محاسب الشركة بتسوية الحسابات وإعداد ميزان المراجعة عن الفترة بأكملها . وفيما يلى بعض البيانات التى ظهرت فى ميزانى المراجعة اللذين قام المحاسب بإعدادهما :

	حتى ٧٤/١٠/١		حتى ٧٤/١٢/٣١	
	مدين	دائن	مدين	دائن
مشتريات ومبيعات	٤٢٫٥٠٠	٩٨٫٥٠٠	٦٧٫٢٠٠	١٧٠٫٠٠٠
مردودات ومسموحات	١٫٥٠٠	٥٠٠	٣٫٠٠٠	١٫٢٠٠
إهلاك أثاث وتركيبات	١٫٢٠٠		١٫٦٠٠	
أجور ومرتبات العاملين	٢٨٫٧٠٠		٣٣٫٦٠٠	
أجور مستحقة		٤٥٠		٧٠٠
دعاية وإعلان	٩٠٠		١٫١٥٠	
تأمين	٦٠٠		٨٠٠	
تأمين مقدم	١٫٢٠٠		١٫٠٠٠	
مخزون بضائع ٧٤/١/١	٦٫٠٠٠		٦٫٠٠٠	
إيجار	٢٫١٠٠		٢٫٨٠٠	

هذا وتمثل باقى أرصدة ميزانا المراجعة حسابات أصول وخصوم ، كما أنه باعادة جرد البضاعة فى نهاية الفترة قد تبين أن المخزون منها تبلغ تكلفته ١٫٠٠٠ ج.

ومن واقع هذه البيانات يمكن تصوير الحسابات الختامية لشركة التضامن سميح ومسعود فى تاريخ انضمام عباس عن المدة السابقة لانضمامه ، وفى نهاية الفترة المحاسبية لشركة التضامن سميح ومسعود وعباس عن المدة عن الفترة المحاسبية التالية للانضمام كالآتى :

شركة التضامن سميح ومسعود

حساب المتاجرة والأرباح والخسائر والتوزيع عن الفترة من ١/١ إلى ١٩٧٤/٩/٣٠

٦ر٠٠٠		الى ح/ مخزون اول الفترة ١/١		٩٨ر٥٠٠	من ح/ اجمالى المبيعات
	٤٢ر٥٠٠	الى ح/ مشتريات		١ر٥٠٠	الى ح/ مردودات ومسموحات
	٥٠٠	من ح/ مردودات ومسموحات	٩٧ر٠٠٠		صافى المبيعات
٤٢ر٠٠٠		صافى المشتريات			
٤٨ر٠٠٠		تكلفة البضاعة المتاحة			
١٢ر٠٠٠		من ح/ مخزون ٧٤/٩/٣٠ (-)			
٣٦ر٠٠٠		تكلفة البضاعة المباعة			
٤١ر٠٠٠		مجمل الربح			
٩٧ر٠٠٠			٩٧ر٠٠٠		
١ر٢٠٠		الى ح/ إهلاك أثاث وتركيبات	٤١ر٠٠٠		مجمل الربح
٢٨ر٧٠٠		الى ح/ أجور ومرتبات			
٩٠٠		الى ح/ دعايه واعلان			
٦٠٠		الى ح/ تأمين			
٢ر١٠٠		الى ح/ ايجار			
٧ر٥٠٠		صافى الربح			
٤١ر٠٠٠			٤١ر٠٠٠		
	٩٠٠	الى ح/ جارى سميح (مرتب)	٧ر٥٠٠		صافى الربح
٣٨٥٩	٢٩٥٩	« « « (أرباح)			
	٦٨١	الى ح/ جارى مسعود (مكافأة)			
٣٦٤١	٢٩٦٠	الى ح/ جارى مسعود (أرباح)			
٧٥٠٠			٧ر٥٠٠		

هذا وقد تم توزيع الأرباح الصافيه بين الشريكين سميح ومسعود طبقا لنسب التوزيع القائمة بينهما قبل انضمام مسعود . فيحصل سميح على مرتبه عن تسعة أشهر ويحصل مسعود على مكافأة بواقع ١٠٪ من ٧٥٠٠ × ١٠٠/١١٠ ، ويوزع الباقى بينهما بالتساوى .

ولتصوير الحسابات الختامية وحسابات التوزيع لشركة التضامن سميح ومسعود وعباس يقتضى الأمر خصم أرصدة الايرادات والمصروفات الموضحة فى ميزان المراجعة حتى ١٠/١ من أرصدتها حتى ١٢/٣١ حتى يتحدد ما يخص مدة الثلاثة أشهر الأخيرة من إيرادات ومصروفات . أما مخزون أول الفترة فى هذه الحاله فيكون ١٢٫٠٠٠ جنيه ، ويكون مخزون نهاية الفترة ١٫٠٠٠ جنيه. وفيما يلى حساب المتاجرة والأرباح والخسائر والتوزيع لشركة التضامن سميح ومسعود وعباس :

شركة التضامن سميح ومسعود وعباس

حساب المتاجرة والأرباح والخسائر والتوزيع عن الفترة من ١/١٠ الى ٣١/١٢/١٩٧٤

١٢ر٠٠٠		الى حـ/ مخزون اول الفترة ١/١٠		٧١ر٥٠٠	من حـ/ اجمالى المبيعات
	٢٤ر٧٠٠	الى حـ/ مشتريات		١ر٥٠٠	الى حـ/ مردودات ومسموحات
	٧٠٠	من حـ/ مردودات ومسموحات	٧٠ر٠٠٠		صافى المبيعات
٢٤ر٠٠٠		صافى المشتريات			
٣٦ر٠٠٠		تكلفة البضاعة المتاحة			
١ر٠٠٠		من حـ مخزون ٣١/١٢/٧٤ (-)			
٣٥ر٠٠٠		تكلفة البضاعة المباعة			
٣٥ر٠٠٠		مجمل الربح			
٧٠ر٠٠٠			٧٠ر٠٠٠		
٤٠٠		الى حـ/ إهلاك أثاث وتركيبات	٣٥ر٠٠٠		مجمل الربح
٤ر٩٠٠		الى حـ/ أجور ومرتبات			
٢٥٠		الى حـ/ دعايه واعلان			
٢٠٠		الى حـ/ تأمين			
٧٠٠		الى حـ/ ايجار			
٧ر٥٠٠		صافى الربح			
٣٥ر٠٠٠			٣٥ر٠٠٠		
	٣٠٠	الى حـ/ جارى سميح (مرتب)	٢٨ر٥٥٠		صافى الربح
٩ر١١٠	٨ر٨١٠	" " " (أرباح)			
	٤ر٧٥٨	الى حـ/ جارى مسعود (مكافأة)			
١٣ر٥٦٧	٨ر٨٠٩	الى حـ/ جارى مسعود (أرباح)			
٥ر٨٧٣		الى حـ/ جارى عباس (أرباح)			
٢٨ر٥٥٠			٢٨ر٥٥٠		

ويلاحظ فى هذه الحالة ضرورة تصوير حسابات ختامية مستقلة عن المدة من الفترة المحاسبية قبل الانضمام عن حسابات المدة من الفترة المحاسبية بعد الانضمام . لأن كل منها يتعلق بشركة مختلفة عن الاخرى .

وقياسا على ذلك يتم إعداد الميزانية العمومية للشركة القديمة فى تاريخ الانضمام وللشركة الجديدة فى تاريخ نهاية الفترة المحاسبية .

٥ - إنفصال شريك:

يترتب على إنفصال الشريك فى شركة التضامن إنتهاء الشركة القائمة . وقد يترتب على هذا الإنفصال إنتهاء الشركة أيضا بين الشركاء الآخرين ، أو إمكانية إستمرارها بينهم على حسب شروط العقد . فإذا ترتب على إنفصال الشريك إنتهاء الشركة أصلا وموضوعا بين كل الشركاء ، فإنه يتم تصفية أعمال الشركة وممتلكاتها وتوزع بين الشركاء جميعا بعد سداد ديون الشركة طبقا لشروط الإتفاق بين الشركاء كما سوف نوضح فى الفصول التالية . أما اذا استمرت الشركة بين باقى الشركاء بعد إنفصال الشريك ، فإنها تصبح فى حكم الشركة الجديدة . ويترتب على هذا الوضع ضرورة تسوية حقوق الشريك المنفصل بحيث لا يترتب على إنفصاله إضرار به أو بالشركاء الباقين .

ويتطلب التحديد العادل لحقوق الشريك المنفصل التى يحق له المطالبة بها عند إنفصاله والحصول عليها إجراء التسويات الآتية :

١ - تسوية الأرباح والخسائر عن الفترة حتى تاريخ الإنفصال، وتصحيح الأخطاء المتعلقة بأرباح وخسائر الفترات السابقة .

٢ - تسوية صافى أصول الشركة بقيمتها السوقية العادلة فى تاريخ الإنفصال.

٣ - تقدير قيمة شهرة المحل عند إنفصال الشريك إذا وجد ما يبرر وجودها .

وتتحدد حقوق الشريك المنفصل فى العادة بشروط الإتفاق. وإذا لم توضح شروط الإتفاق كيفية حساب حقوق الشريك المنفصل ، فيصبح من الواجب على المحاسب فى هذه الحالة الحصول على موافقة الشركاء لحساب حقـــوق الشريك المنفصل بصورة عادلة. وتتحدد حقوق الشريك المنفصل فى هذه الحالة برصيد رأسماله بعد تسويته بأرباح الفترة حتى تاريخ الإنفصال والفترات السابقة ، وبمسحوباته ورصيد حسابه الجارى ، مضافا إلية نصيبه فى أرباح أو خسائر إعادة تقويم الأصول الملموسة بنسبة نصيبه فى الأرباح والخسائر التى كان يتمتع بها قبل الإنفصال، زائدا نصيبه فى شهرة المحل على هذا الأساس،زائدا نصيبه من آثار التسويات الخاصة بأرباح الفترات السابقة .

ويتطلب الأمر عند إنفصال شريك تحديد الأرباح أو الخسائر عن المدة المنقضية من الفترة المحاسبية حتى تاريخ الإنفصال وتحديد نصيبه منها طبقا للنسب توزيع الأرباح والخسائر . كما يتطلب الأمر تسوية أرباح الفترات السابقة بما يكون قد وقع من أخطاء أو بما يكون قد ترتب على إتباع إجراءات محاسبية غير سليمة . ومن أمثلة ذلك عدم تلاؤم مخصص الديون المشكوك فيها مع ما ينتظر إعدامه من ديون ، أو عدم تلاؤم أقساط الإهلاك مع الاستخدام الفعلى للاصول الثابتة فى السنوات السابقة ، أو إثبات مصروفات إيرادية على إعتبار أنها إضافات للاصول أو العكس .

ويتطلب الأمر أيضا تحديد القيمة السوقية العادلة لصافى الأصول الملموسة ومقارنتها بصافى قيمتها الدفترية وتوزيع الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك لتحديد نصيب الشريك المنفصل منها . وإذا رغب الشركاء الباقين عندئذ إظهار الأصول فى الدفاتر بقيمتها السوقية العادلة ،فإن الإجراءات فى هذا الصدد لا تختلف عما سبق ذكره بصدد إنضمام شريك جديد . فإذا كان كمال وعاطف وعبيد شركاء

فى شركة تضامن برأس مال قدره ١٢٠٫٠٠٠ جنيه بالتساوى ويقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوى ، وقرر عبيد الإنفصال عن الشركة ، وقرر كمال وعاطف الإستمرار فى الشركة، وكانت الشركة تمتلك قطعة أرض قيمتها الدفترية ١٠٫٠٠٠ جنيه وقيمتها السوقية عند إنفصال عبيد ٢٥٫٠٠٠ ورغب كمال وعاطف إظهار القيمة السوقية للارض فى الدفاتر فإن القيد يكون كالآتى :

١٥٫٠٠٠ من حـ/ الاراضى

إلى مذكورين

٥٫٠٠٠ حـ/ رأس مال كمال

٥٫٠٠٠ حـ/ رأس مال عاطف

٥٫٠٠٠ حـ/ رأس مال عبيد

تعديل قيمة الاراضى لقيمتها السوقية وتوزيع أرباح اعادة التقويم بالتساوى طبقا لنسب التوزيع .

واذا تعددت الأصول المعاد تقويمها فإنه يمكن توسيط حساب أرباح وخسائر اعادة التقويم لإثبات ذلك ثم يوزع رصيده على الشركاء على النحو السابق بيانه .

أما فيما يختص بشهرة المحل فقد ينص فى الاتفاق على منح الشريك المنفصل شهرة محل ومن ثم يحدد العقد قيمتها، أو أن يتم تقديرها فى تاريخ الانفصال على أساس من أسس تقدير الشهرة المعروفة كرسملة الأرباح غير العادية مثلا ، أو على أساس عدد سنوات ربحية ، ... الخ) . وقد يرغب الشركاء الباقين فى اثبات الشهرة فى الدفاتر بقيمتها التقديرية الكلية أو بصفة جزئية بما يعادل حصة الشريك المنفصل فيها ، أو قد لا يرغبون فى اثباتها على الاطلاق مع سداد حصة الشريك المنفصل فيها .

وقياسا على حالات انضمام شريك جديد ، فإنه يمكن أن يترتب على انفصال شريك أى من الحالات التالية :

ا ـ أن يحصل الشريك المنفصل على حقوقه فى الشركة على أساس صافى القيمة الدفترية للاصول .

ب ـ أن يحصل الشريك المنفصل على حقوقه فى الشركة بما يزيد عن صافى القيمة الدفترية للاصول (علاوة انفصال ، أو شهره محل ، أو اعادة تقييم لصافى الأصول) .

حـ ـ أن يحصل الشريك المنفصل على حقوقه فى الشركة بأقل من نصيبه فى صافى القيمة الدفترية للاصول (الشهرة أو علاوة رأس المال للشركاء الباقين).

وسوف نتناول كل من هذه الحالات بقليل من الايضاح .

٥ ـ ١ ـ انفصال الشريك بالقيمة الدفترية :

لا يترتب على هذه الحالة أية مشاكل خاصة . وكل مايتطلبه الأمر هو فتح حساب للشريك المنفصل تقفل فيه كل الحسابات الخاصة بالشريك فى الشركة . فيقفل حساب رأس مال الشريك المنفصل بجعله مدنيا وحساب الشريك المنفصل دائنا ، ويقفل حساب المسحوبات والحساب الجارى وحساب قرض الشريك ان وجد ، فى حساب الشريك المنفصل كل على حسب طبيعة رصيدة . ويمثل رصيد حساب الشريك المنفصل مقدار المستحق له قبـــل الشركة المكونة من الشركاء الباقين . وقد يسدد الشركاء الباقين هذا الرصيد للشريك المنفصل نقداً من أموالهم الخاصة ، وفى هذه الحالة يعتبر المبلغ الذى يسدده كل شريك بمثابة اضافة لرأسماله كما قد يتفق الشركاء الباقين على سداد مستحقات الشريك المنفصـل على أقساط ، بفوائد ، أو بدون فوائد ، ويعالج رصيد حساب الشريك المنفصل فى هذه الحالة على أساس أنه قرض للشركة الجديدة المكونة من الشركاء الباقـــين . وفى كل

الأحوال ، تتوقف القيود الدفترية اللازمة لاثبات سداد حصة الشريك المنفصل على الطريقة التي يتم الاتفاق عليها في هذا الشأن .

٥ ـ ب ـ انفصال الشريك بقيمة تزيد عن القيمة الدفترية :

قد ينص عقد اتفاق الشركة على منح الشريك المنفصل علاوة انفصال ، أو شهرة محل ، كما قد يترتب على اعادة تقويم صافي الأصول زيادة حقوق الشريك المنفصل عن صافي القيمة الدفترية ، أو قد يترتب على انفصال الشريك تقدير شهرة محل تقابل القدرات الفائقة للشركة على تحقيق الأرباح . وسوف نتناول كل من هذه الحالات على التوالي :

١) الشهرة للشريك المنفصل طبقا للعقد أو لاعادة التقويم : اذا نص عقد الشركة على منح الشريك المنفصل شهرة محل ، أو اذا قدرت قيمة للشهرة عند انفصال الشريك ، فقد يرغب الشركاء الباقين في اظهار قيمة الشهرة بالكامل في الدفاتر ، أو في اظهار ما يعادل حصة الشريك المنفصل فيها ، أو في عدم اظهار أي قيمة للشهرة في الدفاتر على الاطلاق . وفي كل هذه الأحوال يجعل حساب رأس مال الشريك المنفصل دائنا بحصته في الشهرة طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر ، أو طبقا لعقد الشركة قبل إقفاله في حساب الشريك المنفصل .

ولنفرض أن الشريك عبد الغفار في شركة التضامن سعيد ومحمود وعبد الغفار قد قرر الانفصال عن الشركة في ١٩٧٤/٦/١ . وقد بلغت أرصدة حسابات رأس مال الشركاء في ذلك التاريخ ٦٠٫٠٠٠ جنيه ، ٤٠٫٠٠٠ جنيه ، ٨٠٫٠٠٠ جنيه لكل من عبد الغفار وسعيد ومحمود على التوالي . كما بلغت صافي الأرباح المحققة من ١/١ حتى ٧٤/٦/١ طبقا للحساب الختامي الذي تم تصويره في ذلك التاريخ ٢٦٫٥٠٠ جنيه ، كما أظهرت أرصدة الحسابات الأخرى مايلي : مسحوبات عبد الغفار ٢٫٠٠٠ جنيه (مدين) ، قرض عبد الغفار ٧٫٠٠٠ جنيه (مدين) . فوائد دائنة مستحقة على عبد الغفار ٧٠٠ جنيه (مدين) ، إحتياطي

عام ٢٠٫٠٠٠ جنيه (دائن) . وكانت الأرباح والخسائر توزع بين الشركاء على أساس منح عبد الغفار مرتب سنوى قدره ٢٫٤٠٠ جنيه ، وتوزع الأرباح بعد ذلك على أساس ٣ : ٢ : ٤ لكل من عبد الغفار وسعيد ومحمود على التوالى وينص العقد على تقدير شهرة المحل عند إنفصال شريك برسملة الأرباح الزائدة لمدة خمس سنوات بمعدل ١٠٪ ، وقد بلغت القيمة المقدرة لشهرة المحل على هذا الأساس ٣٦٫٠٠٠ جنية. وقدرت باقى الأصول بقيمتها الدفترية .

ولتحديد حقوق الشريك المنفصل فى كل هذه الظروف ، يتم إجراء الآتى :

أ ـ توزيع الأرباح والخسائر عن الفترة + رصيد الإحتياطى العام :

	عبدالغفار	سعيد	محمود	إجمالى
مرتب عبد الغفار عن ٦ شهور	١٫٢٠٠	—	—	١٫٢٠٠
الباقى بنسبة ٣ : ٢ : ٤	١٥٫١٠٠	١٠٫٠٦٧	٢٠٫١٣٣	٤٥٫٣٠٠
الأرباح + الإحتياطى العام	١٦٫٣٠٠	١٠٫٠٦٧	٢٠٫١٣٣	٤٦٫٥٠٠

ويجعل حساب التوزيع مدينا بمبلغ ٢٦٫٥٠٠ ، وحساب الاحتياطى العام مدينا بمبلغ ٢٠٫٠٠٠ جنيه ، وتجعل حسابات الشركاء دائنة كالآتى : رأس مال عبد الغفار بمبلغ ١٦٫٣٠٠ جنيه ، رأس مال سعيد (أو حسابه الجارى بما يخصه من أرباح وحساب رأس المال بنصيبه فى الإحتياطى) بمبلغ ١٠٫٠٦٧ جنيه ، رأس مال محمود (أو حسابه الجارى بما يخصه من أرباح وحساب رأس المال بنصيبه فى الاحتياطى) بمبلغ ٢٠٫١٣٣ جنيه .

ب ـ معالجة شهرة المحل :

توزع شهرة المحل على الشركاء بنسب توزيع الأرباح والخسائر فيبلغ نصيب عبد الغفار ١٢٫٠٠٠ جنيه ، ونصيب سعيد ٨٫٠٠٠ جنيه ، ونصيب محمود ١٦٫٠٠٠ جنيه ، وتتوقف طريقة المعالجة الدفترية على رغبة الشركاء الباقين فى إظهار الشهرة بالكامل ، أو فى إظهار نصيب الشريك المنفصل

فقط ، أو فى عدم إظهار الشهرة على الاطلاق .

فاذا ظهرت الشهرة بالكامل فى دفاتر الشركة الجديدة يكون القيد كالآتى :

٣٦٫٠٠٠ من حـ/ شهرة المحل

إلى مذكورين

١٢٫٠٠٠ حـ/ رأس مال عبد الغفار

٨٫٠٠٠ حـ/ رأس مال سعيد

١٦٫٠٠٠ حـ/ رأس مال محمود

أما إذا كانت الرغبة هى إظهار نصيب الشريك المنفصل فى الشهرة فقط فيكون القيد :

١٢٫٠٠٠ من حـ/ شهرة المحل

١٢٫٠٠٠ إلى حـ/ رأس مال عبد الغفار

أما إذا لم يرغب الشركاء الباقين فى اظهار الشهرة على الاطلاق فإن نصيب الشريك المنفصل يخفض من رؤوس أموال الشركاء الباقين كل بحسب نسبته فى توزيع الأرباح والخسائر . ويكون القيد فى هذه الحالة كالآتى :

من مذكورين

٤٫٠٠٠ حـ/ رأس مال سعيد

٨٫٠٠٠ حـ/ رأس مال محمود

١٢٫٠٠٠ الى حـ/ رأس مال عبد الغفار

ويترتب على اثبات الشهرة دفتريا سواء بقيمتها الكامل أو بصفة جزئية ، ما يترتب على ذلك فى حالة انضمام شريك جديد إذا تغيرت نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الباقيين عما كانت عليه قبل إنفصال الشريك. فاذا أصبحت نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين سعيد ومحمود بعد إنفصال عبدالغفار

٣ : ٥ بعد أن كانت ٢ : ٤ وتم إظهار الشهرة بحصة عبد الغفار فقط (١٢٫٠٠٠ جنيه ، فإنه يترتب على استهلاكها بعد ذلك ما يلى :

	سعيد	محمود	مجموع
الزيادة فى رأس المال عند اثبات الشهرة	—	—	—
النقص فى حقوق الشريك باستهلاك الشهرة	٤٫٥٠٠	٧٫٥٠٠	١٢٫٠٠٠
	٤٫٥٠٠	٧٫٥٠٠	١٢٫٠٠٠

ومن الواضح أنه إذا لم يتم إثبات الشهرة فسوف ينخفض رأس مال سعيد عند انفصال عبد الغفار بمقدار ٤٫٠٠٠ جنيه فى الوقت الذى تنخفض حقوقه باستهلاك الشهرة بعد اثباتها بمقدار نصيب عبد الغفار بمبلغ ٤٫٥٠٠ جنيه نتيجة تغير نسب توزيع الأرباح والخسائر بينه وبين محمود بعد إنفصال عبدالغفار وفى نفس الوقت فقد حدث العكس بالنسبة لمحمود. وتلافيا لذلك يمكن للشريكين والباقين عند الاتفاق على تغيير نسب توزيع الأرباح والخسائر تسوية الآثار المرتبة على هذا التغيير فى حاله إثبات الشهرة عن طريق تحويل مبلغ ٥٠٠ جنيه من رأس مال محمود لرأس مال سعيد . (عليك أن توضح هذا التغيير على كل من الشريكين الباقيين فى حالة إثبات الشهرة بمبلغ ٣٦٫٠٠٠ جنيه وتقوم بإجراء قيود التسوية فى رأس مال الشريكين اللازمة لتلافى هذا الأثر) .

وبالرغم من أن المحاسبين لا يميلون عموما لاثبات الشهرة دفتريا إلا فى حالة لشراء المؤيد بمستندات موضوعية فاننا نرى أن إثبات الشهرة دفتريا فى حالة وجود المبررات الكافية إقتصاديا لذلك ، يعد خطوة للأمام فى الاتجاه الصحيح نحو إظهار القيمة الحقيقية للموارد المتاحة للمنشأة لأغراض الاستغلال فى نشاطها. ولا شك فى أن جزءاً كبيراً من قيمة الشهرة التى يتوافر لها المبررات الاقتصادية الكافية يرجع فى كثير من الأحيان لقيمة الموارد البشريه المتاحه للمنشأة وقدراتها الانتاجية والاقتصادية المرتفعة ، والتى يهمل المحاسبون إظهارها بين مكونات الأصول .

ويلاحظ فى مثالنا الجارى أنه سواء تم إثبات الشهرة بكامل قيمتها أو لم يتم

إثباتها على الاطلاق فإن رأس مال الشريك المنفصل يزيد بمقدار نصيبه فيهاطبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر (أو طبقا لشروط الاتفاق إذا كان يترتب عليها إختلاف حصه الشريك المنفصل فى الشهرة عن نصيبه فى توزيع الأرباح والخسائر).

حـ - إقفال الحسابات الخاصة بالشريك المنفصل فى حساب الشريك المنفصل:

يتم ذلك من واقع البيانات المعطاة فى المثال ، وكنموذج لما يتم اتباعه فى العادة فى هذه الحالة ، باجراء القيود التالية :

٨٨ر٣٠٠ من حـ/ رأس مال عبد الغفار

٨٨ر٣٠٠ إلى حـ/ الشريك المنفصل (عبد الغفار)

رصيد رأس المـــال ٦٠ر٠٠٠ جنيه + حصته فى الأرباح والاحتياطى ١٦ر٣٠٠ جنيه + نصيبه فى شهرة المحل ١٢ر٠٠٠ جنيه.

٩ر٧٠٠ من حـ/ الشريك المنفصل (عبد الغفار)

إلى مذكورين

٢ر٠٠٠ حـ/ مسحوبات عبد الغفار

٧ر٠٠٠ حـ/ قرض عبد الغفار

٧٠٠ حـ/ فوائد مستحقة على عبد الغفار

ويترتب على ذلك أن يصبح رصيد حساب الشريك المنفصل دائنا بمبلغ ٧٦ر٦٠٠ جنيه ، ويمثل التزاما قبل الشريكين الباقيين فى الشركة ، قد يقيمون بسداده من أموالهم الخاصة مقابل الزيادة فى رؤوس أموالهم كل على حسب الحصة التى ساهم بها فى السداد ، أو قد يتم الاتفاق مع الشريك المنفصل على السداد الآجل من أصول الشركة ومن ثم يصبح رصيد حساب الشريك المنفصل من بنود الالتزامات الخاصه بالشركة الجديدة ويعالج محاسبياً على حسب شروط الاتفاق.

٢) علاوة إنفصال للشريك المنفصل : قد يتفق الشركاء الباقين مع الشريك المنفصل على منحه علاوة على رأسماله عند إنفصاله عن الشركة على أن تظل الشركة بقيمتها الدفترية ودون إثبات شهرة محل . وتتحدد قيمة العلاوة بالإتفاق وتوزع على الشركاء الباقين طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم قبل انفصال الشريك ويجعل رأس مال كل منهم مدينا بحصته فى العلاوة مقابل جعل رأس مال الشريك المنفصل دائناً بقيمة العلاوة . والواقع أن الأجراءات المحاسبية فى هذه الحالة لا تختلف عن حالة منح الشريك المنفصل شهرة محل دون تسجيلها فى الدفـــاتر .

٣) حقوق الشريك المنفصل فى أرباح إعادة تقويم صافى الأصول : يقتضى المنطق والعدالة فى حالة إنفصال شريك عن شركة التضامن ، كما كان عليه الوضع عند انضمام شريك جديد ، أن يعاد تقويم الأصـول والخصوم المختلفة فى تاريخ الانفصال ويتم إثباتها بقيمتها السوقية العادلة فى دفاتر شركة التضامن الجديدة التى تتكون بين الشركاء الباقين بعد إنفصال الشريك ، وذلك لإمكان تحديد الحقـوق العـادلة للشريك المنفصل من ناحية ، ومن ناحية أخرى لبداية أعمال الشركة الجديدة بقيم محاسبية لمواردها تتفق مع دلالاتها الاقتصادية فى ذلك التاريخ .

إلا أن العرف المحاسبي التقليدى عموما ، محتمياً بمعتقداته التاريخيـــة فى الموضوعية المستندية ، والحيطة والحذر أو التحفظ ، والثبات على مبدأ التـكلفة التاريخية ، يقاوم هذا الإتجاه بكل ما لديه من حجج تفتقر إلى الموضوعية العلمية وعلى هذا الأساس غالباً ما تعالج حصة الشريك المنفصل فى أرباح إعادة تقويم صافى الأصول معالجة علاوة الانفصال للشريك المنفصل مع الابقاء على الأصول المختلفة فى الدفاتر بقيمها الدفترية التاريخيـة . ونحن نرى أنه إذا كانت العدالة تقتضى إعادة تقويم صافى الأصول لتحديد حقوق الشريك المنفصل ، فإن العدالة تقتضى أيضا إثبات هذه الأصول دفترياً بقيمتها العادلة لإبراز حقـوق الشركاء

الباقين فيها بصورة صادقة .

هذا وقد سبق أن ذكرنا أنه إذا تقرر إثبات الأصول دفتريا بقيمتها السوقية العادلة وقت إنفصال الشريك فإنه يوسط لهذا العرض حساب أرباح وخسائر إعادة التقويم ، وتجعل الأصول التى تزيد قيمتها السوقية عن قيمتها الدفترية مدينة بالفرق مقابل جعل هذا الحساب دائنا ، والعكس إذا قلت القيمة السوقية للأصول عن قيمتها الدفترية . ثم يوزع رصيد حساب أرباح وخسائر إعادة التقويم على الشركاء بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهم بجعله مديناً وجعل حسابات رأس المال دائنة كل بحسب نصيبه فى أرباح إعادة التقويم . ثم تقفل الحسابات الخاصة بالشريك المنفصل فى حساب الشريك المنفصل بنفس الاجراءات السابق بيانها .

أما إذا تقرر الابقاء على الأصول فى دفاتر الشركة الجديدة بين الشركاء الباقين بقيمتها الدفترية ، فإن حقوق الشريك المنفصل فى أرباح إعادة التقويم تعالج فى حساب رأس مال الشركاء الباقين مثلما تعالج علاوة الانفصال أو حقوق الشريك المنفصل فى الشهرة التى لا يتم اثباتها دفتريا .

وإذا تقرر إثبات الأصول دفتريا بقيمتها الجديدة وقت الإنفصال وتغيرت نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الباقين ، فإن الوضع فى هذه الحالة يجب تسويته بالطريقة الموضحة بصدد اثبات شهرة المحل فى الدفاتر .

٥ ـ حـ ـ انفصال الشريك بقيمة تقل عن القيمة الدفترية :

قد يوافق الشريك على الانفصال عن الشركة بأقل من القيمة الدفترية لحقوقه لأسباب عديدة منها المشاكل المالية الشخصية الخاصة به ، أو عدم توافقه مع باقى الشركاء ، أو الرغبة الملحة فى إستقلاله بعمل يرى أنه أكثر ربحية ، أو توقعاته بانخفاض ربحية الشركة فى المستقبل . كما قد يكون السبب الحقيق هو

إنخفـــاض القيمة الحقيقية لصافى الأصول عن قيمة الدفترية . وإذا كان السبب فى قبول الشريك الإنفصال عن الشركة بأقل من حقوقه الدفترية يرجع لإنخفاض القيمة الحقيقية للأصول عن قيمتها الدفترية ، فإنه يصبح من الواجب منطقياً فى هذه الحالة تعديل الأصول لقيمتها الحقيقية فى دفاتر الشركة الجديدة للشركاء الباقين . إلا أن المحاسبين فى هذه الحالة ــ ولتعدد المبررات الأخرى بقبول الشريك المنفصل بهذا الوضع ــ يرون عدم تعديل حسابات الأصول وإعتبار الفرق بين القيمة الدفترية لحصة الشريك المنفصل والقيمة التى يقبل الحصول عليها فى سبيل الانفصال بمثابة علاوة رأس مال للشركاء الباقين .

فلو إفترضنا مثلا أن الشريك حسين الذى تبلغ حقــوقه الدفترية فى شركة التضامن فاروق واسماعيل وحسين ٦٥٫٠٠٠ جنيه فى ١٩٧٤/٩/١ ، وهو التاريخ الذى قرر فيه الانفصال عن الشركة ، قد وافق على الحصول على ٥٠٫٠٠٠ جنيه مقابل هذه الحقوق من الشركاء الباقين فى الوقت الذى كانت الأرباح والخسائر توزع بين الشركاء الثلاثة بالتساوى ، فإنه يترتب على ذلك إجراء القيد الآتى :

٦٥٫٠٠٠ من حـ / رأس مال الشريك حسين

إلى مذكورين

٥٠٫٠٠٠ حـ / الشريك المنفصل (حسين)

٧٫٥٠٠ حـ / رأس مال فاروق

٧٫٥٠٠ حـ / رأس مال اسماعيل

ويتم سداد الشريك المنفصل بمبلغ ٥٠٫٠٠٠ جنيه طبقا للاتفاق .

٦ ـ وفاة الشريك :

يترتب على وفاة شريك من الشركاء فى شركة التضامن إنتهاء الشركة مالم ينص عقد الاتفاق على خلاف ذلك . ويتطلب الأمر فى هذه الحالة ضرورة

إقفال الحسابات وتسويتها فى تاريخ وفاة الشريك ، والقيام بإجراءات الجرد المختلفة لتحديد نصيب الشريك المتوفى فى الأرباح والخسائر حتى تاريخ الوفاة ، والذى تؤول حقوقه الأخرى إلى ورثته . فإذا نص العقد على إمكانية إستمرار الشركة بالشركاء الباقين فى حالة وفاة أحد الشركاء ، فيتطلب الأمر عندما تتحدد حقوق الشريك المتوفى التى تؤول إلى ورثته من رأس مال وأرباح وخلافه أن تظهر هذه الحقوق فى حساب من حسابات الالتزامات ويتم استبعادها من حقوق الملكية عن طريق فتح حساب لورثة الشريك المتوفى قياسا على حساب الشريك المنفصل . ويجب على الشركاء الباقين فى هذه الحالة تدبير الأموال اللازمة لسداد حقوق الشريك المتوفى لورثته عند مطالبتهم بها .

وقد ينص الاتفاق فى بعض الأحيان على عدم ضرورة إقفال الحسابات والقيام بالجرد الفعلى عند وفاة أحد الشركاء إلا إذا تمت الوفاة بطبيعتها فى نهاية الفترة المحاسبية . وفى ظل هذا النص عادة مايرد بالاتفاق كيفية تحديد نصيب الشريك المتوفى فى الأرباح والخسائر منذ بداية الفترة حتى تاريخ الوفاة ، إذا تمت الوفاة خلال الفترة المحاسبية . وقد يتم هذا التحديد على أساس تقديرى فى تاريخ الوفاة ، أو على أساس فعلى عند انتهاء الفترة المحاسبية .

فقد يحدد الاتفاق مثلا أنه عند وفاة أحد الشركاء خلال الفترة المحاسبية يتحدد نصيبه من الأرباح والخسائر على أساس متوسط نصيبه فى الأرباح والخسائر لعدة سنوات سابقة مضروبا فى نسبة المدة المنقضية من الفترة المحاسبية إلى مدة المحاسبية بأكملها .

فإذا كان عبد السميع وعبد الغفار وعبد الودود شركاء فى شركة تضامن يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوى مثلا ، وتوفى عبد الودود فى ٩/٣٠ قبل نهاية الفترة المحاسبية بثلاثة أشهر ، وكان اتفاق الشركة ينص على أن يقدر نصيب المتوفى على أساس متوسط نصيبه فى الأرباح والخسائر للسنوات

الأربع الآتى : ٤٫٠٠٠ جنيه ، (١٫٣٥٠) جنيـه ، ٦٫٤٥٠ جنيه ، ٦٫٩٠٠ جنيـه . فإن متوسط نصيبه يكون ٤٠٠٠ جنيه [(٤٫٠٠٠ + ٦٫٤٥٠ + ٦٩٠٠ — ١٣٥٠) ÷ ٤] ويكون نصيبه عن المدة المنقضية من الفترة المحاسبية التى تمت فيهـا الوفاة هو ٣٫٠٠٠ جنيه (٤٫٠٠٠ × ٣/٤) . ويتم إجـراء القيد الآتى :

٣٫٠٠٠ من حـ / حصة عبد الودود فى الأرباح المقدرة
٣٫٠٠٠ إلى رأس مال عبد الودود

ويقفل حساب حصة عبد الودود فى الأرباح المقدرة فى هذه الحالة فى نهاية العام فى حساب التوزيع بإعتباره ماتم توزيعه فعلا للشريك المتوفى . وتوزع باقى الأرباح (أو الخسائر) على الشركاء الباقين طبقا لاتفاق توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم .

كما يمكن أن ينص الاتفاق على الانتظـار بتحديد نصيب الشريك المتـوفى فى الأرباح والخسائر حتى نهاية الفترة المحاسبية التى تتم فيها الوفاة. وفى هـذه الحالة يمكن أن يتحدد نصيب الشريك المتـوفى الذى يؤول إلى ورثتـه فى نهاية الفترة على أساس نسبة المدة المنقضية من الفترة المحاسبية إلى مدة الفترة المحاسبية بأكملها ، ذلك اذا حصل الورثة على حقوقه الاخرى من الشركة اعتبـارا من تاريخ الوفاة . أما اذا ظلت حقوق الشريك المتوفى مستثمرة فى الشركة حتى نهاية الفترة المحاسبية دون سدادها للورثة ، فيمكن أن يتحدد نصيبه الذى يؤول الى ورثته فى الأرباح (أو الخسائر) فى هذه الحالة بنصيبه عن الفترة المحاسبية بأكملها ، أو بنصيبه حتى تاريخ الوفاة مضافا اليه الفائدة على حقوقه المستثمرة فى الشركة منذ تاريخ الوفاة حتى نهاية الفترة . ففى كل الأحوال فإن شروط الاتفاق هى التى تحدد كيفية حساب نصيب الشريك المتوفى من الأرباح والخسائر حتى تاريخ الوفاة ، اذا لم يستوجب الامر إقفال الحسابات وتحديد حقوقه فى ذلك التاريخ .

وسواء نص الاتفاق على ضرورة إقفـــال الحسابات فى تاريخ الوفاة أو الانتظار حتى نهاية الفترة المحاسبية ، فإنه يصبح من الواجب فى كل الأحوال إقفال حسابات حقوق الشريك المتوفى قبل الشركة والتزاماته قبلها فى حساب ورثة الشريك المتوفى اعتباراً من تاريخ الوفاة .

٦ – أ – التأمين على حياة الشركاء ووفاة أحد الشركاء :

قد ينص عقد إتفاق تكوين الشركة على قيام كل شريك من الشركاء بالتأمين على حياته لصالح الشركاء الآخرين ، أو أن يقوم الشركاء بشراء بوليصة مشتركة تصبح مستحقة للشركاء الباقين عنـــد وفاة أحـــد الشركاء . وعادة ما يقترن هذا النص بإتفاق الشركاء على استمرار الشركة بين الشركاء الباقين فى حالة وفاة أحدهم حتى لا يترتب على هذه الوفاة متاعب مالية لباقى الشـــركاء لإضطرارهم القيام بسداد حقوق المتوفى فى الشركة لورثته . وعادة ما يعالج قسط بوليصة التأمين فى هذة الحالة باعتباره توزيعاً للربح حيث يتحمـل كل شريك بنصيبه فى القسط طبقاً لنسبته فى توزيع الأرباح والخســـائر . وعندما يحل إستحقاق البوليصة بوفاة أحد الشركاء وتحصل قيمتها من شركة التأمين فإن هذه القيمة يتم توزيعها بين الشركاء الباقين بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهم ، وبالنقدية المتوفرة يتم سداد حصة الشريك المتوفى إلى ورثته .

فإذا قام حسن وحسنين وحســـونه الذين يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوى بشراء بوليصة تأمين مشتركة على حياتهم بمبلغ ٩٠٫٠٠٠ جنيه يبلغ قسطها السنوى ٣٫٦٠٠ جنيه ، وتستحق للشركاء الباقين فى حالة وفاة أحـــد الشركاء ، فإن قسط البوليصة فى هذه الحالة يحمل لحساب التوزيع سنوياً بجعل حساب التوزيع مدينا وجعل حساب قسط البوليصة دائنا ، وعند سداد القسط يجعل حساب القسط مدينا وحساب النقـــدية دائنا . ويتم ذلك حتى إذا كانت نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء غير متساوية لأن كل شريك سيتحمل

بنصيبه من القسط طبقا لنسبته فى توزيع الأرباح والخسائر، عند تحميل القسط لحساب التوزيع وتوزيع ما يتبقى من أرباح (أو خسائر) على الشركاء طبقاً لهذه النسب .

وعند تحصيل قيمة البوليصة فى مثالنا الجارى لوفاة الشريك حسونة مثلا ، فإن عملية التحصيل يتم إثباتها دفتريا كالآتى :

٩٠٫٠٠٠ من حـ / النقدية

إلى مذكورين

٤٥٫٠٠٠ حـ / رأس مال حسن

٤٥٫٠٠٠ حـ / رأس مال حسنين

توزيع قيمة بوليصة التأمين المحصلة عند وفاة حسونه بين حسن وحسنين بالتساوى

وإذا بلغ رصيد ورثة الشريك المتوفى بعد إقفال حسابات رأسماله ومسحوباته وقروضه وحسابه الجارى وحصته فى أرباح العام، وما قد يترتب على وفاته لورثته من حقوق أخرى قبل الشركة طبقاً لشروط العقد ، مبلغ ٨٠٫٠٠٠ جنيه مثلا ، فإنه يتم سداد هذا الرصيد للورثة بجعل حساب ورثة الشريك المتوفى مدينا ، وحساب النقدية دائنا .

أسئلة وتمارين
على
الفصل الثالث

اولا : الأسئلة :

١ ـ ما هى الآثار التى يمكن أن تترتب على إنضمام شريك جديد لشركة تضامن قائمة .

٢ ـ قارن باختصار بين حالات منح الشهرة للشريك الجديد وحالات منح الشهرة للشركاء القدامى .

٣ ـ قارن باختصار بين حالات منح الشهرة للشريك المنفصل وحالات منح الشهرة للشركاء الباقين.

٤ ـ علل بإختصار لماذا تعتبر كل العبارات التالية خطأ أو صواب من وجهة نظركم .

أ ـ لايترتب على انضمام شريك جديد بالشراء من شريك قائم أى تغيرات فى حقوق الشركاء القدامى فيما عدا حقوق الشريك البائع .

ب ـ إذا تترتب على إنضمام شريك جديد بالشراء من أكثر من شريك قائم إظهار شهرة المحل فى الدفاتر فإنه لن يترتب على ذلك أى إضرار بالشركاء القدامى مادام الشريك الجديد يدفع لهؤلاء الشركاء مايعادل نصيبه فى الشهرة .

حـ ـ يكفى لعدم الإضرار بأى من الشركاء القدامى عند إنضمام شريك جديد وإثبات شهرة المحل المترتبة على ذلك فى الدفاتر أن يظل الهيكل النسبى لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى بعد الانضمام على ماكان عليه قبل الانضمام.

ء ـ إذا تقرر إعادة تقويم الأصول عند إنضمام شريك جديد بالشراء من

الشركاء القدامى ، فإن أرباح أو خسائر التقويم يجب أن توزع على كل الشركاء بنسب توزيع الأرباح والخسائر الجديدة تحقيقا للعدالة .

هـ - عندما ينضم شريك جديد باستثمارات جديدة فيجب أن تتناسب حصته فى الأرباح والخسائر مع حصته فى رأس المال حتى لايضار الشركاء القدامى .

و - يميل المحاسبون عموما لعدم إثبات شهرة المحل فى الدفاتر لأنها لا تمثل قيمة موارد إقتصادية متاحة للشركة للاستخدام فى نشاطها .

ز - لا تختلف النتائج النهائية لإنضمام شريك جديد بعلاوة رأس مال للشركاء القدامى عن تلك التى تترتب على منح شهرة محل لهؤلاء الشركاء بعد استهلاك الشهرة .

ح - تفضل طريقة منح الشريك المنضم علاوة رأس مال على طريقة منحه شهرة محل لأن الحالة الأخيرة يترتب عليها دائما الاضرار بالشركاء القدامى عند استهلاك شهرة المحل .

ط - عندما ينضم شريك جديد خلال الفترة المحاسبية ، فإن هذا لا يستدعى بالضرورة إقفال الحسابات وتسويتها فى تاريخ الانضمام ، حيث مازالت الشركة مستمرة فى عملياتها .

ى - عندما يقرر أحد الشركاء الانفصال عن الشركة فإن حقوقه يمكن حسابها من واقع أرصدة حساباته المختلفة فى دفاتر الشركة فى تاريخ الانفصال .

ثانيا : التمارين :

التمرين الأول : بلغ صافى الأصول فى شركة التضامن بين جمال وهشام وحاتم فى ١٩٧٤/١٢/٣١ مبلغ ١٨٠ر٠٠٠ جنيه ، وبلغت حقوق كل من الشركاء الثلاثة فى ذلك التاريخ ٦٠ر٠٠٠ جنيه ، ٤٠ر٠٠٠ جنيه ، ٥٠ر٠٠٠ جنيه، كما بلغ رصيد الاحتياطى العام ٣٠ر٠٠٠ وكانت الأرباح والخسائر توزع بين الشركاء بنسبة ٣٠٪ ، ٣٠٪ ، ٤٠٪ على التوالى . وفى ذلك التاريخ

قرر الشركاء قبول زغراب شريكا لهم بواقع الربع فى رأس المال والأرباح . والمطلوب إجراء مايلزم من قيود يومية لاثبات انضمام الشريك الجديد وتسوية أوضاع الشركاء القدامى فى كل من الحالات الآتية :

١ - قيام زغراب بدفع مبلغ ٤٥٫٠٠٠ جنية للشركاء القدامى .

٢ - قيام زغراب بدفع مبلغ ٦٥٫٠٠٠ جنيه بواقع الربع فى رأس المال والأرباح للشركاء القدامى على أن يظل مجموع رأس المال ١٨٠٫٠٠٠ جنيه .

٣ - قيام زغراب بدفع ٤٠٫٠٠٠ جنيه للشركاء القدامى ليحصل على الربع فى رأس المال والأرباح .

٤ - قيام زغراب بدفع ٦٠٫٠٠٠ جنيه للشركاء القدامى ليحصل على الربع فى رأس المال والأرباح مع اثبات الشهرة التى ينطوى عليها هذا الاتفاق دفتريا وتظل نسبة توزيع الأرباح بين الشركاء القدامى كما هى .

٥ - كالحالة الرابعة ما عدا أن نسب توزيع الأرباح والخسائر بعد انضمام زغراب تصبح بالتساوى بين جميع الشركاء .

التمرين الثانى : عبد الحميد وحسن وحسونه شركاء فى شركة تضامن يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٤٠٪ ، ٣٠٪ ، ٤٠٪ على التوالى وقد بلغت حقوق كل شريك فى تاريخ إنضمام عبد الموجود للشركة الآتى : ١٢٫٠٠٠ جنيه لعبد الحميد ، ٢٧٫٠٠٠ جنيه لحسن ، ٢١٫٠٠٠ جنيه لحسونه . والمطلوب إجراء القيود الدفترية اللازمة لاثبات إنضمام عبد الموجود فى كل من الحالات الآتية :

١ - قيام عبد الموجود بتقديم أصول للشركة قيمتها ٢٠٫٠٠٠ جنيه ليحصل على الربع فى رأس المال والأرباح .

٢ - قيام عبد الموجود بتقديم أصول للشركة قيمتها ٣٠٫٠٠ جنيه ليحصل على الربع فى رأس المال والأرباح وعلى أن يصبح مجموع رأس المال ٩٠٫٠٠٠ جنيه .

٣ ـ قيام عبد الموجود بتقديم أصول للشركة قيمتها ٣٠٫٠٠٠ جنيه ليحصل على الربع فى رأس المال والأرباح وإثبات شهرة المحل فى حدود مادفعه عبد الموجود فيها .

٤ ـ كالحالة الثالثه فيما عدا أن شهرة المحل يكون بالقيمة الكاملة التى يتضمنها ثمن حصة عبد الموجود فى رأس المال ، ومع بقاء نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى على ما هى عليه .

٥ ـ كالحالة الرابعة فيما عدا أن نسب توزيع الأرباح والخسائر بعد إنضمام عبد الموجود تصبح بالتساوى بين الشركاء .

٦ ـ كالحالة الرابعة فيما عدا أن عبد الموجود يحصل على ربع رأس المال ، و ٣٠٪ من الأرباح والخسائر وتظل النسب بين الشركاء القدامى كما هى .

التمرين الثالث : اتفق عبد الظاهر وأبو العينين على إعادة تقييم أصول شركة التضامن فيما بينهما عند إنضمام الشريك الجديد أبو طاقية للشركة . وقد بلغ الرصيد الدفترى لحقوق كل من الشريكين فى ذلك التاريخ قبل إعادة التقييم ٢٧٫٠٠٠ جنيه لعبد الظاهر ، ١٨٫٠٠٠ لأبو العينين . وقد ترتب على إعادة التقويم زيادة قيمة الأراضى بمبلغ ٨٫٠٠٠ جنيه ، وزيادة قيمة المخزون بمبلغ ٧٫٠٠٠ جنيه وانخفاض قيمة الآلات والمعدات بمبلغ ٣٫٠٠٠ ، وقد كانت الأرباح والخسائر تقتسم بين الشريكين بنسبة ٢ : ١ . والمطلوب إجراء القيود الدفترية لتسوية حقوق كل من الشريكين وإثبات إنضمام أبو طاقية فى كل من الحالات الآتية :

١ ـ قيام أبو طاقية بدفع مبلغ ١٩٫٠٠٠ جنيه للشريكين مقابل الثلث فى رأس المال والأرباح .

٢ ـ قيام أبو طاقية بتقديم مبلغ ١٩٫٠٠٠ جنيه للشركة مقابل الربع فى رأس المال والأرباح .

٣ ـ قيام أبو طاقية بدفع مبلغ ١٦٫٠٠٠ جنيه للشريكين مقابل الثلث فى

رأس المال والأرباح .

٤ - يقوم أبو طاقية بتقديم مبلغ ٠٠٠ر١٦ جنيه للشركة مقابل الربع فى رأس المال والأرباح ، (أ) مع عدم إثبات الشهرة ، (ب) مع إثبات الشهرة.

٣ - قيام أبو طاقية بدفع مبلغ ٠٠٠ر٢٣ جنيه للشريكين مقابل الثلث فى رأس المال والأرباح .

٦ - قيام أبو طاقية بتقديم ٠٠٠ر٢٣ جنيه للشركة مقابل الربع فى رأس المال والأرباح مع عدم اثبات الشهرة .

٧ - كالحالة السابقة مع اثبات الشهرة بمقدار حصة أبو طاقية منها وتعديل نسبة التوزيع بين الشريكان القديمان الى ١:١ بدلا من ٢:١ .

٨ - كالحالة السادسة مع اثبات الشهرة بالكامل وتعديل نسبة التوزيع بين الشريكان القديمان الى ٣:٢ بدلا من ٢:١

٩ - كالحالة السادسة مع اثباث الشهرة بالكامل وبقاء نسب التوزيع بين الشريكان القديمان على ما كانت عليه . وحصول أبو طاقية على ٤٠ ٪ من الأرباح والخسائر .

التمرين الرابع : كان محمد وماهر وفخرى شركاء فى شركة تضامن يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ١:٢:٣ وكان رأس مال كل منهم ٦٠٠ر٢٦ جنيه، ٦٠٠ر٤٢ جنيه ، ٢٠٠ر٦٩ جنيه على التوالى . وقد أراد فخرى الانفصال عن الشركة على أن يستمر الشريكان الباقيان فى الشركة وقد اتفق الشركاء على دفع مبلغ ٠٠٠ر٨٠ لفخرى مقابل حقوقه فى الشركة على أن تسجل شهرة المحل بقيمتها الكلية كما يتضمنها الاتفاق مع فخرى . وقد استمر محمد وماهر فى الشركة لمدة سنتين بعد انفصال فخرى يقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة ١ : ٢ حيث بلغت الأرباح الصافية عن السنتين مبلغ ٥٠٠ر٦٧ جنيه . وقدبلغت مسحوبات محمد خلال هذه الفتره (السنتين) مبلغ ٨٠٠ر١٦ جنيه كما بلغت مسحوبات ماهر

٢٨٫٠٠٠ جنيه. وبعد مضى هاتين السنتين اتفق محمد وماهر على تغيير نسبة توزيع الأرباح والخسائر الى ٢ : ٣ بحيث تصبح أكثر عدالة، وفى السنة الثالثة بعد انسحاب فخرى حققت الشركة أرباح قدرها ٤٣٫٣٠٠ جنيه وسحب محمد مبلغ ٨٫٤٠٠ جنيه وماهر ١٤٫٤٠٠ جنيه كما قرر الشريكان فى نهاية السنة الثالثة استهلاك شهرة المحل بالكامل حيث لم يستهلك منها شيء منذ انسحاب فخرى.

المطلوب: (أ) اعداد قائمة توضح التغييرات فى حقوق كل من الشريكين محمد وماهر فى الشركة منذ تاريخ انسحاب فخرى حتى نهاية السنة الثالثة، بفرض أن الشريكان لم يقوما بتعديل رصيد حقوقهما فى الشركة عند الاتفاق على تغير نسب الأرباح والخسائر بينهما.

(٢) بفرض أن الشهرة التى يتم تسجيلها فى تاريخ انسحاب فخرى تقتصر على نصيبه فيها، فما أثر ذلك على حقوق كل من محمد وماهر بالمقارنة بما له تسجيل الشهرة بكامل قيمتها وذلك عندما قرر الشريكان استهلاك الشهرة بالكامل.

(٣) ما هى التسوية التى تراها عادلة لحقوق كل من الشريكين عند تعديل نسب توزيع الأرباح والخسائر فى كل من الحالتين السابقتين. قم باجراء قيود اليومية اللازمة لهذه التسوية فى كل من الحالتين.

التمرين الخامس: سامى ومجدى وحسام شركاء فى شركة تضامن يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوى. وفى ١٩٧٤/١٢/٢١ حيث بلغ رأس مال حسام ٤٢٫٠٠٠ جنيه، مسحوبات حسام ٨٫٠٠٠ جنيه، وقبل توزيع الأرباح والخسائر عن العام قرر حسام أن ينفصل عن الشركة وقرر الشريكان الباقيان استمرار الشركة فيما بينهما وقد بلغ رصيد الارباح والخسائر فى ذلك التاريخ ٣٣٫٠٠٠ جنيه أرباح. والمطلوب اجراء ما يلزم من قيود يومية لتسوية حقوق الشريك المنفصل واثبات انفصاله فى كل من الحالات التالية، وتصوير حسابات رأس مال الشريكان الباقيان فى كل من الحالات ٢، ٤، ٥، ٦، ٨.

١ - إنفصال حسام بمبلغ ٤٥٫٠٠٠ جنيه سددت نقدا من خزينة الشركة .

٢ - إنفصال حسام بمبلغ ٥٣٫٠٠٠ جنيه سدد منها مبلغ ٣٠٫٠٠٠ جنيه والباقى بكمبيالة مسحوبة على الشركة تستحق السداد خلال ستة أشهر وبدون إثبات شهرة محل .

٣ - كالحالة السابقة مع إثبات الشهرة جزئياً بنصيب حسام فيها .

٤ - كالحالة السابقة مع إثبات الشهرة بكامل قيمتها التى تضمنهـا إتفاق إنفصال حسام .

٥ - إنفصال حسام بمبلغ ٥٥٫٠٠٠ جنيه سدد منها نقدا ٢٥٫٠٠٠ جنيه من خزينة الشركة ويسدد الباقى بكمبيالتين متساويتين فى القيمة مسحوبة على كل الشريكين بصفة شخصية ، على أن يتم إثبات الشهرة بمقدار نصيب حسام فيها ويتم تعديل نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين سامى ومجدى بعد إنفصـال حسام إلى ٦٠ ٪ للأول ، ٤٠ ٪ للثانى ، مع تسوية حقوق كل من الشريكين على هذا الأساس لما قد يترتب على إستهلاك الشهرة فيما بعد .

٦ - كالحالة السابقة تماماً مع إثبات الشهرة بالكامل .

٧ - كالحالة الخامسة مع عدم إثبات أى شهرة فى الدفاتر .

٨ - إنفصال حسام بمبلغ ٤٠٫٠٠٠ جنيه سددت نقدا من خزينة الشركة .

التمرين السادس : كمال وعلى شريكان فى شركة تضامن يتقسمان الأربـاح والخسائر بنسبة ٢ : ٣ . وقد قرر كمال الانفصال عن الشركة وقرر على شراء حقوقه فيها . وقد أتفق الشريكان على أعادة تقويم الأصول الثابتة وتقدير شهرة المحل وإثباتها دفتريا بنصيب كمال فيها . وقد بلغت القيمة السوقية العادلة للأصول الثابتة فى تاريخ الإنفصال ١٨٠٫٠٠٠ جنيه فى الوقت الذى بلغت صافى تكلفتهـا الدفترية ١٤٠٫٠٠٠ جنيه ، كما قـدرت شهرة المحل بمبلغ ٣٠٫٠٠٠ جنيه ، ولما كان رأس المال العامل للشركة فى تاريخ إنفصال كمال يبلغ ١٤٠٫٠٠٠ جنيه ،

فقد إتفق الشريكان على أن يحصل كمال على ثلث حقوقه نقداً ، وعلى أوراق مالية كانت تحتفظ بها الشركة تبلغ قيمتها السوقية التى تتساوى مع قيمتها الدفترية فى تاريخ الانفصال ٢٤٫٠٠٠ ، ويحصل على كمبيالة تستحق بعد ستة أشهر بباقى مستحقاته . وقد أظهرت الميزانية العمومية التى تم إعدادها لشركة على بعد إنفصال كمال مباشرة الأرصدة التالية : أصول متداولة ١٠٦٫٠٠٠ جنيه ، أصول أخرى ٦٠٠٠ جنيه ، أصول ثابتة ١٥٢٫٠٠٠ جنيه شهرة محل ١٨٫٠٠٠ جنيه، رأس مال على ١٠٠٫٠٠٠ جنيه ، إلتزامات ١٨٢٫٠٠٠ جنيه .

المطلوب : إعداد الميزانية العمومية قبل إنفصال كمال وبعد اجراء التسويات اللازمة لحقوقه فى الشركة طبقا لشروط الإنفصال الموضحة بعالية .

التمرين السابع : سعيد البغل وحموده القفل وعبده الهلاب وعبدالمجيد الجحش شركاء فى شركة تضامن حيث يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوى بعد حساب فائدة على رأس المال بمعدل ١٠ ٪ سنويا على رصيد رأس المال بعد خصم المسحوبات فى نهاية العام. وينص عقد الشركة على استمرار الشركة بين الشركاء الباقين فى حالة موت أحد الشركاء ، وعلى أن تتحدد حقوق المتوفى التى تؤول الى ورثته كالآتى :

١ - فائدة رصيد رأس المال منذ بداية السنة المالية حتى تاريخ الوفاة وبعد خصم المسحوبات بمعدل ١٠ ٪ سنويا .

٢ - حصة من الأرباح تعادل متوسط ما حصل عليه خلال السنوات الثلاث السابقة للوفاة منسوبة الى المدة المنقضية من السنة المالية حتى تاريخ الوفاة الى السنة المالية .

٣ - رصيد رأس المال فى تاريخ الوفاة بعد خصم رصيد المسحوبات .

٤ - تسدد هذه الحقوق للورثة فى ٣١ / ١ من السنة المالية التالية للسنة التى حدثت فيها الوفاة مع حساب فائدة بمعدل ٦ ٪ عليها منذ تاريخ الوفاة حتى تاريخ السداد .

٥ - يقتسم الشركاء الباقين الأرباح المتبقية (أو الخسائر) عن سنة الوفاة بالتساوى فيما بينهم بعد حساب فائدة على رأس المال طبقا لشروط العقد .

وفى ٣٠ / ٦ / ١٩٧٥ توفى عبده الهلاب وقد بلغ مجموع الأرباح المحققة عن السنوات الثلاث السابقة على تاريخ الوفاة ٤٣٫٠٩٢٠ جنيه . هذا ولم يقم أى من الشركاء منذ تكوين الشركة باجراء أى إضافة الى رأسماله كما قام كل من الشركاء بسحب ما يعادل حصته فى الأرباح سنويا . وفى ٣١ / ١٢ / ١٩٧٥ أظهر ميزان مراجعة الشركة الأرصدة التالية : رأس مال البغل ٢٤٫٠٠٠ جنيه، رأس مال القفل ٢٢٫٠٠٠ جنيه ، رأس مال الهلاب ٢٠٫٠٠٠ جنيه ، رأس مال الجحش ١٨٫٠٠٠ جنيه ، مسحوبات البغل ٢٫٤٠٠ جنيه ، مسحوبات القفل ٢٫٤٠٠ جنيه ، مسحوبات الهلاب ١٫٠٠٠ جنيه ، مسحوبات الجحش ٢٫٤٠٠ جنيه، مخزون ١ /١٩٧٥/١ ٢٠٫٠٠٠ جنيه أجور ومرتبات العاملين ٥٠٫٠٠٠ جنيه ، مشتريات ٣٥٥٫٠٠٠ جنيه ، خصم مكتسب ٤٫٠٠٠ جنيه ، نقدية ٢٢٫٩٠٠ جنيه ، مبيعات ٤٢٢٫٠٠٠ جنيه ، ديون معدومة ٣٫٢٠٠ جنيه ، أوراق قبض ٣٫٠٠٠ جنيه ، مصروفات عمومية ٢٫٣٠٠ جنيه ، اهلاك ٣٢٥ جنيه ، مدينون ٦٤٫٠٠ جنيه ، مخصص ديون ٤٫٦٢٥ جنيه ، مصاريف انتقال ٢٫٠٠٠ جنيه ، ضرائب ٢٠٠ جنيه ، ايجار مبانى ٤٠٠ جنيه (ادارة) أراضى ٢٫٠٠٠ جنيه ، مبانى ١٢٫٠٠٠ جنيه ، آلات ٣٫٠٠٠ جنيه مخصص اهلاك آلات ومبانى ٤٫٠٠٠ جنيه ، أثاث وتركيبات ٥٠٠ جنيه ، دائنون ٣٦٫٠٠٠ جنيه ، مصروفات أخرى متنوعة ١٫٥٠٠ جنيه .

المطلوب : (١) اذا علمت أن مخزون آخر الفترة بلغ ٢٥٫٠٠٠ جنيه ، قم بتصوير الحسابات الختامية والميزانية العمومية للشركة فى ١٩٧٥/١٢/٣١ .

(٢) قم باجراء قيود اليوميه اللازمة لتحديد حقوق الشريك المتوفى ، ثم قم بتصوير حسابات الشركاء الأربعة كما تظهر فى ١٢/٣١ بعد توزيع أرباح العام

(٣) ثم باجراء القيود اللازمة لاثبات سداد حقوق المتوفى لورثته فى ١٩٧٦/١/٣١ ثم قم بتصوير حسابات رأس مال الشركاء الباقين فى ذلك التاريخ.

الفصل الرابع
فى
شركات التضامن
التصفية والإندماج

١ ـ مقدمة ـ مفهوم التصفية ومبرراتها :

تعنى التصفية إنقضاء الشركة كشخصية معنوية مستقلة وإنحلال الرابطة القانونية التى كانت قائمة بين الشركاء . ويترتب على إنقضاء الشركة وتصفيتها بيع أصولها وتحصيل حقوقها قبل الغير وسداد إلتزاماتها وتسوية حقوق الشركاء فيها بالقسمة فيما بينهم . أى أن التصفية تعنى زوال وجود الشركة كشخصية معنوية مستقلة وحصول كل ذى حق فيها على نصيبه من ممتلكاتها طبقا لما يكفله له القانون .

ويتم إنقضاء شركة التضامن أو التوصية البسيطة وتصفيتها لاسباب عدة يقسمها فقهاء القانون إلى طرق إنقضاء عامة تنسحب على كل أنواع الشركات وطرق إنقضاء خاصة تنسحب على شركات الأشخاص لقيامها على اعتبارات شخصية بين الشركاء (١). وتشمل أسباب الإنقضاء العامة على : أنقضاء مدة الشركة المحددة فى العقد ، إجماع الشركاء على حل الشركة ، إنتهاء الغرض الذى قامت الشركة من أجله ، هلاك مال الشركة بما يستحيل معه إستمرارها ، إجتماع الحصص فى يد شخص واحد ، أو بموجب حكم قضائى . هذا كما يمكن

---

(١) أنظر فى هذا الصدد ـ الدكتور مصطفى كمال طه ، الموجز فى القانون التجارى منشأة المعارف بالاسكندرية ص ٢٤٠ ـ ٢٤٩

أن يترتب إنقضاء الشركة على اعتبارات تتعلق بالشركاء ، ولكن لا يترتب على الانقضاء القانونى فى هذه الحالة وجوب تصفية الشركة ، وإنما يمكن أن يقوم مقامها شركة جديدة ذات شخصية معنوية جديدة ، إذا كفل عقد الشركة عدم وجوب تصفيتها عند إنقضائها لهذة الاعتبارات الشخصية . وهذه الاعتبارات الشخصية هى : موت أحد الشركاء، الحجر على أحد الشركاء ، إعسار أحد الشركاء أو افلاسه ، أو انسحاب أحد الشركاء . فى حالة موت أحد الشركاء أو انسحابه يمكن للشركة أن تستمر فى نشاطها — دون تصفية — بين الشركاء الباقين إذا ورد فى عقد الشركة ما يجيز ذلك . غير أن الشخصية المعنوية للشركة القديمة تصبح منقضية قانونا ، ويحل محلها شخصية معنوية جديدة للشركة الجديدة المكونة من الشركاء الباقين . وهذا هو ما تناولناه فى الفصل السابق .

وسوف نتناول فى هذا الفصل المعالجة المحاسبية لعمليات التصفية المتعلقة بشركات التضامن والتى تترتب على إنقضائها قانونا . وسوف نوضح أولا وباختصار بعض الاجراءات القانونية المتعلقة بالتصفية ، ونتناول بعد ذلك كيفية تحديد حقوق كل شريك ، وأولويات توزيع العائد النقدى من تصفية أصول الشركة ، والحالات المختلفة التى يمكن أن تسفر عنها نتائج التصفية بالنسبة للدائنين والشركاء .

٢ — إجراءات التصفية :

متى إنقضت الشركة قانونا لأى سبب من الأسباب السابقة ، ولم يجز عقد الشركة إمكانية إستمرارها بالرغم من أسباب الانقضاء الشخصية، فإنه يصبح من المتعين تصفيتها ببيع ممتلكاتها وتحصيل حقوقها وتوزيع ناتج التصفية على أصحاب الحقوق فيها . وفى كل الأحوال ، فإنه يصبح من الواجب قانونا شهر إنقضاء الشركة لاعلام الغير به خلال خمسة عشر يوم من تاريخ الانقضاء.

وبالرغم من أن الأصل هو إنقضاء الشخصية المعنوية للشركة بانقضائها وحلها ، فإن المشرع المصرى قد كفل إستمرار الشخصية المعنوية للشركة المنقضية طوال فترة التصفية . فيظل للشركة شخصيتها المعنوية المستقلة وتعد أموالها ضمانا لدائنيها دون دائنى الشركاء فيها ، كما يكون لها حق التقاضى ، ويجوز شهر افلاسها . ويمكن للشركة المنقضية مزاولة عملياتها خلال فترة التصفية لانهاء معاملاتها التى بدأت قبل قرار انتهائها وتصفيتها ، ولكنه لا يجوز لها أن تبدأ فى أعمال جديدة . وعندما تنتهى إجراءات التصفية ويوزع عائد التصفية على الشركاء تنتهى الشخصية المعنوية للشركة .

٢ - ا - تعيين المصفى وسلطاته (١) :

عندما يتقرر تصفية الشركة لانقضائها ، تنتهى بذلك صفة المدير فى تمثيلها ويحل محله المصفى للقيام بأعمال التصفية . وقد يكون المصفى هو المدير نفسه ، أو أحد الشركاء ، أوغيرهم طبقا لما ينص عليه عقد الشركة . وإذا لم ينص العقد على طريقة تعيين المصفى قام بذلك من يعينه أغلبية الشركاء . وفى حالة عدم اتفاق الشركاء قامت المحكمة بتعيينه بناء على طلب الشركاء أو أحدهم .

ويتولى المصفى منذ تعيينه إدارة أعمال الشركة بالطريقة التى تؤدى إلى تصفيتها بأقل خسائر ممكنة : فيقوم المصفى بالعمل على إنجاز أعمال الشركة الجارية دون البدء فى أعمال جديدة ، كما يستوفى حقوق الشركة قبل الغير ويبيع ممتلكاتها الثابتة أو المنقولة ، ويفى بديون الشركة للغير ، ويقوم بكل الأعمال التى تؤدى إلى تحديد صافى نتائج التصفية التى تصبح من حق الشركاء للقسمة فيما بينهم . وتنتهى مهمة المصفى عند هذا الحد ويلتزم المصفى بتقديم حساب عن أعماله للشركاء وأن يضع بين أيديهم صافى نتائج التصفية للقسمة فيما بينهم .

(١) أنظر فى هذا الصدد ، المرجع السابق ، ص ٢٥٤ - ٢٥٦ .

هذا وعادة ما يتقاضى المصفى عن قيامه بأعمال التصفية أتعابا معينة إما بالاتفاق أو بحكم القضاء . وتعد أتعاب المصفى وكل ما يتحمله من نفقات فى سبيل التصفية من الديون الممتازه على سائر الدائنين عند توزيع ناتج التصفية .

٣ - ب تحديد حقوق الشركاء وتخصيص ناتج التصفية :

يتعين عند تقرير إنقضاء الشركة والاتفاق على تصفيتها أن يتم تحديد حقوق كل شريك من الشركاء فيها حتى ذلك التاريخ . ويستدعى ذلك القيام باجراءات الجرد والتسويات اللازمة ، وإقفال الحسابات وتحديد نصيب كل شريك من الشركاء فى الأرباح أو الخسائر عن المدة من الفترة المحاسبية المنقضية حتى تاريخ إنتهاء الشركة وحلها . وتتوقف حقوق كل شريك من الشركاء فى الشركة عند تصفيتها على الآتى : رصيد حساب رأس المال الخاص به ، رصيد مسحوباته ، نصيبه فى أى أرباح متجزة أو خسائر محققـــه عن فترات سابقة بنسبة توزيع الأرباح والخسائر ، نصيبه فى أرباح أو خسائر عمليات الفترة حتى تاريخ التصفية بنسبة توزيع الأرباح والخسائر ، رصيد حسابه الجارى ، رصيد القرض الخاص بالشريك (سواء كان مدينا أو دائنا) ، ونصيب الشريك فى أية أرباح أو خسائر تتحقق نتيجة للتصفية ببيع صافى الأصول بأكثر أو أقل من قيمتها الدفترية طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر . وعلى هـذا الأساس لا يمكن تحديد ما يستحق للشريك قبل الشركة التى تم تصفيتها إلا إذا أخذت كل هـذه العوامل فى الاعتبار .

ويجب الاسترشاد عند تصفية شركات التضامن بقـاعدتين أساسيتين عنـد تخصيص النقدية المتحصلة من عمليات التصفية على الدائنين والشركاء :

القاعدة الأولى : : وتقتضى عدم تخصيص أية مبالغ لأى شريك من الشركاء إلا بعد سداد كل التزامات الشركة لغير الشركاء .

القاعدة الثانية : وتقتضى عدم تخصيص أية مبالغ لأى شريك من الشركاء

إلا بعد توزيع كل أرباح أو خسائر تتحقق نتيجة عمليات التصفية على الشركاء طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر عليهم ، أو طبقا لعقد الشركة إذا نص على خلاف ذلك فى حدود القانون .

فالدائنون فى شركة التضامن — بخلاف الشركاء — لهم أولوية فى الحصول على حقوقهم من أموال التصفية قبل الشركاء ، والواقع أن دائنو شركة التضامن لهم الحق فى الحصول على حقوقهم من أموال الشركة والأموال الخاصة للشركاء اذا لم تكفى أموال الشركة للوفاء بحقوقهم . ويترتب على ذلك منطقيا عدم أحقية أى شريك فى استرداد أى من حقوقه فى الشركة حتى يسترد كل الدائنون الآخرون حقوقهم فيها . واذا تبقى أى شىء بعد ذلك فلا يمكن توزيعه على الشركاء حتى يتحدد نصيب كل منهم فيه بعد توزيع أرباح أو خسائر التصفية على الشركاء .

ويلتزم المصفى فى توزيع حصيلة التصفية على الدائنين والشركاء بالقواعد القانونية المحددة لأولويات التوزيع : وتعد الأولويات الآتية على حسب ترتيبها متمشية مع القواعد القانونية فى مصر (١) :

(١) أتعاب المصفى ومصاريف التصفية .

(٢) الديون الممتازة : وهى المصروفات القضائية والضرائب والرسوم وأجور الخدم والكتبة والعمال عن الستة أشهر الأخيرة وثمن البذور والسماد وغيرة من مواد التخصيب وأجرة المبانى وايجار الأراضى الزراعية عن سنتين أو لمدة الايجار أيها أقل .

(٣) الديون العادية المستحقة لدائنى شركة التضامن دون دائنى الشركاء ،

---

(١) أنظر فى ذلك :الأستاذ عبد الفتاح الصحن ، المحاسبة فى شركات القطاع الخاص أشخاص وأموال ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ديسمبر ١٩٧٤ ص ٢٠٩ – ٢١١ .

كما يمكن لدائنى الشركة الرجوع على أموال الشركاء الخاصة لاستيفاء ديونهم اذا لم تكف أموال الشركة لذلك .

(٤) حقوق الشركاء : وهى تمثل ما يتبقى بعد سداد البنود الثلاثة السابقة ، وتوزع عليهم طبقاً لرصيد كل منهم من حقوق فى الشركة بعد تطبيق القاعدة الثانية المشار اليها بعاليه .

٣ — حسابات التصفية :—

يوسط لأغراض تصفية الشركة حساب يقوم مقام الحساب الختامى النهائى لعمليات التصفية المختلفة يطلق عليه عاده حساب التصفية . وقد يوسط حساب التصفية لأغراض تجميع ما يتحقق من أرباح أو خسائر نتيجة بيع الأصول المختلفة تمهيداً لتوزيع رصيده على حسابات حقوق الشركاء بنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم ، وفى هذه الحالة يقوم حساب التصفية مقام حساب الأرباح والخسائر لأغراض التصفية . كما قد يوسط حساب التصفية بصفة تماثل صفة حساب المتاجرة ، بمعنى أن الحساب يجعل مدينا بالأصول المختلفة طبقاً لأرصدتها الدفترية فى تاريخ إنقضاء الشركة دون النقدية ، ويجعل دائناً بما يتحقق من نقدية ببيع هذه الأصول، ثم يوزع الرصيد الناتج فى نهاية التصفية من أرباح أو خسائر على الشركاء . ولا تختلف النتيجة النهائية التى يتم التوصل اليها فى كلتا الحالتين .

وبالاضافة إلى حساب التصفية يعتبر حساب النقدية المحور الأساسى الذى تدور حوله عمليات التصفية ومن لهم حقوق فى نتائجها . فيجعل هذا الحساب مدينا برصيد النقدية (سواء فى الصندوق أو فى البنك) فى تاريخ الانقضاء ، ويجعل مدينا بكل المتحصلات من تصفية الأصول المختلفة ويجعل دائنا بالتسديدات للدائنين ومقابل مصاريف التصفية ، ولابد أن يتطابق رصيده فى النهاية مع مجموع أرصدة حقوق الشركاء ، ويوزع عليهم على هذا الأساس .

ويفضل أن تقفل كل الحسابات الخاصة بكل شريك فى حساب واحد عند البدء فى إجراءات التصفية ، بما فيها حسابات القروض الدائنة المستحقة للشركاء لأنه سواء كانت، حقوق الشريك تتمثل فى رأس المال أو فى قرض للشركة ، فإنه لن يحصل على أى منها إلا فى النهاية، بعد إستيفاء كل ذى حق من الدائنين الخارجيين لحقه ، وبعد أن يتحمل كل شريك بنصيبه من الأرباح أو الخسائر. غير أنه فى الأحوال التى يكون فيها أحد الشركاء معسراً ، فإن دائنى الشريك المعسر بصفته الشخصية يكون لهم حق المطالبة بنصيبهم فى قرض الشريك للشركة مثلما يحق لدائنى الشركة ذاتها . ولذلك يأخذ قرض الشريك أولوية فى السداد عند التصفيه على حصه الشريك فى حقوقه الأخرى . وعلى هذا الأساس فقد جرت العادة على إقفال كل حسابات الشريك فيما عدا حساب القرض ، فى حساب واحد يمثل حقوق الشريك بصفه مجتمعه .

أما إذا كان قرض الشريك مدينا ، بمعنى أن الشريك هو المدين والشركه هى الدائنه ، فقد يصبح من الضرورى فى هذة الحالة مطالبه الشريك برد القرض وخاصه إذا لم تكفى حقوقه الأخرى لاستيعاب حصته فى خسائر التصفيه،وذلك إذا لم يكن الشريك معسرا بصفه شخصيه :

هذا وسوف تتضح لنا كل من هذة الحالات فى البنود التاليه .

٤ — تصفية الشركة الموسرة وبيع كل الأصول :

الشركه الموسرة هى التى تكفى القيمه النقديه المحصلة من بيع أصولها المختلفه عند التصفيه لسداد المستحق لدائنيها بالكامل ، بصرف النظر عن كفايه أو عدم كفايه ما يفيض عن ذلك لسداد حقوق الشركاء فيها ، فالعبرة باليسار فى هذه الحالة هى مجرد كفايه ناتج بيع الأصول المختلفه لسداد الدائنين من غير الشركاء . ويمكن أن تكون الشركه موسرة ويترتب على تصفيتها إحدى الحالات الآتيه :

أ ـ أن يترتب على التصفية أرباح للشركاء بالاضافة إلى حقوقهم الدفترية عند قرار إنتهاء الشركة .

ب ـ أن يترتب على التصفية خسائر للشركاء وتكون حقوق كل شريك كافية لاستيعاب نصيبة من الخسائر .

حـ ـ أن يترتب على التصفية خسائر للشركاء ولا تكفى حقوق أحد الشركاء لاستيعاب نصيبه من خسائر التصفية .

ى ـ أن يترتب على التصفية خسائر للشركاء ولا تكفى حقوق أكثر من شريك لاستيعاب نصيبه من خسائر التصفية . وفى ظل كل من هذه الحالات الاربع تكون النقدية الناتجة عن عمليات التصفية كافية للوفاء بالتزامات الشركة قبل الغير .

٤ ـ ١ ـ التصفية بأرباح :

يترتب على هذه الحالة بيع الاصول بأكثر من صافى قيمتها الدفترية . وتوزع الأرباح الناتجة فى هذه الحالة على الشركاء بنسبة توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم ، أو طبقا لشروط العقد إذا نص على خلاف ذلك فى حدود القانون .

ولنفرض أنه قد تقرر فى ١٤/٦/٥ تصفية شركة التضامن عبدالجبار ومسعود وعين عبد الجبار للقيام بعمليات التصفية مقابل أتعاب قدرها ٦٠٠ جنيه زائدا كل ما يتحمله من مصروفات فى هذا الصدد . وبعد اتمام عمليات الجرد وتسوية الحسابات واقفالهـــا وتصوير الحسابات الختامية والميزانية العمومية فى ذلك التاريخ ، ظهرت الميزانية العمومية فى صورة ملخصة كالآتى :

شركة التضامن عبد الجبار ومسعود (تحت التصفية)

الميزانية العمومية فى تاريخ الانقضاء ٥ / ٦ / ٧٤

أصول			خصوم		
١٢٢٠٠٠		صافى الأصول الثابتة			حقوق عبدالجبار
٣٨٠٠٠		بضاعة ومواد		٨٠٠٠٠	رأس المال
	٤٢٠٠٠	مدينون		٥٠٠٠	قرض
	٢٠٠٠	— مخصص ديون	٨٥٠٠٠	———	
٤٠٠٠٠	———	صافى المدينون			حقوق مسعود
٥٠٠٠٠		نقدية	٧٥٠٠٠		رأس المال
					التزامات :
				٧٨٠٠٠	دائنون
			٩٠٠٠٠	١٢٠٠٠	مصروفات مستحقة
٢٥٠٠٠٠			٢٥٠٠٠٠		

هذا وقد كان الشركاء يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوى . وقد تم بيع الأصول الثابتة بمبلغ ٠٠٠ر١٣١ جنيه كما تم بيع المواد والبضاعة بمبلغ ٠٠٠ر٦٠ جنيه حيث كانت الشركة تتبع طريقة الوارد أخيرا صادر أولا . أما المدينون فقد تحصل منها ٥٠٠ر٣٩ جنيه وثبت أن الباقى لا يمكن تحصيله ، وقد بلغت مصروفات التصفية ٢٠٠ر١ جنيه .

وسوف نعالج حساب التصفية فى هذه الحالة على اعتبار أنه حساب متاجرة (فى أصول الشركة كلها فيما عدا النقدية) وعلى هذا الأساس تجعل حسابات الأصول المختلفة دائنة مقابل جعل حساب التصفية مدينا بصافى تكلفة هـــذه الأصول بما فيها المدينون، وذلك لتتحدد التكلفة الدفترية الصافية للأصول المباعة فى الجانب المدين من حساب التصفية ، ويجعل حساب التصفية دائنا بالمتحصل من عمليات البيع المختلفة مقابل جعل حساب النقدية مدينا . ثم يرصد حساب التصفية بعد ذلك ويوزع الرصيد على الشركاء طبقا للنسب المحددة .

وفيما يلى حساب التصفية وحساب النقدية وحساب حقوق الشركاء ، حيث لا داعى للتمييز بين رأس المال والقرض فى هذه الحالة ، وقائمة التصفية لهذه الحالة على هذا الأساس :

ح/ التصفية

مدين — دائن

١٢٢٠٠٠	الى ح/صافى الاصول الثابتة	١٣١٥٠٠	من ح/ النقدية	يمكن إجراء ذلك فى قيد واحد فى نهاية التصفية
٣٨٠٠٠	الى ح/ المواد والبضاعة	٦٠٠٠٠	من ح/ النقدية	
٤٠٠٠٠	الى ح/ صافى المدينون	٣٩٥٠٠	من ح/ النقدية	
٣١٠٠٠	الرصيد (أرباح التصفية)			
	١٥٥٠٠ الى ح/حقوق عبدالجبار			
	١٥٥٠٠ الى ح/ حقوق مسعود			
٢٣١٠٠٠		٢٣١٠٠٠		

ويلاحظ أنه من الممكن اقفال حسابات الأصول المختلفة فى حساب التصفية فى هذه الحالة بمفرداتها ، ويتم الحصول على صافى الأصل المعين بأقفال الحساب المقابل له فى حساب الأصل قبل إقفال الرصيد فى حساب التصفية ، فتجعل الأصول الثابتة مثلاً دائنة ومخصص الاهلاك الخاص مدينا ، وتجعل حسابات المدينون دائنة مقابل جعل حساب مخصص الديون مدينا . ثم تقفل أرصدة حسابات الأصول بعد ذلك فى حساب التصفية . أما رصيد النقدية فيظل فى حساب النقدية ولا يظهر فى حساب التصفية .

مدين ح/ النقدية دائن

٥٠٠٠٠	الرصيد ٥/٦	١٨٠٠	من ح/ اتعاب المصفى ومصاريف التصفية
١٣١٥٠٠	الى ح/ التصفية (بيع الاصول الثابتة)	١٢٠٠٠	من ح/ المصروفات المستحقة
٦٠٠٠٠	الى ح/ التصفيه (بيع المخزون)	٧٨٠٠٠	من ح/ الدائنون
٣٩٥٠٠	الى ح/ التصفية (تحصيل المدينون)	١٨٩٢٠٠	الرصيد بعد سداد الالتزامات ٩٩٦٠٠ من ح/ حقوق عبدالجبار ٨٩٦٠٠ من ح/ حقوق مسعود
٢٨١٠٠٠		٢٨١٠٠٠	

ح/ حقوق الشركاء

مجموع	عبد الجبار	مسعود		مجموع	عبد الجبار	مسعود	
١٠٠٠	٩٠٠	٩٠٠	الرصيد (الى ح/ النقدية)	١٥٥٠٠٠	٨٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	رصيد رأس المال ٥/٦
١٨٩٣٠٠	٩٩٦٠٠	٨٩٦٠٠	من ح/ أتعاب المصفى والمصروفات	٥٠٠٠	٥٠٠٠		من ح/ القرض
				٣١٠٠٠	١٥٥٠٠	١٥٥٠٠	من ح/ التصفية
١٩١٠٠٠	١٠٠٥٠٠	٩٠٥٠٠		١٩١٠٠٠	١٠٠٥٠٠	٩٠٥٠٠	

هـذا ويلاحظ أن رصيد النقدية بعد سداد الالتزامات لا بد وأن يتساوى مع مجموع رصيد حقوق الشركاء كما كان من الممكن أن يجعل حساب التصفية مديناً بمصروفات وأتعاب التصفية بدلا من حساب حقوق الشركاء، وبالتالى يؤدى إلى نقص أرباح التصفية الموزعة على الشركاء، ولكن النتيجة النهائية واحدة (عليك إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة من واقع الحسابات الثلاثة).

وتحتوى هذه الحسابات الثلاثة بصفة مجتمعة على كل المعلومات اللازمة عن عملية التصفية ونتائجها وكيفية توزيع النقدية المتحصلة منها. غير أنه يمكن تلخيص هـذه العمليات الموزعة بين الحسابات الثلاثة فى صورة قائمة توضح نتائج التصفية وكيفية توزيع النقدية المتحصلة بحيث يسهل من الاطلاع المباشر عليها التوصل للحقائق المطلوبة دون البحث فى الحسابات المختلفة. وتكون قائمة التصفية للمثال تحت البحث كما هو موضح بالصفحة التالية.

هذا وتعنى المبالغ الموضوعة بين أقواس فى الأصول جعل حسابات الأصول دائنة، ويعنى ذلك فى الخصوم جعلها مدينة.

٤ ـ ب ـ التصفية بخسائر وكفاية حقوق كل شريك لاستيعاب نصيبه منها:

يترتب على هذه الحالة وكل الحالات التالية بيع صافى الأصول بأقل من قيمتها الدفترية وتوزع الخسائر الناتجة على الشركاء طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر.

ولنفرض مثـلا أنه تقرر فى ٧٥/٣/٢٢ تصفية شركة التضامن عبد الحميد وحسونه وتقرر تعيين حسونه كمصفى مقابل أتعاب قدرها ٣٥٠ جنيه زائدا كل ما يتكبده من مصروفات شخصية فى سبيل التصفية. وقد أظهرت الميزانية العمومية للشركة فى هذا التاريخ الأصول والخصوم التالية:

شركة التضامن عبد الجبار ومسعود (تحت التصفية)

قائمة التصفيه فى (تاريخ إتمام التصفيه)

	الاصول		الخصوم			
	بخلاف النقدية	النقدية	الالتزامات	حقوق عبد الجبار – القرض	حقوق عبد الجبار – راس المال	حقوق مسعود
نسبة توزيع الأرباح والخسائر					٪٥٠	٪٥٠
الأرصدة قبل التصفية	٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	٥٠٠٠	٨٠٠٠٠	٧٥٠٠٠
التصفية والأرباح	(٢٠٠٠٠٠)	٢٣١٠٠٠			١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
الأرصدة بعد التصفية		٢٨١٠٠٠	٩٠٠٠٠	٥٠٠٠	٩٥٠٠٠	٩٠٥٠٠
المدفوعات النقدية :						
أتعاب ومصاريف التصفية		(١٨٠٠)			(٩٠٠)	(٩٠٠)
الالتزامات		(٩٠٠٠٠)	(٩٠٠٠٠)			
قرض الشريك عبد الجبار		(٥٠٠٠)		(٥٠٠٠)		
باقى حقوق الشركاء					(٩٤ ٦٠٠)	(٨٩٦٠٠)

أراضى ٠٠٠ر١٢ جنيه ، مبانى بعد خصم مخصص الاهلاك ٠٠٠ر٨ جنيه ، سيارات بعد خصم الاهلاك ٠٠٦٠ر٩ جنيه ، مخزون ٠٠٤٠ر٢٢ جنيه ، مدينون بعد خصم مخصص الديون ٠٠٢٠٠ر١٣ جنيه ، نقدية ٠٠٨٠٠ر٣٢ جنيه ، رأس مال عبدالحميد ٠٠٠ر١٨ جنيه، قرض عبد الحميد ٠٠٠ر١٠ جنيه ، رأس مال حسونه ٠٠٠ر٢٢ جنيه ، قرض حسونه ٠٠٠ر٥ جنيه : مصروفات متنوعة مستحقة لها الامتياز القانونى ٣٥٠ر١٣ جنيه ، دائنون ٦٥٠ر٢٩ جنيه ، مجموع الأصول ٠٠٠ر٩٨ جنيه ، مجموع الخصوم ٠٠٠ر٩٨ جنيه . وقد قام حسونه بتصفية أصول الشركة كالآتى : الأراضى ٠٠٠ر٢٠ جنيـه ، الآلات ٠٠٠ر٢ جنيه ، السيارات ٢٠٠ر٥ جنيه ، المخزون ٨٠٠ر١٨ جنيه ، المدينون ٧٠٠ر١٢ جنيه كما بلغت مصاريف التصفية ٨٥٠ جنيه ، ويقتسم الشريكان الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ٢ لكل من عبد المجيد وحسونه على التوالى. وسوف نعالج حساب التصفية فى هذه الحالة على اعتبار أنه حساب أرباح وخسائر حتى يتمكن القارىء من معرفة الفرق بين المعالجتين بمقارنة هذه الحالة بالحالة السابقة . وعند بيع أصل معين بأقل من تكلفته الدفترية يجعل حساب النقدية مدينا بسعر البيع وحساب التصفية مدينا بالفرق بين سعر البيع وصافى التكلفة الدفترية للأصل ويجعل حساب الأصل دائناً . أما إذا تم بيع الأصل بأكثر من تكلفته الدفترية فيجعل حساب النقدية مدينا بسعر البيع وحساب الأصل دائنا بصافى تكلفته الدفترية وحساب التصفية دائنا بالفرق . وفى حالة معالجة حساب التصفية كحساب أرباح وخسائر فيجعل الحساب مدينا أيضاً بأتعاب ومصاريف التصفية . ثم يوزع رصيد الحساب من أرباح أو خسائر على الشركاء بنسب توزيع الأرباح والخسائر المقررة .

وفيما يلى الحسابات اللازمة فى هذه الحالة وقائمة التصفية .

ح / التصفية

مدين		دائن	
٦٠٠٠	الى ح/ الآلات	٨٠٠٠	من ح/ الأراضى
٤٤٠٠	الى ح/ السيارات	٧٧٠٠	الرصيد (خسائر التصفية)
٣٦٠٠	الى ح/ المخزون		٤٦٢٠ من ح/ حقوق عبدالحميد
٥٠٠	الى ح/ المدينين		٣٠٨٠ من ح/ حقوق حسونه
١٢٠٠	الى ح/ أتعاب ومصاريف التصفية		
١٥٧٠٠		١٥٧٠٠	

ح / النقدية

مدين		دائن	
٣٢٨٠٠	الرصيد ٢٢/٣	١٢٠٠	من ح/ مصاريف وأتعاب التصفية
٢٠٠٠٠	الى ح/ الاراضى	١٣٣٥٠	من ح/ مصروفات مستحقة
٢٠٠٠	الى ح/ الآلات	٢٩٦٥٠	من ح/ الدائنون
٥٢٠٠	الى ح/ السيارات	٤٧٣٠٠	الرصيد بعد سداد الالتزامات
١٨٨٠٠	الى ح/ المخزون		٢٣٣٨٠ من ح/ حقوق عبد الحميد
١٢٧٠٠	الى ح/ المدينين		٢٣٩٢٠ من ح/ حقوق حسونه
٩١٥٠٠		٩١٥٠٠	

ح/ حقوق الشركاء

مدين   دائن

مجموع	عبد الحميد	حسونه		مجموع	عبد الحميد	حسونه	
٧٧٠٠	٤٦٢٠	٣٠٨٠	ح/ خسائر تصفية	٤٠٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٢٠٠٠	ح/ رأس المال
٤٧٣٠٠	٢٣٣٨٠	٢٣٩٢٠	ح/ النقدية	١٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٥٠٠٠	ح/ القرض
٥٥٠٠٠	٢٨٠٠٠	٢٧٠٠٠		٥٥٠٠٠	٢٨٠٠٠	٢٧٠٠٠	

ويلاحظ أننا رتبنا المدفوعات النقدية فى قائمة التصفية حسب أولوياتها القانونية . وقد ترتب على ذلك ضرورة تقسيم خسائر التصفية الظاهرة فى حساب التصفية إلى جزءين ، ذلك الذى يترتب على بيع الأصول المختلفة ، والآخر الذى يترتب على أتعاب ومصاريف التصفية ، برغم أن كلاهما يحمل على حقوق الشركاء بنفس النسبة . كما أن مجموع المدفوعات لكل شريك فى هذه الحالة يمثل رصيد قرضه زائداً ما فاض من رأسماله على خسائر التصفية . وقد قسمناها إلى قسمين حيث للقروض أولوية قانونيه على رأس مال الشركاء .

هذا ولن نقوم بتصوير الحسابات الخاصة بالتصفية إعتبارا من الحالة التالية مكتفين فى ذلك بقائمة التصفية ، وعلى القارىء أن يتأكد فى كل حاله من إستطاعته تصوير الحسابات اللازمة وإجراء القيود الدفترية المؤدية للعمليات التى تظهر فى هذه الحسابات.

شركة التضامن عبد الحميد وحسونه (تحت التصفية)
قائمة التصفية فى (تاريخ إتمام التصفية)

	الأصول		الخصوم				
	بخلاف النقدية	النقدية	الالتزامات	حقوق عبد الحميد – القرض	حقوق عبد الحميد – راس المال	حقوق حسونة – القرض	حقوق حسونة – راس المال
نسبة توزيع الأرباح والخسائر					٪٦٠	—	٪٤٠
الأرصدة قبل التصفية	٦٥ر٢٠٠	٣٢ر٨٠٠	٤٣ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	١٨ر٠٠٠	٥ر٠٠٠	٢٢ر٠٠٠
التصفية والخسائر دون مصاريف التصفية	(٦٥ر٢٠٠)	٥٨ر٧٠٠			(٢ر٩٠٠)		(٢ر٦٠٠)
الأرصدة بعد التصفية		٩١ر٥٠٠	٤٣ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	١٤ر١٠٠	٥ر٠٠٠	١٩ر٤٠٠
المدفوعات النقدية :							
أتعاب ومصاريف التصفية		(١ر٢٠٠)			(٧٢٠)		(٤٨٠)
مصروفات مستحقة		(١٣ر٣٥٠)	(١٣ر٣٥٠)				
دائنون		(٢٩ر٦٥٠)	٢٩ر٦٥٠				
قروض الشركاء		(١٥ر٠٠٠)		(١٠ر٠٠٠)		(٥ر٠٠٠)	
باقى حقوق الشركاء		(٣٢ر٢٠٠)			(١٣ر٣٨٠)		(١٨ر٩٢٠)

٤ — حـ - التصفية بخسائر وعدم كفاية حقوق أحد الشركاء لاستيعاب نصيبه منها :

يمكن أن نميز في هذه الحالة بين عدد من الحالات الفرعية . فقد لا يكفي رصيد رأس مال الشريك لإستيعاب نصيبه من خسائر التصفية ولكن يكون له رصيد قرض للشركة يكفي لإستيعاب الفرق ، أو قد لا يكون للشريك رصيد قرض ويقوم بسداد مازاد على حصته في خسائر التصفية على رصيد رأس المال الخاص به للشريك أو الشركاء الآخرين ، أو أن رصيد رأس مال الشريك لا يكفي لإستيعاب نصيبه من الخسائر ولا يقوم بسداد الفرق للشركاء الآخرين نتيجة إعسارة بصفة شخصية . وسوف نوضح الحالة الفرعية الأولى بمثال مستقل ، ثم نوضح الحالتين الأخيرتين بمثال آخر .

ولنفرض أنه تقرر تصفية شركة التضامن بين الشركاء عبد العزيز وعبد الواحد وحسن الذين يتقسمون الأرباح والخسائر فيما بينهم بالتساوي في ١/١٠/١٩٧٥ . وبلغ صافي أصول الشركة بخلاف النقدية في ذلك الوقت ٨٢٫٠٠٠ جنيه وبلغت النقدية ١٨٫٠٠٠ جنيه . كما بلغت التزامات الشركة للغير ٧٠٫٠٠٠ جنيه، منها ١٦٫٥٠٠ مصروفات مستحقة والباقي للدائنين ، وبلغ رأس مال الشركاء الثلاثة ٦٫٠٠٠ جنيه ، ١٠٫٠٠٠ جنيه ١٠٫٠٠٠ جنيه على التوالي لكل من عبد العزيز وعبد الواحد وحسن ، وكان للشريك عبد العزيز قرض قبل الشركة بمبلغ ٤٫٠٠٠ جنيه . وعند التصفية بلغ المتحصل من بيع الأصول المختلفة بخلاف النقدية مبلغ ٥٨٫٠٠٠ جنيه ، كما بلغت مصاريف التصفية وأتعاب المصفي ٩٠٠ جنيه . وفي ظل هذه الظروف تظهر قائمة التصفية كما هو موضح بالصفحة التالية .

هذا ويخصم العجز في رأس مال الشريك عبد العزيز نتيجة خسائر التصفية بجعل حساب القرض الخاص به مدينا وحساب رأس المال دائنا بقيمة رصيد العجز .

شركة التضامن عبد العزيز وعبد الواحد وحسن (تحت التصفية)
قائمة التصفية فى
(الأرباح والخسائر توزع بالتساوى)

	الأصـــــول		الخصـــــوم				
	بخلاف النقدية	النقدية	إلتزامات	عبد العزيز قرض	عبد العزيز رأس المال	رأس مال عبد الواحد	رأس مال حسن
الأرصدة قبل التصفية	٨٢ر٠٠٠	١٨ر٠٠٠	٧٠ر٠٠٠	٤ر٠٠٠	٦ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠
التصفية والخسائر (دون المصاريف)	(٨٢ر٠٠٠)	٥٨ر٠٠٠			(٨ر٠٠٠)	(٨ر٠٠٠)	(٨ر٠٠٠)
الأرصدة بعد التصفية		٧٦ر٠٠٠	٧٠ر٠٠٠	٤ر٠٠٠	(٢ر٠٠٠)	٢ر٠٠٠	٢ر٠٠٠
المدفوعات النقدية :							
أتعاب ومصاريف التصفية		(٩٠٠)			(٣٠٠)	(٣٠٠)	(٣٠٠)
المصروفات المستحقة		(١٦ر٥٠٠)	(١٦ر٥٠٠)				
الدائنون		(٥٣ر٥٠٠)	(٥٣ر٥٠٠)				
الأرصدة بعد سداد مصاريف التصفية والإلتزامات		٥ر١٠٠	—	٤ر٠٠٠	(٢ر٣٠٠)	١ر٧٠٠	١ر٧٠٠
المقاصة بين قرض عبد العزيز والعجز فى راس المال				(٢ر٣٠٠)	٢ر٣٠٠		
سداد رصيد القرض		(١ر٧٠٠)		(١ر٧٠٠)			
باقى حقوق الشركاء		(٣ر٤٠٠)			—	(١ر٧٠٠)	(١ر٧٠٠)

ولتوضيح الحالتين الثانية والثالثة إفترض نفس بيانات المثال الجارى مع تعديل الآتى : رأس مال عبد العزيز ٠٠٠ر١٠ جنيه وليس له قرض قبل الشركة نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الثلاثة هى ٥٠٪ ، ٣٠٪ ، ٢٠٪ على التوالى لكل من عبد العزيز وعبد الواحد وحسن . وعلى هذا الأساس تكون قائمة التصفية كما هو موضح بالصفحة التالية .

هذا وتتوقف التسوية النهائية بين الشركاء بعد ذلك على إمكانية تحصيل الرصيد المدين فى حساب رأس مال عبد العزيز أو عدم إمكانية تحصيلة . فإذا أمكن تحصيل مبلغ ٤٥٠ر٢ جنيه من عبد العزيز يجعل حساب النقدية مدينا وحساب رأس مال عبد العزيز دائنا . ويترتب على ذلك أن يصبح رصيد النقدية ٥٥٠ر٧ جنيه (١٠٠ر٥ + ٤٥٠ر٢) وهو مايكفى اسداد رصيد رأس مال عبد الواحد وحسن (٥٣٠ر٢ + ٠٢٠ر٥ = ٥٥٠ر٧ جنيه) . وبهذا تجعل النقدية دائنة ورأس مال كل من عبد الواحد وحسن مدينا .

أما إذا تحقق عدم إمكانية تحصيل الرصيد المدين من عبد العزيز ، فيوزع على الشركاء الباقين بإعتبارة خسارة إضافية لهم بنسبة توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم . فيتحمل عبد الواحد $\frac{٣}{٥}$ × ٤٥٠ر٢ = ٤٧٠ر١ جنيه ويتحمل حسن $\frac{٢}{٥}$ × ٤٥٠ر٢ = ٩٨٠ جنيه ، ويصبح رصيد رأس مال الأول بعد ذلك ٠٦٠ر١ جنيه ورصيد رأس مال الثانى ٠٤٠ر٤ ، ومجموعهما يساوى رصيد النقدية ١٠٠ر٥ جنيه . وإذا تحصل أى مبلغ من عبد العزيز بعد ذلك ، فيجب توزيعه على الشريكين بنفس النسبة التى تحملا على أساسها برصيد حسابه المدين .

٤ — ى - التصفية بخسائر وعدم كفاية حقوق أكثر من شريك لاستيعاب نصيبه منها :

سوف نعتبر أن حقوق الشريك تنصب على رأسماله وقرضه معا فى هذه الحالة . ويمكن أن تنقسم هذه الحالة إلى عديد من الحالات الفرعية . فيمكن أن تكون

شركة التضامن عبد العزيز وعبد الواحد وحسن (تحت التصفية)

قائمة التصفية فى ــ

	الأصول		الخصوم			
	بخلاف النقدية	النقدية	الإلتزامات	رأس مال عبد العزيز	رأس مال عبد الواحد	رأس مال حسن
…ـبة توزيع الأرباح والخسائر				٥٠٪	٣٠٪	٢٠٪
الأرصدة قبل التصفية	٨٢ر٠٠٠	١٨ر٠٠٠	٧٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠
التصفية والخسائر (دون المصاريف)	(٨٢ر٠٠٠)	٥٨ر٠٠٠		(١٢ر٠٠٠)	(٧ر٢٠٠)	(٤ر٨٠٠)
الأرصدة بعد التصفية .	—	٧٦ر٠٠٠	٧٠ر٠٠٠	(٢ر٠٠٠)	٢ر٨٠٠	٥ر٢٠٠
المدفوعات النقدية :						
أتعاب ومصاريف التصفية		(٩٠٠)		(٤٥٠)	(٢٧٠)	(١٨٠)
المصروفات المستحقة		(١٦ر٥٠٠)	(١٦ر٥٠٠)			
الدائنون		(٥٣ر٥٠٠)	(٥٣ر٥٠٠)			
الأرصدة بعد سداد مصاريف التصفية والإلتزامات		٥ر١٠٠	—	(٢ر٤٥٠)	٢ر٥٣٠	٥ر٠٢٠

حقوق شريك أو أكثر كافية لإستيعاب خسائر التصفية دون نصيبة من الرصيد المدين فى حقوق شريك آخر أو أكثر يتعذر تحصيلة منه . كما قد تكون حقوق شريك أو أكثر غير كافية لإستيعاب نصيبة من خسائر التصفية مع إعساره مما يؤدى إلى عدم كفاية حقوق شريك آخر أو أكثر لإستيعاب نصيبة من الخسائر الإضافية لإعسار الشريك أو الشركاء . وفى كل الأحوال ، مادامت الشركة تعد موسرة ، فإن نتائج التصفية لابد وأن تكون كافية لسداد الالتزامات على الأقل . وسوف نوضح هذه الحالة عن طريق المثال التالى :

لنفرض أنة قد تقرر تصفية شركة التضامن : السيد وكمال ونجيب وأحمد الذين يتقسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٤٠٪ ، ٣٠٪ ، ٢٠٪ ، ١٠٪ على التوالى فى ٧٥/١١/٥ . وقد بلغ صافى أصول الشركة فى ذلك التاريخ بخلاف النقدية ٤٢٫٠٠٠ جنيه قام المصفى ببيعها بمبلغ ١٨٫٥٠٠ جنيه ، وبلغت أتعاب ومصاريف التصفية ٥٠٠ جنيه ، كما بلغ رصيد النقدية ٢٤٫٠٠٠ جنيه فى ١١/٥ ، وبلغت إلتزامات الشركة ٣٧٫٠٠٠ جنيه منها ٢٫٠٠٠ جنيه مصروفات مستحقة . وكانت أرصدة رأس مال الشركاء الأربعة كالآتى : السيد ٨٫٠٠٠ جنيه ، كمال ١٠٫٠٠٠ جنيه نجيب ٥٫٠٠٠ جنية ، أحمد ٦٫٠٠٠ جنيه .

وعلى هذا الأساس تظهر قائمة التصفية كما هو موضح بالصفحة التالية .

وتتوقف تسوية حقوق الشركاء فى هذه الحالة على يسار أو إعسار الشركاء الذين يصبح رصيد رأسمالهم مدينا . فإذا كان الشريك السيد موسرا وقام بسداد المستحق عليه لحصل باقى الشركاء على الأرصدة الدائنة لحقوقهم فى رأس المال . وإذا كان الشريك السيد معسراً ، فيتم تسوية حقوق الشركاء بتوزيع رصيده المدين على باقى الشركاء بنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم كما يتضح من الجدول الموضح بالصفحة بعد التالية .

شركة التضامن : السيد وكمال ونجيب وأحمد (تحت التصفية)
قائمة التصفية في —

	الأصول		الخصوم				
	بخلاف النقدية	النقدية	الالتزامات	رأس مال السيد	رأس مال كمال	رأس مال نجيب	رأس مال أحمد
نسبة توزيع الأرباح والخسائر				٪٤٠	٪٣٠	٪٢٠	٪١٠
الأرصدة قبل التصفية	٤٢ر٠٠٠	٢٤ر٠٠٠	٣٧ر٠٠٠	٨ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	٥ر٠٠٠	٦ر٠٠٠
التصفية والخسائر (دون المصاريف)	(٤٢ر٠٠٠)	١٨ر٥٠٠		(٩ر٤٠٠)	(٧ر٠٥٠)	(٤ر٧٠٠)	(٢ر٣٥٠)
الأرصدة بعد التصفية	—	٤٢ر٥٠٠	٣٧ر٠٠٠	(١ر٤٠٠)	٢ر٩٥٠	٣٠٠	٣ر٦٥٠
المدفوعات النقدية :							
أتعاب ومصاريف التصفية		(٥٠٠)		(٢٠٠)	(١٥٠)	(١٠٠)	(٥٠)
المصروفات المستحقة		(٢ر٠٠٠)	(٢ر٠٠٠)				
الالتزامات الأخرى		(٣٥ر٠٠٠)	(٣٥ر٠٠٠)				
الأرصدة بعد سداد مصاريف التصفية والالتزامات		٥ر٠٠٠	—	(١ر٦٠٠)	٢ر٨٠٠	٢٠٠	٣ر٦٠٠

	رأس مال السيد	رأس مال كمال	رأس مال نجيب	رأس مال أحمد
الرصيد طبقا لقائمة التصفية	(١٦٠٠ر١)	٨٠٠ر٢	٢٠٠	٦٠٠ر٣
حصة الشركاء الآخرين من رصيد السيد	١٦٠٠	(٨٠٠)	(٥٣٣)	(٢٦٧)
الرصيد بعد توزيع رصيد السيد	—	٠٠٠ر٢	(٣٣٣)	٣٣٣ر٣

هذا وقد تم توزيع الرصيد المدين لرأس مال السيد على كل من كمال ونجيب وأحمد بنسبة ٣ : ٢ : ١ وهى نسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم .

فإذا كان نجيب موسرا وقام بسداد الرصيد المدين البالغ ٣٣٣ جنيه لأمكن لكل من كمال واحمد الحصول على رصيدة المبين فى الجدول السابق بعد توزيع الرصيد المدين لرأس مال السيد . أما إذا كان هناك شك فى إمكانية تحصيل الرصيد المدين من نجيب فإن السداد المتحفظ لحقوق الشركاء من رصيد النقدية البالغ ٠٠٠ر٥ جنيه يكون من واقع الجدول التالى :

	رأس مال كمال	رأس مال نجيب	رأس مال أحمد
الرصيد من واقع الكشف السابق	٠٠٠ر٢	(٣٣٣)	٣٣٣ر٣
توزيع رصيد نجيب المدين	(٢٥٠)	٣٣٣	(٨٣)
المبالغ التى يمكن سدادها للشركاء	٧٥٠ر١	—	٢٥٠ر٣

هذا وقد وزع رصيد نجيب على كل من كمال وأحمد بنسبه ٣ : ١ وهى نسبة توزيع الارباح والخسائر بينها . وإذا تحصل مبلغ بعد ذلك من الشريك السيد فيستخدم لرد الرصيد المدين لنجيب لرأس ماله كمال وأحمد فى حدود ٣٣٣ جنيه بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهما ، ومازاد عن ذلك يوزع بين كمال ونجيب والسيد بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهم .

٥ — حالة إعسار الشركة :

يعنى إعسار الشركة عدم كفاية حصيلة بيع ممتلكاتها الوفاء بحقوق الغير فيها بخلاف الشركاء . ولما كان الشركاء فى شركات التضامن مسئولين مسئولية تضامنية . مطلقة عن ديون الشركة فى أموالهم الخاصة ، فيحق لدائنى الشركة فى هذه الحالة الرجوع على أموال الشركاء لإستيفاء مالم تفى به أصول الشركة . هذا وقد تكون الشركة معسرة والشركاء موسرون ، أو قد تكون الشركة معسرة وأحد أو بعض الشركاء معسرون ، كما قد تكون الشركة معسرة وكل الشركاء معسرون .

٥ — ١ - الشركة معسرة والشركاء موسرون :

وفى هذه الحالة يستوفى دائنوا الشركة مايتبقى من حقوقهم فيما زاد عن حصيلة تصفية ممتلكات الشركة من الأموال الخاصة للشركاء . ولتوضيح ذلك نفترض أنه قد تقرر تصفية شركة التضامن بين جميل وعادل وسعيد فى ٧٥/٨/٢٥ لإعسارها . وبلغت أصول الشركة فى ذلك التاريخ ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه منها ٣٠٫٠٠٠ جنيه نقدية ، كما بلغت خصوم الشركة كالآتى : ١٢٠٫٠٠٠ دائنون ١٠٫٠٠٠ جنيه مصروفات مستحقة لها إمتياز قانونى ، رأس مال جميل ٣٦٫٠٠٠ جنيه ، رأس مال عادل ٢٠٫٠٠٠ جنيه ، رأس مال سعيد ١٤٫٠٠٠ جنيه . وقد تم بيع الاصول المختلفة بمبلغ ٨١٫٥٠٠ جنيه وبلغت مصاريف التصفية ١٫٥٠٠ جنيه . وتوضح قائمة التصفية التالية أرصدة الشركاء والدائنون بعد تصفية أصول الشركة وسداد المتحصل منها للدائنين بخلاف الشركاء ، هذا على إفتراض أن الشركاء يتقسمون الأرباح والخسائر فيما بينهم بالتساوى .

ويتضح من أرصدة القائمة بعد إستنفاد المبالغ المتحصل من التصفية أن رصيد الإلتزامات الذى لم يسدد بعد يبلغ ٢٫٠٠٠ جنيه ، كما أن رصيد رأس مال جميل دائن بمبلغ ٥٫٠٠٠ جنيه ، بينما استنفدت خسائر التصفية رأس مال عادل

شركة التضامن : جميل وعادل وسعيد (تحت التصفية)
قائمة التصفية فى —

	الأصول		الخصوم			
	بخلاف النقدية	نقدية	الالتزامات	رأس المال		
				جميل	عادل	سعيد
نسبة توزيع الأرباح والخسائر				١/٣	١/٣	١/٣
الأرصدة قبل التصفية	١٧٠ر٠٠٠	٣٠ر٠٠٠	١٣٠ر٠٠٠	٣٦ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠	١٤ر٠٠٠
التصفية والخسائر (دون المصاريف)	(١٧٠ر٠٠٠)	٨١ر٥٠٠		(٢٩ر٥٠٠)	(٢٩ر٥٠٠)	(٢٩ر٥٠٠)
الأرصدة بعد التصفية .	—	١١١ر٥٠٠	١٣٠ر٠٠٠	٦ر٥٠٠	(٩ر٥٠٠)	(١٥ر٥٠٠)
المدفوعات النقدية :						
مصاريف التصفية		(١ر٥٠٠)		(٥٠٠)	(٥٠٠)	(٥٠٠)
مصروفات مستحقة		(١٠ر٠٠٠)	(١٠ر٠٠٠)			
تسديدات لدائنون		(١٠٠ر٠٠٠)	(١٠٠ر٠٠٠)			
الأرصدة بعد استنفاد حصيلة التصفية		—	٢٠ر٠٠٠	٦ر٠٠٠	(١٠ر٠٠٠)	(١٦ر٠٠٠)

بالكامل وأصبح مدينا للشركة بمبلغ ١٠ر٠٠٠ جنيه ، ورأس مال سعيد بالكامل وأصبح مدينا للشركة بمبلغ ١٦ر٠٠٠ جنيه . فإذا قام كل من عادل وسعيد بسداد المستحق عليهم للشركة لتوفر بذلك مبلغ ٢٦ر٠٠٠ جنيه وهو يكفى لسداد باقى الدائنين وسداد رصيد رأس مال جميل . أما إذا قام الدائنون مثلا بالرجوع على أموال جميل شخصيا بالمبلغ المستحق لهم وقام بسدادهم فيصبح رصيد جميل المستحق قبل الشركاء الآخرين ٢٦ر٠٠٠ جنيه، وإذا رجع الدائنون على عادل مثلا وقام بسدادهم يصبح رصيد رأس ماله دائنا بمبلغ ١٠ر٠٠٠ جنيه، وعندما يحصل الرصيد المدين من رأس مال سعيد يحصل عليه كل من جميل وعادل سدادا لرصيد رأسمالهما.
كما أنه يمكن لبعض الدائنين أن يرجع على جميل ويرجع البعض الآخر على عادل والبعض الثالث على سعيد وفى هذه الحالة يجعل حساب رأس مال الشريك دائنا بقيمة مايقوم بسداده للدائنين مقابل جعل حساب الدائنين مدينا ، ثم ترصد حسابات رأس مال الشركاء لتحديد مستحقاتهم قبل بعضهم البعض الآخر .
ولنفرض مثلا إستكمالا للمثال الجارى أن الدائنون قد رجعوا على الشركاء بصفة شخصية وحصلوا على حقوقهم كالآتى : سدد جميل ٤ر٠٠٠ جنيه ، سدد عادل ١٠ر٠٠٠ جنيه ، سدد سعيد ٦ر٠٠٠ جنيه فتصبح أرصدة رأس المال والإلتزامات كالآتى :

	الإلتزامات	رأس مال جميل	رأس مال عادل	رأس مال سعيد
الأرصدة بعد إستنفاد حصيلة التصفية	٢٠ر٠٠٠	٦ر٠٠٠	(١٠ر٠٠٠)	(١٦ر٠٠٠)
تسديدات الإلتزامات	(٢٠ر٠٠٠)	٤ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	٦ر٠٠٠
الأرصدة بعد سداد الالتزامات	—	١٠ر٠٠٠	—	(١٠ر٠٠٠)

وبذلك يصبح سعيد مدينا لجميل بمبلغ ١٠ر٠٠٠ جنيه ويلزم سداده . فإذا أعسر سعيد ولم يستطع سداد المبلغ بعد ذلك فإنه يجب أن يوزع بين جميل

وسعيد بنسبة كل منهما فى الأرباح والخسائر ، فيصبح عادل مدينا لجميل بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه ، فإذا أعسر عادل تحمل جميل المبلغ كله . بيد أننا افترضنا فى هذه الحالة أن الشركاء موسرون .

٥ — ب - الشركة معسرة والشركاء معسرون :

إذا كانت الشركة معسرة وبعض الشركاء معسرون ، بينما البعض الآخر مازال موسرا ، فإن الدائنون يكون لهم الحق فى الرجوع على الشريك الموسر لإستيفاء باقى ديونهم وبذلك يتحمل الشريك الموسر أو الشركاء الموسرون الأرصدة المدينة فى حسابات رأس مال الشركاء المعسرون بنسبة توزيع الأرباح والخسائر ، كما لو أعسر سعيد مثلا فى المثال السابق ، فيتحمل برصيد رأس ماله المدين كل من عادل وجميل بالتساوى ، وإذا كانوا موسرين فيحصل الدائنون على باقى حقوقهم منهما . أو كما لو أعسر كل من عادل وسعيد فى المثال السابق ، فيتحمل جميل بالأرصدة المدينة لحسابى رأس المال الخاص بهما ويتكفل بسداد الدائنين إذا كان موسرا . أما إذا كان الشركاء جميعا معسرون ، وليس لديهم أموال خاصة يمكن لدائنوا الشركة الرجوع عليها ، فإن توزيع المتحصل من التصفية فى هذه الحالة يكون بنسبة دين كل دائن إلى مجموع الديون العادية بعد سداد الديون الممتازة ، والديون المضمونة برهن فى حدود المتحصل من بيع الأصل المرهون . وبمعنى آخر فإن حصيلة التصفية فى هذه الحالة توزع كالآتى :

١ — تسدد الديون الممتازة قانونا بالكامل إذا كانت حصيلة التصفية تكفى لذلك أو تزيد . فإذا لم تكن حصيلة التصفية كافية لسداد كل الديون الممتازة وزع المبلغ على الدائنين الممتازين كل بنسبة دينه إلى مجموع الديون الممتازة . فإذا كانت حصيلة التصفية مثلا ١٠٠٠٠ والديون الممتازة تبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه فإن كل دائن يحصل على نصف جنيه لكل جنيه من دينه الممتاز .

٢ — تسدد الديون المضمونة برهن من حصيلة بيع الرهن ومايزيد عن ذلك يستخدم لسداد باقى الديون على حسب ترتيبها القانونى ، وإذا لم تكفى حصيلة بيع الرهن لسداد الدين المضمون ، فإن باقى الدين يعالج معالجة الديون العادية .

٣ — تسدد الديون العادية بمافاض من حصيلة التصفية عما تقدم بنسبة كل دين إلى مجموع الديون العادية . ويظل حق الدائنين قائما فى الحصول على ماتبقى لهم من ديون قبل الشركة المعسرة المصفاه من الأموال الخاصة للشركاء حتى يسقط بالتقادم القانونى .

٤ — لايعتبر قرض الشريك المتضامن من الديون ومن ثم لايستحق شيئا من حصيلة التصفية ، أما إذا كان القرض لشريك موصى فيعالج معالجة الديون العادية .

ومع مراعاة هذه القواعد فإن المبادىء العامة السابق توضيحها فى الحالات السابقة تنطبق أيضا على هذه الحالة .

٦ — إنقضاء شركة التوصية البسيطة:

تخضع شركات التوصية البسيطة لجميع القواعد الخاصة بإنقضاء شركات التضامن بحالاتها المختلفة . ولا تختلف الإجراءات المحاسبية اللازمة لإثبات التصفية وإعداد قائمة التصفية وقسمة الناتج على الشركاء عما ذكرناه فى معالجة إنقضاء شركات التضامن وتقتصر الإختلافات على ما يتعلق بمسئولية الشريك أو الشركاء الموصين قبل الغير وقبل شركائه المتضامنين .

فالشريك الموصى لايلتزم كما سبق وأن ذكرنا إلا بقدر حصته فى رأس المال . فإذا كان قد قدمها بالكامل عند التصفية فلا يجوز الرجوع عليه بأى شىء فيما يزيد على هذه الحصة . أما إذا لم يكن قد قام بتقديم حصته بالكامل فللمصفى أن يقوم بمطالبته بها ، كما يجوز لدائن الشركة وللشركاء الرجوع عليه بمقدار

حصته التى لم يفى بها فيما يخصه من خسائر التصفية وفى حدود حصته فى رأس المال فقط .

كما لايستتبع إعسار الشركة وإفلاسها إفلاس الشريك الموصى ، بينما يترتب على ذلك إفلاس الشركاء المتضامنون بحكم القانون .

ويترتب على هذه القواعد أن إجراءات معالجة خسائر التصفية فى حالة إعسار الشركة ويسار الشركاء ، أو إعسار الشركة وإعسار شريك أو أكثر أن يتوقف توزيع الخسائر على الشريك الموصى بمجرد إستنفاد حصته فى رأس المال . ويتم توزيع مازاد على ذلك من خسائر بين الشركاء المتضامنين على حسب نسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم .

ولنفرض مثلا أن حسن وحسنين وحسونه شركاء فى شركه توصية بسيطة فيها حسونه شريك موصى ، ويقتسمون الارباح والخسائر بالتساوى . وأنه تقرر تصفية الشركة وبيعت أصولها بمبلغ ٤٠٫٠٠٠ جنيه بخسائر تصفية قدرها ٢٧٫٠٠٠ جنيه ، وكان رصيد النقدية بالاضافة إلى ذلك يبلغ ١٢٫٠٠٠ جنيه . وبلغت إلتزامات الشركة ٥٩٫٠٠٠ جنيه ، ورأس مال الشركاء الثلاثة على التوالى : ١٠٫٠٠٠ جنيه ، ٤٫٠٠٠ جنيه ، ٦٫٠٠٠ جنيه . فتكون قائمة التصفية فى هذه الحالة كما هو موضح بالصفحة التالية .

ويكون للدائنون الحق فى مطالبة حسن وحسنين دون حسونه بسداد أرصدة حساباتهم فإذا كان الشريكان أو أحدهما موسرا قام بسداد الدائنين وحصل من الشريك الآخر ، إلا إذا كان معسرا فيتحمل بالخسارة الإضافية الناتجة عن ذلك . أما إذا كان الشريكان المتضامنان معسران فلا سبيل لدائن الشركة فى مطالبة الشريك الموصى حسونه حتى إذا كان موسرا .

٧ — الاندماج :

قد تنقضى شركة التضامن بالإندماج فى شركة تضامن أخرى لتتكون بذلك

شركة التوصية البسيطة : حسن وحسنين وحسونة (تحت التصفية)

(حسونة شريك موصى)

قائمة التصفية فى —

	الأصول		الخصوم			
	بخلاف النقدية	نقدية	إلتزامات	حسن 1/3	حسنين 1/3	حسونه 1/3
الأرصدة قبل التصفية	٦٧ر٠٠٠	١٢ر٠٠٠	٥٩ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	٤ر٠٠٠	٦ر٠٠٠
التصفية والخسائر	(٦٧ر٠٠٠)	٤٠ر٠٠٠		(٩ر٠٠٠)	(٩ر٠٠٠)	(٩ر٠٠٠)
الأرصدة بعد التصفية	—	٥٢ر٠٠٠	٥٩ر٠٠٠	١ر٠٠٠	(٥ر٠٠٠)	(٣ر٠٠٠)
توزيع الرصيد المدين للشريك الموصى حسونة				(١ر٥٠٠)	(١ر٥٠٠)	٣ر٠٠٠
الأرصدة بعد توزيع رصيد الموصى على المتضامنين		٥٢ر٠٠٠	٥٩ر٠٠٠	(٥٠٠)	(٦ر٥٠٠)	—
مدفوعات نقدية للالتزامات		(٥٢ر٠٠٠)	(٥٢ر٠٠٠)			
الأرصدة بعد إستنفاد حصيلة التصفية		—	٧ر٠٠٠	(٥٠٠)	(٦٥ر٠٠)	—

شركة جديدة تتجمع فيها موارد وإلتزامات الشركتين المندمجتين، كما قد تنقضى شركة التضامن بإندماجها فى شركة مساهمة . وفى كل من الحالتين تعتبر الشركة فى حالة تصفية أثناء إجراءات الإندماج وتزول عنها الشخصية المعنوية المستقلة بإندماجها فى الشركة الجديدة .

وعادة ماتنتقل أصول وإلتزامات الشركة المندمجة إلى الشركة المندمج فيها إما بقيمتها الدفترية وقت الإندماج أو طبقا لقيمتها السوقية العادلة وقت الإندماج طبقا للاتفاق بين الشركتين وينقسم المحاسبون فى هذا الصدد إلى مجموعتين إحداهما تدعو لضرورة إنتقال الاصول بقيمتها الدفترية والأخرى تبرر بحق وبالمنطق الرشيد ضرورة إعادة تقويم الأصول بقيمتها السوقية العادلة وقت الأندماج . إلا أنه بالرغم من ذلك فإن الذى يحكم الإجراءات المحاسبية الواجب إتباعها لايتوقف على مدى إقتناع المحاسب الذى يقوم بإجرائها بأى من وجهتى النظر السابقتين بقدر مايتوقف على الشروط المتفق عليها بين الشركتين لأغراض الإندماج .

هذا وفى حالة الإندماج يمكن توسيط حساب التصفية فى دفاتر الشركة المندمجة لإقفال صافى التكلفة الدفترية للأصول المنتقلة للشركة المندمج فيها، ولإقفال التكلفة الدفترية للخصوم المنتقلة، ثم لإظهار الثمن المتفق عليه بين الشركتين لصافى أصول الشركة المندمجة، ويوزع رصيده من أرباح أو خسائر بعد ذلك على الشركاء فى الشركة المندمجة طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر . أى أن حساب التصفية فى هذه الحالة يقترب من أن يكون حساب متاجرة فى صافى أصول الشركة المندمجة وبيعها للشركة المندمج فيها .

٧ ـ ب ـ ١ - إندماج شركة تضامن فى شركة تضامن أخرى :

يترتب على هذه الحالة إنقضاء كل من الشركتين وقيام شركة جديدة قوامها الأصول والخصوم المنتقلة من كل من الشركتين المندمجتين .

ولنفرض مثلا أن شركة التضامن أمين وشوقي التي يقتسم الشريكان فيها الأرباح والخسائر بالتساوي قد قررت الإندماج مع شركة التضامن سمير وصابر اللذان يقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ٢ لتكوين شركة أمين وشوقي وسمير وشريكهما كشركة توصية بسيطة فيها الشريك صابر شريكا موصيا . وفيما يلي الميزانية العمومية لكل من الشركتين في تاريخ الإندماج .

أصول

أمين وشوقي	سمير وصابر	
٢٠٫٠٠٠		أراضي
١٥٫٠٠٠	٢٢٫٠٠٠	صافي مباني وآلات
١٢٫٠٠٠	٢٨٫٠٠٠	مخزون
٣٥٫٠٠٠	١٧٫٠٠٠	صافي مدينون
٣٫٠٠٠	٢٫٠٠٠	جاري أمين وصابر
٢٥٫٠٠٠	٣١٫٠٠٠	نقدية
١١٠٫٠٠٠	١٠٠٫٠٠٠	

خصوم

أمين وشوقي	سمير وصابر	
٣٠٫٠٠٠	٢٥٫٠٠٠	رأس مال أمين وسمير
٢٠٫٠٠٠	١٥٫٠٠٠	رأس مال شوقي وصابر
٥٫٠٠٠		جاري شوقي
	١٠٫٠٠٠	قرض صابر
١٢٫٠٠٠		إحتياطي عام
٣٤٫٠٠٠	٥٠٫٠٠٠	دائنون
٩٫٠٠٠		مصروفات مستحقة
١٠٠٫٠٠٠	١٠٠٫٠٠٠	

هذا وقد اتفق الشركاء جميعا على أن تنتقل أصول شركة أمين وشوقي بقيمتها السوقيـــة العادلة للشركة الجديدة كما ينتقل الدائنون والمصروفات المستحقة بقيمتها الدفترية ، أما أصول شركة سمير وصابر فتنتقل بقيمتها الدفترية فيما عدا المخزون الذي يخفض بمبلغ ٥٫٠٠٠ جنيه نتيجة إنخفاض قيمته السوقية بشكل ملحوظ ، وعلى أن يقوم سمير وصابر بسداد الدائنين برصيد النقدية واستكمال الباقي من أموالهم الخاصة . وقد ساهم صابر في سداد الدائنين بمبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه من أمواله الخاصة . وقد قدرت أصول شركة أمين وشوقي كالآتية

أراضي ٣٠ر٠٠٠ جنيه ، صافي مباني وآلات ١٢ر٠٠٠ جنيه، مخزون ١٥ر٠٠٠ جنيه، صافي مدينون بالقيمة الدفترية . واتفق الشركاء على أن تكون حصة كل منهم في رأس المال تعادل رصيد حقوقه بعد إتمام التصفية طبقاً للشروط السابقة، وعلى أن يقتسم الشركاء الأرباح والخسائر في الشركة الجديدة بنسبة ٢٠٪ ، ٣٠٪ ، ٣٠٪ ، ١٠٪ لكل من أمين وشوقي وسمير وصابر على التوالي. وفيما يلي الحسابات اللازمة للتصفية في دفاتر كل من الشركتين ، ثم القيود الدفترية اللازمة لاثبات قيام الشركة الجديدة في دفاترها (عليك أن تقوم باجراء القيود اللازمة لاثبات تصفية كل من الشركتين المندمجتين في دفاترها والتي أدت الى ظهور حساباتها على هذه الصورة من واقع البيانات السابقة) .

١ — في دفاتر شركة أمين وشوقي :

مدين — ح/ التصفية — دائن

	مدين		دائن
٢٠ر٠٠٠	الى ح/ الأراضي	١١٧ر٠٠	من ح/ الشركة الجديدة :
١٥ر٠٠٠	الى ح/ مباني وآلات (صافي)		٣٠ر٠٠٠ اراضي
١٢ر٠٠٠	الى ح/ المخزون		١٢ر٠٠٠ مباني وآلات
٣٥ر٠٠٠	الى ح/ المدينون (صافي)		١٥ر٠٠٠ مخزون
٢٥ر٠٠٠	الى ح/ النقدية (منتقلة للشركة الجديدة)		٣٥ر٠٠٠ مدينون
			٢٥ر٠٠٠ نقدية
٤٣ر٠٠٠	الى ح/ الشركة الجديدة	٣٤ر٠٠٠	من ح/ الدائنون
	٣٤ر٠٠٠ دائنون	٩ر٠٠٠	من ح/ مصروفات مستحقة
	٩ر٠٠٠ مصروفات مستحقة		
١٠ر٠٠٠	الى ح/ رأس المال		
	٥ر٠٠٠ أمين		
	٥ر٠٠٠ شوقي		
١٦٠ر٠٠٠		١٦٠ر٠٠٠	

ح/ رأس المال

مجموع	أمين	شوقي		مجموع	أمين	شوقي	
٣ر٠٠٠	٣ر٠٠٠		إلى ح/ جاري أمين	٥٠ر٠٠٠	٣٠ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠	رصيد
٧٤ر٠٠٠	٣٨ر٠٠٠	٣٦ر٠٠٠	إلى ح/ الشركة الجديدة	٥ر٠٠٠		٥ر٠٠٠	من ح/ جاري شوقي
				١٢ر٠٠٠	٦ر٠٠٠	٦ر٠٠٠	من ح/ إحتياطي عام
				١٠ر٠٠٠	٥ر٠٠٠	٥ر٠٠٠	من ح/ التصفية
٧٧ر٠٠٠	٤١ر٠٠٠	٣٦ر٠٠٠		٧٧ر٠٠٠	٤١ر٠٠٠	٣٦ر٠٠٠	

ح/ الشركة الجديدة

١١٧ر٠٠٠	إلى ح/ التصفية (القيمة السوقية للأصول)	٤٣ر٠٠٠	من ح/ التصفية (الالتزامات المنتقلة)
		٧٤ر٠٠٠	من ح/ رأس المال (أرصدة رأس المال المنتقلة)
١١٧ر٠٠٠		١١٧ر٠٠٠	

ويلاحظ أن حساب التصفية وحساب الشركة الجديدة قد تم إستخدامها لأغراض التصفية وإقفال حسابات الشركة معا . فقد جعل حساب التصفية مدينا بالتكلفة الدفترية لصافي الأصول وجعل دائنا بالقيمة المتفق عليها لإنتقال هذه الأصول للشركة الجديدة . كما جعل حساب التصفية دائنا بالتكلفة الدفترية للالتزامات المنتقلة للشركة ، وجعل مدينا بالقيمة التي أنتقلت بها هذه الإلتزامات للشركة الجديدة . ويمثل رصيده بعد ذلك ما يتحقق عن إنتقال الأصول و(أو)

الالتزامات من أرباح أو خسائر توزع على الشركاء بنسبة توزيع الأرباح والخسائر وهذا كما تم إقفال كل الحسابات المتعلقة بحقوق الشركاء من حسابات جارية (وقروض فى حالة وجودها) وأرباح غير موزعة فى حساب رأس مال الشركاء (الأرباح غير الموزعة كالإحتياطى العام مثلا توزع بنسبة توزيع الأرباح والخسائر) ويقفل رصيد حساب رأس المال فى حساب الشركة الجديدة ليترتب على ذلك إقفاله هو الآخر بالتالى .

٣ — فى دفاتر شركة سمير وصابر :

ح/ التصفية

٢٢ر٠٠٠	الى ح/ صافى مبانى وآلات	٦٢ر٠٠٠	من ح/ الشركة الجديدة :
٢٨ر٠٠٠	الى ح/ المخزون		٢٢ر٠٠٠ صافى مبانى وآلات
١٧ر٠٠٠	الى ح/ المدينون (صافى)		٢٣ر٠٠٠ مخزون
			١٧ر٠٠٠ مدينون
		٥ر٠٠٠	من ح/ رأس مال الشركاء
			٣ر٠٠٠ سمير
			٢ر٠٠٠ صابر
٦٧ر٠٠٠		٦٧ر٠٠٠	

ح/ الشركة الجديدة

٦٢ر٠٠٠	إلى ح/ التصفية (قيمة الأصول المنتقلة)	٦٢ر٠٠٠	من ح/ رأس المال
٦٢ر٠٠٠		٦٢ر٠٠٠	

ح/ الدائنون

٣١ر٠٠٠	الى ح/ النقدية	٥٠ر٠٠٠	رصيد
١٩ر٠٠٠	الى ح/ رأس المال		
٥٠ر٠٠٠		٥٠ر٠٠٠	

ح/ رأس المال

مجموع	سمير	صابر		مجموع	سمير	صابر	
٢ر٠٠٠		٢ر٠٠٠	الى ح/ جارى صابر	٤٠ر٠٠٠	٢٥ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠	رصيد
٥ر٠٠٠	٣ر٠٠٠	٢ر٠٠٠	الى ح/ التصفية	١٠ر٠٠٠		١٠ر٠٠٠	من ح/ قرض صابر
٦٢ر٠٠٠	٣١ر٠٠٠	٣١ر٠٠٠	الى ح/ الشركة الجديدة	١٩ر٠٠٠	٩ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	من ح/ الدائنين
٦٩ر٠٠٠	٣٤ر٠٠٠	٣٥ر٠٠٠		٦٩ر٠٠٠	٣٤ر٠٠٠	٣٥ر٠٠٠	

٣ – فى دفاتر الشركة الجديدة : يترتب على إندماج الشركتين قيام الشركة الجديدة على الأصول والخصوم المنتقلة طبقا للقيود الدفترية الآتية :

	من مذكورين
٣٠ر٠٠٠	ح/ الأراضى
١٢ر٠٠٠	ح/ المبانى والآلات
١٥ر٠٠٠	ح/ المخزون
٣٥ر٠٠٠	ح/ المدينون
٢٥ر٠٠٠	ح/ النقدية
١١٧ر٠٠٠	بعده

١١٧٫٠٠٠ ماقبله

الى مذكورين

٣٤٫٠٠٠	ح/ الدائنون
٩٫٠٠٠	ح/ مصروفات مستحقة
٢٨٫٠٠٠	ح/ رأس مال أمين
٣٦٫٠٠٠	ح/ رأس مال شوقى

إثبات إنتقال أصول وخصوم شركة أمين وشوقى طبقا لإتفاق الاندماج

من مذكورين

٢٢٫٠٠٠	ح/ المبانى والآلات
٢٣٫٠٠٠	ح/ المخزون
١٧٫٠٠٠	ح/ المدينون

إلى مذكورين

٣١٫٠٠٠	ح/ رأس مال سمير
٣١٫٠٠٠	ح/ رأس مال صابر

إثبات إنتقال أصول وخصوم شركة سمير وصابر طبقا لإتفاق الإندماج

وبذلك تنشأ الشركة الجديدة كشركة توصية بسيطة فيها ثلاثة شركاء متضامنون وصابر كشريك موصى .

٧ - ب - إندماج شركة تضامن فى شركة مساهمة:

قد تندمج شركة التضامن فى شركة مساهمة أو تتحول الى شركة مساهمة ، وفى كلتا الحالتين تعتبر شركة التضامن فى حكم المنقضية ويترتب على ذلك تصفيتها وإنتقال صافى أصولها للشركة الجديدة أو على حسب ماينص عليه إتفاق الإندماج .
فإذا إندمجت الشركة فى شركة مساهمة فعادة ما يحصل الشركاء فيها على

أسهم ملكية فى الشركة المساهمة مقابل صافى حقوقهم فى شركة التضامن ، أو مقابل جزء منها . وفى هذه الحالة يجعل حساب التصفية مدينا بالأصول المنتقلة للشركة المساهمة على حسب صافى قيمتها الدفترية لإقفالها مقابل جعل حساب الشركة المساهمة مدينا وحساب التصفية دائنا بالقيمة المتفق عليها لانتقالها الأصول . والمعالجة العكسية تنطبق على الالتزامات المنتقلة للشركة المساهمة . ذلك على نفس النمط المبين فى الحالة السابقة .

وتسوى حسابات رأس مال الشركاء بما يترتب على إنتقال الأصول والالتزامات للشركة المساهمة من أرباح أو خسائر ، ثم تسوى أرصدة رأس المال بما يترتب لكل شريك من حقوق فى صورة أسهم أو نقدية طبقا للاتفاق .

ولنفترض مثلا أن شركة التضامن وهيب وعبد الوهاب قد قررت الاندماج فى شركة التجارة والخدمات ، شركة مساهمة عربية، إعتبارات من ١٩٧٥/٩/١ . هذا وقد بلغت موجودات وإلتزامات شركة التضامن فى تاريخ هذا القرار ما يلى :

الموجودات : مبانى وآلات ٦٠٠ر٧ جنيه ، مخصص إهلاك مبانى وآلات ٦٠٠ر١ ، سيارات ٦٠٠ر٤ جنيه ، مخصص إهلاك سيارات ٢٠٠ر١ جنيه ، مخزون ٤٠٠ر٢٣ جنيه ، عملاء ٢٠٠ر١٠ جنيه ، مخصص ديون ٢٠٠ جنيه ، أوراق قبض ٥٠٠ر٣ جنيه ، نقدية ٢٠٠ر١٦ جنيه .

الالتزامات : قرض البنك ٠٠٠ر٥ جنيه مصروفات مستحقة ٢٠٠ر١ جنيه ، دائنون ٣٠٠ر٢٨ جنيه . حقوق الشركاء : إحتياطى عام ٠٠٠ر٨ جنيه ، قرض وهيب ٠٠٠ر٥ جنيه ، رأس مال وهيب ٠٠٠ر٧ جنيه ، رأس مال عبد الوهاب ٠٠٠ر٨ جنيه .

وقد نص إتفاق الإندماج على ما يلى :

١ — تنتقل كل الموجودات للشركة المساهمة ، فيما عدا النقدية ، على أن تقدر

بمبلغ ٤٠٫٠٠٠ جنيه ويحصل الشركاء على ١٥٠٠ سهم عادى القيمة الإسمية للسهم ٢ جنية ومبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه نقدا .

٢ — يقوم الشركاء بسداد الالتزامات بالكامل ، ويحصل وهيب على ٨٠٠ سهم ويحصل عبد الوهاب على ٧٠٠ سهم من أسهم شركة التجارة والخدمات . هذا وقد كان وهيب وعبد الوهاب يقومون بتوزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم بنسبة ٨.٧ على التوالى . ويترتب على هذا الإتفاق ضرورة تصفية شركة التضامن وسداد الإلتزامات وتحديد حقوق كل شريك من الشركاء . وسوف نعالج هذه الحالة فى صورة قيود دفترية على أن يقوم القارئ بتطوير الحسابات اللازمة فى دفاتر شركة التضامن .

القيود بدفاتر شركة التضامن :

من مذكورين
١٫٦٠٠ ح/ مخصص إهلاك آلات
١٫٢٠٠ ح/ مخصص إهلاك سيارات

الى مذكورين :
١٫٦٠٠ ح/ آلات ومبانى
١٫٢٠٠ ح/ سيارات

٤٦٫٥٠٠ من ح/ التصفية

الى مذكورين
٦٫٤٠٠ ح/ مبانى وآلات
٣٫٤٠٠ ح/ سيارات
٢٣٫٤٠٠ ح/ مخزون
١٠٫٢٠٠ ح/ عملاء
٣٫٥٠٠ ح/ أوراق قبض

من مذكورين
٢٠٠ ح/ مخصص ديون مشكوك فيها
٤٠٫٠٠٠ ح/ شركة التجارة والخدمات
٤٠٫٢٠٠ الى ح/ التصفية

من ح/ مذكورين
٢٫٩٤٠ ح/ رأس مال وهيب
٣٫٣٦٠ ح/ رأس مال عبد الوهاب
٦٫٣٠٠ الى ح/ التصفية

خسائر التصفية بنسبة ٧ : ٨

من مذكورين :

٥٠٠٠ر٥ ح/ قرض وهيب

٨٠٠٠ر٨ ح/ الإحتياطى العام

إلى مذكورين :

٨٧٣٣ر٨ ح/ رأس مال وهيب

٤٢٦٧ر٤ ح/ رأس مال عبد الوهاب

إقفال قرض وهيب وتوزيع الاحتياطى العام على الشريكين بنسبة ٧ : ٨ .

٨٣٠٠ر٨ من ح/ النقدية

إلى مذكورين

٣٢٠٧ر٣ ح/ رأس مال وهيب

٥٠٩٣ر٥ ح/ رأس مال عبد الوهاب

تحصيل الأرصدة المدينة فى حسابات رأس مال الشركاء .

من مذكورين

١٠٠٠٠ر١٠ ح/ النقدية

١٦٠٠٠ر١٦ ح/ رأس مال وهيب

١٤٠٠٠ر١٤ ح/ رأس مال عبد الوهاب

٤٠٠٠٠ر٤٠ إلى ح/ شركة التجارة والخدمات

تحصيل النقدية وتوزيع الأسهم على الشركاء.

من مذكورين

٥٠٠٠ر٥ ح/ قرض البنك

١٢٠٠ر١ ح/ مصروفات مستحقة

٢٨٣٠٠ر٢٨ ح/ الدائنون

٣٤٥٠٠ر٣٤ إلى ح/ النقدية

سداد الإلتزامات برصيد النقدية .

ويلاحظ أن قيد سداد الإلتزامات يلى قيد تحصيل الأرصدة المدينة فى حسابات الشركاء حتى تكفى النقدية لسداد الإلتزامات .

أما القيود فى دفاتر الشركة المساهمة فتكون كالآتى :

٤٠٫٠٠٠ من ح/ الأصول المختلفة (أو مفرداتها فى حالة تحديد قيمة كل منها على حدة)

إلى مذكورين:

٣٠٫٠٠٠ ح/ رأس مال الأسهم العادية

١٠٫٠٠٠ ح/ النقدية

إثبات إنتقال أصول شركة التضامن وهيب وعبد الوهاب .

ولا يترتب على إندماج شركة تضامن فى شركة مساهمة إنقضاء الأخيرة طبعا كما هو الحال فى شركات التضامن وذلك كما سوف يتضح فيما بعد .

أسئلة وتمارين على
الفصل الرابع

أولا : الأسئلة :

١ — تكلم بإختصار عن أسباب إنقضاء شركات التضامن والتوصية البسيطة مع التمييز بين الأسباب العامة والأسباب الشخصية .

٢ — تكلم بأختصار عن أولويات توزيع ناتج التصفية والمبررات التى تراها منطقية لوضع الأوليات بهذا الترتيب .

٣ — علل بإختصار لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواب من وجهة نظرك .

ا — إذا استخدم حساب التصفية بمثابة حساب أرباح وخسائر فإن مايقفل فيه هو مايترتب على بيع الأصول المختلفة من أرباح أو خسائر ، أما حسابات الأصول فتظل مفتوحة فى الدفاتر كما هى .

ب — الشركة الموسرة هى التى تكفى حصيلة تصفية أصولها لسداد إلتزاماتها وحقوق الشركاء فيها بالكامل ، إن لم تكن تزيد .

حـ — توزع أرباح أو خسائر التصفية على الشركاء بنسبة حقوق كل منهم فى الشركة بصرف النظر عن نسب توزيع الأرباح والخسائر التى كانت متبعة قبل التصفية .

ء — إذا ترتب على تصفية الشركة خسائر ولم تكن حقوق أحد الشركاء فيها كافيه لإستيعاب نصيبه منها فإن الرصيد المدين لحسابه يوزع على باقى الشركاء كما توزع خسائر التصفية .

هـ — إذا ترتب على التصفية خسائر وكانت مجموع الأرصدة المدينة لحقوق

بعض الشركاء نتيجة توزيع خسائر التصفية تزيد على مجموع الأرصدة الدائنة لحقوق باقي الشركاء فإن ذلك يعني أن الشركة معسرة .

و — يكون لدائنوا الشركة حق إستيفاء باقي حقوقهم بالكامل من الأموال الخاصة للشركاء فيما زاد على حصيلة التصفية وذلك قبل أن يحصل دائنوا الشركاء الشخصيون على أي شيء من حقوقهم قبل الشركاء .

ز — إذا قام أحد الشركاء بسداد دائنوا الشركة فيما زاد على حصيلة التصفية فيكون له حق الرجوع على الشركاء الباقين في حدود نصيب كل منهم من هذه الديون التي سددها الشريك بنسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء بصرف النظر عن طبيعة أرصدة حقوق الشركاء الباقين .

ح — يعتبر قرض الشريك الموصي عند تصفية شركة التوصية البسيطة كقرض الشريك المتضامن في الشركة ، ومن ثم فليس له أولويات على باقي حقوق الشركاء .

ط — لا يترتب على إندماج شركة التضامن في شركة أخرى تصفية الشركة وسداد إلتزاماتها ، وإنما يترتب على ذلك إنقضاء الشركة وقيام شركة جديدة تحل محل الشركة المندمجة في تحمل جميع الإلتزامات .

ى — إذا تمت التصفية بصفة جزئيـــة وكان من المنتظر أن تتحقق تصفية باقي الأصول دون خسائر ، فإن فائض النقدية بعد سداد الإلتزامات يمكن توزيعه على الشركاء بنسب رأس المال إلى أن تتحقق باقي الأصول .

ثانيا : التمارين *

التمرين الأول : تقرر تصفية شركة التضامن بين حموده وعبد الجواد وجمال

---

* إذا لم ينص التمرين على كيفية معالجـة حساب التصفية فيعالج على إعتباره حساب أرباح وخسائر .

فى ١٩٧٥/١/١ . وقد بلغت حسابات الشركاء فى ذلك التاريخ الآتى : رأس مال حموده ٢٢٫٠٠٠ جنيه ، جارى حموده ٣٫٠٠٠ جنيه (دائن) ، قرض حموده ٥٫٠٠٠ جنيه ، رأس مال عبد الجواد ٢٢٫٥٠٠ جنيه ، جارى عبد الجواد ٢٫٥٠٠ (مدين) ، رأس مال جمال ٤٠٫٠٠٠ ، جارى جمال ٥٫٠٠٠ جنيه (دائن) ، قرض جمال ٥٫٠٠٠ جنيه . كما بلغت مجموع إلتزامات الشركة ٤٧٫٥٠٠ جنيه ،وقد تم تصفية الشركة وبلغت حصيلة التصفية ١٨٠٫٠٠٠ جنيه، وبلغت أتعاب المصفى ومصاريف التصفية ٢٫٥٠٠ جنيه. هذا وقد كانت الأرباح والخسائر توزع بين الشركاء بنسبة ٢ : ١ : ٢ لكل من حموده وعبد الجواد وجمال على التوالى . المطلوب : إجراء مايلزم من قيود يومية لإثبات التصفية ، وتصوير الحسابات اللازمة (أ) على إعتبار حساب التصفية بمثابة حساب متاجرة ، (ب) على إعتبار حساب التصفية بمثابة حساب أرباح وخسائر ، علما بأن رصيد النقدية قبل التصفية بلغ ٢٥٫٠٠٠ جنيه .

التمرين الثانى : كامل وسعد شريكان فى شركة تضامن . وقد تقرر تصفية الشركة فى ٧٥/٦/٣٠ ، وبلغ رصيد حقوق كامل دون القرض ٩٫٠٠٠ جنيه ورصيد حقوق سعد دون القرض ٧٫٠٠٠ جنيه ، كما يبلغ الرصيد الدائن لقرضى كل من كامل وسعد للشركة ١٫٨٠٠ جنيه ، ١٫٦٠٠ جنيه على التوالى . ويقتسم الشريكان الأرباح والخسائر بنسبة ٦٠٪ لكامل ، ٤٠٪ لسعد . وقد بلغت حصيلة تصفية مختلف الأصول ١٥٫٠٠٠ جنيه فى الوقت الذى بلغ فيه مجموع إلتزامات الشركة بما فيها قرضى الشريكين ومصاريف وأتعاب التصفية ١٤٫٤٠٠ جنيه .

والمطلوب : إعداد الحسابات اللازمة لتصفية الشركة بإعتبار حساب التصفية بمثابة حساب أرباح وخسائر علما بأن رصيد النقدية قبل التصفية بلغ ٣٠٠ جنيه .

التمرين الثالث : قطب ورجب شريكان فى شركة تضامن . وقد قررا تصفية الشركة فى التاريخ التى أظهرت فيه الميزانية العمومية لها الأصول والخصوم الآتية :

٣٢٫٥٥٠	أراضى ومبانى (صافى)	٢١٫٠٠٠	رأس مال قطب
٢٤٫٦٠٠	مخزون	٦٫٠٠٠	رأس مال رجب
١٠٫٨٠٠	مدينون	٣٫٠٠٠	أرباح محجوزة
٢٫٨٥٠	نقدية	٤٠٫٨٠٠	إلتزامات
٧٠٫٨٠٠		٧٠٫٨٠٠	

وقد كان الشريكان يقتسمان الأرباح والخسائر بالتساوى . وتمت تصفية الأصول المختلفة كالآتى : أراضى ومبانى ٢٤٫٥٠٠ جنيه ، مخزون ١٦٫٨٠٠ جنيه ، مدينون ٦٫٣٠٠ جنيه ، وبلغت مصاريف التصفية ٥٠٠ جنيه .

المطلوب : (١) إجراء القيود اللازمة لإثبات التصفية وتوزيع فائض حصيلة التصفية على الشركاء مع افتراض أن الشريكان موسران (٢) كالمطلوب السابق مع إفتراض أن رجب معسر ، ومع تصوير قائمة التصفية .

التمرين الرابع : إشترك سعيد وخميس فى شركة تضامن للإتجار فى المواد الغذائية فى ٧٥/١/١ حيث بلغ رأس مال الأول ١٢٫٠٠٠ جنيه ورأس مال الثانى ٩٫٠٠٠ جنيه ، ويقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة رأس المال ويقوم كل من الشريكين بإدارة محل من المحلين التى تمتلكها الشركة ، وقد بلغت المتحصلات والمدفوعات النقدية التى قام بها كل من الشريكين فى المحل الذى يديره على مدار السنة الآتى :

	سعيد	خميس	مجموع
متحصلات نقدية	٤٣٫٦٥٠	٣٢٫٣٥٠	٧٦٫٠٠٠
مدفوعات نقدية	٥٢٫١٥٠	١٧٫٣٦٠	٦٩٫٥١٠

وقد قام سعيد بدفع الزيادة من أمواله الخاصة فى ٧٥/١٠/١ . وفى نهاية السنة قام الشريكان ببيع المحلين بما فيهما من أصول بخلاف النقدية بمبلغ ٢٦٫٠٠٠ جنيه ،

فكيف يتم توزيع هذا المبلغ بين الشريكان ؟

التمرين الخامس : حامد ومحمود والقطاطرى شركاء فى شركة تضامن يقتسمون الارباح والخسائر بنسبة ٨:٧:٥ على التوالى . وقد تقرر تصفية الشركة فى ١٩٧٥/٦/٣٠ حيث بلغت أصول وخصوم الشركة الآتى :

	الأصول :		الخصوم :
٧٧ر١٦٠	أصول ثابتة (صافى)	١٢٦ر٨٩٠	حقوق حامد
٧٤ر٢١٦	مخزون	١٧ر٢٨٤	حقوق محمود
٩٧ر٣٠٠	مدينون (صافى)	٦٧ر٠٢٢	حقوق القطاطرى
٤٦ر٨٠٠	نقدية	٨٤ر٢٨٠	الإلتزامات
٢٩٥ر٤٧٦		٢٩٥ر٤٧٦	

وقد قرر حامد والقطاطرى شراء أصول الشركة والالتزام بسداد إلتزاماتها وتكوين شركة جديدة فيما بينهم وعلى أن تقدر الأصول كالآتى : نقدية بقيمتها الدفترية ، أصول ثابتة ٥٤ر٢٠٠ جنيه ، مخزون ٥٠ر٤٠٠ جنيه ، مدينون ٨٢ر٦٠٠ جنيه . وقد قام كل من حامد والقطاطرى بسداد الإلتزامات جزئيا من النقدية المنتقلة من الشركة المصفاة وبمبلغ ٥٠ر٠٠٠ جنيه من أموالهم الخاصة حيث دفع حامد منها ٣٠ر٠٠٠ جنيه . كما إتفق الشريكان على الاحتفاظ بحقوقهم قبل محمود بالقدر الذى يسمح لهم به القانون كأصل من الأصول فى ميزانية الشركة الجديدة . وقد بلغت قيمة الأصول الشخصية لمحمود ١٢ر٠٠٠ جنيه بينما بلغت إلتزاماته الشخصية بخلاف إلتزاماته لحامد والقطاطرى ٢٤ر٠٠٠ جنيه .

المطلوب : (١) إجراء ما يلزم من قيود لإثبات تصفية الشركة القديمة وتصوير ما يلزم من حسابات فى هذا الصدد ، وإعداد قائمة التصفية ؛ (٢) إجراء ما يلزم من قيود لإثبات تكوين الشركة الجديدة وإعداد الميزانية العمومية لها فى تاريخ التكوين .

التمرين السادس : إشترك أحمد ومحمود فى تكوين شركة تضامن منذ عشر سنوات وبعد انقضاء سبع سنوات فى إزدهار متواصل قرر الشريكان ضم إثنان من العاملين معهم فى الشركة واللذان يعدان من أعمدة إزدهارها على مدار هذه السنوات السبع عرفانا من أحمد ومحمود بالجميل وبذلك تكونت شركة جديدة من أحمد ومحمود وعبد الحميد وصالح وأصبح الشريكان الأخيران شريكان بالعمل (دون رأس مال) ونص عقد الشركة على أن تكون نسب توزيع الأرباح والخسائر كالآتى : أحمد ٤٥٪ ، محمود ٣٠٪ ، عبد الحميد ١٥٪ ، وصالح ١٠٪ كما نص العقد أنه فى حالة بيع الشركة أو تصفيتها فى خلال ٥ سنوات من إنضمام عبد الحميد وصالح ، فإن ما قد يترتب على ذلك من شهرة محل يكون من حق أحمد ومحمود فقط . وفى نهاية السنة الحالية قرر الشركاء بيع أصول الشركة بخلاف النقدية لتوقع كساد نشاطها بمبلغ ٥٥٥٠٠ جنيه . وفى ذلك التاريخ تم إقفال الحسابات حيث أظهرت الأرصدة التالية : أراضى ٢٣٩٤٢ جنية ، مبانى (صافى) ٢٥٥٠٠ جنيه ، مخزون ١٥٣٠٦ جنيه ، عملاء ١٨٩٠٠ ، نقدية ٦٠٠٠ جنيه ، مسحوبات عبد الحميد ٥٩٩٧ ، دائنون ٨١٠٠ جنيه ، رأس مال أحمد ٣٠١٣٨ جنيه ، رأس مال محمود ٢٤٥٩٩ جنيه ، رأس مال صالح ٦٦٠ جنيه ، قرض صالح (دائن ٦٠٠ جنيه).

المطلوب : (١) اعداد قائمة التصفية بفرض أن كل الشركاء موسرون ، وإثبات ما يلزم من قيود يومية (٢) إعداد قائمة التصفية بفرض أن الشريك (أو الشركاء) الذى يصبح رصيد حقوقه مدين نتيجة خسائر التصفية معسر (أو معسرون) وليس لديه (لديهم) أى أموال خاصة ، وإثبات ما يلزم من قيود يومية .

التمرين السابع : أشترك حمدان وهدان وسرحان فى شركة تضامن فى ٧٢/١/١ برأس مال قدره ٩٠٠٠٠ جنيه ، ١٨٠٠٠٠ جنيه ، ٤٥٠٠٠ جنيه لكل

عنهم على التوالى ، كما نص الإتفاق على إقتسام الأرباح والخسائر بنسبة ٢ : ٤ : ١ على التوالى . وفى ١٩٧٢/١٢/٣١ توفى سرحان وقام الشريكان الباقيان بسداد مستحقاته لورثة عن طريق قبول عمران شريكا جديدا برأس مال قدره ١٠٠٫٠٠٠ جنيه سدد منها ورثة سرحان فى مستحقاته بمبلغ ٤٢٫٠٠٠ جنيه، وفيما يلى بيان أرباح الشركة ومسحوبات كل شريك من الشركاء عن الثلاثة سنوات المنتهية فى ١٩٧٤/١٢/٣١ .

السنة المنتهية في	الأرباح عن السنة	المسحوبات حمدان	وهدان	سرحان	عمران
١٩٧٢/١٢/٣١	٥٦٫٠٠٠	١٧٫٠٠٠	٢٨٫٠٠٠	١٠٫٠٠٠	—
٧٣/١٢/٣١	٦٣٫٠٠٠	١٨٫٠٠٠	٣٠٫٠٠٠	١٢٫٠٠٠	—
٧٤/١٢/٣١	١٢٢٫٠٠٠	١٥٫٠٠٠	٢٥٫٠٠٠	—	٢٥٫٠٠٠

هذا وقد نص عقد الشركة الجديدة على أن تكون نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الجدد حمدان ووهدان وعمران ٣ : ٣ : ٢ ، وعلى أن لا يتحمل عمران أية خسائر تتعلق بالفترات السابقة على انضمامه ، كما لا تقوم الشركة بإظهار أى شهرة فى دفاترها . وعند إقفال الدفاتر فى ١٩٧٤/١٢/٣١ أكتشف أن محاسب الشركة لم يقوم بتحميل أرباح السنوات السابقة بأهلاك الآلات والمعدات والذى يبلغ ١٤٫٠٠٠ جنيه سنويا، وقام بتحميل السنة الأخيرة بمبلغ ٤٢٫٠٠٠ جنيه إهلاك عن السنوات الثلاثة هذا وقد قرر الشركاء تصفية الشركة فى ذلك، التاريخ ، حيث تم بيع أصولها بخلاف النقدية بمبلغ ٢٣٢٫٠٠٠ جنيه ، وبلغ رصيد النقدية قبل التصفية ١٨٫٥٠٠ جنيه ، وبلغت مصاريف التصفية ٥٠٠ جنيه وبلغ رصيد حسابات الالتزامات المختلفة ٩٢٫٠٠٠ جنيه

المطلوب : (١) إعداد قائمة توضح حقوق كل شريك من الشركاء فى ١٩٧٤/١٢/٣١ قبل تصفية الشركة (٢) إعداد قائمة التصفية وإجراء قيود

اليومية اللازمة لإقفال دفاتر الشركة المصفاة ، ويمكن أن تفترض أن الرصيد المدين فى حساب حقوق أى من الشركاء لا يمكن تحصيله .

(٣) بفرض أن الشركة موسرة وتبلغ صافى التكلفة الدفترية لأصولها بخلاف النقدية ٥٠٠ر٢٤٠ جنيه وأن الشركاء قرروا الإندماج فى شركة مساهمة التى قبلت إنتقال الأصول والالتزامات لها بقيمتها الدفترية مقابل تقديم ٠٠٠ر٢ سهم ، القيمة الإسمية للسهم ١٠ جنيه للشركاء الثلاثة وتسوية الفرق نقدا .
المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات تصفية الشركة بين حمدان وهدان وعمران وتوزيع الأسهم والنقدية بينهم بناء على المطلوب الأول بعد تعديله بما ورد من بيانات جديدة فى هذا الفرض .

الفصل الخامس

فى

شركات التضامن

التصفية التدريجية

---

١ — مقدمة :

عرضنا إجراءات التصفية فى الفصل السابق على إفتراض أن توزيع حصيلة التصفية لايتم إلا بعد الانتهاء من بيع كل أصول الشركة المصفاه وتحصيل كل مستحقاتها ، ثم يقوم المصفى بعد ذلك بسداد إلتزاماتها على حسب أولوياتها القانونيـــة وما يتبقى بعد ذلك يوزع على الشركاء على حسب أرصدة رأسمالهم (أو حقوقهم).

ويعتبر هذا الإجراء ملائماً إذا كانت عمليات التصفية تستغرق فترة زمنية وجيزة بحيث يستطيع الشركاء الانتظار حتى إتمام جميع عمليات التصفية للحصول على مايتبقى لهم من حقوق فى الشركة. إلا أن عمليات التصفية قد تستغرق فى العادة وقتا طويلا قد يمتد إلى شهور أو سنوات ، بحيث يكون من الصعب إنتظار الشركاء للحصول على حقوقهم بعد تمام بيع كل الأصول وتحصيل كل الحقوق . فمتى تم سداد إلتزامات الشركة للغير ، فإن كل مايتحصل بعد ذلك من عمليات التصفية ، فيما عدا مصروفات وأتعاب التصفية ، يعد من حقوق الشركاء ، وقد يطالب الشركاء المصفى بالتسديد الجزئى لحقوقهم قبل الشركة كلما تحصل مبلغ معين من بيع بعض الأصول . ويطلق على الاجراءات المحاسبية الملائمة فى هذه الحالة إجراءات التصفية التدريجية . وسنتناول فى هذا الفصل القواعد العامة التى

يسترشد بها المحاسب فى هذا الشأن ولسنعرض كيفية إعداد خطة لتوزيع المتحصلات النقدية على دفعات على الشركاء بشكل يقى المصفى من التصرفات التى قد يترتب عليها الإضرار ببعض الشركاء لحساب البعض الآخر .

٢ — قواعد التصفية التدريجية :

تتلخص القواعد العامة فى شأن التصفية التدريجية فى قاعدتين أساسيتين :

القاعدة الأولى : وتتطلب عدم سداد أى مبالغ للشركاء سواء كانوا متضامنين أو موصين مقابل حصص فى حقوق الملكية إلا بعد سداد جميع الدائنين والتزامات الشركة للغير . ويعتبر قرض الشريك الموصى فيما زاد على حصته فى رأس المال وحقوقه فى الأرباح المحجوزة إن وجدت من مكونات الديون العادية التى يلتزم المصفى بسدادها قبل سداد أى من الشركاء مقابل حقوقهم فى الشركة .

القاعدة الثانية : يقتصر السداد للشركاء بعد تطبيق القاعدة الأولى لهؤلاء الشركاء الذين يظل رصيد رأس المال الخاص بهم دائنا بعد توزيع كل الخسائر المتوقعة والمحتملة فى أى صورة من الصور ، وبتحفظ تام على كل الشركاء بنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم ، ويكون السداد للشريك المعين بعد ذلك فى حدود الرصيد الدائن لحساب رأس المال الخاص به . ويعالج رصيد قرض الشريك المتضامن فى هذا الصدد معالجة رأس المال .

ويجب الإلتزام بهاتين القاعدتين فى كل حالات التصفية التدريجية لشركات التضامن (أو التوصية البسيطة) ، وذلك بالرغم من إمكانية إختلاف ظروف وملابسات كل حالة من الحالات عن الأخرى .

هذا وسوف نعرض لأغراض توضيح إجراءات التصفية التدريجية طريقتين : الأولى وتقتضى إعتبار كل مالم يتحقق من أصول بالبيع بمثابة خسائر محتملة ، والثانية تعتمد على تحديد خطة مسبقة لتوزيع المتحصلات النقدية على الشركاء بعد سداد الإلتزامات ، ليسترشد بها المصفى فى هذا الصدد .

٣ — التصفية التدريجية مع إعتبار كل ما لم يتحقق من أصول بالبيع بمثابة خسائر :

ويمكن أن تظهر فى ظل هذه الطريقة أحدى حالتين : الأولى عندما تكون أرصدة رأس المال كافية لإستيعاب كل الخسائر المحتملة ، وفى هذه الحالة يمكن سداد أرصدة رأس المال من حصيلة التصفية بعد سداد الدائنين دون أية مخاطر . أما الحالة الثانية فهى التى يترتب فيها على الخسائر المحتملة تحول بعض أرصدة رأس المال إلى أرصدة مدينة وفى هذه الحالة يجب الإلتزام بالآتى :

ا — لا يسدد للشريك الذى يصبح رصيد رأسماله مدينا نتيجة إستيعاب الخسائر المحتملة عن تحقق الأصول أية مبالغ على الأطلاق .

ب — قبل أن يتم توزيع أى نقدية على الشركاء الباقين لابد وأن تحمل حساباتهم بالأرصدة المدينة لرأس مال الشركاء الآخرين كإحتياط مقابل إحتمال عدم إمكانية تحصيل هذه الأرصدة المدينة .

ولنفرض للحالة الأولى أن قاسم وصالح ومسعود ومحمود شركاء فى شركة تضامن يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوى . وقد تقرر تصفية الشركة وبلغ ملخص أصولها وخصومها كالآتى : أصول (كلها غير نقدية) ١٧٧٫٠٠٠ جنيه ، إلتزامات ١٥٫٠٠٠ جنيه ، رأس مال قاسم ٤٥٫٠٠٠ جنيه ، قرض قاسم ٦٫٠٠٠ جنيه ، رأس مال صالح ٤٥٫٠٠٠ جنيه ، رأسمال مسعود ٣٥٫٠٠٠ جنيه ، قرض مسعود ٧٫٠٠٠ جنيه ، رأس مال محمود ٢٤٫٠٠٠ جنيه . وقد تمت تصفية أصول الشركة على دفعتين الأولى ترتب عليها بيع أصول تبلغ أرصدتها الدفترية ٩٧٫٠٠٠ جنيه بمبلغ ٥٣٫٠٠٠ جنيه ، والثانية تم فيها بيع باقى الأصول بمبلغ ٣٦٫٠٠٠ جنيه .

ويترتب على الدفعة الأولى تحقق خسائر فعلية قدرها ٤٤٫٠٠٠ جنيه توزع على الشركاء ، ثم يفترض أن ماتبقى من أصول يعتبر كما لو كان خسائر محتملة

ويوزع على الشركاء . وتسدد الالتزامات من الدفعة الأولى ، ثم يوزع باقى حصيلتها على الشركاء طبقا لأرصدة رأسمالهم بعد ذلك. وتظهر قائمة التصفية على هذا الأساس بعد إقفال حسابات القروض فى حسابات رأس المال لأن كل الشركاء متضامنين كما هو موضح فى الصفحة التالية .

هذا ويلاحظ أن الأصول غير النقدية الباقية بعد الدفعة الأولى قد تم تحميلها كلها لحسابات رأس مال الشركاء كخسائر محتملة بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهم . وعلى هذا الأساس تم تحديد الدفعة الأولى التى يمكن دفعها لكل شريك بعد سداد الإلتزامات دون مخاطر . وعند تحصيل الدفعة الثانية جعل حساب النقدية مدينا وحساب رأس مال الشركاء دائنا على حسب نسب توزيع الأرباح والخسائر . ذلك لأن هذه النقدية متحصلة عن بيع أصول سبق إعتبارها خسائر وحملت لحسابات رأس المال بنسب توزيع الأرباح والخسائر . ثم إعيد توزيع النقدية على الشركاء بجعل حسابات رأس المال مدينة وحساب النقدية دائنا .

ولا يترتب على هذه الطريقة إضرار بأى من الشركاء . فلو كانت التصفية قد تمت دفعة واحدة مثلا لترتب على ذلك خسائر قدرها ٥٨٠٠٠ر جنيه (١٧٧٠٠٠ر — ٨٣٠٠٠ر — ٣٦٠٠٠ر) توزع على الشركاء بالتساوى ليقع على عاتق كل منهم ١٤٥٠٠ر جنيه . ويظل لقاسم مبلغ ٣٦٥٠٠ر جنيه . (٥١٠٠٠ر — ١٤٥٠٠ر) وقد حصل عليها على دفعتين مرة ٢٧٥٠٠ر جنيه والثانية ٩٠٠٠ر جنيه . ويمكن القارىء أن يتحقق أن كل من الشركاء الباقين قد حصل على مايستحقه فعلا حتى لو كانت التصفيه قد تمت على دفعة واحدة .

ولتوضيح الحالة الثانية ، دعنا نفترض نفس بيانات المثال السابق ، أى أن مجموع الأصول ١٧٧٠٠٠ر جنيه ، ومجموع الإلتزامات ١٥٠٠٠ر جنيه ، وحقوق الشريك قاسم ٥١٠٠٠ر جنيه ، وحقوق الشريك صالح ٤٥٠٠٠ر جنيه ،

شركة التضامن قاسم وصالح ومسعود ومحمود (تحت التصفية)

قائمة التصفية التدريجية على دفعتين .

	الأصول		الخصـــــوم				
	بخلاف النقدية	نقدية	إلتزامات	قاسم	صالح	مسعود	محمود
نسب توزيع الأرباح والخسائر				٢٥ ٪	٢٥ ٪	٢٥ ٪	٢٥ ٪
الأرصدة قبل التصفية	١٧٧ر٠٠٠	—	١٥ر٠٠٠	٥١ر٠٠٠	٤٥ر٠٠٠	٤٢ر٠٠٠	٢٤ر٠٠٠
التصفية والخسائر (دفعة أولى)	(١٢٧ر٠٠٠)	٨٣ر٠٠٠		(١١ر٠٠٠)	(١١ر٠٠٠)	(١١ر٠٠٠)	(١١ر٠٠٠)
الأرصدة بعد الدفعة الأولى	٥٠ر٠٠٠	٨٣ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠	٤٠ر٠٠٠	٣٤ر٠٠٠	٣١ر٠٠٠	١٣ر٠٠٠
سداد الالتزامات		(١٥ر٠٠٠)	(١٥ر٠٠٠)				
خسائر محتملة (أصول غير نقدية)	(٥٠ر٠٠٠)			(١٢ر٥٠٠)	(١٢ر٥٠٠)	(١٢ر٥٠٠)	(١٢ر٥٠٠)
الأرصدة بعد سداد الالتزامات والخسائر	—	٦٨ر٠٠٠	—	٢٧ر٥٠٠	٢١ر٥٠٠	١٨ر٥٠٠	٥٠٠
دفعة أولى للشركاء (نقدية)	—	(٦٨ر٠٠٠)	—	(٢٧ر٥٠٠)	(٢١ر٥٠٠)	(١٨ر٥٠٠)	(٥٠٠)
الدفعة الثانية (متحصلات نقدية)	—	٣٦ر٠٠٠	—	٩ر٠٠٠	٩ر٠٠٠	٩ر٠٠٠	٩ر٠٠٠
دفعة ثانية للشركاء	—	(٣٦ر٠٠٠)	—	(٩ر٠٠٠)	(٩ر٠٠٠)	(٩ر٠٠٠)	(٩ر٠٠٠)

والشريك مسعود ٤٢٫٠٠٠ جنيه ، والشريك محمود ٢٤٫٠٠٠ جنيه . وأن الأرباح والخسائر تقتسم بين الشركاء بالتساوى وأن التصفية تمت على دفعتين . إلا أن الدفعة الأولى تم فيها بيع أصول تكلفتها ٩٧٫٠٠٠ جنيه فقط بمبلغ ٥٣٫٠٠٠ جنيه ، وبيعت الأصول الباقية وهى فى هذه الحالة ٨٠٫٠٠٠ جنيه بعد ذلك بمبلغ ٣٦٫٠٠٠ جنيه كدفعة ثانية . وتكون قائمة التصفية فى هذه الحالة كما هو موضح بالصفحة التالية .

ويلاحظ أنه بعد تحقق الدفعة الأولى من التصفية وإعتبار باقى الأصول غير المحققة بمثابة خسائر محتملة وتوزيعها على الشركاء أصبح رصيد الشريك محمود مدينا بمبلغ ٧٫٠٠٠ جنيه إعيد توزيعها على الشركاء الباقين بنسبة ١ : ١ : ١ وهى نسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم ، لأغراض تحديد توزيع الدفعة الأولى من النقدية التى تدفع للشركاء دون مخاطرة . وعندما تحصلت الدفعة الثانية جعل حساب النقدية مدينا وحسابات رأس المال دائنة على حسب نسب توزيع الأرباح والخسائر . إلا أن رصيد الشريك محمود كان مدينا بمبلغ ٧٫٠٠٠ جنيه التى وزعت على الشركاء الباقين ، فيعاد جعل حساب رأسماله مدينا وحساب رأس مال الشركاء الباقين دائنا كل بما سبق أن تحمله من مبلغ الـ ٧٫٠٠٠ جنيه . وبذلك تتحدد المستحقات العادلة لكل شريك من الدفعة الثانية ، ويحصل كل شريك فى الدفعتين على كل ما كان يمكن أن يحصل عليه لو تحققت التصفية دفعة واحدة . ولنفرض مثلا أن الأصول كلها قد تحققت دفعة واحدة ، ليترتب على ذلك خسائر تصفية قدرها ٨٨٫٠٠٠ جنيه [(٩٧٫٠٠٠ — ٥٣٫٠٠٠) + (٨٠٫٠٠٠ — ٣٦٫٠٠٠)] . ويكون نصيب كل شريك من حصيلة التصفية على هذا الأساس كما هو وارد فى الصفحة بعد التالية .

شركة التضامن قاسم وصالح ومسعود ومحمود (تحت التصفية)

قائمة التصفية التدريجية على دفعتين

	الأصول		الخصوم				
	بخلاف النقدية	نقدية	إلتزامات	قاسم	صالح	مسعود	محمود
نسبة توزيع الأرباح والخسائر				٢٥ ٪	٢٥ ٪	٢٥ ٪	٢٥ ٪
الأرصدة قبل التصفية	١٧٧ر٠٠٠	—	١٥ر٠٠٠	٥١ر٠٠٠	٤٥ر٠٠٠	٤٢ر٠٠٠	٢٤ر٠٠٠
التصفية والخسائر (دفعة أولى)	(٩٧ر٠٠٠)	٥٣ر٠٠٠		(١١ر٠٠٠)	(١١ر٠٠٠)	(١١ر٠٠٠)	(١١ر٠٠٠)
الأرصدة بعد الدفعة الأولى	٨٠ر٠٠٠	٥٣ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠	٤٠ر٠٠٠	٣٤ر٠٠٠	٣١ر٠٠٠	١٣ر٠٠٠
سداد الإلتزامات		(١٥ر٠٠٠)	(١٥ر٠٠٠)				
الخسائر المحتملة عن تحقق باقي الأصول	(٨٠ر٠٠٠)			(٢٠ر٠٠٠)	(٢٠ر٠٠٠)	(٢٠ر٠٠٠)	(٢٠ر٠٠٠)
الأرصدة المحتملة	—	٣٨ر٠٠٠	—	٢٠ر٠٠٠	١٤ر٠٠٠	١١ر٠٠٠	(٧ر٠٠٠)
توزيع الرصيد المدين لشريك محمود على باقي الشركاء				(٢ر٣٣٣)	(٢ر٣٣٣)	(٢ر٣٣٤)	٧ر٠٠٠
الأرصدة المحتملة		٣٨ر٠٠٠	—	١٧ر٦٦٧	١١ر٦٦٧	٨ر٦٦٦	—
الدفعة الأولى للشركاء		(٣٨ر٠٠٠)		(١٧ر٦٦٧)	(١١ر٦٦٧)	(٨ر٦٦٦)	—
النقدية المحصلة من الدفعة الثانية		٣٦ر٠٠٠		٩ر٠٠٠	٩ر٠٠٠	٩ر٠٠٠	٩ر٠٠٠
الرصيد المدين لمحمود والسابق تحميله لباقي الشركاء				٢ر٣٣٣	٢ر٣٣٣	٢ر٣٣٤	(٧ر٠٠٠)
الأرصدة المستحقة للشركاء		٣٦ر٠٠٠		١١ر٣٣٣	١١ر٣٣٣	١١ر٣٣٤	٢ر٠٠٠
الدفعة الثانية للشركاء		(٣٦ر٠٠٠)		(١١ر٣٣٣)	(١١ر٣٣٣)	(١١ر٣٣٤)	(٢ر٠٠٠)

	رأس مال قاسم	رأس مال صالح	رأس مال مسعود	رأس مال محمود
الأرصدة قبل التصفية	٥١ر٠٠٠	٤٥ر٠٠٠	٤٢ر٠٠٠	٢٤ر٠٠٠
ـ خسائر التصفية	٢٢ر٠٠٠	٢٢ر٠٠٠	٢٢ر٠٠٠	٢٢ر٠٠٠
المبلغ المستحق لكل شريك	٢٩ر٠٠٠	٢٣ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠	٢ر٠٠٠

وقد حصل كل شريك على مستحقاته كالآتى :

	قاسم	صالح	مسعود	محمود
دفعة أولى	١٧ر٦٦٧	١١ر٦٦٧	٨ر٦٦٦	
دفعة ثانية	١١ر٣٣٣	١١ر٣٣٣	١١ر٣٣٤	٢ر٠٠٠
مجموع ما حصل عليه كل شريك	٢٩ر٠٠٠	٢٣ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠	٢ر٠٠٠

ومن الواضح أن مايحصل عليه كل شريك فى ظل هذه الطريقة يتساوى تماما مع مقدار مستحقاته لو كانت التصفية قد تمت على دفعة واحدة .

هذا ويلاحظ أننا قمنا بإجراء كل التسويات اللازمة لتحديد المبالغ التى يمكن دفعها لكل من الشركاء فى كل دفعة فى قائمة التصفية . ويفضل البعض إظهار هذه التسويات فى جدول مستقل على أن يظهر فى قائمة التصفية النتائج النهائية لهذه التسويات فقط . ويكون ذلك لهذا المثال كالآتى :

جدول تسوية رأس مال الشركاء وتحديد
الدفعات المستحقة لكل شريك

	الشريك قاسم	الشريك صالح	الشريك مسعود	الشريك محمود
رصيد رأس المال قبل التصفية	٥١ر٠٠٠	٤٥ر٠٠٠	٤٢ر٠٠٠	٢٤ر٠٠٠
خسائر التصفية دفعة أولى	(١١ر٠٠٠)	(١١ر٠٠٠)	(١١ر٠٠٠)	(١١ر٠٠٠)
الخسائر المحتملة عن تحقق باقى الأصل	(٢٠ر٠٠٠)	(٢٠ر٠٠٠)	(٢٠ر٠٠٠)	(٢٠ر٠٠٠)

أرصدة رأس المال بعد خسائر التصفية	٢٠ر٠٠٠	١٤ر٠٠٠	١١ر٠٠٠	(٧ر٠٠٠)
الرصيد المدين للشريك محمود	(٢ر٣٢٣)	(٢ر٣٣٣)	(٢ر٣٣٤)	٧ر٠٠٠
دفعة أولى للشركاء	١٧ر٦٦٧	١١ر٦٦٧	٨ر٦٦٦	—
حصيلة الدفعة الثانية	٩ر٠٠٠	٩ر٠٠٠	٩ر٠٠٠	٩ر٠٠٠
الرصيد المدين للشريك	٢ر٢٣٣	٢ر٣٣٣	٢ر٣٣٤	(٧ر٠٠٠)
دفعة ثانية للشركاء	١١ر٣٢٣	١١ر٣٢٢	١١ر٣٣٤	٢ر٠٠٠

وعلى هذا الأساس يمكن إختصار قائمة التصفية كما هو موضح بالصفحة التالية.

ويتضح مما تقدم أن هذه الطريقة التي تعتبر كل مالم يتحقق من أصول بالبيع بمثابة خسائر محتملة بكامل مقدارها توزع على الشركاء قبل سداد أي دفعات لهم لايترتب عليها إضرار بأي من الشركاء بانتهاء التصفية . وهي تتمشى تماما مع القواعد السابق ذكرها والتي يجب الإلتزام بها حتى لا يصيب أي من الشركاء أضرارا يستطيع الرجوع بها على المصفى. ويلاحظ أنه في كل الأحوال لايجوز سداد أي من حقوق الشركاء المتضامنين بصرف النظر عن سبب نشأتها (رأس مال ، أو قرض ، أو أرباح محجوزة) كما لايجوز سداد أي جزء من حصص رأس مال الشركاء الموصين إلا بعد تمام سداد الالتزامات بالكامل وإحتجاز ما يكفي من مبالغ لتغطية مصروفات التصفية المحتملة . أما قرض الشريك الموصى فيعالج كما سبق أن ذكرنا ، معالجة الديون العادية ، ويصبح واجب السداد قبل حصص رأس المال وباقي حقوق الشركاء المتضامنين .

٤ — خطة التصفية التدريجية :

يستطيع المحاسب أن يقوم بإعداد خطة لتوزيع حصيلة التصفية التدريجية على دفعات على الشركاء ، بعد سداد الإلتزامات مسبقا ، بحيث يستطيع المصفى الإهتداء بها في توزيع هذه الحصيلة على الشركاء . وتحدد الخطة أولويات السداد

شركة التضامن قاسم وصالح ومسعود ومحمود (تحت التصفية)

قائمة التصفية التدريجية على دفعتين .

	الأصول		الخصوم				
	بخلاف النقدية	النقدية	إلتزامات	قاسم	صالح	مسعود	محمود
نسب توزيع الأرباح والخسائر				٢٥٪	٢٥٪	٢٥٪	٢٥٪
الأرصدة قبل التصفية	١٧٧ر٠٠٠	—	١٥ر٠٠٠	٥١ر٠٠٠	٤٥ر٠٠٠	٤٣ر٠٠٠	٢٤ر٠٠٠
التصفية والخسائر (الدفعة الأولى)	(٩٧ر٠٠٠)	٦٣ر٠٠٠	—	(١١ر٠٠٠)	(١١ر٠٠٠)	(١١ر٠٠٠)	(١١ر٠٠٠)
الأرصدة بعد تحصيل الدفعة الأولى	٨٠ر٠٠٠	٥٣ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠	٤٠ر٠٠٠	٣٤ر٠٠٠	٣١ر٠٠٠	١٣ر٠٠٠
سداد الالتزامات	—	(١٥ر٠٠٠)	(١٥ر٠٠٠)	—	—	—	—
دفعة أولى للشركاء طبقا لجدول تسوية رأس المال	—	(٣٨ر٠٠٠)	—	(١٧ر٦٦٧)	(١١ر٦٦٧)	(٨ر٦٦٦)	—
الأرصدة بعد الدفعة الأولى	٨٠ر٠٠٠	—	—	٢٢ر٣٣٣	٢٢ر٣٣٣	٢٢ر٣٣٤	١٣ر٠٠٠
التصفية والخسائر (الدفعة الثانية)	(٨٠ر٠٠٠)	٣٦ر٠٠٠	—	(١١ر٠٠٠)	(١١ر٠٠٠)	(١١ر٠٠٠)	(١١ر٠٠٠)
الأرصدة بعد تحصيل الدفعة الثانية	—	٣٦ر٠٠٠	—	١١ر٣٣٣	١١ر٣٣٣	١١ر٣٣٤	٢ر٠٠٠
دفعة ثانية للشركاء	—	(٣٦ر٠٠٠)	—	(١١ر٣٣٣)	(١١ر٣٣٣)	(١١ر٣٣٤)	(٢ر٠٠٠)

لكل شريك من الشركاء ، والمبالغ التي يمكن دفعها لكل شريك في كل دفعة من الدفعات . ولتوضيح كيفية إعداد هذه الخطة نستعين ببيانات المثال الموضح بعاليه للحالة الثانية ونتبع الخطوات التالية :

١ — نقوم بتحديد مقدار خسائر التصفية التي يترتب عليها إستنفاد رصيد رأس مال كل شريك من الشركاء . ويتم ذلك بقسمة رأس مال كل شريك من الشركاء على نسبته في توزيع الأرباح والخسائر .

٢ — طبقا القيمة الخسائر التي تؤدى إلى إستنفاد رأس مال كل من الشركاء ، نقوم بتحديد تسلسل هذا الاستنفاد ، أى أن الشريك الذى تؤدى أقل الخسائر إلى إستنفاد رصيد رأسماله يصبح الأول في الترتيب والعكس بالنسبة للشريك الذى يستوعب رصيد رأسماله أكبر قدر من الخسائر .

وبتطبيق هاتين الخطوتين على مثالنا السابق نجد الآتي :

الشريك	رأس المال	نسبة ا ، خ	الخسائر التي تؤدى إلى نفاد رصيد رأس المال	الترتيب
قاسم	٥١٫٠٠٠	٢٥ ٪	٢٠٤٫٠٠٠	٤
صالح	٤٥٫٠٠٠	٢٥ ٪	١٨٠٫٠٠٠	٣
مسعود	٤٢٫٠٠٠	٢٥ ٪	١٦٨٫٠٠٠	٢
محمود	٢٤٫٠٠٠	٢٥ ٪	٩٦٫٠٠٠	١

٣ — نقوم بحساب أرصدة رأس مال الشركاء بعد تحميلها بالخسائر المحتملة التي يمكن أن تؤدى إلى استنفادها طبقا لترتيبها الوارد في الخطوة السابقة .

وبتنفيذ ذلك على بيانات المثال تحت البحث تكون النتيجة كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول حساب تتابع إستنفاد رأس المال

	الأصول		الخصوم				
	بخلاف النقدية	نقدية	إلتزامات	قاسم	صالح	مسعود	محمود
حسب توزيع الأرباح والخسائر	—	—	—	٢٥٪	٢٥٪	٢٥٪	٢٥٪
الأرصدة قبل التصفية	١٧٧ر٠٠٠	—	١٥ر٠٠٠	٥١ر٠٠٠	٤٥ر٠٠٠	٤٢ر٠٠٠	٢٤ر٠٠٠
الخسائر التى تؤدى إلى إستبعاد محمود	(٩٦ر٠٠٠)			(٢٤ر٠٠٠)	(٢٤ر٠٠٠)	(٢٤ر٠٠٠)	(٢٤ر٠٠٠)
الرصيد	٨١ر٠٠٠	—	١٥ر٠٠٠	٢٧ر٠٠٠	٢١ر٠٠٠	١٨ر٠٠٠	
الخسائر الاضافية اللازمة لاستبعاد مسعود (١)	(٥٤ر٠٠٠)	—	—	(١٨ر٠٠٠)	(١٨ر٠٠٠)	(١٨ر٠٠٠)	
الرصيد	٢٧ر٠٠٠	—	١٥ر٠٠٠	٩ر٠٠٠	٣ر٠٠٠		
الخسائر الاضافية اللازمة لاستبعاد صالح (٢)	(٦ر٠٠٠)	—		(٣ر٠٠٠)	(٣ر٠٠٠)		
الرصيد	٢١ر٠٠٠	—	١٥ر٠٠٠	٦ر٠٠٠			

ويلاحظ أن الخسائر الاضافية اللازمة لإستبعاد مسعود(١)عند توزيع النقدية تم حسابها على أساس قسمة رصيد حسابه بعد استبعاد محمود (١٨٫٠٠٠) على نسبة حصته فى الأرباح والخسائر بعد استبعاد محمود وهى (⅓) [١٨٫٠٠٠ ÷ ⅓ = ٥٤٫٠٠٠ جنيه] كذلك فيما يتعلق بحساب الخسائر الإضافيـــة اللازمة لإستبعاد صالح (٢) [٣٫٠٠٠ ÷ ½ = ٦٫٠٠٠] .

٤ ـــ نقوم بأعداد جدول يوضح كيفية توزيع المتحصلات النقدية من التصفيه التدريجية من واقع الجدول السابق ، مبتدئين بالرصيد الأخـــير فى الجدول كالآتى:

الدفعة	نقدية	إلتزامات	قاسم	صالح	مسعود	محمود
١	١٥٫٠٠٠	١٥٫٠٠٠	—	—	—	—
٢	٦٫٠٠٠		٦٫٠٠٠	—	—	—
٣	٦٫٠٠٠		½	½	—	—
٤	٥٤٫٠٠٠		⅓	⅓	⅓	—
٥	٩٦٫٠٠٠		¼	¼	¼	¼
	١٧٧٫٠٠٠					

ويعنى ذلك أن أول دفعـــة متحصلات فى حدود ١٥٫٠٠٠ جنيه تستخدم لسداد الإلتزامات بالكامل ، ومايزيد عن ذلك وفى حدود ٦٫٠٠٠ جنيه يسدد للشريك قاسم بصفة مستقلة (١٥٫٠٠٠ + ٦٫٠٠٠ = ٢١٫٠٠٠ وهى الرصيد الأخير فى الجدول السابق) . وفيما زاد عن ذلك وفى حدود ٦٫٠٠٠جنيه يوزع بين قاسم وصالح بالتساوى ، وإذا تحصل شيء زيادة عما تقـــدم وفى حدود ٥٤٫٠٠٠ جنيه يوزع بين قاسم وصالح ومسعود بالتساوى ، وإذا تحصل شيء بعد ذلك فإنه يوزع بين الشركاء الأربعة بالتساوى .

ومن واقع جدول النسب السابق يمكن إعداد جدول توزيع النقدية للمثال السابق كالآتى :

جدول توزيع النقدية
التصفية على دفعتين

	النقدية	الإلتزامات	قاسم	صالح	مسعود	محمود
الدفعة الأولى :						
القسم الاول	١٥ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠				
« الثانى	٦ر٠٠٠		٦ر٠٠٠			
« الثالث	٦ر٠٠٠		٣ر٠٠٠	٣ر٠٠٠		
« الرابع	٢٦ر٠٠٠		٨ر٦٦٧	٨ر٦٦٧	٨ر٦٦٦	
	٥٣ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠	١٧ر٦٦٧	١١ر٦٦٧	٨ر٦٦٦	
الدفعة الثانية						
القسم الاول	٢٨ر٠٠٠		٩ر٣٣٣	٩ر٣٣٣	٩ر٣٣٤	
القسم الثانى	٨ر٠٠٠		٢ر٠٠٠	٢ر٠٠٠	٢ر٠٠٠	٢ر٠٠٠
	٣٦ر٠٠٠		١١ر٣٣٣	١١ر٣٣٣	١١ر٣٣٤	٢ر٠٠٠
مجموع الدفعتين	٨٩ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠	٢٩ر٠٠٠	٢٣ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠	٢ر٠٠٠

وبذلك يستطيع المصفى بالاستعانة بهذه الخطة لتوزيع المتحصلات النقدية على مستحقيها فعلا دون إضرار بأحد .

هذا ، ويمكن إتباع هذه الطريقة بصرف النظر عن نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء . ولنفرض مثلا أن نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الأربعة كالآتى : قاسم ٣٠٪ ، صالح ٤٠٪ ، مسعود ٢٠٪ ، محمود ١٠٪ ، فإن تطبيق الخطوات الموضحة فيما سبق يكون كالآتى :

الشريك	رأس المال	نسبة ا ، خ	الخسائر التى تؤدى إلى انفاد رصيد رأس المال	الترتيب
قاسم	٥١ر٠٠٠	٣٠ ٪	١٧٠ر٠٠٠	٢
صالح	٤٥ر٠٠٠	٤٠ ٪	١١٢ر٥٠٠	١
مسعود	٤٢ر٠٠٠	٢٠ ٪	٢١٠ر٠٠٠	٣
محمود	٢٤ر٠٠٠	١٠ ٪	٢٤٠ر٠٠٠	٤

واوضح فى الصفحة التالية جدول تتابع إستنفاد رأس المال .

هذا ويوضح الجدول التالى كيفية توزيع المتحصلات النقدية من عملية التصفية على حسب ترتيبها :

الدفعة	نقدية	إلتزامات	قاسم	صالح	مسعود	محمود
١	١٥ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠				
٢	٣ر٠٠٠		—	—	—	٣ر٠٠٠
٣	١٢ر٠٠٠		—	—	٢/٣	١/٣
٤	٣٤ر٥٠٠		١/٢	—	١/٣	١/٦
٥	١١٢ر٥٠٠		٣/١٠	٤/١٠	٢/١٠	١/١٠
	١٧٧ر٠٠٠					

هذا ولا تختلف إجراءات القيد بالدفاتر اللازمة لإثبات التصفية وتصوير الحسابات اللازمة عما سبق ذكره فى الفصل السابق . غير أنه فى حالة التصفية التدريجية تحمل خسائر التصفية لحسابات رأس المال على دفعات ، كما وأن حقوق الشركاء تسدد من حساب النقدية أيضا على دفعات .

جدول تتابع إستنفاد رأس المال

	الأصول		الخصوم				
	خلاف النقدية	نقدية	إلتزامات	قاسم	صالح	مسعود	محمود
نسبة الأرباح والخسائر				٣٠٪	٤٠٪	٢٠٪	١٠٪
الأرصدة قبل التصفية	١٧٧ر٠٠٠	—	١٥ر٠٠٠	٥١ر٠٠٠	٤٥ر٠٠٠	٤٢ر٠٠٠	٣٤ر٠٠٠
الخسائر التى تؤدى إلى إستبعاد صالح	(١١٢ر٥٠٠)	—	—	(٣٣ر٧٥٠)	(٤٥ر٠٠٠)	(٢٢ر٥٠٠)	(١١ر٢٥٠)
الرصيد	٦٤ر٥٠٠	—	١٥ر٠٠٠	١٧ر٢٥٠		١٩ر٥٠٠	١٢ر٧٥٠
الخسائر الاضافية لإستبعاد قاسم	(٣٤ر٥٠٠)	—	—	(١٧ر٢٥٠)		(١١ر٠٠٠)	(٥ر٧٥٠)
الرصيد	٣٠ر٠٠٠	—	١٥ر٠٠٠			٨ر٠٠٠	٧ر٠٠٠
الخسائر الاضافية لإستبعاد مسعود	(١٢ر٠٠٠)	—	—			(٨ر٠٠٠)	(٤ر٠٠٠)
الرصيد	١٨ر٠٠٠	—	١٥ر٠٠٠				٣ر٠٠٠

أسئلة وتمارين على
الفصل الخامس

أولا : الأسئلة :

١ — ماهو المقصود بالتصفية التدريجية ، وما هى أهم القواعد الواجب الإسترشاد بها فى هذا الشأن ، ولماذا ؟

٢ — ماهى الفوارق الرئيسية بين التصفية التدريجية على أساس خطة موضوعة مقدما لتوزيع الدفعات الواردة من حصيلة بيع الاصول المختلفة ، وعلى أساس إعتبار كل مالم يتحقق من الأصول بالبيع بمثابة خسائر .

٣ — علل لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطـــأ أو صواب من وجهة نظرك .

ا — يمكن توزيع مافاض من الدفعات الأولى من النقدية على سداد الدائنون على الشركاء فى شركة التضامن بنسبة أرصدة رأس المال القائمة حينئذ .

ب — يكون لمرتب الشريك فى شركة التضامن أولوية خاصة على باقى حقوق الشركاء فى توزيع حصيلة التصفية التدريجة على الشركاء .

حـ — يكون لقرض الشريك المتضامن فى شركة التضامن أولوية خاصة على باقى حقوق الشركاء فى شأن توزيع حصيلة التصفية التدريجية .

ء — يكون لقرض الشريك الموصى فى شركات التوصية البسيطه أولوية خاصة على باقى حقوق الشركاء فى شأن توزيع حصيلة التصفية حتى ولو كان رصيد رأس المال الخاص بهذا الشريك مدين .

هـ — لا يمكن توزيع أى نقدية على الشركاء مادامت إلتزامات الشركة للغير

لم تسدد بالكامل بعد ، حتى ولو كانت القيمة الجارية للأصول التى لم يتم بيعها تزيد بكثير عن رصيد الإلتزامات التى لم تسدد .

و — يمكن الإسترشاد بمقدار حصة كل شريك فى رأس المال عند توزيع حصيلة التصفية التدريجية على الشركاء ، لأن الشريك الذى يساهم بأقل حصة فى رأس المال عادة ما يحصل على أقل حصة من حصيلة التصفية .

ز — عادة ما يتم توزيع حصيلة التصفية التدريجية على الشركاء بنسبة توزيع الأرباح والخسائر ، خاصة إذا كان هذا التوزيع يتم طبقا لخطة موضوعة مسبقا ، حتى لو أختلفت نسب حقوق الشركاء عن نسب توزيع الأرباح والخسائر .

ح — رغم أن خطة التصفية التدريجية فيها وقاية للدائنين ، إلا أنه قد يترتب عليها إضرار ببعض الشركاء لحساب البعض الآخر .

ثانيا : التمارين :

التمرين الأول :

عادل وأبو العز شريكان فى شركة تضامن يقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ٢ وقد تقرر تصفية الشركة فى ١٩٧٥/١/١ . وقد بلغت أصول الشركة بخلاف النقدية فى ذلك التاريخ ١٥٫٢٠٠ جنيه كما بلغت النقدية ٣٫٨٠٠ جنيه ، وبلغت الالتزامات ٨٫٠٠٠ جنيه ، بلغت حقوق عادل ٦٫٠٠٠ جنيه وحقوق أبو العز ٥٫٠٠٠ جنيه . وقد تم تصفية أصول الشركة على دفعتين الأولى تمت فى ١٩٧٥/٣/١ وتحصل منها ٤٫٨٠٠ جنيه من أصول تبلغ قيمتها الدفترية ٦٫٢٠٠ جنيه ، وبيعت باقى الأصول فى ٧٥/٥/١ بمبلغ ٧٫٠٠٠ جنيه . المطلوب (١) هو إعداد قائمة التصفية التدريجية للشركة على إعتبار أن مالم يتحقق من أصول بالبيع يمثل خسائر محتملة ، (٢) إعداد خطة توزيع النقدية على الشريكان فى ٧٥/١/١ ، (٣) إعداد قيود اليومية اللازمة لإثبات التصفية .

التمرين الثانى :

جابر وصابر وممدوح وشاكر شركاء فى شركة تضامن تم تصفية معظم أصولها وسداد الدائنون والإلتزامات المختلفة . وبعد تسوية خسائر التصفية المترتبة على على الأصول التى تم بيعها فعلا حتى تاريخه ظهرت أرصدة رأس مال الشركاء الأربعة كالآتى : ٤٫٠٠٠ جنيه ، ٣٫٦٠٠ جنيه ، ٢٫٦٤٠ جنيه ، ٢٫٩٦٠ جنيه ، وكانت الأرباح والخسائر توزع بنسبة ٢٥ ٪ ، ٢٠ ٪ ، ٢٥ ٪ ٣٠ ٪ لكل من الشركاء الأربعة على التوالى . وقد تم فى تاريخه بيع باقى الأصول ، وبلغ رصيد النقدية ١٫٢٠٠ جنيه . والمطلوب (١) . تحديد القيمة الدفترية لرصيد باقى الأصول قبل بيعها ، (٢) إعداد قائمة التصفية عن المرحلة الأخيرة ، (٣) إجراء مايلزم من قيود دفترية .

التمرين الثالث :

مسعود وقاسم شريكان فى شركة تضامن يقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٧ : ٣ . وفى ١٩٧٥/١/١ قرر الشريكان تصفية الشركة التى بلغت أصولها وخصومها كالآتى :

جنيه		جنيه	
٥١٫٦٠٠	أصول ثابتة (صافى)	٤٣٫٢٠٠	رأس مال مسعود
٥٩٫١٠٠	مخزون	٣١٫٢٠٠	رأس مال قاسم
٢٢٫٦٠٠	مدينون	٦٧٫٣٠٠	دائنون
٨٫٨٠٠	نقدية	٤٫٢٠٠	جارى مسعود
٢٠٠	مسحوبات مسعود	١٫٨٠٠	جارى قاسم
٥٫٤٠٠	مسحوبات قاسم		
١٤٧٫٧٠٠		١٤٧٫٧٠٠	

وفى خلال شهر يناير تم بيع المخزون بمبلغ ٤٨٫٠٠٠ جنيه ، كما تحصل من المدينون ١٨٫٠٠٠ جنيه دون خسائر والمطلوب :(١) إعداد قائمة تصفية توضح كيفية توزيع النقدية المتحصلة خلال شهر يناير ، (٢) إعداد خطة لتوزيع باقى المتحصلات التى قد تترتب عن تصفية باقى الأصول فى المستقبل على الشركاء .

التمرين الثالث :

بلغ رصيد رأس المال الخاص بكل من محمد ومدحت وممدوح وسعيد وخليل الشركاء فى شركة تضامن فى تاريخ إقرار تصفية الشركة الآتى : ٤٫٠٠٠ جنيه ٥٫٠٠٠ جنيه ، ٣٫٠٠٠ جنيه ، ١٫٠٠٠ جنية ، ٢٫٠٠٠ جنيه على التوالى ، كما بلغت إلتزامات الشركة فى ذلك التاريخ ١٠٫٠٠٠ جنيه ، وتقدر مصاريف وأتعاب التصفية ٥٠٠ جنيه ، كما بلغ رصيد النقدية ١١٫٥٠٠ جنيه والمطلوب (١) إعداد خطة لتوزيع حصيلة التصفية على الشركاء إذا كانت الارباح والخسائر توزع بينهم بالتساوى (٢) إعداد خطة مماثلة بفرض أن نسب توزيع الأرباح والخسائر هى ٢٠٪ ، ٢٥٪ ، ٢٠٪ ، ١٥٪ ، ٢٠٪ لكل من الشركاء الخمسة على التوالى ، (٣) بفرض أن الأصول بخلاف النقدية تحققت على دفعتين الأولى ترتب عليها بيع أصول تبلغ قيمتها الدفترية ٩٫٠٠٠ جنيه بمبلغ ٤٫٠٠٠ جنيه، والثانية ترتب عليها بيع باقى الأصول بمبلغ ٣٫٠٠٠ جنيه، وأن الأرباح والخسائر توزع بين الشركاء بنسبة ١٥٪ ، ٢٥٪ ، ١٥٪ ، ٢٠٪ ، ١٥٪ على التوالى ، قم بإعداد قائمة التصفية التدريجية على أساس أن ما لم يتحقق من أصول بالبيع يعد خسائر محتملة .

التمرين الرابع :

سمير وعروس ورفعت شركاء فى شركة تضامن يتقسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٥ : ٧ : ٨ على التوالى . فيما يلى ملخص أصول وإلتزامات الشركة وحقوق الشركاء فى تاريخ إقرار التصفية : الأصول بخلاف النقدية ٢٧٫٦٠٠

جنيه ، نقدية ١٫٢٠٠ جنيه ، إلتزامات ٣٫٦٠٠ جنيه ، قرض محروس ٣٫٠٠٠ جنيه ، قرض رفعت ١٫٥٠٠ جنيه ، رأس مال سمير ٤٫٥٠٠ جنيه ، رأس مال محروس ٧٫٥٣٠ جنيه ، رأس مال رفعت ٨٫٦٧٠ جنيه . وقد تمت التصفية على الوجه الآتى :

الدفعة	القيمة الدفترية	ثمن البيع	مصاريف تصفية الدفعة	مصاريف تصفية متوقعة
١	٧٫٢٠٠	٦٫٣٠٠	٣٠٠	١٫٢٠٠
٢	٤٫٢٠٠	٣٫٦٠٠	٤٥٠	٧٥٠
٣	٩٫٠٠٠	٦٫٠٠٠	٣٦٠	٣٠٠
٤	٧٫٢٠٠	٢٫٤٠٠	٢٤٠	—
	٢٧٫٦٠٠			

فإذا علمت أنه قد تم توزيع النقدية المتحصلة فى كل دفعـــة بالكامل على مستحقيها فيما عدا المبلغ الذى يمثل مصاريف التصفيه المتوقعة عن الدفعات القادمة فالمطلوب (١) إعداد قائمة التصفية التى توضح فيها كيفية توزيع كل من هـذه الدفعات الأربعة على المستحقين فيها (٢) إعـداد الخطة التى كان من الممكن الإسترشاد بهـا فى هـذا الصدد . (٣) إجراء قيـود اليومية اللازمـة لتسوية حقوق الشركاء .

التمرين الخامس :

جابر وفؤاد وعتريس يتقسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٢ : ٢ : ١ حيث عتريس شريك موصى وجابر وفؤاد شركاء متضامنون . وقد تقرر تصفية الشركة فى الوقت الذى بلغ فيه مجموع أصولها بخلاف النقدية ٤٥٫٦٢٥ جنيـه والنقدية ١٫٢٠٠ جنيه . وقـد بلغت إلتزامات الشركة ٩٫٢١٥ جنيـه وحقوق جابر ١٧٫٠٨٠ جنيه ، وفؤاد ٨٫٣١٥ جنيـه ، وعتريس ١٢٫٢١٥ جنيـه .

وفى خلال الشهر الأول من التصفية بيعت أصول قيمتها الدفترية ٩٫٢٥٠ جنيه

بمبلغ ٥٠٠ر٧ جنيه ، وتم توزيع النقدية . وفى خلال الشهر الثانى بيعت أصول قيمتها الدفترية ٢٠٠ر١١ جنيه بمبلغ ٠٠٠ر٩ جنيه ، وفى ذلك الوقت عرض فؤاد أن يحصل من هذا المبلغ على ٠٠٠ر٥ جنيه مقابل التنازل عن باقى حقوقه للشريكان جابر وعتريس ، ووافق الشريكان على ذلك وتم توزيع حصيلة الدفعة الثانية على هذا الأساس . وفى خلال الشهر الثالث تم بيع باقى الأصول بمبلغ ٥٠٠ر١٧ جنية . والمطلوب : (١) إعداد قائمة التصفية للثلاث دفعات طبقا للبيانات السابقة ، (٢) ماهى مقدار الارباح أو الخسائر التى تحملها كل من الشريكين الآخرين نتيجة لقبولها عرض فؤاد .

التمرين السادس :

قرر الطحان والوزان والفرمان وإحسان تصفية شركة التضامن القائمة بينهم فى ٧٥/٣/٣١ . وفى ذلك التاريخ ، وبعد إقفال الحسابات ، ظهرت حقوق الشركاء كالآتى :

	الطحان	الوزان	الفرمان	إحسان
رصيد رأس المال	١٢ر٩٠٠	٧ر٢٧٢	٩ر٦٠٠	٨ر٥٢٠
رصيد قروض الشركاء (دائنة)	٢ر٧٠٠	١ر٦٢٠	٣ر٠٠٠	٦٠٠
رصيد مسحوبات الشركاء	١ر٢١٢	١ر٣٨٠	٢ر١٠٠	١ر٦٢٠
نسب توزيع الارباح والخسائر	١٥ ٪	٤٠ ٪	٢٥ ٪	٢٠ ٪

وقد بلغت الالتزامات بخلاف هذه الحقوق ١١٠ر١٠ جنيه وتم تصفية الأصول كالآتى :

	القيمة الدفترية	حصيلة التصفية	مصاريف التصفية
دفعة أولى	١٨ر٠٩٠	٦ر٧٢٠	١ر٣٨٠
دفعة ثانية	٢٢ر٣٥٠	٨ر٦٧٠	٩٦٠
دفعة ثالثة	٨ر٠٤٠	٩ر٠٠٠	٩٠
	١٨ر٤٨٠	٢٤ر٣٩٠	٢ر٤٣٠

وقد بلغ رصيد النقدية قبل بدأ عمليات التصفية ١٫٥٣٠ جنيه ، ولم يكن لدى الشركاء أى أصول خاصة (الشركاء معسرون تماما بصفة شخصية) .
المطلوب : (١) إعداد خطة لتوزيع حصيلة النقدية عن كل دفعة من الدفعات الثلاثة . (٢) إعداد قائمة التصفية وإجراء القيود اللازمة .

التمرين السابع : هانى وأمين وعبد الموجود شركاء فى شركة تضامن يتقسمون الأرباح والخسائر بنسبة ١ : ٢ : ٣ على التوالى . وقد قرر الشركاء تصفية الشركة فى ٧٥/١/١ حيث أظهرت الميزانية العمومية فى ذلك التاريخ الأصول والخصوم التالية .

	الأصول		الخصوم
١٤٫٠٠٠	أراضى	١٩٫٢٨٢	رأس مال هانى
٤٤٫٠٠٠	مبانى (صافى)	٧٦٫٠٢٨	رأس مال أمين
٢٢٫٤٣٠	آلات (صافى)	١١٢٫٨٢٢	رأس مال عبد الموجود
٤٫٠٠٠	قرض هانى	٢٠٫٠٠٠	قرض عبد الموجود
٤٠٠	مصرفات مقدمة	٥١٫٦٢٨	دائنون
١١١٫٦٢٢	مدينون (صافى)	٦٠٠	مصروفات مستحقة
٢٢٫٠٢٨	نقدية	٣٦٫٠٠٠	قرض برهن المبانى
٦٠٫٠٠٠	شهرة محل		
٣٣٦٫٤٨٠		٣٣٦٫٤٨٠	

وقد قرر الشركاء أن يتولى هانى تصفية الشركة مقابل أتعاب قدرها ٧٫٢٠٠ جنيه مضافا إليها مصاريف التصفية . وفى نهاية شهر يناير قدم هانى بيان مختصر عن نشاط التصفية خلال الشهر أتضح منه الآتى : المتحصلات النقدية من بيع أصول وتحصيل مدينون ١٠٩٫٠٨٢ جنيه ، مصروفات شهر يناير ٦٫٧٢٠ جنيه سداد الدائنون والمصروفات المستحقة ٥٠٫٦٤٠ جنيه ، المصروفات المتوقعة عن

تصفية باقى الأصول ٠٠٠ر١٢ جنيه منها ٢٠٠ر٧ جنيه تمثل أتعاب هانى .

هذا وقد عرض عبد الموجود شراء الأراضى والمبانى بمبلغ ٠٠٠ر٥٠ جنية على أن يتولى سداد القرض برهن المبانى ويخصم باقى الثمن من رصيد رأسماله وقد قبل الشريكان عرض عبد الموجود .

المطلوب : (١) إعداد خطة توزيع حصيلة التصفية التدريجية للشركة .

(٢) إعداد قائمة التصفية عن شهر يناير ، وإجراء مايلزم من قيود دفترية لإثبات قبول باقى الشركاء لعرض عبد الموجود .

(٣) مارأيك فى معالجة الشهرة إذا علمت أن نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين هانى وأمين عند تسجيل الشهرة بإنضمام عبد الموجود منذ ٨ سنوات كانت بالتساوى ، ولم يتم تسوية حقوق الشريكين لما قد يترتب على إستهلاك الشهرة بعد ذلك نتيجة إختلاف نسب توزيع الأرباح والخسائر حينئذ .

الفصل السادس

فى

شركات المحاصـــة

١ — مقدمة ـ التعريف بها وخصائصها :

شركة المحاصة هى إتفاق مستتر بين شخصين أو أكثر على المشاركة فى القيام بعمل تجارى واحد أو أكثر ، وإقتسام ماينتج عنه من أرباح أو خسائر دون إعلام الغير بالشركة ومن ثم تتميز شركات المحاصة عن الشركات الأخرى بأنها شركة مستترة ليس لها وجود ظاهر أمام الغير ، وليس لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشركاء المكونين لها . ويترتب على إفتقاد الشركة الشخصية المعنوية المستقلة عدم خضوعها لاجراءات الشهر والقيد ، كما لا يجوز شهر إفلاسها كما لا يعنى إستتار الشركة إبقائها فى طى الخفاء عن الغير ، بل يقتصر ذلك على الإستتار القانونى بعدم قيام ما من شأنه إعلام الغير بوجود الشركة كشخصية معنوية مستقلة .

وتعد شركة المحاصة من شركات الأشخاص لقيامهـا على الإعتبار الشخصى ولذلك فهى تنقضى بوفاة أحد الشركاء أو إنسحابه وما إلى ذلك من الأسباب السابق بيانها فى شركات التضامن .

ولا يلزم لتكوين شركة المحاصة وجود سند كتابى من الناحية القانونية ، وليس لها مدير يعمل باسمها ، وإنما يتعاقد كل شريك مع الغير باسمه الخاص ، ويكون بذلك كل شريك مسئولا أمام من تعاقد معهم من الغير بصفته الشخصية دون باقى الشركاء . وهذا لايمنع من أن يقوم الشركاء باختيار مدير من بينهم يقوم بأعمال إدارة الشركة ، ولكنه يتعامل مع الغير باسمه الخاص فى هذا الصدد وليس

بإسم الشركة ويكون وحده مسئولا أمام الغير. والشركاء فى شركة المحاصة مطلق الحرية فى الإتفاق على تنظيم العلاقات بينهم ، وتنقضى شركة المحاصة بالطرق التى تنقضى بها شركات التضامن ولكن دون الحاجة الى تعيين مصفى أو إجراءات التصفية كما سوف يتضح فيما بعد .

٢ — الاجراءات المحاسبية لشركات المحاصة :

تتوقف الإجراءات المحاسبية الملائمة لشركات المحاصة على عوامل كثيرة منها كيفية إدارة عمليات الشركة المتفق عليها بين الشركاء، ومدة المشاركة ونطاقها وحجم العمليات المترتب منها ، وهذا بالإضافة إلى أن شركة المحاصة تفتقد الشخصية المعنوية المستقلة ، ومن ثم ليس لها رأس مال مستقل وبالتالى فهى غير ملزمة قانونا بإمساك دفاتر تجاريه . ويعد هذا العامل الأخير من العوامل الهامة التى تتخذ فى الأعتبار عند تحديد الأجراءات المحاسبية الملائمة لشركة المحاصة وبالرغم من ذلك فقد يقوم الشركاء بإمساك مجموعة دفترية مستقلة لشركة المحاصة بينهم كما قد يقوم كل شريك من الشركاء بتسجيل مايقوم به من عمليات لحساب الشركة فى دفاتره الخاصة . هذا وسوف نوضح فيما يلى الإجراءات المحاسبيه فى ظل كل من الطريقتين .

٣ — عدم وجود مجموعة دفترية مستقلة لعمليات الشركة :

وفى هذه الحالة يقوم كل شريك من الشركاء بتسجيل مايقوم به من عمليات لحساب الشركة فى المجموعة الدفترية الخاصة به (أو فى سجلاته الخاصة) . ويقوم كل شريك من الشركاء بفتح حساب لشركة المحاصة فى دفاتره تسجل فيه كل العمليات التى تتعلق بالشركة ، كما يقوم بفتح حساب لكل شريك من الشركاء الآخرين يسجل فيه مايقوم به لحساب شركة المحاصة، وطبقا لهذه الطريقة يتم تسجيل العمليات كما هو موضح فى النموذج التالى : (١)

---

(١) أستوحينا الفكرة دون طريقة العرض من السلسلة المشهورة لفينى وميلر :

H. A. Finney and Herbert E. Miller, Principles of Accounting, Advanced. (Englewood cliffs, New Jersey : Prentice — Hall, Inc. 5 th ed., 1964), pp. 75—78

نموذج القيد بدفاتر الشركاء فى شركة المحاصة
فى حالة عدم وجود مجموعة دفترية مستقلة للشركة

	نوع العملية	فى دفاتر الشريك القائم بالعملية	فى دفاتر الشركاء الآخرين
١	تقديم البضائع	يجعل حساب شركة المحاصة مدينا وحساب المخزون من البضائع دائنا (أو حساب البضاعة المقدمة لشركة المحاصة إذا كانت طريقة المخزون الدورى متبعة)	يجعل كل شريك حساب شركة المحاصة مدينا وحساب الشريك الذى قدم البضاعة دائنا .
٢	مدفوعات نقدية لحساب الشركة	يجعل حساب شركة المحاصة مدينا وحساب النقدية دائنا	يجعل حساب شركة المحاصة مدينا وحساب الشريك الذى دفع النقدية دائنا
٣	مدفوعات نقدية من شريك لشريك آخر لحساب الشركة	يجعل حساب الشريك الذى حصل على النقدية مدينا وحساب النقدية دائنا	أ - الشريك الذى حصل على النقدية : يجعل حساب النقدية مدينا وحساب الشريك الذى قدمها دائنا . ب - باقى الشركاء : يجعل الشريك الذى حصل على النقدية مدينا والذى قدمها دائنا . ج - عند التصرف فى النقدية لحساب الشركة : نفس قيود الحالة (٢) بعاليه .
٤	المبيعات النقدية	يجعل حساب النقدية مدينا وحساب شركة المحاصة دائنا	يجعل حساب الشريك الذى قام بالبيع مدينا وحساب شركة المحاصة دائنا .
٥	المبيعات الآجلة	يجعل حساب عملاء شركة المحاصة مدينا وحساب شركة المحاصة دائنا	تعالج معالجة المبيعات النقدية .
٦	الديون المعدومة	عكس القيد السابق	عكس القيد السابق .
٧	مرتب الشريك المدير	يجعل حساب شركة المحاصة مدينا وحساب مرتبه (ايرادات) دائنا	يجعل حساب شركة المحاصة مدينا وحساب الشريك المدير دائنا
٨	عمولة الشريك	يجعل حساب شركة المحاصة مدينا وحساب عمولات (ايرادات) دائنا	نفس القيد السابق .

٩	المسحوبات النقدية	يجعل حساب النقدية مدينا وحساب الشريك الذى قدمها دائنا	ا – الشريك الذى قدم النقدية يجعل حساب الشريك الذى حصل على النقدية مدينا وحساب النقدية دائنا ب – باقى الشركاء يجعل حساب الشريك الذى حصل على النقدية مدينا وحساب الشريك الذى قدمها دائنا
١٠	مسحوبات البضاعة	عكس القيد رقم (١)	يجعل حساب الشريك الذى سحب البضاعة مدينا وحساب شركة المحاصة دائنا

١١ الفائدة على الاستثمارات والمسحوبات : قد يرى الشركاء حساب فائدة على استثمارات كل منهم فى الشركة منذ تاريخ الاستثمار حتى تاريخ التسوية النهائية ، كما قد يرى الشركاء حساب فائدة على مسحوبات كل شريك بنفس الطريقة وتجرى المقاصة بين الفائدة على استثمارات كل شريك والفائدة على مسحوباته ، ثم يقوم كل شريك بإجراء قيد فى دفاتره يجعل فيه حساب شركة المحاصة مدينا بمجموع ناتج المقاصة لكل الشركاء ، ويجعل حساب الفوائد الدائنة دائنا بنصيبه (أو مدينا إذا كانت الفائدة على مسحوباته تزيد عن الفائدة على استثماراته) ويجعل حساب كل شريك من الشركاء الآخرين دائنا بنصيبه .

١٢ توزيع الأرباح (أو الخسائر) : عندما تنتهى الشركة أو أحد الأعمال التى تقوم بها ، فإن رصيد حساب شركة المحاصة فى هذه الحالة يمثل الأرباح أو (الخسائر) التى تحققت عن هذا العمل ، أو عن الشركة . ويتم توزيع الأرباح (أو الخسائر) طبقا للاتفاق بين الشركاء . وعندما يتحدد نصيب كل شريك فى الأرباح (أو الخسائر)، يقوم كل شريك بجعل حساب شركة المحاصة مدينا بالأرباح (أو دائنا بالخسائر) لإقفاله ، ويجعل حساب أرباح المحاصة دائنا بحصته (أو خسائر المحاصة مدينا بحصته فى حالة تحقق خسائر) وحساب كل شريك من الشركاء الآخرين دائنا بحصته (أو مدينا بحصته من الخسائر) .

١٣ التسوية النهائية : تتم التسوية النهائية من واقع حسابات الشركاء فى دفاتر كل منهم كما سوف يتضح من المثال التوضيحى التالى :

٣ – ١ – مثال توضيحى :

نعرض فيما يلى مثالا توضيحيا لبيان الإجراءات المحاسبية فى ظل عدم وجود مجموعة دفترية مستقلة لشركة المحاصة وقيام كل شريك من الشركاء بتسجيل عملياتها فى دفاتره .

إتفق كل من رجب وسعدون ودبيان على تكوين شركة محاصة للإتجار فى

الحديد الخردة فى أول يناير ١٩٧٥ ، على أن يقوم دبيان بإدارة أعمال الشركة ويحصل على عمولة على المشتريات والمبيعات بنسبة ٢ ٪ وقد تمت العمليات التالية خلال شهر يناير :

١/١ : قام رجب بشحن بضاعة تكلفتها فى دفاتره ٠٠٠ر١٧ جنيه للشريك دبيان ، كما قام بحساب تكلفة الشحن البالغ قدرها ١٣٠ جنيه وجعل بها حساب مصاريف التوزيع دائنا حيث تم الشحن بمعرفة عامليه وباستخدام أجهزته ، كما بلغت مصاريف نقل البضاعة ٣٧٠ جنيه قام بسدادها نقدا .

١/١ : قام سعدون بأرسال ٠٠٠ر٨ جنيه بشيك للشريك دبيان ، كما قام بإرسال سند إذنى مسحوب عليه لصالح دبيان بمبلـــغ ٠٠٠ر٢ جنيه يستحق خلال شهر .

١/٥ : قام دبيان بشراء بضاعة لحساب الشركة بمبلغ ٠٠٠ر٨ جنيه وحصل على عمولة قدرها ٢ ٪ من ثمن الشراء .

١/١٢ : قام دبيان بخصم ورقة القبض المسحوبة على سعدون فى البنك وبلغت مصاريف الخصم ١٠ جنيه حمل بها حساب سعدون .

١/٢٠ : قام دبيـان بسداد مصاريف مختلفـة لحساب الشركة بلغت فى مجموعها ٢٥٠ر١ جنيه .

١/٢٥ : قام دبيان ببيع بضاعـة لحساب الشركة بمبلغ ٥٠٠ر٢٣ جنيـه وحصل على عمولته .

١/٢٥ : قام دبيان بإرسال مبلـغ ٠٠٠ر١٠ جنيـه لرجب ، ومبلـغ ٠٠٠ر٨ جنيه لسعدون من حصيلة مبيعات اليوم السابق واحتفظ بالباقى لنفسه .

١/٣٠ : قام دبيان ببيع ماتبقى من بضائع لحساب الشركة بمبلغ ٢٥٠ر١٤ جنيه وحصـل عمولته ، كما أتفق الشركاء على تسوية حسابات المحاصة بينهم واقتسام الارباح أو الخسائر الناتجة بالتساوى بعد حساب فائدة على القيـود

المدينة والدائنة فى الحساب الشخصى لكل شريك من تاريخ القيد حتى ٣٠/١ بمعدل ١٢٪ سنويا . وقد تمت التسوية وحصل كل شريك على مستحقاته .

هذا وسوف نوضح كيفية إثبات هذه العمليات فى دفاتر كل من الشركاء الثلاثة ونوضح نموذجا لحساب شركة المحاصة فى دفاترهم ، ونموذجا لحساب الشخصية لكل منهم فى دفاتر الشريكين الآخرين :

العملية	دفاتر رجب	دفاتر سعدون	دفاتر دیان
١	١٧,٠٠٠ جنيه ح/المحاصة مدين وح/ المخزون أو البضاعة دائن ١٣٠ جنيه : ح/المحاصة مدين وح/ م. التوزيع دائن ٣٧٠ جنيه : ح/ المحاصة مدين وح/ النقدية دائن	ح/ المحاصة مدين وح/ رجب دائن ح/ المحاصة مدين وح/ رجب دائن ح/ المحاصة مدين وح/ رجب دائن	ح/ المحاصة مدين وح/ رجب دائن ح/ المحاصة مدين وح/ رجب دائن ح/ المحاصة مدين وح/ رجب دائن
٢	٨,٠٠٠ جنيه . ح/ دیان مدين وح/ سعدون دائن ٢,٠٠٠ جنيه . ح/دیان مدين وح/ سعدون دائن	ح/ دیان مدين وح/ النقدية دائن ح/ دیان مدين وح/ أوراق الدفع دائن	ح/ النقدية مدين وح/ سعدون دائن ح/ أ. القبض مدين وح/ سعدون دائن
٣	٨,١٦٠ جنيه . ح/المحاصة مدين وح/ دیان دائن	ح/ المحاصة مدين وح/ دیان دائن	ح/ المحاصة مدين ٨,٠٠٠ ح/ النقدية دائن ١٦٠ ح/العمولات الدائنة دائن
٤	١٠ جنيه . ح/ سعدون مدين وح/ دیان دائن ٥,١٠٠ ح/ المحاصة مدين وح/ دیان دائن	ح/ مصاريف الخصم مدين ح/ دیان دائن ح/ المحاصة مدين وح/ دیان دائن	١,٩٩٠ من النقدية ١٠ من ح/ سعدون ٢,٠٠٠ الى ح/ أ . القبض ح/ المحاصة مدين ٥,٠٠٠ ح/النقدية دائن ١٠٠ ح/العمولات الدائنة دائن

٥	١٢،٢٥٠ جنيه . ح/ المحاصة مدين و ح/ ديان دائن	ح/ المحاصة مدين و ح/ ديان دائن	ح/ المحاصة مدين و ح/ النقدية دائن .
٦	٢٣،٠٣٠ . ح/ ديان مدين و ح/ المحاصة دائن	ح/ ديان مدين و ح/ المحاصة دائن .	٢٣،٥٠٠ النقدية مدين ٢٣،٠٣٠ المحاصة دائن ٤٧٠ العمولات الدائنة دائن .
٧	١٠،٠٠٠ . ح/ النقدية مدين ٨،٠٠٠ . ح/ سعدون مدين و ح/ ديان دائن	ح/ رجب مدين ح/ النقدية مدين ح/ ديان دائن	ح/ رجب مدين ح/ سعدون مدين ح/ النقدية دائن .
	١٣،٩٦٥ . ح/ ديان مدين و ح/ المحاصة دائن	ح/ ديان مدين و ح/ المحاصة دائن .	١٤،٢٥٠ ح/ النقدية مدين ١٣،٩٦٥ ح/ المحاصة دائن ٢٨٠ ح/ العمولات الدائنة دائن
٩	الفوائد على حسابات الشركاء : ٢٤٦ ح/ المحاصة مدين ١٥٨ ح/ الفوائد الدائنة (دائن) ٨٧ ح/ سعدون (دائن) ١ ح/ ديان (دائن)	ح/ المحاصة مدين ح/ رجب دائن ح/ الفوائد الدائنة دائن ح/ ديان دائن	ح/ المحاصة مدين ح/ رجب دائن ح/ سعدون دائن ح/ الفوائد الدائنة دائن .
١٠	أرباح المحاصة . ٤،٧٣٩ ح/ المحاصة مدين ١،٥٧٩ ح/ أرباح المحاصة دائن ١،٥٨٠ ح/ سعدون دائن ١،٥٨٠ ح/ ديان دائن	ح/ المحاصة مدين ح/ رجب دائن ح/ أرباح المحاصة دائن ح/ ديان دائن	ح/ المحاصة مدين ح/ رجب دائن ح/ سعدون دائن ح/ أرباح المحاصة دائن
١١	التسوية النهائيه : ٩،٢٣٧ ح/ النقدية (مدين) ٣،٦٠٧ ح/ سعدون (مدين) ح/ ديان دائن	ح/ رجب مدين ح/ النقدية مدين ح/ سعدون دائن	ح/ رجب مدين ح/ سعدون مدين ح/ النقدية دائنة .

حساب الفوائد :

حساب رجب [(١٧،٥٠٠ × ١٢/١٠٠ × ١/١٢) – (١٠،٠٠٠ × ١٢/١٠٠ × ٥/٣٦٠) = ١٥٨ جنيه تقريبا (دائن)

حساب سعدون [(١٠،٠٠٠ × ١٢/١٠٠ × ١/١٢) - (١٠ × ١٢/١٠٠ × ٢٠/٣٦٠) - (٨،٠٠٠ × ١٢/١٠٠ × ٥/٣٦٠)] = ٨٧ جنيه تقريبا (دائن)

حساب ديان : الجانب الدائن ـ ٨،١٦٠ × ١٢/١٠٠ × ٢٥/٣٦٠ = ٧١،٠ جنيه

٥،١١٠ × ١٢/١٠٠ × ٢٠/٣٦٠ = ٢٤ جنيه تقريبا

١،٢٥٠ × ١٢/١٠٠ × ١٠/٣٦٠ = ٤ « «

١٨،٠٠٠ × ١٢/١٠٠ × ٥/٣٦٠ = ٣٠ جنيه

مجموع الجانب الدائن ١٣٩ جنيه دائن

الجانب المدين ـ ١٠،٠٠٠ × ١٢/١٠٠ × ١/١٢ = ١٠٠

٢٣،٠٣٠ × ١٢/١٠٠ × ٥/٣٦٠ = ٢٨

مجموع الجانب المدين ١٣٨ جنيه مدين

الفرق = ١ دائن .

ح/ شركة المحاصة (ويظهر فى دفاتر كل من الشركاء الثلاثة ـ القيد [١] فى دفاتر الشريك القائم بالعملية والقيد [٢] فى دفاتر باقى الشركاء)

المبلغ	[١]	[٢]	التاريخ	المبلغ	[١]	[٢]	التاريخ
١٧،٠٠٠	الى ح/ البضاعة	(الى ح/ رجب)	١/١	٢٣،٠٣٠	من ح/ النقدية	(من ح/ ديان)	١/٢٥
١٣٠	الى م/ التوزيع	(الى ح/ رجب)	١/١	١٣،٩٦٥	من ح/ النقدية	(من ح/ ديان)	١/٣٠
٣٧٠	الى ح/ النقدية	(الى ح/ رجب)	١/١				
٨،١٦٠	الى مذكورين	(الى ح/ ديان)	١/٥				
٥،١٠٠	الى مذكورين	(الى ح/ ديان)	١/١٠				
١،٢٥٠	الى ح/ النقدية	(الى ح/ ديان)	١/٢٠				
٢٤٦	إلى مذكورين	(كل الشركاء)	١/٣٠				
٤،٧٣٩	إلى مذكورين	(الأرباح)					
	١،٥٧٩ رجب						
	١،٥٨٠ سعدون						
	١،٥٨٠ ديان						
٣٦،٩٩٥				٣٦،٩٩٥			

ح/ رجب (فى دفاتر كل من سعدون وديان ـ القيد [١] فى دفاتر سعدون والقيد [٢] فى دفاتر ديان ، وفيما عدا ذلك فى دفاتر الشريكين)

	[١] [٢]			[١] [٢]	
١٠٫٠٠٠	إلى ح/ ديان (إلى ح/ النقدية)	١/٢٥	١٧٫٠٠٠	من ح/ شركة المحاصة (بضاعة)	١/١
	رصيد دائن :		١٣٠	من ح/ شركة المحاصة (شحن)	١/١
٩٫٢٣٧	إلى ح/ ديان (إلى ح/ النقدية)	١/٣٠	٣٧٠	من ح/ شركة المحاصة (نقل)	١/١
			١٥٨	من ح/ شركة المحاصة (فوائد)	١/٣٠
			١٫٥٧٩	من ح/ شركة المحاصة (أرباح)	١/٣٠
١٩٫٢٣٧			١٩٫٢٣٧		

ح/ سعدون (فى دفاتر رجب وديان ـ القيد [١] فى دفاتر رجب والقيد [٢] فى دفاتر ديان ، وفيما عدا ذلك فى دفاتر الشريكين)

	[١] [٢]			[١] [٢]	
١٠	إلى ح/ ديان (إلى ح/ أ. ق)	١/١٠	٨٫٠٠٠	من ح/ ديان (من ح/ النقدية)	١/١
٨٫٠٠٠	إلى ح/ ديان (إلى ح/ النقدية)	١/٢٥	٢٫٠٥٠	من ح/ ديان (من ح/ أ. القبض)	١/١
٣٫٩٥٧	إلى ح/ ديان (إلى ح/ النقدية)	١/٣٠	٨٨	من ح/ شركة المحاصبة (فوائد)	١/٣٠
			١٫٥٨٠	من ح/ شركة للحاصبة (أرباح)	١/٣٠
١١٫٦٦٧			١١٫٦٦٧		

ح/ ديان (فى دفاتر كل من رجب وسعدون ـ القيد [١] فى دفاتر رجب والقيد [٢] فى دفاتر سعدون ، وفيما عدا ذلك فى دفاتر الشريكين)

	[١] [٢]				
٨٫٠٠٠	إلى ح/ سعدون (إلى ح/ النقدية)	١/١	٨٫١٦٠	من ح/ شركة المحاصة	١/٥
٢٫٠٠٠	إلى ح/ سعدون (إلى ح/ أ. الدفع)	١/١	٥٫١٠٠	« « «	١/١٠
٢٣٫٠٣٠	إلى ح/ شركة المحاصة	١/٢٥	١٠	من ح/ سعدون ١ (من ح/ م. الخصم ٢)	١/١٠
١٣٫٩٦٥	إلى ح/ شركة المحاصة	١/٣٠	١٫٢٥٠	من ح/ شركة المحاصة	١/٢٠
			١٠٫٠٠٠	من ح/ النقدية (من ح/ رجب)	١/٢٥
			٨٫٠٠٠	من ح/ سعدون (من ح/ النقدية)	١/٢٥
			٠٠١	من ح/ شركة المحاصة (فوائد)	١/٣٠
			١٫٥٨٠	من ح/ شركة المحاصة (أرباح)	١/٣٠
			١٢٫٨٩٤	من مذكورين	
٤٦٫٩٩٥			٤٦٫٩٩٥		

ومن الواضح أن ترحيل القيود السابقة (حتى القيد العاشر) للحسابات الشخصية للشركاء يترتب عليه فى النهاية أن مجموع الأرصدة المدينة لبعض هذه الحسابات لابد وأن يتساوى مع مجموع الأرصدة الدائنة للحسابات الباقية . ففى هذا المثال بلغ الرصيد الدائن لرجب ٢٣٧ر٩ جنيه فى دفاتر كل من سعدون ودبيان وبلغ الرصيد الدائن لسعدون ٦٥٧ر٣ جنيه فى دفاتر كل من رجب ودبيان ، بينما بلغ الرصيد المدين لدبيان فى دفاتر كل من رجب وسعدون ٨٩٤ر١٢ جنيه وتتم التسوية النهائية بقيام دبيان بسداد الأرصدة الدائنة لكل من رجب وسعدون (القيد ١١) ليترتب على ذلك إقفال كل حسابات المحاصة .

٣ ـ ب: العمليات غير المنتهية وأثرها على الحسابات والقوائم الختامية للشركاء :

قد تنتهى السنة المالية لعمليات كل شريك بصفته الشخصيه قبل إنتهاء العملية التى قامت من إجلها شركة المحاصة بينهم . ويتطلب الأمر فى ظل هذه الظروف أن يقوم كل شريك بإظهار حقوقة فى شركة المحاصة فى القوائم المالية والحسابات الختامية الخاصة به . وعادة ماتظهر هذه الحقوق ضمن الأصول المتداولة فى ميزانية كل شريك من الشركاء . فإذا كان حساب شركة المحاصة فى دفاتر كل شريك يمثل مجرد إستثمارات لم يتم التصرف فيها بعد (بمعنى أن الحساب يوجد به قيود فى الجانب المدين فقط دون الجانب الدائن) فإن كل شريك من الشركاء يستطيع إظهار حصته من هذه الإستثمارات فى الأصول المتداولة فى الميزانية العمومية الخاصة به بعنوان « صافى إستثمارات فى شركة محاصة » مثلا . أو بعنوان « إستثمارات مختلفة » .

أما إذا كان حساب شركة المحاصة يحتوى على عمليات فى جانبية المدين والدائن فإن رصيد الحساب فى تاريخ إعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية لكل شريك قد يكون مدينا أو دائنا على حسب الأحوال . فيكون الرصيد مدينا إذا كانت إستثمارات الشركاء تزيد عن حصيلة إيرادات المحاصة حتى

تاريخه ، والعكس إذا كان الرصيد دائنا . ومادامت الشركة لم تنهى العملية التى قامت من أجلها بعد فى ذلك التاريخ ، فقد يتطلب الأمر تسوية حساباتها بصفة مؤقتة حتى يستطيع كل شريك إظهار حقوقه فيما تم من هذه العمليات حتى تاريخه فى الحسابات والقوائم الختامية الخاصة به .

ولنفترض مثلا أن حمدون وسليمان إتفقا على تكوين شركة محاصة للإتجار فى صفقة من نوع معين من البضائع وقام كل من الشريكين بتقديم بضائع تكلفتها ٥٠٠٠ جنيه للشركة لهذا الغرض . ولنفرض أنه فى نهاية السنة المالية لكل من الشريكين أن عمليات الشركة ظهرت على أحد الحالات التالية :

١ — لم يتم بيع أى بضائع مما قام كل من الشريكين بتقديمة للشركة .

٢ — تم بيع نصف البضائع بمبلغ ٧٫٠٠٠ جنيه

٣ — تم بيع نصف البضائع بمبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه

٤ — تم بيع نصف البضائع بمبلغ ١٢٫٠٠٠ جنيه

وفى الحالة الأولى يبلغ الرصيد المدين لحساب شركة المحاصة ١٠٫٠٠٠ جنيه يمثل البضاعة المقدمة من الشريكين ، ويكون رصيد حساب حمدون فى دفاتر سليمان دائن بمبلغ ٥٫٠٠٠ جنيه ، ورصيد سليمان فى دفاتر حمدون دائن بمبلغ ٥٫٠٠٠ جنيه ويستطيع كل منهما إظهار ٥٫٠٠٠ جنيه فى الأصول المتداولة (أو بين الأصول المتداولة والأصول الثابتة إذا كان من المتوقع أن عمليات الشركة سوف تستغرق أكثر من فترة محاسبية) كإستثمارات فى شركة المحاصة .

أما الحالات الثلاث الباقية فتستدعى تسوية حقوق كل شريك بالإضافة التى تمت من عمليات البيع كما هو موضح فى الجدول التالى .

الحالة	رصيد المحاصة (مدين)	رصيد مخزون المحاصة	الأرباح	نصيب حمدون	نصيب سليمان
٢	(٢٫٥٠٠)	٥٫٠٠٠	٢٫٥٠٠	١٫٢٥٠	١٫٢٥٠

٣	—	٥٫٠٠٠	٥٫٠٠٠	٢٫٥٠٠	٢٫٥٠٠
٤	٢٫٠٠٠	٥٫٠٠٠	٧٫٠٠٠	٣٫٥٠٠	٣٫٥٠٠

وعلى إفتراض أن حمدون يدير عمليات المحاصة ، فإن القيود فى دفاتر كل من الشريكين لكل من الحالات الثلاثة السابقة تكون كالآتى :

الحالة	دفاتر حمدون	دفاتر سليمان
٢-أ	١٠٫٠٠٠ من حـ/ المحاصة	١٠٫٠٠٠ من حـ/ المحاصة
	٥٫٠٠٠ إلى حـ/ البضاعة	٥٫٠٠٠ إلى حـ/ البضاعة
	٥٫٠٠٠ إلى حـ/ سليمان	٥٫٠٠٠ إلى حـ/ حمدون
ب	٧٫٥٠٠ من حـ/ النقدية	٧٫٥٠٠ من حـ/ حمدون
	٧٫٥٠٠ إلى حـ/ المحاصة	٧٫٥٠٠ إلى حـ/ المحاصة
حـ	٢٫٥٠٠ من حـ/ المحاصة	٢٫٥٠٠ من حـ/ المحاصة
	١٫٢٥٠ إلى حـ/ أرباح المحاصة	١٫٢٥٠ إلى حـ/ أرباح المحاصة
	١٫٢٥٠ إلى حـ/ سليمان	١٫٢٥٠ إلى حـ/ حمدون

٣ — ا - كالحالة السابقة .

ب — كالحالة السابقة فيما عدا المبلغ يصبح ١٠٫٠٠٠ جنيه .

حـ — « « « « « « « « ٥٫٠٠٠ « لكل شريك ٢٫٥٠٠ جنيه فى الأرباح .

---

٤ — ا - كالحالة الثانية .

ب — كالحالة الثانية فيما عدا المبلغ يصبح ١٢٫٠٠٠ جنيه

حـ — « « « « « « « « « ٧٫٠٠٠ « لكل شريك ٣٫٥٠٠ جنيه فى الأرباح .

وفى ظل الحالة الثانية مثلا ، يقوم حمدوى بإقفال أرباح المحاصة فى حساب الأرباح والخسائر ، كما يظهر فى الميزانية العمومية فى جانب الخصوم حقوق سليمان كالآتى :

الإلتزامات :

٦ر٢٥٠ حقوق سليمان فى المحاصة (إستثمارات وأرباح)

٥ر٠٠٠ — أصول المحاصة (مخزون)

١ر٢٥٠ ——— صافى إلتزامات المحاصة .

ولا يظهر فى جانب الأصول أى إستثمارات فى المحاصة كبند مستقل حيث يحتوى رصيد النقدية على مبلغ ٧ر٥٠٠ جنيه تخص المحاصة ، فإذا أستبعد منها صافى إلتزامات المحاصة فإن الباقى يمثل حقوق حمدون فيها .

أما سليمان فيجعل حـ/ الأرباح والخسائر دائنا وأرباح المحاصة مدينا بمبلغ ١ر٢٥٠ جنيه ، كما يظهر فى الميزانية العمومية مبلــــغ ٦ر٢٥٠ كاستثمارات فى المحاصة فى الأصول المتداولة (الرصيد المدين لحساب المحاصة فى دفاتره + الرصيد المدين لحساب حمدون فى دفاتره) .

٤ - وجود مجموعة دفترية مستقلة للمحاصة :

ولا يتطلب الأمر فى هذه الحالة قيام كل شريك بتسجيل كل العمليات المتعلقة بالمحاصة فى دفاتره ، وإنما يقتصر ذلك على معاملات كل شريك الخاصة مــــع المحاصة ،دون معاملات الشركاء الآخرين معها ، ودون معاملات المحاصة مع الغير. ويتم إمساك مجموعة دفترية مستقلة للشركة طبقا لمقتضيات عملياتها ، كما يفتح لكل شريك فى هذه المجموعة حساب يوضح معاملاته الشخصية مــع الشركة من تقديم حصص إستثمارات أو سحب نقدية أو بضاعة وخلافه كما يجعل دائنا بالفوائد والأرباح التى تحقق للشريك من الشركة ومدينا بالفوائد والخسائر التى يتحمل بها الشريك .

ولتوضيح ذلك نفترض أن عبد الظاهر وعبدالجبار إتفقا على تكوين شركة محاصة للقيام بشراء صفقة بضائع وتسويقها وتقسيم ما ينتج عن أرباح أو خسائر بينهما بالتساوى على أن يدير عبد الجبار عمليات الشركة مقابل ١٠ ٪ مكافأة من الأرباح الصافية . هذا وقد تمت العمليات التالية المتعلقة بالمحاصة :

٣/١ - قدم كل من عبد الجبار وعبد الظاهر مبلغ ٤٫٠٠٠ جنيه نقداً للشركة وتم شراء بضاعة بمبلغ ٧٫٥٠٠ جنيه .

٣/٥ - قدم عبد الظاهر بضاعة بمبلغ ٣٫٠٠٠ جنيه للشركة، وقام عبدالجبار ببيع بضاعة لحسابه الشركة بمبلغ ٦٫٥٠٠ جنيه وسدد مصروفات مختلفة لحساب الشركة بمبلغ ١٥٠ جنيه .

٣/١٠ - قام عبدالجبار بشراء بضاعة بمبلغ ٤٫٢٠٠ جنيه وباع بضاعة بمبلغ ٧٫٣٠٠ جنيه على الحساب .

٣/١٥ - قام عبد الجبار بسداد مصروفات مختلفة بمبلغ ٥٠ جنيه كما حصل ٤٫٥٠٠ جنية من عملاء المحاصة .

٣/٢٠ - باع عبد الجبار بضاعة بمبلغ ٥٫٣٠٠ جنيه نقداً ودفع لعبد الظاهر مبلغ ١٫٠٠٠ جنيه ، وحصل هو على ٢٫٠٠٠ جنيه .

٣/٢٨ - تم بيع ماتبقى من بضائع بمبلغ ٢٫٤٠٠ جنيه ، وحصل باقى عملاء المحاصة فيما عدا ٢٠ جنيه اعتبرت ديون معدومة .

٣/٣٠ - تم تسوية حسابات المحاصة وحصل كل شريك على مستحقاته .

وتكون قيود اليومية اللازمة لإثبات هذه العمليات فى دفاتر المحاصة وفى دفاتر كل من الشريكين كالآتى :

تاريخ العملية	دفاتر المحاصة	دفاتر عبد الظاهر	دفاتر عبد الجبار
٣/١	٨٠٠٠ر٠٠ من ح/ النقدية	٤٠٠٠ر٠٠ من ح/ المحاصة	٤٠٠٠ر٠٠ من ح/ المحاصة
	إلى مذكورين	٤٠٠٠ر٠٠ إلى ح/ النقدية	٤٠٠٠ر٠٠ إلى ح/ النقدية
	٤٠٠٠ر٠٠ ح/ عبد الظاهر		
	٤٠٠٠ر٠٠ ح/ عبد الجبار		
	٧٥٠٠ر٠٠ من ح/ المشتريات	—	—
	٧٥٠٠ر٠٠ إلى ح/ النقدية	—	—
٣/٥	٣٠٠٠ر٠٠ من ح/ المشتريات	٣٠٠٠ر٠٠ من ح/ المحاصة	—
	٣٠٠٠ر٠٠ إلى ح/ عبد الظاهر	٣٠٠٠ر٠٠ إلى ح/ البضاعة	—
	٦٥٠٠ر٠٠ من ح/ النقدية	—	—
	٦٥٠٠ر٠٠ إلى ح/ المبيعات	—	—
	١٥٠ من ح/ المصروفات المتنوعة	—	—
	١٥٠ إلى ح/ النقدية	—	—
٣/١٠	٤٢٠٠ر٠٠ من ح/ المشتريات	—	—
	٤٢٠٠ر٠٠ إلى ح/ النقدية	—	—
	٧٣٠٠ر٠٠ من ح/ العملاء	—	—
	٧٣٠٠ر٠٠ إلى ح/ المبيعات	—	—
٣/١٥	٥٠ من ح/ المصروفات المتنوعة	—	—
	٥٠ إلى ح/ النقدية	—	—
	٤٥٠٠ر٠٠ من ح/ النقدية	—	—
	٤٥٠٠ر٠٠ إلى ح/ العملاء	—	—

٢/٢٠	٥ر٣٠٠ من ح/ النقدية ٥ر٣٠٠ إلى ح/ المبيعات	— —	— —
	١ر٠٠٠ من ح/ عبد الظاهر ٢ر٠٠٠ من ح/ عبد الجبار ٣ر٠٠٠ إلى ح/ النقدية	١ر٠٠٠ من ح/ النقدية ١ر٠٠٠ إلى ح/ المحاصة	٢ر٠٠٠ من ح/ النقدية ٢ر٠٠٠ إلى ح/ المحاصة
٢/٢٨	٥ر١٧٠ من ح/ النقدية ٣٠ من ح/ الديون المعدومة ٢ر٨٠٠ إلى ح/ العملاء ٢ر٤٠٠ إلى ح/ المبيعات		
٢/٣٠	١٤ر٩٣٠ من ح/ الحساب الختامي ١٤ر٧٠٠ إلى ح/ المشتريات ٢٣٠ إلى ح/ مصروفات متنوعة	— — —	— — —
	٢١ر٥٠٠ من ح/ المبيعات ٢١ر٥٠٠ إلى ح/ الحساب الختامي	— —	— —
	٦ر٥٧٠ من ح/ الحساب الختامي ٢ر٩٥٧ إلى ح/ عبد الظاهر ٣ر٦١٣ إلى ح/ عبد الجبار توزيع الأرباح : ١٠ ٪ مكافأة عبد الجبار والباقي بالتساوي .	٢ر٩٥٧ من ح/ المحاصة ٢ر٩٠٧ إلى ح/ أرباح المحاصة	٣ر٦١٣ من ح/ المحاصة ٦٥٧ إلى ح/ المكافأة ٢ر٩٥٦ إلى ح/ أرباح المحاصة
	٨ر٩٥٧ من ح/ عبد الظاهر ٥ر٦١٣ من ح/ عبد الجبار ١٤ر٥٧٠ إلى ح/ النقدية	٨ر٩٥٧ من ح/ النقدية ٨ر٩٥٧ إلى ح/ المحاصة	٥ر٦١٣ من ح/ النقدية ٥ر٦١٣ إلى ح/ المحاصة

ويترتب على ذلك إقفال دفاتر المحاصة الخاصة وحساب المحاصة فى دفاتر كل شريك .

هذا وعلى القارىء أن يقوم بتصوير الحسابات اللازمة من واقع هذه القيود ويتأكد من ذلك .

اسئلة وتمارين على
الفصل السادس

أولا : الأسئلة :

١ — ما هى الإختلافات الرئيسية بين كل من شركات المحاصة وشركات التضامن ، وشركات التوصية البسيطة .

٢ — بفرض أنه لا يتم إمساك مجموعة دفترية مستقلة لعمليات شركة المحاصة ، فكيف يتم تسجيل كل من العمليات التالية .

أ — سداد شريك لحصة فى رأس المال نقدا .

ب — شراء بضاعة لحساب الشركة.

حـ — تقديم بضائع من المخزون الخاص للشركة ،

د — سداد مصروفات الشركة.

هـ — سحب نقدية من الشركة. و — بيع بضاعة لحساب الشركة .

ز — إقتراض أحد الشركاء من شريك آخر.

ح — سداد التزامات بالنيابة عن الشركة .

ط — تحصيل من عملاء الشركة ى — ديون معدومة من عملاء الشركة.

٣ — وضح كيف يمكن إظهار حقوق كل شريك من الشركاء فى شركة المحاصة فى الميزانية العمومية الخاصة به ، وما هو مصدر البيانات التى يمكن الإعتماد عليها لهذا الغرض .

ثانيا : التمارين :

التمرين الأول : كون شفيق ومتولى شركة محاصة للاتجار فى صفقة حديد خردة على أن يقوم شفيق بإدارة أعمال الشركة ويقوم متولى بتقديم رأس المال اللازم ، ويقتسم الشريكان الأرباح والخسائر بالتساوى . وفى ٢/٣ قام

متولى بارسال شيك لشفيق بمبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه حيث قام الأخير بشراء خردة بالمبلغ بالكامل . كما قام شفيق بسداد مصاريف شحن ونقل البضاعة المشتراه البالغ قدرها ١,٢٤٠ جنيه. وفى ٢/١٦ قام شفيق ببيع نصف البضاعة بمبلغ ٢٤,٣٠٠ جنيه لشركة مصانع النحاس المصرية وحصل على القيمة نقدا وقام بسداد مصاريف نقل وتسليم البضاعة لمخازن الشركة طبقا للاتفاق والتى بلغ مقدارها ٧٨٠ جنيه . وفى ٢/٢٣ قام شفيق ببيع باقى البضاعة لشركة الحديد والصلب بمبلغ ١٩,٧٠٠ جنيه تسليم محل البائع وحصل على القيمة بشيك غير أن شركة الحديد والصلب أوقفت صرف الشيك بتعليمات للبنك لإكتشافها عدم مطابقة البضاعة التى تسلمتها للعينة التى قدمها شفيق للجنة الفنية للشركة . واتفق شفيق مع إدارة مشتريات شركة الحديد واللجنة الفنية على تخفيض سعر البضاعة بمبلغ ٣,٠٠٠ جنيه وحصل على شيك جديد بالقيمة ورد الشيك السابق للشركة وقد قام الشريكان بعد ذلك بتسوية حساباتها وتصفية عملياتها.

والمطلوب إثبات العمليات السابقة دفتريا وتصوير ما يلزم من حسابات فى حالة (أ) عدم وجود مجموعة دفترية مستقلة للشركة (ب) وجود مجموعة دفترية مستقلة للشركة يقوم بأمساكها شفيق .

التمرين الثانى : أتفق دياب والعارف وعبد السلام على تكوين شركة عاصة حيث يقوم الأول بتقديم البضائع ويقوم الثانى بتقديم النقدية ويقوم الثالث بعمليات البيع والتوزيع . وأتفق الشركاء على أن يحصل دياب والعارف على فائدة بمعدل ١٠ ٪ عن أرصدة إستثماراتهم فى الشركة ويحصل عبد السلام على عمولة بمعدل ٤ ٪ على المتحصل من المبيعات . وفى ٣/١ قام دياب بشحن بضاعة بمبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه لعبد السلام ، حيث قام الأخير بدفع مصاريف النقل والتأمين البالغ قدرها ١,٣٥٠ جنيه . وفى ٣/٨ قام العارف بارسال مبلغ ٢٤,٠٠٠ جنيه لعبد السلام ، حيث قام الأخير بشراء بضاعة فى ٣/٢٣ بمبلغ -

١٨٫٠٠٠ جنيه . وقد قام عبد السلام ببيع بضائع خلال مارس وابريل بلغت مجموع قيمتها ٥٦٫٠٠٠ جنيه حصلت بالكامل بعد منح العملاء خصم نقدى بمعدل ٢ ٪ فيما عدا ٦٫٠٠٠ جنيه ، يعد منها ١٫١٥٠ جنيـــه بمثابة ديون معدومة . وقام عبد السلام خلال شهر مايو ببيع جزء آخر من البضائع بمبلغ ٢٣٫٥٠٠ جنيه تحصلت نقدا بخصم ٢ ٪ . ولم يستطع عبد السلام بيع ما تبقى من بضائع خلال شهر يونيو وعرض دياب أن يشتريها من الشركة بمبلغ ٤٫٦٠٠ جنيه ، ووافق الشريكان . كما قبل عبد السلام تحمل أرصدة العملاء بقيمها الدفترية بصفة شخصية .

وبعد ذلك تم تصفية عمليات الشركة وتسوية حقوق الشركاء . هذا ويقتسم الشركاء الأرباح والخسائر بالتساوى .

المطلوب : (١) بفرض عدم وجود مجموعة دفترية مستقلة الشركة قم بإجراء قيود اليومية اللازمة فى دفاتر كل من الشركاء الثلاثة ، ثم قم بتصوير حساب المحاصة فى دفاتر العارف ، وحساب العارف وعبد السلام فى دفاتر دياب وحساب دياب والعارف فى دفاتر عبد السلام .

(٢) بفرض وجود مجموعة دفترية مستقلة يقوم العارف بإمساكها ، قم بإجراء قيود اليومية اللازمة وتصوير ما يلزم من حسابات .

(٣) بفرض أن السنة المالية للعارف تنتهى فى ٣٠/٤ من كل عام ، وفى ظل المطلوب الثانى ، قم بإجراء ما يلزم من قيود تسوية ، ووضح كيف تظهـــر حسابات المحاصة فى قوائم وحسابات العارف الختامية .

التمرين الثالث : كان ممدوح يدير أعمال شركة المحاصة بينه وبين مرزوق وعبد الرازق التى يقتسمون فيها الأرباح والخسائر بالتساوى عن سنة ١٩٧٥ . وفى مقابل ذلك يحصل ممدوح على ١٠ ٪ من أرباح الشركة الصافية كمكافأة قبل خصم المكافأة . وفى ٣١/١٢/١٩٧٥ انتهى غرض الشركة وظهرت أرصدة

حسابات الشركاء كالآتى : حساب ممدوح فى دفاتر مرزوق دائن بمبلغ ٢٤٠٤١٥ جنيه، حساب ممدوح فى دفاتر عبد الرازق ؟ ، حساب مرزوق فى دفاتر عبد الرازق دائن بمبلغ ٥٤٠٢٥٠ جنيه ، حساب عبد الرازق فى دفاتر مرزوق مدين بمبلغ ٢٧٠٣٧١ جنيه . هذا ومازالت توجد بضائع غير مباعة تخص المحاصة تبلغ تكلفتها ٦٣٠٤٢٩ جنيه وقد قبل ممدوح شراءها بقيمتها الدفترية . هذا ولم يتم تسجيل مكافأة ممدوح دفتريا بعد والمطلوب إعداد ما يلزم من قيود يومية لإنهاء المحاصة وتسوية حسابات الشركاء .

التمرين الرابع : اتفق أحمد وأبو ديب على تكوين شركة محاصة لشراء قطعة من أراضى البناء وتقسيمها وبيعها . وقد إتفق الشريكان على إمساك مجموعة دفترية خاصة للشركة توقعا لإستمرار نشاطها لفترة طويلة نسبيا وعلى أن يقوم أبو ديب بإدارة أعمال الشركة مقابل عمولة قدرها ٥ ٪ على المبيعات ونسبة فى الأرباح تعادل ٤٠ ٪ . وفى أول أبريل أرسل أحمد لأبو ديب مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه والذى اتفق الشريكان على أن تحسب عليه فائدة بمعدل ٦ ٪ سنويا حتى يتم سداده . وفى أول مايو قام أبو ديب بشراء قطعة كبيرة من الأرض الفضاء من إحدى الشركات بمبلغ ٩٦٠٠٠ جنيه وحصل على قرض برهن الأرض المشتراه بمبلغ ٦٦٠٠٠ جنيه من البنك العقارى بفائدة ٦ ٪ سنويا ليستطيع سداد قيمة الصفقة للشركة ، وتسدد فوائد القرض على دفعتين فى السنة ، أو عند سداد أى جزء من القرض فى حالة السداد المبكر . وفى ١٥ يونيو قام أحمد بأرسال مبلغ ٤٤٠٠٠ جنيه لأبو ديب بنفس شروط المبلغ السابق، لإستخدامها لأغراض تمهيد وتقسيم الأرض . وقد بلغت التكلفة الفعلية لهذه العمليات ٣٨٠٠٠ جنيه . وفى الفترة حتى ١٠/٣١ تم بيع عدد من التقاسيم بلغت قيمتها ١٠٤٠٠٠ جنيه تحصلت نقدا ، وبلغت تكلفة التقاسيم الممهدة للبيع والتى لم يتم بيعها بعد فى ذلك التاريخ ٨٨٢٠٠ جنيه . كما بلغت المصاريف المختلفة حتى ذلك

التاريخ ، بما فيها مصاريف الدعاية والاعلان ، وبخلاف العمولة والفوائد مبلغ ٢٢٫٨٤٠ جنيه . هذا وقد تم سداد الدفعات الآتية من قرض البنك : ١٦٫٠٠٠ جنيه مضافا اليها الفوائد فى ١/٨ ، ١٠٫٠٠٠ جنيه مضافا إليها الفوائد فى ١/٩ ، ٢٠٫٠٠٠ جنيه مضافا اليها الفوائد فى ١/١٠ . وفى ٣١/١٠ ، حيث تنتهى السنة المالية لأبو ديب ، تم تسوية حقوق الشريكان بالعمولات والفوائد ، وقام أبو ديب بأرسال ما زاد من رصيد نقدية الشركة على ١٠٫٠٠٠ جنيه لأحمد ، وأحتفظ بهذا المبلغ كرأس مال عامل للشركة .

وقد طلب أحمد من أبو ديب أن يوافيه بقائمة تظهر نصيبه فى الأرباح حتى تاريخه ، وتوضح المركز المالى لشركة المحاصة والمطلوب (١) إعداد قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة فى دفاتر الشركة ودفاتر أحمد .

(٢) إعداد القائمة التى طلبها أحمد فى ٣١/١٠ ، (٣) توضيح كيفية أظهار حقوق أبو ديب فى الحسابات والقوائم الختامية الخاصة به .

التمرين الخامس : أتفق حمودة وشاهين وسعيد على تكوين شركة محاصة لبناء العمارات السكنية وبيعها كوحدات سكنية للتمليك . وقد أتفق الشركاء على بناء عمارتين (بنايتين) تتكون كل منهما من ٢٥ وحدة سكنية على قطعة أرض مملوكة لحمودة ، على أن يحصل الاخير فى مقابل الأرض على مبلغ ٥٦٫٠٠٠ جنيه ويتولى تمهيدها وتسويتها على حسابه الخاص . كما أتفق الشركاء على أن يقوم كل منهم بتقديم كشف حساب شهرى عن مصروفاته لحساب الشركة على أن يكون لكل شريك الحق فى إسترداد جزء من هذه المبالغ عن طريق قرض تم الحصول عليه من البنك بضمان الأراضى والمبانى تحت التنفيذ لهذا الغرض . كما أتفق الشركاء مع أحد سماسرة المبانى على بيع الوحدات السكنية التى تنتهى لحسابهم مقابل عمولة قدرها ٢ ٪ من سعر البيع ، وبشرط أن يحتكر هذا السمسار عمليات البيع لحساب الشركة . وأتفق الشركاء أيضا على أن توزع الأرباح

(أو الخسائر) بينهم كالآتى ، حمودة ٦٠ ./. ، شاهين ٣٠ ./. ، سعيد ١٠ ./. ، وفيما يلى العمليات التى تمت لحساب الشركة .

٦/١ : تم الحصول على قرض من البنك بمبلغ ٨٤٠٠٠ جنيه وتم ايداعه فى حساب جارى مشترك بين الشركاء الثلاثة . ، وتم توقيع عقد القرض فى البنك على أساس أن كل من الشركاء الثلاثة مسئول شخصيا عن القرض بواقع الثلث .

٦/٢٦ : قام حمودة بسحب شيك على الحساب الجارى للشركة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه لتمهيد وتسوية قطعة الأرض التى باعها للشركة .

٧/٣١ : قدم الشركاء الثلاثة كشوف حساب تاريخه حتى إتضح منها أن حمودة انفق ٩٥٦٠٠ جنيه . كما أنفق شاهين ٣٢٦٠٠ جنيه ، ولم ينفق سعيد أى شىء .

٨/٧ : قام محمود بسحب شيك على الحساب الجارى للشركة بمبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه لتحويل العمليات الجارية .

٨/٢٣ : تم الحصول على قرض إضافى من البنك بمبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه بنفس الشروط السابقة .

٨/٣٠ : قدم الشركاء الثلاثة كشوف الحساب عن الشهر وأتضح منها الآتى أنفق حمودة مبلغ ١٢٩٤٠٠ جنيه ، وانفق شاهين مبلغ ٧٤٨٠٠ جنيه ، كما أنفق سعيد مبلغ ١٨٦٠٠ جنيه .

٩/١ : قام شاهين بسحب مبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه من الحساب الجارى للشركة وقام سعيد بسحب بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه .

٩/٦ : سدد حمودة مبلغ ٩٦٠٥ جنيه عن أعمال صب الخرسانة لأحد المبانى من حسابه الخاص ، وقد سقط سهوا على حموده إظهار هذا البند فى كشف الحساب المقدم فى ٨/٣٠ .

٩/٨ — سحب حمودة ٣٠٠٠٠ جنيه من الحساب الجارى للشركة ، وسحب شاهين مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه

٩/٢٠ : تم بيع ٢٠ وحدة سكنية منتهية بمبلغ ٢٤٤٠٠٠٠ جنيه ، وتم إيداع صافى الحصيلة فى حساب جارى الشركة بالبنك ، وتم سحب شيك لحساب البنك سدادا لجزء من القرض بمبلغ ١٠١٠٠٠٠ جنيه منها ١٠٠٠٠ جنيه فوائد .

٩/٢١ — قام حمودة بسداد الضرائب العقارية على الأرض عن النصف الأول من السنة بمبلغ ٤١٢٠ جنيه من حسابه الخاص .

٩/٣٠ — قدم الشركاء كشوف حساب عن الشهر إتضح منها الآتى : إنفاق حمودة ٦٢٤٨٠ جنيه لم تشتمل على عملية ٩/٦ ولكنها أشتملت على الضرائب العقارية ، أنفق شاهين مبلغ ٢٧٩٤٠ جنيه ، كما أنفق سعيد مبلغ ٢١١٢٠ جنيه

١٠/٢ : قام حمودة بسداد ٢٠٠٠٠ جنيه لتمهيد الأرض ، ٨٠٠٠٠ جنيه لإزالة بعض الأساسات الخرسانية القديمة وذلك سحبا على حساب الشركة بالبنك .

١٠/٤ — بلغت مسحوبات الشركاء من البنك فى هذا اليوم ٧٠٠٠٠ جنيه لحمودة ، ٦٠٠٠٠ جنيه لشاهين ، ٢٠٠٠٠ لسعيد .

١٠/٢٩ — تم بيع ٢٤ وحده سكنية بمبلغ ٣٨٢٠٠٠٠ جنيه ، تم ايداع صافى المتحصل منها فى حساب الشركة بالبنك ، وسدد منها بعد ذلك للبنك من تحت حساب القرض ١٠٣٣٠٠ جنيه منها ٣٠٠ جنيه فوائد ، كما سحب حمودة مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه .

١٠/٣١ — قدم الشركاء كشوف حساب الشهر وأتضح منها أن نفقات الشركاء كانت كالآتى : حموده ١٨٤٠٠ جنيه ، شاهين ١٤٤٠٠ جنيه ، سعيد ٦٢٠٠ جنيه ، وقد أشتمل كشف حساب حموده على نفقات ١٠/٢ .

١١/١ — : بلغت مسحوبات الشركاء ٣٠٠٠٠ جنيه لشاهين ، ٧٠٠٠٠ جنيه لسعيد .

١١/١٢ : بيعت باقى الوحدات السكنية بمبلغ ١١٦٠٠٠٠ جنيه وتم إيداع صافى الحصيلة فى حساب الشركة بالبنك .

١١/١٥ : أخطر حمودة الشريكين الآخرين بأنه قام بتاريخ ٩/١٤ بسداد مصروفات لحساب الشركة كانت مستحقة ولم ترد فى كشف حسابه بمبلغ ١٤,٧٢٠ جنيه منها ٦,٨٠٠ جنيه كانت تتعلق بتسوية وتمهيد الأرض ، كما سحب مبلغ ١٢,٠٠٠ جنيه من البنك .

١١/١٦ : قدم شاهين كشف حساب نهائى بمبلغ ٥,٠٦٠ جنيه كما قدم سعيد كشف حساب نهائى بمبلغ ٢,٤٢٠ جنيه .

وقد إنتهت الشركة فى ذلك التاريخ . وتم إجراء التسويات اللازمة لحقوق الشركاء وحصل كل ذى حق على حقه فيها .

المطلوب : (١) إجراء قيود اليومية اللازمة فى دفاتر شاهين فى حالة (أ) عدم إمساك مجموعة دفترية مستقلة للشركة ، (ب) إمساك مجموعة دفترية مستقلة للشركة .

(٢) فى حالة إمساك مجموعة دفترية مستقلة للشركة ، وبفرض أن السنة المالية للشركاء الثلاثة تنتهى فى ٩/٣٠ ، وضح كيف يقوم كل شريك بإظهار حقوقه فى الشركة فى الحسابات والقوائم الختامية الخاصة به .

الفصل السابع
الاستثمار فى الأوراق المالية

طبيعة الاستثمار فى الأوراق المالية :

تلعب الشركات المساهمة فى عصرنا الحاضر دورا حيويا فى اقتصاديات دول العالم لما تتميز به من مقدرة على تجميع الموارد النقدية المتاحة فى المجتمع تحت إدارة واحدة . ويتحقق ذلك من خلال اتاحتها لجمهور المستثمرين الفرص للاستثمار فيما تصدره من أوراق مالية وغالبا ماتتمثل فى أسهم وسندات . ومن الطبيعى يقوم المستثمرون بتقديم الموارد النقدية المطلوبة على أمل استخدام الشركة لتلك الموارد بكفاءة بما يكفل تحقيق عائد على الاستثمارات يفوق المعدلات السائدة . ولأهمية الدور الذى تلعبه الشركات المساهمة فى الاقتصاد فإن تشريعات معظم دول العالم تشتمل على القوانين المنظمة لتلك الشركات . وفى جمهورية مصر العربية ينظم قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ اجراءات تكوين وادارة الشركات المساهمة . وسوف نتعرض فى القسم الثانى من هذا المؤلف بالتفصيل للمحاسبة فى الشركات المساهمة .

أنواع الاستثمارات فى الأوراق المالية :

يمكن تصنيف استثمارات المشروعات فى الأسهم والسندات التى تصدرها الشركات المساهمة من حيث آجال الاحتفاظ بها الى (١) استثمارات قصيرة الأجل ، (٢) واستثمارات طويلة الأجل . ويحكم ذلك التصنيف نية المشروعات المستثمرة وقت اتخاذ قرار الاستثمار . ونتعرض فيما يلى لكل من هذين النوعين من الاستثمارات .

(١) الاستثمارات قصيرة الأجل :

يتم عادة تصنيف استثمارات المشروعات فى الأسهم والسندات الى استثمارات

قصيرة الأجل وبالتالى اعتبارها بمثابة أصول متداولة وذلك اذا كانت نية المشروعات المستثمرة الاحتفاظ بهذه الاستثمارات لفترات قصيرة قد لاتتجاوز العام .

وتتميز الاستثمارات قصيرة الأجل بأنها ذات طبيعة موسمية. ففى مواسم النشاط التجارى لهذه المشروعات تكون معظم أصولها المتداولة مستثمرة فى المخزون السلعى وفى حسابات العملاء ، بينما فى مواسم انخفاض النشاط يتم تحويل ذلك المخزون السلعى وحسابات العملاء الى نقدية من خلال البيع والتحصيل . فحتى يمكن لهذه المشروعات تحقيق دخل اضافى خلال مواسم انخفاض النشاط فإنها تقوم باستثمار النقدية الزائدة لديها فى أوراق مالية ذات درجات ممتازة بما يتيح لها تحويلها ثانية فى بداية مواسم النشاط التجارى إلى نقدية .

وبالاضافة إلى ماتقدم فقد تحتفظ بعض المشروعات باحتياطيات نقدية ثانوية تتمثل عادة فى سندات حكومية وأسهم شركات ذات درجات ممتازة وذلك لمواجهة ماقد يواجهها من حالات الطوارىء . ففى هذه المشروعات لايتم بالضرورة بيع الاستثمارات فى الأوراق المالية خلال عام ولكن يتم بيعها فى حالات الاحتياج الى موارد نقدية . ورغم ذلك تصنف مثل هذه الاستثمارات باعتبارها استثمارات قصيرة الأجل ، أو بعبارة أخرى باعتبارها أصولا متداولة تظهر فى الميزانية العمومية للمشروعات المستثمرة بعد النقدية مباشرة . وفى ضوء اعتبار هذه الاستثمارات المؤقتة كأصول متداولة فإنه يتم قياسها فى الميزانية العمومية على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل . بيد أن ذلك لايمنع من إظهار كل من التكلفة وسعر السوق لهذه الاستثمارات وذلك على النحو التالى :

الأصول المتداولة :	جنيه
نقدية	٧٥٠٠٠
استثمارات قصيرة الأجل بالتكلفة (القيمة السوقية لها ١٨٥٠٠٠ جنيه)	٢٠٠٠٠
أوراق قبض	٤٠٠٠

وتجدر الاشارة إلى أن قياس الاستثمارات فى الأوراق المالية قصيرة الأجل على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل قد يتم بالنسبة لكل مجموعة من هذه الاستثمارات أو بالنسبة لاجمالى الاستثمارات وليس بالنسبة لكل من الأوراق المالية المستثمر فيها .

(٢) الاستثمارات طويلة الأجل :

تختلف الاستثمارات طويلة الأجل فى الأوراق المالية عن الاستثمارات قصيرة الأجل من حيث نية الاحتفاظ بها لآجال طويلة . وتشمل الاستثمارات طويلة الأجل الموارد النقدية المستثمرة لأغراض معينة مثل استثمارات احتياطيات رد السندات فى أوراق مالية من الدرجة الأولى والتى يمكن عن طريق بيعها تدبير الموارد النقدية اللازمة لرد هذه السندات فى تاريخ استحقاقها . كما تشمل الاستثمارات التى تتم فى أسهم الشركات المساهمة بغرض السيطرة عليها .

وتظهر الاستثمارات طويلة الأجل فى الميزانية العمومية تحت بند « استثمارات طويلة الأجل » والذى يلى مجموعة الأصول المتداولة مباشرة . ونظرا لانعدام نية بيع هذه الاستثمارات فإنه يتم قياس الاستثمارات قبل أنواع الاستثمار فى الأوراق المالية طويلة الأجل على أساس التكلفة .

معالجة الاستثمار فى أسهم رأس المال :

شراء الأسهم من سوق الأوراق المالية :

يتم شراء أسهم رأس مال الشركات المساهمة من سوق (أو بورصة) الأوراق المالية من خلال سماسرة الأوراق المالية الذين يحملون المشترى بما يتقاضونه من سمسرة وعمولات . وتعالج التكلفة الاجمالية للاستثمار والتى تشمل بالاضافة إلى أسعار الأسهم السائدة فى السوق سمسرة الشراء والتمغات وذلك بجعل حـ/الاستثمار فى أسهم شركة ... (مدينا) ، وحـ/النقدية بالبنك (دائنا) .

مثال :

أخطرت محلات حسين الجمل وشركاه أحد سماسرة الأوراق المالية برغبتها فى شراء ٢٠٠٠ سهم عادى من أسهم رأس مال الشركة القاهرة الصناعية . وقد قام السمسار بتنفيذ رغبة المحلات حيث كان سعر التداول وقت الشراء ٧٥ ر٢٠ جنيها للسهم . وبلغت سمسرة الشراء والتمغات ٥٠٠ر١٠ جنيها . وقد قامت المحلات بسداد فاتورة السمسار المؤرخ فى أول أكتوبر ١٩٨٤ بموجب شيك .

والمطلوب : اجراء قيد اليومية اللازم لاثبات الاستثمار فى أسهم رأس المال .

مناقشة خطوات الحل :

تبلغ التكلفة الاجمالية للاستثمار من واقع فاتورة السمسار كالآتى :

٢٠٠٠ سهم × ٢٠,٧٥	= ٤١٥٠٠ جنيه
سمسرة الشراء والتمغات	= ٥٠٠ جنيه
قيمة الفاتورة	= ٤٢٠٠٠ جنيه

وعلى ذلك تعالج التكلفة الاجمالية للاستثمارات فى أسهم رأس المال كالآتى :

٤٢٠٠٠		من حـ/الاستثمار فى أسهم شركة القاهرة الصناعية	١٩٨٤
	٤٢٠٠٠	الى حـ/النقدية بالبنك	أول أكتوبر
		اثبات شراء ٢٠٠٠ سهم بسعر ٢٠,٧٥ جنيه للسهم زائدا سمسرة الشراء البالغة ٥٠٠ جنيه	

شراء الأسهم عن طريق الاكتتاب العام :

قد يلجأ المشروع إلى الاكتتاب فى أسهم رأس مال الشركات المساهمة من خلال البنوك المحددة . وقد يكون الاكتتاب فى أسهم رأس مال شركات مساهمة تحت التأسيس ، كما قد يكون الاكتتاب فى زيادة رأس مال شركات مساهمة قائمة . ففى حالة الاكتتاب فى أسهم رأس مال الشركات المساهمة تحت التأسيس غالبا مايطالب المكتتب بسداد مبلغ ضئيل للمساهمة فى تغطية نفقات اصدار الأسهم التى تتمثل فى نفقات الطبع ، والدعاية للاكتتاب فيها ، وإعداد نشرة الاكتتاب ، وماشابه ذلك . وتعد نفقات الاصدار التى يدفعها المستثمرون بمثابة جزء من التكلفة الاجمالية للاستثمار . أما فى حالة الاكتتاب فى زيادة رأس مال شركات مساهمة قائمة فغالبا مايطالب المكتتبون بسداد علاوة إصدار لتعويض المساهمين القدامى عما قد يلحق بهم من ضرر نتيجة لمشاركة المساهمين الجدد فيما تحققه الشركة من دخل ، وفى الاحتياطيات التى تم تكوينها على مدى السنوات السابقة والتى تخص المساهمين القدامى . وتعد علاوة الاصدار أيضا بمثابة جزء من التكلفة الاجمالية للاستثمار .

وقد يتم سداد قيمة الأسهم المكتتب فيها دفعة واحدة ، كما قد يتم سداد قيمة هذه الأسهم على أقساط . ونتعرض فيما يلى لكل من الحالتين :

ا ــ سداد قيمة الأسهم دفعة واحدة :

تعالج التكلفة الاجمالية للاستثمار والتى تتمثل فى القيمة الأسمية للأسهم المكتتب فيها زائدا ماقد يتم تحصيله من نفقات إصدار أو علاوة إصدار بجعل حـ/الاستثمار فى أسهم شركة ... (مدينا) ، وحـ/النقدية بالبنك (دائنا) .

مثال :

قامت محلات على أغا وشركاه بالاكتتاب فى ١٠٠٠ سهم عادى من أسهم رأس مال شركة القاهرة الصناعية حيث القيمة الأسمية للسهم ٥ جنيه زائداً نفقات إصدار بواقع ١٠٠ و جنيه عن السهم ، وقد تم سداد المبلغ دفعة واحدة بموجب شيك .

والمطلوب : اجراء قيد اليومية اللازم لاثبات الاستثمار فى أسهم رأس المال .

مناقشة خطوات الحل :

فيما يلى بيان التكلفة الاجمالية للاستثمار :

القيمة الأسمية = ١٠٠٠ سهم × ٥ جنيه = ٥٠٠٠ جنيه

نفقات الاصدار = ١٠٠٠ سهم × ١٠٠, جنيه = ١٠٠ جنيه

التكلفة الاجمالية للاستثمار = ٥١٠٠ جنيه

ويعالج شراء الأسهم على النحو التالى :

٥١٠٠		من حـ/الاستثمار فى أسهم شركة القاهرة الصناعية
	٥١٠٠	الى حـ/النقدية بالبنك

٢ ـ سداد قيمة الأسهم على أقساط :

قد تقوم الشركة المساهمة المصدرة للأسهم بتحصيل قيمة الأسهم المكتتب فيها على أقساط بدلا من تحصيلها دفعة واحدة . وعادة ماتتمثل هذه الأقساط فى قسط الاكتتاب ، وقسط التخصيص ، والقسط الأخير . كما قد يتم تحصيل نفقات أو علاوة الاصدار أما مع قسط الاكتتاب أو مع قسط التخصيص . ويعالج سداد القيمة الأسمية للأسهم المكتتب فيها زائدا نفقات أو علاوة الاصدار باحدى الطريقتين البديلتين التاليتين :

الطريقة الأولى :

وبموجبها يجعل حـ/الاستثمار فى أسهم شركة ... (مدينا) ، وحـ/النقدية بالبنك (دائنا) بما يتم سداده من أقساط ونفقات أو علاوة الاصدار .

الطريقة الثانية :

وبموجبها يتم توسيط حـ/الاكتتاب فى أسهم شركة ... لتجميع مبلغ الأقساط ونفقات أو علاوة الاصدار المسددة مع جعل حـ/النقدية بالبنك (دائناً) وذلك إلى أن يتم سداد قيمة الأسهم المكتتب فيها بالكامل حيث يقفل ذلك الحساب الوسيط بجعل حـ/الاستثمار فى أسهم شركة ... (مدينا) ، وحـ/الاكتتاب فى أسهم شركة ... (دائناً) .

مثال :

اكتتب مشروع معين فى ١٠٠٠ سهم عادى من أسهم رأس مال شركة القاهرة الصناعية القيمة الأسمية للسهم ٥ جنيه زائداً نفقات إصدار بواقع ١٠٠ وجنيه عن السهم وعلى أن تسدد الأقساط كالآتى :

٢ جنيه قسط اكتتاب زائدا ١٠٠, جنيه عن السهم نفقات إصدار
فى أول ابريل ١٩٨٤

٢ جنيه قسط تخصيص فى أول أغسطس ١٩٨٤

١ جنيه قسط أخير فى أول نوفمبر ١٩٨٤

والمطلوب :

اثبات الاستثمار فى أسهم رأس المال وفقا لكل من الطريقتين البديلتين .

مناقشة خطوات الحل :

الطريقة الأولى :

٢١٠٠		من حـ/الاستثمار فى أسهم شركة القاهرة الصناعية	١٩٨٤
	٢١٠٠	الى حـ/النقدية بالبنك	أول أبريل
		اثبات سداد قسط الاكتتاب زائدا نفقات الاصدار	
٢٠٠٠		من حـ/الاستثمار فى أسهم شركة القاهرة الصناعية	أول أغسطس
	٢٠٠٠	الى حـ/النقدية بالبنك	
		اثبات سداد قسط التخصيص	
١٠٠٠		من حـ/الاستثمار فى أسهم شركة القاهرة الصناعية	أول نوفمبر
	١٠٠٠	الى حـ/النقدية بالبنك	
		اثبات سداد القسط الأخير	

الطريقة البديلة :

٢١٠٠		من حـ/الاكتتاب فى أسهم شركة القاهرة الصناعية	١٩٨٤
	٢١٠٠	الى حـ/النقدية بالبنك	أول أبريل
		اثبات سداد قسط الاكتتاب ونفقات الاصدار	
٢٠٠٠		من حـ/الاكتتاب فى أسهم شركة القاهرة الصناعية	أول أغسطس
	٢٠٠٠	الى حـ/النقدية بالبنك	
		اثبات سداد قسط التخصيص	

١٠٠٠		من حـ/الاكتتاب فى أسهم شركة القاهرة الصناعية	أول نوفمبر
	١٠٠٠	الى حـ/النقدية بالبنك	
		اثبات سداد القسط الأخير	
٥١٠٠		من حـ/الاستثمار فى أسهم شركة القاهرة الصناعية	أول نوفمبر
	٥١٠٠	الى حـ/الاكتتاب فى أسهم شركة القاهرة الصناعية	
		اقفال الحساب الوسيط	

تحصيل كوبونات الأرباح :

يجرى العرف على اعلان مجلس إدارة الشركة المساهمة لكوبونات الأرباح لحملة الأسهم ، على أن يلى ذلك سداد قيمة هذه الكوبونات . ونظرا لأن كوبونات الأرباح غالبا ماتعد غير جوهرية فإنه يتم إغفال معالجة إعلان كوبونات الأرباح على أن تقتصر المعالجة على تحصيل كوبونات الأرباح والتى تتم بجعل حـ/النقدية بالبنك (مدينا) وحـ/ايرادات الاستثمار فى الأسهم (دائنا) .

فإذا افترضنا أن قيمة كوبونات الأرباح المحصلة بلغت ١٢٥ جنيها فإنه يتم معالجة ذلك التحصيل على النحو التالى :

١٢٥		من حـ/النقدية بالبنك	
	١٢٥	الى حـ/ايرادات الاستثمار فى الأسهم	

بيد أنه إذا تم اعداد الميزانية العمومية بعد اعلان الشركة المساهمة لكوبونات الأرباح والتى لم تسدد حتى ذلك التاريخ فإنه يمكن معالجة استحقاق كوبونات الأرباح كالآتى :

××		من حـ/ايرادات استثمار تحت التحصيل	
	××	الى حـ/ايرادات الاستثمار فى الأسهم	

وبذلك يظهر حـ/ايرادات استثمار تحت التحصيل ضمن الأصول المتداولة فى الميزانية العمومية ، كما يدخل حـ/ايرادات الاستثمار فى الأسهم ضمن الايرادات فى قائمة الدخل .

ويعالج تحصيل كوبونات الأرباح فى السنة المالية التالية كما يلى :

××		من حـ/النقدية بالبنك	
	××	الى حـ/ايرادات استثمار تحت التحصيل	

بيع الاستثمارات فى الأسهم :

يتم بيع الاستثمارات فى الأسهم عادة فى سوق الأوراق المالية من خلال أحد سماسرتها الذى يقوم بتنفيذ عملية البيع وإرسال شيك بالمبلغ الصافى المتمثل فى سعر التداول ناقصا سمسرة البيع والتمغات .

ويمكن أن نواجه بصدد بيع الاستثمارات فى الأسهم بأى من المواقف الثلاثة الآتية :

١ ــ عدم تحقيق ربح أو خسارة .
٢ ــ تحقيق ربح .
٣ ــ تحقيق خسارة .

وسنتعرض فيما يلى لكل من هذه الحالات .

١ ــ عدم تحقيق ربح أو خسارة :

تنشأ هذه الحالة عندما تساوى الحصيلة الصافية لبيع الاستثمارات فى الأسهم التكلفة الاجمالية لشراء هذه الأسهم . وتتمثل المعالجة المحاسبية فى جعل حـ/النقدية بالبنك (مدينا) بالحصيلة الصافية لبيع الاستثمارات ، وجعل حـ/الاستثمارات فى أسهم شركة ... (دائنا) بالتكلفة الاجمالية لشراء هذه الأسهم .

مثال :

أخطر مشروع معين سمسار الأوراق المالية الذى يتعامل معه ببيع ١٠٠ سهم عادى من أسهم رأس مال شركة الدلتا للصلب سبق شراؤها بسعر ٥,٧٥ جنيها للسهم ، زائدا سمسرة الشراء التمغات بلغت ٢٥ جنيها . وقد تم بيع الأسهم بسعر ٦,٣٥ جنيها للسهم ، وبلغت سمسرة البيع والتمغات ٣٥ جنيها ، وارفق السمسار بفاتورة البيع شيكا بالمبلغ المستحق .

والمطلوب :

اجراء قيد اليومية اللازم لاثبات بيع الاستثمارات فى الأسهم

مناقشة خطوات الحل :

الحصيلة الصافية لبيع الاستثمارات فى الأسهم =

١٠٠ سهم × ٦,٣٥ جنيه للسهم =	٦٣٥ جنيها
ناقصا : سمسرة البيع والتمغات	٣٥ جنيها
الحصيلة الصافية	٦٠٠ جنيها

التكلفة الاجمالية لشراء الاستثمارات فى الأسهم :

١٠٠ سهم × ٥,٧٥ جنيها للسهم =	٥٧٥ جنيها
زائداً : سمسرة الشراء والتمغات =	٢٥ جنيها
التكلفة الاجمالية للشراء	٦٠٠ جنيها

وكما يتضح تتساوى الحصيلة الصافية للبيع مع التكلفة الاجمالية للشراء مما يعنى عدم تحقيق ربح أو خسارة . وعلى ذلك تكون المعالجة المحاسبية لبيع الاستثمارات فى الأسهم على النحو التالى :

٦٠٠		من حـ/النقدية بالبنك
	٦٠٠	الى حـ/الاستثمار فى أسهم شركة الدلتا للصلب

٢ ـ تحقيق ربح :

تنشأ هذه الحالة عندما تزيد الحصيلة الصافية لبيع الاستثمارات فى الأسهم عن التكلفة الاجمالية لشراء هذه الأسهم . وتتمثل المعالجة المحاسبية لبيع الاستثمارات فى الأسهم فى جعل حـ/النقدية بالبنك (مدينا) بالحصيلة الصافية لبيع الأسهم والتى تتمثل فى سعر البيع ناقصا البيع والتمغات ، وحـ/الاستثمار فى أسهم شركة ... (دائنا) بالتكلفة الاجمالية لشراء هذه الأسهم والتى تتمثل فى سعر الشراء زائدا سمسرة الشراء والتمغات ، وكذلك حـ/ربح بيع الاستثمارات (دائنا) بالفرق الممثل للربح .

مثال :

بالافتراض فى المثال السابق أنه تم بيع الأسهم بسعر ٦,٥٠ جنيها للسهم ، وبلغت سمسرة البيع والتمغات ٣٥ جنيها .

والمطلوب :

اجراء قيد اليومية اللازم لاثبات بيع الاستثمارات فى الأسهم

مناقشة خطوات الحل :

الحصيلة الصافية لبيع الاستثمارات فى الأسهم =

١٠٠ سهم × ٦,٥ للسهم = ٦٥٠ جنيها

ناقصاً : سمسرة البيع والتمغات = ٣٥ جنيها

الحصيلة الصافية ٦١٥ جنيها

التكلفة الاجمالية لشراء الاستثمارات فى الأسهم =

١٠٠ سهم × ٥,٧٥ جنيه للسهم = ٢٧٥ جنيها

زائدا : سمسرة الشراء والتمغات = ٢٥ جنيها

التكلفة الاجمالية ٦٠٠ جنيها

فالحصيلة الصافية لبيع الاستثمارات فى الأسهم تبلغ ٦١٥ جنيها بينما مبلغ التكلفة الاجمالية لشراء هذه الأسهم ٦٠٠ جنيه مما يعنى تحقيق ربح نتيجة عملية البيع قدره ١٥ جنيها . وعلى ذلك يعالج بيع الاستثمارات فى الأسهم كما يلى :

٦١٥		من حـ/النقدية بالبنك
		الى مذكورين
	٦٠٠	حـ/الاستثمار فى أسهم شركة الدلتا للصلب
	١٥	حـ/ربح بيع الاستثمارات

٣ ـ تحقيق خسارة :

تتحقق هذه الحالة عندما تزيد التكلفة الاجمالية لشراء الاستثمارات فى الأسهم عن الحصيلة الصافية لبيع هذه الأسهم . وتتمثل المعالجة المحاسبية لبيع الاستثمارات فى هذه الحالة فى جعل حـ/النقدية بالبنك (مدينا) بالحصيلة الصافية لبيع الأسهم والتى تتمثل فى سعر البيع ناقصا سمسرة البيع والتمغات ، وحـ/خسارة بيع الاستثمارات (مدينا) أيضا بالفرق بين الحصيلة الصافية للبيع والتكلفة الاجمالية للشراء ، مع جعل حـ/الاستثمار فى أسهم شركة ... (دائنا) بالتكلفة الاجمالية لشراء هذه الأسهم والتى تتمثل فى سعر الشراء زائدا سمسرة الشراء والتمغات .

مثال :

بالافتراض فى المثال السابق أنه تم بيع الأسهم بسعر ٥,٨٥ جنيها للسهم وبلغت سمسرة البيع والتمغات ٣٥ جنيها .

والمطلوب :

اجراء قيد اليومية اللازم لاثبات بيع الاستثمارات فى الأسهم

مناقشة خطوات الحل :

الحصيلة الصافية لبيع الاستثمارات فى الأسهم =

١٠٠ سهم × ٥,٨٥ جنيها للسهم =	٥٨٥ جنيها
ناقصا : سمسرة البيع والتمغات =	٣٥ جنيها
الحصيلة الصافية	٥٥٠ جنيها

التكلفة الاجمالية لشراء الاستثمارات فى الأسهم =

١٠٠ سهم × ٥,٧٥ جنيها للسهم =	٥٧٥ جنيها
زائدا : سمسرة الشراء والتمغات =	٢٥ جنيها
التكلفة الاجمالية	٦٠٠ جنيها

فالحصيلة الصافية لبيع الاستثمارات فى الأسهم تبلغ ٥٥٠ جنيها بينما تبلغ التكلفة الاجمالية لشراء الاستثمارات الاسهم ٦٠٠ جنيها ، مما يعنى تحقيق خسارة نتيجة عملية قدرها ٥٠ جنيها . وعلى ذلك يعالج بيع الاستثمارات فى الأسهم كالآتى :

		من مذكورين
٥٥٠		حـ/النقدية بالبنك
٥٠		حـ/خسارة بيع الاستثمارات
	٦٠٠	الى حـ/الاستثمار فى أسهم شركة الدلتا للصلب

معالجة الاستثمار فى السندات :

شراء السندات من سوق الأوراق المالية :

أولاً : الاستثمار قصير الأجل :

تعنى هذه الحالة اتمام الاستثمار قصير الأجل من خلال أحد سماسرة الأوراق المالية الذى يقوم فور اتمام عملية الشراء بارسال الفاتورة المؤيدة التى تشتمل بالاضافة إلى سعر الشراء وسمسرة الشراء والتمغات على الفائدة المستحقة على السندات المشتراه على أساس معدل الفائدة الذى تحمله عن المدة من التاريخ الأخير لاستحقاق الفائدة حتى تاريخ الشراء . وهى بذلك تختلف عنها فى حالة الاستثمار فى الأسهم من حيث قيام المشترى بسداد الفائدة المستحقة .

وتنطوى المعالجة المحاسبية للاستثمار قصير الأجل فى السندات على فصل الفائدة المستحقة على السندات المشتراه عن باقى عناصر التكلفة الاجمالية فى حساب مستقل باسم « ايرادات الفائدة » . أو بعبارة أخرى يعالج الاستثمار قصير الأجل فى السندات بجعل حـ/الاستثمار فى سندات شركة ... (مدينا) بتكلفة شراء السندات المتمثلة كافة عناصر التكلفة الاجمالية فيما عدا الفائدة المستحقة على القيمة الأسمية للسندات المشتراه ، وحـ/ايرادات الفائدة (مدينا) أيضا بالفائدة المستحقة المسددة ، وحـ/النقدية بالبنك (دائنا) بالاجمالى .

مثال رقم (١) :

طلبت مشروع معين فى أول مايو ١٩٨٤ من أحد سماسرة الأوراق المالية شراء ١٠٠ سند من سندات شركة الأندلس الصناعية ٦٪ حيث تبلغ القيمة الأسمية لكل منها ١٠٠ جنيه ، وتدفع فائدتها مرتين سنويا فى أول ينائير وأول يوليه ، وذلك بغرض الاستثمار قصير الأجل . وقد نفذ السمسار الطلب بسعر ١٠٢,٥ جنيها للسند ، وبلغه سمسرة الشراء والتمغات ١٥٠ جنيها .

والمطلوب :

اجراء قيد اليومية اللازم لاثبات الاستثمار فى السندات

مناقشة خطوات الحل :

التكلفة الاجمالية للشراء :

١٠٠ سند × ١٠٢,٥ جنيه للسند = ١٠٢٥٠ جنيه

زائداً : سمسرة الشراء والتمغات = ١٥٠ جنيه

تكلفة شراء السندات = ١٠٤٠٠ جنيه

زائداً : الفائدة المستحقة (من أول يناير ٨٤ حتى أول مايو ٨٤)

١٠٠٠٠ جنيه × $\frac{٦}{١٠٠}$ × $\frac{٤}{١٢}$ = ٢٠٠ جنيه

التكلفة الاجمالية ١٠٦٠٠ جنيه

وعلى ذلك تكون المعالجة المحاسبية اللازمة لاثبات الاستثمار فى السندات على الوجه الآتى :

	من مذكورين		
١٠٤٠٠		حـ/الاستثمار فى سندات شركة الأندلس الصناعية	
٢٠٠		حـ/ايرادات الفائدة	
	١٠٦٠٠	الى حـ/النقدية بالبنك	

مثال رقم (٢) :

اذا افترضنا فى المثال السابق أن الشراء تم فى أول يناير بسعر ٩٨,٢٥ جنيها للسند زائداً ٢٥ جنيها سمسرة شراء وتمغات .

والمطلوب :

اجراء قيد اليومية اللازم لاثبات الاستثمار فى السندات .

مناقشة خطوات الحل :

التكلفة الاجمالية للاستثمار فى السندات :

١٠٠ سند × ٩٨,٢٥ جنيها للسند =	٩٨٢٥ جنيه
زائدا : سمسرة الشراء والتمغات =	٢٥ جنيه
تكلفة شراء السندات =	٩٨٥٠ جنيه
زائداً : الفائدة المستحقة =	صفر
التكلفة الاجمالية للشراء =	٩٨٥٠ جنيه

وعلى ذلك تكون المعالجة المحاسبية اللازمة لاثبات الاستثمار فى السندات على النحو التالى :

٩٨٥٠		من حـ/الاستثمار فى سندات شركة الأندلس الصناعية
	٩٨٥٠	الى حـ/النقدية بالبنك

ثانيا : الاستثمار طويل الأجل :

يتمثل الخلاف الرئيسى بين الاستثماز طويل الأجل فى السندات عن الاستثمار قصير الأجل فى امكانية الاحتفاظ بالسندات المشتراه حتى تاريخ استحقاق ردها . ويعنى ذلك أن المعالجة المحاسبية للاستثمار طويل الأجل فى السندات لاتختلف عنها فى الاستثمار قصير الأجل حيث يجعل حـ/الاستثمار فى سندات شركة ... (مدينا) بتكلفة الشراء السندات ، وحـ/ايرادات الاستثمار فى السندات (مدينا) بالفائدة المستحقة المسددة وحـ/النقدية بالبنك (دائناً) بإجمالى تكلفة الاستثمار فى السندات .

مثال رقم (١) :

بالافتراض فى المثال رقم (١) فى الاستثمار قصير الأجل فى السندات أن الاستثمار طويل الأجل .

والمطلوب :

اجراء قيد اليومية اللازم لاثبات الاستثمار طويل الأجل فى السندات .

مناقشة خطوات الحل :

لن تختلف التكلفة الاجمالية للاستثمار طويل الأجل فى السندات عنها فى حالة الاستثمار قصير الأجل وتكون المعالجة المحاسبية كما يلى :

	من مذكورين		
١٠٤٠٠	حـ/الاستثمار فى سندات شركة الأندلس الصناعية		
٢٠٠	حـ/ايرادات الاستثمار فى السندات		
	الى حـ/النقدية بالبنك	١٠٦٠٠	

مثال رقم (٢) :

بالافتراض فى المثال رقم (٢) فى الاستثمار قصير الأجل فى السندات أن الاستثمار طويل الأجل .

والمطلوب :

اجراء قيد اليومية اللازم لاثبات الاستثمار طويل الأجل فى السندات

مناقشة خطوات الحل :

فى ضوء عدم اختلاف التكلفة الاجمالية للاستثمار فى السندات فإن المعالجة المحاسبية للاستثمار طويل الأجل فى السندات تكون على الوجه التالى :

٩٨٥٠	من حـ/الاستثمار فى سندات شركة الأندلس الصناعية		
	الى حـ/النقدية بالبنك	٩٨٥٠	

شراء السندات عن طريق الاكتتاب العام :

قد يلجأ المشروع إلى الاكتتاب فيما تصدره الشركات المساهمة من سندات عن طريق البنوك المحددة . وقد تصدر هذه السندات بقيمتها الاسمية ، وقد تصدر بقيمة تزيد عن قيمتها الأسمية وتسمى الزيادة بعلاوة الاصدار ، كما قد تصدر السندات بقيمة تقل عن قيمتها الأسمية ويسمى النقص بخصم الاصدار .

وقد يطلب سداد قيمة السندات المكتتب فيها دفعة واحدة ، كما قد يطلب سدادها على أقساط . وسنتعرض فيما يلي لكل من الحالتين :

ا ــ سداد السندات المكتتب فيها دفعة واحدة :

تعالج التكلفة الاجمالية للاستثمار والتى تتحدد بما اذا كان إصدار السندات بالقيمة الاسمية ، أو بعلاوة إصدار ، أو بخصم إصدار ، بجعل حـ/الاستثمار فى سندات شركة ... (مدينا) ، وحـ/النقدية بالبنك (دائنا) .

مثال :

قام مشروع معين بالاكتتاب فى ١٠٠ سنر ٦٪ من سندات شركة الأندلس الصناعية القيمة الأسمية لكل منها ١٠٠ جنيها ، وقد تم سداد المبلغ دفعة واحدة بموجب شيك .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات فى ظل كل من الحالات التالية :

أولا : إصدار السندات بقيمتها الأسمية .

ثانيا : إصدار السندات بمبلغ ١٠٥ جنيها .

ثالثا : إصدار السندات بمبلغ ٩٤ جنيها .

مناقشة خطوات الحل :

أولا : إصدار السندات بقيمتها الأسمية :

١٠٠٠٠		من حـ/الاستثمار فى سندات شركة الأندلس الصناعية
	١٠٠٠٠	الى حـ/النقدية بالبنك

ثانيا : اصدار السندات بعلاوة إصدار :

١٠٥٠٠		من حـ/الاستثمار فى سندات شركة الأندلس الصناعية
	١٠٥٠٠	الى حـ/النقدية بالبنك

ثالثا : إصدار السندات بخصم إصدار :

٩٤٠٠		من حـ/الاستثمار فى سندات شركة الأندلس الصناعية
	٩٤٠٠	الى حـ/النقدية بالبنك

ب ـ سداد السندات المكتتب فيها على أقساط :

اذا طلب سداد السندات المكتتب فيها على أقساط بدلا من سدادها دفعة واحدة ، وسواء صدرت السندات بقيمتها الأسمية ، أو بعلاوة إصدار ، أو بخصم إصدار فإنه يتبع فى معالجة ذلك محاسبيا بإحدى طريقتين بديلتين :

الطريقة الأولى :

وبموجبها يجعل حـ/الاستثمار فى سندات شركة ... (مدينا) وحـ/النقدية بالبنك (دائنا) بما يتم سداده من أقساط .

الطريقة الثانية :

ويتم بموجبها توسيط حـ/الاكتتاب فى سندات شركة ... لتجميع الأقساط المرفوعة مع جعل حـ/النقدية بالبنك (دائنا) بما يتم دفعه من أقساط ، وذلك إلى أن يتم سداد قيمة السندات المكتتب فيها بالكامل حيث يغفل ذلك الحساب الوسيط بجعل حـ/الاستثمار فى سندات شركة .. (مدينا) وحـ/الاكتتاب فى سندات شركة ... (دائنا) .

مثال :

اكتتب مشروع معين فى أول يناير ١٩٨٤ فى ١٠٠ سند ٦٪ من سندات شركة الأندلس الصناعية ، القيمة الأسمية لكل منها ١٠٠ جنيه .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة وفقا لكل من الطريقتين لاثبات الاستثمار فى السندات فى ظل كل من الحالات الآتية :

أولا : إصدار السندات بقيمتها الأسمية على أن تسدد كالآتى :

٣٥ جنيها قسط اكتتاب فى أول يناير
٤٠ جنيها قسط تخصيص فى أول ابريل
٢٥ جنيها قسط أخير فى أول أغسطس

ثانيا : إصدار السندات بمبلغ ١٠٥ جنيها تسدد كالآتى :

٤٥ جنيها قسط اكتتاب فى أول يناير
٣٥ جنيها قسط تخصيص فى أول ابريل
٢٥ جنيها قسط أخير فى أول أغسطس

ثالثا : إصدار السندات بمبلغ ٩٤ جنيها تسدد كالآتى :

٣٤ جنيها قسط اكتتاب فى أول يناير
٣٥ جنيها قسط تخصيص فى أول ابريل
٢٥ جنيها قسط أخير فى أول أغسطس

مناقشة خطوات الحل :

أولا : إصدار السندات بقيمتها الأسمية :

الطريقة الأولى :

٣٥٠٠		من حـ/الاستثمار فى سندات شركة الأندلس الصناعية	١٩٨٤
	٣٥٠٠	الى حـ/النقدية بالبنك	أول يناير
		اثبات سداد قسط الاكتتاب	
٤٠٠٠		من حـ/الاستثمار فى سندات شركة الأندلس الصناعية	أول أبريل
	٤٠٠٠	الى حـ/النقدية بالبنك	
		اثبات سداد قسط التخصيص	
٢٥٠٠		من حـ/الاستثمار فى سندات شركة الأندلس الصناعية	أول أغسطس
	٢٥٠٠	الى حـ/النقدية بالبنك	
		اثبات سداد القسط الأخير	

الطريقة الثانية :

٣٥٠٠		من حـ/الاكتتاب فى سندات شركة الأندلس الصناعية	١٩٨٤
	٣٥٠٠	الى حـ/النقدية بالبنك	أول يناير
		اثبات سداد قسط الاكتتاب	
٤٠٠٠		من حـ/الاكتتاب فى سندات شركة الأندلس الصناعية	أول أبريل
	٤٠٠٠	الى حـ/النقدية بالبنك	
		اثبات سداد قسط التخصيص	
٢٥٠٠		من حـ/الاكتتاب فى سندات شركة الأندلس الصناعية	أول أغسطس
	٢٥٠٠	الى حـ/النقدية بالبنك	
		اثبات سداد القسط الأخير	

٩٥٠٠		من حـ/الاستثمار فى سندات شركة الأندلس الصناعية الى حـ/الاكتتاب فى سندات شركة الأندلس الصناعية اثبات سداد كامل قيمة السندات واقفال الحساب الوسيط	أول أغسطس
	٩٥٠٠		

ثانيا : إصدار السندات بعلاوة اصدار :

الطريقة الأولى :

٤٥٠٠	٤٥٠٠	من حـ/الاستثمار فى سندات شركة الأندلس الصناعية الى حـ/النقية بالبنك اثبات سداد قسط الاكتتاب	١٩٨٤ أول يناير
٣٥٠٠	٣٥٠٠	من حـ/الاستثمار فى سندات شركة الأندلس الصناعية الى حـ/النقدية بالبنك اثبات سداد قسط تخصيص	أول أبريل
٢٥٠٠	٢٥٠٠	من حـ/الاستثمار فى سندات شركة الأندلس الصناعية الى حـ/النقدية بالبنك اثبات سداد القسط الأخير	أول أغسطس

الطريقة الثانية :

٤٥٠٠	٤٥٠٠	من حـ/الاكتتاب فى سندات شركة الأندلس الصناعية الى حـ/النقدية بالبنك اثبات سداد قسط الاكتتاب	١٩٨٤ أول يناير
٣٥٠٠	٣٥٠٠	من حـ/الاكتتاب فى سندات شركة الأندلس الصناعية الى حـ/النقدية بالبنك اثبات سداد قسط التخصيص	أول أبريل

٢٥٠٠	٢٥٠٠	من حـ/الاكتتاب فى سندات شركة الأندلس الصناعية الى حـ/النقدية بالبنك اثبات سداد القسط الأخير	أول أغسطس
١٠٥٠٠	١٠٥٠٠	من حـ/الاستثمار فى سندات شركة الاندلس الصناعية الى حـ/النقدية بالبنك اثبات سداد قيمة السندات واقفال الحساب الوسيط	أول أغسطس

ثالثا : إصدار السندات بخصم إصدار :

الطريقة الأولى :

٣٤٠٠	٣٤٠٠	من حـ/الاستثمار فى سندات شركة الأندلس الصناعية الى حـ/النقدية بالبنك اثبات سداد قسط الاكتتاب	١٩٨٤ أول يناير
٣٥٠٠	٣٥٠٠	من حـ/الاستثمار فى سندات شركة الأندلس الصناعية الى حـ/النقدية بالبنك اثبات سداد قسط التخصيص	أول أبريل
٢٥٠٠	٢٥٠٠	من حـ/الاستثمار فى سندات شركة الأندلس الصناعية الى حـ/النقدية بالبنك اثبات سداد القسط الأخير	أول أغسطس

الطريقة الثانية :

٣٤٠٠	٣٤٠٠	من حـ/الاكتتاب فى سندات شركة الأندلس الصناعية الى حـ/النقدية بالبنك اثبات سداد قسط الاكتتاب	١٩٨٤ أول يناير

٣٥٠٠			من حـ/الاكتتاب فى سندات شركة الأندلس الصناعية	أول ابريل
		٣٥٠٠	الى حـ/النقدية بالبنك	
			اثبات سداد قسط التخصيص	
٢٥٠٠			من حـ/الاكتتاب فى سندات شركة الأندلس الصناعية	أول أغسطس
		٢٥٠٠	الى حـ/النقدية بالبنك	
			اثبات سداد القسط الأخير	
٩٤٠٠			من حـ/الاستثمار فى سندات شركة الأندلس الصناعية	أول أغسطس
		٩٤٠٠	الى حـ/الاكتتاب فى سندات شركة الأندلس الصناعية	
			اثبات سداد قيمة السندات واقفال الحساب الوسيط	

تحصيل كوبونات الفائدة :

تستحق كوبونات الفائدة على الاستثمار فى السندات فى التواريخ وبالمعدلات التى تحملها هذه السندات . ويتم احتساب الفائدة على أساس القيمة الأسمية للسندات بصرف النظر عن التكلفة الاجمالية للاستثمارات منها .

وفى ضوء أن الاستثمار طويل الأجل فى السندات انما يختلف عن الاستثمار قصير الأجل من حيث الاحتفاظ بالسندات المشتراه حتى تاريخ استحقاق ردها ، فإن المعالجة المحاسبية لتوزيع كوبونات الفائدة تختلف فى كل من الحالتين على النحو الذى نبنيه فيما يلى :

١ ـ كوبونات الفوائد للاستثمار قصير الأجل :

يتم معالجة استحقاق وتحصيل كوبونات الفوائد على السندات فى حالة الاستثمار قصير الأجل بجعل حـ/النقدية بالبنك (مدينا) وحـ/ايرادات الاستثمار (دائنا) بكوبونات الفائدة عن الفترة المحددة بالسندات . وبمراعاة أنه سبق جعل حـ/ايرادات الاستثمار (مدينا) وقت الاستثمار فى السندات بقيمة الفائدة عن

المدة من التاريخ الأخير لسداد الفوائد وتاريخ شراء السندات فإن حـ/ايرادات الاستثمار يعكس بذلك صافى الفائدة عن المدة من تاريخ شراء السندات وحتى التاريخ التالى لاستحقاق الفوائد .

مثال :

طلب مشروع معين فى أول مايو ١٩٨٤ من أحد سماسرة الأوراق المالية شراء ١٠٠ سند ٦٪ من سندات شركة الأندلس الصناعية ، حيث تبلغ القيمة الأسمية لكل منها ١٠٠ جنيها ، وتدفع فائدتها مرتين سنويا فى أول يناير وفى أول يونيه ، وذلك بغرض الاستثمار قصير الأجل وقد نفذ السمسار الطلب بسعر ٩٨,٢٥ جنيها للسند زائدا ٢٥ جنيها سمسرة شراء وتمغات .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات الآتى :

أولا : الاستثمار فى السندات فى أول مايو ١٩٨٤

ثانيا : تحصيل كوبونات الفائدة فى أول يوليه ١٩٨٤

مناقشة خطوات الحل :

التكلفة الاجمالية للاستثمار =

١٠٠ سند × ٩٨,٢٥ جنيها للسند =	٩٨٢٥ جنيه
زائداً : سمسرة شراء وتمغات =	٢٥ جنيه
تكلفة شراء السندات	٩٨٥٠ جنيه
زائداً : فائدة مستحقة	
$(١٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{٤}{١٢}) =$	٢٠٠ جنيه
التكلفة الاجمالية	١٠٠٥٠ جنيه

		من مذكورين	١٩٨٤
٩٨٥٠		حـ/الاستثمار فى سندات شركة الأندلس الصناعية	أول مايو
٢٠٠		حـ/ايرادات الاستثمارات	
	١٠٠٥٠	الى حـ/النقدية بالصندوق	
		اثبات الاستثمار فى السندات	
٣٠٠		من حـ/النقدية بالبنك	أول يوليه
	٣٠٠	الى حـ/ايرادات الاستثمارات	
		اثبات فائدة السندات عن الستة شهور	
		$١٠٠٠ \times ٦٪ \times \frac{٦}{١٢}$	

١ ـ كوبونات الفوائد للاستثمار طويل الأجل :

يعنى الاستثمار طويل الأجل امكانية الاحتفاظ بالسندات المشتراه حتى تاريخ استحقاق ردها . لذلك يتم اهلاك الفرق بين تكلفة شراء السندات والقيمة الواجبة الرد فى تاريخ الاستحقاق موجبة كانت أم سالبة على فترات الفائدة المتبقية حتى تاريخ رد السندات . ويتم تسوية ذلك الاهلاك فى حـ/ايرادات الاستثمار فى السندات . وعلى ذلك يعالج تحصيل كوبونات الفائدة بافتراض زيادة تكلفة السندات المشتراه عن قيمتها الأسمية بجعل حـ/النقدية بالبنك (مدينا) بالمبلغ المحصل ، وحـ/الاستثمار فى سندات شركة ... (دائنا) بقيمة الاهلاك ، وحـ/ايرادات الاستثمار فى السندات (دائنا) بالفرق . أما اذا زادت القيمة الأسمية للسندات عن تكلفتها فإن معالجة كوبونات الفائدة تتم بجعل حـ/النقدية بالبنك (مدينا) بالمبلغ المحصل ، وحـ/الاستثمار فى سندات شركة ... (مدينا) بقيمة الاهلاك ، وحـ/ايرادات الاستثمار (دائنا) بالاجمالى . بالاجمالى .

مثال رقم (١) :

طلب مشروع معين فى أول يناير ١٩٨٤ من أحد سماسرة الأوراق المالية شراء ١٠٠ سند ٦٪ من سندات شركة حلوان الصناعية حيث القيمة الأسمية لكل منها ١٠٠ جنيها ، وتسدد فائدتها مرتين سنويا فى أول يناير وأول يوليه ، بغرض الاستثمار طويل الأجل ، وذلك قبل تاريخ رد هذه السندات بخمسة عشر عاما . وقد نفذ السمسار الطلب بسعر ٩٨,٢٥ جنيها للسند زائدا ٢٥ جنيها سمسرة شراء وتمغات .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات :

أولا : الاستثمار فى السندات فى أول يناير ١٩٨٤

ثانيا : تحصيل كوبونات الفائدة فى أول يوليه ١٩٨٤

مناقشة خطوات الحل :

أولا : التكلفة الاجمالية للاستثمار فى السندات =

١٠٠ سند × ٩٨,٢٥ جنيها للسند =	٩٨٢٥ جنيه
زائداً : سمسرة شراء وتمغات =	٢٥ جنيه
تكلفة شراء السندات	٩٨٥٠ جنيه
زائداً : الفائدة المستحقة	صفر
التكلفة الاجمالية	٩٨٥٠ جنيه

وعلى ذلك تعالج التكلفة الاجمالية كالآتى :

٩٨٥٠		من حـ/الاستثمار فى سندات شركة حلوان الصناعية	١٩٨٤ أول يناير
	٩٨٥٠	الى حـ/النقدية بالبنك	

ثانيا : تحصيل كوبونات الفائدة =

الفائدة النصف سنوية =

$$١٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{٦}{١٢} = ٣٠٠ \text{ جنيه}$$

الأهلاك النصف سنوى لنقص الفائدة عن القيمة الأسمية =

= (١٠٠٠٠ − ٩٨٥٠) ÷ (١٥ × ٢) =

١٥٠ ÷ ٣٠ = ٥ جنيه

وعلى ذلك تعالج تحصيل كوبونات الفائدة على النحو التالى :

		من مذكورين	١٩٨٤
٣٠٠		حـ/النقدية بالبنك	أول يوليه
٥		حـ/الاستثمار فى سندات شركة حلوان الصناعية	
	٣٠٥	الى حـ/ايرادات الاستثمارات	

مثال رقم (٢) :

بالافتراض فى المثال رقم (١) أن الشراء تم بسعر ١٠٢,٧٥ جنيها للسند وأن سمسرة الشراء والتمغات بلغت ٢٥ جنيها .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات :

أولا : الاستثمار فى السندات فى أول يناير ١٩٨٤

ثانيا : تحصيل كوبونات الفائدة فى أول يوليه ١٩٨٤

مناقشة خطوات الحل :

أولا : التكلفة الاجمالية للاستثمار فى السندات =

١٠٠ سند × ١٠٢,٧٥ جنيها للسند = ١٠٢٧٥ جنيه

زائداً : سمسرة شراء وتمغات = ٢٥ جنيه

ثمن شراء السندات .	١٠٣٠٠ جنيه
زائداً : الفائدة المستحقة =	صفر
التكلفة الاجمالية	١٠٣٠٠ جنيه

وعلى ذلك يعالج الاستثمار طويل الأجل فى السندات على النحو التالى :

١٠٣٠٠		من حـ/الاستثمار فى سندات شركة حلوان الصناعية	١٩٨٤ أول يناير
	١٠٣٠٠	الى حـ/النقدية بالبنك	

ثانيا : تحصيل كوبونات الفائدة :

الفائدة النصف سنوية =

$$١٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{٦}{١٢} = ٣٠٠ \text{ جنيه}$$

الاهلاك النصف سنوى لزيادة تكلفة الاستثمار فى السندات عن القيمة الاسمية لها =

$$(١٠٣٠٠ - ١٠٠٠٠) \div (١٥ \times ٢)$$

$$= ٣٠٠ \div ٣٠ = ١٠ \text{ جنيهات}$$

وعلى ذلك يعالج تحصيل كوبونات الفائدة فى أول يوليه ١٩٨٤ كالآتى :

٣٠٠		من حـ/النقدية بالبنك	١٩٨٤ أول يوليه
		الى مذكورين	
	١٠	حـ/الاستثمار فى سندات شركة حلوان الصناعية	
	٢٩٠	حـ/ايرادات الاستثمارات . .	

بيع الاستثمارات قصيرة الأجل فى السندات :

قد يتم بيع الاستثمارات فى السندات فى سوق الأوراق المالية من خلال أحد سماسرتها الذى يقوم باتمام عملية البيع وارسال شيك بالمبلغ الصافى المتمثل فى سعر التداول ناقصا سمسرة البيع والتمغات .

ونواجه فى بيع الاستثمارات فى السندات بأى من المواقف التالية :

١ ــ عدم تحقيق ربح أو خسارة
٢ ــ تحقيق ربح
٣ ــ تحقيق خسارة

وسنتعرض فيما يلى لكل من هذه المواقف

١ ــ عدم تحقيق ربح أو خسارة :

ينشأ هذا الموقف اذا تساوت حصيلة بيع الاستثمارات فى السندات والتى تتمثل فى سعر البيع ناقصاً سمسرة البيع والتمغات مع تكلفة هذه الاستثمارات فى تاريخ البيع . ويراعى تحميل المشترى للسندات بالفائدة المستحقة حتى تاريخ البيع والتى تعد بمثابة ايراد للبائع .

وتتمثل المعالجة المحاسبية الواجبة فى هذه الحالة فى جعل حـ/النقدية بالبنك (مدينا) بالحصيلة الصافية للبيع زائداً الفائدة المستحقة ، وحـ/الاستثمار فى سندات شركة ... (دائنا) بتكلفة هذه السندات .

مثال :

طلب مشروع معين فى أول مايو ١٩٨٤ من أحد سماسرة الأوراق المالية شراء ١٠٠ سند ٦٪ من سندات شركة القاهرة للمرطبات حيث تبلغ القيمة الأسمية لكل منها ١٠٠ جنيها ، وتدفع فائدتها مرتين سنويا فى أول يناير وأول يوليه وذلك بغرض الاستثمار قصير الأجل . وقد نفذ السمسار عملية الشراء بالسعر السائد والذى بلغ ١٠٥ جنيها ، وبلغت سمسرة الشراء والتمغات ٥٠ جنيها .

وفى أول أغسطس من نفس العام أخطر المشروع السمسار برغبته فى بيع السندات ، فقام السمسار ببيعها بالسعر السائد وقتئذ والبالغ ١٠٦,١ جنيها للسند ، وبلغت عمولة البيع والتمغات ٦٠ جنيها .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات :

أولا : الاستثمار فى السندات فى أول يناير ١٩٨٤

ثانيا : بيع الاستثمار فى السندات فى أول أغسطس ١٩٨٤

مناقشة خطوات الحل :

التكلفة الاجمالية للاستثمار =

١٠٠ سند × ١٠٥ جنيه للسند = ١٠٥٠٠ جنيه

زائداً : سمسرة الشراء والتمغات = ٥٠ جنيه

تكلفة شراء السندات = ١٠٥٥٠ جنيه

زائداً : الفائدة المستحقة حتى تاريخ الشراء

$$١٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{٤}{١٢} =$$ ٢٠٠ جنيه

التكلفة الاجمالية للاستثمار = ١٠٧٥٠ جنيه

وتكون المعالجة المحاسبية للاستثمار فى السندات على النحو التالى :

١٠٥٥٠ ٢٠٠	١٠٧٥٠	من مذكورين حـ/الاستثمار فى سندات شركة القاهرة للمرطبات حـ/ايرادات الاستثمارات الى حـ/النقدية بالبنك	١٩٨٤ أول مايو

حصيلة البيع :

١٠٠ سند × ١٠٦,١ جنيها للسند = ١٠٦١٠ جنيها
ناقصاً : سمسرة البيع والتمغة = ٦٠ جنيها

١٠٥٥٠ جنيها

زائداً : الفائدة المستحقة حتى تاريخ البيع
١٠٠٠٠ × ٦/١٠٠ × ١/١٢ = ٥٠ جنيها

١٠٦٠٠ جنيه

وعلى ذلك تكون المعالجة المحاسبية اللازمة لاثبات بيع الاستثمارات فى السندات كالآتى :

١٠٦٠٠		من حـ/النقدية بالبنك الى مذكورين	١٩٨٤ أول أغسطس
	١٠٥٥٠	حـ/الاستثمار فى سندات شركة القاهرة للمرطبات	
	٥٠	حـ/ايرادات الاستثمارات	

٢ ـ تحقيق ربح :

تنشأ هذه الحالة اذا زادت حصيلة بيع الاستثمارات . ويعالج بيع الاستثمارات فى السندات بجعل حـ/النقدية بالبنك (مدينا) بالحصيلة الصافية للبيع زائداً الفائدة المستحقة ، وحـ/الاستثمار فى سندات شركة ... (دائنا) بتكلفة الاستثمار فى السندات فى تاريخ البيع ، وحـ/ايرادات الاستثمار (دائنا) وحـ/ربح بيع الاستثمارات (دائنا) بالربح الناتج عن البيع .

مثال :

اذا افترضنا فى المثال رقم (١) أن البيع تم بسعر ١٠٧,٢ جنيها للسند ، وبلغت سمسرة البيع والتمغات ٦٠ جنيها .

والمطلوب :

اجراء قيد اليومية اللازم لاثبات بيع الاستثمار فى السندات .

مناقشة خطوات الحل :

حصيلة البيع :

١٠٠ سند × ١٠٧,٢ جنيه للسند =	١٠٧٢٠ جنيه
ناقصاً : سمسرة البيع والتمغات =	٦٠ جنيه
	١٠٦٦٠ جنيه
زائداً : الفائدة المستحقة	٥٠ جنيه
	١٠٧١٠ جنيه

وعلى ذلك تكون المعالجة المحاسبية لبيع الاستثمار فى السندات كالآتى :

١٠٧٢٠		من حـ/النقدية بالبنك الى مذكورين	١٩٨٤ أول أغسطس
	١٠٥٥٠	حـ/الاستثمار فى سندات شركة حلوان الصناعية	
	٥٠	حـ/ايرادات الاستثمارات	
	١١٠	حـ/ربح بيع الاستثمارات	

ثالثا : تحقيق خسارة :

تنشأ هذه الحالة اذا زادت تكلفة الاستثمارات فى السندات فى تاريخ البيع عن الحصيلة الصافية للبيع . ويعالج بيع السندات فى هذه الحالة بجعل حـ/النقدية بالبنك (مدينا) بحصيلة البيع زائدا الفائدة المستحقة حتى تاريخ البيع ، وحـ/خسارة بيع الاستثمارات (مدينا) بمقدار زيادة تكلفة الاستثمار عن حصيلة

البيع ، وحـ/الاستثمار فى سندات شركة ... (دائنا) بتكلفة السندات فى تاريخ البيع ، وحـ/ايرادات الاستثمارات (دائنا) بالفائدة المستحقة حتى تاريخ البيع .

مثال :

اذا افترضنا فى المثال رقم (١) أن البيع تم بسعر ١٠٤,٥ جنيه للسند ، وبلغت سمسرة البيع والتمغات ٥٥ جنيها .

والمطلوب :

اجراء قيد اليومية اللازم لاثبات بيع الاستثمارات فى السندات

مناقشة خطوات الحل :

حصيلة البيع :

١٠٠ سند × ١٠٤,٥ جنيه للسند =	١٠٤٥٠ جنيه
ناقصاً : سمسرة البيع والتمغات =	٥٥ جنيه
	١٠٣٩٥ جنيه
زائداً : الفائدة المستحقة =	٥٠ جنيه
	١٠٤٤٥ جنيه

وعلى ذلك تكون المعالجة المحاسبية لبيع الاستثمار فى السندات كما يلى :

			١٩٨٤ أول أغسطس
		من مذكورين	
١٠٤٤٥		حـ/النقدية بالبنك	
١٥٥		حـ/خسارة بيع الاستثمارات	
		الى مذكورين	
	١٠٥٥٠	حـ/الاستثمار فى سندات شركة حلوان الصناعية	
	٥٠	حـ/ايرادات الاستثمارات	

رد الاستثمارات طويلة الأجل :

يحتفظ المستثمر فى حالة الاستثمار طويل الأجل فى السندات المشتراه حتى تاريخ استحقاق ردها حيث تقوم الشركة المصدرة للسندات برد القيمة المحددة بالسندات . وكما سبق أن ذكرنا فانه يتم فى هذه الحالة اهلاك الفرق بين تكلفة الاستثمار طويل الأجل فى السندات والقيمة الواجبة الرد على فترات الفائدة حتى تاريخ استحقاق الرد . ويعنى ذلك أنه فى تاريخ استحقاق الرد سوف تتساوى تكلفة الاستثمار فى السندات مع القيمة الواجبة الرد مما لايظهر ربحا أو خسارة . أما إذا قام المستثمر ببيع هذه السندات قبل تاريخ استحقاق الرد فإنه قد ينجم عن ذلك تحقيق ربح أو خساره .

مثال رقم (١) :

طلبت محلات حسين كامل وشركاه من سمسار الأوراق المالية الذى تتعامل معه شراء فى أول يناير من سنة معينة وقبل ١٥ عاما من تاريخ استحقاق الرد شراء ٢٠٠ سند ٦٪ من سندات شركة القاهرة الصناعية حيث القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ جنيها وتدفع فائدتها مرتين سنويا فى أول يناير وأول يوليه وذلك بسعر ٩٨,٢٥ جنيها للسند زائداً ٥٠ جنيها سمسرة شراء وتمغات .

وقد احتفظ المشروع المستثمر بالسندات حتى تاريخ استحقاق ردها حيث قامت شركة القاهرة الصناعية ، وفقا لما تنص عليه شروط الاصدار ، برد السندات بقيمتها الأسمية بموجب شيك .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات مايلى فى دفاتر محلات حسين كامل :

أولا : اثبات الاستثمار فى السندات

ثانيا : اثبات تحصيل الفائدة فى أول يونيه التالى للشراء

ثالثا : اثبات رد السندات فى تاريخ استحقاق الرد .

مناقشة خطوات الحل :

أولا : اثبات الاستثمار فى السندات :

التكلفة الاجمالية للاستثمار فى السندات =

٢٠٠ سند × ٩٨,٢٥ جنيه للسند = ١٩٦٥٠ جنيه

زائداً : سمسرة شراء وتمغات = ٥٠ جنيه

١٩٧٠٠ جنيه

زائداً : الفائدة المستحقة حتى تاريخ الشراء = صفر

١٩٧٠٠ جنيه

وعلى ذلك يعالج الاستثمار طويل الأجل فى السندات كالآتى

١٩٧٠٠		من حـ/الاستثمار فى سندات شركة القاهرة الصناعية	أول يناير
	١٩٧٠٠	الى حـ/النقدية بالبنك	

ثانيا : اثبات تحصيل الفائدة فى أول يوليه التالى :

الفائدة النصف سنوية =

$٢٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{٦}{١٢} = ٦٠٠$ جنيه

الفرق بين التكلفة والقيمة الواجبة الرد =

٢٠٠٠٠ (القيمة الاسمية) − ١٩٧٠٠ (التكلفة) = ٣٠٠ جنيه

الاهلاك نصف السنوى للفرق = ٣٠٠ ÷ ٣٠ (١٥ سنة × ٢) = ١٠ جنيه

وعلى ذلك تكون المعالجة المحاسبية لتحصيل الفائدة كالآتى :

		من مذكورين	أول يوليه
٦٠٠		حـ/النقدية بالبنك	
١٠		حـ/الاستثمار فى سندات شركة القاهرة الصناعية	
	٦١٠	الى حـ/ايرادات الاستثمارات.	

ثالثا : اثبات رد السندات :

كما يوضح قيد رد السندات فإنه يتم زيادة حـ/الاستثمار فى سندات شركة القاهرة الصناعية كل ستة شهور بجعل ذلك الحساب (مدينا) بمبلغ ١٠ جنيهات قيمة الاهلاك نصف السنوى للفرق بين تكلفة الاستثمار فى السندات والقيمة الواجبة الرد . وعلى ذلك فإن تكلفة الاستثمار فى تاريخ الرد تساوى القيمة الواجبة الرد مما لايظهر ربحا أو خسارة .

وعلى ذلك تكون المعالجة المحاسبية لرد السندات كالآتى :

٢٠٠٠٠		من حـ/النقدية بالبنك
	٢٠٠٠٠	الى حـ/الاستثمار فى سندات شركة القاهرة الصناعية

مثال رقم (٢) :

بالافتراض فى المثال رقم (١) السابق أن السندات اشتريت فى أول يناير ١٩٧٨ ، بيد أن محلات حسين كامل قررت بيعها فى أول يناير ١٩٨١ وتم البيع بسعر ٩٩,٧٥ جنيها للسند وبلغت سمسرة البيع والتمغات ٥٠ جنيها .

والمطلوب :

اجراء قيد اليومية اللازم لاثبات بيع السندات .

مناقشة خطوات الحل :

فيما يلى تصوير لحساب الاستثمار فى سندات شركة القاهرة الصناعية كبيان تكلفة الاستثمار فى تاريخ الرد .

حـ/الاستثمار فى سندات شركة القاهرة الصناعية

١٩٧٠٠	الى حـ/النقدية بالبنك	أول يناير ٧٨	١٩٧١٠	من الرصيد	٣١ ديسمبر ٧٨
١٠	الى حـ/ايرادات الاستثمارات	أول يونيه ٧٨			
١٩٧١٠			١٩٧١٠		
١٩٧١٠	الى الرصيد	أول يناير ٧٩	١٩٧٣٠	من الرصيد	٣١ ديسمبر ٧٩
١٠	الى حـ/ايرادات الاستثمارات	أول يناير ٧٩			
١٠	الى حـ/ايرادات الاستثمارات	أول يونيه ٧٩			
١٩٧٣٠			١٩٧٣٠		
١٩٧٣٠	الى الرصيد	أول يناير ٨٠	١٩٧٥٠	من الرصيد	٣١ ديسمبر ٨٠
١٠	الى حـ/ايرادات الاستثمارات	أول يناير ٨٠			
١٠	الى حـ/ايرادات الاستثمارات	أول يوليه ٨٠			
١٩٧٥٠			١٩٧٥٠		
١٩٧٥٠	الى الرصيد	أول يناير ٨١			
١٠	الى حـ/ايرادات الاستثمارات	أول يناير ٨١			
١٩٧٦٠					

حصيلة بيع الاستثمار =

٢٠٠ سند × ٩٩,٧٥ جنيه للسند =	١٩٩٥٠ جنيه
ناقصاً : سمسرة البيع والمصاريف	٥٠ جنيه
حصيلة البيع	١٩٩٠٠ جنيه
زائداً : الفائدة المستحقة حتى تاريخ البيع =	صفر
	١٩٩٠٠ جنيه

فتكلفة الاستثمار فى السندات فى تاريخ البيع تبلغ ١٩٧٦٠ جنيها ، بينما تبلغ الحصيلة الصافية لبيع السندات ١٩٩٠٠ جنيها ، مما يعنى تحقيق ربح قدره ١٤٠ جنيها .

وتكون المعالجة المحاسبية لبيع الاستثمارات فى السندات كالآتى :

١٩٩٠٠		من حـ/النقدية بالبنك	١٩٨١ أول يناير
		الى مذكورين .	
	١٩٧٦٠	حـ/الاستثمار فى سندات شركة القاهرة الصناعية	
	١٤٠	حـ/ربح بيع الاستثمارات	

تمارين على الفصل السابع

التمرين الأول

فيما يلى بيان العمليات المرتبطة بالاستثمار فى الأوراق المالية والتى باشرتها محلات فاروق الطويل وشركاه خلال عام ١٩٨٤ :

فى ١٢ فبراير : اشترت ٤٠٠ سهما عاديا من أسهم شركة الاسكندرية الصناعية وذلك بسعر ٥٢,٢٥ جنيها للسهم ، وبلغت سمسرة الشراء والتمغات ٢١٠ جنيها .

فى ٥ مارس : تسلمت شيكا من شركة الاسكندرية الصناعية بقيمة كوبونات الأرباح على الأسهم وذلك بواقع نصف جنيه عن السهم .

فى ٢١ أبريل : باعت أسهم شركة الاسكندرية الصناعية السابق شراؤها فى ١٢ فبراير بسعر ٦٢,٥ جنيها للسهم ، وبلغت سمسرة البيع والتمغات ٢٥٠ جنيها .

والمطلـــوب : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة بدفاتر محلات فاروق الطويل .

التمرين الثانى

فيما يلى بيان بالعمليات المرتبطة بالاستثمار فى الأوراق المالية والتى باشرتها محلات جمال صادق وشركاه على مدى السنوات ١٩٧٨ — ١٩٨٠ :

١٩٧٨ :

فى أول يوليه : اشترت بغرض الاستثمار طويل الأجل ٢٠ سندا ٦٪ من سندات شركة حلوان الصناعية ، حيث تبلغ قيمتها الأسمية ١٠٠ جنيها للسند ، وتدفع فائدتها مرتين سنويا فى أول يناير وأول يوليه ، وذلك قبل ٥ سنوات من تاريخ الاستحقاق ردها ، بسعر ١٠١,٢٥ جنيها للسند ، وبلغت سمسرة الشراء والتمغات ٥٠ جنيها .

١٩٧٩

فى أول يناير : تسلمت شيكا من شركة حلوان الصناعية بقيمة كوبونات الفائدة النصف سنوية ، وقامت باهلاك جانب من فرق تكلفة الاستثمار وتسويته فى الفائدة .

١٩٨٠

فى أول يوليه : قررت بعد استلامها شيكا من شركة حلوان الصناعية بقيمة كوبونات الفائدة النصف سنوية ، وقيامها باهلاك جانب من فرق تكلفة الاستثمار وتسويته فى الفائدة ، بيع السندات السابق شراؤها وذلك بسعر ١٠١,٢٥ جنيها للسند وبلغت سمسرة البيع والتمغات ٥٠ جنيها .

والمطلـــوب : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة بدفاتر محلات جمال صادق .

التمرين الثالث .

فيما يلى بيان بالعمليات المرتبطة بالاستثمار فى الأوراق المالية والتى باشرتها محلات حازم صدق/وشريكه على مدى السنوات ١٩٨٢ — ١٩٨٤ :

١٩٨٢

فى أول مارس : اشترت بغرض الاستثمار قصير الأجل ١٢ سندا ٦٪ من سندات شركة القاهرة الصناعية حيث القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ جنيه ، وتدفع فائدتها مرتين سنويا فى أول يناير وأول يوليه ، وتستحق الرد بعد ٢٠ عاما ، وذلك بسعر ٩٨,٢٥ جنيها للسند وبلغت سمسرة الشراء والتمغات ٣٠ جنيها .

فى أول يوليه : تسلمت من شركة القاهرة الصناعية شيكا بقيمة كوبونات الفائدة النصف سنوية على السنوات السابق شراؤها فى أول مارس .

فى أول نوفمبر : باعت السندات السابق شراؤها فى أول مارس بسعر ٩٩,٥ جنيها للسند وبلغت سمسرة البيع والتمغات ٣٠ جنيها .

فى أول ديسمبر: اشترت بغرض الاستثمار طويل الأجل ٢٤ سندا من سندات شركة حلوان الصناعية حيث القيمة الأسمية لكل منها ١٠٠ جنيه وتدفع فائدتها مرتين سنويا فى أول يونيه وأول ديسمبر قبل ست سنوات من تاريخ استحقاق الرد وذلك بسعر ١٠٢ جنيها للسند وبلغت سمسرة البيع والتمغات ٤٠ جنيها .

١٩٨٣

فى أول يونيه : تسلمت من شركة حلوان الصناعية شيكا بقيمة كوبونات الفائدة النصف سنوية وقامت باهلاك الفرق فى تكلفة الاستثمار وتسويته فى الفائدة .

فى أول ديسمبر: قامت ببيع سندات شركة حلوان الصناعية وذلك بسعر ١٠١,٢٥ جنيها للسند ، وبلغت سمسرة البيع والتمغات ٦٠ جنيها .

فى ٢ ديسمبر: قامت بشراء ٢٠٠ سهما عاديا من أسهم شركة حلوان الصناعية بسعر $\frac{1}{8}$ ٨٣ جنيها للسهم وبلغت سمسرة الشراء والتمغات ١٦٧ جنيه .

١٩٨٤

فى ٣ يناير : تسلمت شيكا من شركة حلوان الصناعية قيمة كوبونات أرباح الأسهم وذلك بواقع ٧٥ جنيها للسهم .

فى أول فبراير : قامت ببيع أسهم شركة حلوان الصناعية وذلك بسعر ٩١,٥ جنيها للسهم وبلغت سمسرة البيع والتمغات ١٨٤ جنيها .

فى ٦ مارس : قامت بشراء ١٠٠٠ سهم عادى من أسهم شركة الإسكندرية الصناعية القيمة الأسمية لكل منها ٢٥ جنيها وذلك بسعر

٦٢,٥ جنيها للسهم وبلغت سمسرة الشراء والتمغات ٦٢٠ جنيها .

فى ٢٨ أبريل : تسلمت من شركة الاسكندرية الصناعية شيكا بقيمة كوبونات أرباح الأسهم وذلك بواقع نصف جنيه عن السهم .

فى ٢٠ مايو : باعت ٢٠٠ سهما من أسهم شركة الاسكندرية الصناعية وذلك نظير مبلغ ١١٠٠٠ جنيها وبلغت سمسرة البيع والتمغات ١١٠ جنيها وتسلمت شيكا فى المبلغ .

والمطلـــــوب : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة فى دفاتر محلات حازم صدقى وشريكه .

الباب الثانى

فـــى

مشـــاكل المحاسبة بشـــركات الامـــوال

الفصل الاول

تكوين شركات المساهمة

ماهية شركات الأموال:

تنقسم شركات الأموال الى ثلاثة أنواع رئيسية هى: الشركات المساهمة، وشركات التوصية بالاسهم، والشركات ذات المسئولية المحدودة. ورغم أن قانون لشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والذى ينظم شركات الأموال لم يعرف شركات المساهمة الا أن لهذه الشركات مجموعة من الخصائص التى تميزها عن غيرها من شركات الأموال.

فلشركات المساهمة شخصية معنوية مستقلة عن شخصية باقي الشركاء ويمكنها مباشرة نشاطها في نطاق القيود التي يفرضها القانون. وهي تتميز بمقدرتها على تجميع الموارد الاقتصاديه المتاحة في المجتمع تحت ادارة واحدة. ومن الطبيعي يقوم مختلف الملاك بتقديم الموارد المطلوبة على أمل أن الشركة سوف تستخدم هذه الموارد بكفاءة تكفل لهم تحقيق عائد يفوق المعدلات السائدة. وينقسم رأس مال الشركات المساهمة الى حصص متساوية تسمى (أسهم) غالباً ما تكون قابلة للتداول، مما يوزع عامل المخاطرة على عدد كبير من الملاك. وفى هذا المجال فإن مسئولية المساهم محدودة بقدر مساهمته فى رأس المال بحيث لا تتعدى مسئوليته عن ديون الشركة حصته في رأس المال، وبالتالي لا يمتد التزامه الى أمواله الخاصة.

وثمة ميزة أخرى تتصف بها شركات المساهمة وهي التي تتمثل في انفصال الادارة عن الملكية حيث يقوم مجلس ادارة ينتخبه المساهمون في جمعيتهم

العامة بادارة الشركة ، وبذلك يتحقق مبدأ الادارة الجماعية . كما يقوم مراقب الحسابات والذى يعد وكيلا عن المساهمين بالرقابة على تصرفات الادارة وحسن سير الاداء فيها .

ويمكن تصنيف الشركات المساهمة الى : « عامة » و « خاصة » . فالشركات المساهمة العامة هي التي تمتلكها الدولة . أما شركات المساهمة الخاصة فهي التي يمتلكها القطاع الخاص . غير أن هناك شركات مساهمة « مختلطة » وهي التي تجمع ملكيتها بين رأس المال العام ورأس المال الخاص . كما تصنف شركات المساهمة من حيث تداول أسهمها الى « شركات مفتوحة » Open Corporations و« شركات مغلقة » Ciosed Corporations . فالشركات المفتوحة هي التي تتوزع ملكيتها على نطاق واسع ، وتتاح أسهمها للتعامل . أما الشركات المغلقة فهي التي تنحصر ملكية أسهمها في عدد قليل نسبياً من الأفراد ولا تتاح اسهمها للتداول.

أما شركات التوصية بالأسهم فهى تجمع بين شركات الاشخاص والشركات المساهمة ، حيث أنها تضم شركاء متضامنون يسري عليهم نفس القواعد التى تسرى على الشركاء المتضامنين فى شركات التضامن والتوصية البسيطة ، وشركاء موصون تنحصر مسئولية كل منهم في حدود حصته في رأس مال الشركة . وينقسم رأس مال شركات التوصية بالاسهم الى «أسهم » غالباً ما تكون قابلة للتداول . ويتولى ادارة شركات التوصية بالأسهم شريك متضامن أو أكثر ، ويكون غير قابل للعزل الا بحكم قضائي . وللمساهمين في شركات التوصية بالاسهم جمعية عامة أسوة بالشركات المساهمة غير أنه يحظر عليها التدخل فى أعمال الادارة المرتبطة بمعاملات الشركة مع الغير . وتخضع شركات التوصية بالأسهم للقواعد القانونية المقررة للشركات المساهمة .

وبالنسبة للشركات ذات المسئولية المحدودة فلا يزيد عدد الشركاء فيها عن خمسين شريكاً ولا يقل عددهم عن شريكين ، وتنحصر مسئولية كل من الشركاء

في حدود حصته في رأس المال. ولا يجوز لهذه الشركات اصدار أسهم أو سندات للاكتتاب العام. وينقسم رأس مال الشركات ذات المسئولية المحدودة الى حصص غير قابلة للتداول، غير أنه يجوز التنازل عنها للشركاء أو للغير على أن يكون لباقي الشركاء الحق في استرداد الحصة المتنازل عنها للغير بنفس الشروط. ويقوم بادارة الشركات ذات المسئولية المحدودة أحد أو بعض الشركاء أو غير الشركاء وذلك مقابل أجر، كما أن للشركاء جمعية عامة تصدر قراراتها بأغلبية الأصوات.

وبذلك تشبه هذه الشركات شركات الأشخاص من حيث انها تقوم على الاعتبار الشخصي، وحظر الاكتتاب العام في رأس مالها، وعدم قابلية حصص رأس المال للتداول. كما تشبه الشركات المساهمة من حيث تحديد مسئولية كل شريك بقدر حصته في رأس المال. وتخضع الشركات ذات المسئولية المحدودة لنفس القواعد والاجراءات المقدرة لشركات المساهمة.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول بأن شركات المساهمة هي أهم أنواع شركات الأموال، وهي الاكثر شمولا والأعم. لذلك سوف تقتصر المعالجة المحاسبية في هذا الجزء على شركات المساهمة.

اجراءات تكوين شركات المساهمة:

تشتمل تشريعات معظم دول العالم على القوانين المنظمة لشركات المساهمة لما تلعبه من دور حيوي في اقتصاديات هذه الدول. وفي جمهورية مصر العربية يحتوى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على العديد من المواد المنظمة لاجراءات تكوين الشركات المساهمة، ولعل أهمها ما يلي:

العقد الابتدائي والنظام الاساسي:

يتولى تأسيس شركة المساهمة عدد من الافراد لا يقل عن ثلاثة ويعد كل من وقع على العقد الابتدائي للشركة من المؤسسين. ولا يجوز للمؤسسين اغفال ادراج البيانات المتعلقة باسم الشركة وغرضها وقيمة رأس مالها وعدد الأسهم التي ينقسم

اليها ومراتبها والقيمة الاسمية للسهم ، وما عساه يرد من قيود على تداولها ، وغير ذلك من البيانات الالزامية التى ينص نموذج عقد الشركة على ادراجها .

وللمؤسسين أن يطلبوا اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من القانون ، الاستثناء من ادراج بعض البيانات المتقدمة لوجه من أوجه الضرورة التى تقررها اللجنة . ويعد نظام الشركة بمثابة اجراءات تفصيلية لما ورد بصورة اجمالية بالعقد الابتدائى للشركة حيث يتناول النظام الاجراءات واللوائح الخاصة بالنظام الادارى للشركة ، وتنظيم الجمعية العامة وانعقادها ، وتشكيل مجلس الادارة وكيفية انعقاده ، وتعيين مراقب الحسابات وحقوقه وواجباته ، وطريقة تمويل التوسع فى اعمال الشركة سواء عن طريق زيادة رأس المال أو الاقتراض .

كما يتناول نظام الشركة الاجراءات الواجبة الاتباع بصدد تصفية الشركة في نهاية حياتها ، وتحديد حقوق مختلف فئات حملة الاسهم .

الاكتتاب فى أسهم رأس المال :

تنص المادة (٦) من قانون الشركات على أنه يجب بالنسبة لشركات المساهمة التى تطرح أسهمها للاكتتاب العام ألا يقل رأس المال المصدر للشركة عن خمسمائة الف جنيه ، وألا يقل ما يكتتب فيه مؤسسو الشركة من رأس المال المصدر عن نصف رأس المال ، أو ما يساوى ١٠ ٪ من رأس المال المرخص به . وفى هذا الصدد تعرف المادة (١٠) الاكتتاب العام على أنه يتمثل فى الحالة التى يتم فيها دعوة أشخاص غير محددين سلفا الى الاكتتاب فى تلك الأسهم ، أو اذا زاد عدد المكتتبين فى الشركة عن مائة .

ويشترط ألا يقل الجانب من الأسهم الذى يطرح للاكتتاب العام عن ٥٠ ٪ من مجموع قيمة الاسهم النقدية .

وبالنسبة للشركات المساهمة التى لا تطرح أسهمها للاكتتاب العام ، وهى الشركات التى يقتصر الاكتتاب فى رأس مالها على المؤسسين فقط ، أو عليهم وعلى

غيرهم من الأشخاص الذين لا يتوافر بهم وصف الاكتتاب العام ، فيجب ألا يقل رأس مالها المصدر عن مائتين وخمسين ألف جنيه . وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يقل المبلغ المدفوع نقدا من رأس المال عند التأسيس عن الربع .

(١) أن يكون كاملا بأن يغطى جميع أسهم الشركة التى تمثل رأس المال المصدر فى شركات المساهمة .

(٢) أن يكون باتا غير معلق على شرط وفوريا غير مضاف الى أجل . فإذا علق الاكتتاب على شرط بطل الشرط وصح الاكتتاب وألزم المكتتب به . وإذا كان مضافا الى أجل بطل الأجل وكان الاكتتاب فوريا .

(٣) أن يكون جديا لا صوريا .

(٤) أن يدفع كل مكتتب على الأقل النسبة المحددة فى المادة (٦) من القيمة الاسمية للأسهم النقدية فى شركات المساهمة .

(٥) أن تكون الأسهم التى تمثل الحصص العينية قد تم الوفاء بقيمتها كاملة .

وتنص المادة (١١) من قانون الشركات على أنه يجب عرض ٤٩ ٪ من أسهم شركة المساهمة عند تأسيسها أو زيادة رأس مالها فى اكتتاب عام يقصر على المصريين من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين لمدة شهر . ويستثنى من ذلك اذا تم الاكتتاب فى هذه النسبة من قبل المؤسسين المصريين قبل طرح الأسهم للاكتتاب العام ، أو اذا اكتملت النسبة المشار اليها من مشاركة المصريين خلال فترة الاكتتاب قبل مضى شهر .

ومن ناحية أخرى فانه لا يجوز طرح أسهم الشركات للاكتتاب العام الا بعد اقرار الهيئة العامة لسوق المال لنشرة الاكتتاب التى توجه الى الجمهور فى هذا الشأن . ويقدم المؤسسون ، قبل البدء فى عملية الاكتتاب ، الى الهيئة أصل نشرة الاكتتاب موقعا عليها من جميع المؤسسين أو من ينوب عنهم قانونا . ويجب أن يرفق بالنشرة تقرير من مراقب حسابات بصحة البيانات الواردة فيها ومطابقتها لمتطلبات القانون واللائحة ، وكذلك عقد الشركة الابتدائى ومشروع نظامها الأساسى موقعا عليه من المؤسسين أو من ينوب عنهم قانونا . وللهيئة أن تعترض خلال أسبوعين

من تاريخ ايداع نشرة الاكتتاب لديها على عدم كفاية أو دقة البيانات الواردة بها . ويكون لها كذلك خلال المدة المذكورة أن تكلف المؤسسين باستكمال البيانات المشار إليها أو بتصحيحها ، أو تقديم أية بيانات أو توضيحات تكميلية أو أوراق أو مستندات اضافية .

وتعلن نشرة الاكتتاب وتعديلاتها وتقرير مراقب الحسابات بعد اقرارها من الهيئة فى صحيفتين يوميتين احداهما على الأقل باللغة العربية ، وفى صحيفة الشركات قبل بدء الاكتتاب بخمسة عشر يوما على الأقل ، أو خلال عشرة أيام من تاريخ اعتماد تعديل النشرة حسب الأحوال .

وتنص المادة (١٨) على أنه لا يجوز الاكتتاب فى أسهم مضت على تاريخ اقرار الهيئة لنشرة الاكتتاب الخاصة بها مدة ستة أشهر . ومع ذلك يجوز الاكتتاب فى هذه الأسهم لمدة لا تجاوز السنة من ذلك التاريخ إذا قدم المؤسسون طلبا الى الهيئة بذلك متضمنا ما عساه أن يكون قد طرأ من ظروف ، ووافقت الهيئة على ذلك .

ويتم الاكتتاب بموجب شهادات اكتتاب مبينا بها تاريخ الاكتتاب وموقعا عليها من المكتتب أو وكيله . وتجيز المادة (٢٢) قفل باب الاكتتاب قبل الموعد المقرر بمجرد تغطية قيمة الأسهم المعروضة للاكتتاب . أما المادة (٢٣) فإنها لا تجيز المضى فى انشاء الشركة اذا مضت المدة المقررة للاكتتاب والمدة التى يمتد اليها اذا لم يغط الاكتتاب كافة الأسهم التى تمثل رأس المال المصدر ولم تقم البنوك بالاكتتاب فيما لم يتم الاكتتاب فيه . ويتعين فى هذه الحالة على البنك الذى تلقى مبالغ من المكتتبين أن يرد اليهم هذه المبالغ كاملة بما فى ذلك مصاريف الاصدار فور طلبهم .

تخصيص الأسهم المكتتب فيها :

يشير التخصيص الى العملية التى تنطوى على فحص شهادات الاكتتاب المقدمة والتصرف فيها وفقا لما يلى :

١ ــ استبعاد شهادات الاكتتاب المخالفة للقانون أو للعقد الابتدائى أو لنظام الشركة .

٢ ـ قبول شهادات الاكتتاب بالكامل وذلك اذا كانت الأسهم المكتتب فيها مساوية للأسهم المطروحة للاكتتاب .

٣ ـ اذا جاوز الاكتتاب عدد الأسهم المطروحة وجب توزيعها بين المكتتبين بالكيفية التي يحددها نظام الشركة . فإذا لم يحدد نظام الشركة كيفية التوزيع بين الكتتبين فيتم تخصيص عدد من الأسهم لكل مكتتب على أساس نسبة عدد الأسهم المطروحة الى عدد الأسهم المكتتب فيها .

الحصص العينية :

قد يدخل فى تكوين رأس مال الشركة المساهمة ، أو عند زيادة رأس المال ، حصص عينية مادية كانت أو معنوية . وتنص المادة (٢٦) من قانون الشركات على قيام المؤسسين بإجراء تقدير مبدئى لهذه الحصص العينية ، ولهم أن يستعينوا فى ذلك بأهل الخبرة من المحاسبين أو الفنيين أو غيرهم ، بعد اطلاعهم على كافة الوثائق المتعلقة بتلك الحصص .

وعلى المؤسسين بعد التوقيع على العقد الابتدائى وقبل انتهاء الموعد المحدد لقفل باب الاكتتاب فى الأسهم النقدية بوقت كاف ، تقديم طلب الى الهيئة لكى تتولى التحقق مما اذا كانت الحصص العينية قد قومت تقويما صحيحا . ويذكر فى الطلب كافة البيانات والحقائق المتعلقة بالحصة العينية المطلوب تقدير قيمتها . ويرفق بالطلب صورة من العقد الابتدائى للشركة ، ومشروع نظامها والتقدير المبدئى الذى أجرى لتقدير قيمة هذه الحصة بمعرفة المؤسسين . وتتولى الجمعية التأسيسية اقرار تقدير الحصص العينية وذلك بموجب قرار من الأغلبية العددية الحائزة لثلث الأسهم أو الحصص النقدية بعد استبعاد ما يكون مملوكا منها لمقدمى الحصص العينية . ولا يكون لمقدمى هذه الحصص حق التصويت فى هذا الشأن ولو كانوا من اصحاب الأسهم النقدية . ويشترط لصحة اجتماع الجمعية التأسيسية حضور عدد من المكتتبين يمثل نصف رأس المال المصدر على الأقل .

ويجب أن تكون ملكية الحصة العينية ثابتة لمقدمها وغير متنازع عليها ، ومتنازل عنها بالكامل للشركة . وفى هذه الحالة يعطى مقدمها اسهما عينية تعادل التقدير

النهائى لها الذى أقرته الجمعية التأسيسية . وتعتبر هذه الأسهم قد تم الوفاء بقيمتها كاملة .

أنواع أسهم رأس المال :

تنص المادة (٨٠) من قانون الشركات المساهمة على أن يكون للشركة رأس مال مصدر ، كما يجوز أن يحدد النظام الأساسى للشركة رأس مال مرخصا . ويتكون رأس المال المصدر من مجموع القيمة الاسمية لمختلف أنواع الأسهم الصادرة عن الشركة المساهمة . ويجب على كل مكتتب أن يدفع نقدا أو بوسيلة دفع أخرى مقبولة قانونا الربع على الأقل للقيمة الاسمية للأسهم النقدية فور الاكتتاب بالاضافة الى علاوة الاصدار والمصروفات . وعلى مجلس الادارة طلب أداء الباقى خلال مدة لا تتجاوز عشر سنوات من تاريخ تأسيس الشركة .

وتجيز المادة (٨٨) من قانون الشركات لمجلس إدارة الشركة زيادة رأس المال المصدر فى حدود رأس المال المرخص به . ويشترط لصحة ذلك القرار تمام سداد رأس المال المصدر قبل الزيادة بالكامل . ولا تجيز المادة (٩٢) زيادة رأس المال المصدر بأسهم ممتازة ، إلا اذا كان نظام الشركة يرخص بذلك ابتداء ، وبعد موافقة الجمعية العامة غير العادية بناء على اقتراح مجلس الادارة وتقرير مراقب الحسابات فى شأن الأسباب المبررة لذلك .

وعلى ذلك فانه يمكن القول بأنه غالبا ما تصدر معظم الشركات المساهمة نوعا واحدا من الأسهم يعرف « بالأسهم العادية » . غير أن الشركة قد تجد من الأفضل فى سبيل اجتذاب جمهور المستثمرين الجمع بين الأسهم العادية وانواع أخرى من الأسهم تعرف « بالأسهم الممتازة » وهى التى تتيح لحاملها حقوقا وامتيازات خاصة .

ونوجز فيما يلى الأنواع الرئيسية لأسهم رأس المال :

١ ـــ الاسهم العادية : Common Stock

تعد أكثر أنواع الأسهم شيوعاً ، ويكون لحملة هذه الاسهم الحق فى أرباح الشركة بعد توزيع الكوبونات المستحقة للأسهم الممتازة . كما يتمتع حملة هذه الأسهم بحق التصويت فى الجمعية العامة .

٢ ـ الأسهم الممتازة : Preferred Stock

يتمثل الامتياز الذي يمنح للأسهم الممتازة عادة في الأولوية في الحصول على الكوبونات التي غالباً ما يعبر عنها في شكل نسبة مئوية من القيمة الاسمية لهذه الاسهم. وتعني الأولوية التي تتمتع بها الاسهم الممتازة في أنه يجب الوفاء بكوبونات الاسهم الممتازة وذلك قبل دفع أية كوبونات للأسهم العادية. ومن الطبيعي ينشأ الحق في الكوبونات سواء للأسهم الممتازة أو العادية بقرار مجلس ادارة الشركة في ضوء مقدرتها المالية.

وتتعدد أنواع الأسهم الممتازة بتنوع الامتيازات التي تمنح لكل منها ، والتي نوجز أهمها فيا يلي :

أ ـ أسهم ممتازة مجمعة أو غير مجمعة الأرباح :

Cumulative and Noncumulative Preferred Stock

تتيح الأسهم الممتازة المجمعة الارباح لحاملها الحق في المطالبة بالكوبونات التي لم يحصل عليها عن بعض سنوات سابقة نتيجة عدم مقدرة الشركة على الوفاء بها ، وذلك قبل سداد أية كوبونات لحملة الأسهم العادية.

أما الاسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح فلا تتيح لحاملها الحق في المطالبة بالكوبونات المتأخرة عن سنوات سابقة. وبالتالي يمكن اعلان كوبونات لحملة الأسهم العادية عن الفترة الحالية طالما أن حملة الاسهم الممتازة يحصلون على الكوبونات المستحقة لهم عن نفس الفترة.

ب ـ أسهم ممتازة مشتركة أو غير مشتركة في الأرباح :

Participating and Nonparticipating Preferred Stock

تتيح الأسهم الممتازة المشتركة في الأرباح لحاملها الحق في الحصول على معدل الكوبون الممتاز وذلك بالاضافة الى مشاركة حملة الأسهم العادية في لحصول على ما يوزع من كوبونات أخرى وفقاً لشروط الاصدار. وقد تكون نذه المشاركة بالكامل وذلك إذا ما خولت هذه الأسهم لحامليها الحق في

الحصول على كوبونات مساوية لما يحصل عليه حملة الاسهم العادية ، بعد أن يحصل الأخيرون على معدلات كوبون مساوية لما حصل عليه حملة الاسهم الممتازة . وقد تكون المشاركة مقيدة بحيث يقتصر حق المشاركة في نطاق حد أقصى من الكوبون . ونظراً لأن هذه الأسهم ممتازة فإنها تخول لحامليها الحق في الحصول على معدلات الكوبون الممتازة وذلك قبل اتاحة باقي الأرباح لحملة الاسهم العادية أو للتوزيع المشارك .

حـ ـ أسهم ممتازة قابلة للتحويل :

Convertible Preferred Stock

تنص شروط اصدار هذه الأسهم على حق حامليها في مبادلتها بأسهم أخرى من اصدار الشركة . وعادة ما تنص شروط التحويل على الحق في تحويل هذه الأسهم الى أسهم عادية . ويرجع ذلك الى انه رغم الأولوية التي تتمتع بها هذه الأسهم فإن حقها في الأرباح غالباً ما يكون مقيداً ، مما يجعل معظم الأرباح الناتجة عن ممارسة النشاط تؤول الى حملة الأسهم العادية . وبذلك يتيح حق التحويل لحملة هذه الأسهم فرصة تحويل أسهمهم ذات الربحية المقيدة بأخرى لا تنطوي على مثل هذه القيود .

د ـ أسهم ممتازة قابلة للرد :

Redeemable Prefrred Stock

يكون للشركة المصدرة لهذا النوع من الأسهم الحق في رد الاسهم المصدرة الى المساهمين وذلك على أساس سعر يتم تحديده بصورة مسبقة . وقد يستند هذا السعر اما الى القيمة الاسمية ، أو الى سعر الاصدار الاصلي ، أو بقيمة تزيد عن ذلك بمقدار علاوة رد .

كما يمكن تقسيم الأسهم من حيث طريقة اصدارها وتداولها اما الى أسهم اسمية أو أسهم لحاملها . فالأسهم الاسمية هى التى تحمل اسماء الأشخاص المصدرة اليهم ، ويتم اثباتها فى سجل المساهمين . ولا يمكن التنازل عن هذه الأسهم الا باثبات

التنازل فى سجل المساهمين ، والتأشير على السهم ذاته بما يفيد التنازل واسم المالك الجديد .

أما الاسهم لحاملها فهي التي تنتقل فيها الملكية بالحيازة ، ويتم تداولها دون حاجة الى اثبات كتابي ، شريطة عدم تعارض ذلك التداول مع نظام الشركة ، وأن تكون القيمة الاسمية لهذه الأسهم مسددة بالكامل.

مفاهيم « القيمة » للأسهم :

تتعدد مفاهيم « القيمة » للاسهم وفقاً للغرض من استخدامها . ولعل أهم المفاهيم السائدة ما يلي :

١ ـ القيمة الاسمية :

تشير القيمة الاسمية الى القيمة المدونة على وجه السهم . ويتم احتساب رأس مال الشركة بضرب عدد الأسهم المصدرة من كل نوع في القيمة الاسمية للسهم .

٢ ـ قيمة اصدار السهم :

وهي القيمة التي تصدر بها الاسهم للاكتتاب . وقد تتساوى قيمة الاصدار مع القيمة الاسمية للأسهم ، أو قد تزيد عنها . وفي الحالة الأخيرة يمثل الفرق بين القيمة الاسمية وقيمة الاصدار علاوة اصدار . هذا ويقتصر اصدار الاسهم بعلاوة اصدار في حالة زيادة رأس المال فقط حيث لا يجوز اصدار الاسهم بعلاوة اصدار عند تأسيس الشركة . غير أنه لا يجوز اصدار الاسهم بأقل من قيمتها الاسمية أو بعبارة أخرى لا يجوز الصدار الأسهم بخصم اصدار .

٣ ـ القيمة الدفترية للسهم :

تمثل القيمة الدفترية للسهم نصيب السهم من صافي أصول الشركة كما تظهر في ميزانيتها العمومية . وتتمثل صافي أصول الشركة في أصول الشركة ناقصاً الالتزامات التي على الشركة للغير . هذا ويجب مراعاة الاسهم الممتازة التي أصدرتها الشركة وذلك بصدد احتساب القيمة الدفترية للسهم .

٤ ـ القيمة السوقية للسهم :

وهي القيمة التي على أساسها يتم تداول الاسهم في بورصة الأوراق المالية. ومن المفترض تساوي القيمة الدفترية للسهم مع القيمة السوقية. غير أنه نتيجة مؤثرات ترتبط بالمركز المالي للشركة وادارتها وبالمضاربات في سوق الأوراق المالية فكثيراً ما تختلف القيمة الدفترية عن القيمة السوقية للأسهم المتداولة.

المعالجة المحاسبية لتكوين شركات المساهمة :

تنقسم الأسهم من حيث تسديد قيمتها الى :

أولا ـ أسهم نقدية : وهي التي تسدد قيمتها نقداً.

ثانياً ـ أسهم عينية : وهي التي تسدد قيمتها عن طريق تقديم أصول مختلفة يتم نقل ملكيتها الى الشركة.

وسنتعرض فيما يلي بالشرح والتحليل للمعالجة المحاسبية المرتبطة بكل من الحالتين :

أولا : الأسهم النقدية :

تتوقف المعالجة المحاسبية في هذه الحالة على ما اذا كان تسديد قيمة الأسهم المكتتب فيها يتم دفعة واحدة، أو على أقساط.

١ ـ التسديد دفعة واحدة :

أوجب القانون ضرورة افراد سجل للمساهمين تثبت في صفحة خاصة منه التفاصيل الخاصة بما يمتلكه كل مساهم، وما قام بدفعة، وما هو مستحق عليه. وتخدم اجماليات هذا السجل كأساس للقيد الاجمالي في دفتر اليومية العامة. وفي هذا الصدد ـ يفرق عند التسجيل في دفتر اليومية العامة والترحيل الى حسابات الاستاذ العام بين الأنواع المختلفة من الأسهم المصدرة. فإذا أصدرت الشركة أسهماً عادية فقط فيكتفي بحساب واحد لـ «رأس المال أسهم عادية». أما إذا أصدرت أسهماً عادية وممتازة فيخصص حسابا مستقلا لـ «رأس المال اسهم

عادية » ، و حسابا آخر لـ « رأس المال أسهم ممتازة » .

وعند قيام المكتتبين بدفع القيمة الاسمية للأسهم المكتتب فيها في البنك المعتمد الوارد في نشرة الاكتتاب تجري المعالجة الآتية :

×× من حـ/نقدية بالبنك

×× الى حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية (او الممتازة)

وعند تكوين الشركة يجري القيد الآتي :

×× من حـ/المكتتبين في الأسهم العادية (أو الممتازة)

×× الى حـ/رأس المال أسهم عادية (أو ممتازة)

مثال تطبيقي :

أتفق عدد من رجال الأعمال المصريين مع أحد المستثمرين العرب في ١٢ يونيه ١٩٧٧ على تأسيس شركة مساهمة برأس مال قدره مليون جنيه مقسم الى ٢٥٠٠٠٠ سهم عادى القيمة الأسمية لكل منها ٥ جنيهات . وقد تم الاكتتاب بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٧٧ في الأسهم بالكامل وأودع المبلغ ببنك الشركة وصدر المرسوم بتكوين الشركة في ٨ ديسمبر ١٩٧٧ .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات تكوين الشركة :

مناقشة خطوات الحل :

			١٩٧٧
١٢٥٠٠٠٠		من حـ / نقدية بالبنك	١٠ اغسطس
	١٢٥٠٠٠٠	الى حـ / المكتتبين فى الأسهم العادية	
		اثبات اكتتاب المؤسسين فى الأسهم وعددها ٢٥٠٠٠٠ سهم القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات	
١٢٥٠٠٠٠		من حـ / المكتتبين فى الاسهم العادية	٨ ديسمبر
	١٢٥٠٠٠٠	الى حـ / رأس المال اسهم عادية	
		اثبات صدور المرسوم بتكوين الشركة	

٢ ـ التسديد على دفعات:

تعني هذه الحالة عرض الاسهم للاكتتاب العام مع تحصيل قيمتها على أقساط في تواريخ لاحقة. وعادة ما تبدأ عملية الاكتتاب بتحصيل (قسط الاكتتاب) عن الاسهم المكتتب فيها. وبعد التخصيص يطالب المكتتبون بدفع « قسط التخصيص » عن الأسهم التي خصصت لهم. أما الباقي فيدفع بعد ذلك اما على قسط واحد « القسط الأخير » أو على قسطين: « القسط الأول » و« القسط الأخير ».

ويمكن أن تواجه الشركة بصدد الاكتتاب في الأسهم المطروحة بأي من المواقف الثلاثة التالية:

(١) النقص في الاكتتاب: ويعني أن عدد الأسهم المكتتب فيها يقل عن العدد المطروح للاكتتاب العام.

(٢) الاكتتاب بالكامل: ويعني أن عدد الاسهم المكتتب فيها يساوي العدد المطروح للاكتتاب العام بالضبط.

(٣) الزيادة في الاكتتاب: ويعني أن عدد الاسهم المكتتب فيها يزيد عن العدد المطروح للاكتتاب العام.

وسنتناول فيما يلي المعالجة المحاسبية لكل من هذه المواقف الثلاثة:

(١) النقص في الاكتتاب:

كثيراً ما يحدث أن لا يكتتب جمهور المستثمرين في جميع الأسهم المطروحة خلال الفترة المحددة للاكتتاب، مما يتطلب رد المبالغ التي حصلت الى أصحابها وبالتالي لا يتم تكوين الشركة وذلك طبقاً لما نص عليه القانون.

ويعالج تحصيل قسط الاكتتاب عن الأسهم المكتتب فيها على النحو التالي:

×× من حـ/نقدية بالنبك

×× الى حـ/المكتتبين في الاسهم العادية (او الممتازة)

كما يعالج رد المبالغ المحصلة الى المكتتبين كالآتي:

من حـ/المكتتبين في الاسهم العادية (أو الممتازة)

×× الى حـ/نقدية بالبنك.

مثال تطبيقي:

طرحت احدى شركات المساهمة تحت التأسيس ١٠٠٠٠٠ سهم عادي، القيمة الاسمية لكل منها ٦ جنيهات تدفع كالآتى:

قسط اكتتاب : ٢ جنيه	(في المدة من أول حتى آخر يونيه)
قسط تخصيص : ٣ جنيه	(في المدة من أول حتى آخر أغسطس)
قسط أخير : ١ جنيه	(في المدة من أول حتى آخر نوفمبر)

وقد تم الاكتتاب في ٦٠٠٠٠ سهم من الأسهم المطروحة للاكتتاب العام. وفي ضوء ذلك قامت الشركة برد المبالغ المحصلة الى المكتتبين خلال المدة من ١٢/١/ الى ١٢/١٥.

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية لاثبات اصدار الأسهم، ورد قيمتها في دفاتر شركة المساهمة.

مناقشة خطوات الحل:

١٢٠٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك	٦/٣٠
	١٢٠٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في الاسهم العادية	
		اثبات تحصيل قسط الاكتتاب في ٦٠٠٠٠ سهم	
١٢٠٠٠٠		من حـ/المكتتبين في الأسهم العادية	١١/١٥
	١٢٠٠٠٠	الي حـ/نقدية بالبنك	
		اثبات رد قسط الاكتتاب الى المكتتبين	

(٢) الاكتتاب بالكامل:

تعد هذه الحالة نادرة الحدوث رغم انها لا تثير أية مشكلة ولا تتطلب من مجلس ادارة الشركة وضع قواعد لكيفية تخصيص الأسهم المكتتب فيها. ويعالج تحصيل قسط الاكتتاب كما يلي:

×× من حـ/نقدية بالبنك

×× الى حـ/المكتتبين في الاسهم العادية

ويعالج اثبات استحقاق قسطي الاكتتاب والتخصيص كما يلي:

××   من حـ/المكتتبين في الاسهم العادية

××   الى حـ/رأس المال أسهم عادية

كما يعالج تحصيل قسط التخصيص على النحو التالي:

××   من حـ/نقدية بالبنك

××   الى حـ/المكتتبين في الاسهم العادية

أما استحقاق القسط الأخير فيعالج كالآتي:

××   من حـ/المكتتبين في الأسهم العادية (قسط أخير)

××   الى حـ/رأس المال أسهم عادية

وبالنسبة لتحصيل القسط الأخير فتتم المعالجة كالتالي:

××   من حـ/نقدية بالبنك

××   الى حـ/المكتتبين في الاسهم العادية (قسط أخير)

مثال تطبيقي:

اذا افترضنا في المثال السابق أن الاكتتاب تم في جميع الأسهم المعروضة، وقام المكتتبون بدفع كافة الاقساط المطلوبة في مواعيدها.

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار الاسهم وذلك في دفاتر الشركة.

مناقشة خطوات الحل:

٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	من حـ / نقدية بالبنك الى حـ / المكتتبين فى الأسهم العادية اثبات تحصيل قسط الاكتتاب فى الـ ١٠٠٠٠٠ سهم المطروحة	٣٠ يونيه
٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	من حـ / المكتتبين فى الاسهم العادية (قسطى اكتتاب وتخصيص) الى حـ / رأس المال اسهم عادية اثبات تعلية رأس المال بقسطى الاكتتاب والتخصيص واستحقاق قسط التخصيص	٣١ أغسطس
٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	من حـ / نقدية بالبنك الى حـ/المكتتبين فى الاسهم العادية اثبات تحصيل قسط التخصيص	٣١ أغسطس
١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	من حـ / المكتتبين فى الأسهم العادية (قسط اخير) الى حـ / رأس المال اسهم عادية اثبات استحقاق القسط الأخير	٣٠ نوفمبر
١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	من حـ / نقدية بالبنك الى حـ / المكتتبين فى الاسهم العادية (قسط أخير) اثبات تحصيل القسط الأخير المستحق	٣٠ نوفمبر

(٣) الزيادة في الاكتتاب:

كثيراً ما يحدث أن يقوم المكتتبون بالاكتتاب في عدد من الاسهم يفوق العدد المطروح للاكتتاب العام. وفي ضوء ذلك يضع مجلس ادارة الشركة قواعد التخصيص الواجبة الاتباع والتي قد تنطوي على رفض بعض الاكتتابات بالكامل ورد أقساط الاكتتاب المحصلة عنها لاصحابها، أو تخصيص عدد من الاسهم أقل من العدد الذي اكتتب فيه بعض المكتتبين ورد الأموال الزائدة اليهم أو الاحتفاظ بها لتسديد الاقساط التالية في الاستحقاق، أو تخصيص بعض الأسهم التي اكتتب فيها بعض المكتتبين بالكامل.

وفى هذا الصدد تفيد قائمة التخصيص، والتى يقيد فيها اسماء المكتتبين، وعدد الأسهم التى اكتتبوا فيها، وعدد الاسهم المخصصة لهم، والمبالغ المدفوعة عند الاكتتاب، والمبالغ المستحقة عن قسطى الاكتتاب والتخصيص، والمبالغ المردودة او المقدمة او المستحقة فى تسهيل المعالجة المحاسبة. وتأخذ قائمة التخصيص الشكل التالى :

اسم المكتتب	عدد الاسهم المكتتب فيها	عدد الاسهم المخصصة	المبالغ المدفوعة عند الاكتتاب	المبالغ المستحقة عن قسطي الاكتتاب والتخصيص	مبالغ مردودة .	مبالغ محولة لحساب الاقساط اللاحقة	الرصيد المستحق

مثال تطبيقي (١) :

اذا افترضنا في المثال السابق أن الاكتتاب تم في ١٤٠٠٠٠ سهم وقرر مجلس الادارة تخصيص الاسهم المكتتب فيها على النحو التالي :

أ ـ رفض الاكتتاب في ١٠٠٠٠ سهم .

ب ـ تخصيص أسهم بالكامل لمكتتبين في ٣٠٠٠٠ سهم .

جـ ـ توزيع باقي الاسهم بالتناسب بين المكتتبين .

وقد قام المكتتبون بسداد كافة الاقساط المستحقة في مواعيدها .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار الاسهم في دفاتر الشركة .

مناقشة خطوات الحل :

لتسهيل المعالجة المحاسبية لعملية اصدار الاسهم يمكن اتباع أي من الطريقتين البديلتين التاليتين :

الطريقة الأولى ـ عدم استخدام قائمة تخصيص :

أسهم مطروحة	أسهم مكتتب فيها	
١٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	
ـ	(١٠٠٠٠)	اكتتابات مرفوضة
١٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	
(٣٠٠٠٠)	(٣٠٠٠٠)	اكتتابات خصص لها بالكامل
٧٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	الباقي

ومعنى هذا أن التخصيص سيتم على أساس أن المكتتب في ١٠ أسهم يحصل على ٧ أسهم وذلك خلاف من خصص لهم بالكامل . ولتحديد المبالغ المستحقة ، أو المدفوعة بالزيادة يجري الآتي :

المدفوع عند الاكتتاب (للأسهم المكتتب فيها الباقية)

= ١٠٠٠٠٠ × ٢ = ٢٠٠٠٠٠

قسطي الاكتتاب والتخصيص (للأسهم المطروحة الباقية)

= ٧٠٠٠٠ × ٥ = ٣٥٠٠٠٠

المبلغ المستحق السداد ١٥٠٠٠٠

الطريقة الثانية : استخدام قائمة التخصيص

أسماء المكتتبين	عدد الاسهم المكتتب فيها	عدد الاسهم المخصصة	المبالغ المدفوعة عند الاكتتاب	المبالغ المستحقة عن قسطي الاكتتاب والتخصيص	مبالغ مردودة	الرصيد المستحق	مبالغ محولة لحساب أقساط لاحقة
مكتتبين خصص لهم بالكامل	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	–	٩٠٠٠٠	–
باقي المكتتبين	١١٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	–
الاجمالي	١٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	–

قيود اليومية:

٢٨٠٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٢٨٠٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في الاسهم العادية
		اثبات الاكتتاب في ١٤٠٠٠٠ سهم عادي
٥٠٠٠٠٠		من حـ/المكتتبين في الأسهم العادية
	٥٠٠٠٠٠	الى حـ/رأس المال أسهم عادية
		اثبات استحقاق قسطي الاكتتاب والتخصيص عن الاسهم المطروحة للاكتتاب العام (١٠٠٠٠٠×٥)
٢٠٠٠٠		من حـ/المكتتبين في الاسهم العادية
	٢٠٠٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك
		اثبات رد قسط الاكتتاب للمكتتبين الذين رفضت اكتتاباتهم
٩٠٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٩٠٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في الاسهم العادية
		اثبات سداد المخصص لهم بالكامل لقسط التخصيص
١٥٠٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	١٥٠٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في الأسهم العادية
		اثبات سداد المساهمين المخصص لهم بالتناسب لباقي قسط التخصيص المستحق.

مثال تطبيقي (٢):

طرحت احدى شركات المساهمة تحت التأسيس في أول يونية ١٩٧٧ ٢٥٠٠٠٠ سهم عادي قيمة السهم الاسمية ٦ جنيهات، ٢٠٠٠٠ سهم ممتاز ٥٪

قيمة السهم الاسمية ٦ جنيهات للاكتتاب العام وذلك بالشروط التالية :

	أسهم عادية	أسهم ممتازة	
	جنيه	جنيه	
قسط الاكتتاب	٢	٣	(من أول يونية حتى ٣٠ يونية)
قسط التخصيص	٣	٢	(عند تكوين الشركة)
قسط أخير	١	١	(من أول اكتوبر حتى ٣١ اكتوبر).

وقد تم الاكتتاب في ٥٥٠٠٠ سهم عادي، ٣٥٠٠٠ سهم ممتاز، وقرر مجلس ادارة الشركة تخصيص الاسهم المكتتب فيها على الوجه التالي :

١ ـ رفض الاكتتاب في ٥٠٠٠ سهم عادي، ١٠٠٠٠ سهم ممتاز

٢ ـ تخصيص ١٠٠٠٠ سهم عادي، ١٥٠٠٠ سهم ممتاز بالكامل.

٣ ـ توزيع باقي كل من الأسهم العادية والممتازة بالتناسب بين المكتتبين.

وقد تكونت الشركة في ٢٥ أغسطس. وطلب قسط التخصيص ودفع بالكامل في المدة من أول سبتمبر حتى ٣٠ سبتمبر، كما طلب القسط الاخير وقام المكتتبون بسداده.

فاذا علمت ان الشركة قامت باحتجاز المبالغ المدفوعة بالزيادة عند الاكتتاب من حساب القسط الأخير.

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات إصدار كل من الأسهم العادية والممتازة.

مناقشة خطوات الحل :

بالنسبة للأسهم العادية :

	أسهم مكتتب فيها	اسهم مطروحة
	٥٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
ـ اكتتابات مرفوضة	(٥٠٠٠)	ـ
	٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
ـ اكتتابات مخصصة بالكامل	(١٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠)
الباقي	٤٠٠٠٠	١٥٠٠٠

∴ التوزيع لباقي الأسهم سيتم بنسبة ٣ :٨ ،وبعبارة أخرى فكل مكتتب في ٨ أسهم عادية يحصل على ثلاثة أسهم.

المحصل عند الاكتتاب (للأسهم الباقية)

= ٤٠٠٠٠ × ٢ = ٨٠٠٠٠ جنيه

قسطي الاكتتاب والتخصيص (للأسهم الباقية)

= ١٥٠٠٠ × ٥ = ٧٥٠٠٠ جنيه

الرصيد المحصل بالزيادة = ٥٠٠٠ جنيه

بالنسبة للأسهم الممتازة:

	أسهم مكتتب فيها	اسهم مطروحة
	٣٥٠٠٠	٢٠٠٠٠
ـ اكتتابات مرفوضة	(١٠٠٠٠)	ـ
	٢٥٠٠٠	٢٠٠٠٠
ـ اكتتابات مخصصة بالكامل	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
الباقي	١٠٠٠٠	٥٠٠٠

∴ توزيع الأسهم الممتازة الباقية يتم بنسبة ١ : ٢ . أي أن كل مكتتب في سهمين يخصص له سهم واحد .

المدفوع عند الاكتتاب = ١٠٠٠٠ × ٣	= ٣٠٠٠٠ جنيه
قسطي الاكتتاب والتخصيص = ٥٠٠٠ × ٥	= ٢٥٠٠٠ جنيه
المبلغ المحصل بالزيادة	٥٠٠٠ جنيه

قيود اليومية العامة:

٢١٥٠٠٠		من حـ / نقدية بالبنك الى مذكورين	٣٠ يونية
	١١٠٠٠٠	حـ / المكتتبين فى الأسهم العادية	
	١٠٥٠٠٠	حـ/المكتتبين فى الأسهم المتازة ٥ ٪	
		اثبات الاكتتاب فى الاسهم العادية والممتازة	
		من مذكورين	٢٥ اغسطس
١٢٥٠٠٠		حـ / المكتتبين فى الأسهم العدية	
١٠٠٠٠٠		حـ / المكتتبين فى الاسهم الممتازة ٥ ٪	
		الى مذكورين	
	١٢٥٠٠٠	حـ / رأس المال اسهم عادية	
	١٠٠٠٠٠	ح / رأس المال اسهم ممتازة ٥ ٪	
		اثبات استحقاق قسطى الاكتتاب والتخصيص لكل من الأسهم العادية والممتازة	

		من مذكورين	
١٠٠٠٠		حـ / المكتتبين فى الأسهم العادية	
٣٠٠٠٠		حـ/المكتتبين فى الاسهم الممتازة ٥ ٪	
	٤٠٠٠٠	الى حـ / نقدية بالبنك	
		اثبات رد قسط الاكتتاب للمكتتبين	
		الذين رفض اكتتابهم	
٦٠٠٠٠		من حـ / نقدية بالبنك	٣٠ سبتمبر
		الى مذكورين	
	٣٠٠٠٠	حـ / المكتتبين فى الأسهم العادية	
	٣٠٠٠٠	حـ/المكتتبين فى الاسهم الممتازة ٥ ٪	
		اثبات سداد المكتتبين الذين خصص	
		لهم بالكامل قيمة قسط التخصيص	
		المستحق عليهم	
		من مذكورين	أول اكتوبر
٢٥٠٠٠		حـ / المكتتبين فى الأسهم العادية	
٢٠٠٠٠		حـ/المكتتبين فى الأسهم الممتازة ٥ ٪	
		الى مذكورين	
	٢٥٠٠٠	حـ / رأس المال اسهم عادية	
	٢٠٠٠٠	حـ / رأس المال اسهم ممتازة ٥ ٪	
		اثبات استحقاق القسط الأخير	
٣٥٠٠٠		من حـ / نقدية بالبنك	٣١ اكتوبر
		الى مذكورين	
	٢٠٠٠٠	ح / المكتتبين فى الأسهم العادية	
	١٥٠٠٠	حـ/المكتتبين فى الأسهم الممتازة ٥ ٪	
		اثبات سداد القسط الأخير المستحق	

ثانياً ـ الأسهم العينية :

يعالج استحقاق قيمة الاسهم العينية على النحو التالي :

×× من حـ/المكتتبين في الاسهم العادية (أو الممتازة)

×× الى حـ/رأس المال ا سهم عادية (أو ممتازة)

وعند السداد يعالج تقديم الاصول المختلفة بجعل حسابات هذه الاصول (مديناً) بالقيم المقدرة بمعرفة الخبراء . واذا انطوت الاسهم العينية على تقديم أصول وخصوم مختلفة ، فتجعل حسابات الخصوم (دائنة) على أن يجعل حساب المكتتبين في الاسهم العادية (أو الممتازة) دائناً بصافي الاصول المقدمة وذلك كما يلي :

×× من حـ / الأصول المختلفة المقدمة

الى مذكورين

×× حـ / الخصوم المختلفة المقدمة

×× حـ / المكتتبين فى الأسهم العادية (أو الممتازة)

مثال تطبيقى :

اتفق عدد من المؤسسين فى أول ابريل ١٩٧٨ على تكوين شركة مساهمة برأس مال عادى قدره ١٠٠٠٠٠٠ جنيه مقسم الى ٢٠٠٠٠٠ سهم . وقد قدم أحد المؤسسين فى ذلك التاريخ وفاء لقيمة ١٠٠٠٠ سهم اكتتب فيها ، الاصول والخصوم التى قدر الخبراء قيمتها على الوجه التالى :

جنيه		جنيه	
١٥٠٠٠	أراضى	٧٠٠٠	مخزون سلعى
١١٠٠٠	مبانى	٤٠٠٠	عملاء
١٨٠٠	دائنون	٢٠٠	مخصص ديون مشكوك فيها
١٥٠٠٠	آلات		

وقد طرحت باقى الأسهم للاكتتاب العام على أن تدفع قيمتها كالآتى :

قسط اكتتاب	٢ جنيه	(أول ابريل ـ ٣٠ ابريل)
قسط تخصيص	٢ جنيه	(أول يونية ـ ٣٠ يونية)
قسط أخير	١ جنيه	(أول سبتمبر ـ ٣٠ سبتمبر)

وقد اكتتب المساهمون في ٢٥٠٠٠٠ سهم ، وقرر مجلس ادارة الشركة تخصيص ٢٥٠٠٠ سهم بالكامل لبعض المكتتبين ، ورفض الاكتتاب في ١٥٠٠٠ سهم ، وتوزيع باقي الاسهم بالتناسب بين المكتتبين ، وقام المكتتبون بالوفاء بكافة الاقساط المستحقة بالكامل .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات تكوين الشركة

مناقشة خطوات الحل :

اسهم مطروحة	اسهم مكتتب فيها	
١٩٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	
ـ	(١٥٠٠٠)	ـ اكتتابات مرفوضة
١٩٠٠٠٠	٢٣٥٠٠٠	
(٢٥٠٠٠)	(٢٥٠٠٠)	ـ اكتتابات مخصصة بالكامل
١٦٥٠٠٠	٢١٠٠٠٠	الباقي

∴ التوزيع لباقي الاسهم سيتم بنسبة ١١ : ١٤ . وبعبارة أخرى فكل مكتتب في ١٤ سهم يحصل على ١١ سهم .

المدفوع عند الاكتتاب = ٢١٠٠٠٠ × ٢ = ٤٢٠٠٠٠ جنيه

قسطى الاكتتاب والتخصيص = ١٦٥٠٠٠ × ٤ = ٦٦٠٠٠٠ جنيه

الرصيد المستحق السداد ٢٤٠٠٠٠ جنيه

وفي ضوء ما تقدم تجري القيود التالية لاثبات تكوين الشركة :

٥٠٠٠٠		من حـ / المكتتبين فى الأسهم العدية .	٤/١
	٥٠٠٠٠	الى حـ / رأس المال أسهم عادية	
		اثبات استحقاق قيمة الاسهم العينية	
		من مذكورين	٤/١
١٥٠٠٠		حـ / الأراضى	
١١٠٠٠		حـ / المبانى	
١٥٠٠٠		حـ / الآلات	
٧٠٠٠		حـ / المخزون السلعى	
٤٠٠٠		حـ / العملاء	
		الى مذكورين	
	١٨٠٠	حـ / الدائنون	
		المؤسسون	
	٢٠٠	حـ / مخصص ديون مشكوك فيها	
	٥٠٠٠٠	حـ / المكتتبين فى الأسهم العادية	
		اثبات سداد قيمة الاسهم العينية	
٥٠٠٠٠٠		من حـ / نقدية بالبنك	٤/٣٠
	٥٠٠٠٠٠	الى حـ / المكتتبين فى الأسهم العادية	
		اثبات الاكتتاب فى ٢٥٠٠٠٠ سهم	

٧٦٠٠٠٠		من حـ / المكتتبين فى الأسهم العادية	٦/١
	٧٦٠٠٠٠	الى حـ / رأس المال أسهم عادية	
		اثبات استحقاق قسطى الاكتتاب والتخصيص	
٣٠٠٠٠		من حـ / المكتتبين فى الأسهم العادية	٦/٣٠
	٣٠٠٠٠	الى حـ / نقدية بالبنك	
		اثبات رد قيمة الاكتتابات المرفوضة	
٥٠٠٠٠		من حـ / نقدية بالبنك	٦/٣٠
	٥٠٠٠٠	الى حـ / المكتتبين فى الأسهم العادية	
		اثبات تحصيل قيمة قسط التخصيص عن الأسهم المختصة بالكامل	
٢٤٠٠٠٠		من حـ / نقدية بالبنك	
	٢٤٠٠٠٠	الى حـ / المكتتبين فى الاسهم العادية	
		اثبات سداد باقى المكتتبين للمستحق عليهم من قسط التخصيص	
١٩٠٠٠٠		من حـ / المكتتبين الأسهم العادية	٩/١
	١٩٠٠٠٠	الى حـ / رأس المال اسهم عادية	
		اثبات استحقاق القسط الأخير	
١٩٠٠٠٠		من حـ / نقدية بالبنك	٩/٣٠
	١٩٠٠٠٠	الى حـ / المكتتبين فى الأسهم العادية	
		اثبات سداد القسط الأخير	

تحويل منشأة فردية أو شركة أشخاص الى شركة مساهمة :

قد تقرر منشأة فردية أو شركة أشخاص قائمة رغبة في التمتع بمزايا شركات المساهمة التحويل الى هذا النوع من الشركات . ويجب بصدد تحديد قيمة الاسهم المصدرة مراعاة القيمة السوقية لكل من الأسهم المصدرة وصافي الأصول المنتقلة الى شركة المساهمة . وعادة ما تزيد القيمة السوقية للأسهم المصدرة عن القيمة السوقية لصافي الاصول المنتقلة وذلك بسبب سجل الدخل المرضى الذي تحققه المنشأة الفردية او شركة الأشخاص . وفي هذه الحالة يعالج الفرق بين القيمتين كشهرة محل .

وتتحدد المعالجة المحاسبية لاصدار الأسهم المصاحبة لتحويل منشأة فردية أو شركة أشخاص الى شركة مساهمة بما اذا كانت شركة المساهمة سوف تستخدم نفس المجموعة الدفترية للمنشأة الفردية أو لشركة الأشخاص ، أم سوف تستخدم مجموعة دفترية جديدة خاصة بها . وسنتعرض فيا يلي بالشرح والتحليل للمعالجة المحاسبية في ظل كل من الحالتين .

أولاً ـ استخدام نفس المجموعة الدفترية :

يتم في هذه الحالة اثبات التغييرات التي حدثت في قيم الاصول والخصوم وحقوق الملكية للمنشأة الفردية أو لشركة الأشخاص وذلك قبل تحولها الى شركة مساهمة . ولتحقيق ذلك تجعل حسابات الاصول (مدينة)وحـ/رأس المال للمنشأة الفردية أو للشركاء (دائناً) بمقدار الزيادة الناجمة عن اعادة التقدير وذلك بنسبة توزيع الأرباح والخسائر . كما يجعل حـ/رأس المال (مدينا) وحسابا الأصول (دائنة) بمقدار النقص في هذه الاصول والناتج عن اعادة التقدير . كما تعالج شهرة المحل بجعل حـ/شهرة المحل (مديناً) وحـ/رأس المال للمنشأة الفردية أو للشركاء (دائناً) . كما يتم اثبات توزيع اسهم رأس المال على الشركاء بجعل حـ/رأس المال للمنشأة أو للشركاء (مديناً) وحـ/رأس المال اسهم عادية (دائناً) . كما يعالج توزيع النقدية بجعل حـ/رأس المال للمشروع أو

للشركاء (مديناً) وحـ/النقدية بالبنك أو بالصندوق (دائناً). وعندئذ تصبح مجموعة الدفاتر جاهزة لاستخدام شركة المساهمة. فاذا قامت ببيع بعض أسهمها نقداً دفعة واحدة يعالج ذلك بجعل حـ/النقدية بالبنك (مدينا)، وحـ/رأس المال أسهم عادية (دائناً).

مثال :

جميل ، وجمال شريكان متضامنان ويقتسمان :صافى الدخل والخسارة بنسبة ٣ : ٢ على التوالى . وقد قررا بتاريخ ١٥ مايو ١٩٧٨ تحويل شركتهما الى شركة مساهمة حيث كانت ميزانية شركة التضامن فى ذلك التاريخ كما يلى :

جنيه			جنيه	
١٧٢٠٠		نقدية بالبنك	٢٤٠٠٠	دائنون
	٣٠٠٠٠	عملاء		رأس مال الشركاء
٢٩٢٠٠	٨٠٠	— مخصص ديون	١٠٠٠٠٠	جميل
		مشكوك فيها	٣٢٤٠٠	جمال
٤٠٠٠٠		مخزون سلعى		
	١٠٠٠٠٠	آلات ومعدات		
	٣٠٠٠٠	— مجمع اهلاك		
٧٠٠٠٠				
١٥٦٤٠٠			١٥٦٤٠٠	

وقد تكونت شركة المساهمة وصرح لها باصدار ٥٠،٠٠٠ سهم القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات. وقد بيع منها ٣٠٠٠٠ سهم نقداً بسعر ١٠ جنيهات دفعت مرة واحدة، واصدرت الباقي نظير حصولها على أصول وخصوم شركة التضامن عدا النقدية بالبنك،وذلك بعد اجراء التعديلات الآتية:

١ - زيادة مخصص الديون المشكوك فيها الى ٢٠٠٠ جنيه

٢ - تعديل قيمة المخزون السلعي ليعكس القيمة السوقية البالغة ٤٧٠٠٠ جنيه.

٣ - تعديل قيمة الآلات والمعدات لتعكس القيمة السوقية البالغة ١٠٥٠٠٠ جنيه.

٤ - الاخذ في الاعتبار قيمة التزامات قدرها ٨٠٠ جنيه لا تظهرها الدفاتر.

٥ - منح الشريكين شهرة محل قدرها ٤٤٨٠٠ جنيه.

وقد قامت شركة التضامن بتوزيع الاسهم بين الشريكين كما يلي:

١٥٠٠٠ سهم للشريك (أ)، ٥٠٠٠ سهم للشريك (ب)، كما وزعت النقدية بين الشريكين وفقاً لرصيد رأس مالهما

والمطلوب:

١ - اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات تحويل شركة التضامن الى شركة مساهمة وذلك بافتراض استخدام شركة المساهمة لنفس المجموعة الدفترية الخاصة بشركة التضامن.

٢ - تصوير الميزانية العمومية لشركة المساهمة.

مناقشة خطوات الحل:

١ - اثبات العمليات:

العمليات	المعالجة المحاسبية
أ ـ اثبات اعادة التقدير للأصول والخصوم المنتقلة	من مذكورين ٧٠٠٠ حـ/المخزون السلعي ٥٠٠٠ حـ/الآلات والمعدات ٣٠٠٠٠ حـ/مجمع اهلاك الآلات والمعدات الى مذكورين ١٢٠٠ حـ/مخصص الديون المشكوك فيها ٨٠٠ حـ/المصروفات المستحقة حـ/رأس مال الشركاء ٢٤٠٠٠ حـ/رأس مال الشريك جميل ١٦٠٠٠ حـ/رأس مال الشريك جمال
ب ـ اثبات شهرة المحل والتي تتمثل في الفرق بين: قيمة الأسهم المصدرة (٢٠٠٠٠ × ١٠) ٢٠٠٠٠٠ قيمة الأصول المنتقلة ١٨٠٠٠٠ ـ الخصوم المنتقلة ٢٤٨٠٠ ١٥٥٢٠٠ ٤٤٨٠٠	٤٤٨٠٠ من حـ/شهرة المحل الى حـ/رأس مال الشركاء ٢٦٨٨٠ حـ/رأس مال الشريك جميل ١٧٩٢٠ حـ/رأس مال الشريك جمال

حـ / اثبات توزيع النقدية :	من حـ / رأس مال الشركاء
جميل جمال	٨٨٠ حـ/رأس مال الشريك جميل
رصيد رأس المال ١٥٠٨٨٠ ٦٦٣٢٠	١٦٣٢٠ حـ/رأس مال الشريك جمال
ـ أسهم موزعة ١٥٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠	١٧٢٠٠ الى حـ / نقدية بالبنك
٨٨٠ ١٦٣٢٠	
د ـ اثبات بيع الشركة المساهمة للاسهم (٣٠٠٠٠ سهم × ١٠ جنيه)	٣٠٠٠٠٠ من حـ / النقدية بالبنك ٣٠٠٠٠٠ الى حـ / رأس المال أسهم عادية

الميزانية العمومية

٣٠٠٠٠٠		نقدية بالبنك	٢٤٠٠٠	دائنون
	٣٠٠٠٠	عملاء	٨٠٠	مصاريف مستحقة
	٢٠٠٠	ـ مخصص ديون		رأس المال أسم عادية :
٢٨٠٠٠	ـــــ	مشكوك فيها	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠ سهم × ١٠ جنيه
٤٧٠٠٠		مخزون سلعى		
١٠٥٠٠٠		آلات ومعدات		
٤٤٨٠٠		شهرة محل		
٥٢٤٨٠٠			٥٢٤٨٠٠	

ثانياً ـ استخدام مجموعة دفترية جديدة:

اذا استخدمت شركة المساهمة مجموعة دفترية جديدة فيتم توسيط حـ/أرباح وخسائر التصفية في دفاتر المنشأة الفردية أو شركة الأشخاص حيث يجعل ذلك الحساب (مدينا) بالتكلفة الدفترية لكافة الأصول التي تمتلكها الوحدة و(دائنا) بالالتزامات المختلفة. كما يجعل ذلك الحساب (دائنا) بالقيمة المتفق عليها نظير انتقال الأصول والخصوم الى شركة المساهمة. ويقفل رصيد حـ/أرباح وخسائر التصفية في حـ/رأس مال المنشأة الفردية او الشركاء. وعند استلام المنشأة الفردية أو شركة الأشخاص نقدية او أسهم من شركة المساهمة سداداً للقيمة المتفق عليها يجعل حـ/النقدية أو حـ/الاسهم (مدينا) وحـ/شركة المساهمة (دائنا). وعند توزيع هذه النقدية أو الاسهم يجعل حـ/رأس مال المنشأة الفردية أو الشركاء (مدينا) وحـ/النقدية أو حـ/الاسهم (دائنا). وبذلك يتم اقفال دفاتر المنشأة أو شركة الأشخاص.

أما في الدفاتر الجديدة لشركة المساهمة فيتم اثبات الحصول على أصول وخصوم المنشأة الفردية أو شركة الأشخاص وذلك بجعل حسابات الاصول وحسابات الخصوم المنتقلة اليها (مدينة) او (دائنة) بالقيم المتفق عليها وليست على أساس التكلفة الدفترية في دفاتر المنشأة الفردية أو شركة الأشخاص كما يجعل حـ/المنشأة الفردية او شركة الاشخاص (دائنا) بالفرق بين قيمة هذه الأصول والخصوم. وعند اصدار الاسهم سداد لقيمة صافي الأصول المنتقلة اليها يجعل حـ/المنشأة الفردية أو حـ/شركة الاشخاص (مدينا) وحـ/رأس المال أسهم عادية (دائنا). واذا قامت شركة المساهمة بطرح أسهم اخرى للاكتتاب العام يعالج الاصدار بنفس الاجراءات التي تعرضنا لها في بداية هذا الباب.

مثال:

بالرجوع الى بيانات المثال السابق

فالمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات تحويل شركة الاشخاص الى شركة مساهمة في دفاتر كل من الشركتين وذلك بافتراض ان شركة المساهمة سوف تقوم باستخدام مجموعة دفترية جديدة .

مناقشة خطوات الحل :

دفاتر شركة الاشخاص :

العمليات	المعالجة المحاسبية
أ - ثبات اقفال أصول شركة الاشخاص في حـ/أرباح وخسائر التصفية	١٧٠٠٠٠ من حـ/أرباح الخسائر التصفية الى مذكورين ٣٠٠٠٠ حـ/العملاء ٤٠٠٠٠ حـ/المخزون السلعي ١٠٠٠٠٠ حـ/الآلات والمعدات
ب - اثبات اقفال خصوم شركة الاشخاص في حـ/أرباح وخسائر التصفية	من مذكورين ٨٠٠ حـ/مخصص ديون مشكوك فيها ٢٤٠٠٠ حـ/الدائنون ٣٠٠٠٠ حـ/مجمع اهلاك الآلات والمعدات ٥٤٨٠٠ الى حـ/أرباح وخسائر التصفية
حـ - اثبات تحميل الشركة المساهمة بالمبلغ المتفق عليه والذي يتمثل في ٢٠٠٠٠ سهم × ١٠ جنيه	٢٠٠٠٠٠ من حـ/ الشركة المساهمة ٢٠٠٠٠٠ الى حـ/أرباح وخسائر التصفية

د - اقفال رصيد حـ / أرباح وخسائر التصفية فى حـ / رأس مال الشركاء	٨٤٨٠٠ من حـ/أرباح وخسائر التصفية الى حـ/رأس مال الشركاء ٥٠٨٨٠ حـ/رأس مال الشريك جميل ٣٣٩٢٠ حـ/رأس مال الشريك جمال
هـ - اثبات استلام شركة الأشخاص للأسهم	٢٠٠٠٠٠ من حـ/الأسهم ٢٠٠٠٠٠ الى حـ/ الشركة المساهمة
و - اثبات توزيع الاسهم على الشريكين	من حـ/رأس مال الشركاء ١٥٠٠٠٠ حـ/رأس مال الشريك جميل ٥٠٠٠٠ حـ/رأس مال الشريك جمال ٢٠٠٠٠٠ الى حـ/الأسهم
ز - اثبات توزيع النقدية على الشريكين	من حـ/رأس مال الشركاء. ٨٨٠ حـ/رأس مال الشريك جميل ١٦٣٢٠ حـ/رأس مال الشريك جمال ١٧٢٠٠ الى حـ/النقدية بالبنك.

دفاتر شركة المساهمة:

أ - اثبات حصول الشركة المساهمة على الاصول والخصوم المنتقلة اليها بالقيمة المقدرة	من مذكورين ٣٠٠٠٠ حـ/العملاء ٤٧٠٠٠ حـ/المخزون السلعي ١٠٥٠٠٠ حـ/الآلات والمعدات ٤٤٨٠٠ حـ/شهرة المحل إلى مذكورين ٢٠٠٠ حـ/مخصص الديون المشكوك فيها ٨٠٠ حـ/الالتزامات المستحقة ٢٤٠٠٠ حـ/ الدائنون ٢٠٠٠٠٠ حـ/شركة الأشخاص
ب - اثبات اصدار ٢٠٠٠٠ سهم سداداً لصافي الاصول المنتقلة الى شركة المساهمة	٢٠٠٠٠٠ من حـ/شركة الاشخاص ٢٠٠٠٠٠ الى حـ/رأس المال أسهم عادية
حـ - اثبات بيع الـ ٣٠٠٠٠ سهم الباقية نقداً دفعة واحدة	٣٠٠٠٠٠ من حـ/نقدية بالبنك ٣٠٠٠٠٠ الى حـ/رأس المال اسهم عادية

التأخير في سداد الأقساط المستحقة:

قد يتأخر أي من المكتتبين في سداد قيمة القسط (أو الأقساط المستحقة) من الاسهم المكتتب فيها. وفي هذه الحالة قد تلجأ الشركة المصدرة الى اتخاذ أي

من الاجراءات التالية :

١ - رد المبالغ المدفوعة الى المكتتب.

٢ - بيع الأسهم المكتتب فيها واستخدام حصيلة البيع في سداد الاقساط المستحقة.

٣ - مصادرة المبالغ المدفوعة.

٤ - اصدار أسهم مدفوعة بالكامل في حدود المبالغ المسددة.

ويتحدد اختيار الاجراء بالقانون النظامي للشركة وذلك في اطار القيود القانونية . وفى هذا الصدد ينص قانون الشركات على أنه يحق لمجلس الإدارة أن يا ببيع الاسهم التى يتأخر أصحابها عن سداد المبالغ المطلوبة عنها فى المواعيد المحدد لحساب أصحابها وعلى ذمتهم وتحت مسئوليتهم بلا حاجة الى تنبيه رسمى أو أية اجراءات قانونية أو قضائية .

ويخصم مجلس ادارة الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوبا للشركة من مصاريف ، ويحاسب المساهم الذى بيعت أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة ، ويطالب بالفرق عند وجود عجز . وسنتعرض فيما يلى بالشرح للمعالجة المحاسبية لكل من الاجراءات السابقة .

١ - رد المبالغ المدفوعة الى المكتتب:

تقوم الشركة وفقاً لهذا الاجراء برد كافة المبالغ التي قام بدفعها المكتتب المتأخر عن سداد باقي الأقساط المستحقة. ومن الطبيعي تظهر المبالغ المستحقة السداد كرصيد مدين في حساب المكتتبين في الاسهم العادية (أو المتازة). ويحسن في هذه الحالة فتح حساب مستقل باسم المكتتب المتأخر في السداد في دفاتر الشركة. ويجعل الحساب (دائناً) بالمبالغ التي سبق له سدادها مع جعل حساب المكتتبين في الأسهم العادية (أو المتازة) مديناً : وعند اعادة بيع الاسهم يجعل حساب نقدية بالبنك (مدينا) وحساب المكتتبين في الأسهم العادية (أو المتازة) دائناً. ويعالج رد ما سبق أن قام المكتتب المتأخر بسداده بجعل

حـ/حسابه (مدينا) وحـ/النقدية بالبنك (دائنا). وعلى ذلك لا يتحمل المكتتب المتأخر بأية فائدة عن التأخير أو بالمصاريف المرتبطة باعادة بيع الاسهم المكتتب فيها.

مثال :

طرحت احدى شركات المساهمة اسهماً عادية القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات تسدد كالآتي :

١ جنيه	قسط الاكتتاب	من أول ابريل حتى ٣٠ ابريل
٣ جنيه	قسط التخصيص	من أول يونيه حتى ٣٠ يونيه
١ جنيه	قسط أخير	من أول أكتوبر حتى ٣١ أكتوبر

وقد اكتتب كمال عطية في ١٥٠ سهماً وتم تخصيص ١٠٠ سهم له، وقام بسداد قسط التخصيص المستحق. غير أنه تأخر في سداد القسط الأخير. وقد قامت الشركة باعادة بيع الاسهم ابقيمتها الاسمية بالكامل وردت المبالغ المدفوعة من كمال عطية.

المطلوب :

أولاً : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة.

ثانياً : تصوير الحسابات اللازمة.

مناقشة خطوات الحل:

٣٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٣٠٠	الى حـ/المكتتبين في الاسهم العادية
		اثبات اكتتاب كمال عطية في ١٥٠ سهم×٢ جنيه
٤٠٠		من حـ/المكتتبين في الاسهم العادية
	٤٠٠	الى حـ/رأس مال أسهم عادية
		اثبات استحقاق قسطي الاكتتاب والتخصيص على كمال عطية (١٠٠× ٤ جنيه).
١٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	١٠٠	الى حـ/المكتتبين في الاسهم العادية
		اثبات سداد المساهم كمال عطية لباقي قسط التخصيص المستحق
١٠٠		من حـ/المكتتبين في الاسهم العادية
	١٠٠	الى حـ/رأس المال اسهم عادية
		اثبات استحقاق القسط الأخير عن الاسهم المكتتب فيها المساهم كمال عطية (١٠٠ × ١)
٤٠٠		من حـ/المكتتبين في الاسهم العادية
	٤٠٠	الى حـ/المكتتب كمال عطية
		اثبات المبالغ المسددة من المكتتب فى حسابه الشخصى
٥٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٥٠٠	الى حـ/المكتتبين في الاسهم العادية
		اثبات بيع الاسهم المخصصة للمكتتب كمال عطية بقيمتها الاسمية.
٤٠٠		من حـ/المكتتب كمال عطية
	٤٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك
		اثبات رد المبالغ المسددة الى المكتتب كمال عطية

حـ/المكتتبين في الاسهم العادية

٤٠٠	الى حـ/رأس المال أسهم عادية	٣٠٠	من حـ/نقدية بالبنك
١٠٠	الى حـ/رأس المال اسهم عادية	١٠٠	من حـ/نقدية بالبنك
٤٠٠	الى حـ/المكتتب كمال عطية	٥٠٠	من حـ/نقدية بالبنك
٩٠٠		٩٠٠	

حـ/المكتتب كمال عطية

٤٠٠	الى حـ/ نقدية بالبنك	٤٠٠	من حـ/المكتتبين فى الاسهم العادية

٢ ـ بيع الأسهم المكتتب فيها واستخدام حصيلة البيع في سداد الاقساط المستحقة :

قد تقوم الشركة فى هذه الحالة باعادة بيع الأسهم المكتتب فيها فى سوق الأوراق المالية واستخدام حصيلة البيع في سداد الاقساط المستحقة والفوائد عن المدة من تاريخ استحقاق الأقساط المتأخرة حتى تاريخ البيع، وكذلك مختلف النفقات المرتبطة باعادة بيع الأسهم، على أن يرد ما يتبقى بعد ذلك الى المكتتب .

وفي هذه الحالة أسوة بالحالة السابقة يفتح حساب باسم المكتتب المتأخر في دفاتر الشركة، على أن يجعل ذلك الحساب مدينا بالأقساط المستحقة السداد والمتأخر فى سدادها، وبفائدة التأخير، وبالنفقات المرتبطة باعادة بيع الأسهم . ويجعل حـ/المكتتب المتأخر (دائناً) بحصيلة بيع الأسهم . ويمثل الرصيد الدائن في الحساب المبلغ المستحق الرد للمكتتب عند بيع الأسهم . ويعالج رد هذا الرصيد بجعل حـ/المكتتب المتأخر (مدينا) وحـ/النقدية بالبنك (دائنا).

مثال :

بافتراض أن مجلس ادارة شركة المساهمة في المثال السابق قرر بتاريخ ٣١ ديسمبر بيع الأسهم التي خصصت للمكتتب كمال عطية حيث بيع السهم بسعر ٣ر٦٠ جنيه، واحتسبت الشركة فائدة تأخير بمعدل ١٢٪ سنوياً، كما بلغت نفقات بيع الأسهم ٨ جنيهات .

والمطلوب :

أولاً : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة .

ثانياً : تصوير الحسابات اللازمة .

مناقشات خطوات الحل:

٣٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٣٠٠	الى حـ/المكتتبين في الاسهم العادية
		اثبات اكتتاب كمال عطية فى ١٥٠ سهم × ٢ جنيه
٤٠٠		من حـ/المكتتبين في الاسهم العادية
	٤٠٠	الى حـ/رأس المال أسهم عادية
		اثبات استحقاق قسطي الاكتتاب والتخصيص عن أسهم كمال عطية (١٠٠ × ٤)
١٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	١٠٠	الى حـ/المكتتبين في الاسهم العادية
		اثبات سداد كمال عطية لرصيد قسط التخصيص المستحق
١٠٠		من حـ/المكتتبين في الاسهم العادية
	١٠٠	إلى حـ/رأس المال اسهم عادية
		اثبات استحقاق القسط الاخير
١٠٠		من حـ/المكتتب كمال عطية
	١٠٠	الى حـ/المكتتبين في الاسهم العادية
		تحميل حـ/المكتتب كمال عطية بالقسط الأخير المستحق عليه
٢		من حـ/المكتتب كمال عطية
	٢	الى حـ/الفائدة الدائنة
		اثبات فائدة التأخير المستحقة $(١٠٠ \times \frac{١٢}{١٠٠} \times \frac{٢}{١٢})$

٨	٨	من حـ/المكتتب كمال عطية الى حـ/نقدية بالبنك اثبات نفقات بيع الأسهم
٣٦٠	٣٦٠	من حـ/النقدية بالبنك الى حـ/المكتتب كمال عطية اثبات حصيلة بيع الأسهم (١٠٠ × ٦ر٣)
٢٥٠	٢٥٠	من حـ/المكتتب كمال عطية الى حـ/نقدية بالبنك اثبات سداد الشركة للرصيد المستحق للمكتتب كمال عطية

ح/المكتتبين في الاسهم العادية

٤٠٠	الى ح/رأس المال أسهم عادية	٣٠٠	من ح/نقدية بالبنك
		١٠٠	من ح/نقدية بالبنك
١٠٠	الى ح/رأس المال أسهم عادية	١٠٠	من ح/المكتتب كمال عطية
٥٠٠		٥٠٠	

ح/المكتتب كمال عطية

١٠٠	الى ح/ المكتتبين في الاسهم العادية	٣٦٠	من ح/نقدية بالبنك
٢	الى ح/ الفائدة الدائنة		
٨	الى ح/ نقدية بالبنك		
٢٥٠	الى ح/ نقدية بالبنك		
٣٦٠		٣٦٠	

٣ ـ مصادرة المبالغ المدفوعة :

قد تقوم الشركة فى هذه الحالة بمصادرة المبالغ التى قام بسدادها المكتتب المتأخر عن سداد باقى الأقساط المستحقة . ويعالج صافى المبالغ المصادرة (المبالغ المصادرة ناقصاً كافة النفقات) وقت اعادة بيعها كاحتياطى قانونى وذلك على النحو التالى :

×× من حـ/نقدية بالبنك (صافي حصيلة البيع)

الى مذكورين

×× حـ/الاحتياطي القانوني (صافي المبالغ المصادرة)

×× حـ/المكتتبين في الاسهم (الاقساط المتأخرة)

مثال :

اذا افترضنا في المثال السابق أن الشركة صادرت الاقساط المستحقة على المكتتب كمال عطية ، وقامت باعادة اصدار الاسهم التي خصصت له حيث بلغت الحصيلة الصافية لاعادة الاصدار ٣٫٦٠ جنيه للسهم الواحد .

والمطلوب :

اجراء قيد اليومية اللازم لاثبات مصادرة الشركة للمبالغ المدفوعة .

مناقشة خطوات الحل :

٣٦٠		من حـ/نقدية بالبنك
		الى مذكورين
	٢٦٠	حـ/الاحتياطي القانوني
	١٠٠	حـ/ المكتتبين في الاسهم العادية

٤ ـ اصدار عدد من الأسهم في حدود المبالغ المدفوعة :

تقوم الشركة في هذه الحالة باصدار عدد من الأسهم مدفوعة قيمتها بالكامل

في حدود المبلغ الذي قام المكتتب المتأخر بسداده ، وعلى أن ترد اليه ما قد يزيد عن القيمة الاسمية لهذه الاسهم وذلك بعد خصم كافة النفقات المرتبطة باعادة بيع باقي الاسهم . ولتسهيل المعالجة المحاسبية في هذه الحالة يفتح حساب شخصي للمكتتب المتأخر حيث يجعل ذلك الحساب (دائنا) بالمبالغ التي تزيد عن القيمة الاسمية للأسهم المصدرة ، كما يجعل الحساب (مدينا) بالنفقات المرتبطة باعادة بيع الاسهم . ويعالج اعادة بيع باقي الاسهم بجعل حـ/نقدية بالبنك (مدنيا) وحـ / المكتتبين فى الأسهم العادية (دائنا) بحصيلة بيع باقى الاسهم .

مثال :

اذا افترضنا في المثال السابق أن الشركة قررت اصدار ٧٢ سهماً مدفوعة بالكامل للمكتتب كمال عطية ، وقامت باعادة بيع الـ ٢٨ سهماً الباقية حيث بيعت بقيمتها الاسمية كما بلغت نفقات البيع ٨ جنيهات .

والمطلوب :

أولاً : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة .

ثانياً : تصوير الحسابات اللازمة .

مناقشة خطوات الحل :

٣٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٣٠٠	الى حـ/المكتتبين في الاسهم العادية
		اثبات اكتتاب المساهم كمال عطية
٤٠٠		من حـ/المكتتبين في الاسهم العادية
	٤٠٠	الى حـ/رأس المال أسهم عادية
		اثبات استحقاق قسطى الاكتتاب والتخصيص

١٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	١٠٠	الى حـ/المكتتبين في الاسهم العادية
		اثبات سداد باقى المستحق من قسط التخصيص
٤٠		من حـ/المكتتبين في الاسهم العادية
	١٠٠	الى حـ/رأس المال أسهم عادية
		اثبات استحقاق القسط الآخر
٨		من حـ/المكتتب كمال عطية
	٨	الى حـ/نقدية بالبنك
		اثبات تحميل المكتتب بنفقات اعادة البيع
١٤٠		من حـ/نقدية بالبنك
	١٤٠	الى حـ/المكتتبين في الاسهم العادية
		اثبات اعادة بيع الـ٢٨ سهماً × ٥ جنيه عن السهم
٣٢		من حـ/المكتتب كمال عطية
	٣٢	الى حـ/النقدية بالبنك
		اثبات سداد الرصيد المستحق للمكتتب المتأخر

ح/المكتتبين في الاسهم العادية

٤٠٠	الى ح/رأس المال أسهم عادية	٣٠٠	من ح/نقدية بالبنك
١٠٠	الى ح/رأس المال أسهم عادية	١٠٠	من ح/نقدية بالبنك
٤٠	الى ح/المكتتب كمال عطية	١٤٠	من ح/تقدية بالبنك
٥٤٠		٥٤٠	

ح/المكتتب كمال عطية

٨	الى ح/نقدية بالبنك	٤٠	من ح/المكتتبين في الاسهم العادية
٣٢	الى ح/نقدية بالبنك		
٤٠		٤٠	

نفقات الاصدار :

تشير نفقات الاصدار الى النفقات المرتبطة باصدار الأسهم مثل نفقات طبع الاسهم ، والدعاية للاكتتاب فيها ، واعداد نشرة الاكتتاب ، ومكافأة مراقب الحسابات ، وما شابه ذلك. وعادة ما تلجأ شركات المساهمة تحت التأسيس الى تحميل المكتتبين بنفقات الاصدار وذلك باضافة مبلغ ضئيل الى قسط الاكتتاب . ويستخدم المبلغ المحصل في تغطية نفقات الاصدار الفعلية . فإذا زاد المبلغ المحصل عن النفقات الفعلية فتضاف هذه الزيادة أسوة بعلاوة الاصدار الى الاحتياطى القانونى للشركة حتى يبلغ ما يساوى نصف قيمة رأس المال المصدر . أما ما يزيد على ذلك فيتكون منها احتياطى خاصا . أما اذا ازدادت النفقات الفعلية عن المبالغ المحصلة فتعد الزيادة فى هذه الحالة كنفقات رأسمالية اهلاكها على مدى عدد محدود من السنوات بعد تكوين الشركة . ويظهر هذا المبلغ فى جانب الأصول من الميزانية العمومية اللشركة ضمن الارصدة المدينة الأخرى .

مثال :

اصدرت احدى شركات المساهمة تحت التأسيس ١٠٠٠٠٠ سهم عادى القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات تسدد على قسطين : قسط اكتتاب وقدره جنيهان زائداً ١٠٠ مليم نفقات اصدار ، وقسط تخصيص وقدره ثلاثة جنيهات وتم الاكتتاب فى ١٥٠٠٠٠ سهم خصصت بالتناسب واستخدمت المبالغ الزائدة فى سداد قسط التخصيص .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة وذلك بافتراض :

أولاً : أن نفقات الاصدار الفعلية بلغت ١٠٠٠٠ جنيه.

ثانياً : أن نفقات الاصدار الفعلية بلغت ١٢٠٠٠ جنيه.

ثالثاً : أن نفقات الاصدار الفعلية بلغت ٧٠٠٠ جنيه.

مناقشة خطوات الحل:

فيما يلي القيود المرتبطة باصدار الاسهم وتحصيل قيمتها مع مصاريف الاصدار:

٣١٥٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٣١٥٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في الاسهم العادية
		اثبات الاكتتاب في ١٥٠٠٠٠ سهم
		زائداً مصاريف الاصدار (١٥٠٠٠٠×١×٢ر)
٥١٠٠٠٠		من حـ/المكتتبين في الاسهم العادية
		الى مذكورين
	٥٠٠٠٠٠	حـ/رأس المال أسهم عادية
	١٠٠٠٠	حـ/ نفقات اصدار محصلة
		اثبات استحقاق قسط التخصيص وتعلية حـ/ نفقات الاصدار المحصلة بالمبالغ المحصلة من الاسهم التى تم تخصيصها.
٩٥٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٩٥٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في الاسهم العادية
		اثبات تحصيل باقي قسط التخصيص.

أما معالجة نفقات الاصدار فتتم كالآتي:

أولا ـ تساوي المصاريف المحصلة مع المصاريف الفعلية:

١٠٠٠٠		من حـ/ نفقات الاصدار الفعلية
	١٠٠٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك
		اثبات نفقات الاصدار الفعلية

١٠٠٠٠		من حـ/ نفقات الاصدار المحصلة
	١٠٠٠٠	الى حـ/ نفقات الاصدار الفعلية
		اقفال حـ/ نفقات الاصدار الفعلية في حـ/ نفقات المحصلة

ثانياً ـ زيادة النفقات الفعلية عن المحصلة :

١٢٠٠٠		من حـ/ نفقات الاصدار الفعلية
	١٢٠٠٠	الى حـ/نقدية بالنبك
		اثبات نفقات الاصدار الفعلية
١٠٠٠٠		من حـ/ نفقات الاصدار المحصلة
	١٠٠٠٠	الى حـ/ نفقات الاصدار الفعلية
		اقفال المبالغ المحصلة لتغطية مصاريف الاصدار الفعلية مع اعتبار مبلغ الزيادة بمثابة نفقة رأسمالية .

ثالثاً ـ نقص النفقات الفعلية عن المحصلة :

٧٠٠٠		من حـ/ نفقات الاصدار الفعلية
	٧٠٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك
		اثبات نفقات الاصدار الفعلية
١٠٠٠٠		من حـ/ نفقات الاصدار المحصلة
		الى مذكورين
	٧٠٠٠	حـ/ نفقات الاصدار الفعلية

	٣٠٠٠	حـ/الاحتياطي القانونى اقفال حـ/ نفقات الاصدار المحصلة في حـ/ النفقات الفعلية وتعلية حـ/الاحتياطي القانونى بمبلغ الزيادة.

نفقات، التأسيس:

تشير هذه النفقات الى ما تتحمله الشركة من نفقات أثناء فترة التكوين . وتشتمل هذه النفقات عادة على الآتى :

١ ـ مصاريف دراسة المشروع.
٢ ـ أتعاب تحرير العقد الابتدائي والنظام الأساسي للشركة.
٣ ـ رسم التسجيل والتمغة.
٤ ـ نفقات انعقاد الجمعية العمومية التأسيسية.
٥ ـ نفقات المطبوعات والبريد.

وعادة ما يقوم المؤسسون بدفع قيمة هذه المصاريف من أموالهم الشخصية حتى يتم تكوين الشركة حيث يمكنهم عندئذ مطالبة الشركة برد قيمة هذه النفقات اليهم بعد تقديم المستندات الدالة على السداد. وتعتبر نفقات التأسيس بمثابة نفقة رأسمالية على أن يتم أهلاكها على مدى عدد قليل من السنوات بعد تكوين الشركة .

ويعالج قيام الشركة بسداد نفقات التأسيس الى المؤسسين كما يلي :

×× من حـ/ نفقات التأسيس
×× الى حـ/نقدية بالبنك

أما قسط الاهلاك السنوي بعد التكوين فيعالج كالآتي :

xx من حـ/اهلاك نفقات التأسيس
xx الى حـ/ نفقات ، التأسيس

ومن الطبيعى يعد حـ / اهلاك نفقات التأسيس بمثابة نفقة ايرادية يتم اقفالها حـ / الأرباح والخسائر .

رأس المال المرخص به والمصدر :

يشير رأس المال المرخص به الى القيمة الاسمية لعدد الأسهم العادية (او الممتازة) التى ينص قانون الشركة النظامى عليها . أما رأس المال المصدر فيعنى القيمة الاسمية لعدد الاسهم المصدرة فعلا حيث كثيراً ما يختلف رأس المال المرخص به عن رأس المال المصدر مما يجب معه أن تبرز الميزانية العمومية مثل هذه الاختلافات فى مركز رأس المال .

مثال :

يبلغ رأس المال المصرح به لاحدى شركات المساهمة ٤٠٠٠٠٠ جنيه مقسم الى ٨٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات . كما يبلغ عدد الاسهم المصدرة ٧٥٠٠٠ سهم مدفوعة بالكامل .

والمطلوب :

اظهار مركز رأس المال في الميزانية العمومية للشركة المساهمة .

مناقشة خطوات الحل :

الميزانية العمومية في

رأس المال المصرح به:		
٨٠٠٠٠ سهم عادى القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات	٤٠٠٠٠٠	
رأس المال المصدر:		
٧٥٠٠٠ سهم عادى القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات مدفوعة بالكامل .	٣٧٥٠٠٠	

حصص التأسيس وحصص الأرباح :

يتم انشاء حصص التأسيس أو حصص الأرباح مقابل التنازل من التزام منحته الحكومة أو حق من الحقوق المعنوية . وعادة ما يتم إنشاء هذه الحصص عند تأسيس الشركة أو عند زيادة رأس مالها ، ويتم تداولها بطريق القيد فى دفاتر الشركة . غير أن المادة (١٥٤) من قانون الشركات تنص على عدم جواز تداول حصص التأسيس قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وسائر الوثائق الملحقة بها عن سنتين ماليتين كاملتين لا تقل كل منهما عن اثنى عشر شهرا من تاريخ تأسيس الشركة .

ولا تدخل حصص التأسيس أو حصص الأرباح فى تكوين رأس مال الشركة ، ولا يعتبر أصحابها شركاء ، ولا يكون لهم من الحقوق الا ما ينص عليه نظام الشركة أو القرار الصادر من الجمعية العامة غير العادية بإنشاء هذه الحصص . ويجوز لأصحاب هذه الحصص أن يطلبوا الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها ووثائقها ، وذلك بالقدر الذى لا يعرض مصلحة الشركة للخطر ، ويكون الاطلاع بواسطة مندوبين تعينهم جمعية حملة الحصص ويتم فى مقر الشركة وفى ساعات العمل المعتادة .

وتنص المادة (١٥٦) على أنه لا يجوز أن تخصص لهذه الحصص — سواء كانت فى صورة مبالغ ثابتة أو نسبة من الأرباح — ما يزيد على ١٠ ٪ من الأرباح الصافية بعد حجز الاحتياطى القانونى ووفاء ٥ ٪ على الأقل لأصحاب الأسهم بصفة ربح لرأس المال . كما أنه لا يكون لأصحاب هذه الحصص أى نصيب فى فائض التصفية ، عند حل الشركة وتصفيتها .

وتجيز المادة (١٥٧) للجمعية العامة للشركة أن تقرر الغاء حصص التأسيس أو حصص الأرباح وذلك بالشروط الآتية :

(أ) أن تمضى ثلث مدة الشركة أو عشر سنوات مالية على الأكثر من تاريخ انشاء تلك الحصص ، أو المدة التى ينص عليها نظام الشركة أو قرار الجمعية العامة غير العادية بإنشاء هذه الحصص أيهما أقصر .

(ب) أن يتم الالغاء بالنسبة لجميع الحصص ، أو بالنسبة لجميع الحصص ذات الاصدار الواحد فى حالة وجود أكثر من اصدار للحصص .

(جـ) أن يكون الالغاء مقابل تعويض عادل تحدده اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٢٥) من القانون . كما تجيز المادة (١٥٨) تحويل حصص التأسيس أو حصص الأرباح الى أسهم يزاد رأس المال بقيمتها فى حدود رأس المال المرخص به على أن يتم الاتفاق بين مجلس الادارة أو المديرين وبين جمعية حملة الحصص على المعدل الذى يتم به التحويل . وتؤدى الزيادة فى رأس المال خصما من المال الاحتياطى للشركة القابل للتوزيع .

ويعالج إنشاء حصص التأسيس أو حصص الأرباح باجراء شرح فى دفتر اليومية العامة بدون اظهار أية قيمة لها كالآتى :

« اصدار ... حصة تأسيس أو حصة أرباح الى ... مقابل التنازل عن امتياز حكومى رقم ... ومسجل تحت رقم ... للشركة » .

أما فى الميزانية العمومية فيشار ضمن رأس المال الى عدد حصص التأسيس المصدرة كالآتى :

الميزانية العمومية في

رأس المال المصدر : ٣٠٠٠٠٠ ٧٥٠٠٠ سهم عادى القيمة الاسمية لكل منها ٤ جنيها ـــ ٥٠٠٠ حصة تأسيس أو حصة أرباح	

أما التعويض المصاحب لإلغاء حصص التأسيس أو حصص الأرباح فيعالج محاسبيا إما خصما من أرباح العام كما يظهر فى حـ / الأرباح المحتجزة ، أو من حـ / الاحتياطى النظامى باعتبار أنه الاحتياطى الذى يتم تكوينه لمواجهة الأغراض التى يحددها نظام الشركة ، واذ لم يكن مخصصا لأغراض معينة جاز للجمعية العامة أن تقرر استخدامه فيما يعود بالنفع على الشركة أو على المساهمين .

وعلى ذلك يعالج التعويض المقرر لحملة خصص التأسيس أو الأرباح كالآتى :

××		من حـ / الأرباح المحتجزة
××		من حـ / الإحتياطى النظامى
	××	الى حـ / حملة حصص التأسيس أو حصص الأرباح

كما يعالج سداد قيمة التعويض على الوجه الآتى :

××		من حـ / حملة حصص التأسيس أو حصص الأرباح
	××	الى حـ / نقدية بالبنك

مثال :

في أول مايو ١٩٧٨ قررت الجمعية العمومية لاحدى شركات المساهمة تحت التأسيس اصدار ٣٠٠٠ حصة تأسيس الى المؤسس حمزة الألفي نظير تنازله للشركة عن امتياز حكومي . وبعد مضي عشر سنوات من تكوين الشركة قررت الجمعية العامة غير العادية الغاء حصص التأسيس نظير تعويض قدره ١٥٠٠٠ جنيه خصما من الاحتياطى النظامى ، وقامت الشركة بسداد مبلغ التويض نقداً .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة في دفاتر الشركة .

مناقشة خطوات الحل :

ـــ	ـــ	اصدار ٣٠٠٠ حصة تأسيس الى حمزة الألفي نظير تنازله للشركة عن امتياز حكومي رقم .... ومسجل تحت رقم للشركة .
١٥٠٠٠		من حـ / الاحتياطي النظامى
	١٥٠٠٠	الى حـ/حملة حصص التأسيس
		اثبات استحقاق حملة الحصص للتعويض

١٥٠٠٠		من حـ/حملة حصص التأسيس
	١٥٠٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك
		اثبات سداد التعويض نقداً .

زيادة رأس المال :

قد تكتشف الشركة بعد تكوينها عدم كفاية رأس مالها لمواجهة نشاطها ، مما قد يدفعها الى زيادة رأس مالها . وقد تكون زيادة رأس مال الشركة لتعديل مركز رأس المال واظهاره على حقيقته وذلك بادماج الاحتياطي في رأس المال واصدار أسهم منحة . كما قد يزاد رأس المال نظراً لعدم مقدرة الشركة على سداد التزاماتها مما قد يدفعها الى الاتفاق مع الدائنين على اعطائهم أسهما في الشركة نظير التنازل عن ديونهم او تحويل سنداتهم الى أسهم .

وتنص المادة ٨٨ من قانون الشركات على جواز زيادة رأس المال المرخص به شريطة سداد رأس المال المصدر قبل الزيادة بالكامل .

ويتم الاكتتاب والتخصيص كما في حالة تكوين الشركة ، وتسري عليه جميع القواعد الخاصة بالاكتتاب في الأسهم التى تصدر عند تأسيس الشركة . وقد تقرر الجمعية العامة للشركة أن يكون للمساهمين القدامى حق الاولوية فى الاكتتاب فى أسهم زيادة رأس المال خلال الفترة المقررة للاكتتاب ، وذلك بنسبة ما يمكله كل منهم من أسهم . ويجب فى جميع الأحوال أن يتم الاكتتاب فى جميع الاسهم الجديدة ، ودفع ربع قيمتها على الأقل ، وايداع الحصيلة فى أحد البنوك المعتمدة .

سعر اصدار الاسهم الجديدة :

يلعب المركز المالي للشركة دوراً اساسياً في تحديد سعر اصدار الاسهم الجديدة . فاذا كانت الشركة قد صادفها النجاح في مباشرة نشاطها منذ انشائها فإنها تكون قد حققت أرباحاً مجزية تمكنها من توزيع كوبونات مرتفعة بالاضافة

الى تكوين احتياطيات عالية تساعدها في تدعيم مركزها المالي . ونتيجة لذلك يرتفع سعر الاسهم المصدرة في سوق الأوراق المالية .

ومما لا شك فيه فإن طرح الاسهم الجديدة على أساس القيمة الاسمية يلحق بالمساهمين القدامى ضرراً بالغاً نظراً لمشاركة المساهمين الجدد فيما تحققه الشركة من أرباح ، وفي الاحتياطيات التي تم تكوينها على مدى السنوات السابقة والتي تخص المساهمين القدامى . وللافاة الغبن الذي قد يلحق بالمساهمين القدامى فغالباًمانلجأ شركات المساهمة الى اصدار الاسهم الجديدة على أساس قيمتها السوقية بدلا من قيمتها الاسمية . ويجوز بقرار من الجمعية العامة اصدار الاسهم الجديدة على أساس أسعار تزيد عن القيمة السوقية . ويمثل الفرق بين القيمة الاسمية للأسهم الجديدة وسعر الاصدار « علاوة اصدار » وتنص المادة (٩٤) على اضافة هذه العلاوة الى الاحتياطى القانونى للشركة حتى يساوى نصف رأس المال المصدر .

وقد تطلب علاوة الاصدار اما مع قسط الاكتتاب او مع قسط التخصيص . كما قد يطلب جانب من علاوة الاصدار مع قسط الاكتتاب والباقي مع قسط التخصيص .

ومن الطبيعي تمثل القيمة الاسمية للسهم الحد الادنى الذي لا يجوز اصدار السهم بأقل منها .

مثال :

قررت احدى شركات المساهمة زيادة رأس مالها بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه ، وذلك باصدار أسهم عادية القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات زائداً علاوة اصدار قدرها جنيه ، على أن تسدد قيمة الاسهم كالآتي :

قسط اكتتاب ٢ جنيه (أول يوليه ـ ٣١ يوليه)

قسط تخصيص ١ جنيه + ١ جنيه (علاوة اصدار) (اول سبتمبر ـ ٣٠ سبتمبر)

قسط اخير ١ جنيه (اول نوفمبر ـ ٣٠ نوفمبر)

وقد تم الاكتتاب في جميع الاسهم وسددت في مواعيدها.

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار الاسهم الجديدة.

مناقشة خطوات الحل:

٤٠٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٥٠٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في الاسهم العادية
		اثبات الاكتتاب في ٢٠٠٠٠ سهم × ٢ جنيه عن السهم
١٠٠٠٠٠		من حـ/المكتتبين في الاسهم العادية
		الى مذكورين
	٨٠٠٠٠	حـ/رأس المال اسهم عادية
	٢٠٠٠٠	حـ/علاوة الاصدار
		اثبات استحقاق قسط التخصيص وعلاوة الاصدار
٦٠٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٦٠٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في الاسهم العادية
		اثبات تحصيل رصيد قسط التخصيص وعلاوة الاصدار.
٢٠٠٠٠		من حـ/المكتتبين في الاسهم العادية
	٢٠٠٠٠	الى حـ/رأس المال أسهم عادية
		اثبات إستحقاق قيمة القسط الأخير

٢٠٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٢٠٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في الاسهم العادية
		اثبات تحصيل قيمة القسط الاخير
٢٠٠٠٠		من حـ/علاوة الاصدار
	٢٠٠٠٠	الى حـ/الاحتياطي القانوني
		اثبات اقفال حـ/علاوة الاصدار فى حـ/الاحتياطي القانوني

تخفيض رأس المال :

يخفض رأس مال الشركة المصدر بقرار من الجمعية العامة غير العادية بناء على اقتراح مجلس الادارة . وتوجب المادة (١٠٥) من قانون الشركات أن يرفق بمشروع التخفيض المقدم الى الجمعية تقرير من مراقب الحسابات حول مدى قيام أسباب جدية تدعو للتخفيض . ولا يشترط أن يكون رأس المال الذى يتم تخفيضه مدفوعا بالكامل . ويحدد القرار الصادر بالتخفيض الكيفية التى يتم بها تنفيذه والتى قد تأخذ أحد الصور الآتية :

(أ) تخفيض القيمة الاسمية للسهم .

(ب) تخفيض عدد الأسهم .

(جـ) شراء الشركة لبعض الأسهم وإعدامها .

ولا يجوز فى حالة تخفيض رأس المال المصدر بطريق تخفيض القيمة الاسمية للسهم أن يترتب على ذلك التخفيض أن تقل القيمة الاسمية للسهم عن الحد الأعلى المنصوص عليه فى القانون . كما يجب فى حالة تخفيض رأس المال بطريق تخفيض عدد الأسهم أن يتم تخفيض عدد الأسهم التى يملكها كل مساهم بذات النسبة التى تقرر بها تخفيض رأس المال .

أما اذا كان تخفيض رأس المال المصدر بطريق شراء الشركة لبعض أسهمها وإعدامها ، فإنه يجب على الشركة أن توجه طلب الشراء الى جميع المساهمين بإعلان

ينشر فى صحيفة الشركات أو فى صحيفتين يوميتين احداهما على الاقل باللغة العربية . ويتعين أن يشمل الاعلان المشار اليه اسم الشركة ، وشكلها ، وعنوان مركزها الرئيسى ، ومقدار رأس المال المصدر ، وعدد الاسهم المطلوب شراؤها ، والثمن المعروض للسهم ، وكيفية أداء الثمن ، والمدة التى يظل عرض الشراء قائما خلالها بما لا يقل عن ثلاثين يوما ، والمكان الذى يتم فيه للمساهم ابداء رغبته فى البيع .

فإذا زادت طلبات بيع الاسهم المقدمة من المساهمين على القدر الذى تطلب الشركة شراءه وجب تخفيض عدد الأسهم المشتراة من كل مساهم بما يتناسب مع مقدار ما يملكه من اسهم الشركة . أما إذا قلت طلبات البيع عن القدر المطلوب شراؤه من الأسهم فلمجلس الادارة اعادة الاجراءات مع رفع سعر البيع أو الشراء من السوق حسبما يحقق مصلحة الشركة .

ويجوز للدائنين الذين نشأت حقوقهم قبل نشر قرار تخفيض رأس المال على الوجه المبين ، الاعتراض على قرار تخفيض رأس مال الشركة مالم يكن التخفيض مترتبا على خسارة منيت بها الشركة .

وتتلخص المعالجة المحاسبية لتخفيض رأس المال بطريق تخفيض القيمة الاسمية للسهم أو بطريق تخفيض عدد الاسهم فى جعل حـ / رأس المال اسهم عادية (أو ممتازة) (مدينا) وحـ / حملة الأسهم العادية أو الممتازة (دائنا) بقيمة التخفيض .

أما فى حالة تخفيض رأس المال بطريق شراء الشركة لبعض اسهمها واعدامها فإن المعالجة المحاسبية الواجبة تتحدد بما اذا كان شراء الشركة لهذه الأسهم يتم بالقيمة الاسمية أو بقيمة تفوق القيمة الاسمية ، وذلك على النحو التالي :

أولا — طلب شراء الاسهم بالقيمة الاسمية :

××		من حـ / أسهم رأس المال المشتراة
	××	الى حـ / حملة الأسهم
		اثبات شراء الأسهم بالقيمة الاسمية
××		من حـ / حملة الاسهم
	××	الى حـ / نقدية بالبنك
		اثبات سداد قيمة الأسهم المشتراة
××		من حـ / رأس المال اسهم عادية (أو ممتازة)
	××	الى حـ / اسهم رأس المال المشتراة
		اثبات الغاء الاسهم المشتراة

ثانيا — شراء الاسهم بقيمة تفوق القيمة الاسمية

لم ينص قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على كيفية معالجة المبالغ التى تزيد عن القيمة الاسمية والتى قد تدفعها الشركة عند شرائها لبعض اسهم رأس المال تمهيدا لالغائها . غير أنه قياسا على ما تنص عليه المادة (٩٤) من ذلك القانون من وجوب اضافة قيمة علاوة الاصدار الى الاحتياطى القانونى فإننا نرى معالجة قيمة هذه الزيادة خصما من الاحتياطى القانونى . وعلى ذلك تكون المعالجة المحاسبية لتخفيض رأس المال بطريق شراء الشركة لبعض أسهمها بقيمة تفوق قيمتها الاسمية كما يلى :

xx		من حـ / أسهم رأس المال المشتراة
	x x	الى حـ / حملة الاسهم
		اثبات شراء الاسهم بقيمة تفوق القيمة الاسمية
x x		من حـ / حملة الأسهم
	x x	الى حـ / نقدية بالبنك
		اثبات سداد قيمة الاسهم المشتراة
		من مذكورين
x x		حـ / رأس المال اسهم عادية (أو ممتازة)
x x		حـ / الاحتياطى القانونى
	xx	الى حـ / أسهم رأس المال المشتراة

تحويل الأسهم :

قد تنص شروط اصدار بعض الاسهم رغبة في تشجيع الاكتتاب فيها على أحقية المساهم في تحويلها الى أنواع أخرى من الأسهم. فعلى سبيل المثال قد تنص شروط اصدار الأسهم الممتازة على أحقية المساهم فيها في تحويلها الى أسهم عادية. وتتحدد المعالجة المحاسبية بشروط ذلك التحويل حيث يقارن المبلغ المسدد بصدد اقتناء الأسهم المحولة (القيمة الاسمية + علاوة الاصدار) بالقيمة الاسمية للأسهم المصدرة نتيجة التحويل. فاذا زادت القيمة الأخيرة عن المبلغ المسدد يحمل الفرق على حـ/الأرباح المحتجزة. أما اذا زادت المبالغ المسددة عن القيمة الاسمية للأسهم المصدرة.فيعالج الفرق كعلاوة اصدار للأسهم المصدرة.

وحتى يمكن ابراز المعالجة المحاسبية لمختلف حالات التحويل نفترض البيانات الآتية والخاصة بحقوق المساهمين في احدى شركات المساهمة وذلك في ٣١ ديسمبر ١٩٧٨ .

١٠٠٠٠ سهم ممتاز القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠	١٠٠٠٠٠٠ جنيه
علاوة اصدار الاسهم الممتازة	١٠٠٠٠٠ جنيه
١٠٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ٢٥	٢٥٠٠٠٠٠ جنيه.
علاوة اصدار الاسهم العادية	٥٠٠٠٠٠ جنيه
الارباح المحتجزة	١٠٠٠٠٠٠ جنيه

مثال (١) :

نفترض أن شروط اصدار الأسهم الممتازة تمنح حاملها حق تحويلها الى أسهم عادية وذلك على أساس تحويل كل سهم ممتاز نظير ٤ أسهم عادية ، وأنه تم في ٧٨/١٢/٣١ تحويل ١٠٠٠ سهم ممتاز الى أسهم عادية على هذا الأساس.

فالمبلغ المسدد أصلا بصدد اقتناء الأسهم الممتازة يبلغ ١١٠٠٠٠ جنيه والقيمة الاسمية للأسهم المصدرة نتيجة التحويل ١٠٠٠٠٠ جنيه (٤٠٠٠ × ٢٥ جنيه)، مما يعني أن هناك علاوة اصدار على الأسهم العادية قدرها ١٠٠٠٠ جنيه ، وذلك على النحو التالي :

١٠٠٠٠٠		من مذكورين حـ/رأس المال أسهم ممتازة (١٠٠٠ سهم × ١٠٠ جنيه)
١٠٠٠٠		حـ/علاوة اصدار الاسهم الممتاز (١٠٠٠ر١٠٠ جنيه × ١٠٪)
		الى مذكورين
	١٠٠٠٠٠	حـ / رأس المال اسهم عادية (٤٠٠٠ سهم × ٢٥ جنيه)
	١٠٠٠٠	حـ / علاوة اصدار الأسهم العادية

مثال (٢):

نفترض أن شروط الأسهم الممتازة في المثال السابق تنص على منح حاملها حق التحويل لكل سهم ممتاز نظير ٣ أسهم عادية وأنه تم تحويل ١٠٠٠ سهم ممتاز بأخرى عادية.

فالمبلغ المسدد بصدد اقتناء الاسهم الممتازة في هذه الحالة ١١٠٠٠٠ جنيه والقيمة الاسمية للأسهم العادية المصدرة نتيجة التحويل ٧٥٠٠٠ جنيه (٣٠٠٠ سهم× ٢٥ جنيه)، فيعالج الفرق وقدره ٣٥٠٠٠ جنيه كعلاوة اصدار للأسهم العادية كما يلي:

		من مذكورين
١٠٠٠٠٠		حـ/رأس المال أسهم ممتازة (١٠٠٠ × ١٠٠ جنيه)
١٠٠٠٠		حـ/علاوة اصدار الأسهم الممتازة
		الى مذكورين
	٧٥٠٠٠	حـ/رأس المال اسهم عادية (٣٠٠٠ × ٢٥)
	٣٥٠٠٠	حـ/علاوة اصدار الاسهم العادية

مثال (٣):

نفترض أن شروط التحويل في المثال السابق تنص على تحويل كل سهم ممتاز نظير ٥ أسهم عادية، وانه تم تحويل ١٠٠٠ سهم ممتاز بأخرى عادية.

ففي هذه الحالة تبلغ القيمة المسددة بصدد اقتناء الأسهم الممتازة ١١٠٠٠٠ جنيه، في حين أن القيمة الاسمية للأسهم العادية المصدرة نتيجة التحويل ١٢٥٠٠٠ جنيه، لذلك يحمل الفرق وقدره ١٥٠٠٠ جنيه على حـ/الأرباح المحتجزة وذلك طبقاً لما يلي:

		من مذكورين
١٠٠٠٠٠		حـ/رأس المال اسهم ممتازة (١٠٠٠ × ١٠٠ جنيه)
١٠٠٠٠		حـ/علاوة اصدار الاسهم الممتازة
١٥٠٠٠		حـ/الأرباح المحتجزة.
	١٢٥٠٠٠	الى حـ/رأس المال أسهم عادية (٥٠٠٠×٢٥)

تمارين الفصل الاول

التمرين الأول :

يتكون رأس مال احدى شركات المساهمة تحت التأسيس من ٤٠٠٠٠ سهم عادى القيمة الاسمية منها ١٠ جنيهات ، ٤٠٠٠ سهم ممتاز ٦ ٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ جنيه .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات كل من العمليات الآتية :

أولا : وافقت الشركة على قبول الاصول التالية والمملوكة للمؤسس نجيب صدقى نظير اصدار ٢٤٠٠٠ سهم عادي :

اراضي : ٣٠٠٠٠ جنيـــه ، مبـــاني : ٥٠٠٠٠ جنيـــه ، مخزون سلعي : ١٦٠٠٠٠ جنيه .

ثانياً : تم بيع باقي الاسهم العادية نقداً دفعة واحدة وذلك بقيمتها الاسمية زائداً نفقات اصدار قدرها جنيهان . وقد بلغت نفقات الاصدار الفعلية ٢٥٠٠٠ جنيه .

ثالثاً : تم الاكتتاب في الأسهم الممتازة وذلك بسعر ١٠٢ جنيه عن السهم حيث بلغ قسط الاكتتاب ١٠٪ من القيمة الاسمية . وقد قام المكتتبون بسداد باقى المبلغ المستحق عدا المساهم كمال الزينى الذى خصص له ٢٠٠ سهم . وبناء عليه قامت الشركة ببيع الأسهم التى خصصت له بسعر ١٠٠ جنيه ، وقد حمل كمال الزينى بخسارة البيع وتم رد باقى قسط الاكتتاب اليه .

التمرين الثاني :

تم تخصيص ١٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات للمكتتب خالد جاد الذي قام بسداد ٤٥٠ جنيه. غير أنه تأخر في سداد باقي المبلغ المستحق. وفي ضوء ذلك قامت الشركة ببيع هذه الأسهم نظير ٩٢٠ جنيه. فما هي قيود اليومية الواجب اجراؤها في ظل افتراض :

أولاً : قيام الشركة بمصادرة المبلغ الذى سدده المكتتب .

ثانياً : قيام الشركة برد المبلغ المسدد وذلك بعد الأخذ فى الاعتبار الخسائر المرتبطة باعادة بيع هذه الأسهم .

التمرين الثالث :

يبلغ رأس المال المصرح به لاحدى شركات المساهمة تحت التأسيس ١٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ جنيه. وقد تم طرح ٦٠٠٠ سهم منها للاكتتاب العام وذلك بسعر ١٠٥ جنيه وسددت القيمة بالكامل وأصدرت الاسهم المكتتب فيها.

والمطلوب :

تصوير حقوق حملة الأسهم في الميزانية العمومية للشركة فور العمليات السابقة.

التمرين الرابع :

فارس وكميل شريكان متضامنان ويقتسمان صافى الدخل والخسارة بنسبة ٣ : ١ على التوالى ، وكانت الميزانية العمومية لشركة التضامن فى ١٥ يونية ١٩٧٨ كالآتى :

			٦٨٠٠		دائنون
٤٨٠٠		نقدية بالبنك			رأس مال الشركاء :
	١٢٤٠٠	عملاء		٤٧٨٠٠	رأس مال خالد
	٨٠٠	ـ مخصص ديون		٣٨٤٠٠	رأس مال كميل
١١٦٠٠	ـــــــ	مشكوك فيها	٨٦٢٠٠	ـــــــ	
٢٠٦٠٠		مخزون سلعي			
	٥٠٠٠٠	آلات ومعدات			
	١٤٠٠٠	مجمع اهلاك			
٣٦٠٠٠	ـــــــ	الآلات			
٢٠٠٠٠		شهرة محل .			
٩٣٠٠٠			٩٣٠٠٠		

وفي ذلك التاريخ قرر الشريكان تحويل شركتهم الى شركة مساهمة يتكون رأس مالها من ٣٢٠٠٠ سهم القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات ، وعلى أن تنتقل اليها كافة أصول وخصوم شركة التضامن عدا النقدية ، وذلك نظير اصدار ١٦٢٨٠ سهم ، وطرح باقي الأسهم للاكتتاب العام على أن تحصل قيمتها على النحو التالي :

جنيه

٢ قسط اكتتاب (أول يوليه ـ ٣١ يوليه)

٢ قسط تخصيص (أول سبتمبر ـ ٣٠ سبتمبر)

١ قسط أخير (أول ديسمبر ـ ٣١ ديسمبر)

وقد تم الاكتتاب في ٢٤٠٠٠ سهم خصصت بالتناسب بين المكتتبين وردت المبالغ الزائدة بعد حجز قيمة باقي الأقساط . وقد قرر الشريكان توزيع الاسهم المصدرة لهما كالآتي على أن تسوي المبالغ النقدية بينهما :

فارس: ١٢٠٠٠ سهم

كميل ٤٢٨٠ سهم

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات تحويل شركة الأشخاص الى شركة مساهمة في دفاتر كل من شركة التضامن وشركة المساهمة وذلك بافتراض:

أولاً: أن شركة المساهمة سوف تستخدم نفس المجموعة الدفترية لشركة التضامن.

ثانياً: أن شركة المساهمة سوف تستخدم مجموعة دفترية جديدة.

التمرين الخامس:

في أول سبتمبر ١٩٧٨ تكوّنت احدى شركات المساهمة برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠٠ جنيه، مقسمة الى أسهم عادية القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات، وقد اكتتب المؤسسون في ٤٠٪ من أسهم رأس المال وسددوا قيمتها بالكامل. أما باقي الأسهم فقد طرحت للاكتتاب العام بالشروط التالية:

جنيه

٢ قسط اكتتاب + ١٠٠ر. جنيه نفقات اصدار
(أول نوفمبر ـ ٣٠ نوفمبر)

٢ قسط تخصيص (أول فبراير ـ ٢٨ فبراير)

١ قسط أخير (أول يونيه ـ ٣٠ يونيه)

وقد تم الاكتتاب في ٢٤٠٠٠٠ سهم خصصت على الوجه الآتي:

أ ـ رفض الاكتتاب في ١٥٠٠٠ سهم

ب ـ تخصيص ٣٥٠٠٠ سهم بالكامل

حـ ـ توزيع باقي الأسهم بالتناسب بين المكتتبين.

فإذا علمت أن جميع الأقساط المستحقة سددت في مواعيدها حيث حجزت المبالغ الزائدة في سداد جانب من هذه الأقساط.

فالمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات تكوين شركة المساهمة .

التمرين السادس :

في أول سبتمبر ١٩٧٨ طرحت احدى شركات المساهمة تحت التأسيس للاكتتاب العام ٦٥٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات تسدد على النحو التالي :

٢ جنيه قسط اكتتاب ، ٢ جنيه قسط تخصيص ، ١ جنيه قسط أخير .

وفي ٣٠ سبتمبر وصل للشركة اكتتابات في ١٦٠٠٠٠ سهم ، وقد قرر مجلس الادارة في ١٥ أكتوبر تخصيصها كالآتي :

اكتتابات في ٢٠٠٠٠ سهم خصصت بالكامل .

اكتتابات في ٥٠٠٠٠ سهم خصص نصفها .

اكتتابات في ٨٠٠٠٠ خصص ربعها .

اكتتابات في ١٠٠٠٠ سهم لم يخصص لها أية أسهم .

وأرسلت خطابات التخصيص في أول نوفمبر وسدد قسط التخصيص حتى ٣٠ نوفمبر . وفي أول يناير طلب القسط الأخير وسدد حتى ٣١ يناير .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات تكوين شركة المساهمة .

التمرين السابع :

فى أول أكتوبر ١٩٧٨ طرحت احدى الشركات المساهمة تحت التأسيس ١٠٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات تسدد كالآتي :

جنيه		
٢	قسط اكتتاب	(أول اكتوبر ـ ٣١ أكتوبر)
١	قسط تخصيص	(أول ديسمبر ـ ٣١ ديسمبر)

٢ قسط أخير (أول مارس - ٣١ مارس)

وقد تم الاكتتاب في ١٨١٠٠٠ سهم بيانها كالآتي :

٣٠٠٠ مكتتب اكتتب كل منهم في ٥ أسهم

٢٩٠٠ مكتتب اكتتب كل منهم في ١٠ أسهم .

١٠٠٠ مكتتب اكتتب كل منهم في ٢٠ سهم .

١٨٠٠ مكتتب اكتتب كل منهم في ٤٠ سهم .

٥٠٠ مكتتب اكتتب كل منهم في ٥٠ سهم .

٢٠٠ مكتتب اكتتب كل منهم في ١٠٠ سهم .

وقد خصص مجلس ادارة الشركة الاسهم كالآتي :

١ - تخصص الاسهم بالكامل للمكتتبين في ١٠ أسهم أو أقل .

٢ - تخصص للمكتتبين في ٢٠ سهم ١٠ أسهم لكل منهم .

٣ - تخصص للمكتتبين في ٤٠ سهم ٢٠ سهم لكل منهم .

٤ - تخصص للمكتتبين في ٥٠ سهم ٢٠ سهم لكل منهم .

٥ - رفض باقي الاكتتابات .

كما قرر المجلس حجز الأموال الزائدة من الاكتتاب لتسديد الاقساط التالية ، ورد ما يزيد عن ذلك لاصحابها .

فإذا علمت أن الأقساط سددت بالكامل في مواعيدها .

والمطلوب :

أولاً : تصوير قائمة التخصيص .

ثانياً : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات تكوين شركة المساهمة .

التمرين الثامن :

في أول مايو ١٩٧٨ طرحت احدى شركات المساهمة تحت التأسيس ١٠٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات للاكتتاب العام على

أن تسدد على قسطين كالآتي: قسط اكتتاب: ٢ جنيه قسط تخصيص: ٣ جنيه.

وقد تم الاكتتاب في ١٦٠٠٠٠ سهم دفع عنها قسط الاكتتاب حتى ٣١ مايو. وفي ١٥ يونيه قرر مجلس الادارة تخصيص الاسهم كالآتي:

- تخصيص ١٠٠٠٠ سهم بالكامل.
- رفض الاكتتاب في ٣٥٠٠٠ سهم.
- توزيع باقي الأسهم بالتناسب.

وفي أول يوليه طلب قسط التخصيص وسدد بالكامل فيما عدا مساهم خصص له ١٠٠٠ سهم. وفي أول اغسطس سدد المكتتب المتأخر القسط المستحق عليه واحتسبت عليه فائدة تأخير بمعدل ١٢ سنوياً.

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة.

التمرين التاسع:

في أول سبتمبر ١٩٧٨ تم تكوين شركة مساهمة برأس مال كالآتي:

١٠٠٠٠ سهم ممتاز ٦٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات.

٢٥٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات.

وفي خلال سبتمبر تمت العمليات الآتية:

١ - حصلت شركة المساهمة على الأصول الآتي بيانها من أحد المؤسسين وذلك نظير اصدار ١٠٠٠٠٠ سهم عادي مدفوعة بالكامل على أن يعد الفرق بمثابة شهرة محل:

مخزون سلعي	٣٥٠٠٠٠ جنيه
آلات ومعدات	٥٠٠٠٠٠ جنيه

٢ - تم بيع ٥٠٠٠ سهم ممتاز بقيمتها الاسمية وسدد الثمن بالكامل.

٣ ـ طرحت الشركة ١٠٠٠٠٠ سهم عادي للاكتتاب العام حيث تم الاكتتاب في ١٥٠٠٠٠ سهم تسدد كالآتي :

٤ جنيه قسط اكتتاب + ١ جنيه نفقات اصدار.

٤ جنيه قسط تخصيص.

٢ جنيه قسط أخير.

وقد قرر مجلس الادارة تخصيص الاسهم بالتناسب ، علماً بأنه تم سداد كافة الاقساط المستحقة في مواعيدها.

والمطلوب :

أولاً : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة.

ثانياً : تصوير الميزانية العمومية للشركة فور العمليات السابقة.

التمرين العاشر :

حسن ، وحسين ، وعلام شركاء متضامنون ويقتسمون صافى الدخل والخسارة بنسبة ٢ : ٢ : ١ على التوالى ، وكانت الميزانية العمومية لشركة التضامن فى أول نوفمبر ١٩٧٨ كالآتى :

٢٣٦٥٠		نقدية بالبنك	١٠٠٠٠	أوراق دفع
٤٠٠٠٠		عملاء	١٧٦٠٠	دائنون
٤٤٠٠٠		مخزون سلعي		رأس مال الشركاء
	١٦٥٠٠	أثاث		٣٦٦٠٠ حسن
١١٥٥٠	٤٩٥٠	ـ مجمع اهلاك		٣٠٠٠٠ حسين
				٢٥٠٠٠ علام
			٩١٦٠٠	
١١٩٢٠٠			١١٩٢٠٠	

وقد قرر الشركاء في ذلك التاريخ تحويل شركتهم الى شركة مساهمة يتكون رأسمالها كالآتي :

١٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات
١٠٠٠٠ سهم ممتاز ٦٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات .

كما اتفق الشركاء على الآتي :

١ ـ انتقال أصول وخصوم شركة التضامن عدا النقدية الى الشركة المساهمة وذلك بعد اجراء التعديلات الآتية :

أ ـ تكوين مخصص للديون المشكوك فيها بمعدل ٥٪ من رصيد العملاء .

ب ـ تعديل قيمة الأثاث ليعكس القيمة السوقية والبالغة ١٩٥٠٠ جنيه ناقصاً مجمع الاهلاك على هذه القيمة وذلك بمعدل ٣٠٪ .

جـ ـ هناك نفقات قدرها ٦٥٠ جنيه تقرر اعتبارها كنفقات مقدمة .

٢ ـ تسدد المبالغ المستحقة للشركاء على النحو التالي :

أ ـ يعطي كل شريك ١٥٠٠ سهم ممتاز .

ب ـ يسدد باقي رأس مال الشركاء بأسهم عادية وذلك على أساس ١٠٠ سهم ومضاعفاتها ، على أن يدفع لأي شريك الزيادة في رأس ماله عن أقصى مضاعفات المائة سهم التي يمكن اصدارها .

وقد تم تكوين الشركة المساهمة وطرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام وذلك على أساس قيمتها الاسمية ، وقد سددت قيمتها بالكامل .

والمطلوب :

أولاً : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة في دفاتر كل من شركة التضامن ، والشركة المساهمة وذلك بافتراض استخدام الشركة المساهمة لنفس المجموعة الدفترية الخاصة بشركة التضامن .

ثانياً: تصوير الميزانية العمومية لشركة المساهمة فور الانتهاء من العمليات السابقة.

التمرين الحادي عشر:

فيما يلي حقوق حملة الأسهم لاحدى شركات المساهمة كما تظهر في ميزانيتها العمومية في ٣١ ديسمبر ١٩٧٨.

جنيه	
٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠ سهم ممتاز القيمة الاسمية لكل منها ٥٠ جنيه مدفوعة بالكامل.
٥٠٠٠٠	علاوة اصدار الاسهم الممتازة.
١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات مدفوعة بالكامل.
١٢٦٠٠٠	علاوة اصدار أسهم عادية.
١٦٠٠٠٠٠	أرباح محتجزة.

فإذا علمت ان شروط الأسهم الممتازة تنص على امكانية تحويلها الى أسهم عادية، وقد تم تحويل ١٠٠٠ سهم منها الى أسهم عادية.

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات عملية التحويل وذلك بافتراض كل من الشروط الآتية للتحويل:

١ - يتم تحويل الأسهم الممتازة على أساس عدد مماثل من الأسهم العادية.
٢ - يتم تحويل كل سهم ممتاز على أساس ٧ ١/٢ سهم عادي.
٣ - يتم تحويل كل سهم ممتاز على أساس ٤ أسهم عادية.

الفصل الثانى

الاقتراض باصدار السندات

يعد السند بمثابة صك اسمي أو لحامله ويمثل قرض طويل الأجل تصدره الشركة طبقاً لأوضاع قانونية معينة. وقد تكون السندات بضمان أصول معينة تمتلكها الشركة، او بضمان المقدرة الربحية لها. ويتم اصدار السندات بموجب عقد قرض ينص فيه على دفع فوائد ثابتة في مواعيد معينة مع رد القيمة الاسمية للسند أو أية قيمة ينص عليها في تاريخ الاستحقاق. كما يجوز النص على رد السندات اختيارياً قبل ميعاد الاستحقاق.

وتتشابه السندات مع الأسهم في أنها وسيلة من وسائل تمويل الشركة حيث يطلق على الأموال التي تحصل عليها الشركة عن طريق اصدار الاسهم «رأس المال المملوك» في حين يطلق على الأموال التي تحصل عليها عن طريق اصدار السندات «رأس المال المقترض».

ويكون اصدار السندات بقرار من الجمعية العامة. غير أنه لا يجوز اصدار سندات الا بعد اداء رأس المال المصدر بالكامل.

ويتميز السند عن السهم بما يلي:

١ - يمثل السهم حصة في رأس المال بينما يعد السند بمثابة حصة فى قرض على الشركة. ونتيجة لذلك فلحامل السهم حق الاشراف على أعمال الشركة عن طريق حضور جمعيتها العامة، في حين أن حامل السند لا يملك هذا الحق.

٢ - تتوقف الكوبونات الموزعة على حملة الاسهم على مقدار ما تحققه

الشركة من أرباح بمعنى أنه فى حالة تحقيق خسارة فلا يوزع شيء لحامل السهم . أما حامل السند فله الحق في الحصول على فوائد ثابتة في مواعيد محددة وبصرف النظر عن نتيجة نشاط الشركة.

٣ ـ لا يجوز اصدار الأسهم بخصم اصدار ، في حين أنه يجوز اصدار السندات بأقل من قيمتها الاسمية وذلك لاغراء جمهور المكتتبين على شرائها .

٤ ـ ينص القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على ضرورة سداد ٢٥٪ على الأقل من القيمة الاسمية للأسهم عند اصدارها ، بينما لم يشترط ذلك بالنسبة للسندات .

٥ ـ في حالة تصفية شركة المساهمة يكون لحملة السندات الحق في الحصول على قيمة سنداتهم قبل توزيع أي شيء على المساهمين .

وغالباً ما تفضل ادارة شركات المساهمة اللجوء الى طريق الاقتراض باصدار السندات بدلاً من اصدار الأسهم وذلك لأسباب عديدة أهمها ما يلي :

١ ـ لا يعطي السند لحامله حق المشاركة في ادارة الشركة عن طريق حضور الجمعية العامة للمساهمين ، كما قد يفضل المساهمون القدامى عدم اضافة مساهمين جدد للشركة حفاظاً على سيطرتهم على ادارتها .

٢ ـ ارضاء نوع من المستثمرين يخشى المخاطرة ويقنع بفائدة ثابتة بعيدة عن التقلبات . كما أن مركز الشركة قد يكون ضعيفا بحيث لا يشجع الجمهور على الاقبال على شراء الاسهم .

٣ ـ المتاجرة على حقوق أصحاب المشروع حيث تلجأ الشركة الى الاقتراض طالما توقعت تحقيق عائد على استثمارات الأموال المقترضة يفوق عبء الفائدة الذي ستتحمله نتيجة الاقتراض . وبذلك يستفيد حملة الأسهم بالفرق بين عائد الاستثمارات وعبء الفائدة .

اصدار السندات :

اذا طرح جانب من السندات فى الاكتتاب العام ، وذلك اذا وجهت الشركة الدعوة الى الاكتتاب بها الى أشخاص غير محددين سلفا ، فيجب أن يتبع بشأنها الاحكام الواردة فى المواد من (١٢) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

وقد يتولى احد البنوك عملية الاكتتاب ، كما قد تعرضها الشركة مباشرة للجمهور للاكتتاب فيها . وقد يتم سداد قيمة السند اما دفعة واحدة ، أو على أقساط حسب ما يقرره مجلس ادارة الشركة .

كما قد يتم الاكتتاب في كل السندات بالكامل ، أو في أكثر من المعروض او أقل منه . ففي حالة الاكتتاب بالكامل لا يتطلب الامر تخصيص السندات الا اذا رأى مجلس الادارة استبعاد بعض المكتتبين . أما اذا زاد الاكتتاب عن السندات المطروحة فيقوم مجلس الادارة بوضع قواعد التخصيص اللازمة لجعل عدد السندات المطلوبة مساوياً للعدد المعروض . وفى حالة الاكتتاب فى عدد من السندات أقل من المعروض فلا يجوز لمجلس ادارة الشركة ان يقرر الاكتفاء باصدار القدر الذى تمت تغطيته من السندات والغاء الباقى .

سعر إصدار السندات :

يتحدد سعر اصدار السندات بعوامل عديدة منها الطلب والعرض في سوق المال والظروف الاقتصادية السائدة . فتصدر السندات بقيمتها الاسمية عندما يكون سعر الفائدة الممنوح على السندات في مستوى المعدلات السارية في السوق . كما قد تضطر الشركة لتشجيع الجمهور على الاقبال على سنداتها أن تصدرها بقيمة أقل من القيمة الاسمية أي بخصم اصدار . اما اذا كان سعر الفائدة الممنوح على السندات يفوق المعدلات السارية في السوق فغالباً ما تصدر هذه السندات بعلاوة اصدار وذلك لتعويض الارتفاع في سعر الفائدة الممنوح .

أنواع السندات :

تأخذ السندات المصدرة العديد من الأشكال . فمن ناحية طريقة تملك السندات يمكن تقسيمها الى سندات اسمية وسندات لحاملها . فالسندات

الاسمية تكون مقيدة باسم صاحبها بسجلات الشركة، ولا يجوز التنازل عنها الا بموافقة الشركة وإثبات ذلك بسجلاتها. اما السندات لحاملها فتنتقل ملكيتها بالتداول دون حاجة لموافقة الشركة أو اثبات انتقال الملكية بسجلاتها.

ومن ناحية ايراد السندات تنقسم السندات الى سندات ذات فائدة دورية ثابتة، وسندات ذات ايراد متغير. ففي النوع الاول يحصل حامل السند على الفائدة كنسبة مئوية ثابتة من القيمة الاسمية للسند. أما النوع الثاني فينقسم ايراده الى (أ) فائدة ثابتة دورية (ب) دخل صافى يتغير مع التغير فى صافى دخل الشركة.

أما من ناحية الضمان لدائني الشركة فقد تكون السندات في صورة رهن على أصول معينة تمتلكها الشركة، أو قد تكون السندات بضمان المركز المالي العام للشركة وما تتمتع به من مقدرة ربحية كما قد تكون السندات بضمان احدى الهيئات الحكومية أو أحد البنوك.

المعالجة المحاسبية لاصدار السندات:

تتحدد المعالجة المحاسبية لاصدار السندات بما اذا كانت قيمة هذه السندات سوف تسدد دفعة واحدة أو على أقساط، وبما اذا كانت هذه السندات سوف تصدر بقيمتها الاسمية او بعلاوة أو بخصم اصدار.

وسنتعرض فيما يلي بالشرح والتحليل للمعالجة المحاسبية المرتبطة بمختلف المواقف المرتبطة باصدار السندات.

أولاً ـ اصدار السندات بقيمتها الاسمية والسداد دفعة واحدة.

١ ـ الاكتتاب بالكامل:

تتشابه المعالجة المحاسبية في هذه الحالة مع المعالجة المرتبطة باصدار الاسهم بقيمتها الاسمية وسدادها دفعة واحدة. فعند الاكتتاب في السندات يجعل حـ/ نقدية بالبنك (مدينا) وحـ/ المكتتبين في السندات (دائنا). وعند اصدار السندات يجعل حـ/ المكتتبين في السندات (مدينا) وحـ/ السندات (دائنا).

مثال :

أصدرت احدى شركات المساهمة ١٠٠٠٠ سند ١٢٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنهيات .وينص عقد السندات على سداد قيمتها بالكامل عند الاكتتاب . وقد طرحت السندات للاكتتاب العام وتم الاكتتاب فيها بالكامل .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات .

مناقشة خطوات الحل :

يلاحظ في هذه الحالة أنه تم الاكتتاب في عدد السندات المطروحة للاكتتاب دون زيادة او نقصان ، كما انها صدرت بقيمتها الاسمية على أن تسدد دفعة واحدة . وعلى ذلك تكون قيود اليومية كما يلي :

١٠٠٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	١٠٠٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
		اثبات الاكتتاب في السندات بقيمتها الاسمية وسداد قيمتها دفعة واحدة .
١٠٠٠٠٠		من حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
	١٠٠٠٠٠	الى حـ/السندات ١٢٪
		اثبات اصدار السندات الى المكتتبين

٢ ـ الاكتتاب الزائد :

طالما أن عدد السندات المكتتب فيها يزيد عن عدد السندات المطروحة للاكتتاب فالأمر يتطلب في هذه الحالة وكما سبق أن ذكرنا بصدد اصدار الأسهم ، الى قيام مجلس ادارة الشركة بوضع قواعد التخصيص .

مثال :

بافتراض أنه في المثال السابق تم الاكتتاب في ١٧٠٠٠ سند ، وقد قرر مجلس ادارة الشركة تخصيص السندات على الوجه الآتي :

١ - رفض الاكتتاب في ٢٠٠٠ سند.

٢ - توزيع باقي السندات بالتناسب بين المكتتبين.

وبناء على ذلك قامت الشركة برد المبالغ المحصلة بالزيادة.

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات.

مناقشة خطوات الحل :

١٧٠٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	١٧٠٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
		اثبات الاكتتاب في ١٧٠٠٠ سند وسداد قيمتها بالكامل
١٠٠٠٠٠		من حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
	١٠٠٠٠٠	الى حـ/السندات ١٢٪
		اثبات اصدار ١٠٠,٠٠٠ سند
٢٠٠٠٠		من حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
	٢٠٠٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك
		اثبات المبالغ المحصلة لرفض الاكتتاب
٥٠٠٠٠		من حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
	٥٠٠٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك
		اثبات رد المبالغ المحصلة بالزيادة

٣ ـ الاكتتاب الناقص:

إذا كان عدد السندات المكتتب فيها يقل عن عدد السندات المطروحة للاكتتاب يجوز لمجلس ادارة الشركة ان يقرر الاكتفاء بإصدار القدر الذى تمت تغطيته من السندات المحصلة عند الاكتتاب.

مثال:

بافتراض انه فى المثال السابق تم الاكتتاب فى ٧٠٠٠ سند وقرر مجلس ادارة الشركة الاكتفاء باصدار القدر الذى تمت تغطيته من السندات.

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة.

٧٠٠٠٠		من حـ / نقدية بالبنك
	٧٠٠٠٠	الى حـ / المكتتبين فى السندات ١٢ ٪
		اثبات الاكتتاب فى ٧٠٠٠ سند وسداد قيمتها بالكامل
٧٠٠٠٠		من حـ / المكتتبين فى السندات ١٢ ٪
	٧٠٠٠٠	الى حـ / السندات ١٢ ٪
		اثبات اصدار السندات بالقدر الذى تمت تغطيته

ثانياً ـ اصدار السندات بقيمتها الاسمية والسداد على أقساط:

غالباً ما تلجأ الشركة الى هذا الاجراء لتشجيع المكتتبين على الاقبال على السندات المطروحة، خاصة اذا لم تكن الشركة في حاجة الى مبلغ القرض بالكامل في تاريخ الاصدار. وتتحدد المعالجة المحاسبية في هذه الحالة بما اذا كان الاكتتاب قد تم بالكامل في السندات المطروحة، أم أن الاكتتاب تم في

عدد من السندات يزيد عن العدد المطروح . ومن الطبيعي اذا كان الاكتتاب قد تم فى عدد من السندات يقل عن العدد المطروح فيها فيجوز ان يقرر مجلس الادارة الاكتفاء باصدار القدر الذى تمت تغطيته من السندات .

مثال (١):

قررت الجمعية العمومية لاحدى شركات المساهمة اصدار ١٠٠٠٠ سند ١٢٪ ، القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات . وقد طرحت السندات للاكتتاب العام على أن تسدد كالآتي :

٤ جنيه قسط اكتتاب
٤ جنيه قسط تخصيص
٢ جنيه قسط أخير

وقد تم الاكتتاب في السندات بالكامل ، وسددت الاقساط المستحقة في مواعيدها .

فالمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات.

مناقشة خطوات الحل:

٤٠٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٤٠٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في السندات
		اثبات الاكتتاب في السندات المطروحة بالكامل
٨٠٠٠٠		من حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
	٨٠٠٠٠	الى حـ/السندات ١٢٪
		اثبات استحقاق قسط التخصيص

٤٠٠٠٠		من حـ/نقدية بالنبك
	٤٠٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
٢٠٠٠٠		من حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
	٢٠٠٠٠	الى حـ/السندات ١٢٪
		اثبات استحقاق القسط الأخير.
٢٠٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٢٠٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
		اثبات سداد القسط الأخير

مثال (٢):

بالافتراض انه في المثال السابق تم الاكتتاب في ١٧٠٠٠ سند، وقد قرر مجلس ادارة الشركة تخصص السندات المطروحة الوجه الآتي:

١ ـ رفض الاكتتاب في ٣٠٠٠ سند.

٢ ـ تخصيص ٢٠٠٠ سند بالكامل.

٣ ـ توزيع باقي السندات بالتناسب بين المكتتبين.

وقد قام المكتتبون بسداد كافة الاقساط المستحقة.

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة.

مناقشة خطوات الحل:

٦٨٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٦٨٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
		اثبات الاكتتاب في ١٧٠٠٠ سند

٨٠٠٠٠		من حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪	
	٨٠٠٠٠	الى حـ/السندات ١٢٪	
		اثبات استحقاق قسط التخصيص على السندات المطروحة	
١٢٠٠٠		من حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪	
	١٢٠٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك	
		اثبات رد قسط الاكتتاب للمكتتبين الذين رفضت طلباتهم	
٨٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك	
	٨٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪	
		اثبات سداد قسط التخصيص بالنسبة للمكتتبين الذين خصص لهم ٢٠٠٠ سند بالكامل.	
١٦٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك	
	١٦٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪	
		اثبات سداد باقي المكتتبين لرصيد قسط التخصيص	

مثال (٣):

بافتراض أنه فى المثال السابق تم الاكتتاب فى ٧٠٠٠ سند وقرر مجلس ادارة الشركة بناء على ذلك الاكتفاء باصدار سندات فى حدود ما كتبت فيه.

فالمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات.

مناقشة خطوات الحل :

٢٨٠٠٠		من حـ / نقدية بالبنك
	٢٨٠٠٠	الى حـ / المكتتبين فى السندات ١٢ ٪
		اثبات الاكتتاب فى ٧٠٠٠ سند .
٥٦٠٠٠		من حـ / المكتتبين فى السندات ١٢ ٪
	٥٦٠٠٠	الى حـ / السندات
		اثبات رد المبالغ المحصلة عند الاكتتاب
١٤٠٠٠		من حـ / المكتتبين فى السندات ١٢ ٪
	١٤٠٠٠	الى حـ / السندات ١٢ ٪
		اثبات استحقاق القسط الأخير
١٤٠٠٠		من حـ / نقدية بالبنك
	١٤٠٠٠	الى حـ / المكتتبين فى السندات ١٢ ٪
		اثبات سداد القسط الأخير
٢٨٠٠٠		من حـ / نقدية بالبنك
	٢٨٠٠٠	الى حـ / المكتتبين فى السندات ١٢ ٪
		اثبات سداد قسطى الأكتتاب

ثالثاً ـ اصدار السندات بعلاوة والسداد دفعة واحدة :

تتمثل علاوة الاصدار في الفرق بين القيمة الأسمية للسندات المصدرة وسعر اصدار هذه السندات ، وهي بذلك تمثل متجمد الفوائد الزائدة عن سعر الفائدة السائد في سوق الأوراق المالية طوال مدة القرض. وبذلك تختلف طبيعة علاوة اصدار السندات عن علاوة اصدار الأسهم والتي تمثل المبلغ الذي

يسدده المساهم الجديد مقابل تمتعه بكافة حقوق المساهمين القدامى في الشركة. واستناداً الى ذلك تعالج علاوة إصدار السندات محاسبياً خلافاً لعلاوة اصدار الاسهم والتي تقفل في حـ/الاحتياطي القانوني ، وذلك باهلاكها بعد خصم نفقات الاصدار الفعلية على سنوات القرض مع اجراء التسوية اللازمة لذلك في حـ/ فائدةالسندات .وبعبارة أخرى يتم تخفيض عبء فائدة السندات السنوي بمقدار الاهلاك لعلاوة الاصدار .

مثال (١):

طرحت احدى شركات المساهمة ١٠٠٠٠ سند ١٢٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات للاكتتاب العام. وينص عقد السندات على سداد قيمتها بالكامل عند الاكتتاب زائداً علاوة اصدار بواقع جنيهان عن السند . وقد تم الاكتتاب في السندات بالكامل.

فالمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات.

مناقشة خطوات الحل :

من حـ/نقدية بالبنك الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪ اثبات الاكتتاب في الاسهم بالكامل وسداد قيمتها الاسمية زائداً علاوة الاصدار	١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠
من حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪ الى مذكورين حـ/السندات ١٢٪ حـ/علاوة اصدار السندات ١٢٪ اثبات اصدار السندات وتعلية حـ/علاوة الاصدار	 ١٠٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠

مثال (٢) :

اذا افترضنا في المثال السابق أنه تم الاكتتاب في ١٧٠٠٠ سند وقد قرر مجلس الادارة تخصيص السندات المطروحة على النحو التالي :

١ ـ رفض الاكتتاب في ٢٠٠٠ سند.

٢ ـ تخصيص باقي السندات بالتناسب بين المكتتبين .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات.

مناقشة خطوات الحل :

٢٠٤٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٢٠٤٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
		اثبات الاكتتاب في ١٧٠٠٠ سند وسداد علاوة الاصدار
١٢٠٠٠٠		من حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
		الى مذكورين
	١٠٠٠٠٠	حـ/السندات ١٢٪
	٢٠٠٠٠	حـ/علاوة اصدار السندات ١٢٪
		اثبات اصدار السندات وتعلية حـ/علاوة الاصدار
٢٤٠٠٠		من حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
	٢٤٠٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك
		اثبات رد قيمة السندات المرفوضة
٦٠٠٠٠		من حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
	٦٠٠٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك
		اثبات رد قيمة السندات الزائدة

مثال (٣):

بالافتراض أنه في المثال السابق تم الاكتتاب في ٧٠٠٠ سند وقرر مجلس ادارة الشركة الاكتفاء باصدار السندات في حدود ما كتبت فيه .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة.

مناقشة خطوات الحل :

٨٤٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٨٤٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
		اثبات الاكتتاب في ٧٠٠٠ سند
٨٤٠٠٠		حـ / المكتتبين في السندات ١٢ ٪
		الى مذكورين
	٧٠٠٠٠	حـ / السندات ١٢ ٪
	١٤٠٠٠	حـ / علاوة اصدار السندات ١٢ ٪
		اثبات اصدار السندات في حدود ما اكتتب فيه

رابعاً ـ اصدار السندات بعلاوة والسداد على أقساط :

مثال (١):

طرحت احدى شركات المساهمة ١٠٠٠٠ سند ١٢٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات للاكتتاب العام تسدد كالآتي :

٤ جنيه قسط اكتتاب + ٢ جنيه علاوة اصدار

٤ جنيه قسط تخصيص

٢ جنيه قسط أخير

وقد تم الاكتتاب في السندات المطروحة بالكامل وسددت الاقساط المستحقة في مواعيدها.

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات.

مناقشة خطوات الحل:

٦٠٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٦٠٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
		اثبات الاكتتاب في السندات المطروحة بالكامل
١٠٠٠٠٠		من حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
		الى مذكورين
	٨٠٠٠٠	حـ/السندات ١٢٪
	٢٠٠٠٠	حـ/علاوة اصدار السندات ١٢٪
		اثبات استحقاق قسط التخصيص
٤٠٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٤٠٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
		اثبات تحصيل قيمة قسط التخصيص
٢٠٠٠٠		من حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
	٢٠٠٠٠	الى حـ/السندات ١٢٪
		اثبات استحقاق القسط الأخير
٢٠٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٢٠٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
		اثبات تحصيل قيمة القسط الأخير

مثال (٢):

بافتراض أنه في المثال السابق تم الاكتتاب في ١٧٫٠٠٠ سند وقد قرر مجلس ادارة الشركة تخصيص الاسهم المطروحة كالآتي:

١ ـ رفض الاكتتاب في ٣٠٠٠ سند.
٢ ـ تخصيص ٢٠٠٠ سند بالكامل.
٣ ـ تخصيص باقي السندات بالتناسب بين المكتتبين.

وقد قام المكتتبون بسداد كافة الاقساط المستحقة في مواعيدها.

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات.

مناقشة خطوات الحل:

١٠٢٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	١٠٢٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
		اثبات الاكتتاب في ١٧٫٠٠٠ سند
١٠٠٠٠٠		من حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
		الى مذكورين
	٨٠٠٠٠	حـ/السندات ١٢٪
	٢٠٠٠٠	حـ/علاوة اصدار السندات ١٢٪
		اثبات استحقاق قسط التخصيص عن الاسهم المصدرة
١٨٠٠٠		من حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
	١٨٠٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك
		اثبات رد المبالغ المحصلة عن السندات المرفوضة
٨٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٨٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
		اثبات تحصيل قسط التخصيص عن الاسهم المخصصة بالكامل

٨٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٨٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
		اثبات تحصيل رصيد قسط التخصيص من باقي المكتتبين.
٢٠٠٠٠		من حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
	٢٠٠٠٠	الى حـ/السندات ١٢٪
		اثبات استحقاق القسط الأخير
٢٠٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٢٠٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
		اثبات تحصيل قيمة القسط الأخير

مثال (٣):

بالافتراض فى المثال السابق انه تم الاكتتاب فى ٧٠٠٠ سند وقد قرر مجلس الادارة رد المبالغ المحصلة وعدم اصدار سندات.

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة.

مناقشة خطوات الحل:

٤٢٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٤٢٠٠٠	الي حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
		اثبات الاكتتاب في ٧٠٠٠ سند ١٢٪
٤٢٠٠٠		من حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
	٤٢٠٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك
		اثبات رد المبالغ المحصلة من المكتتبين في السندات

خامساً: اصدار السندات بخصم والسداد دفعة واحدة:

أجاز المشرع خلافاً لاصدار الاسهم اصدار السندات بخصم اصدار أي بأقل من قيمتها الاسمية. ويتمثل خصم الاصدار في الفرق بين القيمة الاسمية للسندات المصدرة وسعر الاصدار لهذهالسندات. وتلجأ الشركة عادة الى ذلك الاجراء لاغراء المستثمرين في مواجهة ارتفاع سعر الفائدة في سوق الاوراق المالية عن سعر فائدة السندات للاكتتاب في السندات المصدرة.

ويعالج خصم اصدار السندات محاسبياً بجعل حسابها (مدينا) بقيمتها عند الاصدار على أن يجري اهلاك لهذا الحساب على مدى سنوات القرض مع اجراء التسوية اللازمة لذلك في حـ/فائدة السندات. وبعبارة أخرى يتم تضخيم عبء فائدة السندات السنوي بمقدار الاهلاك لخصم الاصدار.

مثال (١):

طرحت احدى شركات المساهمة ١٠٠٠٠ سند ١٢٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات للاكتتاب العام وذلك بسعر ٩ جنيهات عن السند. وينص عقد السندات على سداد القيمة بالكامل عند الاكتتاب وقد تم الاكتتاب في السندات بالكامل.

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات.

مناقشة خطوات الحل:

٩٠٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٩٠٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
		اثبات الاكتتاب في السندات المصدرة بالكامل
		من مذكورين
٩٠٠٠٠		حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
١٠٠٠٠		حـ/خصم اصدار السندات ١٢٪
	١٠٠٠٠٠	السندات ١٢٪
		اثبات اصدار السندات بخصم الاصدار

مثال (٢):

بالافتراض في المثال السابق ان الاكتتاب تم في ١٧٠٠٠ سند، وقد قرر مجلس الادارة تخصيص السندات المطروحة على النحو التالي:

١ ـ رفض الاكتتاب في ٣٠٠٠ سند

٢ ـ تخصيص باقي السندات بالتناسب بين المكتتبين

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات

مناقشة خطوات الحل:

من حـ/نقديك بالبنك		١٥٣٠٠٠
الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪	١٥٣٠٠٠	
اثبات الاكتتاب في ١٧٠٠٠ سند.		
من مذكورين		
حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪		٩٠٠٠٠
حـ/خصم اصدار السندات ١٢٪		١٠٠٠٠
الى حـ/ السندات ١٢٪	١٠٠٠٠٠	
اثبات اصدار السندات		
من حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪		٢٧٠٠٠
الى حـ/نقدية بالبنك	٢٧٠٠٠	
اثبات رد قيمة السندات المرفوضة		
من حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪		٣٦٠٠٠
الى حـ/نقدية بالبنك	٣٦٠٠٠	
اثبات رد المبالغ المدفوعة بالزيادة		

مثال (٣):

بافتراض انه فى المثال السابق تم الاكتتاب فى ٧٠٠٠ سند وقد قرر مجلس ادارة الشركة رد المبالغ المحصلة الى المكتتبين وعدم اصدار سندات .

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة

مناقشة خطوات الحل:

٦٣٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٦٣٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
		اثبات الاكتتاب في ٧٠٠٠ سنداً ١٢٪
٦٣٠٠٠		من حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
	٦٣٠٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك
		اثبات رد المبالغ المحصلة من المكتتبين

سادساً - اصدار السندات بخصم والسداد على أقساط

مثال (١):

طرحت احدى شركات المساهمة ١٠٠٠٠ سند ١٢٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات للاكتتاب العام وذلك بسعر ٩ جنيهات تسدد كالآتي:

٤ جنيهات قسط اكتتاب

٣ جنيهات قسط تخصيص

٢ جنيهات قسط أخير

وقد تم الاكتتاب في السندات المطروحة بالكامل، وقام المكتتبون بسداد الأقساط المستحقة في مواعيدها.

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات

مناقشة خطوات الحل :

٤٠٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٤٠٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
		اثبات الاكتتاب في السندات المطروحة
		من مذكورين
٧٠٠٠٠		حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
١٠٠٠٠		حـ/خصم اصدار السندات ١٢٪
	٨٠٠٠٠	الى حـ/السندات ١٢٪
		اثبات استحقاق قسط التخصيص
٣٠٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٣٠٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
		اثبات سداد قسط التخصيص
٢٠٠٠٠		من حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
	٢٠٠٠٠	الى حـ/السندات ١٢٪
		اثبات استحقاق السقط الأخير
٢٠٠٠٠		من حـ/نقديك بالبنك
	٢٠٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
		اثبات تحصيل قيمة القسط الأخير

مثال (٢) :

بالافتراض في المثال السابق انه تم الاكتتاب في ١٧٠٠٠ سند ، وقد قرر

مجلس الادارة تخصيص السندات المطروحة على النحو التالي :

١ ـ رفض الاكتتاب في ٣٠٠٠ سند

٢ ـ تخصيص ٢٠٠٠ سند بالكامل

٣ ـ تخصيص باقي السندات المصدرة بالتناسب بين المكتتبين.

وقد تم سداد الاقساط المستحقة في مواعيدها

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات :

٦٨٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٦٨٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
		اثبات الاكتتاب في ١٧٠٠٠ سند
		من مذكورين
٧٠٠٠٠		حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
١٠٠٠٠		حـ/خصم اصدار السندات ١٢٪
	٨٠٠٠٠	الى حـ/السندات ١٢٪
		اثبات استحقاق قسط التخصيص عن السندات المصدرة
١٢٠٠٠		من حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
	١٢٠٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك
		اثبات رد المبالغ المحصلة من السندات المرفوضة
٦٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٦٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
		اثبات تحصيل قسط التخصيص عن السندات المخصصة بالكامل

٨٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٨٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
		اثبات تحصيل رصيد قسط التخصيص من باقي المكتتبين
٢٠٠٠٠		من حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
	٢٠٠٠٠	الى حـ/السندات ١٢٪
		اثبات استحقاق القسط الأخير
٢٠٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٢٠٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
		اثبات سداد قيمة القسط الأخير

مثال (٣):

بافتراض انه فى المثال السابق تم الاكتتاب فى ٧٠٠٠ سند وقرر مجلس ادارة الشركة رد المبالغ المحصلة الى المكتتبين وعدم اصدار سندات .

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة.

مناقشة خطوات الحل:

٢٨٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك
	٢٨٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
		اثبات الاكتتاب في ٧٠٠٠ سند
٢٨٠٠٠		من حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪
	٢٨٠٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك
		اثبات رد المبالغ المحصلة الى المكتتبين

فائدة السندات

تمثل فائدة السندات العائد على الأموال المستثمرة في هذه السندات، وهي بمثابة عبء دوري ثابت تتحمله الشركة بصرف النظر عن نتيجة نشاطها. ويرفق بالسند عادة كوبونات بأرقام مسلسلة يمثل كل منها قسط الفائدة الذي يقدم في تاريخ استحقاق الفائدة لتحصيل قيمتها. وفي هذا الصدد ـ قد تتولى الشركة بنفسها عملية دفع الكوبونات، أو قد تعهد بذلك الى أحد البنوك نظير عمولة. ويتم في الحالة الأخيرة تخصيص «ح/البنك كوبون رقم ... » للقيام بالصرف منه على الكوبونات المقدمة. ويمثل رصيد ذلك الحساب قيمة الكوبونات التي لم تقدم للصرف. وتخضع فائدة السندات لضريبة القيم المنقولة التي ألزم قانون الضرائب بحجزها عند المنبع.

وتتحدد المعالجة المحاسبية لفائدة السندات بما اذا كانت السندات قد أصدرت بقيمتها الاسمية، أو بعلاوة أو بخصم اصدار، وبما اذا كانت السندات سوف يتم ردها في نهاية حياة السندات دفعة واحدة أم على دفعات سنوية خلال مدة القرض.

وسنتعرض فيما يلي للمعالجة المحاسبية لفائدة السندات في ظل مختلف المواقف.

أولا ـ فائدة السندات المصدرة بقيمتها الاسمية

تحتسب فائدة السندات دائماً على أساس القيمة الاسمية لهذه السندات مضروبة في معدل الفائدة الذي تحمله السندات. وفي هذا المجال يجب مراعاة ما إذا كان تاريخ استحقاق الفائدة يتفق أو لا يتفق مع نهاية السنة المالية للشركة. ففي حالة اتفاق التاريخين لا يتطلب الأمر اجراء أية تسوية للفائدة في نهاية السنة المالية. أما إذا اختلف التاريخان فيجب اجراء قيد تسوية للفائدة عن المدة من آخر تاريخ استحقاق الفائدة حتى نهاية السنة المالية. وبذلك تحمل كل سنة مالية بما يخصها من عبء الفائدة بالكامل.

مثال (١):

أصدرت احدى شركات المساهمة في أول ابريل ١٩٧٧ ١٠٠٠٠ سند ١٢٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات سددت بالكامل دفعة واحدة علماً بأن الفائدة سنوية وتستحق السداد في أول ابريل من كل عام، وأن السنة المالية للشركة تنتهي في ٣١ ديسمبر وأن سعر ضريبة القيم المنقولة يبلغ ٤٠٪.

فالمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات والفائدة عن عامي ١٩٧٧، ١٩٧٨.

مناقشة خطوات الحل:

١٩٧٧ أول ابريل	من حـ/نقدية بالبنك الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪ اثبات الاكتتاب في السندات	 ١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
١٩٧٧ اول ابريل	من حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪ الى حـ/السندات ١٢٪ اثبات اصدار السندات	 ١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٣١ ديسمبر	من خـ/فائدة السندات الى حـ/الفائدة المستحقة تسوية الفائدة عن المدة من ٤/١ حتى ٧٨/١٢/٣١ (١٠٠٠٠٠ × ١٢/١٠٠ × ٩/١٢)	 ٩٠٠٠	٩٠٠٠

٩٠٠٠		من حـ/الارباح والخسائر	
	٩٠٠٠	الى حـ/فائدة السندات	
		اثبات اقفال فائدة عام ١٩٧٧	
		من مذكورين	١٩٧٨
٩٠٠٠		حـ/الفائدة المستحقة	أول ابريل
٣٠٠٠		حـ/ فائدة السندات	
	١٢٠٠٠	الى حـ/حملة السندات	
		اثبات الفائدة المستحقة لحملة السندات	
١٢٠٠٠		من حـ/حملة السندات	أول ابريل
		الى مذكورين	
	٧٢٠٠	حـ/نقدية بالبنك	
	٤٨٠٠	حـ/مصلحة الضرائب	
		اثبات السداد لحملة السندات	
		وحجز الضريبة	
٤٨٠٠		من حـ/مصلحة الضرائب	
	٤٨٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك	
		اثبات سداد الضرائب	
		المحجوزة لحساب مصلحة الضرائب	
٩٠٠٠		من حـ/ فائدة السندات	٣١ ديسمبر
	٩٠٠٠	الى حـ/الفائدة المستحقة	
		تسوية حساب الفائدة عن المدة من	
		٧٨/٤/١ حق ٧٨/١٢/٣١	
١٢٠٠٠		من حـ/الأرباح والخسائر	
	١٢٠٠٠	الى حـ/فائدة السندات	
		اثبات اقفال الفائدة عن عام ١٩٧٨	

مثال (٢) :

اذا افترضنا في المثال السابق أن الفائدة نصف سنوية وتسدد في أول ابريل وأول أكتوبر ، ويقوم بنك الشركة بصرف الفوائد نيابة عنها .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات والفائدة عن عامي ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ .

مناقشة خطوات الحل :

١٠٠٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك	١٩٧٧
	١٠٠٠٠٠	الى حـ/المكتتبين	
		في السندات ١٢٪	أول ابريل
		اثبات الاكتتاب في السندات	
١٠٠٠٠٠		من حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪	أول ابريل
	١٠٠٠٠٠	الى حـ/السندات ١٢٪	
		اثبات اصدار السندات	
٦٠٠٠		من حـ/ فائدة السندات	أول اكتوبر
		الى مذكورين	
	٣٦٠٠	حـ/حملة السندات	
	٢٤٠٠	حـ/مصلحة الضرائب	
		اثبات استحقاق كوبون الفائدة رقم ١	
٣٦٠٠		من حـ/البنك كوبون السندات رقم ١	أول أكتوبر
	٣٦٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك	
		اثبات تحويل المبالغ اللازمة لسداد قيمة الكوبون	

٣٦٠٠		من حـ/حملة السندات	أو أكتوبر
	٣٦٠٠	الى حـ/البنك كوبون	
		السندات رقم ١	
		اثبات سداد الكوبون المستحق بالكامل	
٢٤٠٠		من حـ/مصلحة الضرائب	أول أكتوبر
	٢٤٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك	
		اثبات سداد الضرائب المحجوزة	
٣٠٠٠		من حـ/فائدة السندات	٣١ ديسمبر
	٣٠٠٠	الى حـ/الفائدة المستحقة	
		تسوية الفائدة عن المدة من ١٠/١	
		الى ٧٧/١٢/٣١	
٩٠٠٠		من حـ/الارباح والخسائر	٣١ ديسمبر
	٩٠٠٠	الى حـ/فائدة السندات	
		اثبات اقفال حـ/الفائدة في	
		حـ/الأرباح والخسائر	
٣٠٠٠		من مذكورين	١٩٧٨
٣٠٠٠		حـ/فائدة السندات	أول ابريل
٣٠٠٠		حـ/الفائدة المستحقة	
		الى مذكورين	
	٣٦٠٠	حـ/حملة السندات	
	٢٤٠٠	حـ/مصلحة الضرائب	
		اثبات استحقاق الكوبون	
		لحملة السندات	

٣٦٠٠		من حـ/البنك كوبون سندات رقم ٢	أول ابريل
	٣٦٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك	
		اثبات تجنيب النقدية اللازمة	
		لسداد الكوبون	
٣٦٠٠		من حـ/حملة السندات	أول ابريل
	٣٦٠٠	الى حـ/البنك كوبون	
		سندات رقم ٢	
		اثبات سداد قيمة الكوبون	
		رقم ٢ بالكامل	
٢٤٠٠		من حـ/مصلحة الضرائب	أول ابريل
	٢٤٠٠	الى نقدية بالبنك	
		اثبات سداد الضرائب المحجوزة	
٦٠٠٠		من حـ/فائدة السندات	أول أكتوبر
		الى مذكورين	
	٣٦٠٠	حـ/حملة السندات	
	٢٤٠٠	حـ/مصلحة الضرائب	
		اثبات استحقاق الكوبون رقم ٣	
٣٦٠٠		من حـ/البنك كوبون سندات رقم ٣	أول اكتوبر
	٣٦٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك	
		تجنيب قيمة الكوبون رقم ٣	
٣٦٠٠		من حـ/حملة السندات	أول اكتوبر
	٣٦٠٠	الى حـ/البنك كوبون	
		سندات رقم ٣	
		اثبات سداد قيمة الكوبون	
		رقم ٣ بالكامل	

٢٤٠٠		من حـ/مصلحة الضرائب الى حـ/نقدية بالبنك اثبات سداد الضرائب المحجوزة على الكوبون ٣	أول اكتوبر
	٢٤٠٠		
٣٠٠٠		من حـ/فائدة السندات الى حـ/الفائدة المستحقة تسوية الفائدة من ١/١٠ حتى ٣١/١٢	٣١ ديسمبر
	٣٠٠٠		
١٢٠٠٠		من حـ/الأرباح والخسائر الى حـ/فائدة السندات اثبات اقفال حـ/فائدة السندات في حـ/الارباح والخسائر	٣١ ديسمبر
	١٢٠٠٠		

ومن الطبيعي لا تختلف المعالجة السابقة عما اذا كانت السندات قد أصدرت بقيمتها الاسمية ولكن تم سدادها على دفعات حيث لا يتأثر احتساب الفائدة بطريقة السداد طالما أنها مسددة بالكامل.

ثانياً ـ فائدة السندات المصدرة بعلاوة اصدار

كما سبق أن ذكرنا يتم تخفيض حـ/فائدة السندات بقيمة اهلاك علاوة الاصدار حيث يتم في هذه الحالة معالجة الفائدة محاسبياً كما يلي:

من مذكورين

×× حـ/فائدة السندات

×× حـ/علاوة اصدار السندات

×× الى حـ/حملة السندات

طريق اهلاك علاوة الاصدار:

قد يتم اهلاك علاوة اصدار السندات اما باستخدام طريقة القسط الثبات

او باستخدام طريقة الفائدة المركبة. فوفقا لطريقة القسط الثابت يتم ايجاد قسط اهلاك علاوة اصدار السندات عن طريق قسمة علاوة الاصدار على عدد مرات استحقاق كوبونات الفائدة على السندات. ونتيجة لذلك يظل عبء الفائدة الدوري ثابتاً.

أما في طريقة الفائدة المركبة فيتم احتساب الفائدة على اساس المعدل الفعال بصفة دورية وذلك من القيمة التحميلية للسندات Carrying Value وذلك للتوصل الى عبء الفائدة التحميلي. ويمثل الفرق بين هذا العبء والفائدة المدفوعة اهلاك علاوة الاصدار.

مثال : ـ

اصدرت احدى شركات المساهمة في أول يناير ١٩٧٧ ١٠٠٠٠ سند ٦٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات وذلك بسعر ١٠٤٣٧٦٫٠٣٠ جنيه وذلك لتحقيق عائد قدره ٥٪، علماً بأن الفائدة نصف سنوية، وتستحق السندات بعد خمس سنوات من تاريخ اصدارها.

والمطلوب :

أولا ـ تصوير جدول اهلاك علاوة الاصدار وذلك بافتراض استخدام :

١ ـ طريقة القسط الثابت

٢ ـ طريقة الفائدة المركبة.

ثانياً ـ اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات الفائدة عن الفترتين الأوليتين في كل حالة.

مناقشة خطوات الحل :

أولا : طريقة القسط الثابت :

علاوة الاصدار = ١٠٤٣٧٦٫٠٣٠ − ١٠٠٠٠٠ = ٤٣٧٦٫٠٣٠ جنيه

الاهلاك الدوري لعلاوة الاصدار = ٤٣٧٦٫٠٣٠ ÷ ١٠

= ٤٣٧٫٦٠٠

	أ	ب	ج	د	هـ
فترات سداد الكوبون	قيمة الكوبون المدفوع (٣٪ من القيمة الاسمية)	اهلاك علاوة الاصدار	عبء الفائدة التحميلي أ ـ ب	رصيد علاوة الاصدار (د ـ ب)	الرصيد التحميلي للسندات ١٠٠ر٠٠٠ +د
	جنيه	ليرة	ليرة	٤٣٧٦ر٠٣٠	١٠٤٣٧٦ر٣٠٠
١	٣٠٠٠	٤٣٧ر٦٠٠	٢٥٦٢ر٤٠٠	٣٩٣٨ر٤٣٠	١٠٣٩٣٨ر٤٣٠
٢	٣٠٠٠	٤٣٧ر٦٠٠	٢٥٦٢ر٤٠٠	٣٥٠٠ر٨٢٠	١٠٣٥٠٠ر٨٣٠
٣	٣٠٠٠	٤٣٧ر٦٠٠	٢٥٦٢ر٤٠٠	٣٠٦٣ر٢٣٠	١٠٣٠٦٣ر٢٣٠
٤	٣٠٠٠	٤٣٧ر٦٠٠	٢٥٦٢ر٤٠٠	٢٦٢٥ر٦٣٠	١٠٢٦٢٥ر٦٣٠
٥	٣٠٠٠	٤٣٧ر٦٠٠	٢٥٦٢ر٤٠٠	٢١٨٨ر٠٣٠	١٠٢١٨٨ر٠٣٠
٦	٣٠٠٠	٤٣٧ر٦٠٠	٢٥٦٢ر٤٠٠	١٧٥٠ر٤٣٠	١٠١٧٥٠ر٤٣٠
٧	٣٠٠٠	٤٣٧ر٦٠٠	٢٥٦٢ر٤٠٠	١٣١٢ر٨٣٠	١٠١٣١٢ر٨٣٠
٨	٣٠٠٠	٤٣٧ر٦٠٠	٢٥٦٢ر٤٠٠	٨٧٥ر٢٣٠	١٠٠٨٧٥ر٢٣٠
٩	٣٠٠٠	٤٣٧ر٦٠٠	٢٥٦٢ر٤٠٠	٤٣٧ر٦٣٠	١٠٠٤٣٧ر٦٣٠
١٠	٣٠٠٠	٤٣٧ر٦٠٠	٢٥٦٢ر٣٧٠	—	١٠٠٠٠٠ر٠٠٠

وعلى ذلك يكون قيد اليومية اللازم لاثبات الفائدة لكل ستة شهور كما يلي :

		من مذكورين
٢٥٦٢ر٤٠٠		حـ/ فائدة السندات
٤٣٧ر٦٠٠		حـ/ علاوة اصدار السندات
	٣٠٠٠	الى حـ/ حملة السندات

ثانياً ـ طريقة الفائدة المركبة أ

سداد الكوبون	المدفوع	ب الفائدة الفعالة (٢١/٢٪ من الرصيد التحميلي للسندات)	جـ اهلاك علاوة الاصدار أ ـ ب	د رصيد علاوة الاصدار (د ـ جـ)	هـ الرصيد التحميلي للسندات ١٠٠٫٠٠٠ + د
	جنيه			٤٣٧٦ر٠٣٠	١٠٤٣٧٦ر٠٣٠
١	٣٠٠٠	٢٦٠٩ر٤٠٠ (٢١/٢٪ × ١٠٤٣٧٦ر٠٣٠)	٣٩٠ر٦٠٠	٣٩٨٥ر٤٣٠	١٠٣٩٨٥ر٤٣٠
٢	٣٠٠٠	٢٥٩٩ر٦٤٠ (٢١/٢٪ × ١٠٣٩٨٥ر٤٣٠)	٤٠٠ر٣٦٠	٣٥٨٥ر٠٧٠	١٠٣٥٨٥ر٠٧٠
٣	٣٠٠٠	٢٥٨٩ر٦٣٠ (٢١/٢٪ × ١٠٣٥٨٥ر٠٧٠)	٤١٠ر٣٧٠	٣١٧٤ر٧٠٠	١٠٣١٧٤ر٧٠٠
٤	٣٠٠٠	٢٥٧٩ر٣٧٠ (٢١/٢٪ × ١٠٣١٧٤ر٧٠٠)	٤٢٠ر٦٣٠	٢٧٥٤ر٠٧٠	١٠٢٧٥٤ر٠٧٠
٥	٣٠٠٠	٢٥٦٨ر٨٥٠ (٢١/٢٪ × ١٠٢٧٥٤ر٠٧٠)	٤٣١ر١٥٠	٢٣٢٢ر٩٢٠	١٠٢٣٢٢ر٩٢٠
٦	٣٠٠٠	٢٥٥٨ر٠٧٠ (٢١/٢٪ × ١٠٢٣٢٢ر٩٢٠)	٤٤١ر٩٣٠	١٨٨٠ر٩٩٠	١٠١٨٨٠ر٩٩٠
٧	٣٠٠٠	٢٥٤٧ر٠٢٠ (٢١/٢٪ × ١٠١٨٨٠ر٩٩٠)	٤٥٢ر٩٨٠	١٤٢٨ر٠١٠	١٠١٤٢٨ر٠١٠
٨	٣٠٠٠	٢٥٣٥ر٧٠٠ (٢١/٢٪ × ١٠١٤٢٨ر٠١٠)	٤٦٤ر٣٠٠	٩٦٣ر٧١٠	١٠٠٩٦٣ر٧١٠
٩	٣٠٠٠	٢٥٢٤ر٠٩٠ (٢١/٢٪ × ١٠٠٩٦٣ر٧١٠)	٤٧٥ر٩١٠	٤٨٧ر٨٠٠	١٠٠٤٨٧ر٨٠٠
١٠	٣٠٠٠	٢٥١٢ر٢٠٠ (٢١/٢٪ × ١٠٠٤٨٧ر٨٠٠)	٤٨٧ر٨٠٠	—	١٠٠٠٠٠ر٠٠٠

ويكون قيد اليومية اللازم لاثبات الفائدة عن الستة شهور الأولى كما يلي :

		من مذكورين
٢٦٠٩ر٤٠٠		حـ/ فائدة السندات
٣٩٠ر٦٠٠		حـ/علاوة اصدار السندات
	٣٠٠٠	الى حـ/حملة السندات .

ويكون القيد اللازم لاثبات الفائدة عن الستة شهور التالية كالآتي :

		من مذكورين
٢٥٩٩ر٦٤٠		حـ/ فائدة السندات
٤٠٠ر٣٦٠		حـ/علاوة اصدار السندات
	٣٠٠٠ر٠٠٠	الى حـ/حملة السندات

وتتكرر قيود اليومية السابقة فترة بعد أخرى وذلك من واقع الجدول السابق .

ثالثاً ـ فائدة السندات المصدرة بخصم اصدار .

قد يتم اهلاك خصم اصدار السندات ـ كما في علاوة الاصدار ـ أما باستخدام طريقة القسط الثابت او باستخدام طريقة الفائدة المركبة . فيتم ايجاد قسط الاهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت عن طريق قسمة خصم الاصدار على عدد مرات استحقاق كوبونات الفائدة على السندات مما يجعل عبء الفائدة الدوري ثابت . أما في طريقة الفائدة المركبة فيتم احتساب عبء الفائدة التحميلي عن طريق ضرب معدل الفائدة الفعال في القيمة التحميلية للسندات . ويمثل الفرق بين عبء الفائدة التحميلي والفائدة المستحقة لحملة السندات اهلاك خصم الاصدار .

وتعالج الفائدة وخصم الاصدار كما يلي:

×× من حـ/فائدة السندات

الى مذكورين

×× الى حـ/حملة السندات

×× حـ/خصم اصدار السندات

مثال:

أصدرت احدى شركات المساهمة في أول يناير ١٩٧٥ ١٠٠٠٠ سند ٤٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات بسعر ٩٥٦٢٥ ، وذلك لتحقيق عائد قدره ٥٪ ، علماً بأن الفائدة نصف سنوية ، وتستحق السندات الرد بعد خمس سنوات من تاريخ اصدارها.

والمطلوب:

أولا ـ تصوير جدول اهلاك خصم اصدار السندات وذلك بافتراض استخدام:

١ ـ طريقة القسط الثابت

٢ ـ طريقة الفائدة المركبة

ثانياً ـ اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات الفائدة عن الستة شهور الأولى والثانية في كل حالة.

مناقشة خطوات الحل:

أولا ـ طريقة القسط الثابت:

حسم إصدار السندات = ١٠٠٠٠٠ ـ ٩٥٦٢٥ = ٤٣٧٥ جنيه

الأهلاك الدوري (النصف سنوي) = ٤٣٧٥ ÷ ١٠ = ٤٣٧٫٥ جنيه

وفيما يلي جدول خصم اصدار السندات:

فترات سداد الكوبون	آ قيمة الكوبون المدفوع (٢ ٪ من القيمة الاسمية)	ب هلاك خصم اصدار السندات	جـ الفائدة الفعالة (عبء الفائدة التحميلي) أ	د رصيد خصم اصدار السندات (د ـ ب)	هـ الرصيد التحميلي للسندات (١٠٠ر٠٠٠ ـ د)
				٤٣٧٥ر٠٠	٩٥٦٢٥ر٠٠
١	٢٠٠٠	٤٣٧ر٥	٢٤٣٧ر٥	٣٩٣٧ر٠٥	٩٦٠٦٢ر٠٥
٢	٢٠٠٠	٤٣٧ر٥	٢٤٣٧ر٥	٣٥٠٠ر٠٠	٩٦٥٠٠ر٠٠
٣	٢٠٠٠	٤٣٧ر٥	٢٤٣٧ر٥	٣٠٦٢ر٠٥	٩٦٩٣٧ر٠٥
٤	٢٠٠٠	٤٣٧ر٥	٢٤٣٧ر٥	٢٦٢٥ر٠٠	٩٧٣٧٥ر٠٠
٥	٢٠٠٠	٤٣٧ر٥	٢٤٣٧ر٥	٢١٨٧ر٠٥	٩٧٨١٢ر٠٥
٦	٢٠٠٠	٤٣٧ر٥	٢٤٣٧ر٥	١٧٥٠ر٠٠	٩٨٢٥٠ر٠٠
٧	٢٠٠٠	٤٣٧ر٥	٢٤٣٧ر٥	١٣١٢ر٠٥	٩٨٦٨٧ر٠٥
٨	٢٠٠٠	٤٣٧ر٥	٢٤٣٧ر٥	٨٧٥ر٠٠	٩٩١٢٥ر٠٠
٩	٢٠٠٠	٤٣٧ر٥	٢٤٣٧ر٥	٤٣٧ر٠٥	٩٩٥٦٢ر٠٥
١٠	٢٠٠٠	٤٣٧ر٥	٢٤٣٧ر٥	—	١٠٠٠٠٠ر٠٠

ويكون قيد اليومية اللازم لاثبات الفائدة كل ستة شهور كالآتي :

٢٤٣٧ر٥		من حـ/فائدة السندات
		الى مذكورين
	٢٠٠٠ر٠٠	حـ/حملة السندات
	٤٣٧ر٥	حـ/خصم اصدار السندات

ثانياً - طريقة الفائدة المركبة:

فترات سداد سداد	أ قيمة الكوبون المدفوع	ب الفائدة الفعّالة (٢١/٢٪ من الرصيد التحميلي للسندات)	جـ اهلاك خصم (ب - أ)	د رصيد خصم (د - جـ)	هـ الرصيد التحميلي (١٠٠٠٠٠ر٠٠٠ - د)
				٤٣٧٥ر٠٠٠	٩٥٦٢٥ر٠٠٠
١	٢٠٠٠	٢٣٩٠ر٦٣٠ (٢١/٢٪ × ٩٥٦٢٥ر٠٠٠)	٣٩٠ر٦٣٠	٣٩٨٤ر٣٧٠	٩ ٦٠١٥ر٦٣٠
٢	٢٠٠٠	٢٤٠٠ر٣٩٠ (٢١/٢٪ × ٩٦٠١٥ر٦٣٠)	٤٠٠ر٣٩٠	٣٥٨٣ر٩٨٠	٩ ٦٤١٦ر٠٢٠
٣	٢٠٠٠	٢٤١٠ر٤٠٠ (٢١/٢٪ × ٩٦٤١٦ر٠٢٠)	٤١٠ر٤٠٠	٣١٧٣ر٥٨٠	٩ ٦٨٢٦ر٤٢٠
٤	٢٠٠٠	٢٤٢٠ر٦٦٠ (٢١/٢٪ × ٩٦٨٢٦ر٤٢٠)	٤٢٠ر٦٦٠	٢٧٥٢ر٩٢٠	٩ ٧٢٤٧ر٠٨٠
٥	٢٠٠٠	٢٤٣١ر١٨٠ (٢١/٢٪ × ٩٧٢٤٧ر٠٨٠)	٤٣١ر١٨٠	٢٣٢٢ر٧٤٠	٩ ٧٦٧٨ر٢٦٠
٦	٢٠٠٠	٢٤٤١ر٩٦٠ (٢١/٢٪ × ٩٧٦٧٨ر٢٦٠)	٤٤١ر٩٦٠	١٨٧٩ر٧٨٠	٩ ٨١٢٠ر٢٢٠
٧	٢٠٠٠	٢٤٥٣ر٠١٠ (٢١/٢٪ × ٩٨١٢٠ر٢٢٠)	٤٥٣ر٠١٠	١٤٢٦ر٧٧٠	٩ ٨٥٧٣ر٢٣٠
٨	٢٠٠٠	٢٤٦٤ر٣٣٠ (٢١/٢٪ × ٩٨٥٧٣ر٢٣٠)	٤٦٤ر٣٣٠	٩٦٢ر٤٤٠	٩ ٩٠٣٧ر٥٦٠
٩	٢٠٠٠	٢٤٧٥ر٩٤٠ (٢١/٢٪ × ٩٩٠٣٧ر٥٦٠)	٤٧٥ر٩٤٠	٤٨٦ر٥٠٠	٩ ٩٥١٣ر٥٠٠
١٠	٢٠٠٠	٢٤٨٦ر٥٠٠ (٢١/٢٪ × ٩٩٥١٣ر٥٠٠)	٤٨٦ر٥٠٠	—	١٠٠٠٠٠ر٠٠٠

وتكون قيود اليومية اللازمة لاثبات الفائدة عن الستة شهور الأولى والثانية كما يلي:

٢٣٩٠ر٦٣٠		من حـ/ فائدة السندات
		الى مذكورين
	٢٠٠٠ر٠٠٠	حـ/ حملة السندات
	٣٩٠ر٦٣٠	حـ/ خصم اصدار السندات
٢٤٠٠ر٣٩٠		من حـ/ فائدة السندات
		الى مذكورين
	٢٠٠٠ر٠٠٠	حـ/ حملة السندات
	٤٠٠ر٣٩٠	حـ/ خصم اصدار السندات

ونود التنوية الى أن المناقشة السابقة كانت تقوم على افتراض رد قيمة السندات بقيمتها الاسمية في نهاية سنوات القرض دفعة واحدة. وسوف نتعرض فيما بعد لمعالجة فائدة السندات اذا كان شروط الاصدار تنطوي على رد السندات على دفعات اثناء سنوات القرض، أو بقيمة مغايرة للقيمة الاسمية.

رد قيمة السندات

تمثل قيمة السندات قرضاً على الشركة مما يتطلب وفائها بالتزام سداد قيمة هذا القرض في الميعاد أو المواعيد المحددة كما وردت بنشرة الاكتتاب. وقد تأخذ طريقة سداد السندات العديد من الاشكال. فمن حيث ميعاد السداد قد يكون رد قيمة القرض اما (١) دفعة واحدة في نهاية مدة القراض أو (٢) على دفعات اثناء سنوات القرض.

ومن حيث القيمة الواجبة الرد في تاريخ الاستحقاق فالأصل أن ترد السندات بقيمتها الاسمية كما تظهر على وجه السندات المصدرة. غير أن الشركة قد ترد قيمة السندات المصدرة بعلاوة رد أي بقيمة تزيد عن قيمتها

الاسمية ، أو بخصم رد أي بقيمة تقل عن القيمة الاسمية :

ويرتبط برد قيمة السندات مشكلة تمويلية تتمثل في تدبير المال اللازم للوفاء بقيمة السندات . وفي هذا الصدد غالباً ما تلجأ الشركة الى تكوين احتياطي سنوي يحتجز من الأرباح السنوية واستثماره في أصول مضمونه وقابلة للتحويل الى نقدية بسهولة ، مما يتيح توفير المال اللازم للوفاء بقيمة السندات في تاريخ استحقاقها . وسوف نتعرض فيما يلي للمعالجة المحاسبية لمختلف حالات رد السندات .

أولا - رد السندات بقيمتها الاسمية :

١ - رد السندات دفعة واحدة :

يعالج استحقاق رد السندات بقيمتها الاسمية دفعة واحدة في نهاية سنوات القرض وذلك بجعل حـ/السندات (مدينا) وحـ/حملة السندات (دائنا) . وعند السداد يجعل حـ/حملة السندات (مدينا) وحـ/نقدية بالبنك (دائنا) .

مثال :

أصدرت احدى شركات المساهمة في أول يناير ١٩٧٥ ١٠٠٠٠ سند ١٢٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات ، وتستحق السداد بعد خمس سنوات . وفي أول يناير ١٩٨٠ قامت الشركة برد السندات الى حامليها وذلك بقيمتها الاسمية .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات رد السندات .

مناقشة خطوات الحل :

١٠٠٠٠٠		من حـ/السندات ١٢٪
	١٠٠٠٠٠	الى حـ/حملة السندات
		اثبات استحقاق رد السندات

١٠٠٠٠٠		من حـ/حملة السندات
	١٠٠٠٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك
		اثبات سداد قيمة السندات

٢ ـ رد السندات على دفعات :

يعالج استحقاق الدفعات في التواريخ المحددة على مدى سنوات القرض بجعل حـ/السندات (مدينا) وحـ/حملة السندات (دائنا). كما يجعل حـ/حملة السندات (مدينا) بالمبالغ المسددة وحـ/النقدية بالبنك (دائنا). ونتيجة لذلك يأخذ حـ/السندات في التناقص، كما أن عبء الفائدة الدوري يتناقص هو الآخر.

مثال :

بافتراض في المثال السابق أن شروط اصدار السندات تنص على سداد ٢٠٪ منها سنوياً اعتباراً من أول يناير ١٩٧٦.

فالمطلوب :

أولاً ـ اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات رد السندات في أول يناير ١٩٧٦.

ثانياً ـ تصوير حسابي السندات، وفائدة السندات على مدى سنوات القرض.

مناقشة خطوات الحل :

أولا : قيود اليومية :

٢٠٠٠٠		من حـ/السندات ٢٢٪	١٩٧٦ اول يناير
	٢٠٠٠٠	الى حـ/حملة السندات اثبات استحقاق الدفعة الأولى من السندات	
٢٠٠٠٠		من حـ/حملة السندات	
	٢٠٠٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك اثبات سداد قيمة الدفعة الاولى	

ثانياً ـ تصوير حسابي السندات وفائدة السندات :

حـ/السندات

٢٠٠٠٠	الى حـ/حملة السندات ٧٦/١/١	١٠٠٠٠٠	من حـ/نقدية بالبنك ٧٥/١/١
٨٠٠٠٠	الى الرصيد ٧٦/١٢/٣١		
١٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠	
٢٠٠٠٠	الى حـ/حملة السندات ٧٧/١/١	٨٠٠٠٠	من الرصيد ٧٧/١/١
٦٠٠٠٠	الى الرصيد ٧٧/١٢/٣١		
٨٠٠٠٠		٨٠٠٠٠	

٢٠٠٠٠	الى حـ/حملة ٧٨/١/١ السندات	٦٠٠٠٠	من الرصيد ٧٨/١/١
٤٠٠٠٠	الى الرصيد ٧٨/١٢/٣١		
٦٠٠٠٠		٦٠٠٠٠	
٢٠٠٠٠	الى حـ/حملة ٧٩/١/١ السندات	٤٠٠٠٠	من الرصيد ٧٩/١/١
٢٠٠٠٠	الى الرصيد ٧٩/١٢/٣١		
٤٠٠٠٠		٤٠٠٠٠	
٢٠٠٠٠	الى حـ/حملة ٨٠/١/١ السندات	٢٠٠٠٠	من الرصيد ٨٠/١/١

حـ/فائدة السندات

١٢٠٠٠	الى حـ/حملة السندات	١٢/٣١ /٧٥	١٢٠٠٠	من حـ/الارباح والخسائر	١٢/٣١/٧٥
٩٦٠٠	الى حـ/حملة السندات	١٢/٣١ /٧٦	٩٦٠٠	من حـ/الارباح والخسائر	١٢/٣١ /٧٦
٧٢٠٠	الى حـ/حملة السندات	١٢/٣١ /٧٧	٧٢٠٠	من حـ/الارباح والخسائر	١٢/٣١ /٧٧
٤٨٠٠	الى حـ/حملة السندات	١٢/٣١ /٧٨	٤٨٠٠	من حـ/الأرباح والخسائر	١٢/٣١ /٧٨
٢٤٠٠	الى حـ/حملة السندات	١٢/٣١ /٧٩	٢٤٠٠	من حـ/الارباح والخسائر	١٢/٣١ /٧٩

ثانياً ـ رد السندات بعلاوة رد:

١ ـ رد السندات دفعة واحدة:

قد تنص نشرة الاكتتاب في سندات معينة على ردها في تاريخ الاستحقاق

بقيمة تفوق قيمتها الاسمية وذلك كبديل لاصدار السندات بخصم اصدار. وتعالج علاوة الرد ـ اسوة بخصم الاصدار ـ فى حـ/الفوائد وذلك بجعل حـ/فائدة السندات (مدينا) وحـ/مخصص علاوة رد السندات (دائنا). وتسمح هذه المعالجة بتراكم حـ/مخصص علاوة رد السندات حتى يتساوى مع علاوة الرد الواجبة السداد في تاريخ الاستحقاق.

وثمة معالجة بديلة تتمثل في عدم تكوين مخصص لعلاوة رد السندات على أن يعالج الرد في تاريخ الاستحقاق بجعل حـ/السندات (مدينا) بالقيمة الاسمية، وحـ/علاوة الرد (مديناً) هو الآخر بالمبلغ الواجب السداد، وحـ/حملة السندات (دائنا) بمجموع الحسابين. ويظهر الرصيد المدين الناتج في حـ/علاوة الرد في جانب الاصول بالميزانية العمومية على أن يتم اهلاكه على مدى عدد من السنوات اللاحقة.

مثال:

بالافتراض في المثال السابق أن عقد الاصدار ينص على سداد السندات بعلاوة رد قدرها ١٠٪ وذلك في نهاية مدة القرض.

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات استحقاق الفائدة الدورية لرد السندات.

مناقشة خطوات الحل:

علاوة الرد = ١٠٠٠٠٠ × ١٠٪ = ١٠٠٠٠ جنيه

∴ القيمة الواجبة الرد لحملة السندات = ١٠٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠

= ١١٠٠٠٠ جنيه

فإذا قامت الشركة بتكوين مخصص لعلاوة رد السندات تكون المعالجة الدورية لفائدة السندات كالآتي:

١٤٠٠٠		من حـ/ فائدة السندات
		الى مذكورين
	١٢٠٠٠	حـ/ حملة السندات
	٢٠٠٠	حـ/ مخصص علاوة رد السندات

وعند استحقاق رد قيمة السندات تجري القيود الآتية :

		من مذكورين
١٠٠٠٠٠		حـ/ السندات ١٢٪
١٠٠٠٠		حـ/ مخصص علاوة رد السندات
	١١٠٠٠٠	الى حـ/ حملة السندات
١١٠٠٠٠		من حـ/ حملة السندات
	١١٠٠٠٠	الى حـ/ نقدية بالبنك

أما اذا لم تلجأ الشركة الى تكوين مخصص لعلاوة رد السندات ، فيكون قيد اليومية السنوي لاثبات استحقاق الفائدة كالآتي :

١٢٠٠٠		من حـ/ فائدة السندات
	١٢٠٠٠	الى حـ/ حملة السندات

كما يعالج رد قيمة السندات في تاريخ الاستحقاق على النحو التالي :

		من مذكورين
١٠٠٠٠٠		حـ/السندات ١٢٪
١٠٠٠٠		حـ/علاوة رد السندات
	١١٠٠٠٠	الى حـ/حملة السندات
		اثبات استحقاق رد قيمة السندات
١١٠٠٠٠		من حـ/حملة السندات
	١١٠٠٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك
		اثبات سداد قيمة السندات

٢ ـ رد السندات على دفعات:

ومن الطبيعي فإذا كان عقد اصدار السندات ينص على رد قيمتها على دفعات سنوية فإن الأمر لا يتطلب في هذه الحالة تكوين يخصص لعلاوة رد السندات، وبالتالي لا يضخم حـ/فائدة السندات بمقدار هذه العلاوة. وتكون المعالجة كالآتي:

		من مذكورين
××		حـ/السندات
××		حـ/علاوة رد السندات (الارباح والخسائر)
	××	الى حـ/حملة السندات

مثال:

بالافتراض في المثال السابق أن عقد الاصدار ينص على رد السندات بعلاوة رد قدرها ١٠٪، وعلى أن يرد ٢٠٪ من السندات سنوياً اعتباراً من أول يناير ١٩٧٦.

والمطلوب :

أولا ـ اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات رد الدفعة الأولى من السندات في أول يناير ١٩٧٦ .

ثانياً ـ تصوير حسابي السندات ، وفائدة السندات ، على مدى سنوات القرض .

مناقشة خطوات الحل :

أولا ـ قيود اليومية :

		من مذكورين
٢٠٠٠٠		حـ/السندات ١٢٪
٢٠٠٠		حـ/علاوة رد السندات (الارباح والخسائر)
	٢٢٠٠٠	الى حـ/حملة السندات
٢٢٠٠٠		من حـ/حملة السندات
	٢٢٠٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك

ثانياً ـ تصوير الحسابات :

حـ/السندات ١٢٪

٢٠٠٠٠	الى حـ/حملة السندات ٧٦/١/١	١٠٠٠٠٠	من حـ/نقدية بالبنك ٧٥/١/١
٨٠٠٠٠	الى الرصيد ٧٦/١٢/٣١		
١٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠	

٢٠٠٠٠	الى حـ/حملة السندات ٧٧/١/١	٨٠٠٠٠	من الرصيد ٧٧/١/١
٦٠٠٠٠	الى الرصيد ٧٧/١٢/٣١		
٨٠٠٠٠		٨٠٠٠٠	
٢٠٠٠٠	الى حـ/حملة السندات ٧٨/١/١	٦٠٠٠٠	من الرصيد ٧٨/١/١
٤٠٠٠٠	الى الرصيد ٧٨/١٢/٣١		
٦٠٠٠٠		٦٠٠٠٠	
٢٠٠٠٠	الى حـ/حملة السندات ٧٩/١/١	٤٠٠٠٠	من الرصيد ٧٩/١/١
٢٠٠٠٠	الى الرصيد ٧٩/١٢/٣١		
٤٠٠٠٠		٤٠٠٠٠	
٢٠٠٠٠	الى حـ/حملة السندات ٨٠/١/١	٢٠٠٠٠	من الرصيد ٨٠/١/١

حـ/ فائدة السندات

١٢٠٠٠	الى حـ/حملة السندات ٧٥/١٢/٣١	١٢٠٠٠	من حـ/الارباح والخسائر ٧٥/١٢/٣١
٩٦٠٠	الى حـ/حملة السندات ٧٦/١٢/٣١	٩٦٠٠	من حـ/الأرباح والخسائر ٧٦/١٢/٣١
٧٢٠٠	الى حـ/حملة السندات ٧٧/١٢/٣١	٧٢٠٠	من حـ/الارباح والخسائر ٧٧/١٢/٣١
٤٨٠٠	الى حـ/حملة السندات ٧٨/١٢/٣١	٤٨٠٠	من حـ/الارباح والخسائر ٧٨/١٢/٣١
٢٤٠٠	الى حـ/حملة السندات ٧٩/١٢/٣١	٢٤٠٠	من حـ/الارباح والخسائر ٧٩/١٢/٣١

ثالثاً ـ رد السندات بخصم رد .

١ ـ رد السندات دفعة واحدة :

قد تنص نشرة الاكتتاب في سندات معينة على ردها في تاريخ الاستحقاق بقيمة تقل عن قيمتها الاسمية وذلك كبديل لاصدار السندات بعلاوة اصدار . ويعالج خصم الرد ـ اسوة بعلاوة الاصدار ـ في حـ/الفوائد وذلك بجعل حـ/خصم رد السندات (مدينا) وحـ/فائدة السندات (دائنا) . وتسمح هذه المعالجة بتراكم حـ/خصم رد السندات حتى يتساوى مع المبلغ الممنوح لحملة السندات في تاريخ الاستحقاق .

مثال :

بالافتراض في المثال السابق أن عقد الاصدار ينص على سداد السندات بخصم رد قدره ١٠٪ وذلك في نهاية مدة القرض .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات استحقاق الفائدة الدورية ولرد السندات .

مناقشة خطوات الحل :

خصم الرد = ١٠٠٠٠٠ × ١٠٪ = ١٠٠٠٠ جنيه .

.. القيمة الواجبة الرد = ١٠٠٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠ = ٩٠٠٠٠ جنيه .

من مذكورين		
حـ/فائدة السندات		١٠٠٠٠
حـ/خصم رد السندات		٢٠٠٠
الى حـ/حملة السندات	١٢٠٠٠	

وعند استحقاق رد قيمة السندات تجري القيود الآتية :

١٠٠٠٠٠		من حـ/السندات ١٢٪
		الى مذكورين
	٩٠٠٠٠	حـ/حملة السندات
	١٠٠٠٠	حـ/خصم رد السندات
٩٠٠٠٠		من حـ/حملة السندات
	٩٠٠٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك

٢ ـ رد السندات على دفعات :

بالافتراض في المثال السابق أن عقد الاصدار ينص على رد السندات بخصم رد قدره ١٠ ٪ على أن يرد ٢٠ ٪ من السندات سنوياً اعتباراً من أول يناير ١٩٧٦ .

والمطلوب :

أولا : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات رد الدفعة الأولى من السندات في أول يناير ١٩٧٦ .

ثانياً : تصوير حسابي فائدة السندات ، وخصم رد السندات على مدى حياة القرض .

مناقشة خطوات الحل :

أولا ـ قيود اليومية :

٢٠٠٠٠		من حـ/السندات ١٢٪
		الى مذكورين
	١٨٠٠٠	حـ/حملة السندات
	٢٠٠٠	حـ/خصم رد السندات
١٨٠٠٠		من حـ/حملة السندات
	١٨٠٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك

ثانياً ـ تصوير الحسابات :

حـ/فائدة السندات

١٠٠٠٠	الى حـ/حملة السندات ٧٥/١٢/٣١	١٠٠٠٠	من حـ/الأرباح والخسائر ٧٥/١٢/٣١
٧٦٠٠	الى حـ/حملة السندات ٧٦/١٢/٣١	٧٦٠٠	من حـ/الارباح والخسائر ٧٦/١٢/٣١
٥٢٠٠	الى حـ/حملة السندات ٧٧/١٢/٣١	٥٢٠٠	من حـ/الارباح والخسائر ٧٧/١٢/٣١
٢٨٠٠	الى حـ/حملة السندات ٧٨/١٢/٣١	٢٨٠٠	من حـ/الارباح والخسائر ٧٩/١٢/٣١
٤٠٠	الى حـ/حملة السندات ٧٩/١٢/٣١	٤٠٠	من حـ/الأرباح والخسائر ٧٩/١٢/٣١

حـ/خصم رد السندات

٢٠٠٠	الى حـ/حملة السندات ٧٥/١٢/٣١	٢٠٠٠	من حـ/السندات ١٢٪ ٧٦/١/١
٢٠٠٠	الى حـ/حملة السندات ٧٦/١٢/٣١	٢٠٠٠	من حـ/السندات ١٢٪ ٧٧/١/١
٢٠٠٠	الى حـ/حملة السندات ٧٧/١٢/٣١	٢٠٠٠	من حـ/السندات ١٢٪ ٧٨/١/١
٢٠٠٠	الى حـ/حملة السندات ٧٨/١٢/٣١	٢٠٠٠	من حـ/السندات ١٢٪ ٧٩/١/١
٢٠٠٠	الى حـ/حملة السندات ٧٩/١٢/٣١	٢٠٠٠	من حـ/السندات ١٢٪ ٨٠/١/١

تمويل رد قيمة السندات :

قد تنص شروط اصدار السندات على سدادها دفعة واحدة في تاريخ معين . وحتى يمكن للشركة الوفاء بالتزامها فغالباً ما تلجأ الى احتجاز مبالغ سنوية من أرباحها على أن تستثمر هذه المبالغ زائداً عائد الاستثمارات أما في أوراق مالية من الدرجة الأولى أو في بوليصة تأمين تستحق السداد في تاريخ استحقاق السندات . وفي تاريخ استحقاق السندات تقوم الشركة ببيع الأوراق المالية أو تحصل قيمة بوليصة التأمين واستخدام المبالغ التي تحصل عليها في رد قيمة السندات . ومن الطبيعي قد ينجم عن بيع استثمارات المالية أما تحقيق ربح او خسارة يتم تسويتها في حساب احتياطي رد السندات ، والذي يتم تسويته بالتالي في حـ/الاحتياطي العام .

وفي هذا الصدد ـ يتم تحديد القسط السنوي الواجب احتجازه من الدخل السنوي وذلك بالإستعانة بجداول الفائدة المركبة ، حيث يمثل القسط السنوي المبلغ الذي اذا استثمر سنوياً بفائدة مركبة معينة على مدة حياة القرض يتراكم الى القيمة الواجبة السداد . وبمعنى آخر يتم ايجاد القسط السنوي كالآتي :

القسط السنوي = قيمة السندات الواجبة الرد ÷ جملة دفعات سنوية قيمة كل منها جنيه .

وتتلخص خطوات المعالجة المحاسبية لتمويل رد السندات بافتراض الاستثمار في أوراق مالية في الآتي :

ـ الاحتجاز من الأرباح :

×× من حـ/الارباح المحتجزة

×× الى حـ/احتياطي رد السندات

ـ استثمار القسط المحتجز في الأوراق المالية :

×× من حـ/استثمارات احتياطي رد السندات

× الى حـ/نقدية بالبنك

- تحصيل الفائدة على الاستثمارات :

×× من حـ/نقدية بالبنك

×× الى حـ/احتياطي رد السندات

- وعند استثمار القسط زائداً الفائدة :

×× من حـ/استثمارات احتياطي رد السندات

×× حـ/نقدية بالبنك

وتستمر الخطوات السابقة سنوياً حتى يحل ميعاد استحقاق رد السندات حيث يعالج بيع السندات كالآتي :

×× من حـ/نقدية بالبنك

الى حـ/استثمارات احتياطي السندات

فإذا كانت نتيجة بيع الاستثمارات خسارة تعالج كالآتي :

×× من حـ/احتياطي رد السندات

الى حـ/استثمارات احتياطي رد السندات

أما اذا كانت نتيجة البيع ربحاً فيعالج كالآتي :

×× من حـ/استثمارات احتياطي رد السندات

الى حـ/احتياطي رد السندات

وبعد استحقاق ورد قيمة السندات كما سبق أن أوضحنا يقفل رصيد حـ/احتياطي رد السندات في حـ/الاحتياطي العام كما يلي :

×× من حـ/احتياطي رد السندات

×× الى حـ/الاحتياطي العام

وبالنسبة للاستثمار في بوليصة التأمين فتطبق نفس المعالجة السابق الاشارة اليها بصدد الاستثمار في الأوراق المالية فيما عدا ان الفائدة التي تحتسب على البوليصة لا تحصلها الشركة ، كما أن قسط التأمين يدفع في بداية السنة الأولى للقرض أو بمجرد التعاقد مع شركة التأمين . وفيما يلي خطوات المعالجة المحاسبية

لرد قيمة السندات وذلك بافتراض الاستثمار في بوليصة التأمين.

١ ـ في بداية السنة الأولى لاصدار السندات

xx من حـ/بوليصة التأمين لرد السندات

xx الى حـ/نقدية بالبنك

ـ وفي نهاية العام يجنب القسط من الربح كالآتي :

xx من حـ/الارباح المحتجزة

xx الى حـ/احتياطي رد السندات

ـ وتعالج الفائدة السنوية كما يلي :

xx من حـ/بوليصة التأمين لرد السندات

xx الى حـ/استثمارات احتياطي رد السندات

ـ وعند الاستحقاق يسجل المبلغ المحصل كالآتي :

xx من حـ/نقدية بالبنك

xx الى حـ/بوليصة التأمين رد

وبعد رد السندات يقفل رصيد حـ/احتياطي رد السندات في حـ/الاحتياطي العام على النحو التالي :

xx من حـ/احتياطي رد السندات

xx الى حـ/الاحتياطي العام

مثال (١) :

في أول يناير ١٩٧٥ أصدرت شركة مساهمة ١٠٠٠ سند ١٢٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات ، على أن ترد السندات بعد مضي أربع سنوات بقيمتها الاسمية . وقد قامت الشركة بتمويل رد السندات عن طريق تكوين احتياطي لرد السندات تم استثماره في أوراق مالية من الدرجة الأولى وتدر

عائداً بمعدل ٤٪ . وفي تاريخ الاستحقاق بيعت الاستثمارات بخسارة قدرها ٥٠٩٩٦ جنيه. فإذا علمت أن السنة المالية للشركة تنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام، وأن جملة دفعة قدرها جنيه لمدة ٤ سنوات بمعدل ٤٪، تساوي ٤٫٢٤٦٥ .

والمطلوب:

تصوير حسابي إحتياطي رد السندات، واستثمارات احتياطي رد السندات.

مناقشة خطوات الحل:

قيمة القسط السنوى = ١٠٠٠ ÷ ٤٢٤٦٥ = ٢٣٥٫٨٨١ جنيه

حـ/احتياطي رد السندات

٢٣٥٤ر٨٨١	الى الرصيد ٧٥/١٢/٣١	٢٣٥٤ر٨٨١	من حـ/الارباح المحتجزة ٧٥/١٢/٣١
٤٨٠٣ر٩٥٧	الى الرصيد ٧٦/١٢/٣١	٢٣٥٤ر٨٨١	من الرصيد ٧٦/١/١
		١٩٥ر٩٤	من حـ/نقدية بالبنك ٧٦/١٢/٣١
		٢٣٥٤ر٨٨١	من حـ/الارباح المحتجزة ٧٦/١٢/٣١
٤٨٠٣ر٩٥٧		٤٨٠٣ر٩٥٧	
٧٣٥٠ر٩٩٦	الى الرصيد ٧٧/١٢/٣١	٤٨٠٣ر٩٥٧	من الرصيد ٧٧/١/١
		١٩٢ر١٥٨	من حـ/نقدية بالبنك ٧٧/١٢/٣١
		٢٣٥٤ر٨٨١	من حـ/الارباح المحتجزة ٧٧/١٢/٣١
٧٣٥٠ر٩٩٦		٧٣٥٠ر٩٩٦	
٥٠ر٩٩٦	الى حـ/استثمارات احتياطي رد السندات ٧٨/١٢/٣١	٧٣٥٠ر٩٩٦	من الرصيد ٧٨/١/١
٩٩٤٨ر٩٢١	الى حـ/احتياطي العام	٢٩٤ر٠٤٠	من حـ/نقدية بالبنك ٧٨/١٢/٣١
		٢٣٥٤ر٨٨١	من حـ/الارباح المحتجزة ٧٨/١٢/٣١
٩٩٩٩ر٩١٧		٩٩٩٩ر٩١٧	

حـ/استثمارات احتياطي رد السندات

٢٣٥٤ر٨٨١	الى حـ/نقدية بالبنك ٧٥/١٢/٣١	٢٣٥٤ر٨٨١	من الرصيد ٧٥/١٢/٣١
٢٣٥٤ر٨٨١	الى الرصيد ٧٦/١/١	٤٨٠٣ر٩٥٧	من الرصيد ٧٦/١٢/٣١
٢٤٤٩ر٠٧٦	الى حـ/نقدية بالبنك ٧٦/١٢/٣١		
٤٨٠٣ر٩٥٧		٤٨٠٣ر٩٥٧	
٤٨٠٣ر٩٥٧	الى الرصيد ٧٧/١/١	٧٣٥٠ر٩٩٦	من الرصيد ٧٧/١٢/٣١
٢٥٤٧ر٠٣٩	الى حـ/نقدية بالبنك ٧٧/١٢/٣١		
٧٣٥٠ر٩٩٦		٧٣٥٠ر٩٩٦	
٧٣٥٠ر٩٩٦	الى الرصيد ٧٨/١/١	٧٣٠٠ر٠٠٠	من حـ/نقدية بالبنك ٧٨/١٢/٣١
		٥٠ر٩٩٦	من حـ/احتياطي رد السندات ٧٨/١٢/٣١
٧٣٥٠ر٩٩٦		٧٣٥٠ر٩٩٦	

مثال (٢):

بالافتراض في المثال (١) ان الاستثمارات كانت في بوليصة تأمين.

والمطلوب:

تصوير حسابي احتياطي رد السندات، وبوليصة التأمين لرد السندات.

مناقشة خطوات الحل:

حـ/احتياطي رد السندات

٢٣٥٤ر٨٨١	الى الرصيد ٧٥/١٢/٣١	٢٣٥٤ر٨٨١	من حـ/الارباح المحتجزة ٧٥/١٢/٣١
		٢٣٥٤ر٨٨١	من الرصيد ٧٦/١/١
٤٨٠٣ر٩٥٧	الى الرصيد ٧٦/١٢/٣١	٩٤ر١٩٥	من حـ/بوليصة التأمين لرد السندات ٧٦/١/١
		٢٣٥٤ر٨٨١	من حـ/الارباح المحتجزة ٧٦/١٢/٣١
٤٨٠٣ر٩٥٧		٤٨٠٣ر٩٥٧	
٧٣٥٠ر٩٩٦	الى الرصيد ٧٧/١٢/٣١	٤٨٠٣ر٩٥٧	من الرصيد ٧٧/١/١
		١٩٢ر١٥٨	من حـ/بوليصة التامين لرد السندات ٧٧/١/١
		٢٣٥٤ر٨٨١	من حـ/الارباح المحتجزة ٧٧/١٢/٣١
٧٣٥٠ر٩٩٦		٧٣٥٠ر٩٩٦	
٩٩٩٩ر٩١٧	الى الرصيد ٧٨/١٢/٣١	٧٣٥٠ر٩٩٦	من الرصيد ٧٨/١/١
		٢٩٤ر٠٤٠	من حـ/بوليصة التأمين لرد السندات ٧٨/١/١
		٢٣٥٤ر٨٨١	من حـ/الارباح المحتجزة ٧٨/١٢/٣١
٩٩٩٩ر٩١٧		٩٩٩٩ر٩١٧	
٩٩٩٩ر٩١٧	الى حـ/الاحتياطي العام ٧٩/١/١	٩٩٩٩ر٩١٧	من الرصيد ٧٩/١/١

حـ/بوليصة التأمين لرد السندات

٢٣٥٤ر٨٨١	الى حـ/نقدية بالبنك ٧٥/١/١	٢٣٥٤ر٨٨١	من الرصيد ٧٥/١٢/٣١
٢٣٥٤ر٨٨١	الى الرصيد ٧٦/١/١	٤٨٠٣ر٩٥٧	من الرصيد ٧٦/١٢/٣١
٢٣٥٤ر٨٨١	الى حـ/نقدية بالبنك ٧٦/١/١		
٩٤ر١٩٥	الى حـ/احتياطي رد السندات ٧٦/١/١		
٤٨٠٣ر٩٥٧		٤٨٠٣ر٩٥٧	
٤٨٠٣ر٩٥٧	الى الرصيد ٧٧/١/١	٧٣٥٠ر٩٩٦	من الرصيد ٧٧/١٢/٣١
٢٣٥٤ر٨٨١	الى حـ/نقدية بالبنك ٧٧/١/١		
١٩٢ر١٥٨	الى حـ/احتياطي رد السندات ٧٧/١/١		
٧٣٥٠ر٩٩٦		٧٣٥٠ر٩٩٦	
٧٣٥٠ر٩٩٦	الى الرصيد ٧٨/١/١	٩٩٩٩ر٩١٧	من الرصيد ٧٨/١٢/٣١
٢٣٥٤ر٨٨١	الى حـ/نقدية بالبنك ٧٨/١/١		
٢٩٤ر٠٤٠	الى حـ/احتياطي رد السندات ٧٨/١/١		
٩٩٩٩ر٩١٧		٩٩٩٩ر٩١٧	
٩٩٩٩ر٩١٧	الى الرصيد ٧٩/١/١	١٠٠٠٠ر٠٠٠	من حـ/نقدية بالبنك ٧٩/١/١
٠٠٠ر٠٨٣	(فروق تقريب)		
١٠٠٠٠ر٠٠٠		١٠٠٠٠ر٠٠٠	

مثال (٣):

بالافتراض في المثال (١) أن السندات ترد في تاريخ الاستحقاق بعلاوة رد قدرها ١٠٪ وقد بيعت الاستثارات بربح قدره ١١٣٩٠٧ جنيه.

والمطلوب:

تصوير حسابي احتيـاطي رد السنـدات، واستـثارات احتيـاطي رد السندات.

مناقشة خطوات الحل:

علاوة الرد = ١٠٠٠٠ × ١٠٪ = ١٠٠٠ جنيه

قيمة السندات الواجب ردها = ١٠٠٠٠ + ١٠٠٠ = ١١٠٠٠ جنيه

.. قيمة القسط السنوي = ١١٠٠٠ ÷ ٤٢٤٦٥ = ٣٦٨ر٢٥٩٠ جنيه.

حـ/احتياطي رد السندات

٢٥٩٠ر٣٦٨	الى الرصيد ٧٥/١٢/٣١	٢٥٩٠ر٣٦٨	من حـ/الارباح المحتجزة ٧٥/١٢/٣١
		٢٥٩٠ر٣٦٨	من الرصيد ٧٦/١/١
٥٢٨٤ر٣٥١	الى الرصيد ٧٦/١٢/٣١	١٠٣ر٦١٥	من حـ/نقدية بالبنك ٧٦/١٢/٣١
		٢٥٩٠ر٣٦٨	من حـ/الارباح المحتجزة ٧٦/١٢/٣١
٥٢٨٤ر٣٥١		٥٢٨٤ر٣٥١	
٨٠٨٦ر٠٩٣	الى الرصيد ٧٧/١٢/٣١	٥٢٨٤ر٣٥١	من الرصيد ٧٧/١/١
		٢١١ر٣٧٤	من حـ/نقدية بالبنك ٧٧/١٢/٣١
		٢٥٩٠ر٣٦٨	من حـ/الارباح المحتجزة ٧٧/١٢/٣١
٨٠٨٦ر٠٩٣		٨٠٨٦ر٠٩٣	
١٠٩٩٩ر٩٠٥	الى الرصيد ٧٨/١٢/٣١	٨٠٨٦ر٠٩٣	من الرصيد ٧٨/١/١
		٣٢٣ر٤٤٤	من حـ/نقدية بالبنك ٧٨/١٢/٣١
		٢٥٩٠ر٣٦٨	من حـ/الارباح المحتجزة ٧٨/١٢/٣١
١٠٩٩٩ر٩٠٥		١٠٩٩٩ر٩٠٥	

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
١٠٠٠ر٠٠٠	الى حـ/علاوة رد السندات ٧٩/١/١ (اذا لم تكن الشركة قد كونت مخصصا)	١٠٩٩٩ر٩٠٥	من الرصيد ٧٩/١/١
١٠١١٣ر٨١٢	الى حـ/الاحتياطي العام ٧٩/١/١	١١٣ر٩٠٧	من حـ/استثمارات احتياطي رد السندات ٧٩/١/١
١١١١٣ر٨١٢		١١١١٣ر٨١٢	

حـ/استثمارات احتياطي رد السندات

٢٥٩٠ر٣٦٨	الى حـ/نقدية بالبنك ٧٥/١٢/٣١	٢٥٩٠ر٣٦٧	من الرصيد ٧٥/١٢/٣١
٢٥٩٠ر٣٦٨	الى الرصيد ٧٦/١/١	٥٢٨٤ر٣٥١	من الرصيد ٧٦/١٢/٣١
٢٦٩٣ر٩٨٣	الى حـ/نقدية بالبنك ٧٦/١٢/٣١		
٥٢٨٤ر٣٥١		٨٠٨٦ر٠٩٣	من الرصيد
٥٢٨٤ر٣٥١	الى الرصيد ٧٧/١/١	٨٠٨٦ر٠٩٣	٧٧/١٢/٣١
٢٨٠١ر٧٤٢	الى حـ/نقدية بالبنك ٧٧/١٢/٣١		
٨٠٨٦ر٠٩٣		٨٠٨٦ر٠٩٣	
٨٠٨٦ر٠٩٣	الى الرصيد ٧٨/١/١	٨٠٨٦ر٠٩٣	من الرصيد ٧٨/١٢/٣١
٨٠٨٦ر٠٩٣	الى الرصيد ٧٩/١/١	٨٢٠٠ر٠٠٠	من حـ/نقدية بالبنك ٧٩/١/١
١١٣ر٩٠٧	الى حـ/احتياطي رد السندات ٧٩/١/١		
٨٢٠٠ر٠٠٠		٨٢٠٠ر٠٠٠	

مثال (٤):

بالافتراض في المثال (١) أن السندات ترد في تاريخ الاستحقاق بخصم رد قدره ١٠٪ وقد بيعت الاستثمارات بخسارة قدرها ١١٥٨٩٤ جنيه.

والمطلوب:

تصوير حسابي احتياطي رد السندات، واستثمارات احتياطي رد السندات.

مناقشة خطوات الحل:

خصم رد السندات = ١٠٠٠٠ × ١٠٪ = ١٠٠٠ جنيه

قيمة السندات الواجبة الرد = ١٠٠٠٠ - ١٠٠٠ = ٩٠٠٠ جنيه

∴ قيمة القسط = ٩٠٠٠ ÷ ٤٢٤٦٥ = ٢١١٩٣٩٢ جنيه

حـ/احتياطي رد السندات

٢١١٩ر٣٩٢	الى الرصيد ٧٥/١٢/٣١	٢١١٩ر٣٩٢	من حـ/الارباح المحتجزة ٧٥/١٢/٣١
٤٣٢٣ر٥٦٠	الى الرصيد ٧٦/١٢/٣١	٢١١٩ر٣٩٢	من الرصيد ٧٦/١/١
		٢١١٩ر٣٩٢	من حـ/الارباح المحتجزة ٧٦/١٢/٣١
		٨٤ر٧٧٦	من حـ/نقدية بالبنك ٧٦/١٢/٣١
٤٣٢٣ر٥٦٠		٤٣٢٣ر٥٦٠	
٦٦١٥ر٨٩٤	الى الرصيد ٧٧/١٢/٣١	٤٣٢٣ر٥٦٠	من الرصيد ٧٧/١/١
		٢١١٩ر٣٩٢	من حـ/الارباح المحتجزة ٧٧/١٢/٣١
		١٧٢ر٩٤٢	من حـ/نقدية بالبنك ٧٧/١٢/٣١
٦٦١٥ر٨٩٤		٦٦١٥ر٨٩٤	

٨٩٩٩ر٩٢٢	الى الرصيد ٧٨/١٢/٣١	٦٦١٥ر٨٩٤	من الرصيد ٧٨/١/١
		٢١١٩ر٣٩٢	من حـ/الارباح المحتجزة ٧٨/١٢/٣١
		٢٦٤ر٦٣٦	من حـ/نقدية بالبنك ٧٨/١٢/٣١
٨٩٩٩ر٩٢٢		٨٩٩٩ر٩٢٢	
١١٥ر٨٩٤	الى حـ/استثمارات احتياطي رد السندات ٧٩/١/١	٨٩٩٩ر٩٢٢	من الرصيد ٧٩/١/١
٩٨٨٤ر٠٢٨	الى حـ/احتياطي العام ٧٩/١/١	١٠٠٠ر٠٠٠	من حـ/خصم اصدار السندات ٧٩/١/١
٩٩٩٩ر٩٢٢		٩٩٩٩ر٩٢٢	

حـ/استثمارات احتياطي رد السندات

٢١١٩ر٣٩٢	الى حـ/نقدية بالبنك ٧٥/١٢/٣١	٢١١٩ر٣٩٢	من الرصيد ٧٥/١٢/٣١
٢١١٩ر٣٩٢	الى الرصيد ٧٦/١/١	٤٣٢٣ر٥٦٠	من الرصيد ٧٦/١٢/٣١
٢٢٠٤ر١٦٨	الى حـ/نقدية بالبنك ٧٦/١٢/٣١		
٤٣٢٣ر٥٦٠		٤٣٢٣ر٥٦٠	

٤٣٢٣ر٥٦٠	الى الرصيد ٧٧/١/١	٦٦١٥ر٨٩٤	من الرصيد ٧٧/١٢/٣١
٢٢٩٢ر٣٣٤	الى حـ/نقدية بالبنك ٧٧/١٢/٣١		
٦٦١٥ر٨٩٤		٦٦١٥ر٨٩٤	
٦٦١٥ر٨٩٤	الى الرصيد ٧٨/١/١	٦٦١٥ر٨٩٤	من الرصيد ٧٨/١٢/٣١
٦٦١٥ر٨٩٤	الى الرصيد ٧٩/١/١	٦٥٠٠ر٠٠٠	من حـ/نقدية بالبنك ٧٩/١/١
		١١٥ر٨٩٤	من حـ/احتياطي رد السندات ٧٩/١/١
٦٦١٥ر٨٩٤		٦٦١٥ر٨٩٤	

تحويل السندات الى أسهم :

تنص المادة (١٦٥) من قانون الشركات على أنه يجوز للجمعية العامة أن تصدر سندات قابلة للتحول الى أسهم وذلك وفقا للأوضاع الآتية :

(أ) أن يتضمن قرار الجمعية ونشرة الاكتتاب القواعد التى يتم على أساسها تحويل السندات الى أسهم .

(ب) أن لا يقل سعر اصدار السند عن القيمة الأسمية للسهم .

(حـ) أن لا تجاوز قيمة السندات القابلة للتحويل الى اسهم بالاضافة الى قيمة اسهم الشركة القائمة قيمة رأس المسال المرخص به .

ويكون لمساهمى الشركة الحق فى أولوية الاكتتاب فى السندات القابلة للتحول الى اسهم . ويجب على حامل السندات أن يبدى رغبته فى التحويل فى المواعيد التى ينص عليها قرار الاصدار والمعلنة فى نشرة الاكتتاب . ويكون للأسهم التى يحصل عليها جملة السندات فى حالة ابدائهم الرغبة فى التحويل حقوق فى الأرباح المدفوعة

عن السنة المالية التى تم فيها التحويل . وغالباً ما تلجأ الشركة الى وضع شرط امكانية التحويل لأسباب عديدة لعل أهمها ما يلى :

١ - تعد بمثابة وسيلة فعالة لتسويق السندات حيث أن معرفة حامل السند مسبقاً بامكانية تحويله الى أسهم قد يشجعه على الاستثمار في السندات حتى ولو كانت صادرة بعلاوة اصدار .

٢ - تعد بمثابة وسيلة لتخلص الشركة مما يهددها من حل وتصفية عندما يحل ميعاد استحقاق السندات دون توافر النقدية اللازمة للوفاء بقيمة السندات . لذلك يفضل حملة السندات احلال سنداتهم بأسهم بدلا من تصفية الشركة ، واحتمال عدم تمكنهم من تحصيل القيمة الاسمية الكاملة للسندات .

ورغم أن التحويل غالباً ما يتاح في تاريخ استحقاق الفائدة على السندات الا ان شروط ذلك التحويل متعددة . ففي بعض الحالات قد ينص على تحويل السندات الى أسهم ممتازة أو عادية وذلك على أساس القيمة الاسمية لكل منها . وبمعنى آخر اذا كانت القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه فانه يمكن تحويل السند ذات القيمة الاسمية ١٠٠٠ جنيه الى ١٠ أسهم . كما قد ينص على التحويل على أساس سعر تحويل محدد مسبقاً . فعلى سبيل المثال اذا حدد سعر التحويل للسهم بـ ١٢٫٥ جنيه فيمكن تحويل السند ذات القيمة الاسمية ١٠٠٠ جنيه الى ٨٠ سهم .

غير أن شروط اصدار السندات قد تنص على امكانية تحويلها الى أسهم وذلك على أساس القيمة السوقية لهذا الاسهم والتي كثيراً ما تختلف عن القيمة الدفترية للسندات .ويعالج التحويل في هذه الحالة بجعل حـ/السندات (مدينا) وحـ/رأس المال أسهم عادية (أو ممتازة) دائنا بالقيمة الاسمية للأسهم التي يتم تحويل السندات اليها ، وحـ/خصم الاصدار (اذا كانت السندات قد صدرت بخصم اصدار) دائنا أيضاً ، وحـ/علاوة اصدار الاسهم (دائنا) بالفرق بين القيمة السوقية والقيمة الاسمية للأسهم . أما اذا كانت السندات قد أصدرت بعلاوة اصدار فيجعل حـ/السندات (مدينا) ، حـ/علاوة الاصدار (مدينا) هو الآخر مع جعل حـ/رأس المال أسهم عادية (أو ممتازة) دائنا بالقيمة الاسمية

وحـ/علاوة اصدار الاسهم (دائنا) بالفرق بين القيمة السوقية والقيمة الاسمية للأسهم. ويعد الربح أو الخسارة الناتجة عن ذلك التحويل والذي يمثل في الفرق كما لو كان ناشئاً عن رد السندات.

ويبرر ذلك الاجراء على أساس أن مبادلة الاسهم بالسندات يغلق دورة التعامل في السندات ويفتح دورة جديدة للأسهم والتي تثبت على أساس القيمة السوقية التي يمكن بيعها على أساسها. وعلى ذلك فالربح او الخسارة الناتجة عن التحويل لا علاقة لها بالأسهم، ويتم اقفالها في حـ/الارباح والخسائر.

مثال (١):

ينص عقد اصدار سندات احدى الشركات حيث القيمة الاسمية للسند ١٠٠٠ جنيه على امكانية تحويلها الى ٤٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ٢٠ جنيه. وقد قام احد حملة السندات بتحويل سندات قيمتها الاسمية ١٠٠٠٠ جنيه، حيث تظهر دفاتر الشركة في ذلك التاريخ أن رصيد السندات يبلغ ١٠٠٠٠٠جنيه، ورصيد خصم اصدار السندات ٤٠٠٠ جنيه، كما كانت القيمة السوقية للسهم في تاريخ التحويل ٣٠ جنيه.

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازم لاثبات تحويل السندات الى أسهم.

مناقشة خطوات الحل:

القيمة الاسمية للأسهم المحولة = ٤٠٠ × ٢٠ = ٨٠٠٠ جنيه

خصم الاصدار الذي يخص السندات المحولة = ٤٠٠٠ × ١٠٪ = ٤٠٠ جنيه

علاوة اصدار الاسهم = القيمة السوقية للأسهم ـ القيمة الاسمية للأسهم

= (٤٠٠ × ٣٠) ـ ٨٠٠٠ = ٤٠٠٠ جنيه

وعلى ذلك يكون قيد اليومية اللازم لاثبات التحويل كما يلي:

		من مذكورين
١٠٠٠٠		حـ/السندات
٢٤٠٠		حـ/خسارة تحويل السندات
		الى مذكورين
	٨٠٠٠	حـ/رأس المال أسهم عادية (٤٠٠ × ٢٠)
	٤٠٠	حـ/خصم اصدار السندات
	٤٠٠٠	حـ/علاوة اصدار الاسهم

مثال (٢):

في أول يناير ١٩٧٦ أصدرت احدى شركات المساهمة ١٠٠٠٠ سند ٦٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات وتستحق السداد بعد ٤ سنوات. وينص عقد الاصدار على امكانية تحويلها الى أسهم عادية القيمة الاسمية لكل منها ٤ جنيهات زائداً علاوة اصدار بواقع جنيه عن السهم.

وقد قررت الشركة في أول يوليه ١٩٧٩ تحويل السندات الى أسهم، وأصدرت لهذا الغرض ٢٥٠٠٠ سهم جديد، وقامت بتحويل ١٠٠٠٠ سهم منها لحملة السندات، واكتتب المساهمون القدامى في الباقي وقاموا بسداد قيمتها نقداً. كما قامت الشركة بسداد باقي المستحق لحملة السندات الذين رفضوا التحويل.

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة.

مناقشة خطوات الحل:

١٠٠٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك	١٩٧٦
	١٠٠٠٠٠	الى حـ/المكتتبين	أول يناير
		في السندات ٦٪	
		اثبات الاكتتاب في السندات المطروحة	
١٠٠٠٠٠		من حـ/المكتتبين في السندات ٦٪	اول يناير
	١٠٠٠٠٠	الى حـ/السندات ٦٪	
		اثبات اصدار السندات	
٥٠٠٠٠		من حـ/السندات ٦٪	١٩٧٩ أول يوليه
		الى مذكورين	
	٤٠٠٠٠	حـ/رأس المال أسهم عادية	
	١٠٠٠٠	حـ/علاوة اصدار الاسهم	
		اثبات تحويل ٥٠٠٠ سند × ١٠ جنيه الى ١٠٠٠٠ سهم القيمة الاسمية لكل منها ٤ جنيه زائداً علاوة اصدار جنيه	
٧٥٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك	
	٧٥٠٠٠	الى حـ/المكتتبين في الاسهم	
		اثبات الاكتتاب في الـ ١٥٫٠٠٠ سهم المطروحة	
٧٥٠٠٠		من حـ/المكتتبين في الاسهم	
		الى مذكورين	
	٦٠٠٠٠	حـ/رأس المال أسهم عادية	
	١٥٠٠٠	حـ/علاوة اصدار الاسهم	
		اثبات اصدار الاسهم الجديدة	

٥٠٠٠٠		من حـ/السندات ٦٪
	٥٠٠٠٠	الى حـ/حملة السندات
		اثبات استحقاق قيمة باقي السندات الى حملتها
٥٠٠٠٠		من حـ/حملة السندات
	٥٠٠٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك
		اثبات سداد المستحق لحملة السندات

السندات في الميزانية العمومية:

تظهر السندات في الميزانية العمومية للشركة تحت عنوان مستقل ; وفي هذا الصدد يجب أن تشتمل بيانات السندات على عدد السندات المصدرة وقيمتها الاسمية ، ومعدل الفائدة ، وتاريخ استحقاقها ، وما قد يكون هناك من ضمانات لهذه السندات .

واذا تعددت السندات المصدرة فيجب اظهار البيانات التفصيلية الخاصة بكل اصدار على حدة . كما أنه اذا تم اهلاك جانب من هذه السندات فيجب أن يظهر مطروحاً من قيمة الاصدار في خانة جزئية على أن يظهر الصافي في الخانة الكلية .

تمارين الفصل الثانى

التمرين الأول :

في أول ابريل ١٩٧٦ تم طـرح في ١٠٠٠٠ سند ٦٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات وذلك بسعر ٩ جنيهات تسدد كالآتي :

قسط الاكتتاب	٤ جنيه	(أول ابريل حتى ٣٠ ابريل)
قسط تخصيص	٣ جنيه	(أول يونيه حتى ٣٠ يونيه)
قسط أخير	٢ جنيه	(أول سبتمبر حتى ٣٠ سبتمبر)

وقد تم الاكتتاب في ١٥٠٠٠ سند وقرر مجلس ادارة الشركة توزيعها بالتناسب بين المكتتبين ، علماً بأن الفائدة نصف سنوية وتسدد في أول ابريل وأول أكتوبر من كل عام وذلك اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٧٦ ، وأن السندات تسدد على ٥ أقساط متساوية اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٧٧ ، كما أن السنة المالية للشركة تنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام . وبالاضافة الى ما تقدم فإن الأقساط قد طلبت وسددت في مواعيدها .

والمطلوب :

أولا : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات .

ثانياً : تصوير حساب السندات بعد سداد قيمة أول دفعة .

ثالثاً : تصوير حساب فائدة السندات عن السنتين الماليتين الأولتين .

رابعاً : تصوير حساب خصم أصدار السندات عن السنتين الأولتين وذلك

بافتراض استخدام طريقة القسط الثابت.

التمرين الثاني:

أصدرت احدى شركات المساهمة سندات قيمتها الاسمية ١٠٠٠٠٠ جنيه ومعدل فائدتها ٥٪ وتسدد نصف سنوياً حيث تستحق الرد بعد ٤ سنوات من تاريخ الاصدار. وقد بيعت السندات المصدرة بسعر ٩٦٤٩٠ جنيه وذلك لتحقيق عائد بمعدل ٦٪.

والمطلوب:

أولا: اعداد جداول تبين التسويات الدورية في حسابي خصم الاصدار وفائدة السندات وذلك بافتراض استخدام كلا من طريقتي القسط الثابت والفائدة المركبة.

ثانياً: اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات استحقاق وسداد الفائدة واهلاك خصم الاصدار عن السنة الأولى من اصدار السندات وذلك بافتراض استخدام كلا من طريقتي القسط الثابت والفائدة المركبة.

التمرين الثالث:

أظهرت الميزانية العمومية لاحدى شركات المساهمة الحسابات الآتية وذلك في ٣١ ديسمبر ١٩٧٣ تاريخ نهاية السنة المالية للشركة:

	جنيه
خصم اصدار السندات	١٤٠٠٠
فائدة سندات مستحقة	٢٢٥٠٠
سندات ٦٪ (تستحق الرد في أول يناير ١٩٧٨)	٧٥٠٠٠٠

وفي أول يناير ١٩٧٤ باعت الشركة سندات قيمتها الاسمية ١٠٠٠٠٠٠ جنيه ومعدل فائدتها ٤ ٣/٤ ٪ وتستحق السداد بعد ١٠ سنوات وذلك نظير مبلغ ٩٧٥٠٠٠ جنيه. وقد استخدمت حصيلة البيع لرد قيمة السندات ٦٪ التي تنص شروط الاصدار على ردها بقيمتها الاسمية وكذلك لسداد الفائدة

المستحقة حتى ذلك التاريخ. فإذا علمت أن الفائدة على السندات تستحق السداد في أول يناير وأول يوليه.

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات؛ واستحقاق وسداد فائدة السندات عن السنة المالية ١٩٧٤ وذلك بافتراض استخدام طريقة القسط الثابت لاهلاك خصم الاصدار.

التمرين الرابع:

أصدرت احدى شركات المساهمة في أواخر عام ١٩٧٥ ١٠٠٠ سند ٦٪ القيمة الاسمية لكل منها ٥٠ جنيه على أن ترد في أول يناير ١٩٧٩ وذلك بخصم رد قدره ١٠٪، على ان تسدد كالآتي:

قسط اكتتاب	٢٥	جنيه
قسط تخصيص	١٥	جنيه
قسط أخير	١٠	جنيه

وقد تم الاكتتاب في ١٧٠٠ سند، وقرر مجلس ادارة الشركة رفض الاكتتاب في ٢٠٠ سند منها وتوزيع الباقي بالتناسب بين المكتتبين. وقد تم حجز الزيادة لتخصم من قسط التخصيص الذي يسدد بالكامل في موعده.

فاذا علمت ان فائدة السندات تدفع نصف سنوية، في أول يناير وأول يوليه من كل عام وذلك اعتباراً من أول يناير ١٩٧٦، وأن الشركة قررت تمويل رد السندات وذلك بتكوين احتياطي يستثمر في أوراق مالية من الدرجة الأولى وتغل عائداً بمعدل ٤٪ سنوياً وذلك اعتباراً من عام ١٩٧٦، وقد بيعت الاستثارات في تاريخ الرد بربح قدره ٥٠٠ جنيه.

والمطلوب:

أولا: اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات.

ثانياً: تصوير حسابي رد السندات، واستثارات إحتياطى رد السندات عن

الثلاث سنوات ، علماً بأن جملة ٣ دفعات سنوية قدرها جنيه وذلك بمعدل ٤٪ تبلغ ٣٫١٢١٦ .

ثالثاً : بيان أثر اصدار السندات على ميزانية الشركة في ٣١ ديسمبر ١٩٧٦ .

التمرين الخامس :

في أول يناير ١٩٧٦ أتمت شركة مساهمة تخصيص ١٠٠٠٠ سند ٦٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات . وتنص شروط الاصدار على رد قيمتها بعد ١٠ سنوات كما التزمت بتكوين احتياطي لسداد هذا القرض يستثمر في بوليصة تأمين لتغل عائداً قدره ٤٪ سنوياً .

فإذا علمت أن القسط السنوي يبلغ ٨٣٢٩٫٠٩٩ جنيه .

والمطلوب :

أولا : تصوير حسابي احتياطي رد السندات ، وبوليصة التأمين .

ثانياً : بيان أثر ما تقدم على ميزانية الشركة في التواريخ الآتية :

١ ـ بعد عقد القرض مباشرة .

٢ ـ في ٣١ ديسمبر ١٩٧٨ .

٣ ـ فور رد السندات مباشرة .

التمرين السادس :

أصدرت احدى شركات المساهمة في أول أكتوبر ١٩٧٨ ١٠٠٠٠ سند ٢٠٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات وذلك بعلاوة اصدار قدرها ٢ جنيه . وتنص شروط الاصدار على رد ٢٠٪ من السندات في أول أكتوبر من كل عام . علماً بأن السنة المالية للشركة تنتهي في ٣١ ديسمبر .

والمطلوب :

تصوير حسابي فائدة السندات ، وعلاوة الاصدار عن فترة السندات وذلك باستخدام طريقة القسط الثابت .

التمرين السابع :

أصدرت احدى شركات المساهمة في أول يناير ١٩٧٥ ١٠٠٠٠ سند ٦٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات وبخصم اصدار ٢ جنيه ، وتنص شروط الإصدار على أن الفائدة نصف سنوية ، وتستحق السندات المصدرة بعد ١٠ سنوات .

وفي أول يوليه ١٩٧٩ قررت الشركة تحويل السندات الى أسهم ذلك عن طريق اصدار ٢٥٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ٤ جنيهات وبعلاوة اصدار قدرها جنيه عن السهم . وقد وافق حملة ٤٠٠٠ سند على تحويل سنداتهم الى أسهم . وقامت الشركة ببيع باقي الاصدار لمساهميها القدامى ، وسددت التزامها تجاه باقي حملة السندات نقداً .

والمطلوب :

أولا : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات .

ثانياً : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار الاسهم الجديدة .

التمرين الثامن :

أصدرت احدى شركات المساهمة في أول يوليه ١٩٧٣ ١٠٠٠٠ سند القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ جنيه وتستحق السداد بعد ١٠ سنوات وذلك بخصم اصدار قدره ١٩٥٠٠ جنيه تقرر اهلاكه باستخدام طريقة القسط الثابت . ويبلغ معدل الفائدة على السندات المصدرة ١٢٪ تسدد نصف سنوياً في أول يناير وأول يوليه من كل عام .

وتنص شروط الاصدار على امكانية تحويل السندات وذلك بواقع ٧ أسهم عادية القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ جنيه عن كل ١٠ سندات .

وفي أول أغسطس ١٩٧٤ تم تحويل سندات قيمتها الاسمية ١٠٠٠٠٠ جنيه الى أسهم عادية ، وتم سداد فائدة الشهر المستحقة على هذه السندات في تاريخ التحويل .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات تحويل السندات الى أسهم .

الفصل الثالث

القوائم المالية وتوزيع صافى الدخل

القوائم المالية المنشورة :

تحتم المادة ١٨٧ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على شركات المساهمة في نهاية كل سنة يتم اعداد مجموعة القوائم المالية التى تشمل على الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالى . وحساب الأرباح والخسائر او قائمة الدخل ، وخلاصة وافية لتقرير مجلس الادارة ، والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات وذلك قبل الموعد المقرر لاجتماع الجمعية العامة للشركة بشهرين على الأقل .

ولم يوضح قانون الشركات ما يجب أن تتضمنه القوائم المالية من بيانات ، غير أنه فى ضوء متطلبات القرار الوزارى رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٥٤ ، فانه يمكن استخلاص القواعد العامة التالية لما يجب أن تتضمنه القوائم المالية :

أولا : حساب الأرباح والخسائر (قائمة الدخل)

يجب ان يفصح حساب الارباح والخسائر عن الآتي :

١ - مجمل الربح أو مجمل الخسارة .
٢ - ايرادات الأوراق المالية.
٣ - الايرادات والنفقات اذا كانت كبيرة القيمة أو كانت خاصة بسنوات سابقة .

٤ ـ فوائد السندات والقروض طويلة الاجل.

٦ ـ مخصصات الاهلاك (أو مجمع الاهلاك).

٨ ـ المخصصات الأخرى.

٨ ـ الاحتياطيات والمخصصات المستعملة.

٩ ـ صافي الأرباح القابلة للتوزيع مع بيان الحساب الخاص بهذا التوزيع (حساب الأرباح المحتجزة).

١٠ ـ يجب أن يشار الى ما يحدث من تغيير في النظام المحاسبي اثناء السنة المالية بملاحظة في حساب الأرباح والخسائر.

١١ ـ يبين في خانة خاصة فيما عدا حساب الأرباح والخسائر الأول ما يقابل كل رقم بحساب الأرباح والخسائر للسنة الحالية بما يقابله من حساب أرباح وخسائر السنة السابقة.

وتمثل هذه البيانات الحد الأدنى من البيانات الواجب الافصاح عنا. فإذا رأت الشركة زيادة المعلومات التى تريد الافصاح عنها لمساهميها فهذا متروك لها. ومن الطبيعى فالافصاح الذى أورده القرار الوزارى يهدف الى مد المساهمين وغيرهم من أصحاب الحقوق الأخرى فى الشركة من حملة السندات والدائنين بفكرة عن مقدرة الشركة على تحقيق الأرباح وأوجه الايرادات الأخرى التى تحققها عن طريق آخر غير المتاجرة.

وفيما يلي نموذج توضيحي للبيانات الواجب الافصاح عنها في حساب الأرباح والخسائر.

حـ / الأرباح والخسائر

عن السنة المنتهية فى ....

جنيه	بيان	السنة الماضية	جنيه	بيان	السنة الماضية
XX	نفقات ادارية		XX	اجمالى الربح	
XX	فوائد السندات والقروض			ايرادات الاستثمارات	
XX	اهلاكات (بيان مرفق)		XX	شركات تابعة	
XX	خسائر أو مصاريف		XX	ايرادت اوراق مالية اخرى	
X	عرضية		XX	ايرادات متنوعة	
XX	مخصصات (بيان مرفق)				
XX	صافى الدخل (الربح)				
XXX			XXX		
XX	احتياطيات اضافية		XX	صافى الدخل (الربح)	
XX	اهلاكات اضافية		XX	ايرادات تخص أعوام	
XX	مخصصات الضرائب			سابقة	
XX	الرصيد (مرحل)		XX	محول من مخصصات	
				أو احتياطيات	
XXX			XXX		

ثانياً ـ الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي):

أ ـ جانب الأصول:

١ ـ يجب ان تظهر في مجموعات مستقلة كل من الأصول الثابتة، والمتداولة والمعنوية، والارصدة المدينة الأخرى. ويجب أن يوضح بالتفصيل في كل من هذه المجموعة العناصر المكونة لها. وفيا عدا الأراضي والمباني والاستثمارات والآلات يجوز ادماج العناصر في المجموعة الواحدة مع بعضها اذا كانت ضئيلة القيمة ورأي مراقب حسابات الشركة ان هذا الادماج لا يؤثر في دلالة الميزانية.

٢ ـ ومع ذلك فيجب الالتزام بالآتي:

أ ـ بالنسبة للبضائع: بيان كل من البضائع الجاهزة، والبضائع تحت التشغيل، والخامات على حدة.

ب ـ بالنسبة للاستثمارات: فصل الاستثمارات في الشركات ذات المصلحة المشتركة (تابعة أو متبوعة) عن باقي الاستثمارات واظهارها في مجموعة خاصة موضحاً بها مبلغ كل من الاستثمارات الثابتة أو المتداولة.

جـ ـ بالنسبة لشهرة المحل: اثباتها في بند مستقل.

د ـ بالنسبة للأصول المعنوية: فصل مصروفات التأسس واظهارها في بند مستقل مع توضيح كل من مصروفات الاصدار والمصروفات الأخرى.

٣ ـ يجب أن تظهر الأصول الثابتة عموماً بثمن التكلفة مخصوماً منه مجموع الاهلاكات المخصصة لكل بند منها الى تاريخ الميزانية. فإذا لم يكن لأي من هذه الأصول ثمن تكلفة فيكون أساس الحساب هو الثمن الذي قدم له أصلا.

ب ـ جانب الخصوم:

٤ ـ يجب أن تبين الميزانية في مكان واحد رأس المال الاسمي ورأس المال المصدر، ومجموع المبالغ التي لم تسدد، وصافي رأس المال المدفوع. وإذا كانت أسهم الشركة من عدة أنواع فيجب اظهار مركز كل نوع منها على حدة

للوصول الى جملة صافي رأس المال المدفوع.

٥ ـ يجب أن يلي البيان الخاص برأس المال بيان الاحتياطيات كل منها في بند مستقل مفصلا فيه العناصر المكونة لها:

٦ ـ يجب أن تظهر باقي الخصوم في مجموعات مستقلة لكل من الخصوم الثابتة، والمتداولة، والارصدة الدائنة الأخرى.

٧ ـ ومع ذلك فيجب بيان كل من الخصوم الآتية تحت عنوان مستقل:

أ ـ السندات: بيان قيمتها وعددها ومعدل فائدتها وميعاد استحقاقها ونوع الموجودات الضامنة لها (ان وجدت). وإذا كان للشركة أكثر من اصدار واحد فيجب ان يظهر كل منها على حدة. واذا استهلك جزء من السندات فيجب أن يظهر مطروحاً من الأصل.

ب ـ القروض طويلة الأجل: وهي التي تستحق السداد بعد مضي سنة أو أكثر من تاريخ الميزانية.

جـ ـ المطلوبات للبنوك.

د ـ المطلوبات للشركات التابعة: سواء منها الطويلة الأجل او قصيرة الأجل.

هـ ـ رصيد المبالغ المحصلة من المساهمين على ذمة مصاريف الاصدار.

و ـ المخصصات مع بيان تفصيلي عن عناصرها.

ز ـ الملاحظات.

٨ ـ يجب أن تتضمن الميزانية ملاحظات على ما يأتي:

أ ـ المطلوبات أو الالتزامات المحتملة وذلك اذا لم تكن الشركة قد كونت لها مخصصاً في الميزانية.

ب ـ قيمة العقود الخاصة بالمصروفات الرأسمالية والتي لم تقيد في دفاتر الشركة.

حـ ـ أي امتياز على موجودات الشركة.

د ـ أي تغيير في النظام المحاسبي يكون قد حدث خلال السنة المعمولة عنها الميزانية.

٩ ـ وفيما عدا الميزانية العمومية الأولى للشركة فيجب أن يبين في خانة خاصة ما يقابل كل رقم بميزانية السنة الحالية في ميزانية السنة السابقة على أن تقرب جميع المبالغ الى أقرب جنيه. وتجدر الاشارة الى أن القرار الوزاري يفرق بين الاحتياطي Reserve والمخصص Provision . فالمخصص عبارة عن التزام معروف غير انه لا يمكن تحديده بدرجة كبيرة من الدقة. وعلى ذلك يعد المخصص بمثابة تحميل على الارباح وليس توزيعاً لها ؛ وبالتالي يظهر في حساب الارباح والخسائر. أما الاحتياطي فهي المبالغ التي يتم تجنيبها من الارباح لتدعيم المركز المالي للشركة. وعلى ذلك تعد توزيعا للربح وليس تحميلا عليه، وبالتالي تظهر في حـ/الارباح المحتجزة.

وفي هذا المجال يقصد بالأحتياطي الرأسمالي الاحتياطي الذي لا يشتمل على أية مبالغ محتجزة من الارباح القابلة للتوزيع. ومن أمثلة الاحتياطي الرأسمالي أرباح الشركات التابعة المحققة قبل شراء الشركة القابضة للأسهم فيها، وأرباح اعادة تقدير الاصول. أما الاحتياطي الايرادي فهي الاحتياطيات التي تحتجز من الارباح القابلة للتوزيع. ومن أمثلة الاحتياطي الايرادي الاحتياطي النظامي واحتياطي رد السندات.

وفيما يلي نموذج للبيانات الواجب الافصاح عنها في الميزانية العمومية لشركات المساهمة.

الصافى	مجمع الاهلاك	التكلفة	الاصول الثابتة	السنة السابقة
× ×			أراضى	
× ×	× ×	× ×	مبانى	
× ×	× ×	× ×	آلات ومعدات	
× ×	× ×	× ×	سيارات ولوريات	
× ×	× ×	× ×	أثاث وتركيبات	
× ×			استثمارات فى شركات تابعة	
× ×			أسهم بثمن التكلفة	
			الأصول المتداولة	
		× ×	بضاعة تامة الصنع	
		× ×	بضاعة تحت التشغيل	
		× ×	مواد أولية	
		ـــــ		
	× ×			
			مدينون	
		× ×	عملاء	
		× ×	أوراق قبض	
		× ×	موردون	
		ـ		
	× ×			

رأس المال المرخص به والمدفوع				السنة السابقة
×× سهم ممتاز ٪ سعر				
السهم الاسمى × جنيه				
مدفوع بالكامل		× ×		
× × سهم عادى سعر				
السهم الأسمى × جنيه				
مدفوع بالكامل		× ×		
		ـــــ	× ×	
الاحتياطيات				
احتياطى قانونى		× ×		
احتياطى نظامى		× ×		
مجموع حقوق المساهمين		ـــــ	× ×	
(عدا أرباح هذا العام				
والارباح المرحلة)				
الخصوم المتداولة				
بنوك	× ×			
دائنون	× ×			
موردون	× ×			

أوراق دفع	× ×			
		× ×		
شركات تابعة				
أرصدة دائنة	× ×			
يخصم أرصدة مدينة	× ×			× ×
		× ×		
			× ×	× ×
أرصدة دائنة أخرى :				
كوبونات لم تقدم للصرف			× ×	
نفقات مستحقة			× ×	
أرباح مرحلة		× ×		
رصيد الأرباح والخسائر		× ×		
التوزيعات المقترحة :				
احتياطي قانوني	× ×			
احتياطي نظامي	× ×			
ارباح العاملين	× ×			
كوبونات حملة الاسهم	× ×			
حصص التأسيس أو حصص الأرباح	× ×			
مكافأة أعضاء مجلس الادارة	× ×			
أرباح مرحلة	× ×			
			× ×	

استثمارات		× ×	
نقدية .			
بالبنك	× ×		
بالصندوق	× ×		
		× ×	
مجموع أصول المتداولة			× ×
ارصدة مدينة أخرى			
ودائع وتأمينات		× ×	
مدفوعات مقدمة		× ×	
			× ×
			× ×

توزيع صافى الدخل :

يشير صافى الدخل الى الأرباح الناتجة عن العمليات التى باشرتها الشركة خلال السنة المالية ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لتحقيق هذه الأرباح ، وبعد حساب وتجنيب كافة الاستهلاكات والمخصصات التى تقضى الأصول المحاسبية بحسابها وتجنيبها قبل اجراء أى توزيع بأية صورة من الصور .

ويجب على مجلس الادارة لدى اعداده للميزانية وحساب الأرباح والخسائر أن يجنب من صافى الأرباح المشارة اليها جزءا من عشرين على الأقل لتكوين احتياطى قانونى . ويجوز للجمعية العامة بناء على تقرير من مراقب الحسابات وقف تجنيب هذا الاحتياطى اذا بلغ ما يساوى نصف رأس المال المصدر ، ويجوز استخدام الاحتياطى القانونى فى تغطية خسائر الشركة وفى زيادة رأس المال .

ويجوز أن ينص فى نظام الشركة على تجنيب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطى نظامى لمواجهة الأغراض التى يحددها النظام . واذا لم يكن الاحتياطى النظامى مخصصا لأغراض معينة ، جاز للجمعية العامة العادية أن تقرر استخدامه فيما يعود بالنفع على الشركة أو على المساهمين .

ويمثل صافى الدخل مستنزلا منه ما يكون قد لحق برأس مال الشركة من خسائر فى سنوات سابقة وبعد تجنيب الاحتياطى القانونى والاحتياطى النظامى الأرباح القابلة للتوزيع . ويجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع كل أو بعض الاحتياطيات التى تملك التصرف فيها . كما يجوز للجمعية العامة توزيع نسبة من الأرباح الصافية التى تحققها الشركة نتيجة بيع أصل من الأصول الثابتة أو التعويض عنه ، بشرط أن يترتب على ذلك عدم تمكين الشركة من اعادة أصولها الى ما كانت عليه أو شراء أصول جديدة .

وتحدد الجمعية العامة بعد اقرار الميزانية وحساب الأرباح والخسائر ، الأرباح القابلة للتوزيع ، وتعلن ما يخص العاملين والمساهمين ومجلس الادارة وذلك مع مراعاة ما يأتى :

أولاً : ألا يقل نصيب العاملين بالشركة فى الأرباح التى يتقرر توزيعها نقدا عن ١٠ ٪ وبشرط ألا يزيد على مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة .

ثانياً : اذا كان النظام يحدد للعاملين نصيبا فى الأرباح يزيد ١٠ ٪ ولا يجاوز مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة ، جنب نصيب العاملين فى الزيادة على ١٠ ٪ فى حساب خاص يستثمر لصالح العاملين . ويجوز توزيع مبالغ منه عى العاملين فى السنوات التى لا تتحقق فيها أرباح بسبب خارج عن ارادة الشركة ، أو استخدامه فى انشاء مشروعات اسكان أو خدمات تعود عليهم بالنفع .

ثالثاً : لا يجوز تقدير مكافأة مجلس الادارة بنسبة معينة فى الأرباح بأكثر من ١٠ ٪ من الأرباح التى يتقرر توزيعها ، وذلك بعد توزيع ربح لا تقل نسبته عن ٥ ٪ من رأس المال على المساهمين والعاملين .

رابعاً : فى حالة وجود حصص تأسيس أو حصص أرباح ، فلا يجوز أن يخصص لها ما يزيد على ١٠ ٪ من الأرباح القابلة للتوزيع ووفاء نسبة الـ ٥ ٪ على الأقل المشار اليها فى البند السابق .

خامساً : يجوز للجمعية العامة أن تقرر تكوين احتياطيات أخرى غير الاحتياطى القانونى والنظامى . وينشر مع حساب الأرباح والخسائر حساب يبين كيفية توزيع صافى الدخل وفقا لما يقترحه مجلس الادارة ، ويسمى هذا الحساب حـ / الأرباح المحتجزة أو حـ / التوزيع . ويظهر ذلك الحساب على النحو التالى :

حـ / الأرباح المحتجزة

جنيه	جنيه	بيان	السنة السابقة	جنيه	بيان	السنة السابقة
		الى حـ /الاحتياطي القانوني		xx	من الرصيد (أرباح مرحلة)	
xx		(٥٪ على الأقل من صافي الدخل)		xx	من حـ / الأرباح والخسائر	
xx		الى حـ/الاحتياطي النظامي			(صافي دخل العام)	
xx		الى الرصيد (الأرباح القابلة للتوزيع)				
xx				xx		
		توزيع أولي (٥٪ من رأس المال):		xx	من الرصيد (الأرباح القابلة للتوزيع)	
		الى حـ/أرباح العاملين (١٠٪ على				
	xx	الأقل من الأرباح القابلة للتوزيع)				
	xx	الى حـ/حملة الأسهم (أو الكوبونات المستحقة)				
xx						
xx		الى حـ/مكافأة اعضاء مجلس الادارة				
		(١٠٪ على الأكثر من الباقي بعد الـ ٥٪)				
		الى حـ/حملة حصص التأسيس او الأرباح				
xx		(١٠٪ على الأكثر من الباقي بعد الـ ٥٪)				
		توزيع اضافي (اذا تقرر) :				
	xx	الى حـ / أرباح العاملين				
	xx	الى حـ / حملة الأسهم				
xx						
xx		الى الرصيد (أرباح مرحلة				
xx				xx		

ويعالج اعلان مجلس الادارة عن كوبون الأرباح النقدي على الوجه الآتي :

من حـ/الارباح المحتجزة

الى حـ/حملة الاسهم (أو حـ/الكوبونات المستحقة)

كما يعالج السداد كالآتي :

من حـ/حملة الاسهم (أو حـ / الكوبونات المستحقة)

الى حـ/نقدية بالبنك

وتجري الشركات عادة على فصل الأموال الموزعة عن الأموال العامة للشركة حيث تطلب من بنكها تخصيص حساب خاص لكوبونات أرباح الاسهم يجعل (مديناً) بالمبلغ الموزع على أن يقوم البنك من وقت لآخر بإرسال كشوف تفصيلية عن الأرباح المدفوعة . ومن واقع هذا الكشف يجعل حـ / حملة الأسهم (أو حـ / الكوبونات المستحقة) (مدينا) وحـ / البنك كوبونات ارباح (دائن) .

واذا تخلف بعض المساهمين عن تحصيل قيمة الكوبونات المستحقة لهم فيظل الحساب الخاص بهم (دائنا) وحساب البنك كوبونات أرباح (مدينا) بالقيمة التي لم يتم صرفها ، ويظهر الحسابان في الميزانية العمومية . وفي هذا المجال فالمدة القانونية لاستحقاق التوزيعات هي خمس سنوات . فإذا انقضت هذه المدة دون المطالبة بالمبالغ المستحقة ، فتعد هذه الأرباح ملكاً للحكومة .

وبالمثل تعالج باقي التوزيعات على الوجه الآتي :

xx من حـ / الأرباح المحتجزة

الى مذكورين

xx حـ / الأحتياطى القانونى

xx حـ / الأحتياطى النظامى

xx حـ / ارباح العاملين

xx حـ / حملة الأسهم

xx حـ / مكافأة أعضاء مجلس الادارة

xx حـ / حملة حصص التأسيس أو الأرباح

ومن الطبيعي يعالج السداد بجعل أي من الحسابات السابقة (مدينا) وحـ/نقدية بالبنك (دائنا). وقد تفضل بعض الشركات تصوير قائمة الارباح المحتجزة بدلا من حـ/الارباح المحتجزة حيث تأخذ القائمة الشكل الآتي :

رصيد الارباح المرحلة (اول العام)	××
+ صافى دخل العام	××
	××

توزيعات مختلفة :

احتياطى قانونى	××	
احتياطى نظامى	××	
ارباح العاملين	××	
كوبونات المساهمين	××	
مكافأة أعضاء مجلس الادارة	××	
حصص التأسيس أو الأرباح	××	
رصيد الارباح المرحلة		××
(نهاية العام)		××

مثال :

يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع لشركة المساهمة ١٦٠٠٠٠ سهم عادى القيمة الاسمية كل منها ٥ جنيهات . وقد بلغ صافى دخل الشركة عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٧٨ ٢٧٠٠٠٠ جنيه ، كما تبلغ الأجور السنوية للعاملين ٥٠٠٠٠ جنيه واقترح مجلس الادارة التوزيعات الآتية :

٥٠ ٪ احتياطى قانونى .

٥ ٪ احتياطى نظامى
٢٠ ٪ للعاملين وحملة الأسهم والباقى يتم ترحيله

وفي ٢٠ مارس وافقت الجمعية العمومية للشركة على توزيع الارباح وفقاً لما اقترحه مجلس الادارة. وفي أول ابريل قرر مجلس الادارة تنفيذ التوزيع، وطلب من البنك احتجاز المبلغ اللازم لتوزيع الأرباح في حساب بنك كوبونات أرباح . وقد سددت التوزيعات حتى آخر ابريل ١٩٧٩ فيما عدا حملة ٤٠٠٠ سهم عادى .

والمطلوب :

أولا : تصوير حساب الارباح المحتجزة طبقاً لقرار مجلس الادارة.
ثانياً : اثبات قيود اليومية المترتبة على تنفيذ قرار الجمعية وتوزيع الارباح.

حـ / الأرباح المحتجزة

١٣٥٠٠		الى حـ/الاحتياطى القانونى (٥٪)	٢٧٠٠٠٠	من حـ/الأرباح والخسائر
١٣٥٠٠		الى حـ/الاحتياطى النظامى (٥٪)		(صافى دخل العام)
٢٤٣٠٠٠		الى الرصيد (الأرباح القابلة للتوزيع)		
٢٧٠٠٠٠			٢٧٠٠٠٠	
		توزيع أول (٥٪) :	٢٤٣٠٠٠	من الرصيد
	٢٤٣٠٠	الى حـ/أرباح العاملين		
٤٠٠٠٠	١٥٧٠٠	الى حـ/حملة الأسهم		
٢٠٣٠٠		الى حـ/مكافأة اعضاء مجلس الادارة		
		(١٠ ٪ من الباقى)		
		توزيع اضافى (١٥ ٪) :		
	٢٥٧٠٠	الى حـ / أرباح العاملين		
١٢٠٠٠٠	٩٤٣٠٠	الى حـ / حملة الأسهم		
٦٢٧٠٠		الى الرصيد		
٢٤٣٠٠٠			٢٤٣٠٠٠	

ثانياً: قيود اليومية

٢٧٠٠٠٠		من حـ / الأرباح والخسائر
	٢٧٠٠٠٠	الى حـ / الأرباح المحتجزة
		ترحيل صافى دخل العام الى حـ / الأرباح المحتجزة تمهيداً لتوزيعها
٢٠٧٣٠٠		من حـ / الأرباح المحتجزة
		الى مذكورين
	١٣٥٠٠	حـ / احتياطى قانونى
	١٣٥٠٠	حـ / احتياطى نظامى
	٥٠٠٠٠	حـ / ارباح العاملين
	١١٠٠٠٠	حـ / حملة الأسهم
	٢٠٣٠٠	حـ / مكافأة اعضاء مجلس الادارة
		توزيع الأرباح طبقاً لقرار الجمعية العمومية
١١٠٠٠٠		من حـ / البنك كوبونات ارباح
	١١٠٠٠٠	الى حـ / نقدية بالبنك
		اثبات تحويل المبالغ المستحقة لحملة الأسهم لحساب خاص بالبنك
٢٧٥٠		من حـ / حملة الأسهم
	٢٧٥٠	الى حـ / البنك كوبونات ارباح
		اثبات سداد الكوبونات المقدمة للتحصيل

كوبونات الارباح مع وجود أسهم ممتازة:

اذا اشتمل رأس مال الشركة على كل من الاسهم العادية والاسهم الممتازة فتتحدد كوبونات الأرباح في هذه الحالة بالنسبة لكل من نوعي الاسهم بالمزايا التي يتمتع بها حملة الاسهم الممتازة. وفي هذا الصدد تنقسم الاسهم الممتازة من حيث الأرباح الى:

أولا: أسهم ممتازة غير مجمعة وغير مشتركة في الأرباح.
ثانياً: أسهم ممتازة غير مجمعة ومشتركة في الارباح.
ثالثاً: أسهم ممتازة مجمعة وغير مشتركة في الأرباح.
رابعاً: أسهم ممتازة مجمعة مشتركة في الارباح.

وسنتعرض فيما يلي بالشرح والتحليل لتوزيعات كوبونات الأرباح في ظل كل من هذه الحالات.

أولا: أسهم ممتازة غير مجمعة وغير مشتركة في الارباح:

يعني هذا النوع من الاسهم الممتازة أنه ليس لحملة هذه الاسهم الحق في تحصيل كوبونات الارباح التي لم توزع عليهم في أي من السنوات السابقة، كما انه ليس لهم الحق في المشاركة فيما يفيض من أرباح أي من الأعوام وذلك بعد سداد حصة حملة الاسهم الممتازة. وبمعنى آخر تنحصر حقوق حملة الاسهم الممتازة في الحصول على الأرباح المنصوص عليها في هذه الاسهم شريطة أن تقرر الجمعية العمومية مثل ذلك التوزيع. أما الارباح الفائضة فتكون حقاً لحملة الاسهم العادية بالكامل.

مثال:

يتكون رأس مال احدى شركات المساهمة من ١٥٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات، ١٠٠٠٠ سهم ممتاز ٦٪ غير مجمعة وغير مشتركة في الارباح والقيمة الاسمية لكل منها ٢٠ جنيه.

وقد حققت الشركة في عام ١٩٧٧ دخلا صافياً قدره ٧٥٠٠٠ جنيه. غير أنه تقرر عدم اجراء أي توزيع وتم اضافةالدخل لحساب الارباح المحتجزة. كما حققت الشركة في عام ١٩٧٨ دخلا صافياً قدره ٦٢٠٠٠ جنيه وقد قررت الجمعية العامة للشركة توزيعه بالكامل على المساهمين.

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اعلان توزيع كوبونات الأرباح.

مناقشات خطوات الحل:

جنيه	
٦٢٠٠٠	كوبونات الارباح المقرر توزيعها (١٩٧٨)
١٢٠٠٠	حصة حملة الاسهم الممتازة (٢٠٠٠٠٠×٦٪)
٥٠٠٠٠	حصة حملة الاسهم العادية

وعلى ذلك تكون كوبونات الارباح عن السهم الممتاز (٢٠×٦٠٪) = ١٫٢٠٠ جنيه.

كما تكون كوبونات الارباح عن السهم العادي (٥٠٠٠٠÷١٥٠٠٠) = ٣٫٣٣٣ جنيه

وتكون قيد اليومية كما يلي:

٦٢٠٠٠		من حـ / الأرباح والخسائر
	٦٢٠٠٠	الى حـ / الأرباح المحتجزة
		اثبات اقفال صافى دخل العام فى حـ / الأرباح المحتجزة
٦٢٠٠٠		من حـ / الأرباح المحتجزة
		الى مذكورين
	١٢٠٠٠	حـ / حملة الأسهم الممتازة
	٥٠٠٠٠	حـ / حملة الأسهم العادية
		اثبات اعلان توزيع كوبونات الأرباح

ثانياً : أسهم ممتازة غير مجمعة ومشتركة في الارباح

يعني هذا النوع من الاسهم الممتازة انه ليس لحملة هذه الاسهم الحق في المطالبة بالأرباح التي لم يتقرر توزيعها في أي من السنوات السابقة ، غير أن لهم الحق في الاشتراك فيما قد يوزع من أرباح . وبمعنى آخر يصرف لحملة الاسهم العادية حصة في الربح تتناسب مع حصة حملة الاسهم الممتازة . وفي هذا الصدد قد يكون اشتراك الاسهم الممتازة في الأرباح مطلقاً دون اية حدود ، كما قد يكون هذا الاشتراك مقيداً في حدود نسبة معينة . ففي الحالة الأولى توزع الارباح بالتناسب بين النوعين من الاسهم . أما في الحالة الثانية فيوزع ما يفيض عن حصة الربح المتناسبة مع حصة حملة الاسهم الممتازة بين الاسهم العادية والممتازة بشكل لا يتجاوز معه الموزع على حملة الاسهم الممتازة النسبة المنصوص عليها في هذه الاسهم .

مثال (١):

بالافتراض في المثال السابق أن اشتراك الاسهم الممتازة في الأرباح مطلق وبدون أية حدود.

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اعلان توزيع كوبونات الأرباح.

مناقشة خطوات الحل:

اسهم ممتازة	اسهم عادية	
١٢٠٠٠	٩٠٠٠	دفعة أولى من كوبونات الارباح (٦٪ من القيمة الاسمية لكل نوع)
٢٣٤٢٩	١٧٥٧١	فائض الأرباح (توزع بين الاسهم الممتازة والعادية بنسبة ٤ : ٣ على التوالي)
٣٥٤٢٩	٢٦٥٧١	

وعلى ذلك يكون نصيب السهم العادي من كوبونات الارباح =

٢٦٥٧١ ÷ ١٥٠٠٠ = ١ر٧٧١ جنيه

ونصيب السهم الممتاز من كوبونات الارباح =

٣٥٤٢٩ ÷ ١٠٠٠٠ = ٣ر٥٤٣

كما يكون قيد اليومية لاثبات اعلان كوبونات الأرباح على النحو التالي:

٦٢٠٠٠		من حـ/الارباح المحتجزة
		الى مذكورين
	٣٥٤٢٩	حـ/حملة الاسهم الممتازة
	٢٦٥٧١	حـ/حملة الاسهم العادية
		اثبات اعلان كوبونات الارباح لحملة كلا النوعين من الأسهم

مثال (٢):

بالافتراض في المثال السابق أن اشتراك الاسهم الممتازة في الارباح مقيد وفي حدود نسبة قدرها ١٠٪.

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية لاثبات اعلان كوبونات الأرباح.

مناقشة خطوات الحل:

أسهم ممتازة	أسهم عادية	
١٢٠٠٠	٩٠٠٠	توزيع أول (٦٪ من القيمة الاسمية)
٨٠٠٠	٦٠٠٠	توزيع إضافي (٤٪ من القيمة الاسمية)
ـ	٢٧٠٠٠	توزيع فائض الارباح (على حملة الاسهم العادية).
٢٠٠٠٠	٤٢٠٠٠	

وعلى ذلك يكون نصيب السهم الممتاز من كوبونات الأرباح كما يلي:

٢٠٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠ = ٢ جنيه

ونصيب السهم العادي كالآتي:

٤٢٠٠٠ ÷ ١٥٠٠٠ = ٢٫٨٠٠ جنيه.

ويكون قيد اليومية اللازم لاثبات اعلان كوبونات الأرباح على النحو التالي:

٦٢٠٠٠		من حـ/الارباح المحتجزة
		الى مذكورين
	٢٠٠٠٠	حـ/حملة الاسهم الممتازة
	٤٢٠٠٠	حـ/حملة الاسهم العادية

ومن الطبيعي إذا كانت الارباح الصافية عن عام ١٩٧٨ أقل من ٩٠٠٠ أو ١٢٠٠٠ جنيه وتقرر توزيعها. فيكون التوزيع في هذه الحالة بالتناسب بين

نوعي الاسهم أي بنسبة ٤ : ٣ بين الاسهم الممتازة والعادية على التوالي.

ثالثاً - أسهم ممتازة مجمعة وغير مشتركة في الأرباح:

يعني هذا النوع من الأسهم الممتازة أن لحملة هذه الأسهم الحق في الحصول على كوبونات الارباح المتجمعة والتي لم يتقرر توزيعها عن أي من السنوات السابقة، وذلك قبل اجراء أية توزيعات على حملة الاسهم العادية. ونود الاشارة الى أنه يجب أن تظهر الميزانية العمومية للشركة ما قد يكون هناك من كوبونات ارباح مجمعة وذلك في شكل ملحوظة. وبعد استيفاء حملة الأسهم الممتازة لحقوقهم في كوبونات الأرباح المجمعة فلا يحق لهم المشاركة فيما يفيض من أرباح يتقرر توزيعها حيث تصبح بالكامل حقاً لحملة الاسهم العادية.

مثال:

بالافتراض في المثال السابق أن الأسهم الممتازة مجمعة وغير مشتركة في الأرباح.

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اعلان كوبونات الأرباح.

مناقشة خطوات الحل:

أسهم ممتازة	أسهم عادية	
١٢٠٠٠	—	توزيعات مجمعة عن عام ١٩٧٧ (٢٠٠٠٠٠ × ٦٪)
١٢٠٠٠	٩٠٠٠	توزيع أولي عن عام ١٩٧٨ (٦٪ من القيمة الاسمية)
—	٢٩٠٠٠	توزيع الفائض
٢٤٠٠٠	٣٨٠٠٠	

وعلى ذلك يكون نصيب السهم الممتاز من الربح ١٫٢٠٠ (٦٪ من القيمة الاسمية)، كما يكون نصيب السهم العادي من الربح ٢٫٥٣٣ جنيه (٣٨٠٠٠÷١٥٠٠٠ سهم).

كما يكون قيد اليومية اللازمة لاثبات اعلان توزيع كوبونات الأرباح كما يلي :

٦٢٠٠٠		من حـ/الارباح المحتجزة
		الى مذكورين
	٢٤٠٠٠	حـ/حملة الاسهم الممتازة
	٣٨٠٠٠	حـ/حملة الاسهم العادية

رابعاً ـ أسهم ممتازة مجمعة ومشتركة في الأرباح :

يعني هذا النوع من الاسهم الممتازة أن لحملة هذه الاسهم الحق في الحصول على متجمع كوبونات الأرباح التي لم توزع عليهم عن أي من السنوات السابقة وذلك قبل اجراء أي توزيع على حملة الاسهم العادية . وبالاضافة الى ما تقدم فلحملة هذه الأسهم الحق في الحصول على أرباح الفترة الحالية وفقاً للمعدل المنصوص عليه . وما يفيض من الارباح بعد توزيع حصة على حملة الاسهم العادية بنسبة مماثلة لما حصل عليه حملة الأسهم الممتازة يتم توزيعه بين الأسهم الممتازة والعادية بنسبة القيمة الاسمية لكل نوع . وفي هذا المجال يجب مراعاة ما اذا كان اشتراك الأسهم الممتازة مطلقاً وبدون أية قيود أم أن هذا الاشتراك مقيداً في حدود نسبة معينة .

مثال (١) :

بالافتراض في المثال السابق أن الاسهم الممتازة مجمعة ومشتركة في الأرباح ، وأن هذا الاشتراك مطلق وغير مقيد .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اعلان كوبونات الارباح .

مناقشة خطوات الحل :

أسهم ممتازة	أسهم عادية	
١٢٠٠٠	—	كوبونات أرباح مجمعة (عن عام ١٩٧٧).
١٢٠٠٠	٩٠٠٠	توزيع أول (بنسبة ٦٪ من القيمة الأسمية).
١٦٥٧١	١٢٤٢٩	توزيع اضافي (بنسبة ٤ : ٣ بين الأسهم الممتازة والعادية على التوالي)
٤٠٥٧١	٢١٤٢٩	

وعلى ذلك يكون قيد اليومية اللازم لاثبات اعلان توزيع كوبونات الأرباح كما يلي :

٦٢٠٠٠		من حـ/الارباح المحتجزة
		الى مذكورين
	٤٠٥٧١	حـ/حملة الاسهم الممتازة
	٢١٤٢٩	حـ/الاسهم العادية

مثال (٢) :

بالافتراض في المثال السابق أن اشتراك الاسهم الممتازة في الأرباح مقيد في حدود نسبة قدرها ١٠٪.

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اعلان توزيع كوبونات الأرباح.

مناقشة خطوات الحل :

أسهم ممتازة	أسهم عادية	
١٢٠٠٠	—	كوبونات الأرباح مجمعة (عن عام ١٩٧٧)
١٢٠٠٠	٩٠٠٠	توزيع أول (٦٪ من القيمة الاسمية)
٨٠٠٠	٦٠٠٠	توزيع اضافي (٤٪ من القيمة الاسمية)
	١٥٠٠٠	توزيع فائض الارباح (يقتصر على حملة الاسهم العادية)
٣٢٠٠٠	٣٠٠٠٠	

ويكون قيد اليومية اللازم لاثبات اعلان كوبونات الأرباح على النحو التالي :

٦٢٠٠٠		من حـ/الارباح المحتجزة
		الى مذكورين
	٣٢٠٠٠	حـ/حملة الاسهم الممتازة
	٣٠٠٠٠	حـ/حملة الاسهم العادية

القيمة الدفترية للسهم مع وجود أسهم ممتازة :

تشير القيمة الدفترية للسهم الى نصيب السهم من حقوق الملكية والتي تمثل ما يجب سداده عن السهم الواحد بافتراض تصفية الشركة وبيع مختلف أصولها على أساس قيمتها الدفترية . ويسهل احتساب القيمة الدفترية للسهم وذلك اذا كان رأس المال يتكون من نوع واحد من الأسهم حيث يتم في هذه الحالة قسمة حقوق الملكية لحملة الاسهم على عدد الاسهم المصدرة . غير أنه اذا كانت هناك أسهم مطروحة للاكتتاب العام وتم الاكتتاب فيها ودفعت قيمتها بالكامل ولم تصدر الأسهم بعد فيجب اضافة المبالغ المدفوعة الى حقوق الملكية لحملة الاسهم ، واضافة الأسهم المكتتب فيها الى عدد الاسهم المصدرة . اما اذا كانت المبالغ المدفوعة تقل عن القيمة الاسمية للأسهم فيجب في هذه الحالة استبعاد هذه المبالغ من حقوق الملكية وكذلك استبعاد الاسهم المكتتب.

مثال (١) :

فيما يلي حقوق الملكية لحملة أسهم احدى شركات المساهمة :

		جنيه
١٠٠٠٠٠	سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات	١٠٠٠٠٠٠
٢٠٠٠٠	سهم عادي مكتتب فيها	٢٠٠٠٠٠
	علاوة اصدار الاسهم	٣٥٠٠٠٠
	أرباح محتجزة	٦٥٠٠٠٠
	حقوق الملكية لحملة الأسهم	٢٢٠٠٠٠٠

القيمة الدفترية للسهم = ٢٢٠٠٠٠٠ ÷ ١٢٠٠٠٠ (١٠٠٠٠٠ + ٢٠٠٠٠)
= ١٨٫٣٣٣ جنيه

فإذا اشتمل رأس المال على أسهم عادية وأسهم ممتازة فيجب مراعاة حقوق الامتياز التي لحملة الأسهم الممتازة وبالتالي تحديد حقوق الملكية لحملة الاسهم الممتازة . وبطرح هذه الحقوق من اجمالي حقوق الملكية لحملة الاسهم يتم التوصل

الى حقوق الملكية لحملة الاسهم العادية . وعلى ذلك يتم احتساب القيمة الدفترية للسهم الممتاز عن طريق قسمة حقوق الملكية لحملة الأسهم الممتازة على عدد الأسهم الممتازة المصدرة . كما يتم احتساب القيمة الدفترية للسهم العادي بقسمة حقوق الملكية لحملة هذه الاسهم على عدد الاسهم العادية المصدرة .

ويستند بصدد تحديد حقوق الملكية لحملة الاسهم الممتازة الى القيمة التصفوية Liquidation Value لهذه الأسهم والتي تعرف على أنها القيمة التي تستحق نتيجة تصفية الأسهم بالبيع في سوق الأوراق المالية . وقد تكون هذه القيمة مساوية للقيمة الاسمية للأسهم الممتازة ، أو للقيمة الاسمية زائداً علاوة معينة ، أو لقيمة محددة . فإذا اختلفت القيمة التصفوية للأسهم الممتازة عن أسعار رد هذه الاسهم كما هي واردة في عقد الاصدار فتؤخذ القيمة التصفوية للأسهم بصدد تخصيص حقوق الملكية لحملة الأسهم بين الأسهم الممتازة والعادية .

كما يجب بصدد تحديد حقوق الملكية لحملة الاسهم الممتازة مراعاة الامتياز بالنسبة لكوبونات الأرباح . فإذا كانت الأسهم الممتازة مجمعة مما يجب معه سداد كوبونات الأرباح المجمعة عن السنوات السابقة عند التصفية ، فيجب اضافة قيمة هذه الكوبونات الى حقوق الملكية لحملة الأسهم الممتازة . واذا كانت الأسهم الممتازة مشتركة في الأرباح فيجب أن يضاف نصيب حملة الاسهم الممتازة في الأرباح الى حقوق الملكية الخاصة بهم .

مثال (٢) :

فيما يلي حقوق الملكية لحملة أسهم احدى شركات المساهمة وذلك في ٣١ ديسمبر ١٩٧٤ :

		جنيه
١٠٠٠٠	سهم ممتاز ٦٪ القيمة الاسمية لكل منها ٥٠ جنيه =	٥٠٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠	سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات =	١٠٠٠٠٠٠
	أرباح محتجزة	٢٥٠٠٠٠
	حقوق الملكية لحملة الاسهم	١٧٥٠٠٠٠

فإذا علمت أن كوبونات أرباح الأسهم الممتازة سددت حتى أول يوليه ١٩٧٤ ، وأن لهذه الأسهم قيمة تصفوية قدرها ٥٢ جنيه ، وأن لهذه الاسهم الحق في الحصول على كوبونات أرباح العام الحالي .

والمطلوب :

ايجاد قيمة الدفترية للسهم لكل من الاسهم الممتازة والاسهم العادية .

مناقشة خطوات الحل :

اجمالي حقوق الملكية لحملة الأسهم		١٧٥٠٠٠٠
ناقصا : حقوق الملكية لحملة الاسهم الممتازة		
القيمة التصفوية (١٠٠٠٠ × ٥٢) =	٥٢٠٠٠٠	
باقي كوبون أرباح عام ١٩٧٤		
$(500000 \times 6\% \times \frac{6}{12}) =$	١٥٠٠٠	
		٥٣٥٠٠٠
حقوق الملكية لحملة الاسهم العادية		١٢١٥٠٠٠

ويتم احتساب القيمة الدفترية للسهم كالآتي :

القيمة الدفترية للسهم الممتاز = ٥٣٥٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠

= ٥٣٫٥٠٠ جنيه

القيمة الدفترية للسهم العادي = ١٢١٥٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠٠

= ١٢٫١٥٠ جنيه

مثال (٣):

بالافتراض في المثال السابق أن القيمة التصفوية للسهم الممتاز تبلغ ٥٢ جنيها ، وأن الأسهم الممتازة غير مجمعة ولم تصرف كوبونات أرباح عن الخمس سنوات الماضية غير أنه صرفت كوبونات الارباح عن العام الحالي حتى أول يوليه ١٩٧٤ .

والمطلوب:

ايجاد القيمة الدفترية للسهم لكل من نوعي الأسهم .

مناقشة خطوات الحل:

		جنيه
اجمالي حقوق الملكية لحملة الاسهم		١٧٥٠٠٠٠
ناقصاً: حقوق الملكية لحملة الاسهم الممتازة		
القيمة التصفوية (١٠٠٠٠×٥٢)	٥٢٠٠٠٠	
باقي كوبون أرباح عام ١٩٧٤ (٥٠٠٠٠٠×٦٪×$\frac{٦}{١٢}$) =	١٥٠٠٠	
		٥٣٥٠٠٠
حقوق الملكية لحملة الاسهم العادية		١٢١٥٠٠٠

ويتم احتساب القيمة الدفترية للسهم كالآتي : القيمة الدفترية للسهم الممتاز = ٥٣٥٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠

= ٥٣٫٥٠٠ جنيه

القيمة الدفترية للسهم العادي = ١٢١٥٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠٠

= ١٢٫١٥٠ جنيه

مثال (٤):

بالافتراض في المثال السابق أن القيمة التصفوية للسهم الممتاز تساوي قيمته الاسمية ، كما أن الاسهم الممتازة مجمعة حيث لم تصرف كوبونات الارباح عن

الـ ١٠ سنوات الأخيرة (بما فيها العام الحالي).

والمطلوب:

ايجاد القيمة الدفترية للسهم لكل من نوعي الأسهم.

مناقشة خطوات الحل:

		جنيه
اجمالي حقوق الملكية لحملة الاسهم		١٧٥٠٠٠٠
ناقصاً: حقوق الملكية لحملة الاسهم الممتازة		
القيمة التصفوية (١٠٠٠٠ × ٥٠) =	٥٠٠٠٠٠	
كوبونات أرباح مجمعة		
(٥٠٠٠٠٠ × ٦٪ × ١٠) =	٣٠٠٠٠٠	
		٨٠٠٠٠٠
حقوق الملكية لحملة الأسهم العادية		٩٥٠٠٠٠

وتكون القيمة الدفترية للسهم كالآتي:

القيمة الدفترية للسهم الممتاز = ٨٠٠٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠

= ٨٠ جنيه

القيمة الدفترية للسهم العادي = ٩٥٠٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠٠

= ٥٠٠ر٩ جنيه

مثال (٥):

بالافتراض في المثال السابق أن القيمة التصفوية للسهم الممتاز تساوي قيمته الاسمية، وأن الأسهم الممتازة مشتركة في الأرباح بصورة مطلقة. وقد تم سداد كوبون أرباح قدره ٥٠٠ر١ جنيه عن السهم الممتاز وذلك عن النصف الأول من عام ١٩٧٤ ولم يتم اعلان أو صرف كوبونات أرباح لحملة الاسهم العادية.

والمطلوب:

ايجاد القيمة الدفترية للسهم لكل من نوعي الأسهم.

مناقشة خطوات الحل:

تتمثل الخطوة الأولى في حل هذا المثال في توزيع رصيد الأرباح المحتجزة وذلك على النحو التالي:

	جنيه	أسهم ممتازة	أسهم عادية
رصيد الأرباح المحتجزة	٢٥٠٠٠٠		
كوبون أرباح للأسهم الممتازة عن النصف الأخير من عام ١٩٧٤	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	—
	٢٣٥٠٠٠		
كوبون أرباح للأسهم العادية بمعدل ٦٪	٦٠٠٠٠	—	٦٠٠٠٠
رصيد	١٧٥٠٠٠		
توزيع الرصيد بنسبة ٢ : ١ بين الاسهم الممتازة والعادية على التوالي	١٧٥٠٠٠	٥٨٣٣٣	١١٦٦٦٧
	—	٧٣٣٣٣	١٧٦٦٦٧

ويلي ذلك تحديد حقوق الملكية لكل من نوعي الأسهم وذلك ما يلي:

اجمالي حقوق الملكية لحملة الاسهم		١٧٥٠٠٠٠
ناقصاً: حقوق الملكية لحملة الاسهم الممتازة		
القيمة التصفوية (١٠٠٠٠ × ٥٠) =	٥٠٠٠٠٠	
نصيب الاسهم الممتازة من الارباح المحتجزة =	٧٣٣٣٣	
		٥٧٣٣٣٣
حقوق الملكية لحملة الاسهم العادية		١١٧٦٦٦٧

ويتم ايجاد القيمة الدفترية للسهم كالآتي :

القيمة الدفترية للسهم الممتاز = ٥٧٣٣٣٣ ÷ ١٠٠٠٠

= ٣٣٣ر٥٧ جنيه

القيمة الدفترية للسهم العادي = ١١٧٦٦٦٧ ÷ ١٠٠٠٠٠

= ٧٦٧ر١١ جنيه

ربحية السهم :

تشير ربحية السهم الى ما يخص السهم الواحد من صافى الدخل الذي تحقق خلال سنة معينة ، حيث يخدم هذا البيان كمؤشر لنمو قيمة الأسهم وللحكم على سياسة توزيع كوبونات الأرباح . وعندما يشتمل رأس المال على نوع واحد من الأسهم فيكون صافي الدخل خاصاً بالأسهم العادية . ويتم ايجاد ربحية السهم في هذه الحالة بقسمة صافي الدخل على عدد الاسهم المصدرة .

فإذا اشتمل رأس المال على أسهم ممتازة وأسهم عادية فيجب في هذه الحالة استبعاد ما يخص الأسهم الممتازة من الربحية وخصمها من صافي الدخل للتوصل الى صافي الدخل الخاص بالأسهم العادية . واذا حققت الشركة خسارة يتم احتسابها عن السهم وذلك بقسمة صافي الخسارة على عدد الأسهم المصدرة .

غير أنه اذا اشتمل رأس المال على أسهم ممتازة وأسهم عادية وكانت الأسهم الممتازة مجمعة فيجب في هذه الحالة اضافة ما يخص حملة الاسهم الممتازة من ربح لم يتم صرفه الى صافي الخسارة وذلك بغية التوصل الى صافي الخسارة الخاص بالأسهم العادية .

مثال (١) :

يتكوّن رأس مال احدى شركات المساهمة من ١٠٠٠٠٠ سهم عادي ، وبلغ صافي ربحها عن سنة معينة ١٥٠٠٠٠ جنيه .

والمطلوب :

احتساب ربحية السهم العادي .

مناقشة خطوات الحل :

ربحية السهم العادي = ١٥٠٠٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠٠٠

= ١ر٥٠٠ جنيه

مثال (٢) :

بالافتراض في المثال السابق أن رأس مال الشركة يتكون من ٨٠٠٠٠ سهم ممتاز ٦٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ جنيه، ١٠٠٠٠٠٠ سهم عادي علماً بأن الأسهم الممتازة مجمعة وغير مشتركة في الأرباح ، وليست هناك كوبونات أرباح مستحقة لحملة الأسهم الممتازة عن أي من السنوات السابقة .

والمطلوب :

إحتساب ربحية السهم العادي .

مناقشة خطوات الحل :

	جنيه
صافي الدخل	= ١٥٠٠٠٠٠
ربحية حملة الاسهم الممتازة عن السنة الحالية (٨٠٠٠٠٠٠ × ٦٪)	= ٤٨٠٠٠٠
صافي ربح الاسهم العادية	١٠٢٠٠٠٠

ربحية السهم العادي = ١٠٢٠٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠٠٠ = ١٠٢٠ جنيه

تمارين الفصل الثالث

الباب الأول:

فيما يلي ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر احدى شركات المساهمة وذلك في ٣١ ديسمبر ١٩٧٧ بعد تصوير حساب المتاجرة:

٨٠٠٠		خصم اصدار
١٤٠٠٠		نفقات التأسيس
٧٣٠٠٠		آلات ومعدات
٤٥٠٠٠		مباني
١٢٥٠٠		أثاث
٨٣٠٠		عملاء
١٤٢٠٠		نفقات ادارية
٦٧٠٠		مصاريف بيع وتوزيع
١٨٠٠٠		نقدية بالبنك
١٩٠٠٠		مخزون خامات ١٢/٣١
٢٥٢٠٠		مخزون انتاج تام ١٢/٣١
١٨٥٠٠		استثمارات في سندات حكومية
		رأس المال المرخص به:
		٢٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات

		١٠٠٠٠ سهم ممتاز ٦٪ القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيه.
		رأس المال المصدر:
	١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات مدفوع بالكامل
	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠ سهم ممتاز القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات مدفوع بالكامل.
	٢٠٠٠٠	احتياطي قانوني
	١٠٠٠٠	احتياطي نظامي
١٥٠٠٠		شهرة محل
	١٠٠٠٠	سندات ٦٪
	٤٠٠	مخصص ديون مشكوك فيها (١٩٧٧/١/١)
	٨٧٠٠٠	رصيد حساب المتاجرة
٢٧٧٤٠٠	٢٧٧٤٠٠	

فإذا علمت أن:

١ - تستهلك الآلات سنوياً بمعدل ١٤٪ والأثاث بمعدل ١٠٪، والمباني بمعدل ٦٪.

٢ - يراد جعل مخصص الديون المشكوك فيها ٧٪ من العملاء.

٣ - لم تؤخذ فائدة السندات في الاعتبار بعد علماً بأنها تستحق في أول يناير من كل عام.

٤ - تستهلك نفقات الاصدار بمعدل ٢٠٪ سنوياً، كما يستهلك خصم الاصدار بمعدل ١٠٪ سنوياً.

٥ - قرر مجلس الادارة اجراء التوزيعات وفقاً لما ينص عليه القانون علما بأن الأجور السنوية للعاملين تبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه .

والمطلوب :

. اعداد حساب الأرباح والخسائر وحساب الأرباح المحتجزة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٧٧ ، وكذا الميزانية العمومية في ذلك التاريخ .

التمرين الثاني :

الآتي بعض أرصدة حسابات احدى شركات المساهمة في ٣١ ديسمبر ١٩٧٨ وذلك بعد تصوير حساب المتاجرة :

٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات
٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠ سهم ممتاز ٦٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات
٢٠٠٠٠	سندات ٥٪
٤٥٠٠٠	شهرة المحلة
١٢٠٠٠	نفقات ادارية
١٠٠٠٠	نفقات بيعية
١٥٠٠	فائدة سندات (عن نصف سنة)
؟	رصيد حساب المتاجرة (دائن)
١٥٠٠٠	احتياطي نظامي
١٠٠٠٠	احتياطي قانوني
١٢٠٠	مخصص ديون مشكوك فيها
٨٥٠٠٠	مباني
٤٠٠٠٠	أراضي
١٧٠٠٠٠	آلات ومعدات

٣٩٠٠٠	أثاث
٥٥٠٠٠	مخزون مواد أولية
١٨٠٠٠	مخزون انتاج تحت التشغيل
٣٥٠٠٠	مخزون انتاج تام
٢٨٠٠٠	عملاء
١٧٥٠٠	احتياطي شراء سندات حكومية
١٧٥٠٠	استثمارات احتياطي شراء سندات
٢٥٠٠٠	أوراق قبض
٨٣٥٠٠	سيارات
١٥٠٠٠	أرباح محتجزة (دائن)
١٥٠٠	ايرادات أوراق مالية
١٦٠٠٠	مجمع اهلاك المباني
٣٠٠٠٠	مجمع اهلاك الآلات
٢٥٠٠	مجمع اهلاك الأثاث
٤٠٠٠	مجمع اهلاك السيارات

فإذا علمت أن:

١ - تستهلك المباني بمعدل ٤٪ والآلات بمعدل ١٠٪، والسيارات بمعدل ١٥٪.

٢ - يراد جعل مخصص الديون المشكوك فيها ١٪ من العملاء.

٣ - تشتمل النفقات الادارية على مبلغ ١٥٠ جنيه تخص عام ١٩٧٩.

٤ - يراد تكوين مخصص لهبوط أسعار الأوراق المالية بمعدل ١٠٪.

٥ - تلتزم الشركة بصدد توزيع الارباح بما ينص عليه القانون.

والمطلوب:

أولا: تصوير حسابي الارباح والخسائر والأرباح المحتجزة.

ثانياً: بيان الجزء الخاص بالأصول الثابتة وحقوق الملكية كما يظهر بميزانية الشركة في ٣١ ديسمبر ١٩٧٨.

التمرين الثالث:

فيما يلي بعض الأرصدة المأخوذة من دفاتر احدى شركات المساهمة في ٣٠ سبتمبر ١٩٧٨:

جنيه	
٤٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات مدفوعة بالكامل
٧٥٠٠٠	الأرباح المحتجزة (دائن)
٣٠٠٠	كوبون ارباح سهم رقم ١٠ (دائن)
٧٠٠٠	كوبون أرباح سهم رقم ١١ (دائن)
١٠٠٠٠	حساب البنك أرباح كوبونات (مدين)

وفي ١٥ يناير ١٩٧٩ صرفت كوبونات الأرباح الآتي بيانها:

كوبون أرباح سهم رقم ١٠	١٢٠٠ جنيه
كوبون أرباح سهم رقم ١١	٤٨٠٠ جنيه

وفي ٣٠ سبتمبر ١٩٧٩ استحق كوبون أرباح السهم رقم ١٢ وذلك بمعدل ٥٪.

والمطلوب:

تصوير الحسابات اللازمة لكوبونات الأرباح.

التمرين الرابع:

عين الأخطاء الموجودة في القيود المرحلة الى حـ/الارباح المحتجزة التالي، وبين القيد الصحيح الواجب اجراؤه.

حـ/الأرباح المحتجزة

(أ) اعلان كوبون أرباح أسهم عادية	(جـ) اعادة تقدير الآلات والمعدات
(ب) تكوين احتياطي لرد السندات	(د) صافي دخل العام
	(هـ) أسهم منحة
	(و) حصيلة بوليصة تأمين على حياة مدير عام الشركة.
	(ز) علاوة اصدار سندات
	(ح) ربح بيع أراضي سبق اقتنائوها عن طريق اصدار أسهم رأس المال

التمرين الخامس:

فيما يلي حقوق الملكية لحملة أسهم احدى شركات المساهمة:

	جنيه
رأس المال المرخص به: ١٠٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ٢٥ جنيه	٢٥٠٠٠٠٠
رأس المال المصدر ٨٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ٢٥ جنيه	٢٠٠٠٠٠٠
علاوة اصدار الاسهم	١٨٥٠٠٠
حـ/الأرباح المحتجزة (مدين)	٢٨٠٠٠٠

والمطلوب:

احتساب القيمة الدفترية للسهم

التمرين السادس:

فيما يلي حقوق الملكية لحملة أسهم احدى شركات المساهمة:

	جنيه
٥٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات	٥٠٠٠٠٠
٥٠٠٠ سهم ممتاز ٦٪ القيمة الاسمية لكل منها ٢٥ جنيه	١٢٥٠٠٠
علاوة اصدار أسهم	٧٥٠٠٠
أرباح محتجزة	٥٠٠٠٠
	٧٥٠٠٠٠

والمطلوب :

احتساب القيمة الدفترية للسهم وذلك بافتراض كل من الحالات الآتية :

(أ) إن الاسهم الممتازة غير مجمعة وغير مشتركة في الأرباح ، وينص عقد اصدارها على سداد ٣٠ جنيه عند الرد ، وانها ممتازة بالنسبة للأصول على اساس ٢٧٫٥٠٠ جنيه للسهم عند تصفية الشركة.

(ب) أن الاسهم الممتازة مجمعة وغير مشتركة في الأرباح حيث ان كوبونات الارباح مجمعة عن الست سنوات الماضية ، وان امتياز الاسهم عند تصفية الشركة بالنسبة للأصول في حدود القيمة الاسمية لها وعلى أن تسدد مع كوبونات الأرباح المجمعة قبل توزيع أية مبالغ على حملة الأسهم العادية.

(ح) أن الأسهم الممتازة مشتركة في الأرباح بدون اية قيود . وعند التصفية تتم أية توزيعات زيادة عن القيمة الاسمية للأسهم بالتناسب مع الاسهم العادية.

التمرين السابع :

نظهر قائمة الدخل لاحدى شركات المساهمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٧٧ الآتي :

	جنيه
ـافي الدخل قبل الضرائب	٦٢٠٠٠٠
ـريبة الأرباح التجارية	١٥٠٠٠٠
ـافي الدخل التشغيلي	٤٧٠٠٠٠
ـضاف :	
ـح بيع أحد الفروع	٤١٠٠٠٠
ـافي الدخل النهائي	٨٨٠٠٠٠

والمطلوب :

احتساب ربحية السهم عن عام ١٩٧٧ وذلك في ظل الافتراضات التالية :

(أ) أن رأس مال الشركة يتكون من نوع واحد من الأسهم ويبلغ عدد الاسهم المصدرة ٤٠٠٠٠٠ سهم.

(ب) أن رأس مال الشركة المصدر كما يلي :

٢٠٠٠٠ سهم ممتاز ٥٪ مجمعة وغير مشتركة في الأرباح القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ جنيه.

٤٠٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيه.

التمرين الثامن :

فيما يلي الميزانية العمومية لاحدى شركات المساهمة في ٣١ ديسمبر [illegible] :

	جنيه
٥٣٠٠٠	نقدية بالبنك
٦٠٠٠٠	أوراق قبض
٤٤٠٠٠	عملاء (صافي)
٨٠٠٠٠	مخزون سلعي
١٥٠٠٠	أثاث
١٦٣٠٠٠	مباني
٤٢٠٠٠ -	مجمع اهلاك
١٢١٠٠٠	
١٢٠٠٠٠	أراضي
٣٠٠٠٠	نفقات تأسيس
٥٢٢٠٠٠	

٤٠٠٠٠	أوراق دفع	
١٣٠٥٠٠	دائنون	
٥٠٠٠	كوبونات أرباح مستحقة لحملة الاسهم الممتازة	١٧٥٥٠٠
	حقوق الملكية	
١٠٠٠٠	سهم ممتاز ٥٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيه	١٠٠٠٠٠
٢٠٠٠٠	سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيه	٢٠٠٠٠٠
	علاوة اصدار (منها ٨٠٠٠ جنيه تخص الاسهم الممتازة)	٢٨٠٠٠
	أرباح محتجزة	١٩٥٠٠
		٥٢٣٠٠٠

وكانت العمليات التي أثرت في حقوق الملكية خلال عام ١٩٧٩ كالآتي :

١٠ يناير : اصدار ٤٠٠٠ سهم ممتاز ٥٪ بسعر ١٣ جنيه

٣١ يناير : اكتشفت الأخطاء الآتية حتى نهاية ١٩٧٨ :

١ ـ قدر المخزون السلعي بأقل من قيمته بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه.

٢ ـ لم يحتسب اهلاك الاثاث وقد تم شراؤه في أول ابريل ١٩٧٧ وتستخدم الشركة طريقة القسط الثابت للاهلاك وذلك بمعدل ٢٠٪ سنوياً.

٣ ـ تم تحميل مبلغ ٥٠٠٠ جنيه عبارة عن صيانة المباني على حـ/المباني لأن المباني تستهلك بمعدل ٥٪ سنوياً.

٢ فبراير: تم اصدار ١٠٠٠٠ سهم عادي بسعر ٢٣ جنيه عن السهم

٣١ مارس: تم اعلان وصرف قيمة كوبون أرباح بواقع ٥٠٠ر٠ جنيه عن السهم العادي.

١٦ مايو: تم اصدار ٤٠٠٠ سهم عادي نظير اقتناء الأصول والخصوم الآتية والخاصة بشركة التضامن حسين وحسان:

أراضي: ٢٠٠٠٠ جنيه، مباني ٤٠٠٠٠ جنيه، مخزون سلعي ١٦٠٠٠ جنيه، عملاء: ١٠٠٠٠ جنيه، دائنون: ١٠٠٠٠ جنيه. ويعد الفرق بين قيمة صافي الأصول والقيمة السوقية للأسهم في تاريخ الاصدار والبالغة ٨٤٠٠٠ جنيه كشهرة محل.

٣٠ سبتمبر: تم اعلان وصرف قيمة كوبون أرباح اضافي نصف سنوي بواقع ٧٠٠ر٠ جنيه عن السهم العادي.

١٠ نوفمبر: احترق مخزون سلعي تكلفته ٢٠٠٠٠ جنيه ولم يكن هناك تأمين على هذا المخزون وتم تحميل قيمة الخسارة على حـ/الأرباح المحتجزة.

٢١ ديسمبر: تم اعلان ٥٪ كوبون الأرباح السنوي للأسهم الممتازة على أن يسدد في ٢١ يناير ١٩٨٠.

٣١ ديسمبر: بلغ الرصيد الدائن في حـ/الارباح والخسائر بعد الضريبة ١٢٠٠٠٠ جنيه وقد تم اقفاله في حـ/الارباح المحتجزة.

والمطلوب:

أولا ـ اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة.

ثانياً ـ تصوير الجزء من الميزانية العمومية والخاص بحقوق الملكية لحملة الاسهم.

التمرين التاسع :

فيما يلي بيان حقوق الملكية لحملة أسهم احدى شركات المساهمة وذلك في ٣١ ديسمبر ١٩٧٧ :

	جنيه
٤٠٠٠٠ سهم ممتاز ٥٪ القيمة الاسمية لكل منها ٥٠ جنيه	٢٠٠٠٠٠٠
٢٠٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ٢٠ جنيه	٤٠٠٠٠٠٠
علاوة اصدار الاسهم	٥٠٠٠٠
الارباح المحتجزة	٣٩٠٠٠٠
	٦٤٤٠٠٠٠

والمطلوب :

احتساب القيمة الدفترية للسهم لكل من الاسهم الممتازة والعادية في ٣١ ديسمبر ١٩٧٧ وذلك في ظل كل من الافتراضات الآتية :

(١) تم سداد كوبون أرباح الاسهم الممتازة حتى أول اكتوبر ١٩٧٧ حيث ينص عقد اصدار الاسهم الممتازة على ردها نظير مبلغ ٥٥ جنيه في حين أن القيمة التصفوية للسهم ٥٢٫٥٠٠ جنيه، كما يحق لهم الحصول على كوبون الأرباح غير المدفوعة عن السنة الحالية.

(٢) أن القيمة التصفوية للسهم الممتاز تساوي قيمته الاسمية وأن الاسهم الممتازة مجمعة ولم توزع كوبون أرباح عن الثلاث سنوات السابقة، ويجب سداد قيمتها بالكامل في حالة التصفية.

(٣) ان القيمة التصفوية للسهم الممتاز تساوي قيمته الاسمية وأن الاسهم الممتازة مجمعة ولم يوزع كوبون أرباح عن الخمس سنوات الماضية، ويجب سداد

قيمتها بالكامل في حالة التصفية

(٤) تم صرف ٥٪ كوبون أرباح الأسهم الممتازة عن عام ١٩٧٧ ولم يصرف شيء للأسهم العادية علماً بأن الأسهم الممتازة مشتركة في الأرباح بصورة مطلقة وأن القيمة النصفوية للسهم الممتاز تساوي قيمته الاسمية.

الفصل الرابع

انقضاء شركات المساهمة

انقضاء شركات المساهمة :

لم يرد فى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أية مواد خاصة بالتصفية فيما عدا ما ورد فى نموذج العقد النظامى للشركة ، وما ورد فى القانون المدنى من حيث تصفية الشركات عامة . وفى هذا الصدد تعد تصفية الشركة بمثابة اجراء عملى لانقضائها وحلها حيث أن قرار انقضاء الشركة لا يفقدها شخصيتها المعنوية طالما أن الشركة فى طريق التصفية . ومن الطبيعى تسقط عن الشركة المساهمة شخصيتها المعنوية بانتهاء التصفية ، وتحديد مركز كل من أصحاب الحقوق فى الشركة ، وحصول كل منهم على حقه .

ومن أسباب انقضاء الشركة الآتى :

١ ـ اذا بلغت خسارة الشركة نصف رأس المال أو أكثر إلا اذا قررت الجمعية العمومية غير العادية استمرار الشركة برغم الخسارة .

٢ ـ إذا انقضى عمر الشركة المنصوص عليه في نظامها وهو في العادة ٢٥ سنة دون أن تقرر الجمعية العامة غير العادية اطالة مدة الشركة .

٣ ـ انتهاء غرض الشركة حيث ان هذا الغرض محدد في نظامها .

٤ ـ بناء على طلب أحد المساهمين اذا توافر مسوغ خطير لذلك لسوء تفاهم

مستحكم بين المساهمين يعوق سير أعمالها ويجعل التعاون بينهم مستحيلا ، ويحول دون تعيين مجلس ادارة للشركة.

٥ ـ بطلان الشركة من الناحية القانونية كمخالفة غرض الشركة للنظام العام.

٦ ـ ادماج شركات المساهمة حيث يعد سبباً من أسباب انقضاء الشركة المندمجة.

تصفية الشركات المساهمة :

قد تكون تصفية الشركة اما اجبارية وهي التي تتم بحكم قضائي وتعين فيها المحكمة المصفى ، أو اختيارية وهي التي تقررها الجمعية العمومية غير العادية للشركة ، وتقوم بناء على طلب مجلس الادارة بتعيين المصفى وسلطاته واتعابه وطريقة التصفية.

ويجب اعلان قرار تصفية الشركة في الصحف واتباع اجراءات النشر التي نص عليها القانون مهما كان سبب الانقضاء . ويستطيع دائنو الشركة انكار الحل اذا لم يتم النشر وكان بقاء الشركة في مصلحتهم.

ويترتب على تصفية الشركة بيع جميع موجوداتها ، وتحصيل ما للشركة لدى الغير من ديون ، وتسديد ما عليها من التزامات . وقد تكون التصفية كما سبق أن ذكرنا بصدد شركات الأشخاص اما فورية أو تدريجية . واذا لم تف أموال الشركة في سداد التزاماتها وجب مطالبة المساهمين بالمبالغ المستحقة عليهم في حدود أسهم رأس المال التي اكتتبوا فيها.

واجبات المصفي :

تنتهي وكالة مجلس ادارة الشركة بتعيين المصفى الذي يقوم بأعمال الادارة لحين الانتهاء من التصفية . أما سلطة الجمعية العامة فتظل قائمة طوال مدة

التصفية. ويحدد أمر تعيين المصفى نطاق سلطته حيث قد تكون سلطة المصفى اما مطلقة أو مقيدة.

وتنحصر واجبات المصفى في الآتي:

١ - انجاز العقود التي بدأت قبل التصفية غير أنه لا يستطيع ابرام عقود جديدة.

٢ - تحصيل ما للشركة من ديون.

٣ - بيع ممتلكات الشركة سواء صفقة واحدة بالممارسة أو بالمزاد او طبقا لصالح الشركة.

٤ - تسديد ديون الشركة: يدفع المصفى لدائني الشركة ما حان استحقاقه من ديون. أما الديون التي لم يحن ميعاد استحقاقها فقد جرى العرف على استحقاق هذه الديون، حيث التصفية حادث قهري يترتب عليه استحقاق الديون المؤجلة.

٥ - تمثيل الشركة في المنازعات القضائية باعتبار أنه وكيلها.

٦ - توزيع أموال الشركة الباقية على حملة الاسهم طبقاً لحقوقهم.

حقوق حملة الاسهم:

لا يلتزم المساهمون في الخسارة الا بقدر القيمة الاسمية لأسهمهم في الشركة. فإذا كانت قيمة السهم مدفوعة بالكامل فلا مسئولية على المساهم بأكثر مما دفعه. اما اذا لم تكن قيمة الاسهم مسددة بالكامل فيجب عليه الوفاء بالباقي المستحق عليه من قيمة هذه الاسهم. ومن الطبيعي لن يطالب المصفى حملة الاسهم بسداد باقي قيمة الأسهم المكتتب فيها الا اذا وجدضرورة لذلك للوفاء بما على الشركة من التزامات. وفي هذا الصدد - يراعي المصفى بصدد الوفاء بهذه الالتزامات الامتيازات التي أوردها القانون والتي سبق أن تعرضنا لها في تصفية شركات الأشخاص.

وينظم قانون الشركة النظامي حقوق المساهمين عند التصفية. فإذا كانت الاسهم المصدرة من نوع واحد ففي هذه الحالة يكون للمساهمين حقوقاً متساوية دون تمييز في ملكية موجودات الشركة والارباح المقنسمة. أما اذا اشتمل رأس المال على أسهم عادية وأسهم ممتازة ففي هذه الحالة يجب مراعاة شروط الامتياز. فقد يكون السهم ممتازاً بالنسبة للربح، كما قد يكون الامتياز بالنسبة لتوزيع ممتلكات الشركة عند التصفية. ولتحديد حقوق المساهمين في هذه الحالة فإن نظام الشركة يكون بمثابة المرجع في هذا الشأن. ومما لا شك فيه أن مهمة المصفى تصبح صعبة ويتعين عليه الالتجاء الى القضاء للفصل في الموضوع وذلك اذا لم ينص قانون الشركة النظامي على حقوق المساهمين.

المعالجة المحاسبية لتصفية شركات المساهمة:

يمكن تلخيص المعالجة المحاسبية لاجراءات تصفية شركات المساهمة في الآتي:

١ - يوسط حساب للمساهمين (يماثل حـ/رأس مال الشركاء في شركات الأشخاص). ويجعل ذلك الحساب (دائنا) بأرصدة حسابات حقوق الملكية، مع جعل كل من حسابات رأس المال أسهم عادية أو ممتازة، وحسابات الاحتياطيات المختلفة، وحساب الأرباح المحتجزة (مدينا). ومن الطبيعي اذا كان رصيد حـ/الارباح المحتجزة (مدينا) فيقفل في حـ/المساهمين وذلك بجعل حساب الأرباح المحتجزة (دائنا) وحـ/المساهمين (مدينا). وبذلك يمثل رصيد الحساب حقوق الملكية لحملة الاسهم في تاريخ البدء في التصفية.

٢ - يوسط حساب أرباح وخسائر التصفية حيث يجعل ذلك الحساب (مديناً) بالحسابات الوهمية كشهرة المحل، وبمصاريف التصفية وبالخسائر الناجمة عن تصفية أي من أصول الشركة. كما يجعل ذلك الحساب (دائنا) بالمخصصات المختلفة وبالأرباح الناجمة عن بيع أصول الشركة بصدد التصفية. ويقفل رصيد حساب أرباح وخسائر التصفية في حساب المساهمين فإذا كانت نتيجة التصفية ربحاً فيعالج الاقفال كالآتي:

×× من حـ/أرباح وخسائر التصفية

×× الى حـ/المساهمين

أما اذا كانت نتيجة التصفية خسارة فيعالج الاقفال كما يلي:

×× من حـ/المساهمين

×× الى حـ/أرباح وخسائر التصفية

٣ ـ اذا كانت هناك سندات مصدرة ومرهونة بضمان أي من الاصول فيوسط حساب رهن السندات. ويجعل حساب السندات (مدينا) وحساب رهن السندات (دائنا) بالقيمة الاسمية للسندات المصدرة وبالفائدة المستحقة. كما يجعل حساب الاصل المرهون (دائنا) وحساب رهن السندات (مدينا) بصافي تكلفة الاصل. وعند بيع الاصل المرهون يجعل حساب النقدية (مدينا) وحساب رهن السندات (دائنا) بحصلة بيع الاصل المرهون. وعند السداد لحملة السندات يجعل حساب رهن السندات (مدينا) وحساب النقدية (دائنا) بالمبالغ المدفوعة. فإذا كان المبلغ المتحصل نتيجة بيع الاصل المرهون غير كاف لسداد قيمة السندات فيحول الفرق بين المبلغ المسدد وقيمة السندات الى حساب الدائنين، وذلك بجعل حـ/رهن السندات (مدينا) وحـ/الدائنون (دائنا). ويقفل رصيد رهن السندات في حساب أرباح وخسائر التصفية.

٤ ـ وعند توزيع النقدية المتاحة بعد سداد كافة الالتزامات يجعل حـ/المساهمين (مدينا) وحـ/النقدية (دائنا).

مثال (١):

بلغت القيمة الاسمية للسندات التي أصدرتها احدى شركات المساهمة برهن المخزون السلعي ١٠٠٠٠ جنيه، علماً بأن القيمة الدفترية للمخزون السلعي تبلغ ١٢٠٠٠ جنيه. ونتيجة لتصفية الشركة بيع المخزون السلعي نظير مبلغ ١٣٥٠٠ جنيه وسددت قيمة السندات بالكامل.

والمطلوب :

تصوير حساب رهن السندات.

مناقشة خطوات الحل :

حـ/رهن السندات

١٢٠٠٠	الى حـ/المخزون	١٠٠٠٠	من حـ/السندات
	السلعي	١٣٥٠٠	من حـ/نقدية بالبنك
١٠٠٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك		
١٥٠٠	الى حـ/أرباح		
	وخسائر التصفية		
٢٣٥٠٠		٢٣٥٠٠	

مثال (٢) :

بالافتراض في المثال السابق أن المخزون السلعي بيع نظير مبلغ ٩٠٠٠ جنيه.

والمطلوب :

تصوير حساب رهن السندات :

مناقشة خطوات الحل :

حـ/رهن السندات

١٢٠٠٠	الى حـ/المخزون السلعي	١٠٠٠٠	من حـ/السندات
٩٠٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك	٩٠٠٠	من حـ/نقدية بالبنك
١٠٠٠	الى حـ/الدائنون	٣٠٠٠	من حـ/أرباح
			وخسائر التصفية
٢٢٠٠٠		٢٢٠٠٠	

مثال (٣):

صدر حكم قضائي بتصفية احدى شركات المساهمة حيث كانت الميزانية العمومية للشركة في تاريخ صدور الحكم كالآتي :

١٠٠٠٠	شهرة محل		رأس مال المصدر :
٢٧٠٠٠٠	مباني (صافي)		١٠٠٠٠٠ سهم عادي
١٩٠٠٠٠	آلات (صافي)		القيمة الاسميه لكل
١٥٠٠٠	سيارات (صافي)		منها ٨ جنيهات
١٢٠٠٠	اثاث (صافي)		مدفوع منها ٦ جنيهات
٦٠٠٠٠	مخزون مواد أولية	٦٠٠٠٠٠	
٣٠٠٠٠	مخزون انتاج تحت التشغيل		٥٠٠٠٠ سهم ممتاز
٧٥٠٠٠	مخزون انتاج تام		٦٪ القيمة الاسمية
	٤٥٠٠٠ عملاء		لكل منها
٤٣٥٠٠	١٥٠٠ ـ مخصص ديون	٥٠٠٠٠٠	١٠ جنيهات
	مشكوك فيها		مدفوعة بالكامل
٧٠٠٠	أوراق قبض	٧٠٠٠	احتياطي قانوني
٢٣٠٠	نقدية بالبنك	١٢٠٠٠	احتياطي نظامي
٤٤٢٧٠٠	حـ/الارباح المحتجزة	١٠٠٠٠	سندات ٥٪ برهن السيارات
		٢٠٠٠٠	دائنون
		٥٠٠٠	أوراق دفع
		٥٠٠	فوائد سندات مستحقة
		٣٠٠٠	نقابات مستحقة
١١٥٧٥٠٠		١١٥٧٥٠٠	

وقد قام المصفي المعين من قبل المحكمة بتصفية أعمال الشركة حيث كان المتحصل من بيع الأصول المختلفة كالآتي :

	جنيه		جنيه
مباني :	٢٠٠٠٠٠	آلات :	١٣٥٠٠٠
سيارات :	٨٠٠٠	اثاث :	١٠٠٠٠
ـزون سلعي .	١١٠٠٠٠	عملاء :	٤٠٠٠٠
أوراق قبض :	٦٥٠٠		

فإذا علمت أن :

١ ـ تشتمل النفقات المستحقة على أجور العاملين عن الأربعة أشهر الأخيرة وذلك بواقع ٦٥٠ جنيه شهرياً .

٢ ـ بلغت نفقات التصفية ٣٦٠٠ جنيه .

٣ ـ يقتصر امتياز حملة الاسهم الممتازة على الأرباح وفيما عدا ذلك يتساوى ـلة الاسهم الممتازة مع حملة الأسهم العادية .

والمطلوب :

تصوير الحسابات اللازمة لاتمام التصفية .

مناقشة خطوات الحل :

حـ/رهن السندات

١٥٠٠٠	الى حـ/السيارات	١٠٠٠٠	من حـ/السندات
٨٠٠٠	الى حـ/النقدية بالبنك	٥٠٠	من حـ/فائدة سندات مستحقة
٢٥٠٠	الى حـ/الدائنون	٨٠٠٠	من حـ/النقدية بالبنك
		٧٠٠٠	من حـ/ارباح وخسائر التصفية
٢٥٥٠٠		٢٥٥٠٠	

حـ/المساهمين

٤٤٢٧٠٠	الى حـ/الارباح المحتجزة	٦٠٠٠٠٠	من حـ/رأس المال اسهم عادية
٢٠٦٦٠٠	الى حـ/ارباح وخسائر التصفية	٥٠٠٠٠٠	من حـ/رأس المال أسهم ممتازة
٤٦٩٧٠٠	الى حـ/النقدية بالبنك	٧٠٠٠	من حـ/احتياطي قانوني
		١٢٠٠٠	من حـ/احتياطي عام
١١١٩٠٠٠		١١١٩٠٠٠	

حـ/أرباح وخسائر التصفية

١٠٠٠٠	الى حـ/شهرة المحل	١٥٠٠	من حـ/مخصص ديون مشكوك فيها
٧٠٠٠٠	الى حـ/المباني	٢٠٦٦٠٠	من حـ/المساهمين
٥٥٠٠٠	الى حـ/الآلات		
٢٠٠٠	الى حـ/أثاث		
٥٥٠٠٠	الى حـ/المخزون السلعي		
٥٠٠٠	الى حـ/العملاء		
٥٠٠	الى حـ/أوراق القبض		
٣٦٠	الى حـ/النقدية بالبنك (نفقات التصفية)		
٧٠٠٠	الى حـ/رهن السندات		
٢٠٨١٠٠		٢٠٨١٠٠	

حـ/النقدية بالبنك

٢٣٠٠	الى الرصيد	٣٦٠٠	من حـ/أرباح وخسائر التصفية (نفقات التصفية)
٨٠٠٠	الى حـ/رهن السندات	٢٦٠٠	من حـ/نفقات مستحقة
٢٠٠٠٠٠	الى حـ/المباني	٨٠٠٠	من حـ/رهن السندات
١٣٥٠٠٠	الى حـ/الآلات	٢٧٩٠٠	من حـ/الدائنون
١٠٠٠٠	الى حـ/الأثاث	٤٦٩٧٠٠	من حـ/المساهمين
١٠٠٠٠	الى حـ/المخزون السلعي		
٤٠٠٠٠	الى حـ/العملاء		
٦٥٠٠	الى حـ/أوراق القبض		
٥١١٨٠٠		٥١١٨٠٠	

حـ/الدائنون

٢٧٩٠٠	الى حـ/النقدية بالبنك	٢٠٠٠٠	من الرصيد
		٥٠٠٠	من حـ/أوراق الدفع
		٤٠٠	من حـ/نفقات مستحقة
		٢٥٠٠	من حـ/رهن السندات
٢٧٩٠٠		٢٧٩٠٠	

ونظراً لاقتصار امتياز حملة الاسهم الممتازة على الارباح فإنه يتم توزيع النقدية المدفوعة للمساهمين والبالغة ٤٦٩٧٠٠ جنيه بين حملة الأسهم الممتازة وحملة الاسهم العادية بنسبة القيمة الاسمية المدفوعة من كل نوع وبمعنى آخر

بنسبة ٦ : ٥ الى حملة الأسهم الممتازة وحملة الأسهم العادية على التوالي ـ وعلى ذلك :

نصيب حملة الاسهم الممتازة = ٤٦٩٧٠٠ × $\frac{٦}{١١}$ = ٢٥٦٢٠٠ جنيه

نصيب حملة الاسهم العادية = ٤٦٩٧٠٠ × $\frac{٥}{١١}$ = ٢١٣٥٠٠ جنيه

ويكون نصيب السهم من النقدية كالآتي :

نصيب السهم الممتاز = ٢٥٦٢٠٠ ÷ ٥٠٠٠ = ١٢٤ر٥ جنيه

نصيب السهم العادى = ٢١٣٥٠٠ ÷ ٨٠٠٠ = ١٣٥ر٢ جنيه :

مثال (٤) :

فيما يلي الميزانية العمومية الموجزة لاحدى شركات المساهمة في ٣١ ديسمبر ١٩٧٨ :

٩٨٠٠٠	أصول مختلفة		٨٠٠٠ سهم عادى القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات
٢٠٠٠	نقدية بالبنك	٤٠٠٠٠	مدفوعة بالكامل
			٥٠٠٠ سهم ممتاز القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات
		٥٠٠٠٠	مدفوعة بالكامل
		١٠٠٠٠	التزامات مختلفة
١٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠	

وفي ذلك التاريخ صدر قرار قضائي بحل الشركة وقام المصفى ببيع الأصول كالآتي :

يناير ١٩٧٩ : ٣٠٪ من الاصول نظير مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه

فبراير ١٩٧٩ : ٤٠٪ من الأصول نظير مبلغ ٣٥٠٠٠ جنيه

مارس ١٩٧٩ : باقي الأصول نظير مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه

وقد بلغت مصاريف التصفية ٨٠٠٠ جنيه

والمطلوب:

تصوير قائمة التصفية

مناقشة خطوات الحل:

بيان	أصول مختلفة	نقدية بالبنك	التزامات مختلفة	حقوق الملكية لحملة الأسهم
الأرصدة في تاريخ التصفية	٩٨٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
سداد جانب من مصاريف التصفية		(٢٠٠٠)		(٢٠٠٠)
	٩٨٠٠٠	—	١٠٠٠٠	٨٨٠٠٠
بيع ٣٠٪ من الاصول خلال يناير	(٢٩٤٠٠)	٢٥٠٠٠		(٤٤٠٠)
	٦٨٦٠٠	٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٨٣٦٠٠
سداد باقي نفقات التصفية والالتزامات		(١٦٠٠٠)	(١٠٠٠٠)	(٦٠٠٠)
	٦٨٦٠٠	٩٠٠٠	—	٧٧٦٠٠
سداد دفعة اولى لحملة الاسهم (١)		(٩٠٠٠)		(٩٠٠٠)
	٦٨٦٠٠	—	—	٦٨٦٠٠
بيع ٤٠٪ من الأصول خلال فبراير	(٣٩٢٠٠)	٣٥٠٠٠	—	(٤٢٠٠)
	٢٩٤٠٠	٣٥٠٠٠	—	٦٤٤٠٠
سداد دفعة ثانية لحملة الاسهم (٢)		(٣٥٠٠٠)		(٣٥٠٠٠)

بيع باقي الاصول خلال مارس	٢٩٤٠٠ (٢٩٤٠٠)	— ٢٠٠٠٠	—	٢٩٤٠٠ (٩٤٠٠)
سداد الدفعة الأخيرة لحملة الاسهم (٣)	—	٢٠٠٠٠ (٢٠٠٠٠)	— —	٢٠٠٠٠ (٢٠٠٠٠)

يلاحظ أن توزيع النقدية المتاحة من التصفية التدريجية يوزع بين حملة الأسهم العادية وحملة الاسهم الممتازة بنسبة ٤ : ٥ على الثوالي وهي نسبة القيمة الاسمية المدفوعة من كل نوع وعلى ذلك يتم التوزيع كالآتي :

(١) حملة الأسهم العادية = ٩٠٠٠ × $\frac{٤}{٩}$ = ٤٠٠٠ جنيه
حملة الأسهم الممتازة = ٩٠٠٠ × $\frac{٥}{٩}$ = ٥٠٠٠ جنيه
٩٠٠٠

(٢) حملة الأسهم العادية = ٣٥٠٠٠ × $\frac{٤}{٩}$ = ١٥٥٥٦ جنيه
حملة الأسهم الممتازة = ٣٥٠٠٠ × $\frac{٥}{٩}$ = ١٩٤٤٤ جنيه
٣٥٠٠٠

(٣) حملة الأسهم العادية = ٢٠٠٠٠ × $\frac{٤}{٩}$ = ٨٨٨٩ جنيه
حملة الأسهم الممتازة = ٢٠٠٠٠ × $\frac{٥}{٩}$ = ١١١١١ جنيه
٢٠٠٠٠

ثانياً ـ الاندماج :

قد يأخذ اندماج شركات المساهمة احد شكلين :

١ ـ اندماج شركة مساهمة مع شركة مساهمة اخرى قائمة ، على أن تصفي الشركة المندمجة وزيادة رأس مال الشركة المندمج فيها لسداد ثمن الشراء بأسهم فيها لمساهمي الشركة المندمجة

٢ ـ تكوين شركة جديدة لشراء شركتين قائمتين أو اكثر ، بحيث يتم تصفية

كل من الشركات المندمجة وتكوين الشركة الجديدة وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في القانون.

وكثيراً ما تلجأ الشركات الى الاندماج سعياً وراء تقليل المنافسة او استبعادها كلية ، والى توفير المال والخبرة ، وتحقيق وفورات في الانتاج والبيع والتوزيع وفي شراء المواد الأولية . ولأهمية الاندماج تلجأ الكثير من الحكومات الى تشجيعه وذلك بإعفاء الشركات من الضرائب والرسوم المختلفة التي تستحق عليها بسبب الاندماج.

المعالجة المحاسبية للاندماج في دفاتر الشركة المندمجة :

نلخص فيما يلي المعالجة المحاسبية لخطوات الاندماج في دفاتر الشركة المندمجة :

١ ـ تفتح الشركة المندمجة حساب للمساهمين حيث يجعل ذلك الحساب (دائنا) برأس المال أسهم عادية أو ممتازة ، والاحتياطيات المختلفة ، وغيرها من الحسابات التي تندرج تحت حقوق الملكية لحملة الاسهم مع جعل كل من هذه الحسابات (مدينا) كما يجعل ذلك الحساب (مدينا) بالرصيد المدين لحساب الارباح المحتجزة مع جعل حـ/المساهمين (دائنا) أو (مدينا) بربح او خسارة التصفية.

٢ ـ تفتح الشركة المندمجة حسابا لارباح وحسائر التصفية حيث يجعل ذلك الحساب (مدينا) بالقيمة الدفترية لمختلف الأصول المملوكة لها بما فيها الاصول الوهمية كشهرة المحل. وفي حالة عدم انتقال النقدية الى الشركة المندمج فيها فإن ثمن الشراء يقل بمقدار النقدية التي تحتفظ بها الشركة المندمجة ، وعلى أن يظل حـ/النقدية بالبنك أو بالصندوق (مدينا) في دفاترها ويجعل حـ/أرباح وحسائر التصفية (مدينا) أيضاً بمصاريف التصفية كما يجعل حـ/أرباح وحسائر التصفية (دائنا) بالالتزامات المختلفة الظاهرة في دفاترها ، وبالمبلغ المتفق عليه نظير انتقال الاصول والخصوم الى الشركة المندمج فيها وفي حالة

عدم انتقال بعض من أصول الشركة المندمجة الى الشركة المندمج فيها يقوم المصفي ببيع هذه الاصول، مع جعل حـ/النقدية بالبنك (مدينا) وحـ/أرباح وخسائر التصفية (دائنا) بحصيلة البيع. ولا تختلف المعالجة السابقة اذا كانت هناك سندات ستقوم الشركة المندمج فيها بردها بعلاوة رد حيث ان الشركة المندمجة تصبح غير مسئولة عن رد السندات أو عن علاوة الرد. أما اذا نص اتفاق الاندماج على قيام الشركة المندمج فيها بسداد المبالغ اللازمة لرد السندات وعلاوة الرد، ففي هذه الحالة تقوم الشركة المندمجة بجعل حـ/السندات (مدينا) وحـ/حملة السندات (دائنا). كما يجعل حـ/أرباح وخسائر التصفية (مدينا) وحـ/حملة السندات (دائنا) بعلاوة الرد. وعند تحصيلها القيمة من الشركة المندمج فيها يجعل حـ/النقدية بالبنك أو بالصندوق (مدينا) وحـ/الشركة المندمج فيها (دائنا). وعند رد قيمة السندات يجعل حـ/حملة السندات (مدينا) وحـ/النقدية بالبنك أو بالصندوق (دائنا) أما اذا كان رد السندات ينطوي على خصم رد فيجعل في هذه الحالة حـ/أرباح وخسائر التصفية (دائنا) وحـ/حملة السندات (مدينا) بقيمة خصم الرد، وذلك بالإضافة الى جعل حـ/السندات (مدينا) وحـ/حملة السندات (دائنا). ومن الطبيعي لا يظهر حساب السندات في حساب أرباح وخسائر التصفية في دفاتر الشركة المندمجة.

٣ ـ بعد الانتهاء من اجراءات التصفية يقفل حـ/أرباح وخسائر التصفية في حـ/المساهمين. فإذا كانت نتيجة التصفية ربح يعالج الاقفال كالآتي:

×× من حـ/أرباح وخسائر التصفية

×× الى حـ/المساهمين

أما إذا كانت نتيجة التصفية خسارة فتعالج كالآتي:

×× من حـ/المساهمين

×× الى حـ/أرباح وخسائر التصفية

٤ ـ عند قيام الشركة المندمج فيها بسداد الثمن المتفق عليه نظير انتقال

أصول وخصوم الشركة المندمجة اليها يعالج ذلك كالآتي :

×× من حـ/النقدية بالبنك او بالصندوق

أو

×× من حـ/الأسهم

×× الى حـ/الشركة المندمج فيها

وعند توزيع النقدية أو الأسهم او كليهما على المساهمين يعالج ذلك كالآتي :

×× من حـ/المساهمين

×× الى حـ/النقدية بالبنك أو بالصندوق

أو

×× الى حـ/الأسهم

وكثيراً ما ينتج عن توزيع الاسهم وجود اجزاء من الأسهم. وفي هذا الصدد قد تلجأ الشركة الى أي من البديلين الآتيين :

أ ـ بيع الأسهم التي لا يمكن تخصيصها بالكامل على أن يقسم المبلغ المتحصل من البيع على أصحاب اجزاء الأسهم.

ب ـ اصدار شهادات اجزاء من الأسهم يمكن لحاملها إما بيعها أو شراء أجزاء أسهم كافية حتى يصبح ما يمتلكه سهماً كاملا.

مثال (١) :

وافقت الجمعية العمومية غير العادية لشركة العروبة المساهمة على الاندماج في شركة الوحدة المساهمة بحيث تنتقل كافة أصولها وخصومها عدا النقدية ، على أن تصدر الشركة المندمج فيها أسهماً عادية اضافية القيمة الاسمية لكل منها ٢ جنيه وذلك سداداً لثمن الشراء المتفق عليه. وكانت الميزانية العمومية لشركة العروبة المساهمة في تاريخ الاندماج كما يلي :

١٥٠٠٠	أراضي		رأس المال المرخص
٢٠٠٠٠	مباني (صافي)		به والمصدر :
٣٨٠٠٠	آلات (صافي)		١٢٠٠٠ سهم عادى
١٢٠٠٠	مخزون سلعي		القيمة الاسمية لكل منها ٥
٦٠٠٠	عملاء	٦٠٠٠٠	جنيهات مدفوعة بالكامل
٤٠٠٠	نقدية بالبنك	١٢٠٠٠	احتياطيات
		١٥٠٠٠	سندات ٦٪
		٨٠٠٠	دائنون
٩٥٠٠٠		٩٥٠٠٠	

وتنص شروط الاندماج على الآتي :

١ ـ تسدد السندات ٦٪ باصدار سندات(٥٪) بمبلغ ١٦٠٠٠ جنيه في شركة الوحدة المساهمة .

٢ ـ تقدر الأصول المنتقلة كما يلي

	جنيه
الأراضي	١٨٠٠٠
المباني	٢٢٠٠٠
الآلات	٤٠٠٠٠
المخزون السلعي	١٥٠٠٠
العملاء	٥٠٠٠
شهرة المحل	٤٠٠٠

والمطلوب :

أولا : تصوير الحسابات اللازم لاتمام التصفية في دفاتر شركة العروبة المساهمة .

ثانياً: اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات الاندماج في دفاتر شركة الوحدة المساهمة.

مناقشة خطوات الحل:

ثمن الشراء المتفق عليه =
١٨٠٠٠ (أراضي) + ٢٢٠٠٠ (مباني) + ٤٠٠٠٠ (آلات)
+ ١٥٠٠٠ (مخزون سلعي) + ٥٠٠٠ (عملاء) + ٤٠٠٠ (بشهرة محل) ـ ١٦٠٠٠ (سندات) ـ ٨٠٠٠ (دائنون)
= ٨٠٠٠٠ جنيه.

حـ/المساهمين

٤٠٠٠	الى حـ/النقدية بالبنك	٦٠٠٠٠	من حـ/رأس المال أسهم عادية
٨٠٠٠٠	الى حـ/الأسهم	١٢٠٠٠	من حـ/الاحتياطيات
		١٢٠٠٠	من حـ/أرباح وخسائر التصفية
٨٤٠٠٠		٨٤٠٠٠	

حـ/النقدية بالبنك

٤٠٠٠	الى الرصيد	٤٠٠٠	من حـ/المساهمين

حـ/أرباح وخسائر التصفية

١٥٠٠٠	الى حـ/الأراضي	١٥٠٠٠	من حـ/السندات ٦٪
٢٠٠٠٠	الى حـ/المباني	٨٠٠٠	من حـ/الدائنون
٣٨٠٠٠	الى حـ/الآلات	٨٠٠٠٠	من حـ/شركة الوحدة المساهمة
١٢٠٠٠	الى حـ/المخزون السلعي		
٦٠٠٠	الى حـ/العملاء		
١٢٠٠٠	الى حـ/المساهمين		
١٠٣٠٠٠		١٠٣٠٠٠	

حـ/الشركة الوحدة المساهمة

٨٠٠٠٠	الى حـ/أرباح وخسائر التصفية	٨٠٠٠٠	من حـ/الأسهم

حـ/الاسهم

٨٠٠٠٠	الى حـ/شركة الوحدة التجارية المساهمة	٨٠٠٠٠	من حـ/المساهمين

أما قيود اليومية في دفاتر شركة الوحدة المساهمة فتكون على النحو التالي :

		من مذكورين
١٨٠٠٠		حـ/الأراضي
٢٢٠٠٠		حـ/المباني
٤٠٠٠٠		حـ/الآلات
١٥٠٠٠		حـ/المخزون السلعي
٦٠٠٠		حـ/العملاء
٤٠٠٠		حـ/شهرة المحل
		الى مذكورين
	١٦٠٠٠	حـ/السندات ٥٪
	٨٠٠٠	حـ/الدائنون
	٨٠٠٠٠	حـ/شركة العروبة المساهمة
	١٠٠٠	حـ/مخصص ديون مشكوك فيها
		اثبات انتقال الاصول والخصوم المقدمة من شركة العروبة بالقيم المتفق عليه
٨٠٠٠٠		من حـ/شركة العروبة المساهمة
	٨٠٠٠٠	الى حـ/رأس المال اسهم
		اثبات اصدار ١٦٠٠٠ سهم على القيمه الاسميه بكل منها ٥ جنيهات

مثال (٢):

اتفقت شركة الكمال المساهمة مع شركة التقدم المساهمة على الاندماج في شركة باسم شركة النصر المساهمة وفي تاريخ الاتفاق كانت الميزانية العمومية للشركتين كما يلي

أصول

شركة الكمال المساهمة	شركة التقدم المساهمة	بيان
١٥٠٠٠	—	أراضي
١٨٠٠٠	—	مباني (صافي)
٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	أصول ثابتة مختلفة
٧٠٠٠	٥٠٠٠	نقدية بالبنك
٦٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	

خصوم

شركة الكمال المساهمة	شركة التقدم المساهمة	بيان
		رأس المال المرخص به والمصدر :
٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	أسهم عادية القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيه مدفوعة بالكامل
١٠٠٠٠	٦٠٠٠	احتياطيات
	٤٠٠٠	سندات ٥٪
٩٠٠٠	—	قرض برهن المباني
٥٠٠٠	٣٠٠٠	دائنون
٦٠٠٠	٢٠٠٠	أرباح محتجزة
٦٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	

وتنص شروط الاندماج على الآتي :

١ - تنتقل الاصول والخصوم الخاصة بكل شركة الى الشركة الجديدة

٢ - اصدار أسهم عادية القيمة الاسمية لكل منها خمسة جنيهات زائداً علاوة اصدار قدرها ١ جنيه في الشركة الجديدة .

٣ - تقدر أصول كل من الشركتين كالآتي :

	شركة الكمال المساهمة	شركة التقدم المساهمة
الأراضي	١٨٠٠٠	—
المباني	٢٢٠٠٠	—
الأصول الثابتة المختلفة	٢٥٠٠٠	٣٢٠٠٠
شهرة محل	٥٠٠٠	٣٠٠٠

والمطلوب :

أولا — تصوير الحسابات اللازمة لاثبات الاندماج فى دفاتر كل من شركتى الكمال المساهمة والتقدم المساهمة .

ثانيا — اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات الاندماج فى دفاتر شركة النصر المساهمة .

ثالثا — بيان كيفية توزيع الأسهم فى الشركة الجديدة على مساهمى الشركتين المندمجتين .

مناقشة خطوات الحل :

١ — دفاتر شركة الكمال المساهمة :

ثمن الشراء المتفق عليه =

١٨٠٠٠ (أراضى) + ٢٢٠٠٠ (مبانى) + ٢٥٠٠٠ (أصول ثابتة مختلفة) + ٥٠٠٠ (شهرة محل) + ٧٠٠٠ (نقدية بالبنك) ٩٠٠٠ (قرض برهن) ٥٠٠٠ (دائنون) = ٦٣٠٠٠ جنيه

ح/المساهمين

٦٣٠٠٠	الى ح/الأسهم	٣٠٠٠٠	من ح/رأس المال أسهم عادية
		١٠٠٠٠	من ح/الاحتياطيات
		٦٠٠٠	من ح/الأرباح المحتجزة
		١٧٠٠٠	من ح/أرباح وخسائر التصفية
٦٣٠٠٠		٦٣٠٠٠	

ح/أرباح وخسائر التصفية

١٥٠٠٠	الى ح/الأراضي	٩٠٠٠	من ح/قرض برهن المباني
١٨٠٠٠	الى ح/المباني	٥٠٠٠	من ح/الدائنون
٢٠٠٠٠	الى ح/أصول ثابتة مختلفة	٦٣٠٠٠	من ح/شركة النصر المساهمة
٧٠٠٠	الى ح/النقدية بالبنك		
١٧٠٠٠	الى ح/المساهمين		
٧٧٠٠٠		٧٧٠٠٠	

ح/شركة النصر المساهمة

٦٣٠٠٠	الى ح/أرباح وخسائر التصفية	٦٣٠٠٠	من ح/الأسهم

حـ/الأسهم

٦٣٠٠٠	الى حـ/الشركة النصر المساهمة	٦٣٠٠٠	من حـ/المساهمين

٢ ـ دفاتر شركة التقدم المساهمة:

ثمن الشراء المتفق عليه =

٣٢٠٠٠ (أصول ثابتة مختلفة) + ٣٠٠٠ (شهرة محل) + ٥٠٠٠ (نقدية بالبنك) ـ ٤٠٠٠ (سندات)ـ ٣٠٠٠ (دائنون) = ٣٣٠٠٠ جنيه

حـ/المساهمين

٣٣٠٠٠	الى حـ/الاسهم	٢٠٠٠٠	من حـ/رأس المال أسهم عادية
		٦٠٠٠	من حـ/الاحتياطيات
		٢٠٠٠	من حـ/الارباح المحتجزة
		٥٠٠٠	من حـ/أرباح وخسائر التصفية
٣٣٠٠٠		٣٣٠٠٠	

حـ/أرباح وخسائر التصفية

٣٠٠٠٠	الأصول الثابتة	٤٠٠٠	من حـ/سندات ٥٪
٥٠٠٠	الى حـ/نقدية بالبنك	٣٠٠٠	من حـ/الدائنون
٥٠٠٠	الى حـ/المساهمين	٣٣٠٠٠	من حـ/شركة النصر المساهمة
٤٠٠٠٠		٤٠٠٠٠	

حـ/شركة النصر المساهمة

٣٣٠٠٠	الى حـ/أرباح وخسائر التصفية	٣٣٠٠٠	من حـ/الأسهم

حـ/الاسهم

٣٣٠٠٠	الى حـ/الشركة النصر المساهمة	٣٣٠٠٠	من حـ/المساهمن
٣٣٠٠٠		٣٣٠٠٠	

٣ ـ قيود اليومية في دفاتر شركة النصر المساهمة:

		من مذكورين
١٨٠٠٠		حـ/الأراضي
٢٢٠٠٠		حـ/المباني
٢٥٠٠٠		أصول ثابتة مختلفة
٥٠٠٠		حـ/شهرة المحل
٧٠٠٠		حـ/النقدية بالبنك
		الى مذكورين
	٩٠٠٠	حـ/قرض برهن
	٥٠٠٠	حـ/الدائنون
	٦٣٠٠٠	حـ/شركة الكمال المساهمة
		اثبات تقديم أصول وخصوم شركة الكمال

من مذكورين		٣٢٠٠٠
حـ / أصول ثابتة مختلفة		٣٠٠٠
حـ / النقدية بالبنك		٥٠٠٠
الى مذكورين		
حـ / السندات ٥ ٪	٤٠٠٠	
حـ / الدائنون	٣٠٠٠	
حـ / شركة التقدم المساهمة	٣٣٠٠٠	
اثبات تقديم أصول وخصوم شركة التقدم المساهمة		
من حـ / شركة الكمال المساهمة		٦٣٠٠٠
الى مذكورين		
حـ / رأس المال أسهم عادية	٥٢٥٠٠	
حـ / علاوة اصدار الأسهم	١٠٥٠٠	
اثبات اصدار ١٠٥٠٠ سهم عادى القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات زائداً علاوة اصدار لشركة الكمال المساهمة		
من حـ / شركة التقدم المساهمة		٣٣٠٠٠
الى مذكورين		
حـ / رأس المال أسهم عادية	٢٧٥٠٠	
حـ / علاوة اصدار الأسهم	٥٥٠٠	
اثبات اصدار ٥٥٠٠ سهم عادى القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات زائداً علاوة اصدار		

٤ ــ بيان كيفية توزيع الاسهم فى الشركة الجديدة :

يتسلم مساهمو شركة الكمال المساهمة ١٠٥٠٠ سهماً فى شركة النصر المساهمة مقابل ٦٠٠٠ سهماً فى شركتهم .

كما يتسلم مساهمو شركة التقدم المساهمة ٥٥٠٠ سهماً فى شركة النصر المساهمة مقابل ٤٠٠٠ سهماً فى شركتهم .

تمارين الفصل الرابع

التمرين الأول :

قررت الجمعية العمومية غير العادية لاحدى شركات المساهمة تصفية الشركة حيث كانت الميزانية العمومية لها في ذلك التاريخ كما يلي :

١٦٠٠٠	شهرة محل			رأس المال المصدر والمدفوع
٤٥٠٠٠	مباني (صافي)		١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠ سهم عادى
٥٥٠٠٠	آلات (صافي)			القيمة الاسمية لكل منها
١٠٠٠٠	اثاث (صافي)			٥ جنيهات
٢٠٠٠٠	مخزون سلعي			
٥٠٠٠	عملاء		٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠ سهم ممتاز
١٠٠٠	نقدية بالصندوق			٦٪ القيمة الاسمية لكل
٢٤٠٠٠	أرباح محتجزة			منها ١٠ جنيهات ومدفوع منها
				٥ جنيهات عن السهم
٤٠٠٠	نفقات التأسيس		٨٠٠٠	احتياطيات
		١٥٨٠٠٠		
		١٠٠٠٠		سندات ٨٪ (برهن المخزون السلعي)
		٨٠٠		فوئد سندات مستحقة
		٥٢٠٠		بنك سحب على المكشوف
		٦٠٠٠		دائنون
١٨٠٠٠٠		١٨٠٠٠٠		

فإذا علمت أن :

١ - يقتصر امتياز الاسهم الممتازة على الارباح فقط .

٢ - فوائد البنك سحب على المكشوف ٦٪ وقد احتسبت الفوائد المستحقة حتى نهاية السنة المالية الماضية. ومن ذلك التاريخ لم تحدث معاملات عن طريق البنك سحب على المكشوف .

٣ - باع المصفى الأصول المختلفة كالآتي :

المباني ٥٠٠٠٠ جنيه ، الآلات ٣٥٠٠٠ جنيه ، الأثاث ٧٥٠٠ جنيه ، المخزون السلعي ١٥٠٠٠ جنيه ، العملاء ٤٠٠٠ جنيه .

٤ - بلغت نفقات التصفية ٢٥٠٠ جنيه .

والمطلوب :

تصوير الحسابات اللازمة لاتمام التصفية .

التمرين الثاني :

قررت الجمعية العمومية غير العادية لاحدى شركات المساهمة في أول يوليه ١٩٧٧ تصفية الشركة وعينت المصفى في نفس التاريخ ، حيث كانت الميزانية العمومية لها كالآتي :

٤٠٠٠	شهرة محل		رأس المال المصدر والمدفوع :
١٥٠٠٠	مباني (صافي)		٨٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيه
٨٥٠٠٠	آلات	٤٠٠٠٠	بالكامل
٢٠٠٠٠	مخزون سلعي		١٠٠٠٠ سهم ممتاز ٦٪ القيمة الاسمية
١٠٠٠٠	أرباح محتجزة	٤٠٠٠٠	لكل منها ١٠ جنيهات مدفوع منها ٤ جنيهات
١٠٠٠	نقدية بالصندوق	٢٠٠٠٠	احتياطيات

		١٠٠٠٠	سندات ٦٪ (برهن المباني)
		٦٠٠	فائدة سندات مستحقة
		١٢٤٠٠	دائنون
		١٢٠٠	بنك سحب المكشوف
١٣٥٠٠٠		١٣٥٠٠٠	

فإذا علمت أن القانون النظامي للشركة ينص على أنه في حالة التصفية يتمتع حملة الاسهم الممتازة بالاسبقية في رد رأس المال ، و١٠٪ من الباقي بعد رد رأس مال الاسهم العادية ، وأن المصفى قام ببيع الأصول المختلفة كالآتي :

المباني : ٨٠٠٠ جنيه ، الآلات ٦٢٠٠٠ جنيه ، المخزون السلعي ١٥٠٠٠ جنيه .

كما بلغت نفقات التصفية ٢٥٠٠ جنيه .

والمطلوب :

أولا ـ تصوير الحسابات اللازمة لاتمام التصفية

ثانياً ـ بيان نصيب كل من السهم الممتاز والسهم العادي من النقدية المتاحة من التصفية .

التمرين الثالث :

وافقت الجمعيتين العموميتين لشركتي الفنار ، والعبور المساهمتين على الاندماج وتكوين شركة مساهمة جديدة تجمع بينهما على أن تسمى شركة التقدم المساهمة ، وكانت الميزانية العمومية لكل من الشركتين في تاريخ الموافقة على الاندماج كما يلي :

البيان	شركة الفنار	شركة العبور
شهرة المحل	١٥٠٠٠	٨٠٠٠
أراضي ومباني	٣٥٠٠٠	—
آلات	٥٢٠٠٠	٢٠٠٠٠
مخزون سلعي	٢٥٠٠٠	١٥٠٠٠
عملاء	٨٠٠٠	٤٠٠٠
نقدية بالبنك	١٠٠٠	١٠٠٠
	١٣٦٠٠٠	٤٨٠٠٠

البيان	شركة الفنار	شركة العبور
رأس المال المصدر والمدفوع :		
٢٤٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها جنيهان مدفوعة بالكامل	٧٠٠٠٠	
٨٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها جنيهان مدفوعة بالكامل		٤٠٠٠٠
٨٠٠٠ سهم ممتاز ٦٪ القيمة الاسمية لكل منها ٤ جنيهات مدفوعة بالكامل	٤٠٠٠٠	
احتياطي قانوني	١٢٠٠٠	١٠٠٠
أرباح محتجزة	٩٠٠٠	٣٠٠٠
دائنون	٥٠٠٠	٤٠٠٠
	١٣٦٠٠٠	٤٨٠٠٠

وتنص شروط الاندماج على الآتي :

١ ـ تنتقل كافة أصول وخصوم شركة الفنار فيما عدا النقدية الى شركة التقدم وذلك نظير مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه ، يسدد منها ١٥٠٠٠ جنيه نقداً ، والباق باصدار أسهم عادية القيمة الاسمية لكل منها خمسة جنيهات زائداً علاوة اصدار بواقع جنيه عن السهم مدفوعة بالكامل .

٢ ـ تنتقل كافة أصول وخصوم شركة العبور فيما عدا النقدية الى شركة التقدم وذلك نظير مبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه ، يسدد منها ٩٠٠٠ جنيه نقداً والباقي باصدار أسهم عادية القيمة الاسمية لكل منها خمسة جنيهات زائدا علاوة اصدار بواقع جنيه عن السهم مدفوعة بالكامل .

فإذا علمت أن نفقات التصفية بلغت ١٢٠٠ جنيه في شركة الفنار ، ١٠٠٠ جنيه في شركة العبور .

والمطلوب :

أولا ـ تصوير الحسابات اللازمة لاتمام الاندماج في دفاتر كل من شركتي الفنار والعبور المساهمتين .

ثانياً ـ تصوير الميزانية العمومية لشركة التقدم بعد الاندماج مباشرة .

التمرين الرابع:

اندمجت شركة (أ) المساهمة في شركة (ب) المساهمة حيث كانت الميزانية العمومية للشركة (أ) في تاريخ الاندماج كالآتي :

٤٥٠٠٠	أراضي ومباني		رأس المال المرخص به والمدفوع :
٧٠٠٠٠	آلات		٢٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسهمية للسهم ٤
١٠٠٠٠	استثمارات احتياطي رد السندات	١٠٠٠٠٠	جنيهات مدفوعة بالكامل
٢٥٠٠٠	مخزون سلعي	٢٠٠٠٠	سندات ٦٪
١٢٠٠٠	عملاء	١٠٠٠٠	احتياطي رد السندات
٣٠٠٠	نقدية بالبنك	٢٥٠٠٠	ارباح محتجزة
		١٠٠٠٠	دائنون
١٦٥٠٠٠		١٦٥٠٠٠	

وتنص شروط الاندماج على الآتي :

١ ـ تسدد شركة (ب) سندات شركة (أ) وذلك باصدار سندات ٨٪ سعر السند الاسمي ٩٠ جنيه وذلك لكل سند ذات قيمة اسمية قدرها ١٠٠ جنيه في شركة (أ).

٢ ـ تنتقل كافة أصول وخصوم شركة (أ) الى شركة (ب) على أن تسدد شركة (ب) الى مساهمى شركة (أ) أسهم عهد به القيمة الاسمية لكل منها خمسة جنيهات بسعر اصدار قدره ٥٠٠ر٥ جنيه عن أسهم فى شركة (أ).

٣ ـ تدفع شركة (ب) الى مضفى شركة (أ) نفقات التصفية التي بلغت ٦٠٠ جنيه.

والمطلوب :

أولا ـ تصوير الحسابات اللازمة لاتمام الاندماج في دفاتر الشركة (أ)

ثانياً ـ اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات الاندماج في دفاتر الشركة (ب).

الباب الثالث

فى

مشاكل المحاسبة

للشركات القابضة

والشركات التابعة

الفصل الثالث عشر

فى

الشركات القابضة

الميزانية التجميعية عند الاقتناء

١ — مقدمة :

عندما تسيطر إحدى شركات المساهمة على شركة أخرى عن طريق ملكية غالبية أسهم رأس المال فى الأخيرة فان الشركة المسيطرة تعتبر الأصل أو الأم بينما تعتبر الثانية شركة تابعة أو الفرع ، مع استقلال كل من الشركتين استقلالا تاما من حيث الشخصية المعنوية . وقد تحصل الشركة الأم على سيطرتها على الشركة التابعة عن طريق شراء أسهم رأس مالها أو عن طريق تكوينها تكوينا جديدا . ويطلق على الشركة الأم محاسبيا الشركة القابضة .

وتقوم علاقة الشركات القابضة والتابعة أساسا لتبادل المنافع . فقد يكون نشاط الشركة التابعة مكملا لنشاط الشركة القابضة أو ضروريا لضمان استمراره كأن تكون الشركة التابعة المصدر الرئيسى للخامات الضرورية لاستمرار نشاط الشركة القابضة ، كما تمكن هذه العلاقة من التوسع فى نشاط الشركة القابضة عن طريق إنشاء شركات مستقلة تزاول كل منهـا فرعا من فروع النشاط مع الاحتفاظ بالسيطرة على النشاط الكلى للمجموعة . ويؤدى ذلك فى العادة إلى الإقلال من حدة المنافسة وتكوين الإمبراطوريات الصناعية ، مع توفير مرونة الإدارة وإمكان الاستفادة من تنوع أوجه النشاط مع التخصص فى نفس الوقت .

٢ — أهمية الحسابات والقوائم التجميعية :

عندما تسيطر إحدى الشركات القابضة على أحد الشركات التابعة أو عدد منها ، فإن الحسابات والقوائم الخاصة بكل من هذه الشركات تبين نتيجة نشاطها بصفة مستقلة ومركزها المالي المميز عن باقي الشركات في المجموعة . غير أن حسابات وقوائم الشركة القابضة التي تتعلق بنشاطها الخاص في هذه الحالة لا توضح نتيجة العمليات التي تمارسها الشركات التابعة ، والتي تعد جزءاً مكملاً لنشاط المجموعة العام من وجهة نظر الشركة الأم ، بالإضافة إلى أن البيانات التي توجد في دفاتر الشركة القابضة عن حقوقها في الشركات التابعة عادة ما لا تكون كافية للاستدلال على مدى نجاح المجموعة ككل ومدى سلامة مركزها المالي . وبالتالي يتطلب الأمر ضرورة إعداد حسابات ختامية تجميعية للمجموعة ككل وميزانية عمومية مجمعة توضح المركز المالي للأم والفروع بصفة مجتمعة . وتفيد الحسابات والقوائم التجميعية من يهمهم أمر الشركة القابضة في المركز الأول ، وأهم هؤلاء جميعا بالطبع هم مساهميها . أما مساهمي الشركات التابعة أو من يهمهم أمرها بخلاف الشركة القابضة فلا تفيدهم الحسابات والقوائم التجميعية ، بل يرجعون في العادة إلى الحسابات والقوائم التي تخص كل شركة على حدة .

هذا وتزداد أهمية البيانات التجميعية عموما والحسابات والقوائم التجميعية بوجه خاص في المجتمعات التي تقوم على مبدأ التخطيط المركزي سواء كان ذلك على وجه الشمول أو بصفة جزئية . كما تفيد هذه البيانات أيضاً في رسم سياسة التوجيه الاقتصادي لأغراض التنمية دون اللجوء إلى مركزية التخطيط والتنفيذ والأشراف المباشر من قبل الدولة .

والواقع أن مستويات التجميع في الاقتصاديات المخططة تكون متعددة . فبينما يقتصر التجميع في الشركات القابضة والتابعة على مستوى المجموعة لتوفير البيانات اللازمة لمن يهمهم أمر الشركة القابضة ، نجد أن التجميع في الاقتصاديات

المخططة يتم على مستوى الصناعة ، وعلى مستوى الوزارة ، وعلى مستوى القطاع وعلى المستوى القومى ككل (١) وتفيد البيانات التجميعية فى هذا الصدد فى خدمة أغراض ثلاثة هى :

١ — حصر الإمكانيات الإنتاجية المتاحة على كل مستوى من المستويات وتفيد الميزانيات العمومية التجميعية فى هذا الشأن حيث توضح التكوين الرأسمالى من أصول مختلفة طبيعية كانت أو صناعية والتى تمثل موارد إقتصادية متاحة لدى كل مستوى من مستويات التجميع ولا شك فى أن معرفة الإمكانيات المتاحة تعد من الأوليات اللازمة لإمكانية التخطيط الرشيد .

٢ — تقييم كفاية الأداء الكلية لإستخدام هذه الإمكانيات المتاحة والرقابة عليها وتلعب الحسابات الختامية التجميعية دورا هاما فى هذا الشأن حيث منها يمكن إحتساب معايير الأداء وقياس الكفاية وخاصة إذا ماتم إعدادها على أسس إقتصادية سليمة .

٣ — المساعدة فى التنبؤ لأغراض التخطيط ، حيث بتوفر البيانات التجميعية لمدة فترات كافية فيما يختص بالماضى يمكن التعرف على مايمكن أن يتوقع حدوثه فى المستقبل بأستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية .

٣ — أسس التجميع :

تتلخص الأسس العامة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية ، وسواء كان ذلك فيما يختص بالشركات القابضة وما تسيطر عليها من شركات تابعة ، أو فيما يختص باعداد بيانات تجميعية على مستويات معينة لأغراض التخطيط الاقتصادى أو رسم السياسة الإقتصادية العامة ، فى الآتى :

---

(١) لتفاصيل أكثر بخصوص هذا الموضوع يمكن القارىء أن يرجع الى المحاسبة فى وحدات القطاع العام والمشاكل المحاسبية المعاصرة ، للمؤلف ، مؤسسة شباب الجامعة ، إسكندرية ، ١٩٧١ ، ص ١٤٨ — ٢٠١ .

ا — استبعاد الأصول والإلتزامات المتبادلة بين الشركات أو الوحدات التابعة لوحدة تجميعية واحدة .

ب — إستبعاد التحويلات الرأسمالية التى تتم بين هذه الواحدات .

جـ — إستبعاد المعاملات الوسيطة فى عناصر الإيرادات أو الموارد والمصروفات أو الإستخدامات بين هذه الوحدات .

وسوف نتناول كل من هذه الأسس فى بقية هذا الفصل والفصول الباقية بقدر كاف من التفصيل .

٤ — إستثمار الشركة القابضة فى الشركات التابعة والميزانية التجميعية :

يمكن للشركة القابضة أن تحصل على السيطرة على الشركات التابعة بصفة كاملة أو عن طريق إمتلاك غالبية أسهم رأس المال . كما يمكن للشركة القابضة أن تحصل على هذه السيطرة مقابل شراء الحصة اللازمة للسيطرة باعتبارها إستثمارا فى الشركات التابعة أو مقابل أصدار أسهم فى رأس مالها كمقابل لهذه الحصة . وقد يكون إستثمار الشركة القابضة فى الشركات التابعة معادلا فى تكلفة الحصول عليه للقيمة الدفترية كما تظهر فى دفاتر الشركة التابعة ، كما قد تزيد هذه التكلفة أو تقل عن القيمة الدفترية . وأخيراً فأن إجراءات التجميع تختلف فى وقت حصول الشركة القابضة على السيطرة عنها فى أى وقت لاحق ، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الشركة القابضة فى الشركات التابعة .

وسوف نتناول أولا إجراءات التجميع المتعلقة بالميزانيات العمومية عند إقتناء الشركة القابضة للشركة أو الشركات التابعة على إعتبار أن الشركات التابعة مملوكة بالكامل للشركة القابضة ، وبفرض أن المقابل المدفوع يكون فى صورة أصول مختلفة بخلاف أسهم رأس المال ، ثم نتناول الحالات الأخرى على التوالى .

وتعتبر الميزانية العمومية التجميعية القائمة الوحيدة الواجبة الإعداد عند تمام حصول الشركة القابضة على السيطرة على الشركات التابعة لها . ذلك لأن الحسابات الختامية الأخرى ليس لها أى دلالة تجميعية من وجه نظر المجموعة قبل ذلك التاريخ . وتهدف الميزانية العموميه التجميعية أساسا إلى قياس الموارد الاقتصادية المتوفرة لدى مجموعة الشركات كما تتمثل فى أصولها، وقياس الالتزامات التى تقع على عاتق المجموع للغير ، وتحديد حقوق الملكية فيها . ذلك مع مراعاة عدم الازدواج فى الحساب بما يؤدى إلى تلافى تضخم الأصول والخصوم عما يجب أن تكون عليه .

ولنفرض لتوضيح ما تقدم أن الشركة القابضة ص قد حصلت على ١٠٠ ٪ من أسهم رأس المال فى الشركات التابعة س١ ، س٢ ، س٣ فى ١٩٧٤/١/١ حيث ظهرت الميزانيات العمومية لكل شركة فى المجموعة كالآتى :

الشركة القابضة ص وشركاتها

الميزانيات العموميه المجموعة فى ٧٤/١/١ - تاريخ الاقتناء .

	ص	س١	س٢	س٣
إستثمار فى الشركة س١	١٥ر٠٠٠			
» » س٢	٢٨ر٠٠٠			
» » س٣	٣٠ر٠٠٠			
أصول أخرى	٩٢ر٠٠٠	٣٣ر٠٠٠	٤٧ر٠٠٠	٨٢ر٠٠٠
مجموع الأصول	١٦٥ر٠٠٠	٣٣ر٠٠٠	٤٧ر٠٠٠	٨٢ر٠٠٠
حقوق الملكية : أسهم رأس المال	١٠٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠
أرباح محجوزة	١٥ر٠٠٠	٥ر٠٠٠	٥ر٠٠٠	(١٢ر٠٠٠)
مجموع حقوق الملكية	١١٥ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠	٢٥ر٠٠٠	٣٨ر٠٠٠
الإلتزامات	٥٠ر٠٠٠	١٨ر٠٠٠	٢٢ر٠٠٠	٤٤ر٠٠٠
مجموع الخصوم	١٦٥ر٠٠٠	٣٣ر٠٠٠	٤٧ر٠٠٠	٨٢ر٠٠٠

هذا ويتم تسجيل إستثمارات الشركة القابضة فى الشركات التابعة عند الاقتناء بالتكلفة والتى تتحدد على أساس القيمة السوقية العادلة التضحيات التى تحملتها الشركة القابضة فى الحصول على هذه الاستثمارات ، وسواء كانت هذه التضحيات تتمثل فى أصول نقدية أو عينية أو تتمثل فى أسهم من رأس مال الشركة القابضة ، وعلى هذا الأساس يمكن أن تتخذ العلاقة بين التكلفة التى تضحى بها الشركة القابضة مقابل صافى الأصول فى كل من الشركات التابعة أحد ثلاثة أشكال ، فقد تتساوى التكلفة مع صافى الأصول الدفترية كما هو الحال فى الشركة $س_1$ ، أو قد تزيد التكلفة عن صافى الأصول الدفترية كما هو الحال فى الشركة $س_2$ ، أو قد تقل التكلفة عن صافى الأصول الدفترية كما هو الحال فى الشركة $س_3$.

وكما سبق أن ذكرنا فإن الهدف من إعداد الميزانية العمومية المجمعة هو إظهار الموارد المتاحة للمجموع دون إزدواج فى الحساب ، والإلتزامات التى تقع على عاتق المجموع دون إزدواج فى الحساب أيضا ، وتحديد حقوق الملكية فى المجموع دون إزدواج فى الحساب .

ولنأخذ مثلا الشركة ص والشركة $س_1$. ويتطلب إعداد الميزانية العمومية المجمعة للشركتين تجميع الاصول وتجميع الخصوم لتندمج الميزانيتين فى ميزانية واحدة غير أنه بالنظر لاصول الشركة ص نجد أن من بينها إستثمارات فى الشركة $س_1$ قدرها ١٥٠٠٠٠ جنيه تعادل حقوق الملكية فى خصوم الشركة الاخيرة فلو جمعنا الاصول كلها والخصوم كلها لكل من الشركتين لكى يمكن أن تنظر إليها كشركة واحدة لترتب على ذلك تضخم مجموع الاصول ومجموع الخصوم بأستثمار ص فى $س_1$ والذى يقع فى أصولها وحقوق الملكية فى $س_1$ المملوكة بالكامل للشركة ص والتى تقع فى خصوم $س_1$. ولذلك يتطلب الأمر إستبعاد العلاقات المتبادلة بين الشركتين فى هذا الشأن حتى يمكن النظر إليهما

كشخصية معنوية واحدة . ويتم ذلك عملا بأعداد ورقة عمل لاعداد الميزانية التجميعية يتم فيها إجراء القيود اللازمة لاستبعاد مثل هذه العلاقات المتبادلة . وتكون ورقة العمل اللازمة لاعداد الميزانية التجميعية للشركة ص والشركة س١ كالآتى .

الشركة القابضة ص والتابعة س١

ورقة عمل الميزانية العمومية التجميعية فى تاريخ الاقتناء

	ص	س١	استبعادات وتسويات		الميزانية العمومية التجميعية
			مدين	دائن	
الأصول :					
استثمارات فى الشركة س١	١٥ر٠٠٠			١٥ر٠٠٠(١)	
« « « س٢	٢٨ر٠٠٠				٢٨ر٠٠٠
« « « س٣	٣٠ر٠٠٠				٣٠ر٠٠٠
أصول أخرى	٩٢ر٠٠٠	٣٣ر٠٠٠			١٢٥ر٠٠٠
مجموع الأصول	١٦٥ر٠٠٠	٣٣ر٠٠٠			١٨٣ر٠٠٠
حقوق الملكية والالتزامات :					
رأس مال ص	١٠٠ر٠٠٠				١٠٠ر٠٠٠
أرباح محجوزة ص	١٥ر٠٠٠				١٥ر٠٠٠
رأس مال س١		١٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠(١)		
أرباح محجوزة س١		٥ر٠٠٠	٥ر٠٠٠ (١)		
الالتزامات	٥٠ر٠٠٠	١٨ر٠٠٠			٦٨ر٠٠٠
	١٦٥ر٠٠٠	٣٣ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠	١٨٣ر٠٠٠

هذا ويلاحظ أننا استبعدنا إستثمارات ص فى س١ بجعلها دائنة مقابل إستبعاد حقوق الملكية فى س١ بجعلها مدينة . أما إستثمارات ص فى كل من س٢ ، س٣ فتظهر فى الميزانية التجميعية للشركتين ص ، س١ لان كل من س٢ ، س٣ لم تدخل فى التجميع بعد .

٤ — ا - تكلفة الاقتناء تزيد عن صافي التكلفة الدفترية للشركة التابعة:

إذا زادت تكلفة إقتناء الشركة القابضة للاستثمارات فى الشركة التابعة عن صافى التكلفة الدفترية لهذه الاستثمارات فإن هذا يعنى أحد عدة أمور أهمها : (١) أن أصول الشركة التابعة تظهر فى الدفاتر بأقل من قيمتها السوقية العادلة وقت الاقتناء ، وفى هذه الحالة يجب أن يعاد تقويم الاصول بما يتفق مع قيمتها العادلة إذا كان ذلك ممكنا ، أو إعتبار الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية بمثابة فرق تقويم يحمل لحساب الارباح المحجوزة للشركة التابعة (٢) وجود شهرة محل للشركة التابعة غير ظاهرة بدفاترها مما أدى إلى قيام الشركة القابضة بدفع قيمة أعلى من القيمة الدفترية للأصول بمقدار الشهرة ، وفى هذه الحالة يجب إثبات الشهرة وتسلية قيمتها على حساب الارباح المحجوزة للشركة التابعة ، (٣) قيام الشركة القابضة بدفع قيمة أعلى عن القيمة السوقية العادلة لصافى أصول الشركة التابعة ترغيبا لمساهمى الاخيرة فى بيع أسهمهم بحيث تتمكن الشركة القابضة من السيطرة على الشركة التابعة إنتظارا لفوائد غير منظورة يمكن أن تتحقق الشركة الام من وراء ذلك . ويمكن إعتبار ذلك بمثابة أصل غير ملموس (شهرة سيطرة من وجهة نظر الشركة القابضة) فى الميزانية التجميعية للمجموعة .

وبالعودة لمثالنا السابق نجد أن ص حصلت على حقوق الملكية فى س٢ البالغ قيمتها الدفترية ٢٥٠٠٠٠ جنيه مقابل ٢٨٠٠٠٠ جنيه . فإذا كانت الزيادة ترجع إلى تقويم الاصول بأقل من قيمتها وجب إعادة تقويم أصول الشركة التابعة على هذا الاساس ، أما إذا كانت الزيادة ترجع إلى شهرة المحل الخاصة بالشركة س٢ ، أو المزايا المتوقع الحصول عليها من حصول ص على السيطرة على س٢ ، فإنها تعالج كأصل غير ملموس .

وسوف نعتبر الفرق بصفة مرحلية بمثابة زيادة فى التكلفة عن القيمة الدفترية لصافى أصول الشركة التابعة ونرمز له فى القوائم التالية بالرمز (ت +)

وعلى هذا الاساس يمكن تجميع ميزانية س٣ على الميزانية التجميعية للشركتين ص ، س١ كالآتى :

الشركة القابضة ص والشركتين التابعتين س١ ، س٢
ورقة عمل الميزانية التجميعية فى تاريخ الاقتناء

	ص + س١	س٢	إستبعادات وتسويات: مدين	إستبعادات وتسويات: دائن	الميزانية التجميعية ص، س١، س٢
الأصول :					
إستثمارات فى الشركة س٢	٢٨ر٠٠٠			٢٨ر٠٠٠ (٢)	
ت +			٣ر٠٠٠ (١)		٣ر٠٠٠
إستثمارات فى الشركة س٣	٣٠ر٠٠٠				٣٠ر٠٠٠
أصول أخرى	١٢٥ر٠٠٠	٤٧ر٠٠٠			١٧٢ر٠٠٠
مجموع الأصول	١٨٣ر٠٠٠	٤٧ر٠٠٠			٢٠٥ر٠٠٠
حقوق الملكية والالتزامات					
رأس مال ص	١٠٠ر٠٠٠				١٠٠ر٠٠٠
أرباح محجوزة ص	١٥ر٠٠٠				١٥ر٠٠٠
رأس مال س٢		٢٠ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠ (٢)		
أرباح محجوزة س٢		٥ر٠٠٠	٥ر٠٠٠ (٢)		
أرباح تقويم س٢			٣ر٠٠٠ (٢)	٣ر٠٠٠ (١)	
الالتزامات	٦٨ر٠٠٠	٢٢ر٠٠٠			٩٠ر٠٠٠
	١٨٣ر٠٠٠	٤٧ر٠٠٠	٣١ر٠٠٠	٣١ر٠٠٠	٢٠٥ر٠٠٠

وبالنظر إلى ورقة العمل نجد أن القيد (١) يعكس زيادة تكلفة إستثمارات ص فى س٢ عن صافى قيمتها الدفترية ، وهو يمثل قيد تسوية حيث جعل حساب الزيادة فى التكلفة عن القيمة الدفترية (ت+) مدينا مقابل جعل حساب أرباح التقويم — س٢ دائنا . ويترتب على هذا القيد أن تصبح حقوق الملكية فى س٢ مساوية لتكلفة إستثمارات ص فيها ، ويتم إستبعادها بالقيد (٢) . وتظهر (ت+) فى الميزانية العمومية التجميعية كأحد عناصر الأصول .

وإذا كانت الزيادة فى التكلفة عن القيمة الدفترية ترجع لعدم توافق القيمة السوقية العادلة لصافى أصول الشركة التابعة مع صافى قيمتها الدفترية ، وأمكن تحديد الأصول المعينة التى تسببت فى هذا الفرق ، فأن قيد التسوية فى هذه الحالة يترتب عليه زيادة (أو نقص) هذه الأصول مقابل زيادة (أو نقص) حقوق ملكية الشركة التابعة ولنفرض مثلا أن مبلغ الـ ٣٫٠٠٠ جنية فى مثالنا الجارى يمثل محصلة عدة عوامل كالآتى : من بين أصول الشركة التابعة أراضى تكلفتها الدفترية ٥٫٠٠٠ جنيه وقيمتها السوقية ١٠٫٠٠٠ جنيه ، ومخزون تبلغ صافى تكلفته الدفترية ١٤٫٠٠٠ جنيه وتبلغ قيمته السوقية ١٠٫٠٠٠ جنيه ، كما قدرت شهرة المحل التى سوف تترتب على السيطرة على الشركة التابعة بمبلغ ٢٫٠٠٠ جنيه وبذلك يكون قيد التسوية كما يجب أن يظهر على ورقة العمل كالآتى :

		من مذكورين
٥٫٠٠٠		ح/ الأراضى — س٢
٢٫٠٠٠		ح/ شهرة المحل — المجموعة
		الى مذكورين
	٤٫٠٠٠	ح/ المخزون — س ٢
	٣٫٠٠٠	أرباح تقويم — س٢

ويترتب على هذا القيد أن تظهر فى خانة الإستبعادات والتسويات مقابل الأصول الأخرى ٥٫٠٠٠ جنيه فى الجانب المدين ، ٤٫٠٠٠ جنيه فى الجانب الدائن وتزداد الأصول الأخرى فى خانة الميزانية التجميعية بمقدار ١٫٠٠٠ جنيه كما تظهر شهرة المحل فى الميزانيـة التجميعية بمقدار ٢٫٠٠٠ جنيه وتظهر فى خانة المدين من الإستبعادات والتسويات . أما أرباح التقويم بالإضافة إلى حقوق الملكية فى س٢ بقيمتها الدفترية فتستبعد مقابل إستثمارات ص لأغراض إعداد الميزانية العمومية التجميعية .

وسواء اعتبرت الزيادة فى تكلفة إستثمارات الشركة القابضة عن قيمتها الدفترية فى دفاتر الشركة التابعة راجعة لوجود أصول غير ملموسة أو راجعة لأصول ملموسة معينة فإن مجموع الأصول فى الميزانية العمومية التجميعية لا يتأثر إذا كانت الشركة التابعة مملوكة بالكامل للشركة القابضة. أما إذا كانت الشركة التابعة غير مملوكة بالكامل للشركة القابضة فإن إعتبار الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية راجعا لنقص القيمة الدفترية للأصول الملموسة يؤدى إلى نتائج مختلفة فى الميزانية التجميعية عما لو أعتبر الفرق بمثابة أصل غير ملموس من وجهة نظر الشركة القابضة كما سنرى فيما بعد

٤ ـ ب: تكلفة الاقتناء تقل عن صافى التكلفة الدفترية للشركة التابعة :

إذا كانت تكلفة إستثمارات الشركة القابضة فى الشركة التابعة تقل عن تكلفتها الدفترية ، فإن ذلك قد يقوم دليلا على تضخم التكلفة الدفترية لأصول الأخيرة . وقد يكون هذا التضخم راجعا لعدم سلامة الاجراءات المحاسبية فيما يتعلق ببعض الأصول أو حساب الإهلاك ، أو انخفاض القيمة السوقية لبعض الأصول إنخفاضا ملموسا دون الإحتياط لذلك . كما قد يكون التضخم راجعا لعدم توافق مجموع القيم الفردية للأصول المختلفة مع القيمة الاقتصادية للمشروع ككل من حيث القدرة على تحقيق الربح كوحدة إقتصادية مستمرة فى نشاطها . ويترتب على الحالة الأخيرة ما يمكن أن يطلق عليه « شهرة المحل السالبة » والتى تعكس إنخفاض معدلات الربحية فى الشركة التابعة عن المعدلات السائدة فى الأنشطة المماثلة .

وإذا كان نقص تكلفة الإستثمارات عن قيمتها الدفترية يرجع إلى تضخم بعض أصول الشركة التابعة فإنه يلزم تعديل هذه الأصول بما يتفق مع قيمتها العادلة . ويمكن أن يتم ذلك فى دفاتر الشركة التابعة أو يتم فى ورقة العمل عند إعداد الميزانية التجميعية كما هو الوضع فى الحالة السابقة . أما إذا كان الفرق

يرجع إلى وجود شهرة سالبة فإنه عادة مايعالج فى ورقة العمل باعتباره مخصصا لتقويم الأصول يخصم من مجموعها فى الميزانية العمومية التجميعية . وسوف نرمز لهذا المخصص فى ورقة العمل بالرمز (ت−) .

وبالرجوع لمثالنا السابق نجد أن ص حصلت على حقوق الملكية فى س٣ بمبلغ ٣٠ر٠٠٠ جنيه فى حين تبلغ تكلفتها الدفترية ٣٨ر٠٠٠ جنيه . وعلى هذا الأساس تكون ورقة العمل للميزانية التجميعية الشركة ص وشركاتها كالآتى :

الشركة القابضة ص ، والشركات التابعة س١ ، س٢ ، س٣

ورقة العمل للميزانية التجميعية فى تاريخ الإقتناء .

	ص، س١ ، س٢	س٣	تسويات واستبعادات: مدين	تسويات واستبعادات: دائن	الميزانية التجميعية ص ، س١ ، س٢ ، س٣
الأصول :					
إستثمارات فى الشركة س٣	٣٠ر٠٠٠			٣٠ر٠٠٠ (٢)	
أصول أخرى	١٧٢ر٠٠٠	٨٢ر٠٠٠			٢٥٤ر٠٠٠
ت +	٣ر٠٠٠				٣ر٠٠٠
ت −				٨ر٠٠٠ (١)	(٨ر٠٠٠)
مجموع الأصول	٢٠٥ر٠٠٠	٨٢ر٠٠٠			٢٤٩ر٠٠٠
حقوق الملكية والالتزامات .					
رأس مال ص	١٠٠ر٠٠٠				١٠٠ر٠٠٠
أرباح محجوزة ص	١٥ر٠٠٠				١٥ر٠٠٠
رأس مال س٣		٥٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠ (٢)		
أرباح محجوزة س٣		(١٢ر٠٠٠)	٨ر٠٠٠ (١)	٢٠ر٠٠٠ (٢)	
الالتزامات	٩٠ر٠٠٠	٤٤ر٠٠٠			١٣٤ر٠٠٠
	٢٠٥ر٠٠٠	٨٢ر٠٠٠	٥٨ر٠٠٠	٥٨ر٠٠٠	٢٤٩ر٠٠٠

(١) قيد تسوية : من ح/ أرباح محجوزة — س٣ إلى ح/ مخصص تقويم أصول — س٣ (ت —)

(٢) قيد إستبعاد من ح/ رأس مال — س٣ إلى مذكورين : إستثمارات فى س٣ ، أرباح محجوزة (خسائر) س

٥ — السيطرة عن طريق الملكية الجزئية — حقوق الأقلية :

تناولنا فى البند السابق كيفية إعداد الميزانية التجميعية للشركة القابضة والشركات التابعة عند الإقتناء فى ظل ملكية الشركة القابضة لتابعاتها ملكية كاملة . غير أن الشركة القابضة قد تحصل على السيطرة على بعض أو كل الشركات التابعة لها بملكية مايقل عن ١٠٠٪ من رأس مالها . وفى هذه الحالة تظل بقية أسهم رأس المال مملوكة لمساهمين بخلاف الشركة القابضة ، وجرى العرف المحاسبي على أن يطلق على نصيب هؤلاء من حقوق الملكية فى الشركة التابعة « حقوق الأقلية Minority Interests » . وعند إعداد الميزانية التجميعية فى ظل وجود حقوق أقلية فإن أصول الشركات التابعة تندمج مع أصول الشركة القابضة فى جانب الأصول مقابل إظهار حقوق الأقلية فى جانب الخصوم .

وكما هو الحال فى الحالة السابقة فإن تكلفة إستثمارات الشركة القابضة قد تتعادل مع قيمتها الدفترية فى دفاتر الشركة التابعة أو تزيد عنها أو تقل وتختلف المعالجة المحاسبية للحالتين الأخيرتين طبقا للسبب الذى يمكن إرجاع إختلاف التكلفة عن القيمة الدفترية إليه .

ولنفرض مثلا أن الشركة ص قد حصلت على حصة فى حقوق الملكية فى الشركة س قدرها ٩٠٪ فى الوقت الذى بلغت فيه القيمة الدفترية لهذه الحقوق بكامل مقدارها ١٠٠٫٠٠٠ جنيه تتكون من ٦٠٫٠٠٠ جنيه رأس مال و ٤٠٫٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة . ولنفرض أن مجموع أصول س فى ذلك التاريخ بلغ ١٤٥٫٠٠٠ جنيه وبالتالى فإن إلتزاماتها تكون ٤٥٫٠٠٠ جنيه . ذلك فى حين بلغ مجموع أصول الشركة ص بخلاف إستثماراتها فى س ٢٥٠٫٠٠٠ جنيه ، وبلغت إلتزاماتها ٧٣٫٠٠٠ جنيه وبلغ رأس مالها ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه . فإذا حصلت ص على ٩٠٪ من حقوق الملكية فى س بالتكلفة الدفترية ، فإن ذلك يعنى أن إستثماراتها فى س تبلغ ٩٠٫٠٠٠ جنيه وتصبح حقوق الأقلية

١٠٫٠٠٠ جنيه ممثلة فى ٦٠٫٠٠٠ جنيه رأس مال (١٠ ٪) و ٤٠٫٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة (١٠ ٪) . وتظهر ورقة عمل الميزانية العمومية التجميعية فى تاريخ الإقتناء على الشكل الآتى .

	س	س	تسويات وإستبعادات مدين	تسويات وإستبعادات دائن	الميزانية التجميعية
الأصول :					
استثمارات فى س ٩٠ ٪	٩٠٠٠٠			(١) ٩٠٠٠٠	
أصول أخرى	٣٥٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠			٤٩٥٠٠٠
مجموع الأصول	٤٤٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠			٤٩٥٠٠٠
حقوق الملكية والالتزامات :					
رأس مال س	٢٠٠٠٠٠				٢٠٠٠٠٠
أرباح محجوزة س	١٦٧٠٠٠				١٦٧٠٠٠
رأس مال س		٦٠٠٠٠	(١) ٥٤٠٠٠ (٢) ٦٠٠٠		
أرباح محجوزة س		٤٠٠٠٠	(١) ٣٦٠٠٠ (٢) ٤٠٠٠		
حقوق الأقلية فى س ١٠ ٪				(٢) ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
التزامات	٧٣٠٠٠	٤٥٠٠٠			١١٨٠٠٠
	٤٤٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٤٩٥٠٠٠

(١) إستبعاد ٩٠ ٪ من رأس مال وأرباح محجوزة فى س مقابل إستثمارات س فيها .

(٢) إثبات ١٠ ٪ حقوق الأقلية فى س .

وكما هو واضح من ورقة العمل فإن القيمة الدفترية لحقوق الاقلية تظهر فى الميزانية التجميعية ، وهى تمثل جزء من مكونات حقوق الملكية فى المجموعة (رغم أن بعض المحاسبين يرى معالجتها كالتزام للمجموعة وليس من بنود حقوق الملكية ولكننا نرى أن حقوق الاقلية تمثل بحق جزء من حقوق الملكية بكل ما يتضمنه هذا المفهوم من معانى) . وقد ظهرت فى الميزانية التجميعية دون تفاصيل لمكوناتها رغم إمكانية ذلك ، غير أن الاقلية يمكن لها الرجوع إلى الميزانية الخاصة بالشركة س بصفة مستقلة للوقوف على تفاصيل حقوقهم الدفترية .

٥ ـ ا ـ تكلفة الاقتناء تزيد عن التكلفة الدفترية للاستثمارات فى الشركة التابعة ـ مع حقوق الأقلية :

ولنفرض فى مثالنا السابق أن ص حصلت على ٩٠ ٪ من حقوق الملكية فى س والبالغ قيمتها الدفترية ٩٠٫٠٠٠ جنيه بمبلغ ١١٦٫١٠٠ جنيه . وكما سبق أن ذكرنا فإن هذه الزيادة فى التكلفة قد ترجع إلى نقص القيمة الدفترية لأصول الشركة التابعة عن قيمتها العادلة . أو قد يرجع لشهرة المحل غير الظاهرة ، أو قد يرجع لأسباب غير منظورة يترتب عليها زيادة أرباح المجموعة بحصول على السيطرة على س ، والتى أطلقنا عليها « شهرة السيطرة » فيما سبق . وإذا كان الفرق يرجع إلى عدم صلاحية القيم الدفترية لأصول س وقت الإقتناء فيصبح من الواجب تعديل هذه القيم فى دفاتر س إن أمكن ، وإن لم يمكن فيكون ذلك على ورقة عمل الميزانية التجميعية كما سبق وذكرنا غير أن السيطرة الجزئية تثير مشكلة فى هذا الصدد ، حيث تعنى تكلفة الاستثمارات فى س فى هذه الحالة ضمنا إنخفاض القيم الدفترية لأصولها عما يجب أن تكون عليه . ولكن هل يعنى ذلك تعديل هذه الأصول بمقدار نصيب الشركة القابضة ص من هذا الفرق أو يستلزم ذلك تعديل الأصول بالكامل طبقا لما تتضمنه تكلفة ص بالنسبة لحصتها منها ؟ وبمعنى آخر هل يتم تعديل أصول س بمقدار ٢٦٫١٠٠ جنيه التى تمثل زيادة تكلفة إستثمارات ص فى ٩٠ ٪ من حقوق الملكية فى س عن قيمتها الدفترية ، أم يجب تعديل الأصول المقابلة لحقوق الأقلية أيضا بحيث يصبح التعديل الاجمالى للأصول ٢٩٫٠٠٠ جنيه (٢٦٫١٠٠ × $\frac{١٠٠}{٩٠}$) ؟ . والإجابة على هذا التساؤل من وجهة نظرنا هى وجوب التعديل بالكامل ، رغم أن بعض المحاسبين يفضل التعديل الجزئى . ذلك لأنه إذا كان المنطق يستدعى تعديل ٩٠ ٪ من صافى الأصول طبقا لما تتضمنه تكلفة حصول الشركة القابضة عليها ، فإنه من باب أولى يمكن الإعتماد على نفس المبررات لتعديل الـ ١٠ ٪ الباقية من صافى الأصول .

وإستمرارا المثال السابق وفى ظل تكلفة أستثمارات ص فى س بما يزيد عن القيمة الدفترية تكون ورقة العمل للميزانية العمومية التجميعية كالآتى (لاحظ أن بيانات الميزانية العمومية لكل من ص ، س بصفة مستقلة معطاه) :

	ص	س	تسويات وإستبعادات من حـ/	تسويات وإستبعادات إلى حـ/	الميزانية التجميعية
الأصـول :					
إستثمارات فى س ٩٠٪	١١٦١٠٠			١١٦١٠٠(٢)	
أصول أخرى	٣٥٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠	٢٩٠٠٠(١)		٥٢٤٠٠٠
مجموع الأصول	٤٦٦١٠٠	١٤٥٠٠٠			٥٢٤٠٠٠
حقوق الملكية والإلتزامات :					
رأس مال ص	٢٠٠٠٠٠				٢٠٠٠٠٠
أرباح محجوزة ص	١٩٣١٠٠				١٩٣١٠٠
رأس مال س		٦٠٠٠٠	(٢)٥٤٠٠٠ (٣) ٦٠٠٠		
أرباح محجوزة س		٤٠٠٠٠	(٢)٣٦٠٠٠ (٣) ٤٠٠٠		
أرباح تقويم س			(٣) ٢٩٠٠ (٢)٢٦١٠٠	(١) ٢٩٠٠٠	
حقوق الأقلية فى س ١٠٪				(٣) ١٢٩٠٠	١٢٩٠٠
إلتزامات	٧٣٠٠٠	٤٥٠٠٠			١١٨٠٠٠
	٤٦٦١٠٠	١٤٥٠٠٠	١٥٨٠٠٠	١٥٨٠٠٠	٥٢٤٠٠٠

أما إذا أعتبر الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للإستثمارات فى الشركة التابعة بمثابة شهرة محل أو شهرة سيطرة من وجهة نظر الشركة القابضة فأنه يظهر فى الميزانية التجميعية بالقيمة التى دفعت فى مثل هذه الشهرة دون أن تتأثر حقوق الأقلية بها . وفى ظل هذا الفرض تكون ورقة عمل الميزانية التجميعية لمثالنا الجارى كالآتى :

	ص	س	تسويات واستبعادات		الميزانية التجميعية
الأصول :			من ح/	إلى ح/	
استثمارات فى س ٩٠ ٪	١١٦١٠٠			(١)٢٦١٠٠ (٢)٩٠٠٠٠	
أصول أخرى	٣٥٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠			٤٩٥٠٠٠
ت+ - (شهرة محل أو سيطرة)			(١) ٢٦١٠٠		٢٦١٠٠
مجموع الأصول	٤٦٦١٠٠	١٤٥٠٠٠			٥٢١١٠٠
حقوق الملكية والإلتزامات :					
رأس مال — ص	٢٠٠٠٠٠				٢٠٠٠٠٠
أرباح محجوزة — ص	١٩٣١٠٠				١٩٣١٠٠
رأس مال — س		٦٠٠٠٠	(٢) ٥٤٠٠٠ (٣) ٦٠٠٠		
أرباح محجوزة — س		٤٠٠٠٠	(٢)٣٦٠٠٠ (٣) ٤٠٠٠		
حقوق الأقلية فى س ١٠ ٪				(٣) ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
الالتزامات	٧٣٠٠٠	٤٥٠٠٠			١١٨٠٠٠
	٤٦٦١٠٠	١٤٥٠٠٠	١٢٦١٠٠	١٢٦١٠٠	٥٢١١٠٠

هذا وعادة ماتظهر شهرة المحل أو السيطرة (ت+) فى الميزانية التجميعية تحت عنوان « زيادة التكلفة عن صافى القيمة الدفترية للاستثمارات فى الشركة التابعة » فى هذه الحالة . ويلاحظ أن الأصول التجميعية قد زادت بمقدار نصيب ص فى هذه الزيادة كما تنعكس فى تكلفة إستثماراتها فى س دون أن تتأثر حقوق الاقلية كما كان عليه الحال عند إعتبار الزيادة راجعة إلى إنخفاض القيمة الدفترية لأصول س عما يجب أن تكون عليه. ولعله من الواضح أيضاً أن البيانات الواردة فى خانتى التسويات والإستبعادات تمثل قيود اليومية اللازمة لتسوية الأصول والخصوم وإستبعاد العمليات المتبادلة بين الشركتين لأغراض إعداد الميزانية التجميعية. ولذلك فقد تعمدنا إحلال لفظة « مدين » بإصطلاح « من ح/ » ولفظة دائن » بأصطلاح « إلى ح/ » حتى يمكن قراءة قيود التسوية

والإستبعادات من الخانة المخصصة لذلك مباشرة . فالقيد (١) بالمائمة التالية يقرأ مثلا من حـ/ زيادة التكلفة عن القيمة الدفترية لاستثمارات في الشركة س (ت + بمبلغ ١٠٠ر٢٦ جنيه) ، إلى حـ/ استثمارات في س (بنفس المبلغ) كما يقرأ القيد (٢) مثلا : من مذكورين : رأس مال — س بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه وأرباح محجوزة — س بمبلغ ٠٠٠ر٤٠ جنيه ، إلى حـ/ حقوق الاقلية في س بمبلغ ٠٠٠ر١٠ جنيه .

٥ — ف ... تكلفة الاستثمارات تقل عن التكلفة الدفترية لها — مع حقوق الأقلية :

قد يرجع ذلك إلى تضخم بعض أصول الشركة التابعة دفتريا عما يجب أن تكون عليه أو يرجع إلى انخفاض ربحية الشركة التابعة عن مثيلاتها في نفس النشاط كما سبق أن ذكرنا . وقد أطلقنا على الحالة الثانية شهرة المحل السالبة ، وذكرنا أنه يجب في ظل الحالة الأولى تعديل قيمة الأصول إلى ما يجب أن تكون عليه أو عمل مخصص لفرق تقويم الأصول يخصم من مجموعها في الميزانية العمومية التجميعية .

وإذا كان الفرق يرجع إلى عدم صلاحية القيم الدفترية لأصول الشركة التابعة وأصبح من الواجب تعديلها ، سواء في دفاترها أو في ورقة العمل ، فأن التقديم يجب أن ينصب على نصيب الاقلية كما ينصب على نصيب الشركة القابضة أسوة بحالة زيادة التكلفة عن القيمة الدفترية . أما إذا كان الفرق راجعا لوجود الشهرة السالبة ، فان المخصص الذى يتكون بالفرق يقتصر على نصيب الشركة القابضة .

فإذا فرضنا مثلا أن تكلفة ص فى الحصول على ٩٠ ٪ من حقوق الملكية فى ص فى المثال السابق بلغت ٠٠٠ر٨١ جنيه في الوقت الذى بلغت فيه التكلفة

الدفترية لهذه الحصة ٩٠٫٠٠٠ جنيه وكان الفرق راجعا إلى تضخيم أصول معينة وتعين تعديلها . فيكون التعديل فى هذه الحالة بتخفيض قيمة الأصول بمبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه (٩٠٫٠٠٠ × ١/٩) ويلزم تعديل حقوق الاقلية بنصيبهم فى هذا النقص بالتبعية . وتحمل أصول س دائنا فى خانة التسويات والاستبعادات بمبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه مقابل جعل حساب أرباحها المحجوزة مدينا فى نفس الخانة وبنفس المبلغ . ويترتب على هذا القيد أن تصبح حقوق الملكية فى س مكونة من ٩٠٫٠٠٠ جنيه (٦٠٫٠٠٠ جنيه رأس مال + ٣٠٫٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة بعد ترحيل القيد السابق) تكون حصة ص منها ٨١٫٠٠٠ جنيه وهى تعادل تكلفة إستثماراتها حيث يتم إستبعادها . وتصبح حقوق الاقلية ٩٫٠٠٠ جنيه (٦٫٠٠٠ جنيه رأس مال + ٣٫٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة بعد إستبعاد نصيبهم من خسائر إعادة تقويم الاصول) . ويصبح مجموع الاصول فى الميزانية العمومية التجميعية ٤٨٥٫٠٠٠ جنيه (٣٥٠٫٠٠٠ أصول أخرى للشركة ص + ١٣٥٫٠٠٠ رصيد الاصول المعدل فى س) . [عليك إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية لهذه الحالة مع مراعاة أن الارباح المحجوزة فى الشركة ص تصبح ١٥٨٫٠٠٠ جنيه حتى تتوازن ميزانيتها الفردية طبقا للبيانات المعطاة] .

أما إذا أعتبر الفرق راجعا لوجود شهرة سالبة وكون مخصص ليخصم من مجموع الاصول فى الميزانيه التجميعية بالفرق بين تكلفة إستثمارات القابضة فى الشركة التابعة وقيمتها الدفترية فى دفاتر الاخيرة ، فأن قيود التسوية والإستبعادات للمثال الجارى تكون كالآتى .

(١) من ح/ أرباح محجوزة — س — إلى ح/ مخصص تقويم أصول — س — بمبلغ ٩٫٠٠٠ جنيه .

(٢) من مذكورين : حـ/ رأس مال ـــ س بمبلغ ٠٠٠ر٤٥ جنيه وحـ/ أرباح محجوزة ـــ س بمبلغ ٠٠٠ر٢٧ جنيه (٠٠٠ر٣٦ ـــ ٠٠٠ر٩) إلى حـ/ إستثمارات فى س بمبلغ ٠٠٠ر٨١ جنيه .

(٣) من مذكورين : حـ/ رأس مال ـــ س بمبلغ ٠٠٠ر٦ جنيه وحـ/ أرباح محجوزة ـــ س بمبلغ ٠٠٠ر٤ جنيه إلى حـ/ حقوق الاقلية فى س بمبلغ ٠٠٠ر١٠ جنيه .

وعليك إعداد ورقة عمل الميزانيه التجميعيه التى توضح ذلك .

أسئلة وتمارين

على الفصل الثالث عشر

أولا : الأسئلة :

١ — ماهى أهم أهداف إعداد القوائم والحسابات التجميعية .

٢ — قد تقوم الشركة القابضة بدفع قيمة أعلى من القيمة الدفترية لنصيبها فى حقوق الملكية فى إحدى الشركات التابعة . فما هى أهم الأسباب التى تحدو بالشركة القابضة لذلك ، وما هى أهم الإجراءات المحاسبية التى تترتب على كل من هذه الأسباب إذا كانت الشركة التابعة مملوكة بالكامل للشركة القابضة وفى حالة وجود حقوق للأقلية فيها ؟

٣ — حصلت الشركة ص على السيطرة على الشركة س التى تبلغ صافى القيمة الدفترية لأصولها ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه . فما هو المبلغ الذى دفعته ص مقابل هذه السيطرة فى كل من الحالات الآتية :

أ — وجود شهرة محل غير ظاهرة فى دفاتر س قيمتها ٥٠ر٠٠٠ جنيه ، وتضخم بعض الأصول بما يعادل ١٢ر٠٠٠ جنيه، ونقص القيمة الدفترية لبعض الأصول الأخرى عن قيمتها العادلة بمبلغ ١٣ر٥٠٠ جنيه ، ونصيب ص فى حقوق الملكية فى س ١٠٠ ٪ .

ب — كالحالة السابقة فيما عدا أن نصيب ص ٩٠ ٪ .

٤ — تكلم باختصار عن طبيعة حقوق الأقلية موضحا المعالجة الملائمة لها فى الميزانيات التجميعية ومدى تأثرها بالفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لحقوق الشركة القابضة (حقوق الأغلبية) .

ثانيا : التمارين :

التمرين الأول : فيما يلي البيانات المختصرة لميزانيات أربع شركات في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

	ص	س١	س٢	س٣
مجموع الأصول	٥٤٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠
حقوق الملكية والالتزامات :				
رأس المال ـ أسهم عادية	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
أرباح محجوزة (خسائر)	٢١٠٠٠٠	(٢٠٠٠٠)	٦٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
التزامات	١٢٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠
	٥٤٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠

وقد قامت ص بالحصول على ١٠٠ ٪ من حقوق الملكية في الشركات الثلاثة بالشروط التالية : (١) الحصول على حقوق ملكية س١ بسداد ١٥٠٠٠٠ جنيه نقداً ، (٢) إصدار ١٥٠٠٠ سهم عادى قيمة إسمية ٥ جنيه وقيمة سوقية ١٠ جنيه مقابل حقوق الملكية في س٢ ، (٣) إصدار سندات لحملة أسهم س٣ تبلغ قيمتها الإسمية ٣٠٠٠٠٠ جنيه بفائدة إسمية ٥ ٪ مساوية لسعر الفعال تسدد بعد عشرة سنوات ، والمطلوب : إعداد قيود اليومية اللازمة لإثبات إستثمارات ص في كل من الشركات الثلاثة ، (٢) إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية للشركات الأربعة ، (٣) تصوير الميزانية العمومية التجميعية المجموعة في تاريخ إقتناء ص لها

التمرين الثاني : حصلت الشركة ص على ٩٠ ٪ من حقوق الملكية في الشركة س في ٧٤/١٢/٣١ حيث ظهرت ميزانيتي الشركتين كالآتي :

	ص	س
	جنيه	جنيه
مباني وآلات وتركيبات (صافي)	٦٢٢ر٥٠٠	٢١٢ر١٠٠
إستثمارات في أسهم س	١٢٦ر٠٠٠	
مخزون	٢٢ر٩٥٠	٢٢ر٤٠٠
عملاء (صافي)	١٢ر٥٠٠	١٠ر٥٠٠
نقدية	١٢ر٢٠٠	٥ر٠٠٠
مجموع الأصول	٧٩٩ر٢٠٠	٣٦٠ر٠٠٠
أسهم رأس المال	٢٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠
أرباح محجوزة	١٢٠ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠
إلتزامات	٣٧٩ر٢٠٠	٢٤٠ر٠٠٠
مجموع الخصوم	٧٩٩ر٢٠٠	٣٦٠ر٠٠٠

هذا وبمراجعة دفاتر س وجد أن المخزون مقوم على أساس طريقة الوارد أخيرا صادر أولا، وأن قيمته طبقا لطريقة الوارد أولا صادر أولا التي تستخدمها ص تبلغ ٢٨ر٦٠٠ جنيه ، كما وجد أن مخصص الديون المشكوك فيها غير كاف الديون المتوقع إعدامها من رصيد العملاء ، ويلزم زيادته بمبلغ ١ر٢٠٠ جنيه ، كما وجد أن مخصص إهلاك المباني والآلات مغالى فيه وأن قيمة هذه الأصول بعد إستبعاد المخصص لاتقل عن ٢٢١ر٦٠٠ جنيه . وقد تقرر ، إعتبار أي زيادة عن تكلفة إستثمارات ص عن قيمتها الدفترية بعد هذه التسويات بمثابة شهرة سيطرة . المطلوب : (١) إجراء القيود الدفترية اللازمة لإجراء هذه التسويات بفرض تعديل سجلات س (٢) إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية

في ٣١/١٢/٧٤ بفرض أنه تقرر عدم تعديل سجلات س ، قم بأجراء قيود التسوية اللازمة على ورقة العمل .

التمرين الثالث :

فيما يلي ورقة عمل الميزانية التجميعية للشركة القابضة ط ، والشركة التابعة لها ع .

	ط	ع	تسويات واستبعادات من حـ/	تسويات واستبعادات إلى حـ/	الميزانية التجميعية
الأصول					
أصول أخرى	٣٧٢٠٠٠	١٨٢٠٠٠	؟	؟	٥٦٤٠٠٠
شهرة سيطرة					١٢٠٠٠
استثمارات في ع ٩٠٪			؟	؟	؟
مجموع الأصول	؟	١٨٢٠٠٠			؟
حقوق الملكية والالتزامات					
رأس مال ط	٣٠٠٠٠٠				٣٠٠٠٠٠
أرباح محجوزة ط	؟				؟
رأس مال ع		١٠٠٠٠٠	؟	؟	
أرباح محجوزة ع		٥٠٠٠٠	؟	؟	
حقوق الأقلية في ع ١٠٪					١٦٠٠٠
التزامات	٩٦٠٠٠	٣٢٠٠٠			؟
	؟	١٨٢٠٠٠	؟	؟	؟

المطلوب : (١) تحديد تكلفة استثمارات ط في ع ، (٢) توضيح الأسباب التي ترى أنه قد تم إرجاع الفرق بين تكلفة الإستثمارات والقيمة الدفترية لها ، (٣) إستكمال ورقة العمل ، (٤) إجراء قيود التسوية والاستبعاد اللازمة .

التمرين الرابع : فيما يلي البيانات المختصرة للميزانيات العمومية الخاصة بالشركة القابضة ص ، والشركات التابعة لها س١ ، س٢ ، س٣ ، وذلك في تاريخ حصول ص على حقوق السيطرة على هذه الشركات .

	س	س١	س٢	س٣
أصول ثابتة (صافى)	١٢٥ر٠٠٠	٧٠ر٠٠٠	٨٢ر٠٠٠	٥٣ر٠٠٠
إستثمارات فى س١ ١٠٠ ٪	١٠٠ر٠٠٠			
« « س٢ ٨٠ ٪	٨٥ر٠٠٠			
« « س٣ ٩٠ ٪	٦٠ر٠٠٠			
أصول متداولة	١٥٠ر٠٠٠	٨٠ر٠٠٠	٦٣ر٠٠٠	٤٧ر٠٠٠
	٥٢٠ر٠٠٠	١٥٠ر٠٠٠	١٤٥ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠
حقوق الملكية والإلتزامات :				
رأس مال	٢٠٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠	٤٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠
أرباح محجوزة	٢٠٥ر٠٠٠	٤٥ر٠٠٠	٦٠ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠
إلتزامات	١١٥ر٠٠٠	٥٥ر٠٠٠	٤٥ر٠٠٠	٣٠ر٠٠٠
	٥٢٠ر٠٠٠	١٥٠ر٠٠٠	١٤٥ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠

والمطلوب : (أ) إجراء قيود التسوية والإستبعاد اللازمة لإعداد الميزانية التجميعية المجموعة فى ظل كل من الحالات الآتية : (١) أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية يرجع لشهرة المحل الخاصة بالشركة التابعة ، (٢) أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية يرجع إلى عدم سلامة تقييم أصول الشركة التابعة ، (٣) أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية فى س١ يرجع لشهرة السيطرة ، وفى س٢ يرجع إلى عدم سلامة تقييم الأصول الثابتة ، وفى س٣ يرجع إلى إنخفاض معدلات ربحية الشركة ، (٤) أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية فى س١ يرجع إلى عدم سلامة تقييم الأصول ، وفى س٢ يرجع إلى شهرة السيطرة ، وفى س٣ يرجع إلى عدم سلامة تقييم الأصول .

(ب) إعداد ورقة عمل الميزانية العمومية التجميعية للحالة الأولى والأخيرة فى المطلوب الأول .

الفصل الرابع عشر

فى

الشركات القابضة :

الحسابات والقوائم التجميعية بعد تاريخ الاقتناء

١ — مقدمة :

عالجنا فى الفصل السابق إجراءات إعداد الميزانية التجميعية فى تاريخ حصول الشركة القابضة على ما يكفى من حقوق الملكية فى الشركات التابعة المسيطرة عليها وعادة ما تسجل استثمارات الشركة القابضة فى الشركات التابعة عند إقتنائها بالتكلفة، والتى لا شك تعكس قيمة هذه الاستثمارات من الناحية الاقتصادية بالنسبة لكل من طرفى عملية التبادل فى ذلك التاريخ. وقد تستمر الشركة القابضة فى إظهار استثماراتها فى الشركات التابعة بتكلفتها فى تاريخ الإقتناء دون تعديل لما قد يطرأ على قيمة صافى أصول هذه الشركات نتيجة مزاولة عملياتها، وهو ما يطلق عليه محاسبياً « المحاسبة للاستثمارات فى الشركات التابعة على أساس التكلفة »، كما قد تقوم الشركة القابضة بتعديل قيمة إستثماراتها فى الشركات التابعة تبعاً لما يطرأ من تغيرات على قيمة صافى أصولها نتيجة مزاولة عملياتها؛ وفى هذه الحالة تعالج الاستثمارات فى الشركات التابعة طبقاً لما يعرف محاسبياً « بالمحاسبة للاستثمارات فى الشركات التابعة على أساس حقوق الملكية ». وسوف نطلق إختصاراً على الطريقة الأولى « أساس التكلفة » وعلى الطريقة الثانية « أساس حقوق الملكية ».

وسوف نستعرض فى هذا الفصل الإجراءات المحاسبية اللازمة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية فى تاريخ لاحق لتاريخ إقتناء الشركة القابضة لإستثماراتها فى الشركات التابعة طبقاً لكل من الطريقتين .

٢ — إنقضاء فترة محاسبية بعد تاريخ الاقتناء :

عندما تنقضى فترة محاسبية على تاريخ إقتناء الشركة القابضة لإستثماراتها فى الشركة أو الشركات التابعة فإن الأمر يقتضى إعداد حسابات ختامية تجميعية لتظهر نتائج عمليات المجموعة بالإضافة إلى الميزانية التجميعية التى توضح مركزها المالى . ذلك لأن حقوق الشركة القابضة فى الشركات التابعة تتأثر بمقدار ما تحققه هذه الشركات من أرباح أو خسائر وبمقدار ما تقوم هذه الشركات بإجرائه من توزيعات للأرباح سواء كان ذلك من أرباح الفترة أو من الأرباح المحجوزة . هذا وسوف نستخدم لأغراض التبسيط فيما يلى من أمثلة توضيحية حساب ختامى واحد يشتمل على ملخص البيانات التى ترد عادة فى مجموعة الحسابات الختامية العادية (الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر) بصورة مجملة بحيث تتضح المبادىء العامة فى هذا الصدد بصورة يسهل استيعابها .

ولنفرض أن الشركة ص حصلت على ٨٠ ٪ من حقوق الملكية فى الشركة س فى ١٩٧٥/١/١ بمبلغ ٧٦٠٠٠ جنيه عندما بلغت صافى أصول الشركة س فى الدفاتر ٩٠٠٠٠ جنيه . وقد وجد حينئذ أن المخزون لدى الشركة س والتى تبلغ تكلفته الدفترية ١٥٠٠٠ جنيه مبالغ فى تقويمه بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه . وقد بلغت الأرباح التى حققتها الشركة س عن السنة المالية المنتهية فى ١٩٧٥/١٢/٣١ ٢٠٠٠٠ جنيه وزع منها ١٠٠٠٠ جنيه على المساهمين وتم احتجاز الباقى .

٢ — ١ — ورقة عمل الحسابات والقوائم الختامية — أساس التكلفة :

يترتب على إتباع أساس التكلفة فى إثبات استثمارات الشركة القابضة فى

الشركة التابعة إعتبار ما تحصل عليه من توزيعات فى أرباح التابعة بمثابة إيرادات فى دفاترها . وعند إعداد الحسابات الختامية التجميعية تعد هذه التوزيعات بمثابة معاملات وسيطة بين أفراد المجموعة ويتم إلغاؤها ، وتعتبر حصة الشركة القابضة فى مجموع الأرباح ، سواء كانت موزعة أو غير موزعة بمثابة زيادة فى حقوق ملكيتها فى المجموعة . ولتوضيح ذلك سنبدأ أولا بإعداد ورقة عمل الحسابات الختامية للمثال بعاليه ، مع افتراض البيانات المتعلقة بمفرداتها فيما عدا صافى أرباح ص ، ثم اوضح بعد ذلك إجراءات إعداد الميزانية التجميعية

ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية
الشركة القابضة ص والشركة التابعة س
عن السنة المالية المنتهية فى ٧٥/١٢/٣١

	ص	س	تسويات واستبعادات		الحسابات الختامية التجميعية
			من ح/	إلى ح/	
الإيرادات (بخلاف توزيعات س)	٣٩٢٠٠٠	١٣٢٠٠٠			٥١٤٠٠٠
توزيعات من س	٨٠٠٠		(٢) ٨٠٠٠		
مجموع الإيرادات	٤٠٠٠٠٠	١٣٢٠٠٠			٥١٤٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٢١٤٠٠٠	٥٦٠٠٠		(١) ٥٠٠٠	٢٦٥٠٠٠
المصروفات الأخرى	٩٤٠٠٠	٤٦٠٠٠			١٤٠٠٠٠
صافى الربح — س		٣٠٠٠٠	(١) ٥٠٠٠	(٣) ٢٥٠٠٠	
صافى الربح — ص	٩٢٠٠٠		(٣) ٢٠٠٠٠	(٢) ٨٠٠٠	١٠٤٠٠٠
حقوق الأقلية فى صافى ربح س			(٣) ٥٠٠٠		٥٠٠٠
للمصروفات وصافى الربح	٤٠٠٠٠٠	١٣٢٠٠٠	٣٨٠٠٠	٣٨٠٠٠	٥١٤٠٠٠

(١) تسوية تكلفة البضاعة المباعة بمقدار التضخم فى تكلفة مخزون أول المدة (بفرض طريقة المخزون الدورى) حيث يؤدى ذلك إلى تخفيض تكلفة البضاعة المباعة (بجعلها دائنا) وزيادة رصيد صافى الربح — س (وهو رصيد دائن يظهر كمتمم حسابى فى الجانب المدين من الحساب الختامى ومن ثم يزداد بجعله مدينا — أى بزيادة المتمم الحسابى للجانب المدين من الحساب الختامى)

(٢) استبعاد حصة ص من توزيعات س . ويؤدى ذلك إلى تخفيض الايرادات (بجعلها مدينة) وتخفيض رصيد صافى ربح ص (ويظهر كمتمم حسابى فى الجانب المدين الحساب الختامى ومن ثم تخفيضه بجعله دائنا) .

(٣) تحديد نصيب كل من ص وحقوق الأقلية فى صافى ربح س بعد تعديله بتسوية مخزون أول الفترة ، حيث أصبح صافى الربح ٢٥و٠٠٠ جنيه يخص ص ٨٠ ٪ منه ، أى ٢٠و٠٠٠ جنيه ويخص الأقلية ٢٠ ٪ أى ٥و٠٠٠ جنيه .

هذا ويلاحظ أن صافي الربح ص في الحسابات الختامية يتكون من الأرباح التي حققتها ص بطاقة مستقلة (٩٢٫٠٠٠ جنيه) بعد استبعاد ما حصلت عليه من توزيعات س (٨٫٠٠٠ جنيه) مضافاً إليها حصتها في أرباح س بعد تسويتها بالزيادة في تكلفة مخزون أول الفترة (عند الإقتناء) وسواء كانت هذه الأرباح موزعة أو غير موزعة (٢٥٫٠٠٠ × ٨٠ ٪ = ٢٠٫٠٠٠ جنيه). ويظهر أثر توزيع أرباح س على رصيد الأرباح المحجوزة في الميزانية التجميعية كما تتأثر به حقوق الأقلية.

ولتوضيح إجراءات إعداد الميزانية التجميعية بعد انقضاء فترة محاسبية على تاريخ اقتناء الشركة القابضة لإستثماراتها في الشركة التابعة، تفترض استمراراً للمثال الجاري أن بيانات الميزانية العمومية لكل من الشركتين ص، س كما هو موضح في ورقة العمل التالية. وتوضح أيضاً في الورقة التسويات اللازمة لأغراض إعداد الميزانية التجميعية ثم تعلق على كل منها بما يوضح مبررالها :

هذا وبفحص خانة التسويات والإستبعادات نجد الآتي :

(١) عند حصول ص على ٨٠ ٪ من حقوق الملكية في س كانت تكلفة الإستثمارات تقل عن قيمتها الدفترية بمبلغ ٤٫٠٠٠ جنيه نتيجة المغالاة في تقويم المخزون بمبلغ ٥٫٠٠٠ جنيه (منها ١٫٠٠٠ جنيه تخص حقوق الأقلية بنسبة ٢٠ ٪) . وقد افترضنا أن س استنفدت هذا المخزون بتكلفته الدفترية بصدد حساب تكلفة البضاعة المباعة (أنظر ورقة عمل الحسابات الختامية) بما أدى إلى نقص أرباح العام عما كانت يجب أن تكون عليه بمبلغ ٥٫٠٠٠ جنيه، في حين أن المبلغ كان يجب إستنزاله من الأرباح المحجوزة للشركة س في تاريخ الإقتناء . ولذلك فيمثل القيد الأول تصحيح هذا الوضع بجعل حساب الأرباح المحجوزة — س في ١/١/٧٥ مدينا بمبلغ ٥٫٠٠٠ جنيه مقابل جعل

ورقة عمل الميزانية التجميعية للشركة القابضة ص والتابعة س
في ٣١/١٢/١٩٧٥ ، بعد سنة مالية من تاريخ الاقتناء

	ص	س	تسويات واستبعادات من ح/	تسويات واستبعادات إلى ح/	الميزانية التجميعية
الأصـول :					
أصول مختلفة	٥٤٢٠٠٠	٢١٣٠٠٠			٧٥٥٠٠٠
استثمارات في س — ٨٠ ٪	٧٦٠٠٠			(٤)٧٦٠٠٠	
مجموع الأصول	٦١٨٠٠٠	٢١٣٠٠٠			٧٥٥٠٠٠
حقوق الملكية والإلتزامات :					
رأس المال — ص	٢٠٠٠٠٠				٢٠٠٠٠٠
أرباح محجوزة — ص في ١/١/٧٥	١١٢٠٠٠				١١٢٠٠٠
صافي الربح — ص من سنة ٧٥	٩٢٠٠٠		(٢) ٨٠٠٠	(٣)٢٠٠٠٠	١٠٤٠٠٠
توزيعات أرباح ص	(٦٢٠٠٠)				(٦٢٠٠٠)
رأس مال — س		٥٠٠٠٠	(٤)٤٠٠٠٠ (٥)١٠٠٠٠		
أرباح محجوزة — س في ١/١/٧٥		٥٠٠٠٠	(١) ٥٠٠٠ (٤)٣٦٠٠٠ (٥) ٩٠٠٠		
صافي ربح — س عن السنة		٢٠٠٠٠	(٣)٢٠٠٠٠ (٥) ٥٠٠٠	(١) ٥٠٠٠	
توزيعات أرباح س		(١٠٠٠٠)		(٢)٨٠٠٠ (٥)٢٠٠٠	
حقوق الأقلية في س			(٥) ٢٠٠٠	(٥)٢٤٠٠٠	٢٢٠٠٠
الالتزامات	٢٧٦٠٠٠	١٠٣٠٠٠			٣٧٩٠٠٠
	٦١٨٠٠٠	٢١٣٠٠٠	١٣٥٠٠٠	١٣٥٠٠٠	٧٥٥٠٠٠

صافي ربح س عن السنة دائنا . وبذلك يصبح صافي ربح س بعد التعديل عن السنة ٢٥٫٠٠٠ جنية ويصبح رصيد الارباح المحجوزة في بداية السنة (تاريخ الإقتناء) ٤٥٫٠٠٠ جنيه .

(٢) قامت ص بتوزيع ١٠٠٠٠ جنيه من أرباحها يخص س منها ٨٠٠٠ جنيه اعتبرت من بنود الإيرادات فى الحسابات الختامية الخاصة بالشركة ص . وحيث أن س تضيف لما تحققه هى من أرباح بصفة فردية نصيبها فى الأرباح التى تحققها ص سواء وزعت أو لم توزع لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية، فقد أصبح من الواجب إلغاء قيد حصول س على مبلغ الـ ٨٠٠٠ جنيه عن طريق جعل حساب صافى أرباح ص عن السنة مدينا وحساب توزيعات أرباح ص دائنا . وهذا هو ما يتحقق بالقيد الثانى .

(٣) تبلغ حصة س من صافى أرباح ص بعد تعديلها ٢٠٠٠٠ جنيه وبذلك يلزم تحويل المبلغ من حساب صافى ارباح ص لحساب صافى أرباح س ليظهر فى الميزانية التجميعية . وهذا ما يحققه القيد الثالث .

(٤) تتمثل حقوق س فى ص فى تاريخ الاقتناء فى ٨٠٪ من رأس المال (٤٠٠٠٠ جنيه) مضافا إليها ٨٠٪ من الأرباح المحجوزة بعد تسويتها بالمغالاة فى تقويم المخزون (٣٦٠٠٠ جنيه) . وهذه الحقوق تظهر فى أصول س المختلفة التى تنطوى عليها الميزانيـــة التجميعية . ومن ثم يجب استبعاد استثمارات س فى ص مقابل حقوق س فى ص منعا للازدواج ، وهذا ما يتحقق بالقيد الرابع .

(٥) قيد مركب يثبت حقوق الأقلية فى ص قبل توزيع أرباح العام وبعد حصولهم على نصيبهم من هذه التوزيعات كالآتى :

	من مذكورين
١٠٠٠٠	حـ/ رأس مال - ص - ٢٠٪
٩٠٠٠	حـ/ أرباح محجوزة - ص فى ١/١ (بنسبة ٢٠٪ بعد التسوية)
٥٠٠٠	حـ/ صافى أرباح العام - ص (بعد التسوية - ٢٠٪)
٢٤٠٠٠	بعده

٧٤٠٠٠ ماقبله
٢٠٠٠ حقوق الأقلية فى س (ما حصل عليه الأقلية من الأرباح الموزعة) .

الى مذكورين .

٢٠٠٠ ح/ توزيعات أرباح - س (حصة الأقلية فى الأرباح الموزعة) .

٧٢٠٠٠ ح/ حقوق الأقلية فى س (بنصيبهم فى رأس المال والأرباح المحجوزة وأرباح العام) .

ومن هذا القيد نجد أن رصيد حقوق الأقلية يصبح ٧٢٠٠٠ جنيه وهو ما يظهر فى الميزانية التجميعية .

هذا ومن الواضح أن حساب استثمارات الشركة القابضة (ص) فى الشركات التابعة لها (س) يظل بقيمته الدفترية فى تاريخ الإقتناء فى ظل أساس التكلفة كما هو واضح من المثال الحالى، ويستبعد لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية مقابل حقوق الشركة القابضة فى الشركة التابعة فى تاريخ الاقتناء . وبذلك ، وفى ظل اتباع أساس التكلفة ، يلزم الأمر ضرورة التمييز وبين حقوق الملكية فى الشركة التابعة فى تاريخ الاقتناء وما يطرأ على هذه الحقوق من تغيرات بعد ذلك نتيجة مزاولة الشركة التابعة لعملياتها المختلفة . والواقع أن هذا التمييز ضرورى حتى فى ظل أساس حقوق الملكية كما سوف يتضح من البند التالى .

٣ — صياغة عمل الحسابات والقوائم الختامية - أساس حقوق الملكية :

عندما تعالج الشركة القابضة استثماراتها فى الشركات التابعة محاسبيا على أساس حقوق الملكية فإن القيمة الدفترية لهذه الاستثمارات فى دفاترها تتأثر

بما تحققه الشركة التابعة من أرباح أو خسائر بعد تاريخ الاقتناء، كما تتأثر بما تقوم هذه الشركة بتوزيعه من أرباح وبمعنى آخر فانه فى ظل إتباع طريقة حقوق الملكية فان حساب إستثمارات الشركة القابضة يعكس بأستمرار حقوقها فى ملكية الشركات التابعة بما يطرأ عليها من تغيرات . وبالرغم من أن القوائم والحسابات الختامية التجميعية تتطابق تماما مع تلك التى يتم إعدادها فى ظل أساس التكلفة ، إلا أن إجراءات التجميع والمحاسبة للاستثمارات تختلف .

وحتى تتضح الصورة للقارىء — سوف نفترض نفس بيانات الشركة ص والشركة س الواردة فى البند السابق (٢ — أ) ونعالج إستثمارات ص على أساس حقوق الملكية . وفى تاريخ الإقتناء ١/١/٧٥ تقوم ص بإثبات إستثماراتها فى س سواء فى ظل أساس التكلفة أو حقوق الملكية بالقيد الآتى .

٧٦٫٠٠٠ من ح/ الاستثمارات فى س — ٨٠ ٪

٧٦٫٠٠٠ إلى ح/ النقدية (أو أى أصول أخرى كمقابل)

وفى ظل أساس التكلفة يظل حساب الاستثمارات فى دفاتر ص بنفس القيمة بصرف النظر عما يطرأ من تغيرات على حقوق ملكية س . أما فى ظل أساس حقوق الملكية ، فإن نصيب ص من أرباح س كما يظهر فى قوائم الأخيرة يعلى على حساب الإستثمارات كالآتى :

١٦٫٠٠٠ من ح/ الإستثمارات فى س — ٨٠ ٪

١٦٫٠٠٠ إلى ح/ أرباح الإستثمارات فى س

حصتنا فى أرباح س من واقع قوائمها ٢٠٫٠٠٠ × ٨٠ ٪

وعندما تحصل ص على حصتها من الأرباح التى قامت س بتوزيعها ، يخفض بها حساب الإستثمارات كالآتى :

٨٠٠٠ر٨   من حـ/ النقدية

     ٨٠٠٠ر٨   إلى حـ/ الإستثمارات فى س — ٨٠٪

إثبات تحصيل حصتنا فى الأرباح التى وزعتها س .

ويترتب على هذه القيود أن يصبح رصيد الإستثمارات فى ميزانية ص مبلغ ٨٤٫٠٠٠ جنيه ، وتزداد أرباحها بمبلغ ٨٠٠٠ر٨ جنيه فى حساباتها الختامية الخاصة ، حيث لايقتصر أثر أرباح س على قوائم ص الخاصة فى هذه الحالة على ما يتم توزيعه من أرباح (٨٠٪ من ١٠٫٠٠٠ جنيه) وإنما يمتد إلى ما لم يتم توزيعه أيضا (٨٠٪ من ١٠٫٠٠٠ جنيه المحتجزة) . وتكون ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية فى هذه الحالة كما هو موضح فيما يلى .

ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية لشركة ص و س

عن السنة المنتهية فى ٣١/١٢/٧٥ (أساس حقوق الملكية)

	ص	س	تسويات واستبعادات من حـ/	تسويات واستبعادات إلى حـ/	الحسابات الختامية التجميعية
الايرادات (بخلاف أرباح إستثمارات فى س)	٣٩٢٫٠٠٠	١٢٢٫٠٠٠			٥١٤٫٠٠٠
إيرادات إستثمارات فى س	١٦٫٠٠٠		(٢)١٦٫٠٠٠		
مجموع الإيرادات	٤٠٨٫٠٠٠	١٢٢٫٠٠٠			٥١٤٫٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٢١٤٫٠٠٠	٥٦٫٠٠٠		٥٫٠٠٠ (١)	٢٦٥٫٠٠٠
المصروفات الأخرى	٩٤٫٠٠٠	٤٦٫٠٠٠			١٤٠٫٠٠٠
صافى الربح — س		٢٠٫٠٠٠	٥٫٠٠٠ (١)	(٣)٢٥٫٠٠٠	
صافى الربح — ص	١٠٠٫٠٠٠		(٣)٢٠٫٠٠٠	(٢)١٦٫٠٠٠	١٠٤٫٠٠٠
حقوق الأقلية فى صافى ربح س			٥٫٠٠٠ (٣)		٥٫٠٠٠
	٤٠٨٫٠٠٠	١٢٢٫٠٠٠	٤٦٫٠٠٠	٤٦٫٠٠٠	٥١٤٫٠٠٠

ويلاحظ أن الحسابات الختامية التجميعية فى ظل هذه الطريقة (طريقة حقوق الملكية) لاتختلف عن سابقتها وإن إختلفت قيم قيود التسوية والإستبعاد كما يتضح من الحالة المخصصة لذلك . فقد زادت إيرادات ص مبلغ ١٦٫٠٠٠ جنيه فى هذه الحالة بدلا من ٨٫٠٠٠ جنيه فى الحالة السابقة ومن ثم تم إستبعادها . أما تسوية أثر تضخم تكلفة مخزون أول الفترة فما زالت كما هى ، كما لم تتأثر [illegible] الطريقة التى ... فى المحاسبة لإستثماراتها فى س

وتظهر ورقة عمل الميزانية التجميعية فى ظل أساس حقوق الملكية كالآتى .

ورقة عمل الميزانية التجميعية لشركة ص وس

فى ٣١/١٢/٧٥ ، بعد سنة مالية من تاريخ الإقتناء

	س	ص	تسويات واستبعادات: من ح/	تسويات واستبعادات: إلى ح/	الميزانية التجميعية
الأصول :					
أصول مختلفة	٥٤٢ر٠٠٠	٢١٣ر٠٠٠			٧٥٥ر٠٠٠
إستثمارات فى س — ٨٠ ٪	٨٤ر٠٠٠			(٣)٨٤ر٠٠٠	
مجموع الأصول	٦٢٦ر٠٠٠	٢١٣ر٠٠٠			٧٥٥ر٠٠٠
حقوق الملكية والالتزامات :					
رأس المال — س	٢٠٠ر٠٠٠				٢٠٠ر٠٠٠
أرباح محجوزة س – ١/١/٧٥	١١٢ر٠٠٠				١١٢ر٠٠٠
صافى الربح – س – عن السنة	١٠٠ر٠٠٠		(٣)١٦ر٠٠٠	(٢)٢٠ر٠٠٠	١٠٤ر٠٠٠
توزيعات ارباح س	(٦٢ر٠٠٠)				(٦٢ر٠٠٠)
رأس مال س		٥٠ر٠٠٠	(٣)٤٠ر٠٠٠ (٤)١٠ر٠٠٠		
أرباح محجوزة س – ١/١/٧٥		٥٠ر٠٠٠	(١) ٥ر٠٠٠ (٣) ٣٦ر٠٠٠ (٤) ٩ر٠٠٠		
صافى ربح س عن السنة		٢٠ر٠٠٠	(٢)٢٠ر٠٠٠ (٤) ٥ر٠٠٠	(١) ٥ر٠٠٠	
توزيعات أرباح س		(١٠ر٠٠٠)		(٣) ٨ر٠٠٠ (٤) ٢ر٠٠٠	
حقوق الأقلية فى س			(٥) ٢ر٠٠٠	(٤)٢٤ر٠٠٠	٢٢ر٠٠٠
الإلتزامات	٢٧٦ر٠٠٠	١٠٣ر٠٠٠			٣٧٩ر٠٠٠
	٦٢٦ر٠٠٠	٢١٣ر٠٠٠	١٤٣ر٠٠٠	١٤٣ر٠٠٠	٧٥٥ر٠٠٠

هذا وبتفحص خانة التسويات ومقارنتها بالوضع فى ظل أساس التكلفة (البند ٢ ـ أ) نجد الآتى .

(١) القيد الأول الخاص بتسوية رصيد الأرباح المحجوزة فى س بالتخفيض فى قيمة مخزون أول الفترة كما هو .

(٢) القيد الثانى فى الحالة السابقة الخاص بأستبعاد الأرباح التى وزعتها ص من أرباح ليس له مقابل فى هذه الحالة ، وإنما تم إستبعاد ٩٦٠٠٠ جنيه وهى قيمة الأرباح التى أثبتتها ص فى دفاترها فى ظل أساس حقوق الملكية مع القيد الثالث . أما القيد الثانى فى الحالة الجارية فيقابله فى الحالة السابقة القيد الثالث .

(٣) القيد الثالث فى الحالة الجارية يستبعد إستثمارات ص فى س مقابل إستبعاد ١٦٠٠٠٠ جنيه من أرباح س عليه على حساب الإستثمارات ومقابل إستبعاد ٨٠٪ من رأس مال س وأرباحها المحجوزة فى ١/١ بعد تسويتها التضخم فى قيمة مخزون أول الفترة ، ويقابله فى الحالة السابقة القيد الرابع .

(٤) القيد الرابع فى الحالة الجارية يمثل حسابه وإثبات حقوق الاقلية فى س وهو مطابق تماما القيد الخامس فى الحالة السابقة .

والملة من الواضح تماما أن الحسابات الختامية التجميعية والميزانية التجميعية فى أساس حقوق ظل الملكية لم تختلف عما كانت عليه فى ظل أساس التكلفة .

٣ — إنقضاء أكثر من فترة محاسبية منذ تاريخ الاقتناء :

تعتبر أسس وإجراءات إعداد الحسابات والقوائم التجميعية بعد إنقضاء أكثر من فترة محاسبية على تاريخ إقتناء الشركة القابضة لإستثماراتها فى الشركات التابعة إمتدادا لما تعرضنا له فى البند السابق . فإذا كانت الشركة القابضة تستمر فى تسجيل إستثماراتها بالتكلفة فإن الامر يقتضى التمييز بين حقوق ملكية الشركة التابعة فى تاريخ الإقتناء وما يطرأ على ذلك من تغيير بعد ذلك لأمكان إجراء التسويات اللازمة وخاصة إذا إختلفت التكلفة عن القيمة الدفترية فى تاريخ الإقتناء . أما اذا كانت أستثمارات الشركة القابضة فى التابعة تسجل على أساس حقوق الملكية فأن الفرق بين القيمة الدفترية لهذه الإستثمارات فى دفاتر الشركة التابعة وحصة الشركة القابضة فى حقوق الملكية طبقا لدفاتر الشركة التابعة فى أى تاريخ لاحق

على تاريخ الإقتناء يمثل الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية تاريخ الاقتنـاء . ولتوضيح ذلك وكذلك لتوضيح اجراءات التجميع لفترات محاسبية لاحقة لتاريخ الاقتناء بما يزيد عن فترة محاسبية واحدة ، لنفرض البيانات التاليـة لكل من الشركة القابضة ص والتابعة س في صورة اجمالية مختصرة :

بيـانات اجمالية عن الشركة القابضة ص والتابعة س

	ص – بعد ٣ سنوات من الاقتناء		س	
بيانات الميزانية العمومية :	أساس التكلفة	أساس حقوق الملكية	في تاريخ الاقتناء	السنة الثالثة
الأصـول :				
أصول مختلفة (مجموع)	٢٣٧٫٥٠٠	٢٣٧٫٥٠٠	١٠٥٫٠٠٠	١٦٣٫٥٠٠
إستثمارات في س – ٨٠٪	٧٠٫٠٠٠	٩٥٫٦٠٠		
مجموع الأصول	٣٠٧٫٥٠٠	٣٣٣٫١٠٠	١٠٥٫٠٠٠	١٦٣٫٥٠٠
حقوق الملكية والإلتزامات :				
رأس المال	١٠٠٫٠٠٠	١٠٠٫٠٠٠	٥٠٫٠٠٠	٥٠٫٠٠٠
الأرباح المحجوزة :				
عند الإقتناء			٣٠٫٠٠٠	
في بداية السنة الثالثة	٩٨٫٠٠٠	١١٩٫٦٠٠		٥٧٫٠٠٠
أرباح السنة الثالثة	٢٦٫٠٠٠	٣٠٫٠٠٠		١٠٫٠٠٠
توزيعات السنة الثالثة	(١٥٫٠٠٠)	(١٥٫٠٠٠)		(٥٫٠٠٠)
الالتزامات (مجموع)	٩٨٫٥٠٠	٩٨٫٥٠٠	٢٥٫٠٠٠	٥١٫٥٠٠
مجموع حقوق الملكية والالتزامات	٣٠٧٫٥٠٠	٣٣٣٫١٠٠	١٠٥٫٠٠٠	١٦٣٫٥٠٠
بيانات الحسابات الختامية :				
إيرادات مختلفة (مجموع)	٢٣١٫٠٠٠	٢٣١٫٠٠٠		١١٥٫٠٠٠
إيرادات إستثمارات في س	٤٫٠٠٠	٨٫٠٠٠		
مجموع الإيرادات	٢٣٥٫٠٠٠	٢٣٩٫٠٠٠		١١٥٫٠٠٠
مصروفات مختلفة (مجموع)	٢٠٩٫٠٠٠	٢٠٩٫٠٠٠		١٠٥٫٠٠٠
صافي أرباح العام الثالث	٢٦٫٠٠٠	٣٠٫٠٠٠		١٠٫٠٠٠
مجموع المصروفات والأرباح	٢٣٥٫٠٠٠	٢٣٩٫٠٠٠		١١٥٫٠٠٠

وإذا نظرنا إلى بيانات الميزانية العمومية لكل من ص و س لأمكننــا استخلاص البيانات التالية :

١ — بلغت تكلفة إستثمارات ص فى س فى تاريخ الإقتناء منذ ٣ سنوات ٧٠٫٠٠٠ جنيه كما تظهر فى خانة و أساس التكلفة ، فى حين بلغت القيمة الدفترية لهذه الاستثمارات طبقا لحقوق ملكية س فى ذلك التاريخ ٦٤٫٠٠٠ جنيه [٨٠٪ من (٥٠٫٠٠٠ رأس المال + ٣٠٫٠٠٠ أرباح محجوزة)] . وبذلك تكون هناك زيادة فى التكلفة عن القيمة الدفترية عند الاقتناء قدرها ٦٫٠٠٠ جنيه . ويلاحظ أن نفس الفرق يمكن التوصل إليه عن طريق مقارنة استثمارات ص فى س على أساس حقوق الملكية والتى تبلغ ٩٥٫٦٠٠ جنيه بنصيب ص فى حقوق الملكية كما تظهر فى دفاتر س فى نهـــاية السنة الثالثة [٨٠٪ من (٥٠٫٠٠٠ جنيه رأس المال + ٥٧٫٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة فى بداية السنة الثالثة + ٥٫٠٠٠ جنيه الأرباح غير الموزعة من أرباح السنة الثالثة)] والتى تبلغ ٨٩٫٦٠٠ جنيه ليكون الفرق ٦٫٠٠٠ جنيه . وسوف نفترض لأغراض إستكمال المثال أن الفرق يرجع إلى شهرة المحل الخاصــة بالشركة س والغير مسجلة بدفاترها فى تاريخ الإقتناء ، وبذلك تكون قيمة الشهرة المقدرة للشركة بما فيها حقوق الأقلية ٧٫٥٠٠ جنيه(٦٫٠٠٠ × $\frac{١٠٠}{٨٠}$). وسوف نفترض أن الشركة ص قررت إستنفاد هذه الشهرة على مدة ١٠ سنوات من تاريخ الاقتناء على أساس القسط الثابت .

٢ — يقابل الفرق بين استثمارات ص فى س على أساس حقوق الملكية وأساس التكلفة والذى يبلغ ٢٥٫٦٠٠ جنيه فرق فى أرباح ص المحجوزة فى بداية السنة الثالثة يعادل ٢١٫٦٠٠ جنيه مضافا إليه الفرق بين أرباح السنة الثالثة فى ظل كل من الطريقتين والبالغ ٤٫٠٠٠ جنيه .

وسوف نعرض فيما يلى ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن العام

الثالث على أساس التكلفة ثم على أساس حقوق الملكية ثم نعرض ورقة عمل الميزانية التجميعية فى ظل كل من الأساسين .

ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية لشركة ص والتابعة س
عن العام الثالث من تاريخ الاقتناء
(أساس التكلفة)

	ص	س	تسويات واستبعادات من ح/	تسويات واستبعادات الى ح/	الحسابات الختامية التجميعية
إيرادات مختلفة (مجموع)	٢٣١ر٠٠٠	١١٥ر٠٠٠			٣٤٦ر٠٠٠
إيرادات استثمارات فى س (توزيعات)	٤ر٠٠٠		(٣) ٤ر٠٠٠		-
	٢٣٥ر٠٠٠	١١٥ر٠٠٠			٣٤٦ر٠٠٠
مصروفات مختلفة (مجموع)	٢٠٩ر٠٠٠	١٠٥ر٠٠٠			٣١٤ر٠٠٠
إستنفاد الشهرة عن العام			(١) ٧٥٠		٧٥٠
صافى الربح - س		١٠ر٠٠٠		(٢) ٩ر٢٥٠ (١) ٧٥٠	
صافى الربح - ص	٢٦ر٠٠٠		(٢) ٧ر٤٠٠	(٣) ٤ر٠٠٠	٢٩ر٤٠٠
حقوق الأقلية فى ارباح س			(٢) ١ر٨٥٠		١ر٨٥٠
	٢٣٥ر٠٠٠	١١٥ر٠٠٠	١٤ر٠٠٠	١٤ر٠٠٠	٣٤٩ر٠٠٠

ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية لشركة ص والتابعة س
عن العام الثالث من تاريخ الاقتناء
(أساس حقوق الملكية)

	ص	س	تسويات واستبعادات من ح/	تسويات واستبعادات الى ح/	الحسابات الختامية التجميعية
إيرادات مختلفة (مجموع)	٢٣١ر٠٠٠	١١٥ر٠٠٠			٣٤٦ر٠٠٠
إيرادات إستثمارات فى س (أرباح	٨ر٠٠٠		(٣) ٨ر٠٠٠		
	٢٣٩ر٠٠٠	١١٥ر٠٠٠			٣٤٦ر٠٠٠
مصروفات مختلفة (مجموع)	٢٠٩ر٠٠٠	١٠٥ر٠٠٠			٣١٤ر٠٠٠
إستنفاد الشهرة عن العام			(١) ٧٥٠		٧٥٠
صافى الربح - س		١٠ر٠٠٠		(١) ٧٥٠ (٢) ٩ر٢٥٠	
صافى الربح - ص	٣٠ر٠٠٠		(٢) ٧ر٤٠٠	(٣) ٨ر٠٠٠	٢٩ر٤٠٠
حقوق الأقلية فى ارباح س			(٢) ١ر٨٥٠		١ر٨٥٠
	٢٣٩ر٠٠٠	١١٥ر٠٠٠	١٨ر٠٠٠	١٨ر٠٠٠	٣٤٦ر٠٠٠

ومن الواضح أن الحسابات الختامية التجميعية لا تختلف فى ظل أساس التكلفة عنها فى ظل أساس حقوق الملكية . ويمثل القيد (١) فى كل من الحالتين

ورقة عمل الميزانية التجميعية لشركة ص والتابعة س
فى نهاية العام الثالث من تاريخ الإقتناء
(أساس التكلفة)

	ص	س	إستبعادات وتسويات		الميزانية التجميعية
			من ح/	إلى ح/	
الأصول :					
أصول متنوعة (مجموع)	٢٣٧ر٥٠٠	١٦٣ر٥٠٠			٤٠١ر٠٠٠
شهرة محل – س (صافى)			(١) ٧ر٥٠٠	(٢) ٢ر٢٥٠	٥ر٢٥٠
إستثمارات فى س – ٨٠ ٪	٧٠ر٠٠٠			(٣) ٧٠ر٠٠٠	
مجموع الأصول	٣٠٧ر٥٠٠	١٦٣ر٥٠٠			٤٠٦ر٢٥٠
حقوق الملكية والالتزامات :					
رأس مال ص	١٠٠ر٠٠٠				١٠٠ر٠٠٠
أرباح محجوزة ص – بداية السنة ٣	٩٨ر٠٠٠			(٤) ٢٠ر٤٠٠	١١٨ر٤٠٠
أرباح السنة الثالثة – ص	٢٦ر٠٠٠		(٥) ٤ر٠٠٠	(٦) ٧ر٤٠٠	٢٩ر٤٠٠
توزيعات السنة الثالثة – ص	(١٥ر٠٠٠)				(١٥ر٠٠٠)
رأس مال – س.		٥٠ر٠٠٠	(٣) ٤٠ر٠٠٠ (٧) ١٠ر٠٠٠		
أرباح محجوزة س – فى بداية السنة ٣		٥٧ر٠٠٠	(٢) ١ر٥٠٠ (٣) ٣٠ر٠٠٠ (٤) ٢٠ر٤٠٠ (٧) ١٢ر٦٠٠	(١) ٧ر٥٠٠	
أرباح السنة الثالثة – س		١٠ر٠٠٠	(٢) ٧٥٠ (٦) ٧ر٤٠٠ (٧) ١ر٨٥٠		
توزيعات السنة الثالثة – س		(٥ر٠٠٠)		(٥) ٤ر٠٠٠ (٧) ١ر٠٠٠	
حقوق الأقلية فى س			(٧) ١ر٠٠٠	(٧) ٢٤ر٤٥٠	٢٣ر٤٥٠
الالتزامات (مجموع)	٩٨ر٥٠٠	٥١ر٥٠٠			١٥٠ر٠٠٠
حقوق الملكية والالتزامات	٣٠٧ر٥٠٠	١٦٣ر٥٠٠	١٣٧ر٠٠٠	١٣٧ر٠٠٠	٤٠٦ر٢٥٠

إثبات استنفاد الشهرة عن العام من وجهة نظر المجموعة حيث خفض رصيد صافي ربح س بمبلغ ٧٥٠ جنيه تمثل استنفاد الشهرة عن العام ليبقى بعد ذلك مبلغ ٩٢٢٥٠ جنيه وزعت على س وحقوق الأقلية بالقيد (١) . ولا يختلف هذان القيدان في ظل كل من الطريقتين . أما القيد الثالث فيمثل استبعاد حصة [illegible] س من أرباح [illegible] التوزيعات في ظل أساس التكلفة وحصتها المتكاملة من هذه الأرباح [illegible] في ظل أساس حقوق الملكية

ويلاحظ من ورقة عمل الميزانية [illegible] أساس التكلفة) الآتي :

(١) ، (٢) : شهرة المحل التي [illegible] قيمتها على أساس ما دفعته س بالزيادة الحصول على حصتها في حقوق الملكية في ش ([illegible] × ٦ [illegible] = ٧٥٠٠ جنيه) واستنفادها لمدة ثلاث سنوات بمعدل ٧٥٠ [illegible] سنويا حيث حمل إستهلاك السنتان السابقتان لحساب الأرباح المحجوزة لـ س في بداية السنة الثالثة وحمل إستهلاك السنة الثالثة لحساب أرباح السنة الحالية لـ س . ويلاحظ أن شهرة المحل لا تظهر في دفاتر س وبالتالي لا يحسب عنها استهلاك ، وهي عنصر من العناصر التي تظهر فقط في الحسابات والقوائم التجميعية على هذا الأساس ويعد الاستهلاك الذي يتجمع عنها عن السنوات السابقة من مكونات الأرباح المحجوزة للشركة التابعة س ، حيث لا يحدث تخفيض فعلي لهذه الأرباح المحجوزة في دفاتر س وإنما تقتصر الآثار المترتبة على ذلك على التسويات التي توضحها ورقة العمل . أما إذا كانت س قد وافقت على إثبات شهرة المحل في دفاترها عند حصولها على استثماراتها فيها فكان يترتب على ذلك عدم وجود اختلاف بين تكلفة استثمارات س وقيمتها الدفترية كما تنعكس في حقوق ملكية ص بعد تسويتها بإثبات الشهرة حينئذ . وفي ظل هذه الظروف لا يوجد ما يدعو لإجراء التسويات على ورقة العمل .

(٣) إستبعاد تكلفة إستثمارات ص في س والبالغ قيمتها ٧٠٠٠٠ جنيه مقابل:

	جنيـــه
٨٠٪ من رأس مال س عند الإقتناء (٨٠٪ من ٥٠٠٠٠ جنيه)	٤٠٠٠٠
٨٠٪ من الأرباح المحجوزة لشركة س عند الإقتناء بعد تعديلها بشهرة المحل (٨٠٪ من ٣٠٠٠٠ جنيه + ٧٥٠٠ جنيه)	٣٠٠٠٠
	٧٠٠٠٠

(٤) تسوية الأرباح المحجوزة ـــ ص بنصيبها من الزيادة في الأرباح المحجوزة لشركة س منذ الإقتناء حتى بداية السنة الحالية كالآتي:

رصيد أرباح محجوزة س ـــ في بداية السنة الثالثة بعد تعديلها بالشهرة	٦٤٥٠٠
يستبعد ـــ أرباح محجوزة عند الإقتناء المعدلة بشهرة المحل	٣٧٥٠٠
الزيادة في الأرباح المحجوزة لشركة س منذ الإقتناء	٢٧٠٠٠
يستبعد إستهلاك الشهرة عن سنتين	(١٥٠٠)
	٢٥٥٠٠
نصيب ص بواقع ٨٠٪	٢٠٤٠٠

(٥) إستبعاد حصة ص من توزيعات س من أرباح العام الثالث.

(٦) إثبات حصة ص من الأرباح التي حققتها س عن السنة الثالثة بعد تسويتها بأستهلاك شهرة المحل: الأرباح التي حققتها س ١٠٠٠٠ جنيه يستبعد إستهلاك الشهرة عن العام ٧٥٠ جنيه ليبقى ٩٢٥٠ جنيه تكون حصة ص منها بواقع ٨٠٪ ٧٤٠٠ جنيه كما أظهرتها ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية.

(٧) تسوية وإثبات حقوق الأقلية في س كالآتي:

حقوق الأقلية

	مدين	دائن
	جنيه	جنيه
رأس مال س مدين		١٠٫٠٠٠
أرباح محجوزة س — في بداية العام الثالث بعد تسويتها بالشهرة واستهلاكها عن سنتين (٢٠ ٪ من ٦٤٫٥٠٠ — ١٫٥٠٠) — مدين		١٢٫٦٠٠
أرباح السنة الثالثة س — بعد تسويتها باستهلاك الشهرة عن العام — مدين .		١٫٨٥٠
توزيعات أرباح السنة الثالثة — س — دائن .	١٫٠٠٠	
الرصيد الدائن لحقوق الأقلية في س في نهاية السنة ٣ .	٢٣٫٤٥٠	
مجموع	٢٤٫٤٥٠	٢٤٫٤٥٠

ويلاحظ من ورقة عمل الميزانية التجميعية على أساس حقوق الملكية ما يلي :

(١) إثبات شهرة المحل على أساس فرق التكلفة عن القيمة الدفترية للاستثمارات عند الإقتناء .

(٢) إثبات إستهلاك شهرة المحل عن الاث سنوات حيث تحملت الأرباح المحجوزة ص في بداية السنة الثالثة بمبلغ ١٫٢٠٠ جنيه (٨٠ ٪ من إستهلاك الشهرة عن سنتين) حيث تعلى الإستثمارات بالأرباح التي تتحقق في س مقابل إعتبارها من مكونات أرباح ص في ظل أساس حقوق الملكية ، وتحملت أرباح السنة الثالثة ص بمبلغ ٦٠٠ جنيه (٨٠ ٪ من إستهلاك الشهرة عن سنة بمعدل ٧٥٠ جنيه في السنة) لأن أرباح ص عن السنة زادت بنصيبها من أرباح س عن السنة قبل إستهلاك الشهرة مقابل زيادة الإستثمارات في س ؛ وتحملت حقوق الأقلية بمبلغ ٤٥٠ جنيه تمثل نصيبها في إستهلاك الشهرة لمدة ثلاثة سنوات

ورقة عمل الميزانية التجميعية للشركة ص والتابعة س
في نهاية العام الثالث من تاريخ الإقتناء .
(أساس حقوق الملكية)

	ص	س	تسويات واستبعادات من ح/	تسويات واستبعادات إلى ح/	الميزانية التجميعية
الأصول :					
أصول مختلفة (مجـ)	٢٣٧ر٥٠٠	١٦٣ر٥٠٠			٤٠١ر٠٠٠
شهرة محل - س (بيان)			(١) ٧ر٥٠٠	(٢) ٢ر٢٥٠	٥ر٢٥٠
استثمارات في س - ٨٠ ٪	٩٥ر٦٠٠			(٣) ٩٥ر٦٠٠	
مجموع الأصول	٣٣٣ر١٠٠	١٦٣ر٥٠٠			٤٠٦ر٢٥٠
حقوق الملكية والالتزامات :					
رأس مال ص	١٠٠ر٠٠٠				١٠٠ر٠٠٠
أرباح محجوزة ص - بداية السنة ٣	١١٩ر٦٠٠		(٢) ١ر٢٠٠		١١٨ر٤٠٠
أرباح السنة الثالثة - ص	٣٠ر٠٠٠		(٢) ٦٠٠		٢٩ر٤٠٠
توزيعات السنة الثالثة - ص	(١٠ر٠٠٠)				(١٠ر٠٠٠)
رأس مال - س		٥٠ر٠٠٠	(٣) ٤٠ر٠٠٠ (٤) ١٠ر٠٠٠		
أرباح محجوزة س - في بداية السنة ٣		٥٧ر٠٠٠	(٣) ٥١ر٦٠٠ (٤) ١٢ر٩٠٠	(١) ٧ر٥٠٠	
أرباح السنة الثالثة - س		١٠ر٠٠٠	(٣) ٨ر٠٠٠ (٤) ٢ر٠٠٠		
توزيعات السنة الثالثة - س		(٥ر٠٠٠)		(٣) ٤ر٠٠٠ (٤) ١ر٠٠٠	
حقوق الأقلية في س			(٢) ٤٥٠ (٤) ١ر٠٠٠	(٤) ٢٤ر٩٠٠	٢٣ر٤٥٠
الالتزامات (مجـ)	٩٨ر٥٠٠	٥١ر٥٠٠			١٥٠ر٠٠٠
حقوق الملكية والالتزامات	٣٣٣ر١٠٠	١٦٣ر٥٠٠	١٣٥ر٢٥٠	١٣٥ر٢٥٠	٤٠٦ر٢٥٠

(٢٠ ٪ من ٢٫٢٥٠ جنيه) . وبالمقارنة بأساس التكلفة نجد أن إستهلاك الشهرة عن السنوات السابقة كان يحمل لحساب الأرباح المحجوزة — س فى بداية السنة ، بينما يحمل هذا الإستهلاك فى ظل أساس حقوق الملكية للأرباح المحجوزة ص وحقوق الأقلية . كما سبق أن ذكرنا ، ذلك لأن فى ظل أساس حقوق الملكية ، تقوم ص بأثبات نصيبها فى الزيادة فى حقوق ملكية س (الأرباح المحجوزة) فى دفاترها أولا بأول مقابل تحميله حساب الإستثمارات بها . ولقد تحملت حقوق الأقلية بنصيبها من إستهلاك الشهرة لمدة ثلاث سنوات لأنها حصلت على نصيبها من الارباح المحجوزة بما فيها مقابل قيمة الشهرة وأرباح العام قبل إستبعاد نصيبها من إستهلاك الشهرة .

(٣) إستبعاد القيمة الدفترية لاستثمارات ص فى س والبالغ قدرها ٩٥٫٦٠٠ جنيه مقابل الآتى :

٨٠ ٪ من رأس مال س عند الإقتناء	٤٠٫٠٠٠ جنيه
٨٠ ٪ من الارباح المحجوزة فى س فى بداية العام الثالث بعد تسويتها بما يعادل مقابل قيمة الشهرة	٥١٫٦٠٠ »
٨٠ ٪ من أرباح س عن العام	٨٫٠٠٠ »
يستبعد ٨٠ ٪ من الارباح التى وزعتها س عن العام	(٤٫٠٠٠) »
إستبعادات من حقوق الملكية فى س فى نهاية العام	٩٥٫٦٠٠ »

(٤) تسوية وإثبات حقوق الاقلية فى س كالآتى :

حقوق الأقلية

	مدين جنيه	دائن جنيه
رأس مال س مدين .		١٠ر٠٠٠
أرباح محجوزة س - في بداية السنة ٣ بعد تعديلها مقابل الشهرة - مدين (٢٠ ٪ من ٦٤ر٥٠٠)		١٢ر٩٠٠
أرباح السنة الثالثة س - مدين		٢ر٠٠٠
إستهلاك الشهرة في س دائن	٤٥٠	
توزيعات أرباح س عن السنة الثالثة - دائن	١ر٠٠٠	
الرصيد الدائن لحقوق الأقلية في نهاية السنة ٣	٢٣ر٤٥٠	
المجموع	٢٤ر٩٠٠	٢٤ر٩٠٠

هذا وتقابل هذه التسوية التسوية رقم (٧) في حالة « أساس التكلفة » .

٣ — ١ - ملخص الاختلافات بين أساس التكلفة وأساس حقوق الملكية بعد إنقضاء عدة فترات على تاريخ الاقتناء :

تتلخص الاختلافات بين الاساسين حتى الآن وفي ضوء بيانات المثال الوارد بعاليه في الآتي :

أولا فيما يتعلق بالحسابات الختامية : يكون الإختلاف الاساسي عادة فيما يتعلق بالمبلغ الواجب إستبعاده من إيرادات الشركة القابضة ومن رصيد صافي أرباحها لتفادي الإزدواج في أرباح المجموعة . ففي ظل أساس التكلفة يستبعد ما تحصل عليه الشركة القابضة من توزيعات من أرباح الشركة التابعة ، بينما يستبعد نصيب الشركة القابضة في أرباح (أو خسائر) الشركة التابعة التي تتحقق عن العام في ظل أساس حقوق الملكية . هذا وتكون الحسابات الختامية التجميعية متماثلة في ظل كل من الاساسين .

ثانيا : فيما يتعلق بالميزانية العمومية : تتمثل الإختلافات الرئيسية فى إجراءات التسويات والاستبعادات فيما يلى :

١ - الفرق بين تكلفة الإستثمارات وقيمتها الدفترية فى تاريخ الإقتناء : يلزم تحديدة فى ظل أساس التكلفة ، مرفة حقوق الملكية فى الشركة التابعة فى تاريخ الاقتناء ، أما فى ظل أساس حقوق الملكية فيمكن تحديد الفرق بمقارنة رصيد الإستثمارات فى نهاية العام الجارى مع نصيب الشركة القابضة من حقوق الملكية فى الشركة التابعة كما تظهر فى نهاية العام . أما فيما يتعلق بمعالجة الفرق بعد تحديده فلا يختلف فى ظل كل من الطريقتين . ففى المثال السابق جعل حساب شهرة المحل مدينا بمقدار الشهرة وحساب الأرباح المحجوزة للشركة التابعة فى بداية العام دائنا بنفس المبلغ فى ظل كل من الطريقتين . وإذا ترتب على الفـرق نشأة أصل خاضع للأهلاك (أو الاستهلاك) * فان معالجة الاهلاك (أو الاستهلاك) فى الحسابات الختامية لاتختلف فى ظل كل من الطريقتين حيث يتعلق بالعام الجارى أما فيما يختص بالمتجمع عن أعوام سابقة فأن تكوينة فى ظل أساس التكلفة يكون تحميلا على حساب الأرباح المحجوزة للشركة التابعة فى بداية العام الجارى قبل توزيعها على حقوق الأغلبية وحقوق الأقلية ، أما فى ظل أساس حقوق الملكية فأن تكوين الاهلاك المجمع عن سنوات سابقة يكون تحميلا على حساب الأرباح المحجوزة للشركة القابضة بمقدار حصتها منه وعلى حساب حقوق الأقلية بمقدار حصتهم فيه .

---

* نستخدم لفظ « الإهلاك » هنا لتعنى Depreciatoin وتنطبق على الأصول الملموسة كالمبانى والآلات ، ونستخدم لفظة « الإستهلاك » لتعنى Amortization وتنطبق على الأصول غير الملموسة مثل شهرة المحل ، ذلك بالرغم من إعترافنا بقصور اللفظة الأخيرة عن المعنى المقصود وتطوعنا هذا المعنى لمفهوم الاستهلاك من الوجهة الاقتصادية .

٣ ـ القيمة الدفترية للاستثمارات فى دفاتر الشركة القابضة : تظهر بتكلفتها فى تاريخ الإقتناء فى ظل أساس التكلفة ويتم إستبعادها مقابل نصيب القابضة فى حقوق الملكية فى التابعة فى تاريخ الإقتناء بعد تعديله بما يوجد من إختلافات بين تكلفة الإستثمارات وما يقابلها من حقوق ملكية فى دفاتر التابعة حينئذ . وكذلك يلزم التمييز بين رأس المال والأرباح المحجوزة الشركة التابعة فى تاريخ الإقتناء وما حدث فيها من تغيرات بعد ذلك التاريخ . وتستبعد الإستثمارات بالتكلفة مقابل نصيب القابضة فى حقوق ملكية التابعة فى تاريخ الاقتناء . أما ما يطرأ من تغيرات على حقوق الملكية نتيجة أرباح أو خسائر التابعة بعد تاريخ الاقتناء فإن نصيب القابضة منها يسوى فى حساب الأرباح المحجوزة القابضة حتى بداية العام الجارى . أما أرباح (أو خسائر) العام الجارى فيسوى نصيب القابضة منها فى أرباح القابضة [illegible] للحسابات الختامية التجميعية .

أما فى ظل أساس حقوق الملكية فتظهر إستثمارات القابضة فى دفاترها بما يعادل نصيبها من حقوق الملكية فى التابعة فى تاريخ إعداد الميزانية وذلك بعد تسوية هذه الحقوق بما قد يتواجد من إختلافات بين تكلفة الاستثمارات وقيمتها الدفترية فى تاريخ الاقتناء . وتستبعد هذه الاستثمارات مقابل نصيب القابضة فى حقوق الملكية فى التابعة فى تاريخ الميزانية ، ولا يلزم التمييز بين الأرباح المحجوزة فى تاريخ الاقتناء وما يطرأ عليها من تغيرات بعد ذلك، حيث تنعكس هذه التغيرات فى حساب الاستثمارات فى دفاتر القابضة وعلى حساب أرباحها المحجوزة .

٣ ـ الأرباح المحجوزة القابضة فى بداية العام الجارى : يلزم تسويتها فى ظل أساس التكلفة بنصيب القابضة بما طرأ من تغيرات على الأرباح المحجوزة

التابعة منذ تاريخ الاقتناء حتى بداية العام الجارى . أما فى ظل أساس حقوق الملكية فلا يستدعى الامر أية تسوية إلا إذا وجد فرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات فى تاريخ الاقتناء ولم يسوى الفرق فى دفاتر التابعة كما سبق ذكره فى النقطة الاولى .

٤ ــ حقوق الاقلية : لاتوجد إختلافات بين الاساسين الا ما يترتب على الاختلافات السابقه .

هذا ويراعى أنه بصرف النظر عن الطريقه التى تتبعها الشركة القابضه بشأن معالجة إستثماراتها فى الشركة التابعه دفتريا فإن الميزانيه التجميعيه تكون متماثلة تمام التماثل فى ظل كل من الطريقتين .

٣ ــ ب ــ مزايا وعيوب أساس التكلفة بالمقارنة بأساس حقوق الملكية :

يتضح لنا مما تقدم أن الحسابات والقوائم الختامية فى ظـــل أساس التكلفة لاتختلف عنها فى أى شىء إذا ما تم إعدادها على أساس حقوق الملكية وترجع الإختلافات الأساسية بين كل من الاساسين فى أثر إتباع كل منها على الحسابات والقوائم الختامية للشركة القابضة بصفة مستقلة ومن ثم على إجراءات التسويات والإستبعادات اللازمة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية المجمعة .

ويقوم أساس التكلفة على مبدأ التكلفة التاريخية المعروف ، والذى يلتزم به المحاسبون فى الممارسة العملية إلى حد كبير ، حيث تظل إستثمارات الشركة القابضة فى الشركة أو الشركات التابعة لها مسجلة بالدفاتر الخاصة بالشركة القابضة بتكلفتها التاريخية مهما طرأ من تغييرات على حقوق الملكية فى الشركة أو الشركات التابعة نتيجة مزاولة هذه الشركات لعملياتها . ويقتصر ما تظهره دفاتر الشركة القابضة فيما يتعلق بنشاط التابعة (أو التابعات) على ما تقوم هذه الاخيرة بتوزيعه من أرباح بالقدر الذى يخص الشركة القابضة منها . ويدعى مؤيدوا أساس التكلفة

أن هذا يتمشى مع مبدأ التحقق المحاسبي من وجهة نظر الشركة القابضة حيث لا يأخذ في الاعتبار الا ما تحقق فعلا من إيرادات نتيجة إستثماراتها فى الشركة (أو الشركات) التابعة بالتحصيل أو الاستحقاق فى صورة أرباح موزعة .

هذا ومن وجهة نظر الحسابات والقوائم التجميعية ، فإن ما يطرأ من تغيرات على حقوق الملكية فى الشركات التابعة منذ تاريخ الاقتناء ينعكس أثره على الأرباح المحجوزة للشركة القابضة فى الميزانية التجميعية ، بصرف النظر عن إتباع أساس التكلفة أو أساس حقوق الملكية ، ذلك لأن الأرباح (أو الخسائر) التى تحققها الشركات التابعة ، وسواء تم توزيعها أو لم يتم بعد تاريخ الاقتناء تعتبر أضافة فعلية لحقوق ملكية الشركة القابضة بمقدار نصيبها منها ويترتب على ذلك إلى إتباع أساس حقوق الملكية بصدد المحاسبة للاستثمارات فى الشركات التابعة فى دفاتر الشركة القابضة يتفق مع ما ترمى إلى تحقيقه الحسابات والقوائم التجميعية من ناحية ، كما يظهر هذه الاستثمارات فى دفاتر القابضة بما يقترب من قيمتها الاقتصادية من ناحية أخرى ، وإن كان ذلك يعد خروجها على مبدأ التكلفة التاريخية فهو ولا ريب يعد خروجا مرغوبا فيه لزيادة دلالة البيانات التى تعكسها قوائم الشركة القابضة فيما يتعلق بأستثماراتها فى الشركات التابعة .
أما من حيث مبدأ التحقق ، فأن الشركة القابضة بصفتها مسيطرة على نشاط الشركة أو الشركات) التابعة — ولو عن بعد — يعد مبررا كافيا لاعتبار ما يتحقق من إيرادات ، ومن ثم ما ينتج عن ذلك من أرباح أو خسائر محققة من وجهة نظر الشركة التابعة ، كما لو كان محققة من وجهة نظر الشركة القابضة حتى ولو لم يتم توزيع هذه الأرباح فالأرباح التى تحققها الشركات التابعة تعد زيادة محققة فى قيمة إستثمارات الشركة القابضة فيها ، كما أن الخسائر التى تحققها تلك الشركات تعد إنتقاصا محققا لاستثمارات الشركة القابضة فيها .

أسئلة وتمارين على
الفصل الرابع عشر

أولا : الأسئلة :

١ — ما هي أهم الإختلافات بين أساس التكلفة وأساس حقوق الملكية فيما يتعلق بمعالجة إستثمارات الشركة القابضة في التابعة دفتريا

٢ — بعد مضي أربع سنوات على إقتناء ٨٠ ٪ من أسهم رأس مال الشركة التابعة س ، بلغ نصيب الشركة القابضة ص في حقوق ملكية س ٤٥٦٫٠٠٠ جنيه ، بينما ظهرت الإستثمارات في دفاتر ص بمبلغ ٢٥٠٫٠٠٠ جنيه ، فما هي الأسباب التي تعتقد أنها أدت إلى وجود هذا الإختلاف الكبير بين قيمة الاستثمارات في دفاتر ص ، وقيمتها الدفترية في دفاتر س ؟

٣ — قد تختلف حقوق الأقلية كما تظهر في الميزانية التجميعية من حيث المقدار عن ما تظهره الميزانية العمومية للشركة التابعة في هذا الشأن ، فما هي الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الاختلاف ؟

٤ — علل باختصار لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صوابا .

أ — إذا حققت الشركة التابعة أرباحا في السنة التالية للإقتناء قدرها (س) ووزعت منها الثلث وكانت حصة القابضة فيها ٨٠ ٪ فإن أرباح القابضة تزداد بمقدار ٨٠ ٪ من (س) على أساس التكلفة وتزداد بمقدار ٥٣ ⅓ ٪ من (س) على أساس حقوق الملكية .

ب — من بين قيود التسويات والاستبعادات التي ظهرت في ورقة الحسابات الختامية التجميعية القابضة ص والتابعة س ظهر القـــــ

٢٩٫٥٠٠ من ح/صافى الربح - ص

٢٥٫٥٠٠ من ح/حقوق الأقلية فى س

٨٥٫٠٠٠ إلى/ صافى الربح س

هذا فى الوقت الذى بلغ فيه صافى ربح س ٨٦٫٥٠٠ جنيه . وهذا يعنى إنتقاص أرباح ص بما جملت به مدينة وإنتقاص حقوق الأقلية بما جملت به مدينة ، حيث تتبع ص طريقة حقوق الملكية ، وورزعت س ٨٥٫٠٠٠ جنيه من أرباحها .

ج — عندما تتبع القابضة طريقة حقوق الملكية المحاسبة لإستثماراتها فى التابعة فإنه يصبح من الواجب تحديد حقوق الملكية فى التابعة فى تاريخ الإقتناء لأغراض التعرف على ماقد يوجد من إختلافات بين التكلفة والقيمة الدفترية لهذه الإستثمارات فى أى تاريخ لاحق .

د — عادة مايكون صافى الربح الذى تظهره الحسابات الختامية التجميعية أقل من مجموع صافى ربح الشركات التى يتم لها إعداد هذه الحسابات بمقدار التسويات التى تتعلق باستهلاك أو إهلاك الأصول التى تمثل الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لإستثمارات القابضة . فإذا لم توجد مثل هذه الفروق ، فإن صافى ربح المجموعة كما تظهره هذه القوائم يساوى مجموع صافى أرباحها كما تظهره قوائمها الفردية .

هـ — إذا حققت الشركة التابعة أرباح بعد تاريخ إقتناء الاستثمارات فيها فإن مجموع أصول القابضة يزيد فى ظل أساس حقوق الملكية عنه فى ظل أساس التكلفة فى تاريخ نهاية أى فترة محاسبية لاحقة ، أما إذا حققت التابعة خسائر فإن مجموع أصول القابضة يتساوى فى ظل كل من الأساسين .

ثانيا التمارين :

التمرين الأول : ظهرت حسابات حقوق الملكية فى تاريخ الاقتناء للشركة القابضة ص والشركة التابعة س كالآتى :

	ص	س
	جنيه	جنيه
رأس مال الأسهم - قيمة إسمية ٥ جنيه	٥٠٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠
علاوة إصدار أسهم	٢٠٠ر٠٠٠	٤٠ر٠٠٠
أرباح محجوزة	٣٠٠ر٠٠٠	١٦٠ر٠٠٠
	١ر٠٠٠ر٠٠٠	٤٠٠ر٠٠٠

وقد حصلت ص فى ذلك التاريخ على ٧٠ ٪ من حقوق الملكية فى س مقابل ٣٢٥ر٠٠٠ جنيه وفى نهاية السنة الأولى بلغت الأرباح التى حققتها س ٣٠ر٠٠٠ جنيه وزعت منها ٢٠ر٠٠٠ جنيه ، وفى نهاية السنة الثانية بلغت الأرباح المحققة عن عملياتها ٢٥ر٠٠٠ جنيه وبلغت الأرباح التى وزعتها ٢٠ر٠٠٠ جنيه أيضا . وقد أعتبرت ص حصتها فى التوزيعات من بنود الإيراد [illegible] من العامين الأول والثانى ، فى الوقت التى أظهرت فيه الميزانية [illegible] الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات فى س بمبلغ ٣٠ر٠٠٠ جنيه فى كل من السنتين .

المطلوب : (١) إظهار أثر هذه البيانات على ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية فى ظل كل من أساس التكلفة وأساس حقوق الملكية (٢) إذا علمت أن ص تتبع أساس التكلفة ، فما هى وجهة نظرك فى البيانات التى تظهرها الحسابات الختامية والميزانية التى تخصها بصفتها المستقلة .

التمرين الثانى : حصلت الشركة ص على حصة سيطرة فى الشركة س فى ١٩٧٢/١/١ عن طريق إصدار أسهم رأس مال قيمتها الاسمية ١٠٠ر٠٠٠ جنيه مقابل هذه الحصة . وقد بلغت صافى أصول الشركة س فى ١٩٧٤/١٢/٣١ مبلغ ١٥٠ر٠٠٠ جنيه . وفيما يلى القيد الاستبعادى اللازم لاعداد الميزانية التجميعية فى [illegible] ١٩٧٤/١٢ كما يظهر فى ورقة العمل :

٩٠٫٠٠٠ من حـ/ رأس مال الأسهم — س .

٦٠٫٠٠٠ من حـ/ الإرباح المحجوزة — س

٤٫٠٠٠ من حـ/ خصم إصدار الأسهم — ص

١٢٤٫٠٠٠ إلى حـ/ الاستثمارات فى س — ص

٢٠٫٠٠٠ إلى حـ/ حقوق الأقلية فى س .

والمطلوب : (١) تحديد القيمة الدفترية لصافى أصول س فى ٧٢/١/١ ، (٢) تحديد نسبة أسهم س المملوكة للشركة ص ، (٣) تحديد الطريقة التى تتبعها ص بشأن المحاسبة لاستثماراتها فى س مع توضيح مبرراتك (٤) توضيح كيفية معالجة ص للفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لإستثماراتها فى س .

التمرين الثالث : حصلت ص على السيطرة على س فى ٧١/١/١ مقابل مبلغ ٥٦٫٥٨٠ جنيه . وفى الميزانية التجميعية فى ٧٥/١٢/٣١ ظهر من بين الأصول ١٫٥٢٠ جنيه بعنوان « زيادة تكلفة الاستثمارات فى س عن قيمتها الدفترية — بعد خصم الاستهلاك منذ تاريخ الاقتناء بمعدل ١٢٫٥ ٪ سنويا » هذا ولم يظهر الاستهلاك فى دفاتر س ، كما تقوم ص بالمحاسبة لاستثماراتها على أساس التكلفة . فأذا علمت أن القيمة الدفترية لصافى أصول س فى ٧١/١/١ بلغت ٦٠٫٠٠٠ جنيه ، كما بلغت فى ٧٥/١٢/٣١ ٧٢٫٦٠٠ جنيه ، وأن الأرباح المحجوزة للشركة ص فى ٧٥/١٢/٣١ بلغت ٦٩٫٦٠٠ جنيه — ، فالمطلوب : (١) تحديد مقدار الأرباح المحجوزة كما تظهر فى الميزانية التجميعية فى ٧٥/١٢/٣١ ، (٢) تحديد نسبة حصة ص فى أسهم رأس مال س .

التمرين الرابع : قامت ص بشراء ٧٠ ٪ من حقوق الملكية فى س ١ فى ٧١/١/١ بمبلغ ٨٤٫٠٠٠ جنيه ، كما حصلت على ٨٠ ٪ من حقوق الملكية فى س٢ فى ١٩٧٢/١٢/٣١ بمبلغ ٣٦٤٫٠٠٠ جنيه وقد بلغ رأس الأسهم فى س١ ٥٠٫٠٠٠ جنيه كما بلغ فى س٢ ٢٥٠٫٠٠٠ جنيه . وقد

الفرق بين تكلفة الإستثمارات في الشركتين التابعتين راجعا لوجود شهرة محل غير مسجلة بالدفاتر وعلى أن يستهلك بمعدل ١٠ ٪ سنويا على مدى عشر سنوات . وتقوم ص بالمحاسبة لإستثماراتها في س١ على أساس التكلفة وفي س٢ على أساس حقوق الملكية . وفيما يلي بيانات التغيرات التي طرأت على الأرباح المحجوزة للشركات الثلاثة منذ ١/١/٧١ حتى ٣١/١٢/١٩٧٤ .

	ص	س١	س٢
	جـ	جـ	جـ
الرصيد في ١/١/١٩٧١	٨٦٫٥٠٠	٥٥٫٠٠٠	١٦٠٫٠٠٠
أرباح السنة المنتهية في ٣١/١٢/٧١	٢٦٫٠٠٠	٢٠٫٠٠٠	١٤٫٠٠٠
توزيعات السنة	(١٥٫٠٠٠)	(١٠٫٠٠٠)	(٥٫٠٠٠)
أرباح السنة المنتهية في ٣١/١٢/٧٢	٢٤٫٠٠٠	٢٥٫٠٠٠	٦٫٠٠٠
توزيعات السنة	(١٥٫٠٠٠)	(١٠٫٠٠٠)	(٥٫٠٠٠)
أرباح السنة المنتهية في ٣١/١٢/٧٣			
(خسائر)	٢٣٫٥٠٠	٤٠٫٠٠٠	(١٠٫٠٠٠)
توزيعات السنة	(١٥٫٠٠٠)	(١٢٫٥٠٠)	(٥٫٠٠٠)
أرباح السنة المنتهية في ٣١/١٢/٧٤			
(خسائر)	٢١٫٥٠٠	٣٥٫٠٠٠	(٥٫٠٠٠)
توزيعات السنة	(١٥٫٠٠٠)	(٢٢٫٥٠٠)	(٥٫٠٠٠)
الرصيد في ٣١/١٢/١٩٧٤	١٠١٫٥٠٠	١١٠٫٠٠٠	١٤٥٫٠٠٠

والمطلوب : (١) حساب رصيد إستثمارات ص في س٢ كما يظهر في ٣١/١٢/٧٤ (٢) حساب صافي الربح كما يظهر في الحسابات الختامية التجميعية عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/٧٢ ، والسنة المنتهية في ٣١/١٢/٧٤ ، (٣) حساب حقوق

الأقلية في كل من س١ ، س٢ كما تظهر بعد مرور سنة من تاريخ الإقتناء وفي ٧٤/١٢/٣١ .

التمرين الخامس : حصلت الشركة ص على ٩٠ ٪ من حقوق الملكية في الشركة س في ٧٤/١/١ مقابل مبلغ ٢٢٩٫٠٠ جنيه ، وهو مبلغ يقل عن ٩٠ ٪ من صافي القيمة الدفترية لأصول الأخيرة في ذلك التاريخ ويرجع الفرق لتقادم جزء كبير من الآلات والمعدات لدى س وإظهارها في الدفاتر بما يزيد عن قيمتها . وقد قررت س في ٧٤/١٢/٣١ إحتجاز الأرباح التي تحققت عن العام والمنتظر أن تتحقق عن العامين ٧٥ ، ٧٦ بالكامل لأغراض إنشاء إحتياطي التجديدات والتوسعات . هذا كما تقوم ص بمعالجة إستثماراتها في س على أساس حقوق الملكية . وفيما يلي بعض البيانات الإجمالية المستقاة من حسابات وقوائم الشركتين كما تم إعدادها في ٧٤/١٢/٣١ بالألف جنيه .

	ص جنيه	س جنيه		ص جنيه	س جنيه
أصول ثابتة مختلفة (مجموع)	٢٥٠ر٠	٣٢٥ر٠	رأس المال - أسهم عادية	٢٠٠ر٠	١٤٥ر٠
أصول متداولة مختلفة (مجموع)	١٨٥ر٠	٦٠ر٠	باقي عناصر رأس المال المدفوع	١٠٠ر٠	٨٧ر٥
إستثمارات في س ٩٠ ٪	٢٥٢ر٠	—	أرباح محجوزة	٢٠٤ر٠	٤٢ر٥
تكلفة البضاعة المباعة	٧١٢ر٠	١٥٢ر٥	مبيعات	١٠٠٠ر٠	٢٣٠ر٠
مصروفات مختلفة	٢٢٩ر	٥٢ر٥	إيرادات إستثمارات في س	٢٢ر٥٠	
أرباح موزعة	٨ر٠		إحتياطي توسعات تجديدات		٢٥ر٠
	١٨٢٦ر٠	٦٠٥ر٠	إلتزامات مختلفة (مجموع)	٢٩٩ر٥	٧٥ر٠
				١٨٢٦ر٠	٦٠٥ر٠

[illegible] أرباح العام [illegible] ١٠ [illegible] [illegible] الإهلاك على [illegible] [illegible] من الزيادة في [illegible] الدفترية [illegible] ٢٠ ٪ [illegible] الشركة [illegible] والقيمة

الدفترية لإستثمارات ص فى س بمالج كنصص لتقويم أصول س فى الميزانية التجميعية .

المطلوب : (١) إعداد ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن سنة ٧٤ والميزانية التجميعية فى ٧٤/١٢/٣١ ، (٢) تكلم باختصار عن المذاهب من تكوين « إحتياطى التجديدات والتوسعات » وبرر لماذا لا يظهر هذا الإحتياطى فى الميزانية التجميعية .

التمرين السادس : فيما يلى بعض البيانات الاجمالية المستقاة من حسابات وقوائم الشركة ص والشركة التابعة لها س فى ٧٥/١٢/٣١ بعد مضى ست سنوات على الاقتناء (بالألف جنيه) :

	ص	س		ص	س
	جنيه	جنيه		جنيه	جنيه
اراضى ومبانى	١٢٩	١٨٠	رأس المال	٩٧٥	٣٠٠
آلات ومعدات (صافى)	٦٠٠	٤٥٠	أرباح محجوزة ٧٥/١/١	٤٥٠	٥٧٠
إستثمارات فى س - ٩٠ ٪	٨٩١		أرباح العام	١٢٥	٧٥
أصول متداولة (مجموع)	١٥٠	٢٦٩	توزيعات العام	(٤٥)	(٢٠)
	١٫٧٧٠	٩٩٩	الالتزامات (مجموع)	٢٠٠	٨٤
				١٧٧٠	٩٩٩

هذا وقد حصلت ص على إستثماراتها فى س فى ٧٠/١/١ بمبلغ ٦٦١٫٥٠٠ جنيه فى الوقت الذى بلغت فيه القيمة الدفترية لصافى أصول س ٦٠٠٫٠٠٠ ، وقد أعتبر الفرق راجعا لشهرة المحل الخاصة بالشركة س الغير مسجلة بالدفاتر بصفة جزئية ، كما أن الجزء الباقى من الفرق يرجع لانخفاض القيمة الدفترية للأراضى المملوكة للشركة س عن قيمتها السوقية حينئذ بمبلغ ٣٠٫٠٠٠ جنيه .

هذا وتستهلك شهرة س منذ تاريخ الاقتناء بمعدل ١٠ ٪ سنويا لاغراض الحسابات والقوائم التجميعية . وبالرغم من أن الشركة ص تتبع أساس حقوق

الملكية فى المحاسبة لاستثماراتها فى س فان ماطرأ من تغيرات على حقوق ملكية س عن سنة ١٩٧٥ لم ينعكس على حساب الاستثمارات إلا فيما يختص بمبلغ ١٢٫٠٠٠ جنيه من توزيعات س التى تمت فى ١٩٧٥/٦/٣٠ . ورغم أن س قد أجرت توزيعات إضافية للأرباح فى ٧٥/١٢/٣١ بمبلغ ١٥٫٠٠٠ جنيه إلا أن دفاتر ص لم تظهر أى أثر لهذه التوزيعات .

المطلوب : (١) إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية فى ١٩٧٥/١٢/٣١ من واقع البيانات والمعلومات السابقة ، (٢) بفرض أن الشركة ص رغبت بعد ذلك فى إتباع أساس التكلفة لمعالجة إستثماراتها فى س إعتبارا من السنة المالية المنتهية فى ٧٥/١٢/٣١ ، فما هى القيود الدفترية اللازمة لتعديل سجلات ص لتظهر البيانات الخاصة بها على أساس التكلفة ، قم بأعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية على هذا الأساس .

الفصل الخامس عشر

فى

الشركات القابضة

العمليات الوسيطة بين شركات المجموعة

١ — مقدمة :

تناولنا فى الفصلين السابقين الأسس والاجراءات اللازمه لاعداد الحسابات والقوائم التجميعية لشركة قابضة وتابعاتها مع التركيز أساساً على المعالجة المحاسبية لاستثمارات الشركة القابضة فى تاريخ الاقتناء وفى الفترات المحاسبية التالية لذلك . وقد افترضنا لأغراض العرض فى هذين الفصلين عدم وجود معاملات أخرى بخلاف تلك التى تتعلق بحقوق الملكية بين شركات المجموعة وذلك رغبة فى التبسيط. إلا أن المعاملات بين الشركة القابضة والشركات التابعة لا تقتصر على مجرد الاستثمار فيها وتحصيل الارباح الموزعة منها ، وإنما قد تمتد فى غالبية الأحيان لتغطى الكثير من المعاملات الأخرى التى تتعلق ببنود الأصول والخصوم والايرادات والمصروفات .

وسوف نقسم المعاملات التى تتم بين شركات المجموعة لأغراض العرض والدراسة فى هذا الفصل الى قسمين أساسيين : والقسم الأول يتعلق بالمعاملات المالية والتى يترتب عليها نشأة أصول مالية لأحد شركات المجموعة مقابل نشأة إلتزامات مالية قبل الشركة أو الشركات الأخرى، والقسم الثانى يتعلق بالمعاملات السلعية والتى تشمل المعاملات المتمثلة فى بنود المخزون والأصول طويلة الأجل .

٢ — المعاملات المالية الوسيطة بين شركات المجموعة :

المعاملات المالية الوسيطة هى تلك التى يترتب عليها قيام أحد الأصول المالية لدى أحدى شركات المجموعة يقابلها قيام إلتزام مماثل فى الالتزامات المالية لأحدى الشركات الأخرى، ومن أمثلة هذه المعاملات بيع وشراء البضائع والاصول الاخرى بين شركات المجموعة على الحساب وما يترتب عليها من نشأة أصل لدى الشركة البائعة وقيام إلتزام على الشركة المشترية وكلاهما فى صورة مالية. فإذا قامت الشركة القابضة ص مثلا ببيع بضائع على الحساب للشركة التابعة س فان هذه العملية سوف يترتب عليها ظهور المبلغ المستحق على س من بين أرصدة عملاء ص وظهوره فى نفس الوقت من أرصدة بنود الالتزامات المالية — الدائنون أو الموردون — فى س وعند اعداد الميزانية التجميعية للشركتين يصبح من الضرورى إستبعاد المبلغ من أرصدة عملاء ص وإستبعاده من أرصدة الدائنون أو الموردون فى س حتى لا يترتب على وجوده تضخم أصول وخصوم المجموعة دون مبرر ؛ ذلك لأن كل من س ، ص تعد من وجهة نظر الميزانية التجميعية كما لو كانا يمثلان وحدة محاسبية واحدة . وليس من الجائز أو المعقول أن ينشأ أصل لدى الوحدة المحاسبية مقابل نشأة إلتزام عليها لنفسها !

وينطبق نفس المنطق على أوراق القبض لدى إحدى شركات المجموعة التى تمثل فى نفس الوقت أوراق دفع من وجهة نظر إحدى الشركات الاخرى والمستحقات على إحدى الشركات من وجهة نظرها التى تعد مقدمات أو أصول لدى شركة أخرى ، كالفوائد المستحقة مثلا على احدى الشركات فى المجموعة لشركة أخرى ، أو الارباح التى تقرر توزيعها فى شركة ولم توزع بعد بمقدار حصة الشركة الاخرى منها وما شابه ذلك .

ولنفرض على سبيل الإيضاح أن أرصدة حسابات الشركة القابضة ص وكذلك الشركة التابعة س أظهرت الآتى فى تاريخ إعداد الميزانية الخاصة بكل منها.

١ — من بين أرصدة عملاء ص البالغ قدرها ٢٣ر٢٠٠ جنيه مبلغ ١١ر٠٠٠ جنيه مستحق على س .

٢ — من بين أرصدة س قرض مقدم للشركة ص يبلغ ٢٥ر٠٠٠ جنيه بفائدة ٦٪ سنويا مازالت الفوائد عن النصف الأخير من العام لم تسدد عليه بعد .

٣ — أعلنت س توزيع ٢٠ر٠٠٠ جنيه من أرباحها وقامت ص بإثبات نصيبها من توزيعات س المقترحة بواقع ٨٠٪ . ولم تتم التوزيعات بعد .

٤ — من بين أرصدة أوراق الدفع فى دفاتر ص ١٥ر٠٠٠ جنيه تمثل أوراق مسحوبة لصالح س .

٥ — قامت ص بخصم أوراق قبض تبلغ ١٠ر٠٠٠ جنيه مسحوبة على عملائها لدى الشركة س .

وفيما يلى ورقة عمل الميزانية التجميعية الجزئية التى توضح كيفية معالجة هذه المعاملات المالية .

ورقة عمل جزئية للميزانية التجميعية للشركة ص والتابعة س

	ص	س	تسويات واستبعادات: من ح/	تسويات واستبعادات: إلى ح/	الميزانية التجميعية
الأصول :					
عملاء	٢٣ر٢٠٠	١٧ر٠٠٠		(١)١١ر٠٠٠	٢٩ر٢٠٠
قرض للشركة ص		٢٥ر٠٠٠		(٢)٢٥ر٠٠٠	
فوائد دائنة مستحقة		١ر٨٦٠		(٣) ٧٥٠	١ر١١٠
توزيعات أرباح مستحقة	١٦ر٠٠٠			(٤)١٦ر٠٠٠	
أوراق قبض	٢٢ر٠٠٠	٣٣ر٥٠٠		(٥)٢٥ر٠٠٠	٣٠ر٥٠٠
أوراق قبض مخصومة	(١٠ر٠٠٠)		١٠ر٠٠٠(٥)		
	××××	××××			××××
الالتزامات :					
موردون (دائنون)	٣٧ر٠٠٠	٢٧ر٠٠٠	(١)١١ر٠٠٠		٥٣ر٠٠٠
أوراق دفع	١٩ر٦٠٠	٥ر٤٠٠	(٥)١٥ر٠٠٠		١٠ر٠٠٠
قرض من س	٢٥ر٠٠٠		(٢)٢٥ر٠٠٠		
فوائد مدينة مستحقة	٢ر٢٥٠	١ر٠٠٠	(٣) ٧٥٠		٣ر٠٠٠
توزيعات مستحقة		٢٠ر٠٠٠	(٤)١٦ر٠٠٠		٤ر٠٠٠
	××××	××××	٧٧ر٧٥٠	٧٧ر٧٥٠	××××

ونوضح فيما يلى شرح قيود التسويات والإستبعادات التى وردت فى ورقة العمل الجزئية .

(١) القيد الأول يمثل إستبعاد ١١٠٠٠ جنيه من أرصدة عملاء ص مقابل إستبعاد نفس المبلغ من أرصدة موردين س .

(٢) القيد الثانى يمثل إستبعاد القرض المقدم من س الشركة ص والذى يظهر فى أصولها مقابل إستبعاده من إلتزامات ص .

(٣) القيد الثالث يمثل إستبعاد الفوائد المستحقة على قرض س للشركة ص عن نصف سنة من أصول الأولى والتزامات الأخيرة .

(٤) القيد الرابع يمثل إستبعاد نصيب ص من توزيعات ص التى لم تسدد بعد من أصول ص ومن إلتزامات س ويلاحظ أن حقوق الأقلية فى هذه التوزيعات تظهر فى إلتزامات المجموعة فى الميزانية التجميعية .

(٥) القيد الخامس يمثل إستبعاد ١٥٠٠٠ جنيه من أوراق قبض س التى تمثل أوراق دفع على ص ، بالإضافة إلى إستبعاد ١٠٠٠٠ جنيه من أوراق القبض المسحوبة على عمـلاء ص والمخصومة لدى س مقابل الأوراق القبض المخصومة فى دفاتر ص . ويلاحظ فى هذه الحالة الأخيرة أنه إذا ترتب على خصم أوراق القبض لدى س جعل حساب أوراق القبض ، بدلا من حساب أوراق القبض المخصومة ، دائنا ، فأنه لا يلزم أى قيد لإستبعادها فى هذه الحالة . ذلك لأن أوراق القبض مستحقة أصلا قبل عميلاء أحد أفراد المجموعة للمجموعة ولا تمثل معاملة مالية وسيطة بين أطراف المجموعة ذاتها . أما اذا جعل حساب أوراق القبض المخصومة دائنا بدلا من حساب أوراق القبض عند خصم الأوراق ، فإن أوراق القبض تظهر فى الرصيد الظاهر فى دفاتر ص على أن يخصم منها رصيد أوراق القبض المخصومة كما تظهر فى رصيد أوراق القبض فى دفاتر س ، ومن ثم يلزم إستبعادها من مجموع رصيدى أوراق القبض منعا للازدواج

مقابل إستبعادها من رصيد أوراق القبض المخصومة .

- وقياسا على الأمثلة السابقة يتم إستبعاد كل بنود المعاملات المالية الوسيطة بين شركات المجموعة الواحدة . ذلك لأن المبدأ أن شركات المجموعة تعد وحدة محاسبية واحدة من وجهة نظر الحسابات والقوائم التجميعية ، ومن ثم فأن نشأة حق لأحد أفراد المجموعة الواحدة مقابل قيام إلتزام مالي قبل فرد آخر يعد بمثابة إلتزام مالي على الفرد لنفسه ، أو حق مالي الفرد قبل ذاته ، وهذا لايتمشى مع المنطق ويؤدى إلى الإزدواج في الحساب بما يصدر عن تضخم أصول وإلتزامات المجموعة دون مبرر في الميزانية التجميعية .

٣ — المعاملات الوسيطة في عناصر الايرادات والمصروفات :

لاتعد المعاملات الوسيطة في عناصر الإيرادات والمصروفات ، والتي تتم بين الوحدات التابعة لوحدة تجميعية واحدة ، من المعاملات التي يترتب عليها تحقق إيرادات أو تكبد مصروفات حقيقية من وجهة نظر المجموع . فمثلا إذا استأجرت الشركة التابعة من الشركة القابضة أحد مبانيها لأغراض الإستخدام في العملية الإنتاجية ، فأن القيمة الإيجارية للمبنى سوف تظهر من بنود الإيرادات لدى القابضة ومن بنود المصروفات لدى التابعة ، بمعنى أنها سوف تزيد إيرادات المجموعة عن طريق القابضة وتزيد مصروفات المجموعة عن طريق التابعة بنفس المقدار ، دون تأثير على حصيلة المقاصة بين إيرادات ومصروفات المجموعة . ذلك بالإضافة إلى أن تكلفة المبنى من إهلاك وصيانة وخلافه سوف تنطوي عليها بنود مصروفات القابضة التي تمتلك المبنى ، كما أن الإيرادات التي تتحقق عن استخدامه في العملية الإنتاجية سوف تنطوي عليها بنود إيرادات التابعة التي ... المبنى فعلا . وبذلك يلزم الأمر إستبعاد الإيجار في هذه الحالة من بنود ... الخاصة بالقابضة ومن بنود المصروفات الخاصة بالتابعة منعا للازدواج

الذي يؤدي إلى تضخم الايرادات والمصروفات(١) مع أنه لا يؤثر على نتيجة المقاصة بينهما. وما ينطبق على الايجارات ، ينطبق على الفوائد المدينة والدائنة ومصروفات التشغيل الاخرى ، وما إلى ذلك من البنود التي تعد مصروفاته من وجهة نظر احدى الشركات وتعد إيرادا بنفس المقدار لدى شركة أخرى من شركات المجموعة هذا وسوف نتناول بعض هذه البنود بقدر أكبر من التفصيل .

٤ — الأرباح على المبيعات الوسيطة من السلع والخدمات بين الواحد :

عندما تقوم إحدى الشركات التابعة لنفس المجموعة بشراء مستلزمات وسيطة سواء كانت في صورة سلع أو في صورة خدمات من الشركة القابضة أو من شركة أخرى في نفس المجموعة ، فانه يترتب على ذلك تضخم كل من من المبيعات والمشتريات لجميع الشركات بنفس القدر ، وبالتالي وجب استبعاد القيمة من مبيعات الوحدات البائعة ومن مشترياتها بالوحدات المشترية . ولكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد ، فطبقا لقواعد الاستحقاق المحاسبية ، فإن الارباح لا تتحقق إلا بتمام عملية البيع ، ولا تعد عمليات البيع والشراء بين شركات المجموعة من عمليات البيع النهائية من وجهة نظر المجموعة كوحدة واحدة وبالتالي يجب أن لا يتحقق بسببها أرباح . وعلى ذلك فالأمر يقتضي ، باضافة إلى استبعاد

---

(١) يقتصر مقدار ما يجب استبعاده من مصروفات الشركة المستخدمة للمبنى مقابل ما يعادله من ايرادات المالكة له على قيمة ما تعتبره الأخيرة من مصروفات في دفاترها من وجهة النظر الإقتصادية . وبمعنى آخر يجب أن تحمل إيرادات المجموعة بالقيمة الايجارية للمبنى والتي تمثل العائد الإجمالي لرأس المال والأرض المستثمر فيه في هذه الحالة . ويقتصر ما يستبعد على تكلفة الإهلاك في دفاتر المالكة ، حيث القيمة الايجارية تمثل العائد الاجمالي . ويترتب على الأخذ بهذا المبدأ استبعاد إهلاك المبنى من دفاتر القابضة مقابل استبعاد ما يعادله من القيمة الإيجارية ورغم أن نتيجة المقاصة بين الإيرادات والمصروفات في ظل هذا المبدأ تؤدي إلى نفس النتيجة من وجهة نظر المجموعة إلا أن كل منها — يظهر بقيمة تقترب من قيمة الاقتصادية ؟

قيمة المبيعات والمشتريات الوسيطة على ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية التحقق مما إذا كانت المبيعات الوسيطة قد تم بيعها لعملاء خارج المجمع أو لم يتم . وفى الحالة الأولى تعتبر الأرباح محققة محاسبيا حيث أعيد بيع المبيعات الوسيطة إلى عملاء خارج مجموعة الشركات . أما إذا لم يتم بيع المبيعات الوسيطة لعملاء خارج المجمع بالكامل ، فأن الأمر يقتضى إستبعاد ما قد يكون هناك من أرباح (أو خسائر) غير محققة على المخزون الموجود لدى الوحدة أو الشركة المشترية .

ولنفرض مثلا أن ص القابضة تقوم بشراء بعض منتجات س التابعة لاعادة بيعها فى مراكز توزيعها الخاصة لعدم توافر مثل هذه المراكز لدى س . ولنفرض أيضا أن س تقوم بشراء بعض منتجات ص لاستخدامها كمواد أولية رئيسية فى عملياتها الانتاجية . وقد بلغ مجموع مشتريات ص من س خلال العام ٦٠٠٫٠٠٠ جنيه ، ومجموع مشتريات س من ص ٤٠٠٫٠٠٠ جنيه . وفى نهاية العام وُجد فى مخازن ص ماقيمة ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه من مشترياتها من س ووجد فى مخازن س ماقيمة ١٥٠٫٠٠٠ جنيه من مشترياتها من ص . وتقوم ص بتسعير منتجاتها على أساس ١٥٠ ٪ من التكلفة ، وتقوم س بتسعير منتجاتها على أساس ١٢٢½ ٪ من التكلفة . ويلزم لإغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية فى هذه الحالة القيام بالآتى :

(١) إستبعاد ٦٠٠٫٠٠٠ جنية من مشتريات ص (أو من تكلفة مبيعاتها) مقابل إستبعاد ٦٠٠٫٠٠٠ جنيـــه من مبيعات س . أى أن خانة التسويات والاستبعادات فى ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية سوف تظهر فى الجانب الدائن منها ٦٠٠٫٠٠٠ جنيه مقابل المشتريات (أو تكلفة المبيعات) وتظهـر نفس المبلغ فى الجانب المدين منها مقابل المبيعات .

(٢) إستبعاد ٥٠٫٠٠٠ جنيه من مشتريات س (أو تكلفة مبيعاتها أو إنتاجها) مقابل إستبعاد نفس المبلغ من مبيعات ص . ويعالج فى ورقة العمل كمعالجة البند الأول . ويترتب على ذلك ضرورة تخفيض مشتريات المجموعة (أو تكلفة مبيعاتها أو تكلفة إنتاجها) ٥٠٠٫٠٠٠ر١ جنيه وتخفيض مبيعات المجموعة بنفس المقدار . ويترتب على ذلك إستبعاد أثر المبادلات الوسيطة بين الشركتين على عناصر إيراداتها ومصروفاتها (أو إستخداماتها) بصفة مجمعة .

(٣) يجب تعديل قيمة المخزون الباقى لدى س من مشترياتها من ص فى نهاية الفترة بحيث يتمشى (محاسبيا !؟) مع قاعدة التكلفة لدى الأصل البائع . بمعنى أن مخزون س من مشترياتها من ص يجب أن يقوم على الأساس الذى كان سوف يتم تقييمه به لو كان مازال لدى ص ولم يباع للشركة س . لمخزون س البالغ ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه يظهر بتكلفة من وجهة نظر س وحدها والتى تحتوى على هامش ربح ص من وجهة نظرها وحدها بواقع ربع ثمن البيع أو ثلث التكلفة ومن ثم يجب تقييمه على أساس التكلفة من وجهة نظر ص ، أى على أساس

$$٢٠٠٫٠٠٠ \times \frac{١٠٠}{١٣٣\frac{١}{٣}} = ١٥٠٫٠٠٠ \text{ جنيه .}$$

ويعنى ذلك ضرورة تخفيض تكلفة مخزون س بمبلغ ٥٠٫٠٠٠ جنيه مقابل تخفيض نفس المبلغ من إيرادات الشركة ص التى باعت البضاعة للشركة س . ويكون قيد تسوية المخزون فى ورقة العمل كالآتى :

٥٠٫٠٠٠ من حـ/ مخزون آخر الفترة (فى ورقة عمل الحسابات الختامية) — ص .

٥٠٫٠٠٠ إلى حـ/ مخزون آخر الفترة (فى ورقة عمل الميزانية) — س .

ويلاحظ أن مخزون آخر الفترة في ورقة عمل الحسابات الختامية دائن ومن ثم ينخفض بجملة مدينا بما يؤدى إلى تخفيض إيرادات المجموعة . أما مخزون آخر الفترة في الميزانية فهو مدين ومن ثم ينخفض بجملة دائنا بما يؤدى إلى إظهاره بالتكلفة في الميزانية التجميعية . وإذا تم إعداد ورقة عمل منفصلة لكل من الحسابات الختامية والميزانية التجميعية ، فأن التسوية في الحسابات الختامية تكون كالآتى :

٥٠٠٠ر٥٠		من حـ/ مخزون آخر الفترة (ص) .
	٥٠٠٠ر٥٠	إلى حـ/ رصيد صافى الربح ـــ س

ويلاحظ أن رصيد صافى الربح يظهر ضمن الأرصدة المدينة كمتم حساب الجانب المدين من الحسابات الختامية ومن ثم ينخفض بجملة دائنا على ورقة العمل كما سبق وأوضحنا .

وعند إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية يظهر صافى ربح س فى الخصوم ويظهر مخزون ص فى الأصول ويكون قيد التسوية على ورقة العمل كالآتى .

٥٠٠٠ر٥٠		من حـ/ صافى الربح عن العام ـــ س
	٥٠٠٠ر٥٠	إلى حـ/ مخزون آخر الفترة ـــ ص

ويؤدى القيدين السابقين إلى نفس الأثر الذى يؤدى إليه القيد الأول .

(٤) يجب تعديل قيمة المخزون الباقى لدى س من مشترياتها من ص بنفس الطريقة ، أى يخفض مخزون آخر الفترة فى الحسابات الختامية بمبلغ [١٥٠٠٠٠ر١٥٠ ـــ (١٥٠٠٠٠ر١٥٠ × $\frac{١٠٠}{١٥٠}$) = ٥٠٠٠٠ر٥٠ جنيه] مقابل تخفيض مخزون آخر الفترة فى الميزانية بنفس القيمة ، وذلك أما بقيد واحد فى حالة إعداد ورقة عمل واحدة للحسابات الختامية والميزانية معا ، أو بقيدين عن طريق توسيط صافى ربح ص فى حالة إعداد ورقتى عمل مستقلتين .

وتنطبق هذه القواعد بصفة عامة من وجهة النظر المحاسبية بصرف النظر عن وجود حقوق للأقلية أو عدم وجودها .هذا ويلاحظ أن الارباح الواجب إستبعادها من رصيد المخزون تقتصر على هامش ربح البائع دون أية تكاليف أخرى قد تضاف على تكلفة البائع لأغراض توصيل المستلزمات أو البضائع لمخازن المشترى وما قد يضاف إليها من تكاليف تخزين وحيازة لدى المشترى .

هذا ولا تقتصر مشكلة إستبعاد الارباح غير المحققة على المخزون الناتج عن معاملات الشركات التابعة لمجموعة واحدة على مخزون نهاية الفترة ، بل يجب أن تمتد أيضا لتغطى مخزون بداية الفترة . ولنفرض مثلا أن مخزون نهاية الفترة الاولى (وهى بداية الثانية)من مشتريات ص من س كان كما عليه فى المثال السابق أى ٢٠٠٠٠٠ جنيه بسعر الشراء فى دفاتر ص و ١٥٠٠٠٠ جنيه على أساس تكلفة الشركة س . ونفرض أن مخزون نهاية الفترة الثانية لدى ص من مشترياتها من س يبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه . ويتطلب الامر فى هذه الحالة تسوية مخزون أول الفترة وآخر الفترة الموجود لدى ص من مشترياتها من س لاغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية .

ففى نهاية السنة الاولى ، وهى بداية السنة الثانية ، قمنا بأستبعاد ٥٠٠٠٠ جنيه من مخزون نهاية السنة (الاولى) لاغراض إعداد الحسابات الختامية التجميعية مقابل إستبعادها من رصيد صافى ربح س (بفرض إستخدام ورقة عمل مستقلة لحسابات الختامية التجميعية). وذلك على أعتبار أن الارباح على هذا المخزون ظهرت كما لو كانت محققة فى دفاتر س بينما المخزون مازال موجودا لدى ص . وحيث يعتبر مخزون نهاية السنة الاولى ممثلا لمخزون بداية السنه الثانية ويعد من مكونات تكلفة مبيعاتها من وجهة نظر الحسابات التجميعية ، فأنه يلزم فى نهاية السنة الثانية تسوية مخزون بداية الفترة لدى ص من مشترياتها من س ليظهر فى الحسابات التجميعية بالتكلفة طبقا للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها .

ولما كان مخزون أول الفترة مدينا بطبيعته فأنه لإستبعاد الأرباح عليه يلزم إجراء القيد الآتى على ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن الفترة الثانية .

٥٠٠٠٠ من حـ/ رصيد صافى ربح ـ س

٥٠٠٠٠ إلى حـ/ مخزون أول الفترة ـ ص

ويترتب على هذا القيد تخفيض قيمة مخزون أول الفترة فى الحسابات التجميعية بالمبلغ وزيادة رصيد صافى ربح س بالقيمة (لاحظ أن رصيد صافى الربح فى ورقة العمل يظهر فى الجانب المدين من حسابات س ـ ومن ثم يزداد بجعله مدينا كما سبق وأوضحنا) .

وحيث لا يظهر مخزون أول الفترة فى الميزانية العمومية ، فأنه يلزم لإستكمال تسوية الوضع تعديل رصيد الأرباح المحجوزة للشركة س فى بداية السنة الثانية والتى تحتوى على الأرباح غير المحققة على المخزون لدى ص من مشترياتها منها من العام السابق ، مقابل تعديل صافى ربح س عن العام الحالى (وهو رصيد دائن فى الميزانية) بالقيمة . ويتم ذلك بأجراء القيد التالى على ورقة عمل الميزانية التجميعية .

٥٠٠٠٠ من حـ/ الأرباح المحجوزة ـ رصيد أول الفترة ـ س

٥٠٠٠٠ إلى حـ/ صافى أرباح العام ـ س .

وتبرير هذا القيد الأخير ، أن رصيد صافى ربح س قد تم إقفاله فى الأرباح المحجوزة فى نهاية العام الأول فى دفاتر س بما فيه مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه تمثل أرباح غير محققة على مخزون كان مايزال موجودا لدى ص من مشترياتها من س . وحيث قامت ص ببيع هذا المخزون فى الفترة الثانية فأن الأرباح تعد محققة فى الفترة الثانية من وجهة نظر الميزانية التجميعية . وبالتالى فأن هذا القيد يؤدى إلى تحويل المبلغ من الأرباح المحجوزة للشركة س إلى صافى أرباحها عن العام من وجهة نظر المجموع .

٥ ـ المعاملات فى الأصول الثابتة بين شركات المجموعة:

عندما تقوم أحد أو بعض شركات المجموعة الواحدة ببيع بعض أصولها الثابتة لشركات أخرى فى نفس المجموعة، فأنه لا يترتب على ذلك أى تغير فى موجودات المجموعة من أصول حقيقية. ولا يترتب على مثل هذه العمليات أى مشاكل إذا كان ثمن البيع يتساوى مع صافى التكلفة الدفترية للاصل المباع فى دفاتر البائع أما إذا ترتب على عمليات تبادل الاصول الثابتة، وخاصة منها ما يخضع الاهلاك، أرباح أو خسائر من وجهة نظر البائع، فان الامر يقتضى طبقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها استبعاد هذه الارباح أو الخسائر عند اعداد الحسابات والقوائم التجميعية فى سنة التبادل وتسوية إهلاك هذه الاصول بما يترتب على هذه الارباح والخسائر على مدار باقى حياتها الانتاجية وسوف نتناول المعالجة المحاسبية لهذه العمليات فى هذا البند.

٥ ـ ١ ـ إستبعاد التحويلات الرأسمالية :

لا تعتبر المعاملات فى الأصول الرأسمالية مثل الاراضى والمبانى والآلات والمعدات بين شركات المجموعة الواحدة من المعاملات الرأسمالية التى تؤدى إلى زيادة هذه الأصول من وجهة نظر المجموعة. ذلك حيث لا يترتب على تبادل الاصول الثابتة بين هذه الشركات زيادة أو نقص هذه الإصول، لأن العمليات تعد مجرد نقل ملكية من شركة إلى شركة أخرى فى نفس المجموعة(١). ويطلق على مثل هذه المعاملات من وجهة النظر الاقتصادية التحويلات الرأسمالية.

---

(١) قد يترتب على عملية التحويل زيادة القيمة الاقتصادية للاصل المحول، فاذا كان الأصل يمثل طاقة غير مستغلة لدى البائع يمكن إستغلالها بكفاءة عالية لدى المشترى، فان قيمتها الاقتصادية لدى البائع تساوى صفر بينما تزداد هذه القيمة بمجرد تحويل الأصل للمشترى الذى يتوافر لديه فرص إستغلال بديلة للاصل المحول. وبالتالى يمكن القول فى مثل هذه الأحوال أن القيمة الاقتصادية لأصول المجموعة سوف تزداد بالتحويل بما يتفق والزيادة فى إنتاجية المجموعة المترتبة والمتوقعة عنه.

ويجب طبقا لقواعد التقويم المحاسبية ، أن لا يترتب على عملية التحويل من وجهة نظر المجموعة أية أرباح أو خسائر . وإذا تمت عملية التحويل بقيمة تزيد أو تقل عن صافى القيمة الدفترية للاصل المحول ، فان الفرق بين القيمتين يصبح واجب الاستبعاد من وجهة النظر المحاسبية لأغراض اعداد الحسابات والقوائم التجميعية . فاذا كان الاصل المحول لا يخضع للاهلاك فانه يلزم تسوية حسابات البائع وحسابات المشترى بما يترتب على عملية التحويل من أرباح أو خسائر فى ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية إلى أن يتم التصرف فى الاصل بالبيع لطرف خارجى عن المجموعة ، حيث تتحقق الارباح أو الخسائر حينئذ محاسبيا .

فاذا فرضنا مثلا أن القابضة ص قامت بشراء قطعة أرض فضاء من التابعة س بمبلغ ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه بينما بلغت تكلفتها الدفترية لدى س ٢٫٠٠٠ جنيه ، فان إثبات عملية البيع فى دفاتر س يؤدى إلى إظهار أرباح حيازة محققة من وجهة نظرها قدرها ١٨٠٫٠٠٠ جنيه . وتظهر الاراضى فى دفاتر ص بمبلغ ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه . وعند إعداد الحسابات والقوائم التجميعية عن سنة التبادل يستبعد مبلغ ١٨٠٫٠٠٠ جنيه من تكلفة الاراضى لدى ص مقابل استبعاد المبلغ من صافى ربح س عن العام (أو حساب الارباح المحجوزة إذا كانت أرباح الحيازة تنقل مباشرة فى حساب الارباح المحجوزة)، وذلك على ورقة عمل الميزانية التجميعية حتى تظهر الاراضى بتكلفتها « التاريخية » من وجهة نظر المجموعة(١) . ويستبعد

---

(١) لا يتفق هذا الإجراء مع وجهة النظر الاقتصادية ، حيث قد يترتب على التحويل زيادة القيمة الاقتصادية للاراضى ، كما قد يكون المبلغ ممثلا لأرباح حيازة مكتسبة فعلا ، ومن ثم يجب ان تظهر الأراضى من وجهة النظر الاقتصادية فى هذه الحالة فى الميزانية التجميعية بقيمتها الاقتصادية العادلة مقابل اظهار الزيادة فى رأس المال المكتسب من اعادة تقويم الأصول ولكن هذا الأجراء لا يتفق مع الممارسة المحاسبية السائدة .

البالغ بعد ذلك من الاراضى مقابل استبعاده من الارباح المحجوزة للشركة ص عن السنوات التالية . ويستمر هذا الاجراء إلى أن تباع الاراضى لطرف خارجى حيث تتحقق عليها الارباح (أو الخسائر) من وجهة نظر مجموعة ص ، س محاسبيا .

٥ - ب - الارباح والخسائر على الاصول الخاضعة للاهلاك :

إذا كان الاصل المحول من شركة إلى أخرى فى نفس المجموعة من الاصول الخاضعة للاهلاك ، فان الامر يقتضى استبعاد الارباح أو الخسائر الناتجة عن التحويل من دفاتر البائع على ورقة العمل مقابل استبعاد نفس القيمة من تكلفة الاصل المحول من دفاتر المشترى ، كما هو عليه الحال فى الاصول التى لا تخضع للاهلاك . غير أن الارباح أو الخسائر غير المحققة من وجهة نظر المجموعة فى هذه الحالة ، تتحقق جزئيا بصفة دورية عند حساب الإهلاك على الأصل فى دفاتر المشترى طبقا للتكلفة الظاهرة فى دفاتره وتحميل الإهلاك للعمليات الإنتاجية المختلفة . وبالتالى يقتضى الأمر فى هذه الحالة بالإضافة إلى ما تقدم تعديل الإهلاك فى دفاتر البائع بما يقابل الأرباح أو الخسائر التى نتجت عن التحويل وتحققت فعلا بحساب الإهلاك الدورى على الأصل واعتباره من بنود تكلفة الحصول على الايرادات .

ولنفرض مثلا لإيضاح ذلك ، أن القابضة ص قد قامت بشراء أحـــد المبانى من التابعة س بمبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه فى الوقت التى ظهرت فيه صافى القيمة الدفترية للمبنى فى دفاتر س ٣٠,٠٠٠ جنيــه وذلك فى بداية السنة رقم (١) ، وحيث يحتسب إهلاك على المبنى بواقـع ٥ ٪ سنويا . وفى نهاية السنة الأولى من الإقتناء نجد أن ص عند حساب الإهلاك على المبنى سوف تقوم بتحميـل عملياتها بمبلغ ٢,٥٠٠ جنيه (٥٠,٠٠٠ × $\frac{٥}{١٠٠}$) ، بينما لو كان المبنى ظل لدى س لكان الإهلاك عليه عن العام ١,٥٠٠ جنيه (٣٠,٠٠٠ × $\frac{٥}{١٠٠}$) . وعند

إعداد الحسابات والقوائم التجميعية فى نهاية العام الأول يلزم الأمر تسوية هـذا الوضع من وجهة النظر المحاسبية كالآتى :

١ — فى ورقة عمل الحسابات الختاميه التجميعية : يخفض إهلاك المبانى بجعله دائنا بمبلغ ١٠٠٠ر١ جنيه مقابل إضافة المبلغ لرصيد صافى ربح س (رصيد صافى الربح يظهر فى الجانب المدين من الحسابات الختامية وبذلك يزداد بجعله مدينا كما سبق أن ذكرنا) ويمكن تبرير هذا الإجرا. محاسبيا على الوجة التالى : حيث تكلفة المبنى من وجهة نظر ص وس بصفة مجتمعة مازالت ٢٠٠٠ر٢٠ جنيه طبقا لقاعدة التكلفة التاريخية ، فأن الاهلاك المحسوب على المبنى فى دفاتر ص يفوق مايلزم من وجهة نظر المجموع بمقدار ١٠٠٠ر١ جنيه . وحيث قامت ص بتحميل الإهلاك لعملياتها فأنه يعتبر من وجهة نظرها مصروف محقق محاسبيا . ولما كانت الارباح على المبنى فى دفاتر س لاتعتبر محققة من وجهة نظر المجموعة ومن ثم يتم إستبعادها لأغراض إعداد الميزانية التجميعية ، فأن إستخدام ص للمبنى لمدة سنه وإهلاكه على أساس ٥٠٠٠ر٥ جنيه يؤدى إلى تحقيق جزء من الأرباح التى نتجت عن تبادل المبنى تعادل نصيب السنه من هذه الأرباح طبقا لمعدل الاهلاك على المبنى . وهذه الأرباح تتحقق من وجهة نظرالمجموع فى دفاتر س . ومن ثم يخفض الإهلاك المحسوب فى دفاتر ص بما يعادل الاهلاك على الارباح على عملية التبادل مقابل زيادة أرباح البائع بما تحقق منها .

وإذا كانت س قد أعتبرت الارباح الناتجة عن بيع المبنى للشركة ص من مكونات أرباح العام (أى من بنود الإيرادات) ولم تقم بأقفالها مباشرة فى حساب الارباح المحجوزة ، فأنة يلزم بالاضافة إلى ماتقدم إستبعاد مبلغ ٢٠٠٠ر٢٠ من إيرادات س على ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن السنة الأولى التى تم فيها التبادل بجعلها مدينة مقابل تخفيض رصيد صافى ربح س بالمبلغ ، وذالك بجعله رصيد صافى الربح — س دائنا على الورقة . أما إذا كانت س قد

قامت بأقفال أرباح بيع المبنى فى حساب الأرباح المحجوزة ، فأن هذه التسوية تتم على ورقة عمل الميزانية التجميعية كما يتضح من النقطة التالية .

٢ — فى ورقة عمل الميزانية التجميعية . يلزم أولا إستبعاد مبلغ الأرباح (٢٠ر٠٠٠ جنيه) من قيمة المبانى التى تظهرها دفاتر ص مقابل إستبعاد القيمة من الحساب الملائم فى دفاتر س . فأذا كانت هذه الأرباح قد أعتبرت من مكونات إيرادات س عن العام فأن قيد الإستبعاد يكون بجعل حساب صافى أرباح س — عن العام مدينا وحساب المبانى دائنا . أوا إذا كانت س قد أقفلت المبلغ فى حساب الأرباح المحجوزة مباشرة فأن قيد الإستبعاد يكون بجعل حساب الأرباح المحجوزة س — مدينا وحساب المبانى دائنا .

ورقة عمل جزئية للحسابات الختامية التجميعية ص و س عن العام الأول .

	ص	س	تسويات وإستبعادات: من ح/	تسويات وإستبعادات: إلى ح/	الميزانية التجميعية
صافى مبيعات	٩٥ر٠٠٠	٢١٥ر٠٠٠			٣١٠ر٠٠٠
أرباح بيع مبانى		٢٠ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠(١)		
مجموع الايرادات	٩٥ر٠٠٠	٢٣٥ر٧٠٠			٣١٠ر٠٠٠
مصروفات مختلفة	×××	×××			×××
إهلاك مبانى	٥ر٣٠٠	×××		١ر٠٠٠ (٢)	×××
صافى ربح ص	×××		(٣)٣٠ر٠٠٠		×××
صافى ربح س		٥٩ر٠٠٠	(٢) ١ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠(١) ٤٠ر٠٠٠(٣)	
حقوق الأقلية فى س — ٢٠٪			(٣)١٠ر٠٠٠		١٠ر٠٠٠
مجموع المصروفات والأرباح	٩٥ر٠٠٠	٢٣٥ر٠٠٠	٦١ر٠٠٠	٦١ر٠٠٠	٣١٠ر٠٠٠

ثم يلزم بعد ذلك تخفيض مخصص إهلاك المبانى (كما يظهر فى دفاتر ص) بمبلغ ١ر٠٠٠ جنيه وذلك بجعله مدينا مقابل زيادة صافى أرباح س عن العام بالمبلغ وذلك بجعل حسابها دائنا .

وتظهر ورقة العمل الجزئية للحسابات الختامية التجميعية على أساس إفتراض أن س إعتبرت الأرباح من إيراداتها عن العام كما هو موضح فى نهاية الصفحة السابقة (الأرقام فيما عدا مايتعلق بالمثال إفتراضية) .

ويلاحظ أن القيد الثالث يمثل صافى ربح س بعد تعديله بإستبعاد ٢٠ر٠٠٠ جنيه أرباح بيع المبنى وإضافة ما تحقق منها بالإهلاك وهو ١ر٠٠٠ جنيه على ص بنسبة ٧٥٪ وحقوق الأقلية بنسبة ٢٥٪ . ويلاحظ أيضا أن إهلاك المبانى فى ص والبالغ ٥٢ر٠٠٠ جنيه يمثل إهلاك كل المبانى بما فيها المشتراه من س .

وتظهر ورقه عمل الميزانية التجميعية فى نهايه العام الاول كالآتى (الارقام إفتراضية إلا فيما يتعلق بأرقام المثال) .

ورقة عمل الميزانية التجميعية ص وس فى نهاية العام الاول .

	ص	س	تسويات وإستبعادات — من ح/	تسويات وإستبعادات — إلى ح/	الميزانية التجميعية
مبانى	١٠٦ر٠٠٠	xxx		٢٠ر٠٠٠ (١)	xxxx
مخصص إهلاك مبانى	(٤٣ر٠٠٠)	(xxx)	١ر٠٠٠ (٢)		(xxxx)
اصول أخرى	xxx	xxx			xxxx
إستثمارات فى س — ٧٥٪	xxx	xxx		xxx (٣)	
مجموع الأصول	xxx	xxx			xxxx
حقوق الملكية والإلتزامات :					
. . . .	. . . .	. . . .			. . . .
أرباح محجوزة س — رصيد		. . . .	. . . .		
أرباح العام س		٥٩ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠ (١) ٤٠ر٠٠٠ (٤)	١ر٠٠٠ (٢)	
. . . .	. . . .	. . . .	. . . .	. . . .	. . . .
	xxx	xxx	xxx	xxxx	xxxx

ويمثل القيد (١) إستبعاد الارباح على بيع المبنى من أرباح س مقابل تخفيض تكلفته الظاهرة فى دفاتر ص بمبلغ ٢٠٫٠٠٠ جنيه ليظهر فى الميزانية التجميعية بتكلفته كما كانت عليه فى دفاتر س . ويمثل القيد (٢) تخفيض مخصص إهلاك المبانى كما يظهر فى دفاتر ص بمبلغ ١٫٠٠٠ جنيه تمثل ماتحقق من أرباح فعلا خلال العام بأستخدام المبنى وإضافة المبلغ لارباح س . أما القيد الثالث فيمثل إستبعاد إستثمارات ص فى س وهو غير كامل . ويمثل القيد الرابع توزيع أرباح العام — س ، بعد تعديلها على ص وحقوق الاقلية وهو غير كامل .

٥ — ب — ا — الأرباح والخسائر على الاصول الخاضعة للاهلاك فى الفترات التالية لفترة التبادل :

يلزم الإستمرار فى استبعاد الارباح أو الخسائر التى تتحقق فى مبادلات الاصول الرأسمالية بين شركات المجموعة الواحدة مادامت هذه الاصول لم تباع للغير ولم يتم إهلاكها بالكامل . كما يلزم الإستمرار فى تسوية الإهلاك والاهلاك المجمع المشترى والارباح المحجوزة وأرباح العام البائع كل سنه بما تحقق فى السنوات السابقة من أرباح أو خسائر المبادلة وفى السنة الجارية بما يتحقق فيها من هذه الارباح أو الخسائر .

فلو فرضنا إستمرار مثال المبنى الخاص بالشركة ص وس فى البند الفرعى (ب) السابق فأن عمليات التسويات والإستبعادات اللازمة فى نهاية السنة الثانية تكون كالآتى .

١ — فى ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية ، بصرف النظر عن الاجراء الذى تتبعه س لمعالجة أرباح بيع المبنى للشركة ص فى السنة الاولى ، فأن الامر يقتصر فى السنة الثانية والسنوات التاليه على تعديل إهلاك ص وتعديل أرباح س فى ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية فيما يتعلق بعملية المبنى

فيجعل إهلاك المبانى الذى تظهره دفاتر ص دائنا بمبلغ ١٠٠٠ر١ جنيه لتخفيضة مقابل جعل رصيد صافى ربح س مدينا بالمبلغ .

٢ — ورقة عمل الميزانية التجميعية : يستمر إستبعاد مبلغ الارباح على المبنى (٢٠٠٠٠ر٢٠ جنيه) من تكلفة المبانى التى تظهر فى دفاتر ص، وبصرف النظر عن الاجراء الذى أتبعته س فى معالجة أرباح بيع المبنى ، فأن رصيد الارباح المحجوزة — س فى بداية العام يخفض بهذه الارباح . ويتم ذلك بجعل حساب الارباح المحجوزة س — رصيد بداية العام (الثانى ، أو الثالث . . . . .) مدينا على ورقة العمل وجعل حساب المبانى دائنا بمبلغ ٠٠٠ر٢٠ جنيه . أما الاهلاك المجمع على المبانى (مخصص الاهلاك) فيلزم تعديله بتسويتان : الاولى تهدف إلى تخفيضة عما يظهر به فى دفاتر ص بما يقابل الاهلاك المجمع على أرباح المبادلة عن السنوات السابقة (وهى فى مثالنا الآن السنة الاولى) . ويتم ذلك بجعل مخصص الاهلاك — مبانى — مدينا مقابل جعل حساب الارباح المحجوزة س — رصيد بداية العام دائنا . ذلك حتى يتم تسوية الارباح المحجوزة للبائع بما تحقق فعلا من أرباح البيع باهلاك المبنى عن السنوات السابقة . ويكون القيد فى نهاية السنة الثانية فى مثالنا الجارى بمبلغ ٠٠٠ر١ جنيه ، وفى نهاية السنة الثالثة بمبلغ ٠٠٠ر٢ جنيه يمثل إهلاك السنة الاولى والثانية ، وفى نهاية السنة الرابعة ٠٠٠ر٣ جنيه يمثل أهلاك السنوات الاولى والثانية والثالثة وهكذا. أما التسوية الثانية فتهدف إلى تخفيض الاهلاك المجمع بالاضافة التى تمت عن العام نتيجة زيادة تكلفة المبنى لدى المشترى عما كانت عليه لدى البائع ، وذلك مقابل زيادة أرباح العام للبائع بها . وفى مثالنا الجارى يجعل حساب مخصص إهلاك المبانى مدينا مقابل جعل حساب أرباح العام — س دائنا بمبلغ ٠٠٠ر١ جنيه .

ويتضح مما تقدم أن تبادل الاصول الخاضعة للاهلاك بين شركات المجموعة الواحدة الذى يترتب عليه تحقق أرباح أو خسائر للبائع يستدعى إستبعاد هذه

الأرباح أو الخسائر لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية من وجهة النظر المحاسبية على إعتبار أنها لم تتحقق بعد من وجهة نظر المجموعة فى تاريخ التبادل . وتتحقق هذه الأرباح أو الخسائر دوريا من حساب الإهلاك على هذه الأصول بصفة جزئية بما يستدعى تعديل الأرباح المحجوزة البائع وأرباح العام بما تحقق منها عن السنوات السابقة وما تحقق منها عن العام نتيجة حساب الإهلاك على الأصول التى تم تبادلها وترتب عليها ظهور هذه الأرباح أو الخسائر فى دفاتر البائع . وتتلخص الإستبعادات والتسويات فى الآتى .

١ — فى سنة المبادلة (أ) تستبعد الأرباح (أو الخسائر) من إيرادات البائع (أو مصروفاته) وذلك بجعلها مدينة (أو دائنة) مقابل إستبعادها من رصيد صافى ربح البائع (أو إضافتها إليه) فى ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية . أما إذا عولجت هذه الأرباح (أو الخسائر) فى حساب الأرباح المحجوزة مباشرة فأن هذا الإستبعاد يكون فى ورقة عمل الميزانية التجميعية .

(ب) يستبعد أثر هذه الأرباح (أو الخسائر) على الإهلاك المحسوب على الأصل فى دفاتر المشترى عن العام فى ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية على إعتباره بمثابة جزء قد تحقق من أرباح (أو خسائر) المبادلة للبائع ، وذلك بجعل رصيد أرباح العام للبائع مدينا (أو دائنا فى حالة الخسارة) وحساب الإهلاك عن العام كما يظهر فى دفاتر المشترى دائنا (أو مدينا لزيادته فى حالة الخسارة) .

(ﺣ) تستبعد هذه الأرباح (أو الخسائر) من تكلفة الأصل الظاهرة فى دفاتر المشترى مقابل إستبعادها من أرباح العام (أو إضافتها إليها إذا كانت خسارة) أو الأرباح المحجوزة فى ورقة عمل الميزانية التجميعية .

٢ — فى السنوات التالية لسنة المبادلة : (أ) فى ورقه عمل الحسابات الختامية : يستبعد أثر الارباح (أو الخسائر) الناتجة عن تبادل الأصل على الإهلاك الخاص به عن العام فى دفاتر المشترى مقابل إضافته لأرباح العام (أو إستبعاده منها فى حالة التبادل بخسائر) الخاصة بالبائع .

(ب) ورقه عمل الميزانية التجميعية : تستبعد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التبادل من تكلفة الأصل مقابل إستبعادها (أو إضافتها إذا كانت خسائر) للأرباح المحجوزة للبائع . ويخفض الإهلاك المجمع (أو يضاف إليه فى حالة الخسائر) بمقدار الأهلاك على الأرباح (أو الخسائر) منذ تاريخ المبادلة حتى بداية السنة المالية التى يتم عنها إعداد الميزانية التجميعية مقابل زيادة الأرباح المحجوزة (أو تخفيضها فى حالة الخسائر) للبائع . ويخفض الإهلاك المجمع (أو يضاف إليه فى حالة الخسائر) بمقدار الاهلاك على الأرباح (أو الخسائر) عن العام الذى يتم عنه إعداد الحسابات الختامية مقابل زيادة (أو تخفيض فى حالة الخسائر) صافى أرباح العام للبائع .

٦ — السندات بين شركات المجموعة :

قد تقوم إحدى شركات المجموعة بأستثمار بعض مواردها المالية فى سندات شركة أخرى من شركات نفس المجموعة . وتمثل السندات فى هـــذه الحالة أصولا والتزامات مالية متبادلة بين شركات المجموعة يجب إستبعادها لأغراض إعداد الميزانية التجميعية . وإذا كانت السندات مشتراه من الشركة المصدرة ، والتى هى أحد شركات المجموعة ، فلا تثير عمليات الاستبعاد فى هذه الحاله أية مشاكل فاذا أصدرت القابضة ص سندات ٦ ٪ بقيمه إسمية ٧٥٠,٠٠٠ جنيه وعلاوة إصدار ٢٥,٠٠٠ جنيه مثلا تستحق بعد ١٠ سنوات ، وقامت س التابعة بالاكتتاب فيما تبلغ قيمته الاسمية ١٠٠,٠٠٠ جنيه من هذا السندات ، فأن إجراءات التسويات والاستبعادات فى ورقة عمـــل الميزانية التجميعية تكون كالآتى :

	ص	س	تسويات وإستبعادات		الميزانيه التجميعية
			من ح/	إلى ح/	
الأصول :					
إستثمارات في سندات ص ٦ ٪		١١٠ر٠٠٠		١١٠ر٠٠٠ (١)	
. . . . .					
الألتزامات :					
قرض السندات ٦ ٪	٢٥٠ر٠٠٠		١٠٠ر٠٠٠ (١)		١٥٠ر٠٠٠
قرض السندات ٦ ٪ - علاوة إصدار	٢٥ر٠٠٠		١٠ر٠٠٠ (١)		١٥ر٠٠٠

وإذا كانت علاوة (أو خصم) الأصدار يتم إستنفادها (أو تجميعية) على نفس الاساس في الشركة المصدرة والشركة المستثمرة ، فلا يترتب على العملية مشاكل إضافية حيث تتماثل الفوائد التي تتحمل بها مصروفات الشركة المصدرة مع الفوائد الدائنة التي تضاف لايرادات الشركة المستثمرة ويتم إستبعادهما معا في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية . فلو فرضنا أن علاوة الإصدار تستنفد على أساس القسط الثابت للتبسيط في مثالنا الجاري ، فأن ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن العام الأول من إصدار السندات تظهر الآتي :

	ص	س	تسويات وإستبعادات		الميزانية التجميعية
			من ح/	إلى ح/	
الايرادات					
فوائد دائنة		٥ر٠٠٠	٥ر٠٠٠ (١)		
. . . .					
المصروفات والارباح :					
فوائد مدينة	١٢ر٥٠٠			٥ر٠٠٠ (١)	٧ر٥٠٠

هذا وقد بنيت هذه التسويات والاستبعادات على القيود التالية فيما يختص بالسندات وفوائدها :

في دفاتر ص

		من مذكورين :
١٢ر٥٠٠		ح/ الفوائد المدنية
٢ر٥٠٠		ح/ قرض السندات – علاوة الاصدار
	١٥ر٠٠٠	الى ح/ النقدية (أو الفوائد المستحقة)
		اثبات الفوائد على قرض السندات عن العام
١٢ر٥٠٠		من ح/ الحساب الختامي
	١٢ر٥٠٠	الى ح/ الفوائد المدينة
		اقفال الفوائد المدينة فى الحساب الختامي

فى دفاتر س

٦ر٠٠٠		من ح/ النقدية (او الفوائد الدائنة المستحقة)
		الى مذكورين :
	٥ر٠٠٠	ح/ الفوائد الدائنة
	١ر٠٠٠	ح/ إستثمارات فى سندات ص
		اثبات الفوائد الدائنة على إستثمارات السندات عن العام
٥ر٠٠٠		من ح/ الفوائد الدائنة
	٥ر٠٠٠	الى ح/ الحساب الختامي
		اقفال الفوائد الدائنة فى الحساب الختامي .

أما إذا كانت س قد أشترت سندات ص من السوق فأن تكلفة السندات فى دفاتر س قد تختلف عن القيمة الدفترية لها فى دفاتر ص حيث يتأثر سعر السوق عكسيا مع التقلبات فى سعر الفائدة الاسمى والفعال على السندات . فأذا أرتفع سعر الفائدة الاسمى على السندات المماثلة لسندات ص مثلا عن ٦ ٪ فأن ذلك يؤدى إلى إنخفاض القيمة السوقية لسندات ص والعكس بالعكس . ويترتب على ذلك قيام مشكلة كيفية معالجة الفرق بين تكلفة السندات المشتراه فى دفاتر س وقيمتها الدفترية فى دفاتر ص بصدد إعداد الحسابات والقوائم التجميعية .

ولنفرض مثلا أن س قد قامت بشراء ماقيمته الاسمية ١٠٠ر٠٠٠ جنيه من سندات ص من السوق بعد مضى خمسة سنوات على أصدارها بمبلغ ٩٥ر٠٠٠ جنيه وذلك لارتفاع سعر الفائدة على السندات المماثلة . ففى هذه الحالة ، وفى

ظل إفتراضات المثال السابق ، نجد أن السندات سوف تظهر فى دفاتر س بمبلغ ٩٥٫٠٠٠ جنيه بينما يقابلها فى دفاتر ص ١٠٥٫٠٠٠ جنيه [١٠٠٫٠٠٠ + (٢٥٫٠٠٠ × ١/٤ × ٤/٥)] حيث قيمتها الاسمية ١٠٠٫٠٠٠ جنيه وعلاوة الاصدار غير المستنفدة عليها ٥٫٠٠٠ جنيه . ويعنى ذلك أن س تمكنت من تخفيض إلتزامات ص البالـــغ قدرها ١٠٥٫٠٠٠ جنيه مقابل ٩٥٫٠٠٠ جنيه . وتصبح المشكلة هى كيفية التصرف فى هذا الفرق البالغ فى هذه الحالة ١٠٫٠٠٠ جنيه .

ويوجد بديلان فى الواقع للتغلب على هذه المشكلة ، بالرغم من أن كل منها لايخلو من العيوب .

ويقتضى البديل الاول بفترض أن الشركة المشترية تعمل بالوكالة عن الشركة المصـــدرة للسندات ، ومن ثم فيعتبر شراء س لسندات ص فى مثالنا الجارى بمثابة رد لقيمة السندات بما يترتب عليه إنخفاض إلتزامات المجموعة وبما تحقق من هذا الرد من أرباح (١٠٫٠٠٠ جنيه) وتأسيسا على ذلك تعتبر هذه الارباح بمثابة زيادة فى حقوق ملكية الشركة المصدرة لا تحصل منها الشركة س على شىء . ومن بين الانتقادات الاساسية لهذا البديل ، أنه فى حالة احتفاظ س بالسندات حتى تاريخ الاستحقاق فانها سوف تحصل من ص على ١٠٠٫٠٠٠ جنيه وبالتالى تكون قد حققت أرباحا قدرها ٥٫٠٠٠ جنيه ، بينما تتمكن س من الحصول على ٥٫٠٠٠ فقط من الارباح التى حققتها س للمجموعة عند شراء السندات . ويترتب على ذلك أن هـــذه المعالجة قد تؤدى إلى غبن الاقلية فى ظل عدم التأكد من مصير السندات التى أشترتها س اذا كانت غير مملوكة للشركة ص بالكامل .

أما البديل الثانى فيقضى بتوزيع الارباح (أو الخسائر) التى تنتج عن شراء السندات التى تخص شركة من شركات المجموعة بمعرفة شركة أخرى من المجموعة من السوق بين الشركتين على أساس قيمة الرد عند الاستحقاق . ففى مثالنا الجارى لو كانت السندات ترد بالقيمة الاسمية وقامت س بشرائها بمبلغ ٩٥٫٠٠٠ جنيه فى الوقت الذى تبلغ فيه قيمتها الدفترية فى دفاتر ص ١٠٥٫٠٠٠ جنيه ، فأن الارباح البالغ قدرها ١٠٫٠٠٠ جنيه فى هذه الحالة توزع بين س وص كالآتى :

تحصل س على الفرق بين تكلفة الشراء وقيمة الرد أى على ٥٫٠٠٠ جنيه (١٠٠٫٠٠٠ — ٩٥٫٠٠٠) .

وتحصل ص على الفرق بين القيمة الدفترية وقيمة الرد أى على ٥٫٠٠٠ جنيه (١٠٥٫٠٠٠ — ١٠٠٫٠٠٠) .

أما اذا كانت س قد حصلت على السندات من السوق بسعر يزيد عن القيمة الاسمية ، فأنها تتحمل مقابل ذلك خسائر تعادل الفرق بين التكلفة والقيمة الاسمية ويظل وضع ص كما هو عليه . ويقوم هذا البديل على أساس أن س عندما تحتفظ بالسندات حتى تاريخ الاستحقاق فأنها سوف تضيف لايراداتها من الفوائد ما يعادل مجمع الفرق بين التكلفة والقيمة الاسمية اذا كان الشراء بسعر يقل عن القيمة الاسمية . أما اذا كان الشراء بسعر يزيد عن القيمة الاسمية فهذا يعنى أن سعر الفائدة (الاسمى والفعال) على هذه السندات يزيد عن مثيلاتها فى السوق ، ومن ثم تقوم س باستنزال الفرق بين التكلفة والقيمة الاسمية من الفوائد الدورية التى تحصل عليها من ص . وتقوم ص خلال الفترة الباقية من مدة السندات باستنفاد ماتبقى من علاوة الاصدار تخفيضا لعبء الفوائد المدينة التى تتحملها عليها .

ونحن نفضل البديل الثانى . ذلك لأنه منطقى من ناحية ، كما لا يترتب عليه غبن الاقلية فى حالة وجودها من ناحية أخــرى . ويقتضى ذلك بالطبع عند استبعاد السندات من دفاتر المشترى ودفاتر المصدر فى ورقة عمل الميزانية التجميعية توزيع الفـــرق بين التكلفة فى دفاتر المشترى والقيمة الدفترية فى دفاتر المصدر على حسابى أرباحها المحجوزة على أساس اعتبار القيمة الاسمية أو قيمة الرد المحددة اذا كانت تختلف عن القيمة الاسمية كمعيار .

أسئلة وتمارين على

الفصل الخامس عشر

أولا : الأسئلة :

(١) ما هو المقصود بالمعاملات المالية الوسيطة ؟ وما هو الفرق بينها وبين تعديلات الرأسمالية .

(٢) لماذا يلزم إستبعاد الأرباح غير المحققة على المخزون فى نهاية الفترة بينما ... الأرباح على ... أول المدة فى رصيد صافى ربح الشركة البائعة ؟

(٣) ضع كل من العبارات التالية فى صيغتها الصحيحة من وجهة نظرك .

أ — تؤدى المعاملات المالية الوسيطة الى زيادة أصول كل شركة من شركات المجموعة وإلتزاماتها زيادة صورية .

ب — عندما تحصل من التابعة على إيجارات أو فوائد من من القابضة فأن إيراداتها الحقيقية لا تزيد بمقدار هذه الإيجارات أو الفوائد حيث تمثل مصروفات من وجهة نظر من .

ج — تقتضى المبادئ الإقتصادية عدم تحقق أرباح المخزون من المبادلات الوسيطة بين وحدات المجموعة الواحدة فى عناصر المستلزمات من مواد وبضائع .

د — إذا تم تبادل الأصول الثابتة بين وحدات المجموعة الواحدة بأرباح أو خسائر للبائع فيلزم إستبعاد قيمة الأصول المتبادلة بما فيها من أرباح أو خسائر لأغراض إعداد القوائم والحسابات التجميعية .

هـ — لا تعتبر إستثمارات إحدى الشركات فى سندات شركة أخرى من نفس المجموعة من المعاملات المالية الوسيطة لأن السندات تمثل إقتراضا طويل الأجل .

و — عندما يتم إستهلاك الأصل الثابت الذى تم تبادله بين وحدتى مجموعة

واحدة من الشركات فان الحاجة إلى إستبعاد تكلفته من أصول المشترى مقابل أرباح البائع المحجوزة تتوقف ، كما يتوقف حساب الإهلاك عليه .

ثانيا التمارين :

التمرين الأول : تمتلك ص ٩٠ ٪ من حقوق الملكية فى س٢ ، ٧٠ ٪ من حقوق الملكية فى س١ وتمثل الشركات الثلاثة مجموعة إنتاجية متكاملة . حيث تحصل س١ على المواد الأولية اللازمة لعملياتها من س٢ ثم تبيع منتجاتها إلى ص حيث تقوم بتجميعها وبيعها للعملاء . وقد بلغت مشتريات س١ من س٢ خلال العام الجارى ١٨٧ر٥٠٠ جنيه ، كما بلغ المخزون لديها من مشترياتها خلال العام الماضى فى بداية العام ٦٢ر٥٠٠ جنيه ، كما بلغت مبيعات س١ للشركة ص خلال العام ٣٦٠ر٠٠٠ جنيه ولم يوجد مخزون فى بداية الفترة لدى ص من مشتريات العام السابق من س١ وقد إستخدمت ص خلال العام ما قيمته ٢٨٨ر٠٠٠ جنيه من مشترياتها من س١ فى عملياتها الانتاجية خلال العام ، كما بلغ المخزون لدى س١ من مشترياتها من س٢ فى نهاية العام ١٠٠ر٠٠٠ جنيه . هذا وتقوم س٢ بتسعير إنتاجها على أساس ١٢٥ ٪ من التكلفة ، كما تقوم س١ بتسعير منتجاتها على أساس ١٢٠ ٪ من التكلفة .

والمطلوب : إجراء قيود اليومية اللازم أجرائها على ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية للعام الجارى والميزانية التجميعية فى نهاية العام لإستبعاد أثر المعاملات فى المخزون بين الشركات الثلاثة على الحسابات والقوائم التجميعية لها .

التمرين الثاني : ظهرت الأرصدة التالية فى دفاتر ص وشركاتهـــا فى نهاية العام .

	ص	س١	س٢	ش٣
عملاء	٢٢٥ر٠٠٠	٣٤٠ر٠٠٠	٧٢ر٥٠٠	٩٢ر٦٠٠
أوراق قبض	٥٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	٣٢ر٠٠٠	—
أوراق قبض مخصومة	١٥ر٠٠٠	٥ر٠٠٠	—	—
فوائد مدينة	٢٣ر٣٠٠	—	١ر٢٠٠	٤ر٥٠٠
إيجارات مدينة	—	١٣ر٧٠٠	٥ر٢٠٠	—
فوائد دائنة	٦ر٢٠٠	٣ر٦٠٠	٤ر١٠٠	—
إيجارات دائنة	٣ر٦٠٠	٢ر٣٠٠	—	—
موردون	٧٦ر٠٠٠	١٥٢ر٠٠٠	١١٧ر٣٠٠	٤٥ر٩٠٠
أوراق دفع	٤٢ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠	٣٠ر٠٠٠

فإذا علمت أن :

(١) من بين أرصدة العملاء فى دفاتر ص ٠٠٠ر٢٧ جنيه تمثل الرصيد المدين لشركة س١ و ٥٠٠ر٢٢ جنيه تمثل الرصيد المدين لشركة س٢ .

(٢) من بين أرصدة أوراق القبض لدى ص ٠٠٠ر٢٠ جنيه مسحوبة على س٢ وخصوم منها ٠٠٠ر١٠ جنيه لدى البنك ومن بين ارصدة أوراق القبض لدى س٢ مبلغ ٠٠٠ر١٠ جنيه مسحوبة على س١ ومخصومة لدى ص ، أما باقى أوراق القبض المخصومة فهى مخصومة لدى البنك .

(٣) تستأجر س١ أحد المبانى من ص بإيجار سنوى قدره ٤٠٠ر٢ جنيه ، كما تستأجر س٢ احدى السيارات من س١ بأيجار سنوى ٢٠٠ر١ جنيه ..

(٤) بلغت الفوائد الدائنة المستحقة لشركة ص على س٢ عن العام ٩٠٠ جنيه .

والمطلوب : بيان أثر هذه البيانات على ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية للشركات الأربع عن العام .

التمرين الثالث : تمتلك ص ٨٠ ٪ من حقوق الملكية فى س . وفى ١٩٧٤/١/١ قامت س بشراء مجموعة من الآلات التى كانت موجودة بين أصول ص بتكلفة دفترية ٢٨٠ر٠٠٠ جنية وخصص إهلاك ١٤٠ر٠٠٠ جنيه بمبلغ ١٦٠ر٠٠٠ جنية ، حيث تستهلك هذه الآلات بواقع ٥ ٪ سنويا . وفى ١٩٧٤/٢/٢٥ أشترت ص قطعة أرض فضاء من س بمبلغ ٤٢ر٦٠٠ جنيه وبلغت مصاريف التسجيل ونقل الملكية ٢ر٤٠٠ جنيه . وقد كانت هذه الأراضى تظهر بتكلفة دفترية قدرها ٢٥ر٠٠٠ جنيه فى دفاتر س . وتقوم كل من الشركتين بأظهار أرباح أو خسائر حيازة الأصول فى الحسابات الختامية عن العام الذى تتحقق فيه مثل هذه الأرباح أو الخسائر .

المطلوب : (١) توضيح أثر هذه العمليات على ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن سنة ١٩٧٤ والميزانية التجميعية فى نهايتها ، (٢) كالمطلوب الأول لسنة ١٩٧٥ ، (٣) كالمطلوب الأول لسنة ١٩٧٦ .

التمرين الرابع : قامت الشركة س بأصدار ١ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه سندات ٥ ٪ لمدة عشر سنوات فى ١٩٧٠/١/١ بعلاوة إصدار ١٠ ٪ . وقد قامت ص التى تمتلك ٧٠ ٪ من أسهم رأس مال س فى الإكتتاب فى ١٥٠ر٠٠٠ جنيه من السندات حينئذ ، ومازالت هذه السندات فى محفظة الأوراق المالية لدى ص حتى تاريخه . وفى ١٩٧٥/١/١ ، عندما رأت ص أن سعر الفائدة على السندات المماثلة مرتفع مما أدى إلى إنخفاض من سعر سنداتها [illegible] قيمته الإسمية ٢٥٠ر٠٠٠ جنيه منها بمبلغ ٢٤٢ر٠٠٠ جنيه ، وحيث وجد محاسب ص فى نهاية ١٩٧٥ أن رصيد السندات يظهر فى دفاتر ص بمبلغ ٤٩٩ر٥٠٠ جنية بينما يظهر رصيد السندات فى دفاتر س بمبلغ ١ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه مضافا إليها علاوة إصدار ٥٠ر٠٠٠ جنيه ، فأنه لا يستطيع أن يتخيل الطريقة التى يمكن بها إستبعاد المعاملات فى السندات بين ص وس لإغراض إعداد الحسابات والقوائم

التجميعية . وتطوعا كريما منك قمت بشرح طريقتين بديلتين لمعالجة المشكلة مستخدما فى ذلك ورقة عمل الحسابات الختامية والميزانية التجميعية لكل من عامى ١٩٧٥و١٩٧٦ على إفتراض أن ص سوف تحتفظ بالسندات حتى نهاية ١٩٧٦ على الأقل . وبالاضافة إلى ذلك فقد قمت بمراجعة ما أجراه محاسب الشركة فى هذا الشأن عن عام ١٩٧٤ ووجدت أنه قد أخطأ المعالجة حينئذ فوضحت له كيفية المعالجة الصحيحة التى كان من الواجب إجراءها عن سنة ١٩٧٤ . أعرض علينا قصتك مع محاسب فى صورة منظمة .

التمرين الخامس : (مستوحى من إمتحانات جمعية المحاسبة الأمريكية AICPA) .

فيما يلى الأرصدة التى أظهرتها موازين مراجعة ثلاث شركات تكون مجموعة واحدة فى نهاية السنة المالية الجارية .

	ص	س١	س٢
	جنيه	جنيه	جنيه
أرصدة مدينة :			
نقدية	٤١٫٠٠٠	٥٫٥٠٠	١٣٫٥٠٠
عملاء	٥٢٫٠٠٠	٢٠٫٥٠٠	٧١٫٥٠٠
مخزون	١٢٠٫٥٠٠	٣٥٫٠٠٠	٣٩٫٠٠٠
إستثمارات فى س١	٧٥٫٠٠٠		
« « س٢	٨٧٫٥٠٠		
« أخرى	٩٢٫٥٠٠		
آلات ومعدات	١٨٧٫٥٠٠	٢٩٫٠٠٠	٤٩٫٥٠٠
مخصص إهلاك	(٤٨٫٠٠٠)	(٣٫٥٠٠)	(١٠٫٥٠٠)
تكلفة البضاعة المباعة	٤١٠٫٠٠٠	١٥٠٫٠٠٠	١٧٥٫٠٠٠
مصروفات مختلفة	٣٠٫٠٠٠	١٧٫٥٠٠	٢٠٫٠٠٠
مجموع الأرصدة المدينة	١٫٠٤٨٫٠٠٠	٢٥٤٫٠٠٠	٣٥٨٫٠٠٠

أرصدة دائنة :

رأس مال الأسهم	٢٥٠٫٠٠٠	١٠٠٫٠٠٠	٥٠٫٠٠٠
إحتياطي طوارىء			٥٫٠٠٠
أرباح محجوزة	٢٨١٫٥٠٠	—	٦٫٠٠٠
مبيعات	٤٨٠٫٠٠٠	١٣٧٫٥٠٠	٢٨٥٫٠٠٠
أرباح بيع أصول	٤٫٥٠٠		
إيرادات توزيعات	٩٫٠٠٠		
دائنون	٢٣٫٠٠٠	١٦٫٥٠٠	١٢٫٠٠٠
مجموع الأرصدة الدائنة	١٫٠٤٨٫٠٠٠	٢٥٤٫٠٠٠	٣٥٨٫٠٠٠

هذا وقد قامت س بتأسيس الشركة س٢ في أول يناير من السنة الجارية ، حيث احتفظت لنفسها بـ ٧٥٪ من أسهم رأس المال ، وطرحت الباقي للاكتتاب العام بالقيمة الإسمية التي تبلغ ١٠ جنيه للسهم .

وفي أول يوليو من السنة الجارية قامت س بشراء ٤٫٠٠٠ سهم من أسهم رأس مال س٣ من السوق بمبلغ ٨٧٫٠٠٠ جنيه بينما القيمة الإسمية لهذه الأسهم ٤٠٫٠٠٠ جنيه . وفي ذلك التاريخ كانت حقوق الملكية في س٣ تبلغ ٩٠٫٠٠٠ جنيه كالآتي : ٥٠٫٠٠٠ رأس مال ، ١٨٫٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة ، ٢٢٫٠٠٠ جنيه صافي أرباح الفترة من ١/١ حتى ٧/١ من السنة الجارية .

وفي خلال السنة الجارية تمت المبادلات التالية بين الشركات الثلاثة :

	جنيه	معدل مجمل الربح % للمبيعات	الباقي في مخزون المشتري في نهاية الفترة بالتكلفة أو السوق أيهما أقل جنيه
مبيعات ص للشركة س٢	٢٠ر٠٠٠	٢٠ ٪	٧ر٥٠٠
مبيعات س١ للشركة س٢	١٥ر٠٠٠	١٠ ٪	٥ر٠٠٠
مبيعات س٢ للشركة ص	٣٠ر٠٠٠	٣٠ ٪	١٠ر٠٠٠

وعند تقويم مخزون س٢ بالتكلفة أو السوق أيهما أقل تم تخفيض تكلفة المخزون من المشتريات من ص بمبلغ ٩٥٠ جنيه .

وفي ٧/١ من السنة الجارية قامت ص ببيع بعض الآلات إلى س١ بمبلغ ١٢ر٠٠٠ جنيه . وقد حصلت ص على هذه الآلات منذ سنتين بمبلغ ١٢ر٥٠٠ جنيه واستهلكتها بمعدل ١٠ ٪ سنويا بطريقة القسط الثابت . وقد استمرت س١ باتباع نفس معدل الإهلاك لباقي سنوات الحياة الانتاجية المقدرة .

هذا وقد تمت توزيعات الأرباح التالية خلال العام الجاري .

التاريخ	ص	س٢
٦/٣٠	١١ر٠٠٠	٣ر٠٠٠
١٢/٣١	١٣ر٠٠٠	٧ر٠٠٠

وقد قامت ص بتحميل كل من التابعتين بمبلغ ٣ر٠٠٠ جنيه مقابل مصاريف الاشراف وأرسلت إشعارات بذلك في نهاية العام وقد اعتبرت هذه المصاريف من بند المصروفات المتنوعة في دفاتر س١ ، س٢ كما قامت ص بتخفيض مصروفاتها بها . هذا ولم تتم أية تسديدات في هذا الشأن حتى نهاية العام . وفي نهاية العام قامت س٢ بتجنيب مبلغ ٥ر٠٠٠ جنيه من أرباحها المحجوزة

كأحتياطي طوارىء لمقابلة تعويضات محتملة نتيجة أحدى القضايا المرفوعة ضـــدها .

المطلوب : (١) إعداد ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن العام وورقة عمل الميزانيـة التجميعية فى نهاية العام . يجب أن تشتمل الحسابات التجميعية على إيرادات ومصروفات ... كما لو كان قد تم السيطرة عليه فى بداية العام ، على أن تعالج الأرباح عن النصف الأول من العام معالجة الأرباح المحجوزة .

(٢) ثم بأعداد الميزانية التجميعية فى نهاية العام والحسابات الختامية عن العام فى صورة إعلامية ملائمة .

الفصل السادس عشر

فى

الشركات القابضة

مشاكل محاسبية مختلفة

١ ـ مقدمة :

تناولنا إجراءات إعداد الحسابات والقوائم التجميعية حتى الآن فى ظل عدة إفتراضات ضمنية بهدف تبسيط العرض والتدرج بالمشاكل من السهل إلى الصعب . فقد عالجنا الموضوع مثلا على اعتبار أن عملية السيطرة التى تحصل عليها الشركة القابضة تتم دفعة واحدة عن طريق شراء حصة من صافى أصول الشركة التابعة تمكنها من ذلك ، وبالتالى فقد اعتبرنا العملية بمثابة عملية تبادل مكتملة الأركان ، واعتبرنا تكلفة ستثمارات الشركة القابضة فى الشركة التابعة تعكس إلى حد ما القيمة السوقية العادلة لصافى أصول الأخيرة بصرف النظر عن قيمتها الدفترية . وهذا مايطلق عليه محاسبيا إعداد الحسابات والقوائم التجميعية على أســاس الشراء Purchase والذى بشأنه تشتد حدة الجدل المحاسبى حاليا بمفاضلته على أساس إندماج الحقوق Pooling of Interests ويؤدى كل من الأساسيين إلى نتائج تجميعية مختلفة .

هذا كما افترضنا ضمنا فى الفصول السابقة أن أسهم الشركات التابعة من نوع واحد ، وأن حصة القابضة فى حقوق ملكية التابعة لاتتغير من حيث النسبة ، وأن السيطرة تتم دفعة واحدة وليس عن طريق شراء أسهم التابعة بالتدريج ، وأن الشركة القابضة تحتفظ باستثماراتها التابعة باستمرار دون أن تتصرف فيها بالبيع مثلا ، وأن أسهم رأس المال فى الشركة التابعة لايطرأ عليها تغير ، وأن

طرة الشركة القابضة على الشركة التابعة تتم بطريق مباشر وليس عن طريق ة أو شركات أخرى .

ولا شك فى أن إسقاط كل من هذه الافتراضات يتطلب إجراءات إضافية وتعديلا الاجراءات السابق عرضها بما يتلاءم مع الموقف . وبالرغم من ضيق المخصص لكل من هذه المواضيع فإننا سوف نتناول كل منها فى د التالية باختصار وترابط شديدين حتى يتوفر للموضوع بعض التكامل المنشود .

- اندماج الحقوق بالمقارنة بالشراء :

لا خلاف فى أنه عندما تحصل إحدى الشركات القابضة على غالبية أسهم رأس المال فى شركة تابعة عن طريق تبادل هذه الأسهم بنقدية أو أصول أخرى . التزامات ، دون أسهم رأس مال الشركة القابضة ، فإن العملية تعتبر عملية شراء مكتملة الأركان ، وتسرى عليها المعالجة المحاسبية التى وضحناها فى الفصول السابقة ، أما إذا كانت سيطرة الشركة القابضة على التابعة تتم عن طريق تبادل أسهم رأس مال الأولى مع أسهم رأس مال الثانية فهنا يثور الجدل المحاسبى حول إعتبار العملية عملية تبادل ، أو عملية إندماج فى حقوق ملكية كل من الشركتين وخاصة حينما يترتب على العملية إستمرار مصالح الشركاء المساهمين فى كل من الشركتين من وجهة نظر الوحدة التجميعية . ويترتب على إعتبار العملية عملية إندماج لحقوق الملكية من وجهة النظر المحاسبية بدلا من اعتبارها عملية شراء ، إختلاف بعض الاجراءات اللازمة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية حيث تقوم أصول التابعة بقيمتها الدفترية كما تمثل الأرباح المحجوزة فى الميزانية التجميعية بمجموع الأرباح المحجوزة لكل من الشركتين القابضة والتابعة .

ولتوضيح أوجه الخلاف فى المعالجة المحاسبية لعمليات التجميع فى ظل أساس الشراء وأساس إندماج حقوق الملكية دعنا نفترض المثال المبسط التالى : لنفترض أن الشركة ص قد حصلت على السيطرة على الشركة التابعة س فى ١/١/١٩٧٤ بتبادل ٩٠٪ من أسهم رأس المال فى س مقابل إصدار

و ١٠٠ سهم عادى من أسهم ص القيمة الإسمية للسهم ١٠ جنيه . وفى ذلك التاريخ كان ملخص الميزانية العمومية لكل من الشركتين كالآتى (قبل إتمام العملية) :

	س	ص
	جنيه	جنيه
مجموع الأصول	٤٧٥٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
حقوق الملكية :		
أسهم رأس المال ، قيمة إسمية ١٠ جنيه	٢٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
أرباح محجوزة	١٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠
الإحتياطات	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
مجموع الخصوم	٤٧٥٠٠٠	٢٥٠٠٠٠

هذا ومن الواضح أن القيمة الدفترية للسهم من أسهم ص هى ٢٥ جنيه بينما القيمة الدفترية للسهم من أسهم س ٢٠ جنيه قبل إتمام العملية . والفرض أن القيمة السوقية لأسهم ص قبل إصدار الأسهم الجديدة مقابل ٩٠٪ من حقوق الملكية فى س بلغت ١٩ جنيه للسهم

ويترتب على هذه العملية أن حملة ٢٢٫٥٠٠ سهم من أسهم س سوف يحصلون على ١٠٫٠٠٠ سهم من أسهم ص مقابل أسهمهم بينما يستمر حملة ٢٫٥٠٠ سهم من أسهم س فى حيازة أسهمهم فيها (حقوق الأقلية) . ويصبح أمام إدارة الشركة ص عدد من البدائل لتسجيل عملية الاستثمار فى س كالآتى :

١ — اعتبار أن القيمة السوقية لأسهم ص المصدرة كمقابل ممثلة للقيمة السوقية العادلة لحصتها فى حقوق الملكية فى س . أى أن الاستثمارات تقوم فى هذه الحالة بمبلغ ١٩٠٫٠٠٠ جنيه .

٢ — إعتبار القيمة الدفترية لأسهم ص قبل إصدار الأسهم الجديدة

كمقياس لقيمة استثماراتها فى س ، أى أن الاستثمارات تقوم بمبلغ ١٥٠ر٠٠٠ جنيه

٣ — إعتبار القيمة الدفترية لأسهم س التى يتم الحصول عليها كمقابل لإصدار الأسهم الجديدة بمثابة مقياس لاستثماراتها فى س ، أى أن الاستثمارات تقوم بمبلغ ١٨٠ر٠٠٠ جنيه .

٤ — إعتبار القيمة الإسمية لأسهم س المصدرة كمقابل مقياساً لقيمة إستثماراتها فى س ، أى أن الإستثمارات تقوم بمبلغ ١٠٠ر٠٠٠ جنيه .

وتكون القيود والدفترية فى دفاتر ص لإثبات إستثمارها فى س فى ظل كل من هذه البدائل الأربعة كالآتى :

البديل الأول	البديل الثانى	البديل الثالث	البديل الرابع	
١٩٠ر٠٠٠	١٥٠ر٠٠٠	١٨٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	من حـ/ إستثمارات فى س
١٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	الى حـ/ رأس مال الأسهم
٩٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠	٨٠ر٠٠٠	—	إلى حـ/ رأس المال المدفوع بالزيادة

ولا شك فى أن إختيار أى من هذه البدائل سوف يؤثر على الحسابات الخاصة بالشركة ص بطريقة مختلفة عن باقى البدائل . وبالرغم من ذلك فاذا عولجت العملية بأعتبارها إندماج فى حقوق الملكية وليست عملية شراء فأن النتائج التى يتم التوصل إليها فى الحسابات والقوائم التجميعية تكون واحدة فى ظل أى من البدائل الأربعة .

أما إذا عولجت العمليه كعملية شراء ، طبقا لما أتبعناة فى الفصول السابقة فأن إختيار أى من البدائل الأربعة سوف يؤدى إلى نتائج مختلفة عن البدائل الأخرى . فالبديل الأول يترتب عليه ارتفاع تكلفة الاستثمارات فى س عن قيمتها الدفترية بمبلغ ١٠ر٠٠٠ جنيه ، بينما البديل الثانى يؤدى إلى إنخفـــاض هذه التكلفة بمبلغ ٣٠ر٠٠٠ جنيه ، أما البديل الثالث فلا يترتب عليـــه أية أختلافات فى تكلفة الاستثمارات عن قيمتها الدفترية ، بينما البديل الرابع يؤدى

إلى إنخفاض تكلفة الاستثمارات عن قيمتها الدفترية بمبلغ ٨٠ر٠٠٠ جنيه .

ولنفرض مثلاً أن ص قررت إختيار البديل الأول لأغراض المقارنة بين أساس الشراء وأساس اندماج حقوق الملكية . ولنفرض أنه فى ظل أساس الشراء أعتبر الفرق بين تكلفة الاستثمارات وقيمتها الدفترية راجعا لشهرة السيطرة من وجهة نظر ص وعلى هذا الأساس تكون ورقة عمل الميزانية التجميعية فى تاريخ الحصول على السيطرة طبقاً لأساس الشراء كالآتى :

ورقة عمل الميزانية التجميعية (أساس الشراء)

	ص	س	تسويات واستبعادات: من ٪	تسويات واستبعادات: له ٪	الميزانية الموحدة
الأصول :					
إستثمارات فى س	١٩٠ر٠٠٠			١٩٠ر٠٠٠ (١)	—
شهرة سيطرة			١٠ر٠٠٠ (١)		١٠ر٠٠٠
أصول أخرى	٤٧٥ر٠٠٠	٢٥٠ر٠٠٠			٧٢٥ر٠٠٠
مجموع الأصول	٦٦٥ر٠٠٠	٢٥٠ر٠٠٠			٧٣٥ر٠٠٠
حقوق الملكية والالتزامات :					
رأس مال ص	٣٥٠ر٠٠٠				٣٥٠ر٠٠٠
رأس مال مدفوع بالزيادة – ص	٩٠ر٠٠٠				٩٠ر٠٠٠
أرباح محجوزة – ص	١٢٥ر٠٠٠				١٢٥ر٠٠٠
رأس مال – س		١٠٠ر٠٠٠	٩٠ر٠٠٠ (١) ١٠ر٠٠٠ (٢)		
أرباح محجوزة – س		١٠٠ر٠٠٠	٩٠ر٠٠٠ (١) ١٠ر٠٠٠ (٢)		
حقوق الأقلية فى س				٢٠ر٠٠٠ (٢)	٢٠ر٠٠٠
الالتزامات	١٠٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠			١٥٠ر٠٠٠
	٦٦٥ر٠٠٠	٢٥٠ر٠٠٠	٢١٠ر٠٠٠	٢١٠ر٠٠٠	٧٣٥ر٠٠٠

ومن الواضح أن القيد (١) يؤدى إلى إستبعاد إستثمارات ص فى س مقابل ٩٠ ٪ من حقوق الملكية فى س ويثبت شهرة السيطرة بمبلغ ١٠ر٠٠٠ جنيه فى الاصول التجميعية . أما القيد (٢) فيثبت حقوق الأقلية فى س بنسبة ١٠ ٪ .

أما إذا عولجت العملية على اعتبار أنها اندماج فى حقوق الملكية فإن قائمة عمل الميزانية التجميعية تكون كما هو موضح بالصفحة التالية . وبالتحقق فى هذه العمل نجد أن الإجراءات فى ظل أساس إندماج حقوق الملكية تهدف إلى إظهار صافى أصول كل من الشركتين فى الميزانية التجميعية بقيمتها الدفترية . صافى أصول الشركتين قبل إتمام العملية كانت تبلغ ٥٧٥ر٠٠٠ جنيه (٢٥٠ر٠٠٠ رأس مال س + ١٢٥ر٠٠٠ أرباح محجوزة س + ١٠٠ر٠٠٠ رأس مال ش + ١٠٠ر٠٠٠ أرباح محجوزة ش) وهى ما زالت تظهر بهذه القيمة فى الميزانية التجميعية (٣٥٠ر٠٠٠ رأس مال س + ٢٠٥ر٠٠٠ أرباح محجوزة المجموعة + ٢٠ر٠٠٠ حقوق الأقلية فى ش) . ذلك بينما حقوق الملكية فى الميزانية التجميعية على أساس الشراء تبلغ ٥٨٥ر٠٠٠ جنيه حيث إزدادت بقيمة شهرة

ورقة عمل الميزانية التجميعية (أساس إندماج حقوق الملكية)

	س	ش	تسويات واستبعادات من ح/	تسويات واستبعادات إلى ح/	الميزانية التجميعية
الأصول :					
استثمارات فى ش	١٩ر٠٠٠	—		(١) ١٩ر٠٠٠	—
أصول أخرى	٤٧٥ر٠٠٠	٢٥٠ر٠٠٠			٧٢٥ر٠٠٠
مجموع الأصول	٦٦٥ر٠٠٠	٢٥٠ر٠٠٠			٧٢٥ر٠٠٠
حقوق الملكية والالتزامات :					
رأس المال — س	٣٥٠ر٠٠٠				٣٥٠ر٠٠٠
رأس مال مدفوع بالزيادة — س	٩٠ر٠٠٠		٩٠ر٠٠٠ (١)		
رأس مال — ش		١٠٠ر٠٠٠	٩٠ر٠٠٠ (١) ١٠ر٠٠٠ (٢)		
أرباح محجوزة	١٢٥ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠ (١) ١٠ر٠٠٠ (٢)		٢٠٥ر٠٠٠
حقوق الأقلية فى ش				(٢) ٢٠ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠
الإلتزامات	١٠٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠			١٥٠ر٠٠٠
	٦٦٥ر٠٠٠	٢٥٠ر٠٠٠	٢١٠ر٠٠٠	٢١٠ر٠٠٠	٧٢٥ر٠٠٠

المسيطرة . وبذلك تتركز الاختلافات فى ظل كل من الأساسين فى عنصرين الأول يتعلق بأظهار صافى أصول المجموعة فى الميزانية التجميعية بتكلفتها الدفترية بصرف النظر عن القيمة التى تحددها القابضة لإستثماراتها فى التابعة ، والثانى يتعلق بتجميع أرصدة الأرباح المحجوزة بعد تسويتها بحقوق الأقلية وما قد لزم لإستكمال القيمة الدفترية لإستثمارات القابضة وإظهارها فى الميزانية التجميعية لك فى ظل أساس إندماج حقوق الملكية . أما فى ظل أساس الشراء فان الأرباح المحجوزة التابعة حتى الإقتناء كانت واجبة الإستبعاد بالكامل بما يخص القابضة منها مقابل إستثمارات القابضة فيها .

ويلاحظ أن القيد (١) يستبعد إستثمارات ص فى س مقابل رأس المال المدفوع بالزيادة — ص والذى ترتب على العملية ، ومقابل حصة ص فى أسهم رأس مال س بالقيمة الإسمية ثم يستكمل الفرق من الأرباح المحجوزة . أما القيد (٢) فيثبت حقوق الأقلية فى رأس مال س وفى أرباحها المحجوزة . ويلاحظ أن شهرة السيطرة التى ظهرت فى حالة الشراء لم تظهر ضمن الأصول التجميعية فى حالة إندماج حقوق الملكية . كما أن الأرباح المحجوزة فى الحالة الأخيرة تتكون من أرباح ص ١٢٥٫٠٠٠ + ٨٠٫٠٠٠ جنيه من الأرباح المحجوزة فى س فى تاريخ العملية حيث أستبعد مبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه مقابل الاستثمارات ومبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه رحلت لحقوق الأقلية .

هذا وبصرف النظر عن البديل الذى تختاره ص لإثبات إستثماراتها فى س فان الميزانية التجميعية فى ظل أساس إندماج حقوق الملكية تظل كما هو موضح بعاليه . أما فى حالة إتباع أساس الشراء ، فأن الميزانية التجميعية تعطى صورة مختلفة فى ظل كل بديل من البدائل . ويمكن التحقق من ذلك لو قمت بأعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية فى ظل كل من الأساسين لأى من البدائل الأخرى وقارنتها بورقتى العمل الموضحتين بعاليه .

والواقع أن أساس إندماج حقوق الملكية وما يترتب عليه من أستمرار

صافى الأصول بقيمتها الدفترية وإندماج الأرباح المحجوزة فى تاريخ الاقتناء يفتقر إلى الأساس النظرى بالرغم من تحبيذ استخدامه عملا فى ظل ضغوط الممارسة المحاسبية السائدة والتى عادة ما تتأثر بعوامل وضغوط قانونية وضريبية ونحن نحبذ قطعا أساس الشراء الذى تناولنا إجراءاته فى الفصول السابقة لقيامه على الخلفية النظرية السليمة. فحصول الشركة القابضة على السيطرة على شركة تابعة يمثل عملية تبادل مكتملة الأركان لها دلالتها الاقتصادية حينئذ بصرف النظر عن طبيعة المقابل الذى تضحى به الشركة القابضة وسواء كان فى صورة أصول أو التزامات أو أسهم رأس المال. كما نرى أنه يجب تسجيل العملية على إعتبار أنها عملية شراء وعلى أن تقوم أسهم رأس مال القابضة المصدره كمقابل السيطرة على التابعة بقيمتها السوقية العادلة حينئذ، مع مراعاة ما قد يترتب على زيادة عدد الأسهم المصدرة من إنخفاض فى قيمة الأسهم القائمة. وإذا وجد فرق بين هذه القيمة والقيمة الدفترية لحق القابضة فى صافى أصول التابعة فأنه يصبح من الواجب التعرف على مصدره وإظهاره فى الميزانية التجميعية على هذا الأساس.

٣ — تعدد أنواع أسهم الشركة التابعة :

افترضنا فى الفصول السابقة أن أسهم الشركة التابعة من نوع واحد (ومن ثم أسهم عادية). غير أنه فى الحياة العملية غالبا ما نجد تعدد أنواع الأسهم لدى الشركة الواحدة، والتى قد تصبح شركة قابضة لشركة أخرى. ويترتب على تعدد أنواع الأسهم أن يلزم الأمر تحديد القيمة الدفترية لحقوق ملكية كل نوع منها على حدة فى تاريخ حصول القابضة على السيطرة على التابعة، وذلك بصرف النظر عن نوع أو أنواع الأسهم التى تسيطر بها القابضة على التابعة، لإمكان تحديد الفرق بين تكلفة الإستثمارات وقيمتها الدفترية لكل نوع من أنواع الأسهم من ناحية، ولإمكان إجراء الإستبعادات والتسويات الملائمة بالحسابات المناسبة لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية ويستدعى ذلك بالطبع ضرورية دراسة شروط كل من نوع من أنواع الأسهم لتحديد قيمتها الدفترية على أساس

سهم وموضوعي(١) وعندما تتحدد القيمة الدفترية لحقوق ملكية كل نوع من أنواع الأسهم ، وعلى حسب طبيعة إستثمارات القابضة فى كل نوع منها يمكن أتخاذ إجراءات إعداد القوائم التجميعية طبقا لما سبق بيانه فى الفصول المتقدمه.

وللتوضيح ذلك نفرض مثلا أن ص تمتلك ٩٠ ٪ من حقوق الملكية فى س١ و ٧٠ ٪ من حقوق الملكية فى س٢ حيث كانت حقوق ملكية كل من هاتين الشركتين فى تاريخ الإقتناء كالآتى :

	س١	س٢
رأس مال الأسهم العادية قيمة إسمية ١٠ جنيه	٢٠٠٫٠٠٠	٤٠٠٫٠٠٠
٦ ٪ أسهم ممتازة قيمة إسمية ٢٥ جنيه	١٠٠٫٠٠٠	١٠٠٫٠٠٠
أرباح محجوزة (خسائر متجمعه)	(٦٠٫٠٠٠)	٥٠٫٠٠٠
مجموع حقوق الملكية	٢٤٠٫٠٠٠	٥٥٠٫٠٠٠

ولنفرض أن الأسهم الممتازة فى س١ مجمعة للأرباح ولم تسدد عنها الأرباح لمدة ٥ سنوات ، كما أن الأسهم الممتازة فى س٢ قابلة للرد طبقا لرغبة الشركة بمبلغ ٢٧ جنيه للسهم وأنها غير مجمعة للأرباح وعلى هذا الأساس يمكن حساب القيمة الدفترية لحقوق كل نوع من نوعى الأسهم فى كل من س١ ، س٢ وحقوق ص فيهما كالآتى :

	س١		س٢	
	حقوق الملكية	حقوق الأسهم الممتازة	حقوق الملكية	حقوق الأسهم الممتازة
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
مجموع حقوق الملكية	٢٤٠٫٠٠٠	١٠٠٫٠٠٠	٥٥٠٫٠٠٠	١٠٠٫٠٠٠
أسهم ممتازة — قيمة إسمية		٣٠٫٠٠٠		—
أرباح مجمعة متأخرة		—		٨٫٠٠٠
علاوة رد				
حقوق الأسهم الممتازة (القيمة الدفترية)	١٣٠٫٠٠٠		١٠٨٫٠٠٠	
القيمة الدفترية للأسهم العادية	١١٠٫٠٠٠		٤٤٢٫٠٠٠	

(١) يمكن للقارىء الرجوع إلى كيفية حساب القيمة الدفترية لسهم فى حالة تعدد أنواع

وإذا كانت ص تمتلك ٩٠ ./. من نوعى الأسهم فى س١ و ٧٠ ./. من نوعى الأسهم فى س٢ ، كانت القيمة الدفترية لإستثماراتها فى كل نوع كالآتى :

	س١		س٢	
	حقوق ص	حقوق الأقلية	حقوق ص	حقوق الأقلية
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
أسهم ممتازة	١١٧٫٠٠٠	١٣٫٠٠٠	٧٥٫٦٠٠	٣٢٫٤٠٠
أسهم عادية	٩٩٫٠٠٠	١١٫٠٠٠	٣٠٩٫٤٠٠	١٣٢٫٦٠٠

إما إذا كانت الأسهم الممتازة ليس لها حق التصويت (وهو الغالب) ولم يكن للقابضة أى أستثمارات فيها ، فأنها تصبح جميعها من حقوق الأقلية

وطبقا للسعر الذى تدفعه ص فى سبيل الحصول على السيطرة على كل من س١ ، س٢ لكل نوع من نوعى الأسهم يتحــــدد الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية وتتبع نفس الاجراءات السابق بيانها لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية . فلو فرضنا مثلا أن ص حصلت على ٩٠ ./. من الأسهم العادية فقط فى س١ بمبلغ ١٠٧٫٠٠٠ جنية ، بينما حصلت على ٧٠ ./. من الأسهم العادية فى س٢ ، بمبلغ ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه و ٨٠ ./. من الأسهم الممتازة التى ليس لها حق التصويت بمبلغ ٩٠٫٠٠٠ جنيه ، وكان الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية فى س١ يمثل شهرة سيطرة ، والفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للأسهم العادية لشركة س٢ يرجع للمغالاة فى تقويم بعض الأصول الثابتة ، بينما الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لأسهمها الممتازة ، يرجع إلى إنتظام توزيعات الأرباح عليها ، فأن قيــود التسوية والاستبعاد على ورقة عمـــل الميزانية التجميعية تكون كالآتى :

— بالنسبة لشركة س١ .

من مذكورين :

٢٠٠ر٠٠٠	ح/ رأس مال أسهم عادية ـ س١
١٠٠ر٠٠٠	ح/ رأس مال أسهم ممتازة ـ س١
٨ر٠٠٠	ح/ شهرة السيطرة ـ تجميعية

الى مذكورين :

١٠ر٠٠٠	ح/ خسائر متجمعة ـ س١
١٠٧ر٠٠٠	ح/ استثمارات في أسهم عادية ـ س١
١١ر٠٠٠	ح/ حقوق الاقلية في أسهم عادية ـ س١
١٢٠ر٠٠٠	ح/ حقوق حملة الأسهم الممتازة في س١

بالنسبة للشركة س٢ :

من مذكورين :

٤٠٠ر٠٠٠	ح/ رأس مال الأسهم العادية ـ س٢
١٠٠ر٠٠٠	ح/ رأس مال الأسهم الممتازة ـ س٢
٥٠ر٠٠٠	ح/ أرباح محجوزة ـ س٢
٣ر٦٠٠	ح/ الزيادة في التكلفة عن القيمة الدفترية لاستثمارات أسهم ممتازة في س٢ ـ تجميعية .

الى مذكورين :

١٣ر٤٢٨	ح/ مخصص تقويم أصول ـ س٢ ـ تجميعية
٣٠٠ر٠٠٠	ح/ إستثمارات في أسهم عادية ـ س٢
٩٠ر٠٠٠	ح/ إستثمارات في أسهم ممتازة ـ س٢
١٢٨ر٥٧٢	ح/ حقوق الأقلية في أسهم عادية ـ س٢
٢١ر٦٠٠	ح/ حقوق الأقلية في أسهم ممتازة ـ س٢

ويلاحظ أن مخصص تقويم أصول س٢ قد تحدد بما يقابل حقوق س و حقوق

الأقلية طبقا لما تضمنته تكلفة إستثمارات ص (٩٠٤٠٠ × ١/٧) ، ومن ثم أدى إلى إنخفاض حقوق الاقلية بمبلغ ٤٢٨ر٤ جنيه .

٤ — تغير نسبة حقوق القابضة فى ملكية التابعة والحصول على السيطرة بالتدريج .

قد تتغير نسبة حقوق القابضة فى ملكيه شركة تابعة لها أو أكثر لعدد من الأسباب منها : (١) شراء عدد من أسهم التابعة بعد الحصول على السيطرة ، (٢) شراء الأسهم بالتدريج حتى الحصول على السيطرة ثم الاستمرار فى الشراء بعد ذلك ، (٣) بيع بعض أسهم الشركة التابعة فى السوق ، (٤) زيادة التابعة رأس المال بإصدار أسهم جديدة ، أو (٥) عمليات التابعة فى أسهم رأسمالها (عمليات أسهم الخزينة) . وسوف نتناول كل من هذه الحالات فى هذا البند بقليل من التفصيل .

٤ — أ — زيادة الاستثمارات فى التابعة بعد الحصول على السيطرة :

إذا قامت الشركة القابضة بزيادة استثماراتها فى أسهم رأس مال شركة تابعة فى تاريخ لاحق لتاريخ حصول القابضة على السيطرة (والتى نفترض هنا أنها تمت مرة واحدة فى تاريخ واحد) ، فأن المحاسب عادة مايواجه بمشكلتين إضافيتين بصدد تحديد الإجراءات الملائمة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية . وأولى هذه المشاكل يتعلق بتحديد نصيب كل دفعة من استثمارات القابضة فى التابعة فى الارباح المحجوزة للأخيرة فى تاريخ إقتنائها ، وثانى هذه المشاكل يرتبط بالطبع بالأولى ، ويتعلق بكيفية معالجة ما قد يوجد من إختلافات بين تكلفة الاستثمارات فى كل دفعة والقيمة الدفترية لحقوق الملكية فى التابعة المقابلة لها فى تاريخ الإقتناء . ويقتضى الأمر التغلب على المشكلة الأولى تحليل رصيد الأرباح المحجوزة فى التابعة للتعرف على ما تحقق منه أثناء سيطرة القابضة وما يخصها منه ليضاف للأرباح المحجوزة فى الميزانية التجميعية لكل دفعات الاستثمار على حدة . أما

المشكلة الثانية فهى عادة ما تكون أكثر تعقيداً من الأولى حيث يترتب عليها فى كثير من الاحيان تناقض الادلة الضمنية المتوفرة للمحاسب لمعالجة الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية الاستثمارات فى التابعة . فقد يترتب على أول دفعة من الاستثمارات التى أدت إلى السيطرة زيادة التكلفة عن القيمة الدفترية بما يعنى وجود شهرة سيطرة أو شهرة محل التابعة أو إنخفاض القيم الدفترية لبعض أصولها عن قيمتها السوقية العادلة بما يؤدى إلى قيام أصل جديد على ورقة عمل الميزانية المجمعة أو تعديل التكلفة الدفترية الأصول المعنية بالزيادة . وإذا نتج من الاستثمارات الإضافية فى ظل هذه الظروف وجود فرق جديد بين التكلفة والقيمة الدفترية مغايرا فى الإتجاه للفرق الاول (بمعنى أن تكون التكلفة فى هذه الحالة أقل من القيمة الدفترية للدفعة الثانية للإستثمارات فى التابعة) فأنه يمكن ارجاعه إما لوجود شهرة سالبة ، أو لإنخفاض القيمة السوقية لبعض الأصول عن قيمتها الدفترية ، والتى قد تكون هى نفس الاصول التى أعتبرت قيمتها السوقية أعلى من تكلفتها الدفترية فى تاريخ الدفعة الاولى للاستثمارات ، ومن هنا يتأتى تناقض الادلة لإختلاف تواريخ الإقتناء وإمكانية تغير الظروف المحيطة بعمليات التابعة ومركزها المالى والإقتصادى من تاريخ إلى آخر .

ولتوضيح كيفية التغلب على المشكلة الاولى وتناقض الادلة الذى قد تترتب على المشكلة الثانية دعنا نفترض المثال التالى للقابضة ص والتابعة س .

	ص	س
رأس مال الاسهم العادية ـ قيمة إسمية ١٠ جنيه	٤٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
أرباح محجوزة ٧٤/١/١	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
صافى الربح من العمليات خلال ٧٤	٨٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
صافى الربح من العمليات خلال ٧٥	١٠٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠
أرباح موزعة ٧٥/١٢/٣١	(٥٠,٠٠٠)	(٤٠,٠٠٠)

ولنفرض أن ص حصلت على ١٨ر٠٠٠ سهم عادي من أسهم س في ١٩٧٤/١/١ بمبلغ ٢٥٦ر٠٠٠ جنيه ، كما حصلت على ٦ر٠٠٠ سهم أخرى في ٧٥/٦/٣٠ بمبلغ ١٠٢ر٠٠٠ جنيه .

ويتوقف أثر أرباح س عن عام ٧٤ ، ٧٥ على أرباح ص وأرباحها المحجوزة على الأساس المستخدم للمحاسبة لإستثماراتها في س (أساس التكلفة ، أو أساس حقوق الملكية) ، كما يتضح من الجدول التالي .

أثر أرباح س على إستثمارات ص فيها والأرباح المحجوزة للشركة ص

كما يظهر في دفاتر الشركة ص

	أساس التكلفة		أساس حقوق الملكية	
	الاستثمارات	الأرباح المحجوزة	الاستثمارات	الأرباح المحجوزة
إستثمارات وأرباح محجوزة ٧٤/١/١	٢٥٦ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	٢٥٦ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠
صافي ربح عمليات ص عن ٧٤		٨٠ر٠٠٠		٨٠ر٠٠٠
نصيب ص من أرباح س عن ٧٤			٣٦ر٠٠٠	٣٦ر٠٠٠
رصيد ٧٥/١/١	٢٥٦ر٠٠٠	١٨٠ر٠٠٠	٢٩٢ر٠٠٠	٢١٦ر٠٠٠
استثمارات في ٧٥/٦/٣٠	١٠٢ر٠٠٠		١٠٢ر٠٠٠	
صافي ربح ص عن ٧٥		١٠٠ر٠٠٠		١٠٠ر٠٠٠
٦٠٪ من ربح س عن ½ سنة ٧٥			٢٤ر٠٠٠	٢٤ر٠٠٠
٨٠٪ من ربح س عن ½ سنة ٧٥ الباقي			٣٢ر٠٠٠	٣٢ر٠٠٠
نصيب ص من توزيعات س		٣٢ر٠٠٠	(٣٢ر٠٠٠)	
توزيعات ص		(٥٠ر٠٠٠)		(٥٠ر٠٠٠)
الرصيد في ١٩٧٥/١٢/٣١	٣٥٨ر٠٠٠	٢٦٢ر٠٠٠	٤١٨ر٠٠٠	٣٢٢ر٠٠٠

ويمثل الفرق بين إستثمارات ص في س بالتكلفة في ٧٥/١٢/٣١ وعلى أساس حقوق الملكية في ذلك التاريخ والبالغ ٦٠ر٠٠٠ جنيه (٤١٨ر٠٠٠ — ٣٥٨ر٠٠٠) نصيب ص في الأرباح المحجوزة التي تحققت منذ حصولها على السيطرة على س

تحليل التغيرات في القيمة الدفترية لحقوق ص في س بالمقارنة بتكلفتها وبيان حقوق الأقلية في س

	القيمة الدفترية لصافي أصول س					تكلفة استثمارات ص	زيادة (نقص) التكلفة عن القيمة الدفترية
	الكلي	حقوق الأقلية		حقوق ص			
		مبلغ	٪	مبلغ	٪		
	جنيه	جنيه		جنيه		جنيه	جنيه
في ١٩٧٤/١/١	٤٠٠ر٠٠٠	١٦٠ر٠٠٠	٤٠٪	٢٤٠ر٠٠٠	٦٠٪	٢٥٦ر٠٠٠	١٦ر٠٠٠
أرباح سنة ١٩٧٤	٦٠ر٠٠٠	٢٤ر٠٠٠		٣٦ر٠٠٠			
أرباح النصف الأول من ١٩٧٥	٤٠ر٠٠٠	١٦ر٠٠٠		٢٤ر٠٠٠			
الرصيد في ١٩٧٥/٦/٣٠	٥٠٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠	٤٠٪	٣٠٠ر٠٠٠	٦٠٪		
استثمارات ص الاضافية في ١٩٧٥/٦/٣٠		(١٠٠ر٠٠٠)	(٢٠٪)	١٠٠ر٠٠٠	٢٠٪	١٠٢ر٠٠٠	٢ر٠٠٠
الرصيد في ٦/٣٠ بعد الاستثمارات الاضافية	٥٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	٢٠٪	٤٠٠ر٠٠٠	٨٠٪	٣٥٨ر٠٠٠	١٨ر٠٠٠
أرباح النصف الثاني من ١٩٧٥	٤٠ر٠٠٠	٨ر٠٠٠		٣٢ر٠٠٠			
توزيعات س في ١٩٧٥/١٢/٣١	(٤٠ر٠٠٠)	(٨ر٠٠٠)		(٣٢ر٠٠٠)			
الرصيد في ١٩٧٥/١٢/٣١	٥٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	٢٠٪	٤٠٠ر٠٠٠	٨٠٪	٣٥٨ر٠٠٠	١٨ر٠٠٠

الزيادة في تكلفة استثمارات ص عن قيمتها الدفتريه	١٨ر٠٠٠
استثمارات ص في س على أساس حقوق الملكيه	٤١٨ر٠٠٠
استثمارات ص في س على أساس التكلفة	٣٥٨ر٠٠٠
الزيادة في حقوق ملكية ص في س منذ تواريخ الإقتناء	٦٠ر٠٠٠

حتى ٧٥/٦/٣٠ ، ومنذ إستثماراتها الإضافية فى ذلك التاريخ حتى نهاية ١٩٧٥ .

وقبل أن نوضح قيود التسوية والاستبعاد اللازمة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية عن سنة ١٩٧٥ نورد فيما يلى تحليلا للتغيرات فى حقوق ص فى س وحقوق الأقلية فيها والفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لحقوق ص كأساس لهذه القيود كما يتضح من الجدول التالى الوارد فى الصفحة السابقة .

ويلاحظ أنه إذا لم يوجد فرق بين تكلفة الإستثمارات وقيمتها الدفترية فأن تحليل الأرباح المحجوزة التابعة على النحو الموضح بعالية لا يؤدى إلى تعقيدات إضافية بصدد إعداد الحسابات والقوائم التجميعية رغم تعدد إستثمارات القابضة فى التابعة بتواريخ مختلفة وتتأتى التعقيدات من إختلاف القيمة الدفترية عن التكلفة للاستثمارات بنسبة متفاوتة ففى ٧٤/١/١ حيث حصلت ص على ٦٠ ٪ من حقوق ملكية س بزيادة عن القيمة الدفترية ١٦٫٠٠٠ جنيه ، فأن هذه الزيادة تنطوى على أحدى أمور ثلاثة : (١) دفع المبلغ مقابل شهرة سيطرة ، (٢) مقابل ٦٠ ٪ من شهرة المحل الخاصة بالشركة س ، (٣) مقابل ٦٠ ٪ من زيادة القيمة السوقية العادلة لبعض أصول س عن قيمتها الدفترية . وإذا أعتبر المبلغ مقابل شهرة سيطرة فلا يترتب على ذلك مشاكل إضافية عند زيادة الاستثمارات فى س بمقدار ٢٠ ٪ وزيادة التكلفة عن القيمة الدفترية بمبلغ ٢٫٠٠٠ جنيه فى ٧٥/٦/٣٠ . فيمكن إعتبار هذه الزيادة أيضا بمثابة شهرة سيطرة . أما إذا اعتبر مبلغ الـ ١٦٫٠٠٠ جنيه مقابل ٦٠ ٪ من شهرة المحل الخاصة بالشركة س فهذا يعنى وجوب إظهار الشهرة فى الميزانية التجميعية بمبلغ ٢٦٫٦٦٧ جنيه حيث تكون حقوق الأقلية فيها ١٠٫٦٦٧ جنيه بواقع ٤٠ ٪ . ولكنه عندما تحصل ص على ٢٠ ٪ إضافية من حقوق الملكية فى س فى ٧٥/٦/٢٠ بزيادة ٢٫٠٠٠ جنيه فقط عن القيمة الدفترية فهذا يعنى أن شهرة المحل فى س

أصبحت قيمتها ١٠٠٫٠٠٠ جنيه فقط . منها ٨٠٠٠٠ جنيه تخص حقوق س و ٢٠٠٠٠ جنيه تمثل حقوق حقوق الأقلية . وأى من القيمتين يمكن إعتباره ممثلا لشهرة المحل فى هذه الحالة يعد من الأمور القابلة للجدل الذى لا يخلو من اللاموضوعية . والمنطق يقتضى فى هذه الحالة إظهار شهرة المحل فى تاريخ الاقتناء الاول بمبلغ ٢٦٫٦٦٧ جنيه مقابل زيادة حقوق الملكية فى س بالقيمة ثم إستنفاد مبلغ ١٦٫٦٦٧ جنيه منها بعد تاريخ الاقتناء الثانى مقابل تخفيض حقوق ملكية س بالقيمة وما ينطبق على شهرة المحل ينطبق على الحالة الثالثة الخاصة باختلاف القيم السوقية لبعض الأصول عن قيمتها الدفترية ، حيث يمكن زيادة هذه الأصول بمبلغ ٢٦٫٦٦٧ جنيه فى تاريخ الاقتناء الأول (٧٤/١/١) مقابل زيادة حقوق ملكية س ، ثم إستنفاد مبلغ ١٦٫٦٦٧ جنيه من هذه الزيادة فى تاريخ الاقتناء الثانى مقابل تخفيض حقوق ملكية (أرباحها المحجوزة أو الارباح المكتسبة من تقويم الأصول) .

وسوف نفترض لإمكان المثال الجارى أن المبلغ المدفوع بالزيادة عن التكلفة يمثل شهرة سيطرة ، ومن ثم لا يؤثر فى حقوق الأقلية . ومن واقع الجدولين السابقين تكون قيود التسويات والاستبعادات اللازمة لاعداد الميزانية التجميعية فى ٧٥/١١/٣١ فى ظل كل من أساس التكلفة وحقوق الملكية على النحو الوارد فى الصفحة التالية :

ويلاحظ أن الزيادة فى حقوق ملكية س فى س والبالغ قدرها ٦٠٫٠٠٠ جنيه قد وزعت فى ظل أساس التكلفة على الأرباح المحجوزة للشركة س فى ٧٥/١/١ بمقدار نصيبها من أرباح ١٩٧٤ للشركة س والبالغ قدرها ٦٠٫٠٠٠ جنيه بواقع ٦٠ ٪ ، أى ٣٦٫٠٠٠ جنيه ، وعلى أرباح العام للشركة س بمقدار نصيبها من الأرباح المحققة عن النصف الأول من العام (٤٠٫٠٠٠ جنيه بواقع ٦٠ ٪) وعن النصف الثانى من العام (٤٠٫٠٠٠ جنيه بواقع ٨٠ ٪) بعد إستبعاد ما حصلت عليه من توزيعات س (٤٠٫٠٠٠ جنيه بواقع ٨٠ ٪) .

أساس التكلفة

من مذكورين :		
ح/ رأس مال — س		٣٠٠ر٠٠٠
ح/ أرباح محجوزة — س		١٦٠ر٠٠٠
ح/ أرباح العام — س		٨٠ر٠٠٠
ح/ شهر السيطرة ـــم. تجميعية		١٨ر٠٠٠
إلى مذكورين :		
ح/ إستثمارات ص فى س.	٣٥٨ر٠٠٠	
ح/ أرباح محجوزة ص ٧٥/١/١٠	٣٦ر٠٠٠	
ح/ أرباح العام ص	٢٤ر٠٠٠	
ح/ أرباح موزعة س	٤٠ر٠٠٠	
ح/ حقوق الأقلية فى س	١٠٠ر٠٠٠	

أساس حقوق الملكية

من مذكورين:		
ح/ رأس مال — س		٣٠٠ر٠٠٠
ح/ أرباح محجوزة — س		١٦٠ر٠٠٠
ح/ أرباح العام — س		٨٠ر٠٠٠
ح/ شهرة السيطرة ـــم تجميعية		١٨ر٠٠٠
إلى مذكورين :		
ح/ إستثمارات ص فى س	٤١٨ر٠٠٠	
ح/ أرباح موزعة — س	٤٠ر٠٠٠	
ح/ حقوق الأقلية فى س	١٠٠ر٠٠٠	

أما فى ظل أساس حقوق الملكية فأن هذه المبالغ ممثلة فعلا الأرباح المحجوزة وأرباح العام الخاصة بالشركة ص حيث جعل بها حساب الاستثمارات فى س مدينا .

٤ — ب — الحصول على السيطرة بالتدريج :

قد تحصل الشركة القابضة على سيطرتها على شركة تابعة بشراء أسهم الأخيرة على دفعات وبالتدريج حتى تتحقق لها السيطرة . ولا يقتضى الأمر إعداد حسابات وقوائم تجميعية تضم الشركة التابعة فى هذه الحالة إلى أن يتحقق القابضة السيطرة عليها بحصولها على أغلبية رأس مالها الذى له حق المشاركة فى الادارة، وإنما تعالج الاستثمارات حتى تتحقق السيطرة كمعالجة الاستثمارات طويلة الاجل العادية . وعندما تتحقق السيطرة يصبح من الواجب ضم الشركة التابعة المجموعة عند إعداد الحسابات الختامية والميزانية التجميعية حيث تبرز حينئذ مشكلتان : الاولى تتعلق بكيفية تحديد حقوق القابضة فى الأرباح المحجوزة التابعة والواجبة الاظهار فى الميزانية التجميعية ، والثانية تتعلق بكيفية معالجة الاختلافات بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات فى الدفعات المختلفة ، وهما المشكلتين اللذين تعرضنا لهما فى البند السابق .

وتتبع نفس الطريقة الموضحة فى البند السابق لتحديد نصيب القابضة فى الأرباح المحجوزة التابعة والتى يقتضى الامر إضافتها للأرباح المحجوزة فى الميزانية التجميعية إذا كانت القابضة تتبع أساس التكلفة لاثبات الاستثمارات دفتريا . ولا شك أن تحليل الأرباح المحجوزة التابعة وتحديد نصيب القابضة منها بالطريقة التى سبق أن أوضحناها لكل دفعة من دفعات الاستثمارات التى تتم فى تواريخ مختلفة يعتبر الاجراء السليم من الناحية النظرية رغم صعوبته النسبية إذا كان عدد دفعات الاستثمارات كبيرا وتواريخها متباعدة . ولذلك تقترح لجنة الاجراءات فى جمعية المحاسبين الامريكيين الآتى :

« إذا تم السيطرة على القابضة عن طريق الإستثمار فيها على دفعتين أو أكثر »
« فى تواريخ مختلفة ، فإن المبدأ العام هو تحديد الأرباح المحجوزة لها عند »
« الإقتناء على أساس مرحلى . غير أنه إذا تعددت الإستثمارات الصغيرة نسبيا »
« على مدار فترة زمنية ثم تحققت السيطرة بعد ذلك بدفعة إستثمارات معينة »
« فأنه يمكن إعتبار تاريخ آخر إستثمار بمثابة تاريخ الإقتناء الفعال لأغراض »
« تحديد الأرباح المحجوزة التابعة عند الإقتناء ، ذلك رغبة فى التبسيط »(1)

وقد رأينا طبعا أن الرغبة فى التبسيط لا تقوم بديلا على السلامة النظرية للأجراء الواجب الإتباع مادام إتباعة ممكنا دون إضافة تذكر لتكلفة البيانات التى تنتج عنه مع أفضلية هذه البيانات قطعا .

أما عن مشكلة معالجة التناقضات التى تنطوى عليها إختلافات التكلفة عن القيمة الدفترية لدفعات الإستثمارات فى تواريخ مختلفة فليس لها فى الواقع حل مرضى يمكن تطبيقة فى كل الأحوال . فاذا كانت فروقات التكلفة عن القيمة الدفترية لكل الإستثمارات فى إتجاه واحد بالزيادة مثلا ، فأفضل الحلول فى هذه الحالة هو إعتبار هذه الفروق بمثابة أحد الأصول غير الملموسة بحيث يتم أصول الميزانية التجميعية لمجموع خصومها .

أما إذا كانت تكلفة كل دفعات الإستثمارات تقل عن قيمتها الدفترية فى تاريخ إقتنائها فإن ذلك يقوم دليلا قاطعا على عدم سلامة القيم الدفترية لأصول التابعة ويستحسن أن يتم تعديل هذه القيم على دفاتر التابعة كلما أمكن ذلك ، وإلا كان البديلين الآخرين هو إعتبار الفرق بمثابة مخصص تقويم اصول التابعة يظهر على الميزانية التجميعية ، أو إعتبارة بمثابة أحد عناصر رأس المال المدفوع على الميزانية التجميعية ، ولا شك فى أفضلية البديل الأول على الثانى . هـــذا

---

(1) Accounting Research and Terminology Bulletins, No. 51, (New york : AICPA, 1961) , final Ed.

ترجمة المؤلف بتصرف مع المحافظة على المضمون .

وناهيك عن المشاكل التى تترتب على تناقص إختلافات التكلفة عن القيمة الدفترية للاستثمارات فى إتجـــاهات مضادة والتى لاشك تتطلب بحثا مستقلا ، ومن ثم لن نتعرض لها هنا .

ولتوضيح كيفية معالجة الحصول على السيطرة بالتدريج فى الميزانية التجميعيه فى تاريخ الحصول على السيطرة وعنا نفترض أن ص قد حصلت على السيطرة على الشركة س فى ٧٥/٩/٣٠ كالآتى :

— حصلت ص على ٤٠٠٠ سهم من أسهم س فى ٧٣/١/١ بمبلغ ٧٥٫٠٠٠ جنيه
— « « « ٤٠٠٠ « « « فى ٧٤/٦/٣٠ بمبلغ ٦٤٫٠٠٠ جنيه
— « « « ٨٫٠٠٠ « « « فى ٧٥/٩/٣٠ بمبلغ ١٢٦٫٠٠٠ جنيه

هذا وقد كان رأس مال س يتكون من ٢٠٫٠٠٠ سهم عادى قيمة إسمية ١٠ جنيه للسهم وبلغت أرباحها المحجوزة فى ٧٣/١/١ مبلغ ١٠٠٫٠٠٠ جنيه ، كما بلغت الأرباح المحققة عن كل من سنه ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ مبلغ ٤٠٫٠٠٠ جنيه ٣٠٫٠٠٠ جنيه ، ١٠٫٠٠٠ جنيه على التوالى ، كما بلغت توزيعات الأرباح عن هذه السنوات ١٠٫٠٠٠ جنيه ، ٢٠٫٠٠٠ جنيه ، ٢٠٫٠٠٠ جنية على التوالى وكانت التوزيعات تتم فى نهاية العام . ويوضح الجدول التالى تحليل التطورات فى القيمة الدفترية لحقوق ص فى س على مدار السنوات الثلاثة والذى منه يمكن الحصول على البيانات اللازمة لإعداد الميزانية التجميعية فى ٧٥/٩/٣٠ تاريخ السيطرة وفى ٧٥/١٢/٣١ .

ويتضح من هذا التحليل أن القيمة الدفترية لاستثمارات ص الثلاثة فى تاريخ السيطرة بلغ ٣٠٨٫٠٠ جنيه بينما تكلفتها تبلغ ٢٥٧٫٠٠٠ جنيه . إلا أن جزءا من الفرق يرجع إلى نمو قيمة إستثمارات ص بواقع ٢٠٪ فى س منذ ٧٣/١/١ حتى ٧٥/٩/٣٠ — تاريخ السيطرة ، ومن ثم يصبح هذا النمو واجب التعليه لحساب الأرباح المحجوزة فى الشركة ص عن إستثماراتها قبل ٧٥/٩/٣٠ . ويتم حساب هذا النمو من واقع جدول تحليل التغيرات كالآتى .

جنيه

حقوق ص ف س ف ٣٠/٩ قبل استثمارات السيطرة	١٥٤٫٠٠٠
يستبعد عجز التكلفة عن القيمة الدفترية للاستثمارات	(٨٫٠٠٠)
إستثمارات ص ف س على أساس حقوق الملكية	١٤٦٫٠٠٠
إستثمارات ص ف س على أساس التكلفة	١٢١٫٠٠٠
النمو فى قيمة إستثمارات ص قبل السيطرة	٢٥٫٠٠٠

وبذلك يجعل حساب أرباح محجوزة — س مدينا بهذا المبلغ مقابل جعل حساب أرباح محجوزة - ص دائنا به على ورقة عمل الميزانيـة التجميعية فى تاريخ السيطرة .

ويلاحظ أن هذا النمو قد أنخفض فى نهـاية ١٩٧٥ إلى ١٢٫٠٠٠ جنية ، ذلك لأن الارباح التى حققتها س عن الثلاثة أشهر الأخيره بلغ نصيب ص منها ١٢٫٠٠٠ جنيه بينما حصلت على توزيعات من هذه الأرباح قدرها ١٦٫٠٠٠ جنيه مما أدى إلى أنخفاض نصيبها فى نمو أرباح س المحجوزة منذ إقتناء استثماراتها بمبلغ ٤٫٠٠٠ جنيه . (عليك أن تقوم باعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية فى ٧٥/١٢/٣١ بالقـدر الذى تسمح به هـذه البيانات وإجراء قيـود التسوية والاستبعاد اللازمة) .

ويلاحظ أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات الثلاثة فى هذه الحالة فى إتجاه واحد رغم إختلاف النسبه من إستثمار إلى آخر . وهذا يعنى فى حالة عدم إمكان إعادة تقويم أصول س لتلافى هذا الفرق إعتبار مجموع الفرق (٢٦٫٠٠٠ جنيه) بمثابة مخصص لتقويم أصول س على الميزانية التجميعية وذلك بجعل حساب أرباح محجوزة - س مدينا وحساب مخصص تقويم أصول س دائنا على ورقة العمل . والبديل الآخر هو إعتبار الفرق بمثابة رأس مال مدفوع من زيادة القيمة الدفترية للاستثمارات عن تكلفتها فى الميزانية التجميعية وهو بديل غير منطقى وغير مرغوب فيه .

تحليل التغيرات في القيمة الدفترية لحقوق ص في س بالمقارنة بتكلفتها
وبيان حقوق الأقلية في س

	القيمة الدفترية لصافي أصول س					تكلفة إستثمارات ص	زيادة (نقص) التكلفة عن القيمة الدفترية
	الكلي	حقوق الأقلية		حقوق ص			
		مبلغ	٪	مبلغ	٪		
١٩٧٣ : في ١/١ (٤٠٠٠ سهم)	٣٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	٨٠٪	٦٠٠٠٠	٢٠٪	٥٧٠٠٠	(٣٠٠٠)
أرباح العام	٤٠٠٠٠	٣٢٠٠٠		٨٠٠٠			
توزيعات العام	(١٠٠٠٠)	(٨٠٠٠)		(٢٠٠٠)			
١٩٧٤ : أرباح حتى ٦/٣٠	١٥٠٠٠	١٢٠٠٠		٣٠٠٠			
الأرصدة في ٦/٣٠	٣٤٥٠٠٠	٢٧٦٠٠٠	٨٠٪	٦٩٠٠٠	٢٠٪		
في ٦/٣٠ (٤٠٠٠)		(٦٩٠٠٠)	(٢٠٪)	٦٩٠٠٠	٢٠٪	٦٤٠٠٠	(٥٠٠٠)
أرباح من ٦/٣٠ إلى ١٢/٣١	١٥٠٠٠	٩٠٠٠	٦٠٪	٦٠٠٠	٤٠٪		
توزيعات العام	(٢٠٠٠٠)	(١٢٠٠٠)		(٨٠٠٠)			
١٩٧٥ : أرباح حتى ٩/٣٠	٤٥٠٠٠	٢٧٠٠٠		١٨٠٠٠			
الأرصدة في ٩/٣٠ (تاريخ السيطرة)	٣٨٥٠٠٠	٢٣١٠٠٠	٦٠٪	١٥٤٠٠٠	٤٠٪	١٢١٠٠٠	(٨٠٠٠)
إستثمارات السيطرة في ٩/٣٠		(١٥٤٠٠٠)	(٤٠٪)	١٥٤٠٠٠	٤٠٪	١٣٦٠٠٠	(١٨٠٠٠)
	٣٨٥٠٠٠	٧٧٠٠٠	٢٠٪	٣٠٨٠٠٠	٨٠٪		
أرباح من ٩/٣٠ حتى ١٢/٣١	١٥٠٠٠	٣٠٠٠		١٢٠٠٠			
توزيعات العام	(٢٠٠٠٠)	(٤٠٠٠)		(١٦٠٠٠)			
الأرصدة في ١٢/٣١	٣٨٠٠٠٠	٧٦٠٠٠	٢٠٪	٣٠٤٠٠٠	٨٠٪	٢٥٧٠٠٠	(٢٦٠٠٠)
عجز التكلفة عن القيمة الدفترية لإستثمارات ص في س				(٢٦٠٠٠)			
استثمارات ص في س على أساس حقوق الملكية				٢٧٨٠٠٠			
استثمارات ص في س على أساس التكلفة				٢٥٧٠٠٠			
الزيادة في حقوق ملكية ص في س منذ تواريخ الإقتناء				٢١٠٠٠			

٤ — جـ — تخفيض القابضة لاستثماراتها فى التابعة بالبيع :

قد تقوم الشركة القابضة بتخفيض نسبة حيازتها من إستثمارات فى حقوق ملكية التابعة لسبب أو لآخر. ويترتب على ذلك بالطبع إنخفاض نصيب القابضة من الأرباح التى تحققها التابعة بعد ذلك مقابل زيادة نصيب الأقلية ، كما يترتب على ذلك أيضا إختلاف ما قد يكون موجودا من فرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات الباقية عما كان عليه هذا الفرق قبل التصرف . ولا بد بالطبع من تحليل أثر هذه التغيرات على إجراءات إعداد القوائم والحسابات التجميعية حتى يمكن إعدادها على أساس سليم .

وإذا ترتب على بيع القابضة لجزء من إستثماراتها فى التابعة ، فأن أى أرباح أو خسائر تنتج عن هذه العملية تؤثر فى نتائج وقوائم الشركة القابضة دون التابعة . وتختلف قيمة الارباح أو الخسائر قطعا طبقا للأساس الذى تتبعه القابضة فى المحاسبة لاستثماراتها فى التابعة (التكلفة أو حقوق الملكية) . وقد تقفل هذه الأرباح (أو الخسائر) فى حساب الأرباح والخسائر القابضة كأحد عناصر « الإيرادات الاخرى » (أو خسائر ومصروفات لاتتعلق بالعمليات) ، أو تقفل فى حساب الأرباح المحجوزة للقابضة مباشرة طبقا للأساس المستخدم فى إعداد حسابات النتيجة . وسواء كانت القابضة تتبع أساس حقوق الملكية أو أساس التكلفة فى معالجة إستثماراتها دفتريا ، وما يترتب على ذلك من إختلافات فى رقم الارباح أو الخسائر التى تتحقق ببيع جزء من هذه الاستثمارات ، فأن الاثر النهائى على الميزانية التجميعية يكون واحدا .

فاذا فرضنا مثلا أن الشركة القابضة ص كانت تمتلك ٨٠٪ من حقوق الملكية فى س منذ ١/١/٧٠ حيث بلغت تكلفة هذه الإستثمارات ١٦٠٫٠٠٠ جنية وقيمتها الدفترية ١٥٢٫٠٠٠ جنيه فى ذلك التاريخ وكان الفرق يمثل شهرة سيطرة وفى ١/١/٧٦ قامت القابضة ببيع ٢٠٪ من إستثماراتها فى س بمبلغ ٥٤٫٠٠٠

جنيه فى الوقت الذى بلغت فيه القيمة الدفترية لكل إستثمارات ص فى س طبقا لدفاتر س ٢٤٠٫٠٠٠ جنيه . فاذا كانت ص تتبع أساس التكلفة فى معالجة إستثماراتها فى س دفتريا ، فأن هذه الاستثمارات تظهر فى دفاترها بمبلغ ١٦٠٫٠٠٠ جنيه وعندما تقوم ببيع ربعها الذى تبلغ تكلفته فى دفاترها ٤٠٫٠٠٠ جنيه ، فأن هذا يعنى تحقق أرباح على هذا الأساس قدرها ١٤٫٠٠٠ جنيه . أما إذا كانت ص تعالج إستثماراتها على أساس حقوق الملكية ، فأنها سوف تظهر فى دفاترها بمبلغ ٢٤٨٫٠٠٠ جنيه (٢٤٠٫٠٠٠ جنيه حقوقها فى س طبقا لدفاتر س + ٨٫٠٠٠ جنيه الزيادة فى التكلفة عن القيمة الدفترية عند الإقتناء) . ويترتب على بيع ربع هذه الإستثمارات الذى تبلغ قيمته الدفترية فى دفاتر ص ٦٢٫٠٠٠ جنيه بمبلغ ٥٤٫٠٠٠ جنيه تحقق خسائر على العملية بمبلغ ٨٫٠٠٠ جنيه . إلا أن الأثر النهائى على الميزانية التجميعية بعد التصرف سوف يكون واحدا ، كما يتضح من التحليل الآتى :

	أساس التكلفة	أساس حقوق الملكية
	جنيه	جنيه
القيمة الدفترية للاستثمارات فى دفاتر ص	١٦٠٫٠٠٠	٢٤٨٫٠٠٠
التنازل عن الربع بالبيع	٤٠٫٠٠٠	٦٢٫٠٠٠
رصيد الإستثمارات الباقية	١٢٠٫٠٠٠	١٨٦٫٠٠٠
أثر العملية :		
على أرباح ص — زيادة	١٤٫٠٠٠	نقص- (٨٫٠٠٠)
على نمو حقوقها فى س (٨٨٫٠٠٠) نقص	(٢٢٫٥٠٠)	—
على الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية ـ نقص	(٢٫٠٠٠)	نقص- (٢٫٠٠٠)
الأثر النهائى على الأرباح المحجوزة التجميعية ـ نقص	(١٠٫٠٠٠)	نقص (١٠٫٠٠٠)

هذا ومن الواضح أن نمو حقوق ص فى س من إقتناء الاستثمارات حتى .

بيع جزء منها يتساوى مع الفرق بين رصيد الاستثمارات فى دفاتر ص على أساس التكلفة وعلى أساس حقوق الملكية كما سبق وأوضحنا .

٤ — د — التغيرات فى أسهم رأس مال التابعة :

قد تقوم الشركة التابعة بزيادة رأس مالها بأصدار أسهم جديدة كما قد تقوم بشراء أسهم من رأس مالها من السوق وإيداعها الخزينة (عمليات أسهم الخزينة)، ويترتب على كل من هاتين العمليتين تغير نسبة حقوق القابضة فى التابعة . فأذا كانت القابضة تمتلك ٧٥٪ من أسهم التابعة البالغ عددها ١٥٫٠٠٠ سهم ثم قامت التابعة بأصدار ٥٫٠٠٠ سهم أخرى لزيادة رأس المال ، فما لم تقم القابضة فى الإكتتاب فى ٧٥٪ من هذه الاسهم الجديدة فأنها تصبح مالكة فقط نسبة ٥٦¼٪ فقط من حقوق الملكية فى التابعة بعد هذا الإصدار وإذا تم إصدار الأسهم الجديدة بسعر يعادل القيمة الدفترية للأسهم القديمة فيقتصر أثر العملية من حيث إجراءات إعداد الحسابات والقوائم التجميعية على تغير نسبة نصيب القابضة فى الأرباح التى تحققها التابعة بعد الإصدار الجديد . كذلك الأمر إذا تم شراء أسهم الخزينة بقيمتها الدفترية . ولكن مثل هذه العمليات عادة ما تتم فى الحياة العملية بأسعار تختلف عن القيمة الدفترية للاسهم القائمة ومن ثم تتأثر حقوق القابضة بما يترتب على هذه العمليات من تغيرات فى القيمة الدفترية لأسهم التابعة .

ولنفرض مثلا أن ص كانت تمتلك ٨٠٪ من أسهم س البالغ عددها ١٢٫٠٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠ جنيه وبقيمة دفترية فى تاريخ إقتناء ص لها ١٥ جنيه . وقامت س بعد مضى عدة فترات بأصدار وبيع ٣٫٠٠٠ سهم إضافية للجمهور بخلاف ص بمبلغ ١٦ جنيه للسهم (علاوة إصدار ٦ جنيه) فى الوقت الذى كانت تبلغ فية القيمة الدفترية للاسهم القديمة ٢٠ جنيه للسهم . ويترتب على هذه العملية إنخفاض نسبة ص فى حقوق ملكية س من ٨٠٪ إلى ٦٤٪ ، كما أن القيمة الدفترية لحقوق ص قبل وبعد الإصدار الجديد تتغير كالآتى :

القيمة الدفترية للأسهم

	قبل الإصدار	بعد الإصدار
	جنيه	جنيه
١٢ر٠٠٠ سهم × ٢٠ جنيه	٢٤٠ر٠٠٠	٢٤٠ر٠٠٠
٣ر٠٠٠ سهم × ١٦ جنيه		٤٨ر٠٠٠
المجموع [١]	٢٤٠ر٠٠٠	٢٨٨ر٠٠٠
نسبة حقوق ص [٢]	٨٠٪	٦٤٪
حقوق ص [١] × [٢]	١٩٢ر٠٠٠	١٨٤ر٣٢٠

ومن الواضح أن القيمة الدفترية لحقوق ص في س عن نفس عدد الأسهم (التي تمتلكها (٩ر٦٠٠ سهم) قد إنخفضت من ١٩٢ر٠٠٠ جنيه قبل الإصدار الجديد إلى ١٨٤٣٢٠ جنيه بعده . أي أن الاصدار الجديد قد ترتب عليه تحول جزء من الارباح التجميعية لشركة ص وتابعتها س قدره ٧ر٦٨٠ جنيه لحقوق الاقلية نتيجة الإصدار الجديد . هذا ويكون العكس إذا كانت الاسهم الجديدة تباع بأعلى من قيمتها الدفترية .

فهـــــرس

البـــاب الأول

	صفحة
المشاكل المحاسبية فى شركات الأشخاص	١
الفصل الأول : المحاسبة فى المنشأت الفردية	٥
الفصل الثانى : شركات التضامن والتوصية	١٨
الفصل الثالث : تغير الشركاء	٧٨
الفصل الرابع : التصفية والأرباح	١٤٤
الفصل الخامس : التصفية التدريجية	١٩٤
الفصل السادس : شركات المحاصة	٢١٨
الفصل السابع : الأستثمار فى الأوراق المالية	٢٤٣

البـــاب الثانى

المشاكل المحاسبية بشركات الأموال	٢٨٧
الفصل الأول : تكوين الشركات المساهمة	٢٨٩

الفصل الثانى : الأقتراض بأصدار السندات

الفصل الثالث : القوائم المالية وتزبيع صافى الدخل ٤٤٧

الفصل الرابع : أنقضاء شركات المساهمة ٤٩٣

البـاب الثالث

مشاكل المحاسبة للشركات القابضة والشركات التابعة ٥٢٥

الفصل الأول : الميزانية التجميعية عن الأقتناء ٥٢٧

الفصل الثانى : الحسابات والقوائم التجميعية بعد تاريخ الأقتناء ٢٥٢

الفصل الثالث : العمليات الوسيط بين شركات المجموعة ٥٨٥

الفصل الرابع : مشاكل محاسبية مختلفة ٦١٩

